سَطْوَةُ الذَّهَب

قصّة استبداده بالقلوب والعقول

بيتر ل. برنشتاين

تعريب: مها حسن بحبوح

مكتبة العبيكان



في هذا الكتاب الجديد والمثير، يروي لنا بيتر ل. برنشتاين، الذي قام بتأريخ تطور فكرة المجازفة في كتاب أصدره أخيراً، يروي قصة أكثر الممتلكات الثمينة في التاريخ تمجيداً وبعثاً على الخزي والحسد. ألا وهو الذهب. فبدأ من افتتان ميداس به في العصور القديمة، وصولاً للاضطرابات المعاصرة التي سببها معيار الذهب وما ترتب عليها من نتائج، كان الذهب يودي بكثير من مالكيه تلهفاً وتباهياً إلى نهايات مؤلمة. فقد كان الذهب هو الذي يمتلكهم لا العكس. وفي الوقت الذي ما زال ممكناً فيه سماع اصداء دورة الاستحواذ واليأس تلك تتردد في أسواق المضاربات المعاصرة سريعة الحركة التي تسيّرها الأجهزة الإلكترونية، يبقى دور الذهب في صياغة التاريخ البشري هو السمة البارزة في تلك الحكاية المضطربة.

وتبدأ هذه الرواية الأخاذة بوصف مزايا الذهب السحرية والفنية مروراً باختراع العملة وتحويل الذهب إلى نقد وصولاً إلى قاعدة الذهب. وكانت كلما ازدادت أهمية الذهب كنقد ازداد تعبيره عن القوة. وفي النهاية، يعالج الكتاب مستقبل الذهب في عالم يبدو فيه وكأنه فقد مكانته لينتقل إلى الحدود الخارجية للمال العالمي.

وتحفل صفحات هذا الكتاب بشخصيات لا تنسى من التاريخ ومن مرحلة فورة الذهب ومستودع السبائك الذهبية الأميركية في عصرنا الحاضر في فورت نوكس Fort Knox وكل ما جاء بعد ذلك، مما يدفعنا للتفكير بالذهب من وجهات النظر المختلفة للملوك وضاربي العملة، والحكام والساسيين، وأصحاب الثروات الخيالية وآخرين من أصول أكثر تواضعاً، وملك آسيا الصغرى كرويسوس ومضارب روما الشهير كراسوس، والأباطرة البيزنطيين وعمال المناجم الفقراء، وماركوبولو من البندقية، وفرانسيسكو بيزارو من إسبانيا، وشارلمان، وشارل ديغول وريتشارد نيكسون، وإسحق نيوتن، وونستون تشرتشل والاقتصاديين البريطانيين ديفيد ريكاردو، وجون مينارد كينيز، وكريستوفر كولومبس، والزاحفين وراء ذهب كاليفورنيا في أواسط القرن التاسع عشر.

سطوة الذَّهب

قصة استبداده بالقلوب والعقول

سطوة الذَّهب

قصة استبداده بالقلوب والعقول



پيتر ل. بيرنشتاين

تعريب

مها حسن بحبوح

مكتبة العبيكان

Original title:
THE POWER OF GOLD
The History of an Obsession

الرياض 11452، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 6672
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia
الطبعة العربية الأولى 1423 هـ ـ 2002م
ISBN 9960-40-073-5

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بيرنشتاين، پيتر ل.
سطوة الذهب ـ تعريب: مها حسن بحبوح
646 ص، 17 × 24 سم
ردمك: ISBN 9960-40-073-5
1 ـ الذهب ـ التراث الشعبي 2 ـ الذهب ـ تاريخه 3 ـ الذهب ـ سيماه الاجتماعية
أ ـ بحبوح، مها حسن (تعريب) ب ـ العنوان
ديوي 813,01 3876 ـ 22 رقم الإيداع: 3876 ـ 22
ردمك: ISBN 9960-40-073-5

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

إِلى باربرا، مرَّة أخرى ودائماً

شعروا بالدهشة لدى سماعهم أن الذَّهب، وهو شيء لا قيمة له بحدّ ذاته، كان يتمتع باعتبار كبير في كل مكان. وأن الأشخاص الذين صُنع من أجلهم، والذين يسبغون عليه القيمة التي يتمتع بها، كانوا أقل منه شأناً.

سير توماس مور (1478 ـ 1535) يوتوبيا الجواهر والثروة

Sir Thomas More (1478 - 1535) Utopia of Jewels and Wealth

كلمة شكر

قبل إحدى وتسعين سنةً مضت، أبدى ليتون ستراتشي الملاحظة التالية: «إنَّ كل تاريخ جدير بهذا الاسم يكون، وبأسلوبه الخاص، شخصياً كالشعر، كما أن قيمته تعتمد بشكل أساسي على قوة ونوعية الشخصية التي تحرِّكه»(*). هذا صحيح، ولكن كتابة التاريخ مهمَّة لا تخلو من المشقَّة أيضاً. فهي تتضمن تنظيم عدد لا يحصى من الوقائع ـ التي نجهل العديد منها ـ لتأخذ شكل قصَّة متماسكة، وتطوير أفكار تحمل شيئاً من العلاقة المنطقية مع تلك الوقائع، ومن ثم نقل النتائج التي يتم التوصّل إليها بأسلوب يثير اهتمام أشخاص غير الكاتب نفسه. وبالنتيجة، فإنَّ هذه المهمَّة لا يمكن أن يقوم بها شخص بمفرده. وأنا أدرك تماماً عما أتحدَّث.

أتوجَّه أولاً بالشكر إلى زوجتي باربرا، شريكتي في الحياة والعمل. فقد كانت مساهمتها في هذا الكتاب هامَّة على كافة الأصعدة. كما كانت اقتراحاتها الإيجابية العديدة وانتقاداتها القيِّمة وجهودها الدؤوبة في التحرير وأفكارها الملهِمة الصائبة ذات قيمة جوهرية في إتمام هذه المهمَّة. ولم يكن بالإمكان إنجاز العمل بدونها.

(*) «تاريخ جديد لروما» A New History of Rome، سبيكتاتور، 102 (2 كانون الثاني 1909)، ص20 ـ ص22.

هذا الكتاب هو العمل المشترك الثالث الذي أنجزه بيتر دوفيرتي مع المحرِّر. إنَّ بإمكان بيتر أن يُوجِدَ مغامرة فكرية فريدة تثير التحدي وتجمع بين الإِثارة والمتعة. وقد جعلني، مرَّة أخرى، أشهد كيفية تحويل جملة من الأفكار المختلطة دون أي نظام إِلى نسيج متماسك. وفي كل صفحة من صفحات الكتاب يمكننا أن نلمس أفكاره الرائعة وسرعة إِدراكه للموضوع والتزامه الكامل، كصديق وكمرشد لهذا المشروع. إنَّه المحرر الذي يتمنَّاه أي كاتب، ولا يسعني إِلاَّ أن آمل أن يحمل المستقبل المزيد من الفرص المثيرة والمثمرة للعمل معه.

كما شاركني في هذا العمل منذ البداية الصديق الكبير ورفيق السلاح في الحرب العالمية الثانية، تشارلز كيندلبيرغر، مشاركة لم تعرف الكلل. ولم يكن عطاؤه ليعرف الحدود. فقد قدَّم لي إِرشادات لا تقدَّر بثمن بشأن مصادر البحث وأشركني في مواد بحثه الخاص وملاحظاته دون أن يبخل بشيء. ولم يكن ليعرف الكلل وهو يمدّني بالاقتراحات والنقد ووجهات النظر المبتكرة. كما أغدق كل ما تتضمنه معارفه الخاصّة في التاريخ الاقتصادي والمالي على كل جزء من المخطوط. لقد كانت رعايته وشراكته الفكرية امتيازاً نادراً بالنسبة لي.

ولقد حالفني الحظ أيضاً، في أن أحظى بمساعدة ريتشارد سيلا السخية من البداية وحتى النهاية، لأن انتقادات ديك وتوصياته الحازمة أدخلت الكثير من التحسينات إلى الكتاب منعتني من المبالغة في التبسيط لدى تفسير أو حذف بعض الحقائق الجوهرية.

كما أن مشورة إِدوارد كلاغزبرون ودعمه كانا، طوال مرحلة العمل، شديدي الأَهميَّة في أن جعلاني أنا وباربرا نتابع بحث الموضوع.

وأود توجيه الامتنان إِلى مايلز تومبسون لحماسته المتقدة ومساعدته في التحرير والدعم المهم الذي قدَّمه لنا إِضافة لاقتراحاته الثمينة المتعلِّقة بمحتوى وتطور العمل الذي كنا بصدد القيام به.

كما أود أن أشكر ثلاثة أصدقاء وزملاء لتلطفهم بقراءة كامل المخطوط. الصديق الكبير وشريكي في تأليف كتابين روبرت هيلبرونر، الذي قدَّم لي، كعادته، عصارة خبرته التاريخية وفهمه العميق للاقتصاد وموهبته العميقة في التذوّق الأدبي، وبيتر برودسكي الذي جعلني أضيف إيضاحات مهمة في أجزاء كانت تعاني من غموض لا داعي له في المسودات الأولية، وإليوت هوارد الذي لفت انتباهي إلى قائمة كبيرة من الأخطاء وقدَّم ملاحظات مفيدة تتعلَّق بموضوع الذَّهب.

أما فريق العمل في شركة ويلي Wiley، العامل تحت إدارة جيف برون الواثقة، فقد بذل كل ما بوسعه في ما يتعلَّق بنا، من حيث الحماس والمهارة والاستجابة المهذبة لكل احتياجاتنا. وأود أن أذكر إضافة لجيف وفريقه، وحسب الترتيب الأبجدي بيتر ناب، جوان أونيل، جينيفر ويلكين، سيلفيا كوتس، لوري سيد ـ ميهرتينز، ليفيا ليولين، ماري دانيللو، ميريديث ماكغينيس، جوان أونيل، لوري سيد ـ ميهرتينز وجينيفر ويلكين.

إنَّ أسلوب التحرير الأمين لإفريت سيم قد أضفى السلاسة والتناسق والوضوح على العديد من العبارات الجافة. كما وأنني أشعر أيضاً بالامتنان تجاه إيف لاقتراحه بأن أضع كتاباً عن الذهب. ورغم أن الشعور بالندم كثيراً ما ساورني لأنني قد استجبت لاقتراحه، إلاَّ أنني واثق حالياً من أنَّه ليس هناك موضوع كان سيتأثر باهتمامي كهذا الموضوع.

لقد حالفني الحظ بالعمل مع مجموعة من المساعدين يتمتَّعون بالمهارة وخصوبة الخيال ولا يعرفون الكلل. فقد وفَّروا عليّ ساعات طوال من العمل وقدَّموا في الوقت ذاته مساهمات مفيدة. وأذكر هنا أسماءهم حسب تتابع فترات عملهم: ميشيل لي، سوزان كوهين، ستيفن شيريفز، بيتسي وألن وليندا تشانغ. كما أن زميلتنا في العمل، باربرا فوتيناتوس، كانت تهتم بأمر استمرار تطور المشروع لدرجة تقديم توجيهاتها الخبيرة المتعلِّقة بلغة وعادات الإغريق.

ويسرني هنا أن أعبِّر عن الامتنان بشكل خاص لأندرو فريمان، الذي انتزع موافقة طاقم العمل في مجلة الإِيكونوميست The Economist في لندن، للسماح لي ولباربرا بقضاء ساعات طوال في غرفة المدراء الخاصة، نقرأ أعداداً من المطبوعات الثمينة يعود تاريخها للعشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. وسيلاحظ القرّاء في الفصلين السابع عشر والثامن عشر أن تلك المواد الساحرة قد أضفت الحياة على تلك المراحل الزمنيَّة بشكل لا يستطيعه أي مصدر آخر.

إِن الأشخاص الذين سأذكرهم الآن قاموا أيضاً بتقديم مساعدة مهمَّة طوال فترة العمل ويستحقّون مني الشكر العميق: باربرا بويم، أولا بوتشنر ـ هوارد، مايك كلوز، بارسلي دوغلاس، هانز فاكينا، روب فيرجيسون، بينيامين فريدمان، ميلتون فريدمان، آلان غرينسبان، جيمس هويل هنري هو، ستيف جونز، دوايت كيتنغ، ليورا كلابر، بنيامين ليفين، ريتشارد روغالسكي، بول ساموِيلسون، رونالد سوبل وجينتارو يورا.

يقتضي العرف أن يقوم المؤلِّف بإِعفاء جميع من ذُكرتْ أسماؤهم أعلاه من أية مسؤولية تتعلَّق بالأخطاء المتبقية في المخطوط. إِلاَّ أن تشارلي كينديلبرغر ينتقد هذا العُرف مشيراً إِلى أن المؤلِّف، رغم كل شيء، قد اعتمد على الصلاحية الممنوحة للأَشخاص المذكورين لصياغة الكتاب، وإِننا لا يجب أن نتوقَّع منه القيام بالتحقّق من اقتراحاتهم. إِن نوعية المساعدة التي تلقيتها بهذه المناسبة تؤكِّد لي أن تشارلي مخطىء، في هذه المرة فقط. إِن جميع الأخطاء التي بقيت في المخطوط هي أخطائي أنا. ولا يبقى سوى الأمل بأن تكون هذه الأخطاء قليلة ومتباعدة.

پ. ل. پ.

Peter L. Bernstein

المحتوى

الطريق نحو النصر

الانحدار من المجد

سطوة الذَّهب

The Power of Gold

مقدمة

أسمى المقتنيات

قبل مائة سنة مضت، قصَّ جون راسكين John Ruskin حكاية رجل صعد على متن سفينة وهو يحمل كل ثروته في كيس كبير مملوء بالقطع النقدية الذَّهبية. وبعد بضعة أيام من بداية الرحلة هبَّت عاصفة هوجاء وانطلق الإنذار داعياً إلى هجر السفينة. صعد الرجل إلى سطح السفينة وهو يربط الكيس حول خاصرته ثم قفز من الحافة ليغوص إلى قاع البحر مباشرة. ويتساءل راسكين: «في تلك اللحظات التي كان فيها الرجل يغوص باتجاه القاع، هل هو الذي كان يمتلك الذَّهب أم أن الذَّهب هو الذي كان يمتلكه؟ . . »[1].



يحكي هذا الكتاب كيف ترك الناس قطعاً من معدن تدعى الذَّهب تُسكرهم، وتستحوذ عليهم، وتأسرهم، وتذلّهم وتُحلّق بهم بعيداً في الخيال. لقد حرَّك الذَّهب مجتمعات بأكملها، وقضى على اقتصاديات وحوَّلها إلى أشلاء، وحدَّد مصائر الملوك والأباطرة، وكان الملهم لأروع الأعمال الفنية كما حرَّض الناس بعضهم على بعض لارتكاب أفظع الجرائم، وجعل الرجال يتكبَّدون المشاق أملاً بالعثور على ثروة سريعة للتخلّص من الفاقة والقلق.

«يا لروعة الذَّهب، من يمتلك الذَّهب يمتلك كنزاً باستطاعته مساعدة الأرواح في الدخول إلى الفردوس»[2]. تلك كانت كلمات كولومبوس أثناء رحلته الأولى إلى أمريكا. وبما أن جمال الذَّهب الذي يتألَّق كالشمس، ولا يخبو، فقد رأى الناس فيه ملاذاً يحميهم من العتمة التي تتربّص بهم. ورغم ذلك نرى أن مفارقة راسكين تبرز أمامنا في كل لحظة لتتحدَّانا من جديد. وسواء تعلّق الأمر ببيرسيوس وهو يبحث عن الجِزّة الذَّهبية، أَو اليهود وهم يرقصون حول العجل الذَّهبي، أَو كروسيوس وهو يداعب العملات الذَّهبية، أَو كراسوس وهو يُقتل بصب الذهب المصهور في حلقه، أَو بازيل بولغاروكتونوس الذي كان بحوزته ما يزيد على مائتي ألف جنيه ذهباً، أَو بيزارو وهو محاط بالذَّهب عندما قام أتباعه بذبحه، أَو سوتر، صاحب الجدول الذي أشعل حمى الذَّهب في كاليفورنيا، أَو القادة المعاصرين من أمثال شارل ديغول ممن خدعوا أنفسهم برؤية اقتصاد مستقر وراسخ ومتفوّق عن طريق اقتناء الذَّهب ـ كل أولئك كانوا يمتلكون الذَّهب، بَيْدَ أنّ الذَّهب هو الذي امتلكهم جميعاً!



عندما قام بندار Pindar في القرن الخامس قبل الميلاد بوصف الذَّهب بأنه «طفل زيوس Zeus، لا يستطيع العثُّ ولا الصدأ افتراسه، لكن بإِمكان هذا المُقتنى الأسمى افتراس عقل الإِنسان» فإِنَّه لخَّص القصة بكاملها بجملة واحدة[3]. في سنة 1848 أعاد جون ستيوارت ميل صياغة الفكرة ذاتها ببراعة عندما كتب «يمكنك لمس الذَّهب بأمان، لكنه إِذا التصق بيدك فسيجرحك في الصميم»[4]. والواقع أن الذَّهب هو كتلة من المتناقضات. يعتقد الناس أنَّه الملاذ لدرجة أنَّهم يأخذونه على محمل الجد، وعندها يتحوَّل إِلى لعنة.

لقد جالت الأمم في الأَرض بحثاً عن الذَّهب حتى تتمكَّن من السيطرة على الآخرين، لتكتشف فيما بعد أن الذَّهب قد هيمن على مصيرها هي. عند

نهاية قوس قزح، يبدو الذهب وكأنَّه السعادة المطلقة، أَمَّا في أعماق المنجم فيبدو كما لو أَنَّه ينبثق من الجحيم. لقد كان الذَّهب هو الملهم لبعضٍ من أعظم الإنجازات البشرية لكنه كان أيضاً المحرِّض وراء أشنع جرائمها. عندما نستخدم الذَّهب لنرمز إلى الأبدية، يسمو بالبشر إلى منزلة رفيعة ـ النبالة، الدين، اللياقة، أمَّا عندما نعتبر الذَّهب هو الحياة الأزلية، فهو يدفع بالبشر نحو الموت.

تكمن أَكثر تناقضات الذهب غموضاً في المعدن نفسه. فهو معدن مطواع بحيث يمكن تشكيله بأية طريقة ترغب بها، فحتى أَكثر الأقوام بدائية كان بمقدورها صنع قطع بديعة من الذَّهب. وبالإضافة إِلى ذلك، فإن الذَّهب غير قابل للفناء. وبإمكانك أن تصنع منه وأن تصنع به ما تشاء، ولكن ليس بإمكانك أن تجعله يختفي. فالحديد الخام وحليب البقر والرمل وحتى الصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، كلها أشياء قابلة للتحويل إلى أشياء أخرى شديدة الاختلاف عن الحالة الأصلية بحيث لا يمكن التعرّف عليها. أَمَّا بالنسبة للذهب فالوضع يختلف. حيث تتبدَّى نفس المزايا في كل قطعة منه. فالذَّهب في الأقراط، وفي الهالة المرسومة على اللوحة الجدارية، والذَّهب الذي يكسو قبة المجلس التشريعي في ماساتشوشيتس، والنقاط الذهبية على خوذات لاعبي فريق نوتردام، والسبائك الذهبية المحفوظة في المخابىء الأمريكية الرسمية في فورت نوكس جميعها مصنوعة من المادة ذاتها.



ورغم حالات الهوس المعقدة التي كان الذهب وراءها، إلاَّ أَنَّه بسيط من حيث الجوهر لدرجة تبعث على الدهشة. إِن رمزه الكيميائي AU مشتق من كلمة AURORA التي تعني «الفجر المتألِّق»، ولكن رغم الروعة التي يوحي بها هذا الرمز، يبقى الذَّهب عنصراً خاملاً كيميائياً مما يفسِّر سرّ تألّقه. وفي

القاهرة، يمكنك أن ترى جسر أسنان مصنوع من الذهب لشخص مصري قبل 4500 سنة وما يزال بحالة جيدة بحيث يمكنك استعماله الآن. والذهب كثيف بشكل استثنائي، فالقدم المكعب منه يزن نصف طن. وفي سنة 1875 لاحظ الاقتصادي الإنكليزي ستانلي جيفونز أن العشرين مليون جنيه التي يجري تداولها يومياً في الصفقات في غرفة المقاصة في لندن، كانت لتزن 157 طناً لو أنَّها كانت تُدفع بالعملات الذهبية «وكانت لتتطلب ثمانين حصاناً لنقلها»[5]. وتعني كثافة الذَّهب أن كمية صغيرة جداً منه يمكنها أن تقوم بدور نقد من الفئات الكبيرة.

والذَّهب ليِّن كالمعجون. فالذَّهب الموجود على المصنوعات الزجاجية الفينيسية جرى طرقه إلى سماكة لا تتجاوز خمسة من المليون من البوصة ـ وهي عملية تُعرف باسم الطلاء بالذَّهب. وقد استُخدمت عملية الطلاء بالذَّهب هذه استخداماً مبتكراً لم يسبق له مثيل من قِبَل الملك بطليموس الثاني ملك مصر (285 ـ 246 ق م) عندما جعل دباً قطبياً من حديقة الحيوان الخاصة به يسير في مقدمة موكب احتفالي خلف مجموعة من الرجال يحملون تمثالاً مطلياً بالذهب بطول 180 قدماً[*][6]. وبإمكانك سحب أونصة من الذَّهب وتحويلها إلى سلك بطول خمسين ميلاً، أو بإمكانك، إذا أردت، طرْقها لتتحوَّل إلى صفيحة تغطي مساحة تبلغ مائة قدم مربَّع[7].

وبعكس أي عنصر آخر على سطح الأَرض، لا يزال القسم الأعظم من الذَّهب الذي تم تعدينه متواجداً حالياً، ونرى الكثير منه في المتاحف يزخرف التماثيل القديمة وأثاث تلك التماثيل، أو معروضاً بشكل قطع نقدية، كما نرى

(*) كيف أمكن لفرعون مصري أن يحصل على دب، وقطبي أيضاً، قبل مائتي سنة من ميلاد المسيح؟... يستشهد المصدر بالكاتب اليوناني المعاصر له أثينايوس الذي نشأ في مصر.

بعضه على صفحات المخطوطات المزينة بالرسوم، وبعضه الآخر بشكل سبائك برّاقة مخبأة في الأقبية المعتمة للمصارف المركزية، كما نرى الكثير منه على الأصابع والأذان وفي الأسنان. وهناك تلك البقية الباقية التي ترقد بهدوء داخل حطام السفن في أعماق البحار. وإذا جعلت من كل ذلك الذَّهب كومة واحدة بشكل مكعّب صلب تستطيع وضعه على متن إحدى ناقلات النفط المعاصرة الضخمة[8] يكون وزنه الإجمالي ما يقارب ال 125,000 طنّ[9]، وهو مقدار ضئيل تستطيع صناعة الفولاذ الأمريكية إنتاجه في بضع ساعات فقط، فبإمكان هذه الصناعة إنتاج 120 مليون طن سنوياً. تبلغ قيمة طن الفولاذ 550 دولاراً ـ أي 2 سنت للأونصة ـ أَمَّا كمية 125,000 طن تقريباً من الذَّهب فتبلغ قيمتها تريليون دولار بالأسعار الحالية[*].

ألا يبدو ذلك غريباً؟... فنحن نستطيع أن نبني من الفولاذ أبراج المكاتب وأن نصنع السفن والسيارات والحاويات والآلات من كل الأنواع، أَمَّا من الذَّهب، فإننا لا نتمكَّن من بناء أي شيء ومع ذلك فإنَّنا نعتبر الذَّهب هو المعدن الثمين. ونتوق للذهب ونتثاءب مللاً أمام الفولاذ. وبعد أن يصدأ كل الفولاذ ويصيبه البلى، وإلى الأبد، سيبقى مكعب الذهب محتفظاً بمظهره وكأنَّه ما يزال جديداً. تلك هي الحياة المديدة التي تداعب أحلامنا جميعاً.

إذاً فالمقاومة العنيدة للتأكسد والكثافة غير العادية والطواعية للطرق ـ هذه الخاصيات الطبيعية البسيطة هي التي تفسِّر الصبغة الرومانسية للذهب (حتى كلمة Gold بحد ذاتها لا تتضمَّن ما يثير الخيال، فهي مشتقة من كلمة إنكليزية

(*) في معظم الأمثلة التي استشهدت بها، قمت بمعايرة أوزان الذهب بالطن المتري، رغم أن العادة المتبعة هي في استخدام ملايين الأونصات. ليس من الصعب إدراك فكرة بضعة آلاف من الأطنان ـ مهما عظم الرقم ـ بينما لا تنقل فكرة ملايين الأونصات الكثير من المعنى.

قديمة: Geol، وتعني «أصفر» هذه التركيبات الكيميائية البسيطة تكشف جمال الذَّهب الذي اختاره «يهوه» وجعله لتزيين تابوت العهد، فقد أمر موسى على جبل سيناء قائلاً: «وتغشيه بذهب نقي، من داخل ومن خارج تغشيه، وتضع عليه إكليلاً من ذهب حواليه»[10]. كانت تلك مجرد بداية: فقد أمر الرب بأن يكسو الذهبُ الخالص حتى الأثاث والقطع المثبّتة والعناصر الزخرفية كتماثيل الملائكة.



صدرت تلك الأوامر قبل عدة آلاف من السنين. فما هي مكانة الذَّهب في عالمنا المعاصر الذي يحفل بالفن التجريدي وثياب الجينز المصنوعة من قِبَل كبار المصمِّمين واستراتيجيات التأمين المعقَّدة والنقد المتداول عن طريق الكومبيوتر ومتاهات الإنترنت؟... هل يحمل الذَّهب أي معنى في عصر تتداعى فيه التقاليد والشكليات الرسمية باستمرار بحيث يتعذَّر التعرّف عليها؟... وفي ظل اقتصاد عالمي تزداد فيه سيطرة المصرفيين المركزيين والمؤسسات الدولية، هل ما زال الذهب يتمتَّع بالأَهميَّة نفسها؟...

إن مرور الزَّمن وحده سيكشف لنا إن كان الذَّهب قد انتهى تماماً كذخيرة لقيمة النقد، ولكن هناك شيء واحد لا يتطرَّق إليه الشك: إن دوافع الجشع والخوف ومشاعر التوق إلى القوة وإلى الجمال، التي حرَّكت القصص التي تلت تلك الدوافع والمشاعر، ما تزال حيَّة وفعالة في اللحظة الراهنة. وبالتالي يمكن القول: بأن قصَّة الذَّهب هي قصة عصرنا الحالي بقدر ما هي حكاية من حكايا الماضي. فمن الملك المسكين ميداس الذي دمّره حب الذهب إلى علي خان الذي كان يوزع سنوياً مقدار وزنه ذهباً، ومن المناجم الرطبة في جنوب أفريقيا إلى الأقبية فائقة النظافة في فورت نوكس، ومن الأعمال الفنية البديعة لشعب سكايثيا إلى معابد قبائل الأَنكا، ومن الأسواق الشعبية في البنغال إلى الأسواق

المالية في مدينة لندن، يعكس الذَّهب سعي البشر وراء الحياة الخالدة ـ وراء اليقين المطلق والنجاة من الخطر.

إِن الفكرة الرئيسية في الحكاية بأكملها هي تلك المفارقة الساخرة في أنَّه لا يمكن حتى للذهب تحقيق هدف ذلك السعي. فالناس مثلهم كمثل مسافر راسكين الذي قفز من السفينة، يأخذون رمز الذَّهب على محمل الجد إِلى حد كبير ويقومون، وقد أعماهم بريقه، بالتخلي عن أنفسهم في سبيل وهم.



إِن تتابع الفصول الآتية يكاد يكون زمنياً إِلى حدّ ما، لكن القصة ليست تأريخاً كاملاً للذهب ولا تحليلاً شاملاً لدوره في الاقتصاد والثقافة، رغم كثرة التفاصيل المتعلِّقة بتاريخ المال والمصارف. وقد قمت، عوضاً عن ذلك، بالتحري عن تلك الأحداث والقصص المتعلِّقة بالذَّهب والتي جذبتني أَكثر من غيرها لأنها تُظهر مدى اليأس والإِحباط اللَّذين أثارا السلوك البشري. وتبدأ القصة بالخواص السحرية والدينية للذهب ليتابع التاريخ مسيرته وصولاً إِلى تحوّل الذَّهب إِلى نقد. وخلال مسيرة هذا التحول لن تفوتنا ملاحظة المزايا السحرية للذهب أَو مفارقات تأثيره على البشرية.

آمل أن تقدم المواد التي اخترت أن أضعها في الكتاب توضيحاً للقارىء، وربّما أغاظته أحياناً، بشأن الكيفية التي قام بها ذلك الافتتان والهوس والعدوانية، الناتجة عن ذلك المعدن الغريب والفريد، بصياغة المصير البشري عبر العصور.

معدن لكل الفصول

A Metal For All Seasons

1

إِحصل على الذَّهب بأي ثمن

لو أن الذَّهب كان أَكثر وفرة على الأَرض ـ كالملح مثلاً ـ فإِنَّه ربما لم يكن ليتمتّع بتلك القيمة والأَهميَّة رغم جماله وخصائصه الفيزيائية الفريدة. ولكننا نرى أن الذَّهب اكتُشف في كل القارات على وجه الأَرض. قد يبدو ذلك تناقضاً، لكنه ليس كذلك. فمع أن مكامن الذهب واسعة الانتشار، بشكل أو بآخر، إِلاَّ أن أياً منها لم تكن لتهب الذهب الكامن فيها بسهولة، فالعثور على الذَّهب وإِنتاجه يتطلبان جهوداً كبيرة بالمقارنة مع مقدار المعدن الأصفر البرَّاق الذي يتبدى للعيان في نهاية العملية.

فمن أجل الحصول على الإِنتاج السنوي من الذَّهب في جنوب إِفريقيا، مثلاً، والبالغ خمسمائة طن تقريباً، يتطلَّب الأمر استخراج وطحن سبعين مليون طن من التراب ـ أي كمية تفوق كمية المادة التي تشكِّل هرم خوفو[1]. صحيح أن مناجم جنوب إِفريقيا هي الأسوأ من نوعها، ولكن جميعنا يعرف قصص الباحثين عن الذَّهب في أربعينات القرن التاسع عشر وهم يقومون يوماً بعد يوم بغسل التراب في مياه كاليفورنيا لينتهي بهم الأمر إِلى الحصول على القليل من قطع الذَّهب، وقد وصف ويل روجرز الوضع بعد عودته من زيارة منطقة

كلونديك بقوله: «هناك فرق كبير بين التنقيب عن الذَّهب والتنقيب عن السبانخ»[2].

ولم يؤدِّ هذا الخلل الكبير في معدل الجهد إلى المردود إلى ثني الناس عن السعي وراء الذَّهب في كافة أنحاء العالم ـ ولربما شكَّل ذلك أوضح دليل على المكانة الرفيعة والحيوية التي يتمتَّع بها الذَّهب منذ أقدم العصور، وعلى كونه مادة أساسية لا تقاوم. وقد تميّز السعي وراء الذَّهب بالجشع حتى في الأساطير، كما سنعرف من خلال هذا الفصل.



رغم أن الذَّهب لا يختلط بغيره من المعادن، إلاَّ أن هناك عروقاً متفرقة منه تتوزَّع عبر الجبال حيث ملأ الغرانيت والكوارتز تلك التصدعات الموجودة في قشرة الأَرض ليتم ضغطهما معاً فيما بعد بفعل الحرارة الشديدة عبر ملايين السنين. وقد قامت العوامل الطبيعية بجرف هذه التصدعات وبعثرتها بمرور السنوات، لكن الذَّهب احتفظ بصفائه رغم تعرّضه لتأثير القوى المخربة في الطبيعة. وانساب الكثير منه عبر الجداول الجبلية، وكانت كثافة الذَّهب العالية ووزنه يؤدّيان إلى فصله عن بقية المواد الموجودة في الماء. حيث كان يترسَّب في القاع بشكل شذرات أَو يتدفق معها على هيئة مسحوق ناعم كالتراب.

وبالمقارنة مع الحاجة إليه، يبدو الذَّهب وكأنَّه كان أَكثر وفرة في العصور القديمة، وبخاصة في مصر والشرق الأوسط، منه في عصر الرومان وما تلاه. فقد كانت كمية صغيرة من الذَّهب تكفي للعديد من الأغراض عندما كانت تستخدم للتزيين والزخرفة فقط لا لسك النقد أَو للادخار: كان المصريون يستخرجون من المناجم طناً واحداً فقط في السنة[3]. وكان معظم الذَّهب المتوفِّر موجوداً في حوزة الملوك ورجال الدين إلى أن جاء الوقت الذي تطور

فيه النقد، وهو ما جعل الذَّهب ينتقل إِلى أيدي عامة الناس لتزداد الحاجة إِليه. وكان استخدامه شعائرياً إِلى حد كبير، فقد كان وسيلة لعرض القوة والثروة والمكانة الرفيعة والقرب من الآلهة. أَمَّا الكمية المتبقية فكانت تستخدم للمجوهرات وللأشكال الأخرى من الزينة الشخصية.

عندما هبط موسى [عليه السلام] من جبل سيناء ليسلم الوصايا العشر لشعبه، وجد اليهود في حالة هياج وهم يعبدون عجلاً مصنوعاً من الذهب. وقد كان غضبه شديداً لرؤيتهم ينحنون أمام معبود يشبه آلهة أعدائه المصريين بحيث أنَّه حطم الألواح التي كانت تحوي كلمات الرب ـ الوصايا العشر ـ التي كان قد جاء بها لتوه من جبل سيناء. وتكشف لنا القصة أن اليهود رغم كونهم عبيداً، كانوا يحملون كميات وافرة من الذَّهب. لم يكن قد خطر لهم أن يستخدموا ذهبهم في شراء حريتهم في مصر، بما أن الذَّهب لم يكن يعتبر نقداً في ذلك الوقت، ما كانوا ليجدوا سوى قلائل ممن يقبلون به. وحتى لحظة صهر ذهبهم ليصنعوا منه العجل، كانوا يستخدمونه لتزيين آذانهم وأذرعهم وأعناقهم.

إِن ذكر الذَّهب أَكثر من أربعمائة مرة في الكتاب المقدّس يؤكد حقيقة وفرة الذَّهب في ذلك الوقت. فقد قال أيوب الصابر: «إِن كنت قد جعلت الذَّهب عمدتي أَو قلت للإِبريز أنت متكلي. إِن كنت قد فرحت... لأن يدي قد وجدت كثيراً... فهذا أيضاً إِثم يعرض للقضاء، لأنني أكون قد جحدت الله من فوق»[4]. أَمَّا إِبراهيم، مؤسِّس الأمة الحنيفية، فقد وُصف في سفر التكوين 13 بأَنَّه «كان غنياً جداً في المواشي والفضة والذهب». وقد زود الخادم الذي ذهب لاصطحاب رفقة بآنية مليئة بالذَّهب، بما في ذلك قرط للأنف.

عندما صعد موسى إلى جبل سيناء لتلقي كلمة الرب، كلفه الرب بأكثر من مجرد مهمة نقل الوصايا العشر والقواعد المرتبطة بها. فقد أصدر تعليمات دقيقة بشأن تشييد الحرم المقدس الذي يجب أن يعبده فيه اليهود، إضافة لتابوت العهد الذي سيوضع ضمن الحرم. بدأ الرب مباشرة بأن حدد «وتغشيه بذهب

نقي، من داخل ومن خارج تغشيه، وتضع عليه إكليلاً من ذهب حواليه». كانت تلك مجرد بداية: فقد أمر الرب أن يكسو الذهبُ الخالص حتى الأثاث والقطع المثبتة والعناصر الزخرفية كتماثيل الملائكة. وتضم التعليمات المذكورة بين الإصحاحين 25 ـ 28 من سفر الخروج، ما يقارب ثمانين مقطعاً تتعلق بالقياسات التفصيلية المضنية وبالتصاميم.

ويبدو أن اليهود بمجرد أن استقروا في أرض الميعاد، بدأوا بتجميع كميات كبيرة من الذهب الذي كانوا يحصلون عليه في معظم الأحيان من نهب القبائل التي كانوا يهزمونها في المعارك. فقد استولى موسى وقواته على ما يزيد عن ثلاثمائة باوند من الذهب من الميديانيين: «مجوهرات ذهبية وخلاخيل وأساور وخواتم وأقراط وأساور للأذرع»[5]. وكان الذهب يلمع على الجدران الداخلية لهيكل سليمان الكبير (الذي يشكل حائط المبكى الحالي في القدس جداره الغربي)، والذي كان يبلغ طوله 135 قدماً، وعرضه 35 قدماً وارتفاعه 50 قدماً، وكان مقسماً إلى ثلاث حجرات. وقد أغرم سليمان بإغراق ممتلكاته الخاصة بالذهب: كانت دروعه مصنوعة من الذهب، كما كان عرشه العاجي مطعماً بالذهب، وكان يرشف الشراب من آنية ذهبية[6]. وعندما جاءت ملكة سبأ لتزور سليمان، جلبت معها كمية من الذهب (كمن يحضر فحماً إلى مدينة نيو كاسل) قدرت بثلاثة أطنان ـ أي ما يساوي أكثر من 20 مليون دولار بالأسعار الحالية[7].

اختفى الحرم المقدس وتابوت العهد اللذين بناهما موسى بحسب المواصفات المفصلة التي وضعها الرب، كما طُمست آثار هيكل سليمان الضخم المكسو بالذهب. ولكن في سنة 532 ميلادية، وبعد أن عمل عشرة آلاف رجل لمدة ست سنوات واستخدموا ما يزيد على اثني عشر طناً مترياً من الذهب لبناء كنيسة القديسة صوفيا في القسطنطينية، كان بإمكان الامبراطور البيزنطي جوستنيان ـ الذي أشرف على العملية بكاملها ـ أن يصرح قائلاً: «لقد

تفوقت عليك يا سليمان»[8] كان جوستنيان ضليعاً في أساليب استخدام الذهب، فقد ورث 320,000 باونداً من الذهب استخدمها بأكملها، ثم فرض ضرائب على رعاياه لدفع نفقات جيوش المرتزقة ولتمويل الأعمال العامة، وأخيراً، وهو الأهم، لإرضاء أعدائه وثنيهم عن غزو المناطق الخاضعة له. إن استخدام الذهب للدلالة على قوة الكنيسة قد تكرر في الزخارف والفسيفساء الذهبية البراقة في كل أنحاء إيطاليا وإسبانيا، وحتى في السهوب الموحشة في روسيا.

لم يكن سليمان، ولا حتى يهوه نفسه، أول من استخدم الذهب للإيحاء بالمهابة. فقد كان قدماء المصريين هم المثل الذي سارت على هداه سائر الأديان الأخرى فيما بعد. كان الأمر بسيطاً بالنسبة لليهود الذين كانوا يؤمنون بإله واحد بالمقارنة مع المصريين الذين كان لديهم ألفا إله يجب القيام بواجباتهم، وكان للعديد من هؤلاء علاقة ما بإله الشمس ذي القدرة الشاملة. ومن أجل إقناع الجميع بمدى قوة ومعرفة ألفي إله يتطلب الأمر الكثير من الذهب. وقد واجه المسيحيون بدورهم مشاكل مماثلة، فهم لديهم إله واحد فقط للعبادة، ولكن لديهم أيضاً عدة آلاف من القديسين يجب التوجه بالصلاة إليهم.

كان استخدام الذهب في مصر امتيازاً يقتصر على الملوك، ولم يكن متوافراً لأحد ما عدا الفراعنة، وقد يسَّرت لهم تلك القيود انتحال أدوار مشابهة للآلهة وإضفاء المصداقية على شخصيتهم المقدسة عن طريق التحلي بالمادة التي كانت تزين آلهتهم. وكانت صناعة المجوهرات الذهبية في مصر فناً رفيعاً، حيث أُغدقت بسخاء على الملوك، الأحياء منهم والأموات.

وهناك مثال مثير للإعجاب عن استخدام الذهب لإظهار القوة قدمته امرأة من الفراعنة، كانت امرأة فاتنة وصفها عالم الآثار المصرية جيمس بريستد بقوله: «أول سيدة عظيمة في العالم» كانت حتشبسوت ابنة تحتمس الأول الذي كان أول فرعون دفن في وادي الملوك في طيبة سنة 1482 ق.م تقريباً. بعد

استيلاء حتشبسوت على السلطة من ابن أخيها وابن زوجها حوالي سنة 1470ق.م. تربعت على العرش حتى وفاتها حوالى سنة 1458ق.م. وكانت تُعرف بثمانين لقباً تقريباً، بما في ذلك ابن الشمس وحورس الذهبي (إله النور المصري). ورغم أنها قد رفضت أن تضيف إلى ألقابها اللقب الملكي التقليدي «الثور القوي» إلا أنها كانت تُصوَّر في معظم الأعمال الفنية المعاصرة لها بصورة رجل[9].

كانت حتشبسوت امرأة مثيرة للإعجاب بكل المقاييس. فقد عملت على تعزيز حركة التجارة بين مصر وكل من فلسطين وسوريا وكريت، وكانت هذه الحركة قد ضعفت خلال السنوات المائة والخمسين السابقة عندما كانت مصر محتلة من قبل الغزاة الآسيويين المعروفين باسم الهكسوس. ولم يتوقف التنقيب عن الذهب طوال فترة حكمها، حيث أخذت أعمال التنقيب تتجه أبعد فأبعد نحو الجنوب. ويمكن القول إنها قد وصلت إلى زيمبابوي الحالية.

كان ولع حتشبسوت بالذَّهب كبيراً، فقد أحبت تشييد الأبنية لدرجة تجعل لويس الرابع عشر وقصره الفيرساي يشعران بالخزي أمامها. كما كانت تحب أن تطلي وجهها بمزيج من تبر الذَّهب والفضة. وعندما قرَّرت إِنشاء نصب ضخم لآمون راع، إِلة طيبة الرئيسي، كان تصميمها الأصلي يتضمن عمودين من الذَّهب بطول مائة قدم تمكن رؤيتهما فوق جدران أبنية الكرنك، التي تغطي مساحة أكبر من مساحة الفاتيكان. وبعد أن أقنعها مستشارها بأن تكون أَكثر اقتصاداً، بنت العمودين من الغرانيت وغطَّت القمتين فقط بالذَّهب. ولكن حتى ذلك كان يتطلب كميات كبيرة منه. وعندما انتهى العمل، قالت: «إِن ارتفاعهما يخترق السماء... عندما تشرق الشمس بينهما، يغمر النور الأرضيْن... أنتم يا من سترون هذين النصبين بعد سنوات طويلة ستقولون: لا نعرف كيف أمكن لهم أن يصنعوا جبلين كاملين من الذَّهب»[10].



كان أَكثر الذَّهب في زمن العصور التوراتية ومصر القديمة منذ أربعة آلاف سنة تقريباً قبل الميلاد، يأتي من الأراضي الوعرة الجرداء في جنوب مصر والنوبة، وكان المصريون يسمون الذهب nub. وقد استمرت النوبة في تزويد العالم الغربي بالذَّهب حتى القرن السادس عشر. واستناداً لأحد المصادر، فقد كان إِنتاج المناجم النوبية «يتجاوز إِلى حد كبير الكمية المستخرجة من كل مناجم العالم المعروف في العصور التي تلت، وحتى اكتشاف أمريكا»[11].

وكان المصريون قد طوَّروا تلك المناجم من خنادق قليلة الغور، وبمرور الوقت قاموا بحفر آبار عميقة معقدة في الهضاب. وكانت المعاناة البشرية في الداخل تزداد بازدياد عمق المنجم. ويقدِّم لنا ديودوروس، وهو رجل إِغريقي زار مصر خلال الفترة التي كان فيها يوليوس قيصر يحكم روما، يقدِّم أفضل وصف للفظائع التي كان يعانيها العمَّال في تلك المناجم. كان الهواء داخل سراديب المنجم نتناً، كما كانت الشموع النحيلة، والتي تكاد لا تضيء شيئاً في تلك العتمة الرهيبة، تستنفد الهواء باستمرار وكانت الحرارة لاهبة، وكثيراً ما كانت الأَرض تنهار إِضافة للمياه الجوفية التي كانت مصدر خطر دائم. أمَّا النَّار التي كانت تستخدم لشق الكوارتز في الصخر، فقد كانت تُطلق أبخرة الزرنيخ التي أدَّت إِلى حالات موت تعقب معاناة أوجاع فظيعة بين العديد من الأشخاص الذين كانوا يستنشقون تلك الأبخرة. وكان على العبيد أن يعملوا مستلقين على ظهورهم أَو جنبهم حتى الموت، هذا إِذا لم يُسحقوا تحت الصخور المتهاوية قبل أن يلفظوا أنفاسهم الأخيرة تحت وطأة الإِرهاق[12].

لا عجب إِذاً أن تكون العبودية واسعة الانتشار، وأن تكون الحروب مهمَّة، فقد كانت الانتصارات العسكرية تجلب أعداداً جديدة من العبيد للعمل في المناجم. ويقول ديودوروس إِن ملوك مصر لم يقتصروا على استعباد المجرمين الخطرين أَو أسرى الحرب، لكنهم استعبدوا حتى «أنسباءهم وأقاربهم» أيضاً، رجالاً ونساء وأطفالاً، تحت ضرب السياط ودون مأوى أَو رعاية مهما كان نوعها[13]. وبأسلوب يدل على الحذق، كان العبيد يعملون

تحت حراسة مرتزقة جرى استحضارهم من أُمم مختلفة. فنظراً لعدم وجود من يتكلم لغة العبيد من بين هؤلاء المرتزقة، لم تكن هناك ثمة فرصة أمام العبيد لرشوة الحرس أو للتآمر معهم بغية الهروب[14].

كان استخدام العمال هو الأسلوب السائد في التعدين حتى القرن العشرين، ما عدا تلك العملية التي ابتكرها الرومان في إسبانيا التي كانت هضابها المليئة بالذَّهب تشكِّل عماد الاقتصاد الروماني. كان الرومان، في الأصل، يستخدمون العمال للحفر حتى عمق يصل إلى 650 قدماً وذلك لاستخراج الذَّهب الخام من الريف الإسباني، لكنهم ووفق طريقة جديدة تُدعى الضرب الهيدروليكي Hydraulicking، قاموا باستخدام دفق قوي من الماء لكسر الصخر وكشف التراب الحاوي على الذَّهب. والمياه كانت تأتي من خزانات ضخمة على ارتفاع قد يصل إلى أربعمائة وحتى ثمانمائة قدم فوق الموقع. ورغم أن الطريقة كانت فعَّالة ومثمرة لدرجة بالغة الروعة، إلاَّ أنَّها أدَّت إلى جرف جبال بأكملها وتخريب المزارع وملء العديد من الأنهار والمرافىء بالطمي[15].

وكانت طريقة الضرب الهيدروليكي هذه تُستخدم أيضاً في بقية أنحاء أوروبا ولكن بأسلوب متفاوت، لكن أبرز عودة لاستخدامها كانت في كاليفورنيا سنة 1852، في ذروة فورة الذَّهب. وقد تم تقليد الأسلوب الروماني بدقة في منطقة ساكرامنتو، حيث كانت المياه تحت ضغط يصل إلى ثلاثين ألف غالون في الدقيقة تندفع بعنف إلى الجبال ومنحدرات الهضاب. الدمار الذي لحق بالبيئة كان هائلاً. فقد اختفت غابات ومزارع خلال وقت قصير، ووصل حطام الصخور إلى خليج سان فرانسيسكو مخلفاً وراءه أرضاً تكسوها أكوام الصخور ومنحدرات الجبال الجرداء. ورغم ذلك، بقيت طريقة الضرب الهيدروليكي هي الأسلوب الرئيسي لاستخراج الذَّهب في كاليفورنيا حتى سنة 1884، حين استطاع المواطنون الغاضبون منعها بقوة القانون.

وفي وقتنا الحالي وفي مناجم الذَّهب الضخمة في جنوب أفريقيا، يصل عمق بئر المنجم إلى اثني عشر ألف قدم كما تصل درجة الحرارة إلى 130° ف. ويصف أحدهم الوضع قائلاً: لإنتاج أونصة واحدة من الذَّهب الصافي يتطلب الأمر ثمانية وثلاثين رجلاً وساعة، و1400 غالون من الماء وطاقة كهربائية تكفي لإدارة بيت ضخم لمدة عشرة أيام، ومن 282 وحتى 565 قدم مكعب من الهواء المضغوط، وكميات من المواد الكيميائية تتضمَّن السيانيد والأحماض والرصاص والبوراكس والجير. «إن القوَّة العاملة المستخدمة في مناجم جنوب إفريقيا تتجاوز أربعة آلاف رجل، 90 بالمائة من هؤلاء هم من السود»[16].

لقد صاغ ملك إسبانيا فرديناند عبارة خالدة سنة 1511، إذ قال: «إحصل على الذَّهب. إن أمكن، بشكل إنساني، ولكن بأي ثمن ـ إحصل على الذَّهب»[17].



ليس كل الذَّهب بحاجة لأن يُستخرج من المناجم. إذ إنَّه عندما ينجرف مع الجداول الجبلية، يستطيع المنقِّب الخوض في الجدول وغربلة شذرات الذَّهب الخام التي انفصلت عن منحدرات الجبال. وقديماً كان يتم جمع الذَّهب بهذه الطريقة في آسيا الصغرى، حيث ظهرت العملة الذهبية لأول مرة بشكل رسمي. وبعد 3500 سنة تقريباً، بدأت موجة فورة الذَّهب في كاليفورنيا في القرن التاسع عشر على ضفاف نهر ساكرامنتو، عندما اندفع الباحثون عن الذَّهب إلى النهر بمعداتهم البدائية (لغسل) الذَّهب من التراب والحصى في المياه المتدفقة.

كانوا يطبِّقون أسلوباً يعود تاريخه إلى الإغريق القدماء، الذين كانوا يستخدمون جلود الخراف الصوفية لغسل التراب والحصى لاستخراج الذهب

من الأنهار ـ وكان الصوف ذو الجعدات الكثَّة على جلد الخراف خير وسيلة لاحتجاز شذرات الذَّهب من المياه التي كانت تتدفق مندفعة على منحدرات الجبال. إن ذكر الجزّة والذَّهب معاً يستحضر إلى الذهن مباشرة جيسون والجزَّة الذَّهبية، وهي أسطورة تستحق منا استطراداً موجزاً نظراً لمغزاها الأخلاقي[18].

كان فرايكسوس، وهو ابن ملك بويوتيا في شرق اليونان، يتعرَّض لسوء المعاملة على يد زوجة أبيه، ولهذا دبرت والدته أمر هروبه مع شقيقته على ظهر كبش مجنح جزته من الذَّهب الخالص، وهو هدية سخية كانت تلقتها من هرمز (لقاء خدمات لم تُذكر بالتحديد). ولم يكن بالإمكان أن تسير تلك الرحلة دون مصاعب، لأن الجزَّة الذَّهبية لا بد وأنَّها كانت تثقل حتى على كبش مهدى من هرمز. ويبدو أن شقيقة فرايكسوس أصيبت بغثيان الطيران، ونظراً لعدم توفّر وسائل الراحة الموجودة في الطائرة الحديثة، شعرت بالدوار ووقعت عن الكبش لتسقط في البحر، وقد سميت البقعة التي سقطت فيها باسمها، هيليسبونت.

أَمَّا فرايكسوس فقد واصل الطيران. وبعد رحلة قطع خلالها ما يزيد على الألف ميل، وصل إلى كولتشيس على أقصى الشاطىء الشرقي للبحر الأسود. ولسعادته بالوصول سالماً على قيد الحياة، قدَّم الكبش كأضحية لزيوس وأهدى الجزة الذَّهبية لملك تلك الأرض، آيتيس. سُرّ آيتيس كثيراً لأن عرَّافاً كان قد أخبره أن بقاءه حياً يتوقف على امتلاكه لتلك الجزَّة. لذلك، قام بتثبيت الجزة الذَّهبية بالمسامير إلى شجرة في بستان مقدس ووضع تنيناً مفترساً ضخماً ليقوم بحراستها.

وفي تلك الأثناء، وفي شمال بلاد اليونان، قرَّر ملك يُدعى بيلياس أنه من الأفضل التخلص من ابن شقيقه الوسيم والمحبوب جيسون، الذي كان يحاول الدفاع عن مطالبة عائلته بحقها في العرش. وقال بيلياس لجيسون أن بإمكانه الجلوس على العرش إذا قام أولاً بإنجاز عمل «يليق بعمرك الفتيّ ولا أستطيع أنا إنجازه نظراً لسنّي... أعدْ جزة الكبش الذَّهبي... وعندما تعود

بتلك الغنيمة الرائعة، ستكون المملكة والصولجان ملك يديك»[19]. لم يكن بيلياس ليحلم بأن ينجح جيسون ويعود يوماً ما بغنيمته الرائعة، بل على العكس، كان مقتنعاً بأن جيسون سيهلك في الطريق، أَو على الأقل، بين أنياب التنين الذي يحرس الجزَّة.

استطاع جيسون الحصول على الجزَّة الذَّهبية بمساعدة بحارة سفينته آرغو، ولكن بعد سلسلة من المغامرات المضنية التي تقشعر لها الأبدان. ولولا مساعدة إِبنة آيتيس ميديا، التي كانت تتمتَّع بقوى سحرية، لكان الفشل حليفه، فقد وقعت ميديا صريعة سهم ايروس وأحبت جيسون بجنون واستخدمت كل ما لديها من عزم وتصميم للفوز بقلبه. واستطاعت إِغواءه لدرجة أَنَّه عرض عليها أن يصحبها معه عندما يعود إِلى اليونان بشرط مساعدته في الحصول على الجزَّة الذهبية. ورغم كل الحب الذي كانت تكنّه له، إِلاَّ أن ميديا لم تكن راغبة في الاستسلام لما يمكن أن يكون خديعة لإِغوائها. وقالت له: «أيها الغريب، أَقسمْ بآلهتك وفي حضرة أصدقائك بأنك لن تجللني بالعار عندما أكون وحيدة وغريبة في بلدك»[20]. وأقسم جيسون بأن يجعل منها «زوجته الشرعية» بمجرد وصوله إِلى اليونان. وبما أن قَسَماً كهذا كان يعتبر ضمانة يمكن الوثوق بها كالعقود المكتوبة في عصرنا الحالي، فقد وفت ميديا بما كان يترتب عليها بأن غنت للتنين حتى غلبه النعاس بينما كان جيسون يأخذ الجزَّة الذَّهبية من على الشجرة.

لم تنته القصة نهاية سعيدة، فلم يكن بإِمكان جيسون تغيير طبيعته الوصولية. فقد كان مصمّماً منذ البداية، على أن يصبح ملكاً لبلاده، وقد خاطر بحياته وبحياة أصدقائه بحثاً عن جلد الخروف المكسو بالذَّهب. واستغل ابنة ملك لينجب منها أطفالاً ووعدها بالزواج. وعندما عاد إِلى اليونان ووجد أَنَّه لا يستطيع ارتقاء العرش هرب مع ميديا إِلى كورينث. وشرع هناك في التقرّب من ابنة الملك كريون، لكنه لم يخبر ميديا عما ينويه إِلاَّ بعد أن وافق الملك على

تزويجه من ابنته. وعندما ذكرته ميديا، والأسى يعتصر فؤادها، بقسمه المقدَّس في كولشيس، برر جيسون فعلته بقوله أن وضع أولادهما سيكون أفضل لأن عروسه الجديدة كانت تتمتّع بصلات اجتماعية وسياسية في كورينث أفضل مما تتمتّع به ميديا. وكان العزاء الوحيد الذي قدَّمه لها هو بعض الذَّهب والطلب من أصدقائه أن يحسنوا وفادتها.

صمَّمت ميديا على الانتقام. وفي لفتة بارعة جديرة بالمناسبة، حاكت ثوباً بديعاً مصنوعاً من قماش ذهبي أشبعته سماً، وقدَّمته هدية للعروس المرتقبة. فرحت الشابة المسكينة بالثوب الرائع ووضعت القماش البرَّاق على جسدها، ثم جدلت الإِكليل الذَّهبي على شعرها لتلاقي ميتة شنيعة. وأتمت ميديا انتقامها بأن قتلت أبناءها لتهرب بعد ذلك طائرة في عربة يجرها تنين حصلت عليها عن طريق السحر. أَمَّا جيسون، فقد ألقى بنفسه فوق سيفه ومات أمام عتبة داره.

لقد وعد ذهبُ جزَّة آيتيس جيسون بالقوة. وقد حصل جيسون عن طريق هذه القوة على أميرة وعدته بالعرش. لكن الذَّهب، في النهاية، كان هو الذي قضى على عروسه وعلى مستقبله.

2

أمنية ميداس
ومخلوقات الصدفة المحضة

رغم أن التيجان الذَّهبية التي يعتمرها الملوك في المناسبات الرسمية قد تُثقل رؤوسهم بأوزانها، إلا أنَّه ما من ملك اختار الزنك أَو البلاستيك بدلاً عنها. أولع الحكام على مدى القرون بدمغ صورهم على العملات الذَّهبية التي كان يجري تداولها داخل ممالكهم وخارجها. وقد بدأ هذا التوتر بين الذَّهب كوسيلة للزينة والذَّهب كنقد مع بداية التاريخ واستمر حتى وقتنا الحالي. إن التألّق الذي لا يخبو للذهب، بالإضافة إلى ندرته، يوحيان بقيمة استثنائية جعلت مساره من العجل الذَّهبي إلى التمثال المكسو بالذَّهب، إلى الجزة الذَّهبية، وصولاً إلى استخدامه كنقد، أمراً محتوماً. إن تأثير هذه العملة يسير في اتجاهين: فالقدرة الشرائية الكبيرة للذهب تزيد من التألق الذي نراه لدى النظر إلى المجوهرات الذَّهبية أَو إلى القبة المكسوة بالذَّهب على مبنى مجلس النوّاب في إحدى الولايات.

يتحدَّث هذا الفصل عن طبيعة المال وكيف برز النقد الذَّهبي إلى الوجود. وسنرى كيف أن علاقة الذَّهب بالقوة والسحر جعلته يرتبط بالمجال

الواسع للوظائف المالية، تلك الوظائف التي تنشأ لدى ازدهار التجارة والأعمال. إن المال يخدم الثقافات ويعكس قيمها الأساسية، وقد يفسِّر ذلك على أفضل وجه قدم استعمال الذَّهب كشكل من أشكال المال. ولا شك بأن الذَّهب قد لعب أهم دور له بشكل مال ضمن تلك الثقافات التي تولي الأعمال والمبادلات اعتباراً كبيراً.



إن القيمة وحدها لا تكفي لجعل المادة جديرة بالقيام بدور المال. فهناك الكثير من المواد التي تتمتّع بالقيمة لكنَّها لا تقوم بدور المال. بل إن أَكثر أشكال المال فعالية نشأت عن مواد كانت غير ذات قيمة، كالورق والصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر.

قامت الماشية والعبيد، قديماً في بريطانيا، بدور المال. وكان يجري تحديد قيمتها بالقانون ـ رغم أن الكنيسة، لشدة رغبتها في القضاء على العبودية، كانت ترفض قبول العبيد ككفَّارة عن الآثام[1]. وفي القرون الوسطى شاع استخدام الفلفل. وفي بعض المناطق استمر تجميع الماشية كثروة لا كمصدر للغذاء حتى وقتنا الراهن، وقد أدَّى ذلك إلى تدهور بيئي خطير في بعض أجزاء إفريقيا، حيث انخفضت أعداد الخراف والماعز بما يزيد عن 66 مليون رأس بين سنتي 1955 ـ 1976[2].

ولكن تلك المعاملات كانت حالة نادرة. أما في وقتنا الحاضر، لم يستطع أي شيء ذي فائدة أن يقوم بوظيفة المال لفترة طويلة. فمثلاً، السجائر التي كانت تقبل كعملة في ألمانيا في الأيام التي تلت الحرب العالمية الثانية، تلاشت دخاناً في نهاية الأمر. وعلى النقيض من ذلك نرى أن الذَّهب كان دائماً عديم النفع في معظم الأغراض العملية التي تستدعي استخدام معدن، لأنَّه

شديد الليونة. كما أن الذَّهب الذي لا يتوفر منه سوى 125,000 طن، يعتبر شديد الندرة بحيث لا يمكن استخدامه في الكثير من الأمور.

إلاَّ أن الذَّهب يتمتَّع بمزايا واضحة عندما يكون مالاً بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من المواد عديمة النفع التي استخدمها الناس لهذا الغرض. فعلى عكس الصَدَفة المسماة كوري، التي اعتُبرت ولعدة قرون الشكل الرئيسي للمال في بعض أجزاء من آسيا، نلاحظ أن الذَّهب متين ولا ينكسر بسهولة. فكل قطعة من الذَّهب، صغيرة كانت أم كبيرة، يمكن التعرّف عليها بسرعة وفي كل مكان على أنَّها تختزن قيمة عالية. وبالإِضافة لما سبق فإِن كل قطعة من الذَّهب تقدَّر قيمتها حسب وزنها ونقائها، وهي خاصيات لا تطبق بشكل ملائم على الماشية.

وإِذا نظرنا من زاوية عدم النفع، فإِننا نرى أن الصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، والتي تختزن القدر الأعظم من المال في عالمنا المعاصر، هي أفضل شكل للنقود ـ فنحن لا نستخدمها لأي غرض آخر، ويمكن التعرّف عليها بسرعة على أنَّها مال، وهي تزن أقل من الذَّهب، بل ومن الورق، يمكن تحويلها بسهولة وتفكيكها بيسر إِلى أي مقدار نختاره اعتباراً من بنس واحد وحتى تريليونات الدولارات أَو حتى أَكثر، ويمكن لها أن تدوم بقدر ما نرغب وهي تتمتَّع بنوع من السحر الذي يجبرنا على احترامها.

لكن الذَّهب يستمر كمعيار للقيمة. فمن القاعدة الذَّهبية وحتى ذهب الأولمبياد، ظل الذَّهب يوحي باحترام أَكثر مما توحي به أية مادة أخرى في التاريخ.



إلاَّ أنَّه يجب علينا التروّي قليلاً قبل أن يملأنا الإِعجاب بتطور عملتنا المعاصرة، وقبل أن نسخر من العملات المستخدمة في مجتمعات نفترض أنَّها أَكثر بدائية من مجتمعنا. لنأخذ مثلاً النظام المالي في جزيرة ياب الصغيرة في جزر كارولين، كما وصفه، وبشكل أخَّاذ، عالم أجناس بشرية أميركي اسمه ويليام هنري فيرنيس الثالث، الذي أمضى عدة شهور في ياب سنة 1903[3].

يقول فيرنيس: «في بلد ينمو فيه الطعام والشراب والثياب الجاهزة على الأشجار حيث يمكن الحصول عليها عن طريق جمعها، يصعب تصور رجل يغرق في الديون لتأمين تكاليف معيشته». ورغم ذلك يرغب الناس بالحصول على رمز ملموس للجهد الذي بذلوه، رمز يمكن جمعه بشكل ثروة.

كانت وسيلة المبادلات، أَو بالأحرى مخزون القيمة، في جزيرة ياب في ذلك الوقت تدعى الفي fei. كان الفي يتألَّف من دواليب حجرية سميكة تتراوح أقطارها ما بين قطر صحن الفنجان وحتى قطر حجر رحى يبلغ اثني عشر قدماً. كانت الأحجار التي يصنع منها الفي تأتي من مقالع كلسية موجودة في جزيرة بابيل ثواب، إِحدى جزر بيلاو الواقعة على بُعد أربعمائة ميل، وكانت قد جُلبت إِلى ياب منذ وقت طويل، قطعة فقطعة، على متن زوارق خفيفة وأطواف خشبية، أحضرها بعض أهل البلاد المغامرين، وصفهم فيرنيس بقوله: «كان بإِمكانهم الإِقناع كأي كاتب سجل المراهنات ذلق اللسان».

كانت قطع الفي الأصغر حجماً والتي يمكن حملها والتنقل بها تقوم بدور وسيلة المبادلات كما كان يجري تداولها لدفع قيمة السمك أَو الماشية. أَمَّا القطع الأكبر من الفي فكان لها شأن آخر. كان السكان يقومون بإِحداث ثقوب في مركز تلك القطع لتسهيل تحريكها من مكان لآخر، ولكن الغالبية العظمى من تلك الأحجار الضخمة كانت ثقيلة الوزن بحيث كانت تبقى دائماً في مكانها دون حراك. وفي المناسبات النادرة التي كانت تجري فيها صفقة كبيرة، كانت

العملية تتم عن طريق إقرار بسيط بتغير الملكية بينما تقبع «القطعة النقدية» في المكان الذي كانت فيه بالأصل.

كانت العائلة الأكثر ثراء ضمن تلك الجماعة تمتلك فياً ضخماً لا يستطيع أحد رؤيته ولم يقدّر لأحد أن يراه. فحسب رواية تلك العائلة، كان الفي الخاص بها يرقد في البحر. فقبل عدة أجيال، وبينما كان أحد أجداد العائلة يقطر الفي على طوف خشبي مربوط إلى قاربه، هبَّت عاصفة هوجاء. وبخلاف بطل قصة راسكين، قرَّر ذلك الرجل أن الحياة تأتي في المرتبة الأولى قبل المال، قطع الحبل الذي كان يربط الطوف وأخذ يرقب الحجر الضخم يغوص تحت الأمواج. نجا الرجل ليقص ما حدث معه وليصف للجميع الحجم الاستثنائي للحجر الذي فقده ونوعيته. لم يساور أحد الشك في صحة ما رواه الرجل. ويصف فيرنس الوضع قائلاً: «لا تزال القوَّة الشرائية لذلك الحجر سارية المفعول وكأنَّه يبدو واضحاً للعيان مستنداً إلى جدار مالكه».

ويمضي فيرنس ليخبرنا عما حدث عندما اشترت حكومة ألمانيا جزيرة ياب من إسبانيا سنة 1898 وأرادت تحويل الممرَّات الصخرية المرجانية في الجزيرة إلى طُرق تناسب وسائل النقل المعاصرة. لم يكن سكان الجزيرة راغبين في إضاعة وقتهم في عمل من هذا النوع، رغم الأوامر المتكرِّرة من الألمان بالشروع في العمل. قرَّر الألمان أخيراً فرض غرامة لا ترفع إلاَّ بعد انتهاء المهمَّة. قام المسؤول الألماني بجولة في الجزيرة، ووضع على قطع الفي الثمينة علامة بشكل صليب أسود تثبت حق الحكومة بتلك الأحجار. واستناداً لما قاله فيرنيس: «كان ذلك بمثابة السحر فقد انكب الناس، الذين لحقت بهم الفاقة بهذا الشكل المأساوي، على العمل وقاموا بإصلاح الطُّرق... حتى أصبحت كممرّات الحدائق». بعد ذلك قامت الحكومة بإزالة العلامات، «وسرعان ما دُفعت الغرامة، واسترجع مالكو الفي السعداء ملكية رأس مالهم

لينعموا بالثراء». لو حدث ذلك في زمن آخر ومكان آخر، لأطلقنا على تلك الأحداث المتتالية تعبير فرض الضرائب والإِنفاق الحكومي.

تذكّرني هذه القصة بتجربة شخصية حدثت في بدء حياتي المهنية سنة 1940 عندما ذهبت لأعمل في دائرة الأبحاث في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الواقع في قلب منطقة النشاط المالي للمدينة. وذات يوم دعاني رئيسي في العمل للهبوط إِلى أقبية البنك الفائقة النظافة لرؤية الذَّهب المخزون فيها، كانت الأقبية على عمق خمسة طوابق تحت الأرض ـ أي أسفل الطبقة الصخرية، وذلك لثني اللصوص عن محاولة حفر أنفاق عبر الجدران الخارجية. دلفنا إِلى الممر المؤدي إِلى القبو عبر باب أسطواني ثقيل من الفولاذ المقاوم للصدأ والمحكم ضد تسرّب الهواء والماء، كان قفل الباب يُفتح أوتوماتيكياً في التاسعة صباحاً ويُغلق أوتوماتيكياً في الخامسة بعد الظهر. وفي الداخل، كانت هناك علبة طعام تُملأ يومياً بالشطائر الطازجة من أجل أي موظف منكود الحظ قد يُحتجز في الداخل عندما تغلق الأقفال الأوتوماتيكية آخر النهار. كان هناك ميزان للذهب، وكان حساساً بحيث أن حبة بازلاء كانت تجعله يتأرجح. فيما يتعلّق بالذَّهب حتى الغبار لا يخلو من القيمة.

كان الذَّهب موضوعاً في خُزن كبيرة، بعرض عشرة أقدام وارتفاع عشرة أقدام وعمق ثمانية عشر قدماً تقريباً. كانت الخُزن مليئة حتى السقف بأكوام عالية من كتل الذَّهب يعادل حجم الواحدة حجم ثلاثة ألواح كبيرة من الحلوى. كان وزن الكتلة ثلاثين باونداً ـ أي أربعمائة أونصة ترويسية ـ وكانت تساوي 14,000 دولار في تلك الأيام التي كان فيها سعر الذَّهب الرسمي 35 دولاراً للأونصة. وبحسب تلك الأَسعار، كانت قيمة الذَّهب المخزون هناك تعادل 2 بليون دولار، أي أن مجموع المال اللازم لشراء ما يعادل كامل إِنتاج الولايات المتحدة من البضائع والخدمات خلال أربعة أيام في ذلك الوقت، كان مكدساً داخل مكان ضيق يقع على عمق خمسة طوابق تحت شوارع مدينة نيويورك التي

تضج بالحركة. كانت رؤية ما يزيد على مائة ألف سبيكة ذهبية، مكدَّسة فوق بعضها حتى السقف تتوهَّج بضوء المصابيح الكهربائية، منظراً لا يُنسى ويبعث على القشعريرة.

لم يكن ذلك الذَّهب ملكاً للولايات المتحدة الأمريكية، بل كان ملكاً لفرنسا وبريطانيا وسويسرا وعدة دول أخرى أيضاً. فمنذ مدة طويلة، اعتادت تلك الدول أن تخزن ممتلكاتها الرسمية من الذَّهب في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بهدف الحماية ولأن ذلك كان يلائمها. كانت كل سبيكة مودعة بهذا الأسلوب موسومة بختم مالكها أَو بعلامة مشابهة للتعريف بها. كانت هذه العملية تُعرف باسم وسم الذَّهب Gold earmarking وهو تعبير قد يعود أصله إلى طريقة تحديد ملكية الحيوانات الداجنة. كان الوسم يسمح لكل دولة بتفادي كل دواعي الحرص والكلفة اللازمة لنقل الذَّهب في البر أَو عبر البحار لدى اضطرارها لنقل الذَّهب إِلى دولة أخرى. ففي حال تحتم على بريطانيا مثلاً دفع ذهب لفرنسا، لن يتطلب الأمر أَكثر من أن يقوم الحارس في مصرف الاحتياطي الفيدرالي بإِحضار عربة صغيرة ذات عجلات إِلى خزانة بريطانيا لينقل الذَّهب عليها إِلى خزانة فرنسا، ثم يغيِّر الوسم ويدوّن التغيير في سجلات مسك الدفاتر.

هذه التحركات التي لا تتجاوز بضعة أقدام بين خزانة وأُخرى، كثيراً ما تعكس تغييراً كبيراً في الثروة بين دولة وأخرى، تغييراً ذا تشعبات كبيرة تؤثِّر على الرفاه الاقتصادي. ورغم ذلك، فإِن مواطني كل دولة من تلك الدول لم يروا مطلقاً الذَّهب الذي تملكه حكومتهم(*). وفي حال غرق الذَّهب في نهر

(*) الوضع نفسه ينطبق على الأمريكيين، فأثناء قيامي بالأبحاث اللازمة لهذا الكتاب، حاولت الحصول على إذن بزيارة احتياطي الذهب الرسمي للولايات المتحدة في فورت نوكس، كنتاكي، لكنني أعلمت بأن المنشأة هي قاعدة عسكرية لا يسمح =

هدسون واستمر مسك الدفاتر على حاله، فإن النتائج الاقتصادية والمالية في كل دولة سيكون لها ذات التأثير البعيد تماماً كما لو أن الذَّهب قد تمّ نقله من خزانة لأخرى.

إن ذلك الإجراء يشبه إلى حد كبير ما كان يحدث على جزيرة ياب، حيث كانت ملكية الموجودات الثابتة تتغيَّر، وحيث حدثت تلك الفعاليات الاقتصادية الهائجة التي نتجت عن قيام الألمان بوضع علامة الصليب الأسود على الفي. وكما سنرى لاحقاً، فإن الشبه بين ما يدعى بالاستعمالات البدائية والاستعمالات المعاصرة للمال لم يتوقف عند شواطىء ياب وأقبية الاحتياطي الفيدرالي.



كانت قطع الفي في ياب هي مخزونات الثروة. والمخزون مستقر في المكان، لكن المال يتحرَّك، ينتقل من جيب لآخر مخزون الثروة هو كتلة، والمال هو مقياس الثروة.

إن ديمومة الذَّهب وكثافته وبريقه جعلت من الطبيعي أن يتم اختياره كمخزن للثروة، وذلك قبل وقت طويل من التفكير باستخدامه كنقد. وقد كان الذَّهب قديماً، مثل أي شيء قام بدور مخزون الثروة، كان نوعاً من الولع، أَو تعبيراً صارخاً عن القوَّة، أَو وسيلة لإثارة حسد الأعداء أَو الأَشخاص الأدنى مكانة، أَو أداة تملق لنيل الرضا ـ كما حدث عندما أغرقت ملكة سبأ الملك سليمان بالذَّهب.

= بدخول أي زائر إليها. تذكر وزارة الخزينة الأمريكية في تقاريرها بأننا نملك 11 بليون دولار ذهباً، ولكن إذا لم يستطع أحد الوصول إليه ورؤيته، فكيف نعرف بأنه موجود فعلاً. . . .

أمَّا الذَّهب المتوزع بشكل نقد، فإِنَّه يتحوَّل إِلى شيء مختلف، فالأَشخاص الذين يسعون لإِنفاق النقود أَو إِقراضها، يتوجب عليهم التمتع بالهدوء وتوخي الحذر والدقة، وامتلاك رؤية استراتيجية. وقبل أن يستخدم الذَّهب كنقد، بدل استخدامه كمخزون للثروة، كان على الناس أن يكونوا منتجين بشكل يكفي لأن يكون لديهم ما يقايضون به، وكان من الضروري أن يصبح السفر أمراً عادياً، كما كان يتعين تحديد نظام مقاييس يفي بذلك الغرض.

وباختصار، فإِن النقد يظهر إِلى الوجود حين يمارس النَّاس الأعمال. وفي جزيرة ياب لم تكن تجري صفقات عمل كثيرة، فقد كانت الحياة الاقتصادية هناك مشاعية بسيطة لا تجارية. نحن نحتاج إِلى النقود عندما نريد استئجار شخص للعمل أَو تقديم النقود لشخص آخر لقاء شيء لا نملكه. نستخدم النقود عندما نريد شيئاً، نريده اليوم لا غداً. وعندها نستدين من شخص مستعد للانتظار قليلاً قبل أن ينفق نقوده. تنتقل النقود من الشاري إِلى البائع، من الدائن إِلى المدين، ومن المدين إِلى الدائن. ونادراً ما يبقى المال في مكانه دون أن يتحرَّك لمدة طويلة. كما أن هناك على الدوام شخصاً آخر معنياً بالأمر.

عندما كان الذَّهب لا يمثِّل سوى مخزون للثروة، لم تكن المدفوعات بين طرف وآخر كثيرة الشيوع. كانت العملية بطيئة، كما كانت مضيعة للوقت. لم تكن هناك سبيكتان أَو خاتمان من الذَّهب في العصور القديمة يتمتعان بنفس الحجم أَو النقاء، تماماً كما هو شأن الماشية وقطع الأحجار في ياب. وكانت النتيجة أن كل صفقة كانت تتضمَّن اختباراً لنقاء الذَّهب إِضافة لوضعه في الميزان من أجل تحديد وزنه بدقَّة.



كانت القطع النقدية ابتكاراً فذاً تمّ التوصّل إليه لتجنّب تلك العملية المملة، أي القيام بوزن الذَّهب والتحقّق من نقائه، لكن القطع النقدية لم تظهر إلاّ حوالى سنة 700 ق. م، أي بعد ألفي سنة أو أكثر من استخدام الذَّهب في التعاملات المالية. ورغم أن القطع النقدية مكّنت الناس من تخطي عملية الوزن والانصراف مباشرة إلى العمل، إلاّ أن تلك القطع لم تكن لتستطيع لعب ذلك الدور إذا لم تكن حقيقية ـ كان عليها أن تحمل بدقة نفس القيمة التي تمثّلها النقوش المكتوبة عليها وذلك كي تكون صالحة لذلك الغرض.

ومنذ البداية، كان من الضروري إيجاد طريقة مقبولة لدى الجميع لقياس نقاء الذَّهب وتحديد وزنه، وذلك قبل أن يصبح بالإمكان استخدام الذَّهب كنقد. لهذا فقد أصبح للذَّهب نظامه الخاص للقياس من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، رغم أن هناك أنواعاً معدّلة عن ذلك النظام تستخدم حالياً لقياس المعادن الثمينة الأخرى والأحجار النفيسة.

يحدَّد نقاء قطعة الذَّهب حسب عدد القراريط فيها. فمثلاً، الذَّهب من عيار 24 قيراطاً يعني ذهباً خالصاً مائة في المائة. ومن حيث الأساس، كان القيراط ـ وهي كلمة مشتقة من Keration باليونانية، وQirat بالعربية، وCarato بالإيطالية ـ مقياساً للوزن لا للنقاء، وذلك لسبب قد يبعث على الضحك. فالقيراط هو ثمر شجرة الخروب، وهو شجر من الفصيلة البقلية، وتزن البذرة الواحدة لهذه الثمرة خُمْس الغرام.

أَمَّا اليوم فقد استعيض عن القيراط بالقمحة grain كمقياس تقليدي للوزن. فحبات الشعير أو القمح الواقعة في منتصف السنبلة تتمتع بذات الخاصيات الاستثنائية للقيراط ـ أي وزن قياسي بغض النظر عن حجم السنبلة. وتزن الأونصة التروبسية، والكلمة مشتقة من اسم المدينة الفرنسية Troy حيث استخدم ذلك المقياس للمرة الأولى، تزن 480 قمحة، واثنتا عشرة أونصة ترويسية تساوي باونداً واحداً، وهو يعادل باوند أفوار دوبوا

avoirdupois واحد الذي يساوي بدوره ست عشرة أونصة. وهكذا نرى أن الأونصات الترويسية أثقل من الأونصات التي نستخدمها في العادة. والعُرف المتبع حالياً هو التعبير عن وزن الذَّهب بالقمحات، والتعبير عن سعره بالأونصات الترويسية.

بدأ المصريون بطرح سبائك الذَّهب كنقد اعتباراً من سنة 4000 ق. م، حيث كان اسم الفرعون مينا يُدمغ على كل سبيكة، وحتى أنَّهم وضعوا نسبة محدّدة بين الذَّهب والفضة. وخلال معظم مراحل التاريخ، كانت قيمة الفضة تُقدَّر بما لا يزيد عن 5 ـ 8 بالمائة من قيمة الذَّهب ـ بنسب تتراوح ما بين 12 ـ 20 جزءاً من الفضة مقابل جزء واحد من الذَّهب ـ ولكن المصريين كانوا يضعون الفضة بنسبة تعادل عشرة بالمائة من الذَّهب بالنظر إِلى أنَّهم كانوا يفتقرون إِلى مخزون محلي من الفضة[4]. وقد يعود السبب إِلى أن الحسابات الرياضية كانت أسهل حسب تلك النسبة، لكننا لا نملك أي دليل على ذلك. وعلى أية حال، كانت تلك الخطوة بداية تعايش معقد وشائن وعنيف في بعض الأحيان، بين الذَّهب والفضة في أسواق النقد، وهي معركة كانت تلقي بظلالها على معظم مراحل تاريخ الذَّهب كنقد.

إِن تلك العملية المربكة أَي وزن الذَّهب والتحقق من نقائه لدى كل صفقة تبدو أَكثر إِزعاجاً مما كانت عليه في الواقع. فقد كانت تلك الحضارات القديمة تشبه جزيرة ياب أَكثر مما تشبه مجتمعاً صناعياً كمجتمعنا الحالي. فعندما تكون معظم الممتلكات عائدة للملك، وعندما تكون الفعالية الاقتصادية زراعية بشكل رئيسي، وعندما يكون الانتقال من مكان لآخر صعباً بحيث تعيش معظم المجتمعات في حالة من الاكتفاء الذاتي، تكون الصفقات التجارية الواسعة النطاق إِما نادرة أَو ذات أَهميَّة لا تُذكر.

ولدى تزايد الحاجة للنقود، ظهرت بسرعة فكرة استحداث ابتكار لجعل

النقود تؤدي وظيفتها بشكل أَكثر كفاءة وسهولة. كان الآشوريون والبابليون أَكثر نشاطاً في مجال التجارة من المصريين، ومن ثم قاموا بتطوير سبائك ذهبية أَكثر دقة وانتظاماً. وكانوا يدمغون السبائك الثقيلة، التي يقرب وزنها من ثلاثين بونداً بنقوش تمثِّل أسوداً، أَمَّا السبائك الأصغر التي تزن نصف ذلك الوزن، فكانوا يدمغونها بنقوش تمثِّل البط. كانت نقوش الأسود والبط تساعد في الدلالة على القيمة، ولكن النَّاس ظلّوا، وحتى سنة 600 ق. م تقريباً، يرغبون في وزن كل قطعة ذهب بدل قبول القيمة الإِسمية لتلك النقوش. كما قامت شعوب ما بين النهرين بتجزئة نقدها الذهبي إِلى فئات أصغر كانت تُعرف بالتالنت والمينا والشيكل، وسرعان ما أصبحت القطع من هذه الفئات شائعة في آسيا الصغرى والمدن والمستوطنات اليونانية المنتشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد استمر بقاء الشيكل حتى اليوم في إِسرائيل.



ولا شك بأن القيام بوزن المعادن الثمينة لدى كل صفقة، كان عملية مزعجة لكل الأطراف المعنية، ولكن تلك الترتيبات القديمة كانت تتمتّع بميزة كبيرة تلاشت بمجرد ظهور النقد. فعندما كانت النقود عبارة عن قطع معدنية مختلف الأوزان، لم تكن لها جنسية محددة، فحتى السبائك المصرية جرى تداولها على أساس وزنها، لا لأنها كانت تحمل اسم ملك فرعوني. في الإِصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين نقرأ بأن إِخوة يوسف باعوه إِلى غرباء من بلاد أخرى بمبلغ ثلاثين شيكلاً من الفضة، دون أية تساؤلات بشأن معدلات صرف الفضة أَو قبولها في بلاد غريبة. وهكذا نرى أَنَّه في الوقت الذي كان فيه أجدادنا القدماء يسيرون شؤونهم بواسطة شكل واحد من النقد كان يقبل آنذاك في كل مكان، يحلم الخبراء المعاصرون ـ بعد أن ذاقوا طعم الخطيئة

الأولى للنقد الوطني ـ بعملة تسمو فوق الانتماء الوطني دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عن كيفية تحقيق ذلك(*).

لقد تطور توالي الأحداث المملّة، التي نقلتنا من سبائك الذَّهب البدائية وحتى النظام النقدي المتكامل، من سلسلة من الأحداث الرومانسية المثيرة التي وقعت في الجزء الشرقي من آسيا الصغرى، أي تركيا اليوم. وتبدأ هذه القصة، وهي عبارة عن أسطورة في بعض أجزائها، في فريجيا Phrygia، وهي مملكة حملت عاصمتها الاسم نفسه وتقع على حافة جرف جبلي صغير يدعى باكتولوس. كان أول ملك لفريجيا، حوالى سنة 750 ق. م هو غورديوس، وكان رجلاً فقيراً لا يملك سوى ثورين. خلف غورديوس على العرش ابنه ميداس، بادئاً بذلك تقليداً غريباً في سلالة ملوك فريجيا الذين كانوا يسمون أنفسهم غورديوس وميداس على التوالي.

كان الملك ميداس الأول رجلاً فقيراً كأبيه، ولكن القصَّة تخبرنا بأنَّه كان رجلاً طيباً يحب إكرام المحيطين به رغم فقره. وقد تبين ذات مرة أن أحد الغرباء الذين استضافهم ميداس في منزله هو الأب الروحي لباخوس. تأثّر باخوس بحسن وفادة ميداس لوالده الروحي بحيث إنَّه أبدى استعداده لتحقيق أية رغبة يختارها الملك.

كان ذلك العرض المغري هو ما أوقع ميداس في المتاعب. إن أمنية ميداس في أن يتحوّل كل ما يلمسه إلى ذهب، تعطى عادة كمثال يوضح العواقب الوخيمة المترتبة على الإفراط في الجشع. فكما يقول المثل السائر: المال ليس كل شيء. ولكن علينا التروي قليلاً هنا قبل المضي بالافتراض أن المال كان هوساً لدى ميداس الذي ورث عن والده غورديوس ثورين لا أكثر،

(*) أدين بهذه الفكرة لمخطوط طريف ومليء بالأفكار، لم يجر طبعه، بقلم أندرو ميدوز، القيّم على قطع النقد اليونانية في المتحف البريطاني.

إذاً لا بد وأنّه كان رجلاً فقيراً، وخاصة بالنسبة لملك. وحيث إنَّه كان رجلاً طيباً فلماذا نفترض هنا أَنَّه كان جشعاً؟. . . إذ أن أمنيته قد تعكس رغبة ملحّة للتخلّص بسرعة من وضع الفقر الكئيب، أي اختياراً اتخذ دونما إدراك للعواقب.

لم يطل الأمر بميداس قبل أن يكتشف الخطأ الذي اقترفه. فعندما انقلب الطعام إلى ذهب وهو يهم بالأكل، ولدى تحوّل ابنته المحبوبة إلى تمثال ذهبي عندما عانقها، توسّل إلى باخوس أن يبطل مفعول الأمنية اللعينة. ولا شك بأن باخوس كان لا يزال يكن الاحترام لميداس، حيث استجاب فوراً بأن نصحه بالاستحمام في نهر باكتولوس. وتمضي الأسطورة لتقول بأن ميداس حوّل بذلك لمسته الذهبية إلى نهر باكتولوس، مما يفسِّر كيف أصبح ذلك النهر مصدراً غنياً للذهب بالنسبة للفريجيين وجيرانهم الليديين. وهكذا حصل ميداس في النهاية على الأفضل في كلا العَالميْن الممكنين ـ فالذهب في نهر باكتولوس جعل منه رجلاً غنياً، لكنه أصبح قادراً من جديد على أن يأكل ويلمس من يحبهم دون أن يحوِّل كل شيء وكل إنسان إلى ذهب خالص. إن الموقع الحقيقي لنهر باكتولوس غير معروف حالياً، لكن علماء الجغرافيا يعتقدون بأنَّه كان جدولاً يحمل الذَّهب مع الطمي من منحدرات جبل تمولوس في الأناضول.

وعندما احتل الرومان المنطقة، أي بعد خمسمائة سنة تقريباً، كان الجبل قد تآكل بفعل المياه المتدفقة، ولم يعد يعطي أي ذهب.

لم ينعم ميداس بالسعادة بقية حياته. فقد غزا السيميريون فريجيا، وهم قبيلة بدوية قوية جاءت من جنوب روسيا، وأطاحوا بميداس الذي انتحر بتناول السم هرباً من الجموع الهمجية التي كانت تطرق أبوابه. ولم تغب ذكرى ميداس، فقد بقيت عربته مقيدة إلى عمود بواسطة عقدة صعبة الحل في معبد غورديوم الرئيسي لمدة ثلاثمائة سنة. وقد تنبأ أحد العرافين بأن من يستطيع حل تلك العقدة سيصبح ملك آسيا، ولم تكن تلك العقدة سوى عقدة غوردون التي

قطعها الإِسكندر المقدوني الشاب بسيفه سنة 334 ق. م وهو في طريقة لفتح البلاد الواقعة ما بين مصر والهند[5].



إِن القسم الأعظم من المعلومات التاريخية الموثوقة المتعلقة بهذه المنطقة من آسيا الصغرى، وذلك مقارنة مع مزيج الحقائق والخرافات، وصلنا عن طريق هيرودوتس، وهو مؤرِّخ إِغريقي عاش قبل خمسمائة سنة تقريباً من مولد المسيح. وقد حوى كتاب هيرودوتس «التاريخ» أول سرد نثري مطوّل في الحضارة الغربية، ووضع قانوناً صارماً اتبعه المؤرخون الذين جاؤوا من بعده. ومن خلال تلك الروايات، يبدو هيرودوتس على الدوام إِنساناً دقيق الملاحظة، حكيماً يثير المتعة في النفس، شديد الاهتمام بالإِشاعات ونقاط الضعف المميزة للشخصيات التي اختار أن يؤرخ لها.

يبدأ تاريخ هيرودوتس قبل حوالى سبعمائة سنة من ميلاد المسيح في ليديا، وهي منطقة شمال غرب فريجيا، كانت تمتد على القسم الأعظم من وسط آسيا الصغرى اعتباراً من بحر إِيجة وصولاً إِلى مئتي ميل تقريباً نحو الداخل[6]. كانت العاصمة سارديس تتربع ولحسن الحظ فوق مخزون كبير من الذَّهب المشوب بالطمي، وقد حُمل معظمه مع الجداول المتدفقة من الجبال لتصب في نهر باكتولوس ـ ويُفترض أن يعود الفضل هنا لميداس. كانت ليديا تقوم أيضاً باستخراج معدن يدعى الكتروم، ويسمى غالباً «بالذَّهب الأبيض»؛ ثلثاه من الذَّهب وثلثه من الفضة. والكلمة مشتقة من كلمة اليونانية elector التي تعني «ذا البريق» (الشمس في اليونانية تدعى Helio، كما في heliotrop) وهي الجذر الذي نشتق منه كلمة electric [كهربائي] المعاصرة. ونظراً لضخامة الثروة التي كان ينعم بها الليديون، فقد كانوا كثيراً ما ينغمسون في طقوس ماجنة

راقصة على شرف الملكة سيبيل، وهي ملكة الجبال وراعية الخامات النفيسة والمعادن[7].

واستناداً إلى أقوال هيرودوتس، فإن ملوك ليديا كانوا يرجعون بسلسلة نسبهم إلى هرقل، وقد تواصل حكمهم اثنا عشر جيلاً، أو 550 عاماً، كان ملكهم في ذلك الوقت يدعى غاندولز وكان مولعاً بزوجته الجميلة إضافة إلى ميله للتباهي. وفي أحد الأيام اختبأ مع حارسه غايجز وذلك ليتمكّن هذا الأخير من مراقبة السيدة وهي تخلع ملابسها ليظهر جسمها البديع. ودون أن يدري الرجلان، لاحظت الملكة ما حدث. وفي اليوم التالي، استدعت غايجز وأخبرته بأن أحد الشخصين يجب أن يموت، إما الشخص الذي خطط لهذا الانتهاك للخصوصية أو الشخص الذي شاهدها عارية بشكل غير شرعي. وتركت لغايجز أن يختار بين أن يسبغ الشرعية على ما حدث بأن يقتل ملكه ثم يتزوجها ويسيّر شؤون المملكة، أو أن تقتله هي على الفور. وقد كان خياراً من النوع الذي يوصف حالياً بأنّه لا يحتاج إلى ذكاء[8]. وهكذا بدأت سلالة حاكمة جديدة ذات اسم يصعب نطقه بسهولة وهو ميرمناداي.

ورغم أن الليديين شعروا بالغضب الشديد لمصرع ملكهم، إلاّ أن غايجز أقنعهم بالانتظار حتى يسمعوا قول عرافة دلفي بهذا الشأن. جاء قرار العرافة لصالح غايجز، وقد لا يكون الأمر محض صدفة نظراً للهدايا الذهبية والفضية التي أغدقها عليها بسخاء فيما بعد، وتضمنت ستة أوعية من الذَّهب زنتها حوالى 1800 باونداً (ما يزيد على ستة ملايين دولار بالأسعار الحالية). ورغم ذلك فقد تنبأت العرافة بأن سلالة غايجز ستنتهي في الجيل الخامس، عندما يثأر أحفاد غراندولز أخيراً من سلالة ميرمناداي. ولم يلق غايجز والليديين بالاً ـ في ذلك الحين ـ إلى النبوءة.

حكم أول ثلاثة ملوك تحدروا من غايجز ـ وهم أراديس وسادياتس

وألياتس ـ ما مجموعه 118 سنةً، انفرد الياتس وحده بسبع وخمسين عاماً منها[*]. وقد قضى معظم هؤلاء الملوك وقتهم في شن الحروب على جيرانهم في الجنوب والغرب سعياً وراء بسط نفوذهم على كامل آسيا الوسطى الغربية وصولاً إلى بحر إيجة، رغم أن أرديس (660 ـ 637 ق. م)، شأنه شأن ميداس، كان منهمكاً على الدوام بصد الغزاة السيميريين. وبخلاف معظم بناة الإمبراطوريات عبر التاريخ، كان الميرمناداي يحجمون في أغلب الحالات عن تخريب بيوت ومعابد الشعوب التي يهزمونها، كما كانت هذه الشعوب تتمتع بحكم ذاتي يدين بالولاء للميرمناداي. كان الملوك الليديون لا يريدون سوى إتاوات مالية ومؤن مضمونة من الغذاء والمواد الأخرى، فقد كانوا يعتقدون أن وضعهم ضمن إمبراطورية مسالمة هو أفضل منه بين شعوب تتوق للانتقام منهم.

وفي سنة 568 ق. م، اعتلى كرويسوس، ابن الياتس، العرش، وهو الحفيد الثالث لغايجز، وكان في الخامسة والثلاثين من العمر[9]. كان كرويسوس هذا رجلاً يتمنى معظم الناس أن يكونوا بمثل ثرائه، وهذا أمر لا بأس فيه، لكنه كان أيضاً يمثل الجيل الخامس من سلالة ميرمناداي، وهذا فأل سيء. وبغض النظر عن الكلام الذي يحتمل أكثر من تأويل والذي درجت عرافة دلفي على قوله في العادة، فقد ثبتت صحة توقع العرافة لغايجز بأن الجيل الخامس سيكون هو الجيل الأخير. ورغم ذلك فقد أكمل كرويسوس خلال فترة حكمه معظم الفتوحات التي كان أسلافه قد بدؤوها. ونجح في احتلال غرب تركيا بأكمله، بما في ذلك فريجيا، بل وعقد تحالفاً مع أهل إسبارطة في شبه جزيرة بيليبونسوس[10].

(*) للحصول على وصف أخاذ للهضاب الضخمة التي كانت مدفناً لألياتس، ويمكن أن تكون لغايجز أيضاً، انظر تاسيل Tassel، 1998.

ويذكر هيرودوتس بعض القصص المسلية حول كرويسوس. والقصة التي توضح الوضع أَكثر من غيرها تتحدَّث عن زيارة قام بها صولون، وكان قد انتهى من كتابة مجموعة من القوانين لأهالي أثينا الذين وعدوه باحترامها لمدة عشر سنين. رحل صولون ليقضي هذه السنوات العشر متجولاً للسياحة في البلاد. وعندما وصل إِلى سارديس، كان كرويسوس يتحرَّق شوقاً ليريه خزينته بما تحويه من ثروة ذهبية. وبعد أن أراه إِيَّاها استدار إِليه وسأله إِن كان حتى تلك اللحظة قد رأى شخصاً خلال أسفاره البعيدة يمكن أن يعتبره «أوفر الناس حظاً». ذكر صولون بطلاً عظيماً من أبطال الحروب في أثينا واثنين من الرياضيين الحائزين على جوائز كثيرة. فقال كرويسوس مصعوقاً: «بالنسبة لك إِذاً لا يعني الرخاء الذي نعيش فيه شيئاً، حتى إِنك لا تضعنا على قدم المساواة مع مواطنين عاديين».

رد صولون بالإِيجاب، ثم قال: «عندما تسألني عن شؤون البشر فإِنك إِنما تسأل شخصاً يدرك مدى غيرة الملك واستعداده لاستثارة الغضب. . . . يا عزيزي كرويسوس، إِن البشر هم مخلوقات الصدفة المحضة». واعترف صولون أَنَّه بإِمكان الرجال الأثرياء إِشباع رغباتهم وبأن لديهم من الموارد ما يستطيعون تحمل المحن به، لكنه أشار إِلى أن الرجل المحظوظ لا يضطر للتفكير بالمحن: «فهو لا يعاني من أي أذى جسدي، وهو لا يمرض. . . . وله أبناء طيبون، وهو بالإِضافة إِلى ذلك يتمتع بوسامة الشكل»[11].



يخبرنا هيرودوتس أن الليديين «كانوا أول شعب ممن نعرف قام بسك النقد واستخدام القطع الذَّهبية والفضية، كما كانوا أول من عمل بتجارة التجزئة»[12]. وقد كان هناك سوق في سارديس يضم مجموعة من الحوانيت الصغيرة التي تعرض بضائع متنوعة من اللحوم والحبوب إِلى المجوهرات

والآلات الموسيقيَّة. وكان هيرودوتس يستخدم تعبير Kapeloi، ومعناه حرفياً «التاجر» أَو «البائع» ويعني في اللغة العامية اليونانية «الرجل ذو القبعة الكبيرة»، وفي اللغة المعاصرة يمكن أن يُفهم بمعنى «البائع المتجول»[*]. كان الليديون لا يدّخرون وسعاً في تحويل كل ما يمكنهم تحويله إِلى سلعة رائجة بحيث أنَّهم، كما يقول هيرودوتس: «كانوا يتبعون نفس عادات الإِغريق، عدا الإِتجار بأجساد الفتيات الصغيرات»[13]. وعندما أخذت النساء بجمع القطع النقدية، صار بإِمكانهن ادخار المبالغ اللازمة للدوطات مما وفر لهن حرية، لم تكن معروفة قبلاً، في اختيار الأزواج.

لم تكن التجديدات التي أدخلها الليديون على تطور المال والتجارة مجرد مصادفة. فبالإِضافة للموقع الذي كانت تشغله سارديس، عاصمة الليديين، على ضفتي نهر باكتولوس، الذي كان ينساب حاملاً الذَّهب المترسب مع الطمي، كانت المدينة تتربع على الطريق العام الكبير الممتد من الشرق إِلى الغرب واصلاً بحر إِيجة بنهر الفرات والأراضي الآسيوية التي تليه، أي مسافة تبلغ تقريباً ألفاً وسبعمائة ميل[14]. كان من الطبيعي أَن تتطور التجارة والنشاط التجاري وكانت النتيجة أن برزت الحاجة إِلى أوزان ومقاييس، والأهم من ذلك كله، الحاجة إِلى وجود شكل ملائم من المال لتسيير الأعمال. وقد أدَّى المال بدوره إِلى بروز الحاجة لوجود الصائغين والصرَّافين، ثم إِلى المصرفيين في نهاية الأمر. تطورت ساردیس لتصبح مركزاً حضرياً رئيسياً يقطنه عدد كبير من العائلات الثرية التي كانت تتمتّع بأعلى درجات الرفاه.

وأحد الابتكارات العبقرية لليديين كان استعمال الحجر الأسود الذي كان متوفراً في بلادهم، وهو شبيه بحجر اليشب، وذلك لاختبار نقاء الكتل الذَّهبية

(*) هل يمكن اعتبار ذلك معادلاً لوصف نابوليون المفعم بالإزدراء للإنكليز بأنهم أُمَّة من أصحاب الحوانيت؟.

التي كانوا يتلقونها كمدفوعات في الصفقات التجارية. وقد أصبح هذا الحجر يُعرف باسم مِحَكّ الذَّهب، لأن الصائغين كانوا يحكّون به المصنوعات الذَّهبية ومن ثم يقارنون الخدش بمجموعة تتألَّف من 24 إبرة تضم نسباً مختلفة من الذَّهب والفضة، ومن الذَّهب والنحاس ومن المعادن الثلاثة. كانت الإبرة الرابعة والعشرون مصنوعة من الذَّهب الخالص، تماماً كما يعتبر الأربع والعشرين قيراطاً مقياس الذَّهب الخالص[*]. وقد أدَّى ذلك إلى تطور نظام ناجح للنقد، لكننا لا نستطيع أن نقدِّر تماماً إنجاز الليديين، وإنجاز كرويسوس على وجه الخصوص، ما لم نعد في الزَّمن قليلاً إلى الوراء حوالى 150 سنةً.

في بداية القرن السابع ق. م كانت النقود الليدية تتألف من كتل بشكل حبة الفاصولياء، تدعى دامبس dumps وكانت ثقيلة لا يمكن تداولها بسهولة كما أنَّها لم تكن منتظمة من حيث الحجم أَو الوزن ولا تحمل ختماً يبين قيمتها[15].

وقد قام غايجز أول من حكم عائلة الميرمناداي، بإصلاح ثوري في ليديا عندما حظر الإصدارات الخاصة للنقد المعدني (وكان يُصنع بشكل رئيسي من الإلكتروم) وأسَّس احتكار الدولة لإصدار الدامبس. وقد استمر احتكار الدولة رسمياً إصدار النقد عبر التاريخ. فنقرأ مثلاً، في الفقرة الأولى، المقطع الثامن من دستور الولايات المتحدة: «للكونغرس الحق بسك قطع النقد، وتنظيم قيمته وقيمة النقد الأجنبي». وقد سيطرت مفاهيم التحكم بإصدار النقود ـ لاحظ إشارة الولايات المتحدة إلى قطع النقد ـ ما دامت قطعاً نقدية صلبة، لكن أَهميَّة تلك المفاهيم بدأت بالتناقص شيئاً فشيئاً مع دخول العصر الحديث[16]. فقد أدَّى تطور وسائط ائتمان قابلة للتداول في أواخر العصور الوسطى وزيادة

(*) بعد قرن من الزمان، علق فيلسوف إغريقي يدعى شيلون قائلاً «يختبرالذهب بالمِحَك ويُختبر الرجال بالذهب». (كريمر، 1944 ص 178).

استخدام التزامات البنوك التجارية كنقد ـ أي ما يعادل الحساب الجاري في العصر الحديث ـ أدَّى إلى تجاوز احتكار الدولة إصدار النقد وتناقص أَهميَّة الذَّهب كوسيلة للدفع في الصفقات اليومية. وتغير الدور المُسنَد إلى الذَّهب تدريجياً ليتحوَّل إلى ما يشبه وسيلة لضبط النظام المالي وإلى دعم يقصد منه إرساء حدود حول إصدار كل أنواع النقد.



عندما اعتلى أرديس غايجز العرش سنة 660 ق. م، كان هو أيضاً مهتماً بإيجاد نظام مالي أَكثر كفاءة. فقد بدأ بدمغ كتل الإلكتروم بعلامات تضمن وزنها وقيمتها، وكانت هناك كتل مختلفة للشعوب المختلفة: فقد كان لليديا مجموعة خاصة بها، وللمدن البابلية إلى الشرق مجموعة مختلفة، ولمدن الساحل الأيوني إلى الغرب مجموعة أخرى[17]. ومع مرور الوقت، أصبحت الدامبس أَكثر انتظاماً في حجمها، ومرَّت خمسون سنةً تقريباً قبل أن تصبح الكتل والدامبس قطعاً نقدية يمكن تمييزها: مستديرة ومنتظمة وذات دمغة واضحة. ونقش على كل منها رأس أسد ـ وهو شعار السلالة التي بدأها غايجز. وانتشر هذا الابتكار بسرعة باتجاه الغرب إلى اليونان، وسرعان ما أصبح النقد هناك جزءاً لا يتجزأ من نظام تجارة أخذت تتطور بسرعة حول حوض البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان الليديون هم أول من ابتكر قطع النقد واستعملها، فقد كان الإغريق هم أول من جعل من سك النقد شكلاً من أشكال الفن، وفيما يتعلَّق بالإغريق، كان الجمال هدفاً يسعون إليه لدى تصميم النقود مثلما كان هدفاً في كل شيء آخر يضفون عليه لمستهم السِّحريَّة.

قد لا تعدو هذه القصة أن تكون سرداً تقريبياً لما جرى فعلاً، لأنَّه ما من حدث في ذلك الزمن البعيد يمكن له أن يكون بمنأى عن الجدل. فهناك بعض الخبراء المعاصرين ممن يعتقدون أن سك النقد بشكل متطور كان قد بدأ في

ليديا قبل سنة 700 ق. م، وقد يكون قبل خمسين سنةً من ذلك التاريخ، رغم أن هيرودوتس قد حدَّد سنة 687 ق. م كتاريخ تقريبي في تقديره، ولكن في سنة 1950، كانت مجموعة من علماء الآثار تعمل في مدينة أفسوس الأيونية الكبيرة، عندما عثرت على مجموعة من قطع النقد الليدية مدفونة تحت أنقاض معبد أرتميس، الذي كان قد بُني سنة 600 ق. م. وقد كشف العلماء عن أَكثر من ثلاثة آلاف قطعة تضمَّنت كتلاً دون أختام وأخرى مختومة، ومجموعة من القطع النقدية ضُرب عليها رأس الأسد، بالإِضافة إِلى مجموعة كبيرة أخرى من المجوهرات والتماثيل الصغيرة المصنوعة من الذَّهب والفضة. وقد ثبت بعد الفحص الدقيق أن أول قطع نقدية حقيقية تعود لسنة 635 ق. م، الأمر الذي يؤكد بدوره أن هيرودوتس كان مصيباً منذ البداية، ولم يكن من الواجب التشكيك بأقواله[18]. وهذا التاريخ يُرجع، بشكل تقريبي، بدء سك النقد إِلى نهاية فترة حكم آرديس، ابن غايجز، أَو إِلى بداية فترة حكم ابنه، ساداياتس.

أَمَّا كرويسوس فقد أوصل الأمور إِلى ذروتها. ومع أننا سنرى لاحقاً أَنَّه شكَّل كارثة كمخطِّط عسكري، وبالتالي حقَّق نبوءة العرافة بشأن الحاكم الخامس من أسرة ميرمناداي، إِلاَّ أَنَّه كان رائداً مجدداً في قضايا المال وفي تقييمه للقوة الاقتصادية والعسكرية الكامنتين في المعادن النفيسة. فهو لم يكن يهزل مع صولون: كان على قناعة من أنَّه لا يمكن فصل المال عن السعادة.

كان والد كرويسوس أول شخص في تلك الأسرة يصدر قطعاً نقدية ذهبية، تطورت فيما بعد لتصبح مصدراً مربحاً في مجال الصادرات في ليديا، كما كانت تستخدم للدفع لقاء الكثير من الواردات، وهكذا استفاد مستوى الحياة العادي في ليديا من المزايا المترتبة على الاتجار بشيء لا نفع منه لقاء شيء مفيد. وبما أن كرويسوس أدرك قيمة قطع النقد الذَّهبية تلك في رخاء البلاد، فقد سحب من التداول جميع القطع النقدية المصنوعة من الإِلكتروم وصهرها، ثم سك قطعاً نقدية حسب الأسلوب الجديد الذي يعتمد الذَّهب والفضة

الخالصين. وفي سنة 1964 استطاع علماء الآثار العثور على الأواني المقاومة للنار التي كان رجال كرويسوس يقومون فيها بتنقية الذَّهب من الشوائب وفصل الفضة عن الإِلكتروم عن طريق تحمية المعادن بمزيج من الرصاص والملح ـ وهي طريقة لم تكتشف في الحفريات في أي مكان[19].

كان الختم على أحد وجهي قطع النقد التي أصدرها كرويسوس يمثِّل المنظر الأمامي لأسد وثور، كناية عن سلطة مدينة ساردِيس. أَمَّا الوجه الآخر فكان يحمل ثقوباً أَو أجزاء غائرة بشكل مربع أَو مستطيل لإِظهار قيمة القطعة ـ وهي إِشارة خاصة بتنقية العملات، تشير إِلى أن القطع قد تم «دمغها». والأمر الأهم هو في كون كرويسوس قد جعل فئات قطعه النقدية وأوزانها تنطبق قدر الإمكان على أوزان القطع القديمة وفئاتها. كانت الفئة الرئيسية المعروفة من قِبل الجميع في تلك المنطقة من العالم، تدعى الدينار المديني stater، وقد قسمت إِلى فئات أصغر بقيمة الثلث والسدس والجزء من الاثني عشر. وقد جرى سك القطع بعناية فائقة وذلك للحفاظ على انتظام حجمها ووزنها[20]. وكانت النتيجة هي تقبُّل تلك القطع النقدية فوراً في جميع أرجاء المملكة. كما أدَّى تقسيم الدينار إِلى أجزاء بقيمة 1/ 12 إِلى ظهور الأونصة التروِيسية المؤلّفة من 24 قيراطاً من الذَّهب الخالص، وعاد هذا التقسيم إِلى الظهور مجدداً في الشلن الإِنكليزي الذي كان يتألَّف من اثني عشر بنساً، وذلك حتى تمّ التحوّل إِلى النظام العشري في وقت ليس بالبعيد نسبياً.

وخلال تنفيذ كرويسوس لعملية إِصلاحاته، بدأ نظاماً جديداً وهو القطع النقدية المؤلّفة من معدنين، وقد ظلّ هذا النظام سارياً في معظم العملات خلال معظم مراحل التاريخ اللاحق. كانت القطع الفضية ضرورية لتقوم بدور الفئات الصغيرة التي لا تستدعي استخدام الذَّهب الذي استُخدم معظمه لتمويل التجارة الخارجية. وكما كان شأن المصريين، قام كرويسوس بتحديد نسبة الذَّهب إِلى الفضة على أساس 10 : 1 لأنها كانت نسبة ملائمة، رغم عدم إِصداره أمراً قانونياً

بهذا الشأن[21]. كان لهذا النظام المعتمد على معدنين جوانبه المفيدة، ولكن، وكما رأينا، فإن الأنظمة المالية التي تعتمد على معدنين نادراً ما تكون ثابتة، لأن تغير الكميات المتوفرة من المعدنين بمرور الزمن، كان يؤدي إلى تقلّب معدلات قيمهما النسبية.

وبالرغم من كل ما سبق، كان كرويسوس لدى انتهائه من إجراء إصلاحه، قد أرسى دعائم أول عملة إمبراطورية في تاريخ العالم. فقد تم قبول ـ بل وطلبُ ـ قطعه النقدية البديعة الذَّهبية منها والفضية، بسرعة فائقة في جميع أنحاء آسيا الصغرى، كما كان يجري تداولها في اليونان على الساحل الغربي من بحر إيجة. وقد لعبت هذه النقود التي شاع تداولها في كل مكان، دوراً هاماً وحاسماً في رفع معدل الرخاء والتطور الاقتصادي في كامل المنطقة: فقد شجعت الحركة التجارية سواء في داخل الإمبراطورية الليدية أم مع الشعوب القاطنة في الشرق والغرب والجنوب، مما أدَّى بدوره إلى تشجيع الانتقال الحر للشعوب والأفكار[22]. ويمكن مقارنة إنجاز كرويسوس بعملية وضع عملة اليورو في أوروبا الغربية في عصرنا الحالي. وفي حال نجاح هذه الخطوة الثورية بخلق عملة موحدة لمجتمعات كانت لها دوماً عملاتها الخاصة، يكون اليورو قد أنجز ما حقَّقه كرويسوس تماماً: زيادة حركة التجارة داخل أوروبا ومع بقية أنحاء العالم مع إمكانية تحرّك أكبر لدى الشعوب ومعدل متين للنمو الاقتصادي.

عندما حانت نهاية كرويسوس، كان قد أتى بابتكار عظيم بقيت أصداؤه تتردّد عبر التاريخ حتى وقتنا الحاضر. ولم يكن ذلك مجرد وضع شكل معقول وشامل للنقد كان مقبولاً في كل مكان، رغم أن ذلك كان أمراً بالغ الأَهميَّة بحد ذاته. لقد كان هناك الكثير من المواد الأخرى التي كان باستطاعته استخدامها كقاعدة لنظامه المالي ـ كالنحاس أَو الأصداف أَو حبات الخرز مثلاً. لكن التركيز على الذَّهب والفضة جعل من هذين المعدنين المعيار الأساسي للثروة

والمال. وبمرور الوقت ثبت أن تلك الخاصية كانت تتمتَّع بقدر أكبر من الاحترام الذي كان ينظر به إِلى الذَّهب والفضة بوصفهما مواد للعبادة الدينية أَو أشياء جمالية.



بعد مرور خمس عشرة سنةً على حكم كرويسوس، بدأ يشعر بالقلق إِزاء تنامي قوة الفرس الذين كان ملكهم قورش قد توجه بقواته إِلى الأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى على طول شواطىء البحر الأسود. وقد وعى كرويسوس تماماً الآمال التي كانت تراود قورش في اكتساب قوة اقتصادية كبيرة ومناطق لها قيمتها وذلك عن طريق إِخضاع الليديين.

قرَّر كرويسوس أن يبادر بالهجوم لشل قوة الفرس قبل أن تتحوَّل إِلى قوة لا تقهر. وفي مثل هذه الظروف، فإِن معظم القادة عبر التاريخ كانوا يجلسون مع ضباطهم الكبار ومستشاريهم للقيام بوضع استراتيجية في مواجهة العدو القادم. أَمَّا كرويسوس، فلم يفعل ذلك. ورغم عقلانيته وعبقريته فيما يتعلَّق بالمال والذَّهب، إِلاَّ أَنَّه لدى وضع تلك الاستراتيجية العسكرية، لجأ إِلى استشارة العرافين ـ فقد بعث بعدَّة رسل إِلى عرافة دلفي، وإِلى عرافين إِغريق آخرين، وحتى إِنَّه بعث رسولاً إِلى عرّاف في ليبيا. وكان أسلوبه في اختبار دقة تنبؤات العرافين أن طلب من رسله أن يعدوا مائة يوم بعد انطلاقة رحلتهم، ثم يزوروا العراف ويسألوه عما كان يفعله كرويسوس في ذلك اليوم. واختار هو أن يفعل شيئاً كان واثقاً من أنَّه لن يخطر ببال أحد. فقد قطّع لحم سلحفاة ولحم حمل وقام بسلقهما معاً في قدر من البرونز.

عندما عاد جميع الرسل بإِجابات العرافين العديدة، دهش كرويسوس لأن أحد العرافين استطاع فعلاً أن يخمّن الحقيقة: وقد كان عرافة دلفي. كان كرويسوس على الدوام ميالاً إِلى تلك العرافة، فهي التي أسبغت الشرعية على

حكم جده الأكبر غايجز. لقد تنبأت عرافة دلفي بأن كرويسوس كان يأكل: «سلحفاة ذات درع قوية تغلي في وعاء من البرونز مع لحم الحملان»[23].

وسرعان ما أغدق كرويسوس الهدايا على العرافة، وتضمَّنت تلك الهدايا 117 كتلة من الذَّهب الخالص، تزن الواحدة منها 150 باونداً، عدا الأسد المصنوع من الذَّهب الخالص والذي بلغ وزنه ستمائة باوند، بالإِضافة إِلى وعاء ذهبي ضخم لمزج الخمر مع الماء زنته 522 باونداً وبلغت سعته خمسة آلاف غالون. كما أمر كرويسوس جميع الليديين بتقديم الذبائح للعرافة التي قامت بدورها بإِتمام الصفقة مع كرويسوس بأسلوب عصري تماماً. فقد حصل كرويسوس على «حقوق الاستشارة الأولى دون أجر، وحقوق الحصول على مقاعد الصف الأول في مهرجان الألعاب البيثيادية بالإِضافة للحق الدائم لأي ليدي يرغب بذلك في أن يصبح من مواطني دلفي»[24]. تلك كانت كلمات هيرودوتس بحرفيتها.

وكانت نصيحة العرافة لكرويسوس أَنَّه في حال قام بشن حرب على قورش فإِنَّه «سيقضي على إِمبراطورية عظيمة». وانطلق كرويسوس وهو مفعم بالسعادة والثقة، ليحارب الفرس، رغم أنهم كانوا يفوقونه عدداً. كان الاشتباك الأول عنيفاً ولكنه انتهى إِلى نتيجة متعادلة. كان اعتقاد كرويسوس أن من الأفضل له الانسحاب إِلى سارديس والانتظار حتى يتمكن من جمع حلفائه قبل أن يعاود الكرة على قورش للمرة الثانية. لكن قورش أدرك نوايا كرويسوس، فأسرع باتجاه سارديس وأجبر كرويسوس على مواجهته في السهل الكبير الواقع على تخوم المدينة. وعندما لاحظ قورش أن كرويسوس قام بوضع فرسانه الأقوياء في الصفوف الأولى، نقل هو فرسانه إِلى ظهور الجمال التي كانت تستخدم عادة لحمل المؤن والمعدات. وبما أن الخيول تخاف من الجمال ولا تستطيع أن تتحمّل منظرها أَو رائحتها، فقد دبَّت الفوضى في صفوف الخيالة الليديين لدى الهجوم المفاجىء للجمال، واضطر الجيش الليدي للانسحاب

بكامله إلى داخل المدينة التي حوصرت لمدة أربعة عشر يوماً قبل أن يتمكّن الفرس من اقتحامها وإعلان انتصارهم. لقد صدقت نبوءة عرافة دلفي مرة أخرى: فقد تم القضاء على إمبراطورية عظيمة، لكنها كانت إمبراطورية كرويسوس لا إمبراطورية الفرس.

عزم قورش على الاحتفال بنصره بإحراق كرويسوس مربوطاً إلى وتد كتقدمة إلى رموز الفرس. وفي حين كانت ألسنة اللهب تتصاعد، سمع الجنود كرويسوس يصرخ مردداً كلمة صولون ثلاث مرَّات. وعندما سئل عما يعنيه، رد كرويسوس بالقول بأن صولون كان «رجلاً، أهب ثروة في سبيل أن أراه يتحدث مع كل طغاة الأرض». تأثَّر قورش بما قاله كرويسوس حول زيارة صولون حتى إنَّه أمر بإخماد النار وحل وثاق كرويسوس. وعندما جلسا معاً كصديقين، أخبر قورش كرويسوس أن الجموع التي يريانها عن بُعد كانت «تنهب مدينته حاملة معها ثروته» فأجاب كرويسوس الذي كان لا يزال يحتفظ بفطنته رغم كل ما جرى له، «إنهم لا ينهبون مدينتي ولا ثروتي، فلم أعد أملك أياً منهما. إن ما ينهبونه ويحملونه معهم هو ملكك أنت»[25].

وبهذه الكلمات اللاذعة اختفى كرويسوس عن مسرح الأحداث.



إن أَكثر الأجزاء إثارة في قصة كرويسوس هو ذلك الخليط الغريب من الحظ والمهارة. فقد كان كرويسوس محظوظاً لكونه يحكم بلاداً تقع على ضفتي نهر باكتولوس، النهر الذي باركه ميداس بكميات من الذّهب تبدو وكأن لا نهاية لها. وقد نبهه صولون قائلاً: «إن البشر هم مخلوقات الصدفة المحضة». وكان هو مؤمناً بالخرافات لدرجة العجز وذلك لدى قيامه بدور القائد العسكري العام ذي الأَهميَّة الحاسمة. لكنه كان حاكماً فذاً ومجدداً لا ينسى كلّ ما يتعلق بالمال، وهو من أطلق الذَّهب في مسيرته ليقوم بدور المال.

قد لا يكون هو الذي جنى تلك الموجودات التي قام بتوزيعها، ولكن لا شك بأَنَّه استخدمها لصالحه بأفضل شكل ممكن.

هناك ملاحظة لاذعة معروفة تتعلَّق بالأشخاص المحظوظين مثل الليديين: لقد ولدوا عند نقطة الإنطلاق الثالثة وهم بذلك يعتقدون أنَّهم قد أحرزوا هدفاً ثلاثياً. وقد عبَّر ج. كينيث غالبريث عن الفكرة ذاتها بشكل أكثر بلاغة: «إن الأَشخاص الذين يمتلكون المال، كالأَشخاص الذين كانوا في السباق يتمتعون بنبل المحتد وبلقب كبير، يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الاحترام والإعجاب، اللذين يبعثهما المال في النفس، يعودان في الحقيقة إِلى حكمتهم ومزاياهم الشخصية»[26]. وتتضمن دعابة غالبريث الفظة هذه، الكثير من الحقيقة، لكن كرويسوس والليديين قد يمثِّلون الاستثناء الذي يقدم البرهان على قاعدته. فقد كانت التجديدات السياسية والمالية التي أدخلها الليديون غير عادية في ذلك العصر. وإذا ما جرى تقييمها من منظور السنوات الألفين والخمسمائة التي مرَّت على موت كرويسوس، فإننا نرى بأَنَّها كانت إنجازات استثنائية. وقد كانت حنكة الليديين ومزاياهم الشخصية هي التي أضفت الاحترام والإعجاب على نقدهم، لا العكس. والأهم من ذلك، هو إثباتهم بأنه لا ضرورة لأن تكون شخصاً سيئاً لمجرد كونك غنياً.

لقد قامت أُمم في الماضي بإخضاع الشعوب المجاورة لها، ولكن ذلك لم يجر مطلقاً بطريقة الليديين المعتدلة. كما قامت أُمم أخرى بتطوير أنظمة مالية ولكن تلك الأنظمة لم تكن لتتمتّع بتلك الهيكلية الشاملة أَو بالقبول كالنقد الليدي. فاليونانيون والفرس والرومان، وكل شعوب أوروبا والعالم الجديد، ساروا جميعاً على خطى الليديين سادة الإمبراطورية، لكن غالبيتهم كانت تسير بخطوات أكثر تثاقلاً. ومع أن الشمس لم تكن لتغيب عن الإمبراطورية العالمية للملكة فيكتوريا في أواخر القرن التاسع عشر، إِلاَّ أن النموذج الليدي هو الذي حدد نوع، بل وحتى شكل، العلاقات السياسية والاقتصادية بين المركز

والمستعمرات، بما في ذلك الموجودات المالية للمستعمرات التي كان يجري تجميعها في ودائع المصارف الإنكليزية ليتم تقسيمها إِلى فئات وتداولها بالجنيه الإسترليني.

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن ليقدر لليديين أن يصلوا إِلى تلك المكانة لولا لمسة ميداس. وكما يحب الاقتصاديون أن يردِّدوا، فإن الذَّهب كان شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً بحد ذاته، لهيمنتهم. كانت أصول الليديين وسيطرتهم ـ وآرائهم المتعلقة برسالتهم الدنيوية ـ تعود بجذورها إِلى الثمار الذَّهبية لنهر باكتولوس وخامات الإلكتروم التي كانت توضع عبر الجبال المحيطة بهم. إن الأُمم الأخرى، في أزمان أَخرى، كانت تنطلق لإخضاع غيرها لتصبح غنية، أما الليديون، فقد كان السبب في إنشاء إمبراطوريتهم يعود وإِلى حد كبير لكونهم أغنياء ـ أغنياء مثل كرويسوس.

3

حوض استحمام داريوس وصوت الإوز

أدَّت هزيمة الليديين على يد الفرس إِلى تسريع عملية تحول الذَّهب من وسيلة للزينة إِلى لعب دور مركزي بشكل نقد. ورغم الابتكارات الرائدة التي أضافها الليديون إِلى مجال سك النقد إِلاَّ أنهم كانوا يعتقدون أن ما يهم فعلاً هو الذَّهب الذي كان بحوزتهم لا مالهم. فعندما جاء صولون لزيارة كرويسوس، لم يقل هذا الأخير: «انظر كم أملك من النقود» بل جعل صولون يرى «كَنزهُ». كما أنه لم يستفد من ديناراته البديعة بأن يقدمها كتعويض للعرافين الذين لم يكن ليكف عن استشارتهم، بل أرسل إليهم هدايا كانت تضم قطعاً رائعة الجمال صنعت من الذَّهب. ولكن الخدمات التي قدّمها العرَّافون لقاء ذلك، كحقوق الاستشارة الأولى المجانية ومقاعد في الصف الأول في مهرجان الألعاب البيثادية، لا يمكن الحصول عليها عادة في عصرنا الحالي دون مقابل مالي.

وسرعان ما تغيرت وجهة النظر تلك، فقد مهّد نظام كرويسوس المالي ذو التصميم العبقري لقيام تحولات اجتماعية عميقة، رغم أنَّه لم يدر بخلد كرويسوس على الإطلاق أنَّه بذلك إنما كان يطلق جنياً من القمقم. لقد كان

ذلك الصفاء المتألق والليونة والكثافة، أي الخواص التي جعلت من الذَّهب المعدن الأكثر ملاءمة لمواضيع العبادة، إضافة لكونه لا يصلح لأي شيء آخر عدا الزينة، وهي بالضبط ما جعله مادة ملائمة بشكل لا يصدق لسك القطع النقدية.

وكانت النتيجة أن تطور شكل غريب من ردود الفعل على دور الذَّهب في المجتمع، فالذَّهب لم يكن ليقدّر له أن يتبوأ مكانة السيادة المطلقة في الأنظمة المالية لولا خواصه الفيزيائية الفريدة، لكن وبمرور الزمن، أصبح الطلب عليه لا يعرف الارتواء نظراً لاستخدامه كنقد. إن الطلب على الذَّهب بهدف تزيين المواضع الدينية والأجساد، لا بد وأن يتوقف عند حد معين، أما الطلب على الذَّهب بشكل نقد فهو لا يعرف حدّاً. مما أدَّى عبر التاريخ إلى كل أنواع الخراب والدمار، فقد دفع بالرجال إلى المخاطرة وارتكاب أكثر الأعمال وحشية بحثاً عن مصادر جديدة للذهب، أَو إلى نهب ممتلكات الغير.

وقد أدَّى تحويل الذَّهب إلى نقد إلى جعله أكثر شعبية بمعنى ما. فبفضل عملية سك النقد، لم يعد امتلاك الذَّهب واستخدامه، بعد إمبراطورية ليديا، امتيازاً مقصوراً على الملوك. لقد أصبح فعلياً في أيدي عامة المواطنين، رغم اقتصار ذلك على الأثرياء منهم، الذين يستطيعون لمسه وتحسسه وتجميعه في منازلهم وشراء الأشياء ودفع ديونهم بواسطته ـ في الوقت الذي لا يزالون فيه يضعون الذَّهب في آذانهم وأنوفهم ويطوِّقون به أعناقهم ومعاصمهم وأصابعهم. ولن يمضي وقت طويل حتى يبدؤوا بدفع ضرائبهم بواسطته. لقد تداخلت فكرتا القوة والثروة لتصبحا فكرة واحدة.



يقدم الإغريق مثالاً عن كيفية اندماج الذَّهب كوسيلة للزينة والذَّهب كنقد، فطبقاً للتقليد القائل بأن الذَّهب يضفي الرهبة على الأشياء الجامدة، قام

فيدياس بكساء التمثال الضخم الذي صنعه لأثينا في هيكل بارثينون بعباءة من الذهب، رغم أن الذَّهب كان أكثر ندرة من الفضة في بلاد اليونان، كانت العباءة في الواقع، هي الكنز الرسمي لدولة ـ المدينة أثينا، وكان معروضاً على مرأى من الجميع، بعكس مخزون الذَّهب في الولايات المتحدة المحفوظ في أعماق فورت نوكس ـ وذلك حتى اندلعت الحرب ضد إسبارطة حيث اضطر الأثينيون لنزع الكنز الذَّهبي عن أصنامهم وتحويله إِلى نقد بغية تمويل عملياتهم العسكرية[1].

وبالرغم من أن قطع النقد الإغريقية كانت تصنع من الفضة، إِلاَّ أن استخدام قطع النقد المصنوعة بالطريقة الليدية انتشر في أماكن أخرى وشكّل في النهاية نموذجاً لنظام نقدي شاع استخدامه في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وقبل عصر روما بوقت طويل، قام قورش (558 ـ 529 ق. م) الذي هزم كرويسوس في سارديس، كما قام خليفته داريوس (521 ـ 485 ق. م) بالتبني الفوري لنظام النقد العالمي الذي وضعه كرويسوس ليجري العمل به في جميع أنحاء الإمبراطورية الفارسية الكبيرة، بل إن داريوس تجاوز كرويسوس ودنانيره. فعوضاً عن الرمز المحلي طبع داريوس رسمه على قطعه النقدية ودعاها باسم داريك، لأن حاكماً يسمي نفسه ملك الملوك لا يمكنه أن يفعل أقل من ذلك.

انتشرت نقود داريوس ـ ورسمه ـ في طول البلاد وعرضها. فقد تم العثور على قطعه النقدية في المنطقة ما بين بحر البلطيق وإفريقيا مروراً بآسيا الوسطى. وبالإِضافة لاستخدام الحكومة الفارسية لذهبها في سك النقد الذي موّل التجارة عبر تلك الأراضي الشاسعة، كانت تلك الحكومة أيضاً أول حكومة في التاريخ تقوم بجباية الضرائب على شكل نقد عوضاً عن السلع[2]. لقد تغيّر العالم ولم يعد كما كان. فمن حيث الواقع، شكَّلت أنواع النقد التي كانت الحكومات عبر التاريخ مستعدة للقبول بها كمدفوعات للضرائب، شكّلت عاملاً

كان له تأثير رئيسي في تحديد أشكال النقد التي أصبحت الأكثر قبولاً في المجتمع ككل. وهناك حالات نرى فيها نقوداً وضيعة القيمة وذات قوة شرائية متدنية، تتمتع بقبول تام إلى حد ما، وذلك عندما سمحت الحكومات لرعاياها باستخدامها لدفع الضرائب المترتبة عليهم.

قلَّد الفرس النظام النقدي بنجاح كبير، لكنهم عرفوا أيضاً كيف يستخدمون الذَّهب كوسيلة لإظهار القوة. فعندما قام الإسكندر الأكبر مثلاً، بتدمير إمبراطورية الفرس لدى هزيمته لملك الملوك في إيسوس سنة 331 ق.م، دخل خيمة داريوس الضخمة المنصوبة في ميدان القتال، وتفحص العربة الذَّهبية والعرش الذَّهبي وحوض الاستحمام الذَّهبي، وكانت قطعاً متقنة الصنع ذات جمال أخَّاذ ـ كما أنَّها كانت كل ما يحمله داريوس معه عند سفره، ثم علَّق قائلاً: «هذا هو إذاً مغزى أن يكون المرء ملكاً»[3].



ورغم الأثر الكبير الذي تركه في نفسه حوض الاستحمام الذهبي الخاص بداريوس، إلاَّ أن الإسكندر لم يكن ليجهل على الإطلاق استخدام الذَّهب كنقد بالإضافة لاستخدامه كوسيلة للزينة. ففي الفترة التي تلت سنة 360 ق. م، اكتشف فيليب الثاني ملك مقدونيا ـ والد الإسكندر ـ مصادر غنية للذهب والفضة في مقدونيا وتراقيا ـ شمال البلقان جهة بلغاريا الحالية ـ وأسرع بسك القطع النقدية من كلا المعدنين بحيث يلبي جميع احتياجاته في ذلك الوقت ولتمويل مخططاته للفتوحات العسكرية المستقبلية[4].

كان وضع أُسس ثروة نقدية ضخمة هو أحد إنجازات ذلك الرجل الشديد الذكاء في سعيه لتحويل ريف مقدونيا المنعزل إلى أعظم قوة في عصره. ولو كان فيليب حياً في أيامنا هذه، لسعى الجميع دونما تردد لأخذ مشورته كخبير

في الشؤون الاقتصادية والسياسية المتعلِّقة بتطور الأُمم. فقد كان يتمتع بحس أصيل لترتيب الأولويات ومعرفة بكيفية وضع أفكاره موضع التنفيذ بأكثر الطرق فعالية وكفاءة وبكيفية استخدام القوة لتحقيق الفائدة الكبرى.

عندما اعتلى فيليب عرش مقدونيا سنة 359 ق. م وله من العمر ثلاث وعشرون سنةً، كان سكان مملكته الجبلية القلائل ينتمون إلى قبائل متعددة تكاد لا تحصل على قوتها إلاً بشق النَّفس وتقضي جل وقتها في قتال بعضها بعضاً. وفي نهاية فترة حكمه، كان قد وطّد مكانة مقدونيا كقوة كبيرة، ومكانته هو كشخصية مهيمنة في جميع أرجاء بلاد اليونان، رغم أن العديد من الأثينيين اعتبروه شخصاً ريفياً يتملكه الغرور والتباهي.

وقد بدأ فيليب من حيث كان يجب عليه أن يبدأ: بالزراعة. فعن طريق مشاريع الري وإنشاء الأقنية وشبكات التصريف في الأراضي والتحكم بالفيضانات، استطاع أن يحوّل سهول الرواسب الغرينية في مملكته إلى منطقة لإنتاج الحبوب. وقد ساعدته وفرة الكميات المتنامية من الغذاء على إرساء قواعد السلم بين أبناء رعيته ذوي الطباع الخشنة، كما جذبت تلك المشاريع أعداداً متزايدة من سكان جنوب اليونان، مما أدَّى إلى بناء مدن جديدة وتأمين مصدر لا ينضبُ من القوة البشرية لجيوشه. وبالإضافة لتوفير الغذاء لتلك الأعداد المتزايدة من السكان، أدت إصلاحات فيليب الزراعية إلى تعزيز القوة العسكرية في مقدونيا بشكل لا يستهان به وذلك عن طريق تأمين العلف والمراعي للجياد والماشية. وكالدبابات الألمانية، كانت وفرة الجياد لدى فيليب تؤمّن لجيشه إمكانية تحرّك تثير الخوف. كما أمدّت لحوم الماشية رجاله بالقوة والتحمّل في مواجهة أعدائهم، وهي نقطة لفتت انتباه نابليون بعد ذلك بعدة قرون، وأدَّت حملاته المحلية في المناطق المحيطة بمقدونيا إلى زيادة ذلك المصدر الاقتصادي فائق الأهمية ـ ألا وهو العبيد ـ عبيد للعمل في المنجم

وعبيد للعمل في الحقول، وآخرون للحفاظ على الاقتصاد في حالة من النشاط الدائب(*).

وبالاضافة إلى ما سبق، قام فيليب بالتحضيرات الكاملة لخلافته، فقد استدعى أرسطو من أثينا ليكون المدرِّس الخاص لإبنه الإسكندر منذ أن كان في الثالثة عشرة من عمره وحتى بلوغه السادسة عشرة، ويعادل ذلك في وقتنا الراهن إرسال شاب مراهق إلى هارڤارد للدراسة قبل التخرّج ومن ثم إرساله إلى كامبردج أو إلى أوكسفورد للدراسة بعد التخرّج. وعندما اغتيل فيليب سنة 336 ق. م، بعد حكم استمر 23 عاماً، ذكّر الإسكندر شعبه قائلاً: «عندما استلم أبي شؤون الحكم، كنتم بدواً رحّلاً فقراء، تكتسون جلود الخراف وترعون بضعة من الأغنام في الجبال... ولقد جعل منكم سكان مدن ووطد النظام والقانون والأعراف في حياتكم».

حدَّد فيليب قيمة نقده الذَّهبي بعشرة أضعاف قيمة النقد الفضي، وكانت طريقة مربحة للحساب تختلف عن الحساب المضني للنسبة لدى الفرس والبالغة 13,5 : 1؛ كما يظهر هذا الاختيار أيضاً الزيادة النسبية في كميات الذَّهب المتوفرة من المناجم المكتشَفَة حديثاً. وقد قام فيليب بتزيين أحد وجهي أغلى العملات قيمة برسم عربة لتمجيد فوزه في سباق العربات في الألعاب الأولمبية سنة 356 ق. م، كما زيَّن الوجه الآخر برأس زيوس، وقد تساءل الكثيرون عما إذا كان ذلك رأس زيوس أم رأس فيليب نفسه.

ودفعته غريزته المالية الحادة الذكاء إلى سك قطع نقدية أكثر مما كان يحتاجه في ذلك الوقت في صفقاته ولدفع رواتب الجيش. وقام بتخزين الفائض

(*) كانت للعبيد أهمية فعلية. حيث بلغ عدد سكان أثينا في ذروة مجدها ما يقارب خمسمائة ألف نسمة ـ 350,000 منهم كانوا من العبيد.

كإحتياطي من أجل تمويل الحملات العسكرية الكبيرة ضد الفرس، تلك الحملات التي كانت ما تزال في طور التخطيط حين اغتياله.

وبعد مقتل فيليب واعتلاء الإسكندر عرش والده، أبقى على دُور السك المقدونية التي كان فيليب قد أنشأها، أبقاها قائمة على عملها لإنتاج القطع النقدية بوفرة، بالإضافة إلى ما كانت تنتجه دُور السك في اليونان وآسيا الصغرى وسوريا ومصر وبلاد ما بين الرافدين. لم تكن هناك ثمة مشكلة في تزويد تلك الدُّور بالذَّهب والفضة، إذ إنَّه بالإضافة إلى مخزون فيليب وما كانت المناجم تنتجه في مقدونيا وتراقيا حينذاك، استولى الإسكندر على كنوز ضخمة خلال حملته المظفَّرة في الشرق. كما اتبع الإسكندر سياسة والده في جعل الذَّهب المعيار المالي الرئيسي، وبالنظر إلى كونه رجلاً عملياً، وهو الذي قطع عقدة غوردون، فقد حافظ على نسبة 10 : 1، وقام بضبط الكميات الواردة من كل معدن من الاحتياطيات الضخمة لديه وذلك لتسهيل تطبيق تلك النسبة البسيطة في أركان إمبراطوريته الشاسعة.

وعلى الرغم من امتلاك الإسكندر لكميات كبيرة من الذَّهب بحيث كان باستطاعته أن يضرب كميات وفيرة من النقد، إلاَّ أَن الطلب على قطع النقد ازداد إلى حد كبير. أراد الإسكندر التأكُّد من قبول نقده في أي مكان يؤدي فيه رجاله خدمتهم. كان أكثر جنوده من المرتزقة، وكان هو يدفع لهم بسخاء كي يغنيهم عن النهب. وقد قام بوفاء الكثير من ديونهم المدنية، وقدَّم هدايا زفاف نقدية لبعض الجنود كما وزَّع مكافآت صرف من الخدمة لدى عودة الجنود ثانية إلى ديارهم. وبما أنَّه كان يعتبر نفسه حاملاً لرسالة الثقافة الإغريقية أكثر منه فاتحاً، فقد أحضر الإسكندر معه علماء ومهندسين ومستكشفين، وكان لا بد من دفع النقود لهؤلاء أيضاً. وبالإضافة لما سبق، قام بتوسيع حكمه المدني ليشمل المناطق التي فتحها، وذلك بأن أَسَّس أكثر من سبعين مدينة جديدة وفقاً لمسار قوس كبير يمتد ما بين مصر والهند، مما أدَّى أيضاً إلى ازدياد الطلب

على النقد المقبول. وأخيراً، كانت رؤياه تتضمَّن إيجاد حركة تجارية مزدهرة بين المناطق العديدة في إمبراطوريته ذات الطبيعة المتنوعة، وهو هدف تلزمه عملة عامة مشتركة. كان الإسكندر على ثقة من أن التجارة ستؤمِّن للجميع مستوى أعلى من العيش.

لقد أدرك كل من فيليب والإسكندر قيمة النقد الذَّهبي في الدعاية وفي العلاقات العامَّة. ففي حين حملت عملة فيليب Philippeioi ختماً يمثِّل رأس زيوس، تنازل الإسكندر قليلاً ووضع هرقل، وهو ملك كان دون زيوس مكانة، إلاَّ أنه كان يمثِّل القوة البدنية القصوى، ومثل زيوس الذي كانت عملة فيليب تحمل رسمه، كان هرقل الذي حملت رسمه قطع النقد الجديدة، يشبه الإسكندر نفسه إلى حد كبير. لم يغيِّر الإسكندر اسم العملة الذَّهبية التي وضعها والده، فقد بقيت تُدعى Philippeioi. أما من جاؤوا بعده، فقد احتفظوا بتصميم الإسكندر لكنهم غيَّروا اسم العملة من Philippeioi إلى Alexanders.



ظل النظام النقدي للإسكندر سائداً لفترة تزيد على 150 سنةً، من الهند شرقاً وحتى معظم المناطق اليونانية والمصرية في الغرب، إلى أن قام القائد الروماني كينستيوس فلامينوس بإيقاع الهزيمة بفيليب الخامس في سينو سوفالاي سنة 197 ق. م منهياً بذلك السيطرة المقدونية. لقد فهم فلامينوس الدروس المالية جيداً: كانت الخطوة الأولى التي اتخذها للاحتفال بذكرى انتصاره هي تحويل جزء من الإتاوة التي دفعها فيليب إلى قطع نقدية ذهبية جديدة تحمل رسمه ـ كانت تلك هي المرة الأولى التي تظهر فيها صورة شخص على قيد الحياة فوق عملة رومانية.

كان الرومان يستخدمون النقود المعدنية منذ وقت طويل. وخلال القرن الرابع ق. م درجوا على الاحتفاظ بثرواتهم في معبد جوبيتر. والهدف من هذا

الخيار تمثّل في توفير الحماية، إلاّ أنه كان خياراً يحمل مزيجاً مثيراً من الثروة الدنيوية والدِّين السماوي. وتروي الأسطورة بأنَّه في سنة 390 ق. م، نبّه صوت الإوز الذي كان يُربَّى حول المعبد، نبّه الرومان إلى هجوم مباغت يشنه الغاليون، الذين كانوا يغزون إيطاليا في ذلك الحين. كان الرومان شديدي الامتنان لهذا الإنذار بالخطر الوشيك بحيث أنَّهم بنوا نصباً لملكة الإنذار لديهم واسمها مونيتا، وقد أصبحت كلمة مونيتا بدورها مصدراً لكلمتي Money (نقود) وMint (دار السك)[(5)].

لم يكن ذلك هو كل ما ورثناه عن الرومان فيما يتعلّق بالنقود. فقد قدَّم لنا الرومان فئة الباوند النقدية -Libra- وإلى هذا يعود السبب في أن رمز الباوند (الجنيه الإسترليني) هو £. كما أن كلمة Denariurs اللاتينية كانت ترمز إلى البنس ثم تم اختصارها اصطلاحياً إلى الحرف d عند الإنكليز. وأخيراً هناك فئة الصوليدوس Solidus وتعني الكلمة أن القطعة مصنوعة من الذَّهب الخالص أَو الفضة الخالصة وكانت تساوي جزءاً من عشرين من الباوند الفضي وكان يعادل اثني عشر Denari. لقد وُضع النقد الإنكليزي على أساس هذه النسب. كان الباوند يساوي عشرين شلناً وكان الشلن يساوي اثني عشر بنساً ـ وقد استمر هذا النظام قائماً منذ العصر النورماندي وحتى ثمانينات القرن العشرين حين أذعنت بريطانيا أخيراً وتبنَّت الفئات النقدية العشرية التي كانت قد استُعملت في كل مكان منذ وقت طويل[(*)].

رغم وجود احتمال بأن الرومان بدؤوا باستعمال كلمة مونيتا سنة 390

(*) سدَّد الإنكليز ضربة إلى التحويل إلى النظام العشري عام 1847، حين طرحوا عملة بقيمة 2 شلن دعيت بالفلورين، وبذلك كان الفلورين يساوي عُشْر الباوند. واستمر تداول هذه العملة إلى جانب العملة القريبة إليها، وإن كانت أكبر قليلا، وهي نصف الكراون، المساوية لشلنين وستة بنسات. لم تكن في ذلك الوقت والأوقات التي تلته قطع نقدية بقيمة كراون.

ق.م، فإن مخزونهم من الذَّهب في ذلك الوقت كان ضئيلاً. ويذكر بلايني الأكبر كمية الذَّهب التي وُجدت في الخزينة الرومانية وكانت أقل من نصف كمية الذَّهب التي أغدقها فيدياس بسخاء قبل خمسين سنةً على التمثال الذي صنعه لأثينا في هيكل بارثينون، وأقل من سُبْع كمية الذهب التي أرسلها كرويسوس إلى عرافة دلفي قبل مائة وخمسين سنةً. ورغم حصول الرومان على واردات إضافية من الذهب لدى اتساع فتوحاتهم، وحتى عندما جعلهم انتصارهم على قرطاجة في الحروب البونية يسيطرون على احتياطات الذَّهب الكبيرة على سفوح الجبال الإسبانية، إلاَّ أنَّهم ظلّوا يعتبرون الذَّهب مادة احتياطية لا مادة قابلة للإنفاق[6].



ازدادت حاجة الرومان إلى الذَّهب بسرعة بعد سنة 150 ق. م تقريباً عندما أخذت إمبراطوريتهم تتَّسع بسرعة متزايدة، مما كان يعني في الوقت نفسه تزايد الاحتياجات العسكرية. ويقول غيبون في مؤلّفه «تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية» The History of the Decline and Fall of The Roman Empire: «كان النسر الذَّهبي اللامع في مقدمة الفيلق، موضعاً للإخلاص والتفاني العميق من قِبلهم، وكان التخلي عن ذلك الرمز المقدّس في ساعة الخطر لا يُعتبر جحوداً بقدر ما يُعتبر أمراً شائناً ومخزياً»[7]. ثم يضيف غيبون: «قام الإمبراطور دوميتيان الذي حكم ما بين سنتي 81 ـ 96، برفع الرواتب السنوية لجنود الفيالق إلى اثنتي عشرة قطعة من الذَّهب، وكانت تعادل في ذلك الوقت عشرة من جنيهاتنا الحالية»[8]. كانت عشرة جنيهات في عصر غيبون تعادل 53 دولاراً أمريكياً تقريباً، أَو ما يقارب 2500 دولاراً أمريكياً حسب القوة الشرائية في سنة 1999 ـ ولكن لم يكن هناك الكثير مما يمكن شراؤه في زمن الرومان، كما أن الجنود كانوا يتلقون، إضافة لتعويضاتهم، المأوى والغذاء

والرعاية الطبية. ومن هنا، فإن مبلغ 2500 دولاراً أمريكياً يعتبر مرتباً سنوياً سخياً.

ومن حيث الواقع، استعمل الرومان النقود المسكوكة على نطاق أوسع بكثير ممن سبقوهم. فقد تعيّن دفع رواتب ألوف الجنود المنتشرين في أنحاء الإمبراطورية، لدرجة أن بعض القادة الرومانيين قاموا بسك نقدهم الذَّهبي الخاص لتوزيعه على جنودهم.

وبالإِضافة إلى ما سبق، فإن الخبز والمدرجات لم تكن لتتوفر بالمجان، لكن توطيد أركان السلم الداخلي بين الساسة الرومانيين، كان أمراً أساسياً، إذ كان الأباطرة يأملون في البقاء في السلطة. وكان يجري توزيع الإعانات نقداً عند الضرورة، ولكن حتى الدفعات العينية الأكثر تكراراً، alimenta، أَو حصص الخبز، كان معظمها مستورداً من خارج إيطاليا وقد توجب تسديد ثمنها نقداً.

وقد رافق الحاجة المتكررة والمتنامية للقطع النقدية، طلبٌ متزايد على نقد يعوض النقد الضائع، لأنَّ كثيراً من القطع النقدية كانت تختفي بكل بساطة، لأن بعضها كان يهترىء بحيث لا يعود بالإمكان استخدامه كنقد، والبعض الآخر يغرق مع حطام السفن، وجزء منها كان يتعرض للنهب على يد البرابرة. كما ذهب قسم لا بأس به من الذَّهب إلى الشرق ثمناً لتوابل الهند ولأقمشة حريرية كانت تأتي عبر طريق غير مباشر ومنشؤها الصين، وبمجرد وصول المعدن إلى الهند، كان يبقى هناك دون أن يعود إلى أقنية التجارة[9]. وفي الوقت نفسه أخذت الخامات ذات النوعية الممتازة بالتناقص باستمرار، لهذا فقد استدعى الأمر زيادة التعدين بوتيرة أسرع من وتيرة الحاجة للمعدن من أجل سكّ النقد.

كان الطلب على الذَّهب بلا حدود. بعد أَن فتح يوليوس قيصر بلاد الغال، استورد الرومان ما يزيد على مائة ألف عبد من تلك المنطقة للعمل في

مناجم إيطاليا، هذا بالإضافة إلى العبيد الذين كان يجري استخدامهم للعمل وإفناء حياتهم القصيرة كعمَّال تعدين في بلاد الغال نفسها. وقد تعرَّفنا سابقاً على الكيفية التي كان الرومان يستخدمون العبيد فيها لاستثمار الثروات المعدنية في إسبانيا، وكانوا على درجة من القسوة والازدراء للطبيعة تحاكي السجل المروع الذي خلفه المصريون.

كان أثرياء الرومان يباهون بعضهم بعضاً بإغداق الذَّهب بسخاء على تزيين أنفسهم وعلى نسائهم وبيوتهم، لكنهم كانوا يقيسون ثروتهم بأكداس النَّقد الذَّهبي. وفي عصر الجمهورية الرومانية، والإمبراطورية التي تلتها، اعتُبر النَّقد الذَّهبي وسيلة أساسية لتسهيل الوصول إلى القوة السياسية. ففي روما، وعلى عكس جميع الملكيات التي حكمت الأمم منذ بدء التاريخ، كان الذَّهب الذي بحوزة المرء، لا مكانة والده، هو الذي يحدِّد مدى تأثيره في قضايا الدولة. كما أن مدى هذا التأثير، كان يحدِّد بدوره مقدار الرشاوى والمكاسب غير المشروعة التي تعرض على الشخص من قِبَل آخرين يسعون أيضاً إلى القوة والثروة.

عندما عاد يوليوس قيصر مثلاً من خدمته في إسبانيا كمسؤول إقليمي عن الإدارة المالية، كان قد جمع ذهباً إسبانياً يكفي لشراء اهتمام الناس به كقائد، ولكن ذلك الذَّهب لم يكن كافياً لإيصاله إلى حيث يرغب. ومن ثم قام بضم مصالحه إلى اثنين من المواطنين الرومانيين الأثرياء، أحدهما كان رجلاً فاحش الثراء يدعى كراسوس، والآخر قائداً عسكرياً يدعى بومبي.

بدأ كراسوس بتجميع ثروته بأن نظم فرقة إطفاء كانت لا تقوم بإخماد الحرائق إلاَّ عندما يتم الدفع سلفاً. وفي الحالات التي لا يتمكن المالك فيها من الدفع، ويدمر الحريق المبنى، كان كراسوس يشتري الركام المحترق بمبلغ يعادل جزءاً لا يُذكر من قيمته عندما كان بناءً قائماً. وبذلك أصبح كراسوس مالكاً لعدد كبير من المنازل التي قام بإصلاحها وتأجيرها بمبالغ كبيرة[10]. كما أنه كان يقرض المال بالربى مما جعله يضم إلى مكاسبه كنوزاً من الفضة

والممتلكات الزراعية وأعداداً كبيرة من العبيد، بل إِنَّه علَّم عبيده القراءة ودرَّبهم ليصبحوا جباة إِيجارات ومدوني حسابات وطبَّاخين[11]. وقد مكَّنه ذلك الإِيراد الضخم، الذي تراكم لديه نتيجة كل تلك الثروة، من رشوة المسؤولين بحيث إنَّه استطاع شراء المزيد من الممتلكات المصادَرة بأسعار بخسة.

ورغم أَن نهاية بومبي كانت الإِطاحة برأسه، ويبدو أَن ذلك كان، على الأغلب، نتيجة مكيدة دبَّرها يوليوس قيصر، إِلاَّ أَن كراسوس واجه نهاية أفظع فقد كان شديد الرغبة في أَن يبدو أكثر من مجرد رجل ثري، وقادراً ـ مثل بومبي ويوليوس قيصر ـ على قيادة الجند بنجاح في المعارك. ولهذا، قام بافتعال حرب مع البارثيين في بلاد ما بين الرافدين وانطلق بحملة ضمَّنت 44,000 جندي تحت إِمرته، معظمهم من المشاة، وفي معركة كارهاي سنة 53 ق. م، هاجم البارثيون الرومان بعشرة آلاف جندي من الخيَّالة الرماة وبفيلق يتألَّف من ألف جمل عربي، مما عجَّل في انتصارهم. حاول كراسوس التفاوض بشأن الاستسلام لكن البارثيين انقضوا على قواته بضراوة بحيث أنَّه لم ينجُ من الأربعين ألفاً إِلاَّ عشرة آلاف جندي. أما في ما يتعلَّق بكراسوس فقد ادَّخر له البارثيون نهاية خاصة عبَّرت خير تعبير عن ازدرائهم للحضارة الرومانية التي كان يمثِّلها والتي استبد بها هوس النقود. فقد أجهزوا عليه بأَن صبُّوا الذَّهب المصهور في حلقه[12].



حتى هذه المرحلة من قصتنا، كانت موارد الذَّهب تعتبر أمراً مفروغاً منه، أَو يمكن القول بأَن كشف موارد جديدة كان إِلى حد ما متسقاً مع تزايد الطلب على الذهب. فاليهود الذين فرّوا من العبودية، والمصريون والليديون والفرس وفيليب والإِسكندر، كانوا جميعاً على ما يبدو، يملكون من الذهب ما يكفي ليحقِّقوا أي شيء قد يخطر ببالهم، من صناعة مواضيع العبادة والتجمل، إِلى

سك قطع بديعة من النَّقد كوسيلة مبادلات ومخازن للثروة. وإذا نظرنا للأمر من وجهة نظر معاصرة، رأينا أنَّهم كانوا محظوظين بامتلاكهم آلات لسكّ النَّقد لا تَعرف الكلل وهبتهم الطبيعة إياها، كان إنتاجها الذي اتفق له أَن يكون برَّاقاً وكثيفاً ومطواعاً لصنع الأشياء الجميلة، مقبولاً في كل مكان دونما أي تردّد.

أما الآن، فقد تغيّر كل شيء. فبالنظر إلى امتداد أطْراف الإمبراطورية من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود، ومن حدود اسكتلندا إلى مناطق أقصى جنوب مصر، وجد الرومان أَن مواردهم من الذَّهب اللازمة لسكّ النَّقد أخذت بالتناقص باستمرار بالقياس إلى احتياجاتهم رغم إنتاج التعدين الذي بلغ خمسة أطنان في السنة(13). فبالإضافة لأوجه الإنفاق الحكومي الذي توجب تمويله، كان الأباطرة ينفقون المال على أنفسهم بإسراف أثار حسد مواطنيهم. إلاَّ أَن الطبيعة وضعت حداً لا يمكن تجاوزه من موارد الذَّهب والفضة: فالمرء لا يستطيع خلق معدن من لا شيء. وقد تعلّم الكيميائيون هذا الدرس فيما بعد مراراً وتكراراً.

إن المجتمع الذي يستعمل المعدن كنقد سيجد نفسه على الدوام مقيداً بالموارد المتوفرة من ذلك المعدن. وإن توزع المكامن المعدنية بشكل عشوائي يجعل من دول مثل ليديا دولاً غنية نتيجة حظها الحسن بينما يجعل دولاً أخرى تتوق بجشع إلى الذَّهب نتيجة سوء حظها. ويعلمنا التاريخ أَن المزايا الطبيعية ليست صيغة آلية للنجاح، ولكن أَن تهب الطبيعة إمكانية البداية الموفقة فهذا لم يحدث أَن سبَّب الأذى لأحد قبل الآن.

وعندما تكون موارد الأمة من المعدن غير كافية للوفاء باحتياجاتها من النَّقد، وعندما لا تعود قطع النَّقد المعدنية في حالات كثيرة هي الشكل الوحيد المقبول من النَّقد لوجود نقد ورقي بديل، تكون هناك ثلاثة مخارج. المخرج الأول هو العيش بواردات مالية غير كافية، مما يجعل الطلب على البضائع بأسعارها السائدة يتراجع باضطراد عن معدل توفر البضائع المعروضة للبيع، كما

تستمر الضغوط المؤدية إِلى خفض مستوى الأسعار لفترة طويلة. وكثيراً ما جرت تلك العملية المؤلمة بشكل حل خاسر أدَّى إِلى نتائج سياسية واجتماعية أليمة. ويعتبر الركودَ الكبير الذي وقع في ثلاثينيات القرن العشرين مثلاً واضحاً، وإِن لم يكن المثل الوحيد، لتلك السياسة التي سنتعرَّف عليها لاحقاً.

والطريقة الثانية للتغلب على نقص المعادن التي يسك منها النَّقد هي جلب الذَّهب من مناطق أخرى إِما عن طريق النهب أَو عن طريق التجارة. وقد كان هذان الحلاَّن هما الباعث وراء مغامرات كبيرة وسياسات اقتصادية معقَّدة، لم تكن نتائجها دائماً سعيدة. أما الطريقة الثالثة، فهي الأبسط رغم أنَّها قد لا تكون ناجحة على المدى الطويل، وتقوم على استخدام نفس الكمية من المعدن لسكّ كمية أكبر من النَّقد.

ويعرف هذا الحل بخفض قيمة النَّقد debase، ويعني حرفياً خفض كمية العنصر المعدني الأساسي الذي تضرب منه قطع النَّقد، أَو مزج المعدن الثمين بمعدن أقل قيمة، وترك القيمة الاسمية على حالها. وبمرور السنين أصبح تعبير خفض القيمة يعني أي مسعى لا مسؤول، أَو طائش على أقل تقدير، لخلق نقد جديد من لا شيء ـ وهي عملية أصبحت الحكومات مع الزمن فائقة البراعة فيها. وفي الصفحات التالية سينصبّ الاهتمام على تلك الأساليب الثلاثة.

إِن الابتكار المالي المعروف بخفض قيمة النَّقد ذو تاريخ طويل. فقد قام ديونيسيوس حاكم سيراقوزة (405 ـ 367)، مثلاً، باقتراض مبالغ طائلة من مواطنيه ووجد نفسه في مأزق صعب لدى محاولة التفكير بكيفية الوفاء بديونه. أمر بأَن تحضر إِليه كل القطع النّقديَّة المتوفرة في المدينة تحت طائلة الموت. ثم قام بتغيير الختم الموجود على تلك القطع بحيث أصبحت قطعة النَّقد التي قيمتها دراخما واحدة تساوي 2 دراخما، مما سهَّل عليه دفع ديونه[14]. صحيح أَن أسلوب ديونيسيوس كان شديد التطرّف والقسوة، لكن جوهر العملية التي

قام بها ـ مثل كثير من الأمور التي تخص الإغريق ـ أصبح تقليداً كلاسيكياً متبعاً.

تعلم أباطرة الرومان أَن يجعلوا من خفض قيمة النَّقد إجراءاً عادياً يتكرَّر باستمرار. وقد يقول قائل بأَن الرومان لم يكن لديهم الخيار بالنظر للقوى المحرِّكة داخل مجتمعهم وإِمبراطوريتهم. فبالرغم من أنَّهم نجحوا في تطوير واردات وفيرة من الذَّهب في سائر أرجاء إِمبراطوريتهم ـ بل إِنَّهم قاموا، في الواقع، بالتوسع في بعض الاتجاهات بعينها وكان هدفهم الرئيسي هو الحصول على مصادر جديدة من الذَّهب ـ برغم هذا النجاح، إلاَّ أَن متطلباتهم المالية وظمأهم الذي لا يرتوي للتحلي بالذَّهب، كل ذلك كان يتزايد بسرعة جعلت من أي كمية من الذَّهب تتوفَّر لديهم غير كافية للوفاء باحتياجاتهم. والأهم من ذلك، أنَّهم لم يكتسبوا الحصافة اللازمة التي تجعلهم يختارون بين الإِنفاق الحكومي وأمور الترف الحياتية.

لقد سنَّ الرومان أسلوباً في تخفيض قيمة النَّقد سار عليه الحكَّام فيما بعد عبر التاريخ في أشكال متنوعة ومختلفة، وإِن كان القليل منهم قد استطاعوا مجاراتهم في ذلك المجال. كانت الطريقة المعتادة في التخفيض هي سكّ النَّقد بحجم أصغر وبمحتوى معدني أقل، لكن دون المساس بقيمته الإِسمية، مما يجعل الكمية المتوفرة من المعدن تنتج عدداً أكبر من القطع النّقديَّة. وقد لقيت عملية التخفيض نجاحاً ملموساً، في الحالات التي كان يجري فيها خداع العامة بفكرة أَن النَّقد الجديد الذي تم إِصداره لا يترافق مع أية ظروف غير مؤاتية، لكنك لا تستطيع خداع كل الناس كل الوقت. فكثيراً ما أدَّى التخفيض إِلى قيام الناس بَصهر القطع النّقديَّة القديمة وإِحضار المعدن بشكله الخام إِلى دار سكّ النَّقد ليعودوا بقطع نقدية تحمل قيمة إِسمية وبعدد أكبر من عدد القطع التي كانوا قد صهروها. وكانت الدولة هي المستفيد من ذلك الدفق المتزايد من المعادن الثمينة الذي جاء نتيجة تلك العملية. ونظراً للطبيعة البدائية التي اتَّسم بها النظام

الضرائبي في تلك الأيام، فقد كانت عملية التخفيض تشكِّل أحد المصادر المهمّة للعائدات الحكومية.

كان نيرون هو أول إِمبراطور يسلك سبيل التخفيض ـ وهو تطور ينبغي ألا يثير فينا الدهشة. لكن أسلوب نيرون في ذلك اتسم بالخسة رغم ولعه الأهوج بالرفاهية. ولقد أدَّى الإِنفاق المبالغ فيه من قِبل من خلفوه على ملذاتهم الخاصَّة، بالإِضافة لكلفة الجيوش والموظفين الإِداريين في جميع أنحاء أوروبا المترامية الأطراف، أدَّى إِلى الوصول بالموارد المالية للحكومة إِلى شفير الهاوية. وبما أَن النقود الورقية والاعتمادات المصرفية لم تكن قد ابتكرت بعد، فإِن التخفيض كان هو الطريقة الوحيدة المتاحة لخلق قدرة شرائية كافية لإِرضاء المتطلبات المتنامية باستمرار.

وعندما أصبح غالينوس إِمبراطوراً سنة 260 بعد الميلاد، كانت قطع النَّقد الفضية تحوي نسبة من المعدن أقل بستين بالمائة مما كانت عليه أيام كان أغسطس إِمبراطوراً. ضرب غالينوس بدواعي الحذر عرض الحائط، ورغم أنَّه لم يحكم إِلاَّ لمدة ثماني سنوات، إِلاَّ أنه تدبّر أمر إِنقاص محتوى الفضة في القطع النَّقديَّة إِلى ما لا يزيد على أربعة بالمائة. وكانت النتيجة حتمية: تضخماً ملحوظاً في الأَسعار. وقد قدّر أحد الخبراء أَن الأَسعار كانت ترتفع سنوياً بمعدّل يكاد لا يُذكر وهو 0,4 بالمائة خلال السنوات المائتين والعشرين التي انقضت بين فترة حكم أغسطس وبين استلام غالينوس الحكم كإِمبراطور، ولكن خلال السنوات الأربع والثلاثين التي تلت بدء تلاعب غالينوس بالنَّقد وحتى أصبح ديوكليتيان إِمبراطوراً، ارتفعت الأَسعار بنسبة تزيد على تسعة بالمائة سنوياً ـ مما يعني أنَّه في سنة 304 بعد الميلاد ارتفعت الأَسعار إِلى ثلاثين ضعفاً عما كانت عليه في سنة 260 بعد الميلاد[15]. ولم يكن النَّقد الروماني عندها في حالة دمار مالي فقط، بل كان في حالة دمار مادي أيضاً. فقد تقلّص محتوى

النحاس في قطع النَّقد وأصبحت رقيقة وسهلة الكسر لدرجة لم يكن يمكن معها دمغ الختم إلاَّ على وجه واحد فقط.

ومع أَن قطع النَّقد الرومانية ذات الفئات الصغيرة أصبحت عديمة الفائدة من حيث الأساس، إلاَّ أَن القطع الذَّهبية حافظت على وضع أفضل. فقد خفض الرومان المحتوى الذهبي وحجم القطع بمرور الوقت، بحيث أمكن سكّ عدد أكبر منها وبنفس كمية الذَّهب، لكنهم لم يستسلموا لإِغراء مزج الذَّهب بالخلائط، وهي الطريقة التي أدَّت لتدهور قوة قطع النَّقد الرومانية النحاسية بل وبعض القطع الفضية، وحوَّلتها إِلى مجرد قطع غريبة نادرة.

بعد استلام ديوكليتيان السلطة سنة 284 بعد الميلاد، أمضى قرابة عشرين سنةً في محاولة إِصلاح النَّقد وضبط التضخم في ظل أَسعار متقلِّبة تبعث على الارتباك وذلك عن طريق تنظيم الإِنتاج. كان ديوكليتيان مدركاً لمقدرة الذَّهب على أَن يزج بالأمة في المتاعب. واستناداً لما قاله غيبون فقد أمر ديوكليتيان في سنة 296 بعد الميلاد بإِجراء تحقيق دقيق «بشأن الكتب القديمة التي تعالج فن صنع الذَّهب والفضة الرائع [أي الخيمياء وهو فن تحويل المعادن الخسيسة إِلى ذهب] وإِحراقها دون هوادة، نظراً لشعورنا الشديد بالقلق من أَن تؤدي الثروة التي يتمتع بها المصريون إِلى تشجيع [الرومانيين] على التمرّد على الإِمبراطورية»[16](*). شعر ديوكليتيان بالإِرهاق تحت وطأة أعباء كونه إِمبراطوراً، بالإِضافة لأمور أخرى، وفي سنة 305 تخلَّى طوعاً عن منصبه وانتقل للإِقامة في قصر جميل على الشاطىء الدلماسي حيث قضى البقية الباقية من حياته سعيداً إِلى حدّ ما.

(*) يشير غيبون إلى أن الخيمياء كانت معروفة منذ أيام الإمبراطورية المصرية. ويضيف بأن قرار ديوكليتيان هو «أول حدث موثّق في تاريخ الخيمياء». (المجلد الأول، ص 411).

خلف قسطنطين ديوكليتيان، وحكم من سنة 306 حتى سنة 337، حيث شرع مباشرة بتحسين إمكانية قبول العملة البيزنطية وإعادة الاحترام لها، وذلك بأن أصدر نقداً ذهبياً سمي بالصوليدوس الذهبي solidus، والذي أصبح يُعرف فيما بعد بالبيزانط bezant. ولدى صدور القطع الأولى من البيزنط كانت تزن 4,55 غراماً ـ أي أنَّها كانت أثقل من أيَّة قطعة ذهبية أُخرى وُجدت آنذاك ـ وكانت ذهباً خالصاً بنسبة 98 بالمائة. وقياساً إلى السعر الحالي لأونصة الذَّهب والبالغ 300 دولار أمريكي، يمكننا القول أَن البيزنط بالأَسعار الحالية للنقد يعادل 42,66 دولاراً أمريكياً، إلاَّ أَن القدرة الشرائية للذهب في عصر قسطنطين كانت أكبر منها في أيامنا الحالية. لا يخفى إذاً أَن البيزنط كان يتمتع بقيمة كبيرة في تلك الأيام. واستمر سكّ البيزنط، دونما تغيير في وزنه أو نقائه لمدة سبعمائة سنة، أي بعد زمن طويل من سقوط روما بأيدي البرابرة. لهذا، فإن البيزنط يستحق أَن يسجل في كتاب غينيس للأرقام القياسية، إذ أنّه لم يحدث في التاريخ أَن حافظت عملة ما على طول بقائها لنفس المدَّة[17].

لم يكن توفير الذَّهب لسكّ النَّقد يعتبر مشكلة بالنسبة لقسطنطين. فقد جلبت له فتوحاته في الشرق إتاوات هائلة. وقد استفاد جزئياً مما تعلّمه من ديوكليتيان حول السياسة المالية للحكومة، وأضاف عليها من عنده بأَن فرض ضرائب جديدة لا تُدفع إلاَّ ذهباً أَو فضَّة، واستفاد من هذه العائدات لتغذية دور السكّ من أجل تحويلها إلى قطع نقدية جديدة.

ولكن المورد الأغنى من الذَّهب جاء نتيجة اعتناق قسطنطين للدين المسيحي، فقد جعله دين الدولة الرسمي سنة 313. وشرع، تحت إلهام رؤيا الصليب اللامع وعبارة: «سأنتصر تحت هذا الرمز»، بتجريد جميع المعابد الوثنية في أنحاء الإمبراطورية من الذَّهب ومن بقية الكنوز التي تراكمت فيها بمرور القرون[18]. وقد تربّع جزء من هذا الذَّهب على رأسه طوال الوقت تقريباً؛ فقد كان يضع على الدوام تاجه الذهبي المرصَّع بالجواهر[19]. وبعد ما

يقارب الألف ومائتي سنة على عصر قسطنطين، وفي ثورة دينية أخرى، قام ملك إنكلترا هنري الثامن ـ الذي اشتهر أيضاً بتخفيضه لقيمة النَّقد ـ بحل جزء من مشكلاته المالية بأَن نهب الكنائس والأديرة الكاثوليكية تحت إسم القضاء على الدين «الوثني». كما قلَّد هنري قسطنطين بطرق أخرى أيضاً. فقد كان يحب إظهار قوته عن طريق ارتداء الذهب، فتاجه كان ذهبياً، وكان يضع سلاسل ذهبية حول عنقه، كما حيكت ثيابه من الذَّهب.

وبهذا، اكتملت الدائرة. فمن جديد، التقى دور الذَّهب كأداة للزينة الدينية، وكنقد. وعلى عكس العلاقة المبهمة بين هذين الدورين في عصر كرويسوس، فإن النَّقد بدا الآن على أنَّه الرابح، ليس على الذَّهب بشكل زينة فقط، بل على الذَّهب بحد ذاته. واعتباراً من تلك اللحظة، لم يعد امتلاك الذهب أمراً يتعلَّق بالحق أَو بالامتياز أَو بالمركز في السلم الاجتماعي. فقد أصبح بالإمكان كسبه عن طريق العمل أَو النهب أَو اكتشافه من جديد في الأنهر والجبال. ومهما يكن المصدر، فإن زيادة المخزون كانت تبعث على الشعور بالإثارة لأن الذَّهب هو الطريق السريع نحو المال ـ وبالتالي نحو القوَّة.

4

الرمـز والإِيمـــان

إِذا نحن تقدمنا في الزمن قليلاً مروراً بسقوط الإِمبراطورية الرومانية وصولاً إِلى مرحلة بزوغ إِمبراطوريات جديدة في الشرق، لرأينا بأَن الذَّهب قد اكتسب أَهميَّة أكبر من أهميته في الماضي سواء كأداة للزينة أم كنقد. فمراكز القوة تبرز وتختفي والنُّظم المالية تنمو وتتلاشى وتتكشف مصادر جديدة للذهب، لكن التركيز على الذَّهب يبقى ثابتاً لا يتغيَّر ليربط عصراً ما بالعصر الذي يليه. فلا شيء سوى الذَّهب يعود بالمنفعة على أمة تسعى لاكتساب القوة.



في سنة 200 بعد الميلاد، عندما بلغت الإِمبراطورية الرومانية عمراً يناهز عمر الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000 بعد الميلاد، بدأت عاصمة الإِمبراطورية تفقد سلطانها على الأقاليم البعيدة، لكن قطع النَّقد الرومانية كانت ما تزال قيد التداول في كل مكان. وكان النَّقد الروماني، كالدولار الأمريكي، قد فقد قوته الشرائية، وفي بعض المناطق، فقد الاحترام الذي تمتع به في

السابق، ومع ذلك، كان هو النَّقد الوحيد المتداول في جميع أنحاء الإمبراطورية.

وعندما استسلمت الأقاليم الأوروبية التي كانت خاضعة لروما، إلى غزوات البرابرة وتعرّضت لأعمال النهب، اختفت منها العملة التي كانت شائعة التداول. ولم يتوقف تداول العملة نتيجة أي مرسوم أو اتفاق بين الحكّام الجُدد الذين كثر عددهم داخل حدود الإمبراطورية القديمة. فقد توارت العملة الرومانية عن الأنظار لأن قطع النَّقد ذاتها قد اختفت.

لم تكن هناك حاجة كبيرة للنقد في ظل الدمار والأهوال التي ألقت بظلالها على السنوات الأولى من عصور الظلام. فقد تلاشت تقريباً حركة التجارة والسفر عبر أوروبا. وحلَّ الخراب بالحياة في المدن نظراً لتجمّع الناس حول أقرب ما يمكنهم بلوغه من مصادر الغذاء، كما أن البرابرة أنفسهم كانوا قد أتوا من مجتمعات ريفية ولم يكونوا معتادين على الحياة في المدن. أما الطُّرق الرومانية الرائعة فقد تحولت إلى أخاديد، وتدهورت مهارات البناء بالآجر. ولم تكن هناك ثمة حاجة للنقود لدفع رواتب الجنود نظراً لأن الجيوش التي كانت تُشرف عليها الحكومة، تمَّت الاستعاضة عنها بزُمَرٍ من الهمج الرحّل الذين عاشوا على مشارف الأقاليم.

ولكن القطع النّقديَّة مصنوعة من مادة صلبة. فهي لا تتلاشى في الهواء، على عكس الدولارات التي تظهر على شاشة الكمبيوتر. ولقد حافظت القطع النّقديَّة الرومانية على وجودها وكأن شيئاً لم يحدث، رغم ندرة تداولها كنقد. فإلى أين ذهبت إذاً؟ . . .

لقد قام النَّاس بتخزين القطع النّقديَّة والقطع الذَّهبية الأخرى وذلك في مواجهة الشعور المخيف بالقلق والوحشة في تلك الأيام. ولقد اكتشف علماء الآثار كميات ضخمة من الكنوز المطمورة منذ عصور الظلام في كل أنحاء أوروبا، حتى في إسكندنافيا في أقصى الشمال. وقد استمر تخزين الذَّهب في

أوقات القلق والخوف عبر معظم مراحل التاريخ التي تلت تلك الأيام، واتخذ نفس الشكل البدائي أحياناً، واتخذ أشكالاً أكثر تطوراً في أحيان أخرى. فمن حيث المبدأ، ليس هناك فرق كبير بين طمر الذَّهب في فسحة المنزل الخلفية خلال عصور الظلام، وبين الجهود اليائسة التي سنراها لاحقاً، والهادفة لإِيجاد احتياطي من الذَّهب ومن ثم الحفاظ عليه في بنك إِنجلترا خلال سنتي 1930 و1931.

وحيث أَن الذَّهب عنصر خامل كيميائياً، فهو يصمد أمام مرور الزمن وأمام التلف الذي تحدثه الطبيعة وأمام تقلّبات الطقس وألاعيب البشر. فعندما سقطت روما، كانت كل أونصة تقريباً من الذَّهب تمَّ تعدينها أَو استخراجها من الجداول الجبلية منذ فجر التاريخ، كانت لا تزال موجودة في مكان ما، وقد اتخذت شكلاً معيناً وصمّمت لتستخدم بشكل محدد، عدا الذَّهب الذي فقد في الأنواء البحرية[*]. وحتى هذا الذَّهب المفقود، ظل يلمع في مدفنه تحت المياه بانتظار من يريد استرجاعه يوماً ما. ولقد مرّت كميات كثيرة من الذَّهب المتوفِّر في العالم بالعديد من التحولات على مرّ القرون، لكن تلك الكميات كانت لا تزال هناك ـ حول أصابع اليدين وأصابع القدمين أَو حول الأعناق أَو مخبأة بالمخازن، أَو على شكل نقد أَو في القصور أَو في دور العبادة أَو في السفن الضخمة الغارقة في البحر. فعلى سبيل المثال، عندما دفن تشيلدريك، مؤسِّس السلالة الميروفية في بلاد الغال، سنة 481، وضع في قبره الكثير من قطع الذَّهب بما في ذلك ثلاثمائة نحلة ذهبية زينت رداءه الرسمي[1]. وفي واقع الأمر إِنّ قطع النَّقد الرومانية والمجوهرات ومواضع العبادة في أماكن كثيرة، لا بدَّ وأنها تحوي أَجزاء من الذَّهب تعود إِلى مصادر قديمة، كالهدية السخية التي

(*) إن الذهب معدن لين ومطواع بحيث أن بعضاً منه قد يختفي، وبخاصة عندما يكون على شكل قطع نقدية وذلك لسبب بسيط، وهو الحك المتواصل أثناء انتقاله من يدٍ إلى أخرى.

قدّمتها ملكة سبأ إِلى سليمان، والعمود الضخم الذي أقامته حتشبسوت وحوض استحمام داريوس وحتى العجل الذهبي على سفوح جبل سيناء. وفي وقتنا الحالي إِنَّ أغلب السبائك الذَّهبية والكثير من المجوهرات وعدد لا يُحصى من القطع التزيينة تعود إِلى المنبع ذاته.



إِن الأحداث التي تلت سقوط روما، كانت متنوعة من حيث الزمان والمكان بحيث يصعب جمع تفاصيلها بإِحكام. فالعصور التي دُعيت بعصور الظلام لم تخل من بعض خيوط النور التي انسابت إِليها في بعض الأحيان، بالإِضافة إِلى أنَّه على رغم الاختلاف الكبير بين تاريخ الإِمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية وبين ما حدث في أوروبا، فإِن التفاعل بين الشرق والغرب قد استمر بحيث أَن أي مسعى لتمييز أحد التاريخين عن الآخر بشكل قاطع، ربما أدَّى إِلى التشويش أكثر منه إِلى التوضيح.

وقد كان الاهتمام الشديد بالذَّهب هو أحد القوى الرئيسة التي أدَّت إِلى ربط المنطقتين بعضهما ببعض. فقد لعب الذهب، بوصفه نقداً ووسيلة للزينة، دوراً مركزياً في بيزنطة. وفي أوروبا، بدأت الممالك الوليدة التي لم يكن قادتها قد سمعوا باسم كرويسوس أَو كراسوس، بضرب نقدها الذَّهبي بأسرع ما يمكن، كما ازدهر فن صناعة المجوهرات حتى ضمن أكثر الظروف السياسية بدائية، وهكذا، فإِن الزواج التقليدي بين وسائل الزينة الذَّهبية وبين الدين ـ رغم أنَّه لم يخل من المشاكل شأنه شأن الكثير من الزيجات ـ إِلاَّ أنه لم يصل إِلى مرحلة الطلاق.

سنلقي أولاً نظرة على بيزنطة، ويعود السبب جزئياً إِلى أن تاريخها ليس معروفاً بنفس الدرجة كتاريخ أوروبا. والسبب الأهم، هو أن الذَّهب الذي

شكَّل عاملاً مهمَّاً في الإِمبراطورية البيزنطية قبل وقت طويل من بداية الاهتمام الشديد به في الغرب.

استمر حكم الأباطرة البيزنطيين من القسطنطينية لمدة تزيد على ألف سنة. ويمكن القول، عموماً، بأنَّهم شكَّلوا مجموعة من الأشخاص الفاسدين والمتآمرين القساة. وتُعتبر قصة آيرين المرعبة نموذجاً لذلك العصر. ففي سنة 780، أصبحت آيرين وصية على ابنها قسطنطين السادس، الذي كان في العاشرة من عمره، واعتبرت هي أن مقدار السلطة الذي منحته لها الوصاية لم يكن كافياً ولا دائماً، لذا تآمرت على قسطنطين الصغير سنة 792، ثم دبَّرت أمر اعتقاله وسمل عينيه لتتأكَّد من أنَّه قد أصبح عاجزاً تماماً. حكمت آيرين مدة عشر سنوات لا كإِمبراطورة بل كإِمبراطور. وفي سنة 802 جاء دورها، فقد تم خلعها عن العرش على يد وزير ماليتها نيسوفوروس، ونفيت إِلى ليسبوس[2]. اعتلى نيسوفوروس العرش مدة تسع سنين قبل أن يُقتل في كمين في شعب جبلي أثناء حملته ضد البلغار. وقد أمر كروم، قائد البلغار، بأن تُكسى جمجمة نيسوفوروس بالفضة من الداخل ليستخدمها ككأس للشراب[3].

إِنَّ الإِمبراطور الذي أفضله أَكثر من غيره ضمن سلسلة الأباطرة هو بازيل الثاني (ويعرف أيضاً باسم بازيل بلغاروكتونوس، أَو «ذابح البلغار»)، وقد حكم في الفترة ما بين سنتي 976 ـ 1025. كان بازيل مثالاً يُحتذى لشخصية الوغد في الأفلام الأولى لهوليوود. فقد وُصف بأَنَّه «حقير وقاسٍ وسريع الغضب»، ذو شاربين كثّين يحب أن يفتلهما بأصابعه في لحظات الغضب الشديد أَو في المقابلات الرسمية[4]. كان بازيل هذا قاتلاً بقدر ما كان مظهره يوحي بذلك، فبعد أحد الانتصارات الكبيرة التي حقَّقها على البلغار، أمر بسمل أعين كل جنود العدو الذين نجوا من الهجوم الضاري الذي قام به، ومن بين كل مائة رجل أعفى واحداً فقط ليتمكَّن هؤلاء المبصرون من قيادة الناجين التعساء

العائدين إلى قيصرهم. لم يحتمل القيصر منظر جنوده المشوهين لدى وصولهم، فأُصيب بسكتة قلبية لهول الصدمة ومات على الفور[5].



قد يكون الأباطرة البيزنطيون جلّلوا فترات حكمهم بالعار من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، لكن سلامة بيزنط قسطنطين الذهبي ونقاءه وشهرته وإمكانية قبوله، كان الشغل الشاغل بالنسبة لهم جميعاً. وما يميِّز كل تاريخ الإمبراطورية البيزنطية هو هوس التركيز على الذَّهب، ليس بشكل نقد فحسب، ولكن كإعلان عن ثروة لا تُضاهى. كان الذَّهب هو الوسيلة الرئيسيَّة التي استخدمها الأباطرة، بالإضافة إلى القسوة والبطش، لضم أنحاء مناطق نفوذهم المبعثرة والمتباينة بعضها إلى بعض. وقد قام البيزنط الذهبي بتمويل واردات الإمبراطورية وجيوشها وتحالفاتها مع الأُمم الأخرى.

كان الجهد الذي بذله جستنيان للتفوّق على سليمان، وذلك في بناء كنيسة القدِّيسة صوفيا وتزيينها بمخزون من الذَّهب، كان قد ورثه، بلغ ما يقارب الثلاثمائة ألف باوند، كان ذلك مثالاً آخر على الإفراط في استخدام المعروضات الذَّهبية في استعراض صارخ للقوة، وقد كانت القصور المليئة بالمتاهات والتي اقتناها الأَباطرة على ضفاف البوسفور، مكسوة بزخارف غنية بالذَّهب وبالجواهر الثمينة، إذ أن أسلوبهم لم يكن يتّسم بالبساطة. لكن الإمبراطور ثيوفيلوس أحرز قصب السبق في مضمار التباهي والتفاخر، فقد أمر بصنع شجرة ذهبية لتظلِّل عرشه الذهبي. وكان يحف بالشجرة وبالعرش طيور وأسود وحيوانات خرافية نصفها نسر ونصفها الآخر أسد، وكلها مصنوعة من الذَّهب، ولدى وصول زائر، كانت الأسود تلوح بذيولها وتزأر، بينما تصدح الطيور بالترحيب[6].

وقد جرى استخدام الذَّهب بطُرق متنوعة وواسعة بحيث استُدعي صاغة القسطنطينية المهرة للعمل في جميع أنحاء أوروبا، وبخاصة في إيطاليا. وكانوا هم الفنَّانين الرئيسيين في عصور الظلام، خلال تلك القرون التي لم تكن فيها فنون الرسم والنحت والعمارة قد أصبحت بعد هي الأشكال السائدة للفن، فقد عملوا في الفسيفساء التي تغطي مداخل سانت مارك في البندقية، وفي الفسيفساء التي تأخذ الألباب في كنيسة سان ڤيتال في رافينا جنوب البندقية، ووصلوا حتى مونريال خارج باليرمو، وعندما رأى الصاغة الأوروبيون تلك الأعمال الجميلة الدقيقة التي نفَّذها نظراؤهم البيزنطيون، غدا الأسلوب البيزنطي هو الأسلوب الشائع في مستهل العصور الوسطى. وكان شفيع الصياغ، القديس إيلوي (641 ـ 660) المعروف أيضاً باسم (القديس إيليجيوس)، راهباً وقيّماً على دار السكّ، أتى من بلاد الغال في القرن السابع وتعلم مهاراته في القسطنطينية[7]. ويشهد ظهوره المتكرر في اللوحات خلال القرن الخامس عشر على مقدار أهميته وشهرته. أما الصاغة الإنكليز، فقد كان لهم شفيعهم الخاص، القديس دانستان، وهو راهب بنيدكتي وفنَّان ماهر، كان رئيس أساقفة كانتربري منذ سنة 960 وحتى سنة 988. ويبدو أنَّه كان رجلاً فذّاً: ففي مطرزة ذهبية تعود لسنة 1470، نراه في مشغله يلوي أنف الشيطان[8].

لم يعدُ الذَّهب المعروض للعيان كونه واجهة فحسب، فخلف الكواليس كان الأَباطرة يكنزون كمياتٍ من القطع النّقديَّة والسبائك. فقد كان لدى بازيل بلغاروكتونوس ما يربو على مائتي ألف باوند من الذَّهب، خزّن معظمها في غرف تحت الأَرض. وفي سنة 530 تقريباً، امتلك الإِمبراطور أناستاسيوس ما يقارب الثلاثمائة ألف باوند. أما الإِمبراطورة تيودورا، التي حكمت بعد آيرين بأربعين سنةً تقريباً، فقد كانت تمتلك لدى وفاتها مائة ألف باوند. ولا شك بأن تلك المبالغ كانت مبالغ ضخمة بالقياس لعصرها، لكنها تشكِّل تبايناً مثيراً مع

عصرنا الحالي الذي تحسب فيه مخزونات الذَّهب بألوف الأطنان لا بألوف الباوندات.

لقد شكَّل الذَّهب غطاء آمناً. فكثيراً ما كان الحكام البيزنطيون يذهبون للحرب، وعندها كان يتعين دفع مرتبات الجنود ذهباً، لكن الأَباطرة لم يصلوا قط لمرحلة توقف فيها تهديد الأعداء. فقد كانت الإِمبراطورية مهدَّدة باستمرار من الغرب من قِبل البلغار والقبائل الجرمانية، وبعد القرن السابع، تهددها من الشرق والجنوب الجيوش الإِسلامية التي كانت تهاجم كل كافر يقع تحت أنظارها. وبما أن البيزنطيين لم يكن بإِمكانهم أن يقاتلوا على جميع الجبهات في نفس الوقت، فقد كانوا يدفعون إِتاوات ذهبية لا تنقطع لإِبقاء أعدائهم في وضع حرج، وذلك بأن يدفعوا مباشرة للمعتدين المحتملين اتقاء شرهم، أَو بأن يقدموا الرشاوى للحلفاء الأوروبيين ليؤمنوا لهم الحماية. ويدعى ذلك في وقتنا الراهن: الأمان الذي يستنفد الموارد.

كان ذلك الأسلوب مهماً بشكل خاص فيما يتعلَّق باللومبارديين، الذين ربطتهم بالأَباطرة البيزنطيين علاقة طويلة ولكنها غير مستقرّة. وقد جاء اللومارديون الذين عُرفوا أصلاً باسم لانغوباردز Langobards (ذوي اللحى الطويلة)، من أراضي هنغاريا الحالية. وخلال الفترة ما بين 568 ـ 569 قاموا، بمساعدة الساكسون والسلاف، بغزو إِيطاليا بجيش مؤلَّف من مائة ألف رجل يقودهم ملكهم ألبوين ـ وهذا هو سبب تسمية شمال إِيطاليا باسم لومبارديا(*). وقد لاقى ألبوين المسكين نهاية غير سارَّة. فخلال احتفال صاخب، رغب في تقليد فظائع كروم قائد البلغار بأن حاول إِقناع زوجته روزاموند أن تشرب من

(*) ربما يود القراء الميالون للأسماء ذات الإيقاع النابض بالحيوية، أن يعرفوا بأن اسم سَلَف ألبوين Alboin كان واتشهو Wachho.

جمجمة أبيها، وهو ملك قبيلة معادية كان ألبوين قد قتله. لم ترق الفكرة لروزاموند التي قتلته على الفور[9].

شكَّل الغزو اللومباردي الواسع لشمال إِيطاليا تهديداً للممتلكات البيزنطية الثمينة في البندقية وفي رافينا. فبدون الذَّهب، يضيع كل شيء. قام الأَباطرة أَول الأمر برشوة بعض الجماعات من اللومبارديين لتحارب جماعات لومباردية أخرى. ثم قاموا ببذل الذَّهب لكسب الفرنكيين إِلى صفّهم وهم قبيلة جرمانية أخرى استقرَّت في بلاد الغال، أَو فرنسا الحالية. واستمرّ الذَّهب في التنقّل من أيدي البيزنطيين إِلى الفرنكيين، ومن أيدي البيزنطيين إِلى اللومبارديين ليعود فينتقل بين اللومبارديين والفرنكيين، إِذ كان كل فريق يستخدم الذَّهب لرشوة الآخرين أَو لاتقاء شرّهم.

ودامت الحروب بين اللومبارديين أنفسهم مستعرة حتى منتصف القرن الثامن حيث توصَّلوا في النهاية إِلى توحيد كلمتهم. كانت الملكية التي أسَّسها اللومبارديون راسخة ومبعثاً للتهديد بحيث لم يكن البيزنطيون وحدهم هم من قرَّروا أن من الواجب القيام بتصرّف حاسم ونهائي ـ وحتى البابا أخذ جانب البيزنطيين هذه المرة. ففي سنتي 754 و756 ضم الاثنان جهودهما لدعم غزو شامل للومبارديا قام به الفرنكيون، وكان العامل المحرِّك لهذا الغزو رشوة بلغت خمسين ألف صوليدوس ذهبي[10].

بعد أن هزم الفرنكيون اللومبارديين وصدّوهم، شرعوا بجباية الإِتاوات من كل من حلفائهم وأعدائهم المهزومين ـ ووصلوا في إِحدى المراحل إِلى أن يقوموا بجباية إِتاوات سنوية وصلت إِلى إِثني عشر ألف صوليدوس[11]. إِنَّ تراكم كل ذلك الذَّهب في ما سيصبح فرنسا يوماً ما يفسِّر كون الملوك الميروفيين هم الذين بدؤوا بالعودة لسكّ النَّقد الذَّهبي في أوروبا بعد سقوط روما. وخلال الفترة ما بين 773 ـ 774، قام الملك شارلمان، ملك الفرنكيين الميروفي، بإِخضاع مملكة لومبارديا وألحقها بإِمبراطوريته. وفي المقابل، قام

البابا بتتويجه إِمبراطوراً على الإِمبراطورية الرومانية المقدّسة وذلك في سنة 800. ولعدة قرون تلت بقي الفرنسيون يتوقون لأن تصبح لومبارديا جزءاً من مملكتهم الطبيعيَّة، حتى جاء فرانسيس الأَول الذي طالب بها وأعادها لفرنسا سنة 1515، لكنه لم ينل من البابا في تلك المناسبة إِلاَّ وجبة احتفالية باذخة ـ ولم يطل به الأمر حتى خسر لومبارديا مرة أخرى أمام إِمبراطور الإِمبراطورية الرومانية المقدّسة في ذلك الوقت.



من أين أتى كل ذلك الذَّهب؟ . . . إِنَّ مكانة البيزنطيين المتفوقة في عالم العصور الوسطى لم تكن لتعتمد على مصادر محلية من الذَّهب، كما أن موارد الذَّهب من نهر باكتولوس، التي بدت لكرويسوس كبئر لا قرار له، كانت قد نضبت منذ وقت طويل، ولم يكن هناك ما يشير إِلى وجود مصادر مهمَّة أخرى في الأراضي البيزنطية. ورغم أن جزءاً من الذَّهب كان يأتي من خلف الحدود الشرقية أي من مناطق بعيدة مثل روسيا، إِلاَّ أن أغنى مصدر للذهب المعدّن كان في مناجم النوبة القديمة جنوب مصر وفي السودان.

ولسوء الحظ، لم يطل الأمر بالنوبة كمورد للبيزنطيين، فقد قام العرب المسلمون بإِخضاع تلك المناطق في القرن السابع، وأقاموا علاقات دائمة مع النوبيين، وهكذا، وبضربة صاعقة، قطعوا مصدراً كان يبدو وكأنَّه لن ينضب، مصدراً نَعِمَ البيزنطيون بثماره طويلاً.

كانت تلك صدمة مروعة. وقد وصف أحد المؤرخين واسمه روبرت سابا تينو لوبيز، وهو عالم بارز في تاريخ النَّقد، وصف ما حدث بالقول: «لقد غدت الإِمبراطورية التي كانت مثار دهشة العالم لوفرة ثرواتها وفيض نقدها الذَّهبي، أصبحت عرضة للتهديد الدائم بنضوب مخزونها من المعادن الثمينة»[12]. وأمست التجارة والحملات العسكرية والضرائب وأعمال النهب

الظالمة هي السبيل الوحيد لسدّ حاجات ولع الأَباطرة بالذَّهب، ذلك الوقع الذي شكّل أساساً للوهم الذي استمدوا منه جزءاً كبيراً من قوتهم. وقد جلبت الانتصارات العسكرية أَكثر من مجرد الغنائم من الجيوش المهزومة (عندما استولى نيسفوروس على الكنز الملكي البلغاري، وضع دمغة الختم الإِمبراطوري على كل قطعة منه)[13]. وبأسلوب يشبه برامج الخصخصة المعاصرة، تمّ توزيع الأراضي المصادَرة على المسؤولين والجنود والبحّارة مما أدَّى إلى إِيجاد دخل جديد للضرائب. ومع ذلك، بقيت الانتصارات في ميادين القتال مصدراً غير مضمون أَو ثابت، أَما الضرائب فكانت مصدراً يمكن التنبؤ بنتائجه، وتقدّم مساعي وكلاء الإِمبراطور في هذا المضمار، القاسية والوحشية والخالية من الرأفة، مثالاً ربما أثار حسد أي جابٍ معاصر للضرائب. ولكن هناك حدود حتى لفرض الضرائب.

كانت نتيجة خسارة النوبة أن أصبحت التجارة الوسيلة الرئيسية لجلب الذَّهب إِلى خزائن الأَباطرة، وإِلى التجارة وأصحاب الصناعات الذين شكَّلوا المصدر الرئيسي لعائدات الضرائب. وقد اتّخذت التجارة البيزنطية شكل مثلث يضم أوروبا من جهة، والمسلمين في الجنوب من جهة أخرى. ولم تكن بيزنطة تستورد إِلاَّ القليل من سلع الأوروبيين إِلاَّ أَنَّها كانت تبيعهم وسائل الترف التي تضمَّنت أجمل الأنسجة وأبدع الأعمال الفنيَّة لصاغة الذَّهب. أما الأقمشة الحريرية المنسوجة في القسطنطينية والمجوهرات ومواد الزينة التي أبدعها الصياغ، فقد كانت شديدة الرواج في أوروبا، واشتد الطلب عليها إِلى الحد الذي دفع بالبيزنطيين إِلى البدء بصناعة الحرير بأنفسهم. وقد جلبت تلك الصادرات من الذَّهب ما يكفي لإِعادة التوازن إِلى فائض الواردات الذي كان قائماً على الدوام مع الدول الإِسلامية. كما حافظ المسلمون على توازن تجاري إِيجابي مع أوروبا، حيث باعوها وسائل الترف وزيت الزيتون والجياد مقابل الأخشاب والحديد والعبيد[14].

بعد خسارة النوبة مباشرة، وضع الأَباطرة جملة من الترتيبات الهادفة لتسهيل النشاط التجاري مع الدول الأخرى، بما في ذلك إِجراء تحسينات هامَّة على مرافق الميناء حيث أصبح بإِمكان المسؤولين حماية البضائع من اللصوص. كما فرض الأَباطرة ضوابط على التجارة بشكل قيود صارمة على تصدير الذَّهب والمواد الغذائية الأساسية، وبذلوا جهوداً متواصلة لتحديد الواردات وجعلها مقتصرة على المواد الغذائية والمواد الخام التي لا يجري إِنتاجها في الإِمبراطورية. كل ذلك جعل رجال الجمارك لا يتوقفون عن العمل في تفتيش أمتعة المسافرين والقيام بزيارات تفتيش مفاجئة على الحوانيت وضبط حركة السبائك الذَّهبية والبيزنط الذَّهبي ومنع القطع النّقديَّة المزورة من التسلل إِلى مجال التداول.

رغم كل ذلك، فشلت الحكومة البيزنطية في تطوير أية خطة منهجية لتشجيع الصناعة أَو حتى لمسك الدفاتر فيما يتعلَّق بالواردات والصادرات. ولكن على أية حال، لا يمكن فعلياً تتبع مسارات من هذا النوع دون وجود مصرف مركزي أَو أية منشأة أخرى يعبر كل الدفق المالي من خلالها في نهاية المطاف. كان كل تاجر يسوي حساباته الخاصة مع التجار في الدول الأُخرى، ولهذا، كان تدفق النَّقد الإِجمالي في كلا الاتجاهين كبيراً، أما التدفق الصافي سواء نحو الداخل أَو الخارج فقد كان غير واضح المعالم.

كانت العملية برمتها ستواجه فشلاً ذريعاً لولا وجود البيزنط. ففي كل من المجالين العسكري والتجاري، شكَّلت تلك العملة الذَّهبية الرائعة والمسماة بالبيزنط أساساً للثروة والنجاح المالي في بيزنطة. ولم يدخر الأَباطرة وسعاً في اتباع الأسلوب الليدي القائم على استخدام النَّقد الذَّهبي ليس كمجرد مال ولكن بوصفه وسيلة للعلاقات العامة والدعاية كسبيل للتأكيد على قوتهم وثروتهم. وقد وصف أحد معاصري جوستنيان الوضع بقوله إن العملة الذهبية للإِمبراطورية كانت «مقبولة في كل مكان من أَول أركان الأَرض وحتى آخرها.

وهي تحظى بإِعجاب الجميع في جميع الممالك، لأَنَّه لا توجد مملكة لديها عملة تمكن مقارنتها بها». كما صرَّح معاصر آخر: «لا يحق للملك الفارسي أَو لأي ملك آخر في كل أصقاع العالم الهمجي أن يطبع رسمه على دينار ذهبي، حتى ولو وُجد الذَّهب في مملكته، ذلك لأنهم لا يستطيعون تقديم عملة كهذه إِلى من يعقدون معهم صفقات العمل». وبعد مائة سنة، شن جوستان الثاني (658 ـ 711) الحرب على العرب لأن الخليفة ضرب عملة ذهبية ووضع رسمه عليها. خسر جوستنيان الحرب، لكن الهزيمة لم تثن المؤرخ البيزنطي عن القول: «لا يسمح بدمغ أية علامة على النَّقد الذَّهبي عدا رسم إِمبراطور الرومان»[15]. لكن جوستنيان بالإِضافة لذلك، كسب نصراً معنوياً في ذلك الصراع، إِذ أن المسلمين قاموا لاحقاً بوضع الآيات القرآنية عوضاً عن الشخصيات الدينية المطبوعة على البيزنط، وبذلك تميز الدينار العربي عن غيره لعدة مئات من السنين[16].

لم يفقد البيزنط شهرته بانقضاء القرون: ففي تاريخ ليس بالبعيد، وهو سنة 1951، وصف لوبيز البيزنط بأنَّه «دولار العصور الوسطى». ولربما كان أفضل حتى من الدولار «فلقد تفوق البيزنط على الدولار من حيث ثباته وقيمته الفعليَّة. لم يحدث أن توصلت عملة أخرى إِلى أن تكون مساوية له أَو حتى أن تكون قريبة منه»[17]. ويمضي لوبيز ليؤكد أن «البيزنط كان أَكثر من مجرد كتلة من الذَّهب. كان رمزاً وضرباً من الإِيمان، وهو رسول الإِمبراطور المميز إِلى شعبه، وسفير الشعب المختار إِلى سائر أمم الأرض»[18].

حملت الإِصدارات الأولى من قطع البيزنط رسوم الأَباطرة، ورسوم الزوجات في بعض المناسبات، وأيضاً رسوم الأبناء في كثير من الأحيان. ثم قرر جوستنيان ألا يكتفي بإِظهار أهميته بل وورعه كذلك. فقام بخطوة ثوريَّة تمثَّلت في القيام بوضع رسم جذع السيد المسيح، تحيط برأسه هالة، على العملة التي ضربها. فكانت تلك مبالغة في ذلك العصر. وقد شكَّلت جرأة

جوستنيان هذه، الشرارة التي أشعلت نار حركة معارضة توقير الرموز الدينيَّة iconoclasm، وذلك عندما هبَّت الجماهير والأَباطرة للقضاء على جميع تعاليم تبجيل الصور والممارسات داخل الكنائس. كان سكّ ذلك النَّقد حادثاً عرضياً، فقد تركَّزت الحركة بشكل رئيسي على الأيقونات ذات الهالات الذَّهبيَّة التي زيَّنت جدران الكنائس، والتي أصبحت تعتبر هدفاً لمشاعر التبجيل التي تحوَّلت إِلى شكل من أشكال العبادة. حيث كانت تلك الأيقونات تعتبر مسارات تمر بها القوة العليا وهي في طريقها إِلى البشر. ولم تشكِّل نتيجة هذه الحركة أية خسارة للأَباطرة: فقد ملؤوا خزائنهم بالذَّهب الذي تم انتزاعه من أماكن العبادة على يد مناوئي توقير الرموز الدينيَّة. إِذاً، لم يختف الذَّهب المنتزع من الأيقونات البيزنطيَّة، تماماً مثلما أن الذهب الروماني لم يختف أيضاً، فقد عاد للظهور في أماكن وأشكال جديدة.

أصبحت حركة معارضة توقير الرموز الدينيَّة iconoclasm سياسة رسميَّة سنة 730 في ظل حكم ليو الثالث (741 ـ 717)، وأدَّت إِلى فترة من الاضطهاد الوحشي لرجال الدين المعارضين لها، دامت لأَكثر من مائة سنة، رافقتها معارك عسكريَّة شنَّت ضد كل من يتجرأ على الاستمرار في الاعتقاد بالأفكار القديمة. وتقول الرواية أن ليو كان شخصاً أثيراً ومقرّباً من جوستنيان الثاني، ضارب النَّقد الذي لم يحسن التصرف. وكترجيع لقصة جيسون والجزة الذَّهبيَّة، بدأ الشك يساور جوستنيان بشأن ليو، لذا قام بإِرساله في مهمة بالغة الخطورة في أقصى الحدود الشرقيَّة. وكانت مفاجأة لجوستنيان أن أنجز ليو مهمته وعاد إِلى قسطنطينيَّة سليماً معافى. وفي سنة 717 وبعد مرور فترتي حُكْم لإِمبراطورين، سار ليو بجنوده ودخل العاصمة ليستولي على السلطة وليعتلي العرش.

كان ليو قائداً عسكرياً فذّاً أحرز عدة انتصارات تضاف إِلى انتصاراته على مناوئي حركة الإِيكونوكلازم. وقد حكم إِمبراطوريَّة شملت كل تركيا الحاليَّة إِضافة إِلى ثلاثمائة ميل بعد الساحل الشرقي للبحر الأسود، وجزيرتي قبرص

وكريت وكل الساحل الغربي لبحر الأدرياتيك وكامل الجنوب الإيطالي وصولاً إلى مائة ميل تقريباً شمالي نابولي. وكان يقوم بالدفاع عن أراضيه ضد هجمات العرب المتكرِّرة من الأرض والبحر، فقد كان العرب شديدي الرغبة في إنشاء موقع متقدم لهم في جنوب شرق أوروبا. وعندما كان ليو يتوقف عن قتاله المفعم بالتصميم والشجاعة على الجبهة الدينيَّة ضد مناوئي حركة الإيكونوكلازم، كان يتفرّغ لإجبار اليهود المقيمين ضمن أراضيه على الإذعان للمعموديَّة[19].

تمّت الخطوة الأولى باتجاه استعادة عبادة الصور بتحريض من الإمبراطوريَّة آيرين التي قامت بتنظيم مجلس كنسي عام في القسطنطينيَّة سنة 786. وفي المقابل، قامت الكنيسة الأرثوذكسيَّة برفع آيرين إلى مرتبة القديسين على الرغم من كل ما أحاط بشخصيتها وفضيلتها من عيوب[20]. وأخيراً انتهت مرحلة الإيكونوكلازم بشكل رسمي سنة 843 بأمر من تيودورا التي اكتفت وبكل تواضع بحمل لقب إمبراطورة. عادت الأيقونات لتحتل مواقعها السابقة وعاد توقيرها ليسترد مكانته في العقيدة الأرثوذكسيَّة. وسرعان ما لحق تصميم النَّقد بالركْب. فقد بدأت تظهر رسوم أجسام الأباطرة وهم يرتدون الخوذات ويحملون الصلبان، وقد وُضع رسم المسيح أحياناً على الوجه المقابل لصورة الإمبراطور، كما ذهب جون الأول تسيميسيس إلى أبعد من ذلك، فقد أصدر نقداً يحمل رسمه والسيدة العذراء ذاتها تقوم بتتويجه وتبدو يد الرب في أعلى الرسم[21].

بدا كل ذلك رائعاً بطريقته الخاصة طالما أنَّه كان مستمراً في البقاء، ولكنه لم يحدث في التاريخ أن دام سلطان دولة ما على أخرى إلى الأبد. فبعد سقوط القسطنطينيَّة بيد الصليبيين سنة 1204، بدأ البيزنط يفقد نقاءه نظراً لإنقاص نسبة الذَّهب فيه، وبالتالي، بدأ يفقد القبول الواسع الانتشار. وبعد خمسين سنةً، بدأت القوى التجاريَّة الإيطاليَّة الصاعدة في فلورنسا وجنوى والبندقيَّة بإصدار

نقد ذهبي اكتسب شهرة في ذلك العصر تماثل الشهرة التي كان البيزنط قد حقَّقها في ذروة مجده. وفي منتصف القرن الرابع عشر، كان مواطنو بيزنطة يدفعون ضرائبهم بالدوقيات الذَّهبيَّة الصادرة في البندقيَّة. وكان قسطنطين التاسع، ذلك الرجل المنكود الحظ الذي حكم في الفترة التي سقطت فيها القسطنطينيَّة أخيراً بيد الأتراك سنة 1453، هو الإمبراطور الوحيد الذي يبدو وكأنه لم يصدر أي نقد على الإطلاق. وهناك مثل معروف يقول: «اختفت الإمبراطوريَّة عندما أنفقت آخر سو sou بحوزتها»[22].



أثار مقال لوبيز حول دولار العصور الوسطى سؤالاً مهماً بشأن طبيعة المجتمع البيزنطي الحقيقيَّة، من حيث تركيزها المفرط على التباهي بالذهب بأسلوب يدل على الذوق السقيم واعتمادها البيزنط الشديد الاعتداد: «هل إنَّ مزايا عملة ما مستقرّة وذات قيمة، تستحق كل تلك التضحيات التي بُذلت للحفاظ على استقرارها؟...»[23] وبتعبير آخر، ماذا كسب البيزنطيون في النهاية نتيجة بذل كل ذلك الجهد المستميت في سبيل تشجيع صادرات بضائعهم الخاصة وتقييد الواردات من البضائع الأجنبيَّة؟... لا شيء سوى المزيد من الذَّهب. لا شك بأن الذهب قد منح عملة البيزنطيين قيمة وقبولاً لدى الأمم الأخرى. ولكن ماذا ينفع تكديس الذَّهب لدى أمَّة ما إذا لم يتم إنفاقه؟... إنَّ بإمكان الملك ميداس الإجابة على مثل هذا السؤال. وفي نهاية المطاف، فإنَّ مواطني أيَّة أُمَّة في حاجة لأن يأكلوا ويرتدوا الثياب وينتقلوا من مكان لآخر ويتمتعوا بأسباب الرفاه.

ورغم أن لوبيز كان يستعرض أحداثاً وقعت قبل ألف سنة، إلاَّ أن السؤال ذاته كان يتكرَّر على الدوام عبر التاريخ، وبخاصة في المئتي سنة الأخيرتين من تطور الرأسماليَّة. وسوف نرى في الفصول اللاحقة، أن تلك المسألة قد هزَّت

إِسبانيا بعد أن بدأ الغزاة الأسبان يشحنون الذَّهب عائدين به من المكسيك والبيرو، كما أن المسألة ذاتها قد استولت على جل اهتمام بريطانيا في نهاية القرن السابع عشر وخلال الحرب ضد نابليون وذلك عندما اشترك الاقتصادي الكبير ديفيد ريكاردو في النقاش بكل قواه. وقد شكَّلت المسألة ذاتها لب الخلاف بين أندرو جاكسون وبنك الولايات المتحدة خلال المعركة الشجاعة، ولو أنَّها كانت خاسرة، تلك المعركة التي قادها ويليام جيننغز بريان ضد صَلْب العمال الأمريكيين على صليب من ذهب، كما نراها في ذلك الصراع المستميت في سبيل استرجاع نظام عملة فعَّال بعد الحرب العالميَّة الأولى وخلال مرحلة الكساد الكبير، ونراها أيضاً في الهجوم المفعم بالتعصّب الذي شنَّه الجنرال ديغول ضد الدولار الأمريكي في ستينات القرن العشرين، وفي التأكيد الفعلي لآلان غرينسبان في التسعينات من القرن نفسه.

لا ينكر لوبيز أن البيزنطيين كانوا يتمتعون على الأغلب بمستوى معيشي أعلى مما تمتع به الأوروبيون والعرب حتى سنة 1200 تقريباً، رغم اعتقاده بأن البيزنطيين لا يُعتبرون بالضرورة أمّة من المتفوقين إِذا ما قيسوا بمعيار التطور والنمو، ويبدون وكأنَّهم قد توقفوا عن الحركة عند مستوى مرتفع نسبياً بينما كانت بقيَّة الأُمم تجاوزهم. وعلى الرغم من عدم انتظام التطور الاقتصادي في أوروبا الغربيَّة وفي الدول العربيَّة، إِلاَّ أن عملاتهم الأَكثر ضعفاً والأقل نقاء، وما رافقها من حالات تضخم معتدلة، قامت بإِحداث تأثيرات إِيجابيَّة على وجه العموم. فعلى سبيل المثال، بدأت المراحل الأولى من تضخم الدينار عندما كان العراق في أوج قوته[24]. كما أن تخفيض قيمة النَّقد والتضخم في كل من أوروبا والشرق الأوسط أدَّيا إِلى حدوث تطور سريع في عمليات إِقراض المال والأعمال المصرفيَّة، وبخاصة في إِيطاليا، مما سهَّل إِلى حد كبير حدوث نمو اقتصادي في كلتا المنطقتين. وكثيراً ما يأخذ التضخم شكل ارتفاع تدريجي في مستوى الأسعار لا بشكل تَفجُّر مفاجىء لفوضى اقتصاديَّة.

إنَّ عمليَّة من هذا النوع تميل لاقتلاع جذور المحافظين، وتجعل من التغيير أمراً لا مفر منه، كما أنَّها تكافىء الشجعان. ويمضي لوبيز في القول: «إنَّ بريطانيا هي الدولة الغربيَّة الوحيدة التي قاومت نزعة التضخم بعناد وبنجاح، وكانت في ذلك الوقت دولة متخلفة اقتصادياً»[25]. إنَّ انطباع الإنكليز عن أنفسهم كحامي مشعل سلامة النَّقد قد استمر لمئات السنين، ولم يكن ذلك الانطباع ليعود عليهم بالنفع دائماً، فالاستقامة الماليَّة رغم أنَّها تثير الإعجاب، لم تكن الطريق الأكيد للازدهار على الإطلاق. فبعد أن أدَّى ذلك الفيض الغامر من الأوراق النَّقديَّة والودائع المصرفيَّة الذي جاء نتيجة المتطلبات الماليَّة الكبيرة للصراع مع نابليون وللحرب العالميَّة الأولى، أدَّى إلى إجبار بريطانيا على تعليق إمكانيَّة تحويل الإسترليني إلى ذهب، جاء الهوس «بالنَّقد ذي النوعيَّة العالية» ليعيدها إلى الذهب في أول لحظة مؤاتية. وفي كلا الحالتين، كانت النتيجة حدوث تضخم شديد رافقته اضطرابات اجتماعيَّة خطيرة.

لقد أدَّى قرار العودة إلى الذَّهب في سنة 1925، بشكل خاص، إلى إصدار سلسلة من القرارات التي كبحت النشاط الاقتصادي إلى أن تم تغيير تلك السياسة بعد ست سنوات. ورغم أن الألم والمعاناة في ذلك الوقت كانا كافيين بحد ذاتهما، إلاَّ أن بريطانيا لم تستطع إعادة مجد الإسترليني الذي كان مصدراً للرخاء والفخر لعدة مئات من السنين. وفي وقت ليس بالبعيد، عندما اختارت بريطانيا الانسحاب من اتحاد النَّقد الأوروبي سنة 1992 وتركت الباوند حراً لتنخفض قيمته، تحسنت الصادرات مباشرة وقفز معدل النمو الاقتصادي إلى الأمام بينما كان شركاؤها السابقون في القارة الأوروبيَّة، الذين تصرفوا بشكل أكثر صحة، يعانون ركوداً اقتصادياً.

وهنا يفترض لوبيز أن الأسباب العميقة للمفارقات التي يوردها قد تكون نتيجة اختلافات مهمة في تركيبة الأمة نفسها، فهو يقول: «كانت بريطانيا والإمبراطوريَّة البيزنطيَّة مَلَكيات مركزيَّة ذات طبقات ارستقراطيَّة قويَّة من مالكي

الأراضي، بينما كان التجار وبقيَّة رجال الأعمال هم الذين يسيطرون على مجريات الأمور في الكوميونات الإيطاليَّة؛ كما أن المصرفيين ورجال الأعمال كانوا يتمتّعون بنفوذ قوي لدى الخلافة الإسلاميَّة عندما بدأ التضخم». ويرى لوبيز أن الملوك يربطون منزلتهم وكرامتهم بنقاء نقدهم، ولا شك بأن هذا هو وضع الأَباطرة الذين حكموا القسطنطينيَّة. أما التجار فهم، على العكس من ذلك، يتمتعون بمرونة أكبر في مجال اتخاذ قراراتهم، وهم أقل ارتباطاً بالماضي، كما أنَّهم يواجهون ضرورة لا مفر منها لاغتنام الفرصة حيثما وجدوها.

لا شك بأن تفسير لوبيز يلاقي قبولاً، لكن كثرة الاستثناءات تجعل منه قاعدة مشكوكاً بصحتها. فالهوس بالنَّقد المستقر لم يكن حكراً على المَلَكيات المركزيَّة، ولم تقتصر السياسات المؤدية للتضخم على المجتمعات التي يهيمن عالم الأعمال عليها. فقد كان هنري الثامن، مثله مثل الأَباطرة الرومان، أحد أكبر خافضي قيمة النَّقد في التاريخ، لكنه كان بالإِضافة لذلك ملكاً ناجحاً. وقد وقع أسوأ تضخم في التاريخ في مستهل عشرينات القرن العشرين، بعد أن قام الألمان بخلع القيصر مباشرة، كما كان النَّقد المستقر هدفاً يسعى إِليه الإِنكليز بعد وقت طويل من قيام البرلمان بمصادرة السلطة من الملكيَّة، وشكَّل أحد الاعتبارات التي اكتسبت أَهميَّة فائقة لدى ألكنسدر هاملتون حين ولدت الديمقراطيَّة الأمريكيَّة، وكان القوة المحركة للسياسة الاقتصاديَّة في كل من جمهوريتي ألمانيا وسويسرا منذ الحرب العالميَّة الثانية.



ولسبب ما افتقدت الإِمبراطوريَّة البيزنطيَّة تلك الديناميكيَّة اللازمة للمحافظة على بقائها في وجه عودة أوروبا إِلى حيويتها بعد الغزوات الهمجيَّة. وقد يعود ذلك إِلى أن النجاح قد أدَّى، بكل بساطة، إِلى جعل البيزنطيين أقل

ميلاً لإِثارة المشاكل من الأوروبيين الذين كانوا لا يزالون يشقّون طريقهم خارجين من خرائب الإِمبراطوريَّة الرومانيَّة.

لم تكن التهديدات التي واجهت القوة البيزنطيَّة تأتي من الغرب فقط. فلقد سبق وذكرنا التأثير الذي تركه العرب المسلمون على بيزنطة الذين برزوا فجأة في القرنين السابع والثامن، وانطلقوا في طريقهم لغزو العالم باسم الإِسلام. ويستحق العرب منا نظرة متأنيَّة: إِنَّ العالم بأسره في ذلك الوقت، من المحيط الأطلسي وحتى المحيط الهادي، قد شعر بانعكاسات ذلك الجهد الجبار الذي كان يهدف إِلى نشر «الرسالة»، وإِلى كسب الثروة عن طريق التجارة في ذات الوقت. وكما كان الأمر بالنسبة للبيزنطيين، فقد لعب الذهب دوراً مركزياً في ذلك المشروع.

5

الذَّهب والملح والمدينة المباركة

ربما اتصف حكام المناطق العربيَّة بشدة التدين، ولكن عندما كان الأمر يتعلَّق بأسباب الترف في الحياة، فإِنَّ الأَباطرة البيزنطيين كانوا لهم القدوة والمثال. وما على المرء إِلاَّ أن يقرأ كتاب «ألف ليلة وليلة»(*) حتى يفهم الصفات المميزة لذلك المجتمع. فبرغم تحذير النبي محمَّد ﷺ: «إِنَّ الذي يأكل أَو يشرب في آنية الفضة والذهب فإِنما يجرجر في بطنه ناراً من جهنم» فإِننا نجد أن الخلفاء كانت لديهم شهوة لا ترتوي للذهب ولأساليب التباهي الرومانسيَّة الغريبة التي قد يأتي بها الذهب[1]. ففي حفل زفاف ابن هارون الرشيد، وهو الشخصيَّة الرئيسيَّة في قصص ألف ليلة وليلة، قام أبو العروس بنثر كريات ذهبيَّة في المكان كهديَّة للضيوف الحاضرين في حفل الزفاف. كما أغدق على أحد الشعراء خمسة آلاف قطعة ذهبيَّة ودفع أربعمائة ألف قطعة أخرى ثمناً لثوب تشريفات لأحد رجال الحاشية[2]. وقد كانت الأشجار الذَّهبيَّة

(*) معلوم أن كتاب «ألف ليلة وليلة» كتاب قصص وَسَمَرْ، ولا يعول عليه كمرجع تاريخي لتوثيق الأحداث أو تزييفها، فضلاً عن أن يكون مرجعاً في الاقتصاد والمال!! ـ المترجم ـ.

والطيور المغردة الذَّهبيَّة في قصر بغداد هي ما ألهم ثيوفيلوس لصنع عرشه الباهظ الثمن في القسطنطينيَّة. كما خلفت إِحدى شقيقات الملك وراءها 2,7 مليون دينار واثني عشر ألف ثوب حيكت من خيوط الذهب ورصعت بالجواهر. وفي القرن الحادي عشر، ضمت القاهرة ألوف الحوانيت التي كانت تبيع الذَّهب والجواهر والمنسوجات الفاخرة[3].

لم يواجه العرب أيَّة صعوبة في تكديس كنز ضخم من الذَّهب، فقد كانت إِمكاناتهم الخلاَّقة في ذلك المجال تثير الإِعجاب. كانوا ينهبون أعداءهم المغلوبين، وكانوا يتفوقون على منافسيهم في التجارة، كما وأنَّهم كشفوا مصدراً رئيسياً للذهب كان قد أسهم إِسهاماً ضئيلاً في إِنتاج القرون السابقة، أي قبل أن تبدأ جهود العرب في هذا المجال.

كانت أكوام الذَّهب التي تجمعت نتيجة الحروب، كبيرة. وقد أتت الغنائم من بلاد الفرس ومن سوريا ومصر وفلسطين، ومن الانتصارات الساحقة باتجاه الغرب عبر شمال إِفريقيا وإِسبانيا وصولاً إِلى بواتييه في فرنسا قبل أن يقوم شارل المطرقة Charles Martel سنة 732 بصد الجيوش العربيَّة. وقد قام الفاتحون العرب في مصر على وجه الخصوص، بجمع كنوز ضخمة من الذهب الوفير الذي كان مطموراً لآلاف السنين في قبور الفراعنة. كما قاموا بإِعادة فتح مناجم الذهب في مصر والنوبة والحبشة. كما قاموا في الوقت نفسه بالبحث المضني سعياً وراء المزيد من رواسب الطمي في الجداول الجبليَّة في تلك المناطق[4].

كان لتلك الغزوات تأثيرات اقتصاديَّة عميقة. ولم يقتصر الأمر على الغنائم وإِعادة فتح المناجم فقط، لأن العرب سرعان ما نجحوا في اختراق مجال القوة الاقتصاديَّة للبيزنطيين بأن وطَّدوا مكانتهم كتجار يتحلّون بفطنة ودأب لا مثيل لهما. وبمرور الوقت، تمكَّنوا من السيطرة على مراكز الاتصال التجاريَّة الرئيسيَّة التي خدمت البيزنطيين خدمة فائقة ولمدة طويلة، وذلك في جميع أنحاء مجال النفوذ البيزنطي، في نفس الوقت الذي كانوا يقومون فيه بإِنشاء علاقات تجاريَّة جديدة على طول الشاطىء الجنوبي للبحر الأبيض

المتوسط. كانت السفن العربيَّة تمخر عباب البحر جيئة وذهاباً على طول الساحل الشرقي لإفريقيا وتعبر المحيطات باتجاه الهند والصين سعياً وراء الربح. بل إِنَّ العرب انطلقوا باتجاه الشمال مبحرين في طرق روسيا النهريَّة نحو الدول الإِسكندنافيَّة، للمتاجرة بالبضائع التي أحضروها من وراء البحار وليبتاعوا الفراء والكهرمان والعسل والعبيد.

تتطلَّب التجارة نقوداً، والنقود توحي بالقوة، كما أن الذَّهب يخدم أغراضاً غير أغراض الاستهلاك المبتذل. وبعد أقل من خمسين سنةً على وفاة النبي محمَّد، استطاع العرب مجاراة الحكَّام العظام في العصور الماضية بأن أطلقوا عملتهم الذَّهبيَّة الخاصة ـ وهي الدينار ـ التي أصدرها الخليفة عبد الملك في دمشق. واستطاعت تلك القطع النّقديَّة التي شكَّل الذَّهب الخالص نسبة 97٪ منها إِضافة لجودة نوعيتها، أن تحل تدريجياً محل البيزنط كعملة دوليَّة رئيسيَّة، فقد جرى تداولها في مناطق النفوذ العربيَّة وفي كل أرجاء أوروبا المسيحيَّة.

كانت القطع الأولى من الدينار تقليداً للعملة البيزنطيَّة، وذلك ما جعلها تلقى القبول على الفور. فالناس يتردَّدون دائماً في قبول نقد ذي شكل زري، مهما كانت مزاياه الأخرى. وكما رأينا سابقاً، فقد وضعت آيات من القرآن الكريم محل الرموز المقدَّسة المرتسمة على البيزنط[5].

كان لدى العرب ظمأ لا يرتوي إِلى الذَّهب، بحيث أنَّه بحلول القرن التاسع لم تعد ثمار الفتوحات ولا إِحياء استثمار مناجم شرق إِفريقيا ولا حتى الأرباح المتأتية عن التجارة، تكفي للوفاء باحتياجاتهم منه. وبدا كما لو أنَّه لم يكن هناك ذهب يكفي لأشكال البذخ المتطورة التي أبدعها العرب أَو للحفاظ على السرعة المحمومة لدور السكّ التي كانت تضرب الدنانير بكميَّات وفيرة.



كان العرب محظوظين، فقد كانت نتيجة غزوهم للساحل الشمالي لإِفريقيا واستقرارهم هناك هي وصولهم إِلى مصدر الذَّهب الذي قام بتغذية ثروات قرطاجة قبل أكثر من ألف سنة. لم يستول العرب فعلياً على مناجم الذَّهب في غرب إِفريقيا، لكن عبقريتهم التجاريَّة هي التي قامت بذلك عوضاً عنهم، فلقد نعموا، ولعدة قرون، باحتكار حقيقي لشراء الذَّهب الكامن في الجنوب، أي أبعد من أقصى امتداد للصحراء الكبرى، في منطقة تبلغ مساحتها ستمائة ميل مربع تقريباً يحدّها من الجنوب الساحل الممتد بين ساحل العاج غرباً ونيجيريا شرقاً. وقد عرفت هذه المنطقة أَيضاً باسم ساحل الذَّهب، رغم أن الثروة التي حققتها فيما بعد نتيجة تصدير العبيد ربما تكون قد فاقت الذَّهب الذي قامت ألوف الجمال بنقله بكل أناة عبر أراضي الصحراء الكبرى والشاسعة عبر سنين لا تعد.

ورغم أن الرومان والبيزنطيين قد سيطروا أحياناً على ساحل إِفريقيا المطل على المتوسط، إِلاَّ أن هدفهم الرئيسي من احتلال المنطقة كان عسكرياً. فقد لزموا الساحل والموانىء متجاهلين الثروات الكامنة في الجنوب، التي تفصلهم عنها قفار مجهولة من المناطق الصحراويَّة. أما العرب فقد كان هدفهم لدى احتلال شمال إِفريقيا، هو القيام بمشاريع أعمال. فقاموا بإِنشاء مواقع تجاريَّة على البحر كتونس مثلاً، كما أنشأوا مراكز مثل فاس ومراكش داخل البر على مسافات تحمل أَهميَّة معينة[6]. وقد ظهر التجّار العرب حتى في قلب الصحراء الكبرى نفسها.

شكَّلت سجلماسة، حيث يتقاطع الطريق الذاهب إِلى مراكش مع الطريق الرئيسي الواصل بين الشمال والجنوب باتجاه أراضي الذَّهب، مركزاً لالتقاء القوافل. وقد وصفها أحد التجار العرب بأنَّها «بوابة الصحراء الكبرى... إِحدى أعظم المدن في شمال إِفريقيا، والمدينة الأشهر في العالم... حيث يأتي التجار حاملين بضائع لا قيمة لها ليعودوا بجمال محمّلة بالذَّهب

الخام»[7]. وقد اغتنت المدينة ببساطة من مجرد فرض رسوم على حركة الانتقال الواسعة التي مرّت بحدودها. ولو توغلنا في عمق المناطق الداخليَّة، لرأينا مدناً تحمل أسماء غريبة مثل تاغازا وتاوديني وغدامس والمدينة الأشهر تمبكتو وهي المركز التجاري الرئيسي وتقع على مسافة تزيد على ألف ميل جنوبي جبل طارق، على ضفاف نهر النيجر الذي ضمّ فيما بينه وبين نهر السنغال معظم المنطقة الحاوية على مناجم الذهب.

كانت وفرة الذَّهب في غرب إفريقيا معروفة منذ قرون للشعوب القاطنة على سواحل المتوسط. فحوالي سنة 500 ق. م جاء هيرودوتس بوصف حي لتلك المنطقة أكَّده جميع من أتى بعده من الرحالة عبر السنين. كان الوصول إلى مكامن الذَّهب عبر قفار صحراويَّة قاحلة مجهولة يقتضي رحلة طويلة ومعقدة وخطرة، كان الاهتداء بالنجوم فيها يحمل أَهميَّة لا تقل عن أهميته بالنسبة للسفن العابرة للبحار. ويقول ي. و. بوفيل، أَكثر مؤرخي الصحراء الكبرى المعاصرين أهلاً للثقة: «فيما عدا المناطق القطبيَّة، هناك أجزاء قليلة جداً في العالم يمكن اعتبارها أقل ترحيباً بسكنى البشر فيها»[8]. ورغم ذلك فإِنَّ هيرودوتس يقدم لنا معلومات وافية تفيد بوجود تواصل فعَّال بين السواحل وبين المناطق الداخليَّة في الصحراء الكبرى حتى في عصره. وتُظهر الرسوم القديمة على الصخور أن الثيران كانت هي وسيلة النقل الرئيسيَّة.

ظهر الجمل لأَول مرة في الصحراء الكبرى حوالى سنة 100 للميلاد، وربما كان قد جاء مع الفيالق الرومانيَّة التي كانت تقوم بحملات عسكريَّة تتطلَّب السرعة. كما يمكن أن تكون الجمال قد أتت من مصر، حيث جاء الفرس بها إِلى هناك قبل ذلك بخمسمائة سنة. وقد أدَّى هذا التجديد الاستثنائي في فن النقل ـ ويوازي إِلى حد ما إِدخال استخدام السيارة، أَو حتى الطائرة في عصرنا الحالي ـ أدَّى إِلى اختصار الوقت اللازم للانتقال بين المواقع التي تحتوي على المياه، وبالتالي إِلى توسيع مجال السفر. وبإِمكان الثيران مجاراة الجمال إِلى

حد ما في تحمّلها للعطش ـ دون أن يتجاوز ذلك عشرة أيام ـ ولكن بإمكان معظم الجمال أن تحمل ثلاثة أضعاف ما يحمله الثور، كما أن الجمال الجيدة يمكنها أن تقطع ضعف المسافة التي يقطعها الثور العادي، وهو أمر لا يمكن الاستهانة به عندما يكون الزمن اللازم للوصول إلى بئر الماء التالي هو الفارق بين الحياة والموت[9]. كما أن إدخال استخدام الجمل كان أمراً استثنائياً بمعنى آخر. ويقول أحد المطّلعين أن إدخال استخدام الجمل كان «يناقض المفهوم الغربي الأساسي للتطور التكنولوجي. ففي هذه الحالة تحتم «النكوص عن استخدام» الدولاب ـ الذي عُرف في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى منذ أيام الفينيقيين ـ وذلك للتمكن من ربط السودان بالبحر الأبيض المتوسط»[10].

لقد كان تأثير الجمل على حجم التجارة المحتمل بمثابة الثورة. ويصف بوفيل هذا التطور قائلاً:

> يعتبر إدخال استخدام الجمل بداية لعصر جديد في النصف الشمالي من هذه القارة... فقد يسَّر الجمل للإنسان حريَّة في الحركة لم تكن معروفة سابقاً، وجعله قادراً على الوصول إلى أبعد المراعي كما تقلَّصت أهوال طرق القوافل إلى النصف وفُتحت مسارات جديدة لتدفق التجارة والثقافة[11].

إنَّ تضاريس الأراضي المؤدية إلى مكامن الذَّهب لم تكن السمة الوحيدة في المنطقة التي أثارت استغراب الأشخاص القادمين من أوروبا والشرق الأوسط. ويورد هيرودوتس اسم القرطاجيين على أنَّهم المصدر الذي استقى منه القصة التالية. فقد وصف له القرطاجيون مكاناً على الساحل الغربي كانوا يضعون فيه السلع التي كانوا يريدون المتاجرة بها ويعرضونها ببراعة ثم يعودون إلى سفنهم ويطلقون «دخاناً كثيفاً». وعندها، يتقاطر السكان إلى الشاطىء وهم يحملون الذَّهب الذي يتركون منه ما يعتقدون بأنَّه يساوي قيمة البضائع

القرطاجيَّة، ثم يقفلون عائدين. يعود القرطاجيون بدورهم ويتفحصون الوضع. فإذا ما أحسوا بالرضى، فإنَّهم يأخذون الذَّهب ويبحرون، وإلاً فإنَّهم يعودون إلى سفنهم لينتظروا بصبر. وتتوالى العمليَّة إلى أن يشعر الطرفان بالرضى ـ ولكن دون أن يتقابلا وجهاً لوجه أَو أن يتبادلا أيَّة كلمة. كانت عمليَّة «المقايضة الخرساء» هذه تميز الأُسلوب الذي تتم به صفقات الأعمال في الكثير من المناطق الحاوية للذهب. وهي لا تزال مستمرة في بعض مناطق إفريقيا حتى يومنا هذا.

ولا يسعنا إلاً أن نحاول فهم سبب استمرار المقايضة الخرساء، كطريقة لعقد صفقات الأعمال فترة مديدة من الزمن. ربما كان السكان يتمسّكون بهذه الإجراءات لحماية أنفسهم من التجار الذين قد تسول لهم أنفسهم أن يأسروهم لبيعهم كعبيد. كما أن التجار نظراً للهفتهم الكبيرة للحصول على ما لدى الإفريقيين، لم يكن لديهم من خيار سوى تلك الإجراءات الغريبة.

وفي حوالى سنة 750، قام العرب، وقد أثار نهمهم كل ذلك الذَّهب الموجود في الجنوب، بإرسال حملة من مراكش لغزو مكامن الذَّهب. وتلك كانت إحدى المرات التي لم تنجح فيها مساعي العرب. لقد أخفقوا كلياً في إحراز هدفهم، وتكبدوا خسائر كبيرة، بل وحتى أنهم أخفقوا في اكتشاف مصدر الذَّهب. ومنذ ذلك الحين اكتفوا بالحصول على الذَّهب عن طريق التجارة عوضاً عن الغزو(12).



بالرغم من أن التجار العرب والأوروبيين في العصور الوسطى كانوا أحياناً يعرضون على سكان إفريقيا سلعاً أَو حتى عملات فضيَّة ونحاسيَّة، اعتبرها هؤلاء نقداً أفضل من الذَّهب، إلاً أن الملح كان هو المادة المطلوبة بإلحاح شديد. صحيح أن البشر لا يستطيعون العيش دون الملح إلاً أن سكان المناطق

المنتجة للذهب لا بد وأنَّهم شعروا بالحاجة الملحَّة التي لا تعرف الشبع لهذه المادة، ولسوء حظهم فإِنَّهم كانوا يعيشون في إِحدى تلك البقاع القليلة التي توضعت فيها أقرب مصادر للملح على مسافة بعيدة في أَرض لم يكن يمكن لأي شخص أن يقطع فيها أَكثر من عشرة أميال في اليوم.

تقع مصادر الملح المهمة على بُعد ألف ميل إِلى الشمال، حيث كان عمال مناجم الملح، ومعظمهم من العبيد الزنوج، يعملون في ظروف بالغة القسوة، على مسيرة عشرين يوماً من أقرب مدينة إِليهم، وكثيراً ما كانت رياح الصحراء تصيبهم بالعمى، ولربما ماتوا جوعاً لدى تأخّر التجار الذين كانوا يقايضون الملح بالطعام والماء العذب[13].

كان معظم الملح ينقل جنوباً في قوافل الجمال، وفي كثير من المواقع التي تندر فيها المراعي بحيث لا تعود الجمال قادرة على الاستمرار، كانت كتل الملح الكبيرة تُكسر إِلى قطع أصغر حجماً لتُنقل على رؤوس الرجال فيما تبقى من الرحلة. ويصف أحد الرحالة البرتغال من القرن الخامس عشر ما يحدث بعد ذلك:

> يقوم كل رجل بحمل قطعة ويشكلون بذلك جيشاً من المشاة الذين ينقلونه إِلى مسافة كبيرة. . . إِلى أن يصلوا إِلى منابع مياه معينة. يقوم الرجال الذين يحملون الملح بترتيب بضاعتهم أكواماً بشكل صفوف، ويضع كل واحد منهم علامة على قطعة الملح التي تخصّه. وبعد ترتيب تلك الأكوام، تبتعد كل القافلة إِلى مسافة مسيرة نصف يوم. ثم يأتي جنس آخر من الزنوج الذين لا يريدون أن يروا أحداً أَو أن يكلموا أحداً. . . . وبما أنّهم ينشدون الملح، فإِنَّهم يضعون كميَّة من الذَّهب مقابل كل كومة منه، ثم يعودون من حيث أتوا بعد ترك الملح والذَّهب[14].

هذه القصة لا تثير الاستغراب فحسب، بل إِنَّ لها مغزى عميقاً. فقد كان

الملح مادة ثمينة بالنسبة للمنقبين عن الذَّهب، بحيث كان العديدون منهم مستعدين لمبادلة ذهبهم لقاء الملح فقط. وفي الكثير من الصفقات جرت مبادلة أونصة الذَّهب بأونصة من الملح. ويؤكد بوفيل بأنَّه: «لا شك بأن الملح كان هو الأهم ـ مقارنة بالذَّهب ـ بحيث يمكن القول دون مبالغة بأن الذَّهب اعتُبر ثميناً بالنسبة لأهل السودان لمجرد قوته الشرائيَّة في الحصول على الملح. . . لقد كان الملح هو الأساس في تجارتهم المحليَّة والخارجيَّة، والتي لا يمكن فهم أي منهما دون فهم مدى افتقارهم لتلك المادة الأساسيَّة لرفاهيَّة الإنسان»[15]. ويمكن رؤية الموضوع من زاوية أُخرى، فإذا كان بإمكان أونصة الملح أن تشتري أونصة أَو أَكثر من الذَّهب، فلا بدّ وأن الحصول على الذَّهب كان عمليَّة مربحة جداً.



أدَّى أُسلوب المقايضة الخرساء والجغرافيا غير المتجانسة لمكامن الذَّهب والطبيعة المتحفظة لأهل البلاد، إلى شعور الأوروبيين والعرب بالإحباط لقرون، وذلك لدى محاولتهم العثور على مصدر الذَّهب الإفريقي. وبدت المنطقة بكاملها، بالنسبة لشعوب الشمال، وكأنَّها مغلفة بغلالة من الألق الغامض.

وخلال القرن الخامس عشر، اعتاد الأوروبيون على إطلاق اسم غينيا Guinea على مناطق مكامن الذَّهب (وهو اسم احتفظ به البريطانيون زمناً طويلاً في كتابة كلمة Ginney). وقد حصل البرتغاليون وهم أَول من اكتشف المنطقة، على إذن من البابا سنة 1481 بإطلاق اسم «سيد غينيا»، على ملكهم، وهو لقب حافظوا عليه حتى القرن العشرين. وفي سنة 1662، بدأ الإنكليز باستخدام الذَّهب المستورد من غرب إفريقيا، عن طريق شركة «أفريكان كومباني»، في

ضرب عملة أطلقوا عليها اسم Guinea، وهو ابتكار نقدي يثير الاهتمام سنبحثه قريباً.

وما يزال الجدل قائماً بشأن أصل كلمة غينيا نظراً لعدم وجود مكان في إفريقيا في ذلك الوقت يحمل هذا الاسم. ومما لا شك فيه بأن الكلمة هي تحريف للفظة تشبه «غينيا»، وهنا تتبادر إلى الذهن كلمة غانا، لكن بوفيل يؤكِّد، وبشكل مقنع، أن كلمة غينيا مُشتقة من اسم المركز التجاري جني Jenne وهي مدينة تقع على أحد روافد نهر النيجر على بُعد ثلاثمائة ميل جنوبي غرب تمبكتو، باتجاه مناطق مناجم الذَّهب[16].

لا شك بأن جني كانت مدينة لها قيمتها، وإن لم تكن معروفة جيداً، تأسَّست في القرن الثالث عشر، وتقع في منطقة مأهولة بالسكَّان تضم شبكة من الطرق المائيَّة تعتبر نادرة بالنسبة للقارة الإفريقيَّة، وهذا ما جعل من جني مكاناً يسهل الوصول إليه. ولم تكن المدينة مركزاً تجارياً مهمّاً فحسب، بل إنَّها اجتذبت رجال الثقافة أيضاً. وعلى عكس تمبكتو التي كثرت فيها الاضطرابات والتحولات السياسيَّة كانت جني مكاناً مسالماً ينشر ثقافة المتوسط في كل أنحاء إفريقيا الغربيَّة. واستناداً إلى ما قاله السعدي، وهو كاتب مرموق من القرن السابع عشر ولد ونشأ في مدينة تمبكتو المنافسة لها؛ كانت جني «مدينة مباركة»[17]. ولا يسعنا إلاَّ التمني بأن يكون بوفيل على صواب: فمكان كهذا يستحق أن يُطلَق اسمه على بلد ما[*].



(*) هناك مملكة موجودة حالياً في جنوب غانا تُعرف باسم أسانتي، يتربَّع فيها الملك على كرسي ذهب عوضاً عن العرش، وتتميَّز المناسبات الرسمية بعرض كميات كبيرة من وسائل الزينة الذهبية. عندما وصل البريطانيون كمستعمرين في أواخر القرن =

بعد أن تابعنا أحداث القصة بدءاً من القصور الذهبيَّة والأيقونات الدينيَّة، ومن قطع البيزنط إلى الدنانير، ومن الكريات الذَّهبيَّة إلى الإتاوات الذَّهبيَّة لنصل في النهاية إلى المقايضة الخرساء بالذهب مقابل كتل الملح في مجاهل إفريقيا، ثَمَّةَ سؤال محير: أَين تكمن القيمة؟. . . بالنسبة للأوروبيين والبيزنطيين والعرب، شكّل الذَّهب البؤرة السحريَّة لرغباتهم الماديَّة. أما بالنسبة للأفارقة، فقد اختلف الأمر.

بالنسبة للأفارقة الذين كانوا يكدحون لاستخراج الذَّهب في الوقت الذي كانوا يتعطشون فيه للحصول على الملح، شكل معيار الملح قوة أَكثر متانة وديمومة من أي شيء آخر يمثِّله معيار الذَّهب في الحضارات المتطورة في كل مكان على سطح الأرض. ما الذي كان يدور في خَلَدِ هؤلاء المساكين، الذين كانوا يحفرون المناجم، إزاء الرجال المثيرين للسخرية والقادمين من الشمال لمقايضة الملح الثمين بمادة لا يتعدَّى دورها على الأَرض أن يكون سوى إسباغ التباهي والسرور على الرجال لمجرد رؤية بريقها؟. . .

وما يزال رجع صدى هذا السؤال يتردَّد حتى وقتنا هذا.

= التاسع عشر، أخفى الأهالي الكرسي الذهبي. وفي سنة 1896، رغب الحاكم العام البريطاني لمستعمرة ساحل الذهب بالجلوس على الكرسي كممثِّل للملكة فيكتوريا، لكن كبار القبيلة رفضوا السماح له بذلك واحتفظوا بالكرسي في مخبئه. (نيويورك تايمز، 4 آذار، 1999).

6

إِرث إِيوبا وبابا وأود

بعد انقضاء فترة الركود التي أعقبت سقوط روما ومهَّدت الطريق أمام مسار تطور اقتصادي مهم بعد الألفيَّة الأُولى، أَصبح البحث عن معنى القيمة موضوعاً استقطب الكثير من الدراسات والمناقشات في أوروبا. وقد جرى نقاش مطوَّل بين الفلاسفة السكولاستيين scholastics والرهبان في الجامعات بشأن تعريف «السعر الدقيق». ففي القرن الثالث عشر، اعترف القديس توما الأكويني نفسه قائلاً «صحيح أن المال تابع لشيء آخر، وذلك فيما يخص الغاية منه، إِلاَّ أنه، وبشكل ما، يشتمل على كل السلع الماديَّة طالما أَنَّه يفيد في السعي للحصول عليها نظراً لقوته.. وهذه هي السمة التي يشترك بها مع السعادة الغامرة»[1]. فالذَّهب إِذاً هو ينبوع السعادة الغامرة.



إِنَّ التجارة والتعاملات التجارية لا يمكن لها أن تجري دون نقود، وإِنَّ خَلْق نُظُم مالية جديدة وتأسيسها لتنمو ليس بالأمر السهل، فليس هناك من شيء يمكنه القيام بدور المال إِلاَّ إِذا أتى بشكل يتقبَّله كل من يقوم باستخدامه. ولا يمكن أن ينجح قرار يقضي بإِنشاء نظام كهذا إِلاَّ إِذا كانت التدابير منسجمة معَ

القِيَم والتقاليد والاحتياجات الخاصة بالمجتمع. وإِنَّ تاريخ المال ـ وكثير من الأمور التي تتأثَّر بالمال ـ لهو عبارة عن قصة طويلة ومعقَّدة تحكي محاولات البشر للتعامل مع تلك الصعوبات ضمن ظروف شديدة التنوع.

عندما تكون النقود معدنية ـ أي عندما تتم جميع المدفوعات بالسبائك والقطع النّقديَّة ـ فإِنَّ العملية تتصف بتعقيد خاص، لأن المقادير المتوفرة من الذَّهب والفضة تحدِّدها الطبيعة لا البشر الذين يستفيدون من تلك المقادير. فالمناجم قد تنضب والدول قد تربح أَو تخسر نتيجة أعمال السلب وقد تتسرَّب المقادير المتوفرة عبر الحدود عندما يختل الميزان التجاري. لكن القرارات البشرية لها أهميتها أَيضاً. فبإِمكان الأشخاص تخزين قطعهم النّقديَّة بدل إِنفاقها، وقد كان ذلك الأُسلوب شائعاً أثناء الاضطرابات السياسية والاقتصادية في العصور الوسطى[2]. فالذَّهب هو وقاء من مخاطر الأوضاع المضطربة، وليس من السهل إِقناع النَّاس بإِعادة كنوزهم إِلى التداول بشكل نقد في عالم يغلب أن تتعرض فيه النقود أثناء انتقالها للنهب على يد اللصوص أَو أنَّها ربما تفقد في حطام السفن، إِضافة للتهديد الدائم المتمثِّل في طلبات الحكومة التي لا تعرف حدوداً.

إِنَّ تأثير المتغيرات الكثيرة في المقادير النسبية المتوفرة من الذَّهب والفضة قد أدَّى إِلى تعقيد الأمور خلال العصور الوسطى، كما أنَّه استمر بإِشاعة الفوضى في النُّظُم المالية في كل من أوروبا وأمريكا لفترة لا بأس بها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فعندما تبدأ كمية الذَّهب المتوفرة في تجاوز كمية الفضة، أَو العكس، تبدأ الأَسعار التي تحدد معدلات الضرب من كل معدن في دار السك، تبدأ بالاختلاف عن الأَسعار التي يشتري بها النَّاس المعادن الثمينة أَو يبيعونها في السوق. وضمن ظروف كهذه، يغلب أن يختفي أحد المعدنين من التداول أَو أنَّه يصدَّر إِلى دول تكون الأوضاع فيها معكوسة.

ولكن، وعلى الرغم من كل تلك العقبات، فقد نجح الملوك ومواطنوهم في العصور الوسطى، وأحياناً قبل سنة 1000م، دون وجود أيَّة خلفية نظريَّة أَو حتى ما يكفي من الخلفيَّة التاريخيَّة لإِرشادهم، نجحوا في تطوير ـ أَو بالأحرى ابتكار ـ منظومات ماليَّة تطورت بمرور الوقت إِلى عالم المال الذي نعرفه حالياً. صحيح أن أياً من تلك المنظومات لم تستطع أن تعمل طويلاً دونما فترات سادتها الفوضى، ولكن العودة إِلى مجتمع بلا نقد وبلا تجارة، كالذي كان سائداً في الأيام الأُولى التي أعقبت سقوط روما، لم تكن على الإِطلاق موضع نقاش.

إِنَّ إِحدى السِّمات اللافتة في الاندفاع الكبير للتاريخ الأوروبي وصولاً إِلى الحرب العالمية الأُولى، هي الكيفية التي تدبر بها الأوروبيون أمر دمج الذَّهب في أنظمتهم المالية، رغم أن مقادير الذَّهب المتوفرة أصلاً في أوروبا ذاتها كانت دائماً ضمن الحد الأدنى. وقد وصف اقتصادي فرنسي في أوائل ثلاثينات القرن العشرين هذا الوضع بقوله: «من الغريب أن تصبح تلك الدول اعتباراً من نهاية العصور الوسطى وحتى أيامنا هذه، أَكثر القوى فاعلية في الاقتصاد العالمي، رغم أن الطبيعة لم تنعم عليها إِلاَّ بالقليل من المادة التي يجبرنا تقليد راسخ ـ أَصبح أَكثر إِلحاحاً من ذي قبل ـ على القبول بها رمزاً للثروة، والإِناء الذي يحوي تلك الثروة»[3]. ومع تطور قصتنا، تحوَّلت المسألة في أوروبا، بشكل مطرد، من التركيز على مقدار الذَّهب المتوفر بحد ذاته إِلى التفكير بشأن الدولة التي ستتدبر أمر تجميع الذَّهب المتوفر واستخدامه لتعزيز قوتها وثروتها.

والأمر المدهش في الذَّهب، يكمن في أن منجزاته ضمن دوره الحاسم كنموذج أصلي للثروة وللمال، لم تُفقده شيئاً من دوره الذي لا يقل أَهميَّة كوسيلة للزينة وشكل متألِّق من أشكال الجمال. وعلى عكس الأشكال الأخرى

من المال، لم يفقد الذَّهب على الإِطلاق خاصيته الشاعرية. لقد ظل دائماً مقدساً ودنيوياً على حد سواء.



خلال السنوات الألف الأُولى التي تلت سقوط روما، كان دور الذهب في أوروبا أقل أَهميَّة بكثير عما كان عليه في بيزنطة أَو في المناطق التي حكمها المسلمون. ولم يكن هذا الاختلاف أمراً اختاره الأوروبيون، بل إِنَّ السبب كان ببساطة أن الذهب المتوفر لديهم كان أقل. فأوروبا لم تكن تحتوي على مناجم تشبه في شيء تلك الموارد الطبيعية السخية التي توافرت للبيزنطيين والمسلمين، كما أن الأوروبيين كان لديهم نهم لا يرتوي للتوابل والحرير ـ ونظراً لعدم توفر التدفئة المركزية ـ للفراء وللسجاد أَيضاً، تلك السلع التي كانت شعوب الشرق تبيعهم إِياها بسعادة غامرة. وكانت النتيجة التعسة أن أَصبح العبيد هم إِحدى صادرات أوروبا الرئيسة وبخاصة إِلى بلاد المسلمين(*).

لم يجد الأوروبيون أمامهم من خيار سوى التخلي عن الأُسلوب البيزنطي في تغطية كل ما يقع تحت أنظارهم بالذهب. وفي الكثير من المناسبات كانت مقادير الذهب المتوفرة قليلة بحيث جرت التضحية بمواضع الزينة الدينية كالصلبان وكؤوس القرابين بدفعها إِلى بوتقة الصهر في دور السكّ لتحويلها إِلى قطع نقدية. وفي كتابه «الموجة العظيمة» The Great Wave يورد دافيد هاكيت فيشر قول أحد علماء اللاهوت، وهو فولبرت أوف تشارترز، مبرِّراً صهر

(*) يشير كندلبرغر إِلى أن الدول الواقعة إِلى الشرق من أوروبا ـ وصولاً إِلى الصين واليابان ـ كانت من الدول التي يصفها الاقتصاديون بالدول «ذات الاستيعاب الخفيض». أي أن مداخل الصادرات فشلت في خلق طلب مكافىء لها على الواردات.

المواضع الدينية وتحويلها إِلى قطع نقدية: «كان بيع تلك الأواني المقدسة إِلى المسيحيين أفضل من رهنها بين أيدي اليهود»[4].

وفي الكنائس الرومانيسكية Romanesque والقوطية Gothic لم نكن لنرى تلك الفسيفساء المذهبة التي تزيِّن الكنائس البيزنطية، بل إِنَّ مظهر تلك الكنائس في داخلها كان ينم عن تقشف شديد البساطة، بينما غطَّت النقوش والمنحوتات الحجريَّة جدرانها الخارجية. وكانت الألوان تنبعث من الزجاج الملوَّن والمشغولات الذهبية الدقيقة الموضوعة داخل أوعية حفظ الذخائر ومن كؤوس القرابين على المذبح ومن أردية وتيجان القساوسة الأعلى رتبةً. فعندما بدأ الأب سوجيه البنيديكتي، مثلاً، وهو المعماري الكبير والوصي على عرش فرنسا، ببناء أَول كاتدرائية قوطية في سانت دينيس سنة 1137 كضريح لشفيع فرنسا، لم يتمكَّن على الإِطلاق من مضاهاة بذخ جوستنيان في كنيسة القديسة صوفيا. وحتى إِنَّ تلك المشغولات الذَّهبية الهشَّة كانت بمثابة الفضيحة بالنِّسبة لسانت برنارد. وقد تمسَّك سوجيه بموقفه قائلاً: «إِذا كان القانون القديم قد قضى باستعمال الكؤوس الذَّهبية في طقوس إِهراق الخمر تكريماً للآلهة أَو لتلقي دماء أكباش الخراف، أفلا يتعيَّن علينا أن نكرِّس الذَّهب... للأواني المخصصة لاحتواء دم السيد المسيح؟...»[5] ويتساءل المرء هنا، كيف كان القديس برنارد سيتصرَّف لو أَنَّه وجد نفسه محل موسى الذي هبط من جبل سيناء ليرى شعبه يعبد العجل الذهبي؟...

لقد سار الأوروبيون على خطى البيزنطيين في استخدام الذَّهب بشكل رائع فيما يدعى بالكتابة بالذَّهب chrysography، وهنا يتم مزج مسحوق الذهب ببياض البيض أَو بالصمغ، ثم يُستخدم الذَّهب بشكله هذا في تزيين الكتب بكتابات تخطيطية calligraphy، وقد بلغ الأوروبيون في هذا الفن مستويات فائقة الجمال. ويعود استخدام هذه الطريقة إِلى القرن الثاني الميلادي، عن طريق مصر وبلاد الإِغريق، وذلك إِرضاء لرغبة الرومان في كل

ما يمتّ للبذخ بصلة، ولكن شارلمان هو الذي بدأ في استخدام هذا الفنّ الأوروبي الذي وصل إِلينا بشكل مخطوطات مزيَّنة بالذَّهب.

كان شارلمان يصرّ على تحقيق أفضل مستوى في الكتب التي صدرت خلال فترة حكمه، وعهد بالمسؤولية الرئيسيَّة في هذه المهمَّة لرجل دين يُدعى ألكين أوف يورك. أما أشهر الكتب التي صدرت تحت إِشراف ألكين فكانت أناجيل غود سكيل، التي تمَّت كتابتها سنة 783 من أجل شارلمان، وإِنجيل سانت ميتارد، والكتابان موجودان حالياً في المكتبة الوطنيَّة في باريس. وقد كتبت أناجيل سانت ميتارد بكاملها بالخط الذَّهبي وزُخرفت بالمنمنمات الذهبية والفضية على خلفية قرمزية. كما صُمِّمت الحروف بعناية فائقة بعد تعديلها عن الكتابة الرومانيَّة في أيام فيرجيل، بحيث اختير شكل الحروف بتروٍ وكُتبت على الدوام بشكل متماثل. وتمَّت الكتابة بأحرف متصلة، وهي الكتابة التي نتعلّمها حالياً في المدارس، والمتحدرة مباشرة من الكتابة المذهَّبة في مخطوط ألكين الذي يعود تاريخه إِلى ألف ومائتي سنة خلت. ولكننا نكتب حالياً بسرعة أكبر: فكتابة حرف استهلالي واحد في فنّ الكتابة بالذَّهب كانت تستغرق يوماً كاملاً، مما جعل من تنفيذ تلك المهام عملاً يستغرق كامل أيام الرهبان الذين أوكلت لهم تلك المهمَّة.



شكَّلت بريطانيا مسرحاً لأهم تطور في قصة النَّقد الأوروبي في مرحلة ما بعد الرومان وكانت في تلك الفترة مقسَّمة إِلى عدد من الممالك الصغيرة. ويعود الفضل في هذا الابتكار إِلى أوفا (757 ـ 796) ملك مرسيا، وهو حاكم قوي عاصر شارلمان. وقد امتدت منطقة نفوذه عبر وسط بريطانيا لتصل شمالاً حتى نهري أوس وترينت حول يورك الحالية ومانشيستر، كما تمتد جنوباً إِلى كنت وإِيسيكس وساسيكس. كانت المنطقة شاسعة ومندمجة بشكل وحدة

مترابطة بفضل أوفا بحيث أصبح بالإمكان البدء بقدر لا بأس به من النشاط التجاري. وإِضافة لما سبق، كانت لدى أوفا جيوش ضخمة توجب عليه الحفاظ عليها، وفي تلك الأيام كانت الجيوش تتألّف في معظمها من المرتزقة الذين لم يكونوا ليحاربوا إِلاً إِذا تلقوا مستحقاتهم من النقود سلفاً.

عندما استولى أوفا على كنت، وجد فيها ثلاثة أشخاص مشهورين يقومون بصنع قطع النَّقد الفضية، ويُعرفون بضاربي العملة، كان لأسمائهم وقع بهيج: أيوبا وبابا وأود. حيث تبدو الأسماء كما لو أنَّها تشكِّل شطراً من شعر للأطفال من العصر الفيكتوري، ولكن هذه الأسماء الثلاثة مجتمعة تبدو وكأنَّها تصلح أيضاً لأن تكون اسماً لشركة محاماة لندنيَّة في القرن الثامن. كان أيوبا وبابا وأود ضاربي عملة فضية مهرة وهم أَول من جعل الإِنكليز يتبوأون موقع الريادة ولمدة طويلة في هذا المجال[6]. لم تكن إِنكلترا تملك سوى موارد محلية محدودة من الذَّهب، ولكن مقاطعة كورنوول كانت غنيَّة بمكامن الفضة التي كان إِنتاجها يحوَّل إِلى عدد متزايد من القطع النّقديَّة. وقد قام الإِنكليز بإِصدار نقد ذهبي لمدة سبعين سنةً حوالى سنة 700 للميلاد، إِلاَّ أنهم سرعان ما بدؤوا يخلطونه بالفضة ثم ما لبثوا أن حوَّلوا جميع قطعهم النّقديَّة ذات الفئات الكبيرة إِلى فضة، أما قطع النَّقد ذات القيمة الأقل فقد صنعت من النحاس الأحمر أَو النحاس الأصفر.

وقد حافظت قطع النَّقد الفضية التي قام أيوبا وبابا وأود بصنعها على نقائها إِلى حد أن تداولها سرعان ما انتشر في كل أنحاء أوروبا حتى وصل إِلى مناطق نهري الدون والفولغا. وقد ظهرت فئات النَّقد الصغيرة عندما بدأ النَّاس يقسمون القطع النّقديَّة إِلى أنصاف وأرباع، ثم ظهرت الشلنات shillings فيما بعد، والكلمة تعني «الجزء المقتطَع»[7].

بدأت قطع النَّقد الخاصة بأوفا تتدفق بسرعة وغزارة من دور السكّ. وكان أوفا شديد الانشغال بإِصدار القطع النّقديَّة بحيث اضطر لإِضافة ثمانيَّة عشر

ضارب نقد إلى مجموعة العمل الأصلية المؤلَّفة من ثلاثة رجال. وقد تم إنتاج الملايين من قطع نقد أوفا المصنوعة من الفضة الخالصة ـ وهذا دليل قوي على كيفية ازدياد الطلب على النَّقد عندما بدأت الدول تتلمّس طريقها لتخرج من عصور الظلام. وكان هناك زيادة أكبر على طلب قطع النَّقد تنتظر دورها، وذلك عندما اضطر الإنكليز لتسليح أنفسهم ضد غزوات الفايكنغ، ولدى اضطرارهم، من حين لآخر، لعرض مبالغ كبيرة على أولئك الغزاة الإسكندنافيين في محاولة لاتقاء شرّهم[8]. وبحلول سنة 1000م، كان النَّقد الإنكليزي يُعتبر الأكثر تطوراً في أوروبا، وكان يجرى ضربه في شبكة من دور السَّكّ التي زاد عددها على السبعين داراً تنتشر في كل أنحاء إنكلترا[9].

وفي سنة 800، أي بعد مضي وقت قصير من بدء سكّ نقد أوفا، سافر شارلمان، ملك الفرنكيين وقاهر اللومبارديين، إلى روما ليتوَّج من قِبل البابا إمبراطوراً للإمبراطوريَّة المقدسة على سبيل المكافأة. وقبيل فترة قصيرة من ذلك التاريخ، أي في سنة 798، كان شارلمان وآيرين إمبراطورة بيزنطة قد أقاما علاقات ديبلوماسيَّة، حيث فكَّر شارلمان بالزواج من آيرين دون أن تثنيه شهوة السلطة التي استحوذت عليها، فبالنظر لتتويجه الوشيك الحدوث، كان ذلك الزواج سيشكِّل أعظم اندماج في التاريخ ومكسباً لا يمكن الاستهانة به. ولكن أحد المقرَّبين من آيرين أحبط مشروع الزواج هذا، وبعد عامين كانت هي في طريقها إلى المنفى بعد أن ضاعت منها فرصة الزواج.

كان شارلمان يَعتبر الأَباطرة البيزنطيين أمثولة في التركيز على الذَّهب عوضاً عن الفضة. وقد تكون آيرين هي التي أثارت اهتمامه بسكّ النَّقد رغم أنَّه كان صديقاً لأوفا ومعجباً به. ولا بد أن شارلمان كان لديه من الذَّهب أَكثر مما توفر للحكّام الأوروبيين الذين سبقوه أَو الذين جاؤوا من بعده لفترات طويلة لاحقة. فقد أعاد فتح مناجم الذهب في منطقتي ساكسوني وسيسيليا كما جذب الصاغة من بيزنطة إلى عاصمته في إيكس، وكان يقوم بمهامه جالساً إلى مكتب

ذهبي حفرت على سطحه خريطة العالم، كما كان يمتلك عدة فيلات تضم كل منها صائغها الخاص. وعندما توفي، جرى تحنيطه ودفن جالساً على عرش ضخم من الذَّهب والعاج كان قد استورده من القسطنطينيَّة، وهو يحمل صولجاناً وترساً وسيفاً صُنعت جميعها من الذَّهب. وكما جرت العادة، كان نهب الذَّهب من الأعداء المقهورين مصدراً هاماً للذهب اللازم لألوان البذخ تلك. فعلى سبيل المثال، عندما هزم شارلمان الآفاريين سنة 796، وهم أفراد قبيلة آسيوية قاموا بتأسيس أَول إِمبراطوريَّة منغولية سنة 407 ميلادية[10]، احتاج إِلى خمس عشرة عربة، تجر الواحدةَ منها أربعةَ ثيران لنقل الغنائم من الذَّهب والجواهر[11].

وما كان لكل تلك الأبّهة أن تكتمل دون وجود نقد ذهبي. حدَّد شارلمان قيمة الباوند الخاص به بعشرين شلناً و240 بنساً وبوزن باوند يبلغ 12 أونصة ـ شأن الرومان من قبله وشأن النظام الذي اتبعه الإِنكليز فيما بعد. ولم يعمّر نقد شارلمان طويلاً، رغم استمرار نظامه الخاص بفئات العملات والأوزان[12]. وقد قضى من خلفه وقتاً في محاربة بعضهم البعض بقدر ما قضوا من الوقت في الدفاع عن مناطق نفوذهم، فتم تفتيت مملكته إِلى أجزاء. وقد نجمت صعوبة الموقف جزئياً عن عجزه في إِرساء قاعدة للوراثة تحافظ على وحدة المناطق التي كان يحكمها. وتشير الأدلَّة إِلى أن عملية إِعادة صياغة الذَّهب القديم بهدف ضرب عملة نقدية وصلت إِلى حد كان لا بد لتجاوزه من الحصول على موارد جديدة من الذَّهب من مصدر ما خارج أوروبا.



كان مصير النَّقد الفضي الذي أصدره أوفا أفضل من نقد شارلمان الذَّهبي، رغم انقسام مملكة أوفا الإِنكليزيَّة أيضاً بعد وفاته. وقد وضع نقد أوفا

البنس في قلب النظام النَّقدي الإنكليزي: فحتى نهاية القرن الثالث عشر، أي بعد مرور خمسمائة سنة على ابتكار أوفا، كانت البنسات هي وسيلة الدفع الرئيسيَّة. وكان وضع بنس أوفا راسخاً لدى ظهور النورمانديين على مسرح الأحداث سنة 1066 بحيث رفض وليم الفاتح مبدأ تخفيض قيمة النَّقد الإنكليزي.

وعندما جرى أسر الملك ريتشارد الأَول ـ ريتشارد قلب الأسد ـ من قِبل ليوبولد، دوق النمسا، سنة 1192 في طريق عودته من الحروب الصليبية، ومن ثم «بيعه» إلى إمبراطور الإمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة، تم نقل الفدية التي فُرضت على الشعب الإنكليزي، والتي بلغت 150,000 ماركاً (أي ما يعادل 100,000 باوند استرليني) من بريطانيا إلى القارة الأوروبية بشكل بنسات فضية. وتستحق تلك الكومة من قطع النَّقد الصغيرة أن تذكر في كتاب غينيس للأرقام القياسيَّة، كما أنَّها كانت تساوي مبلغاً يكفي لاستخدام أَكثر من أربعين ألف نجار ماهر على مدار سنة[13](*). ومما يلفت النظر هنا هو استعداد الإنكليز للقيام بتلك التضحية الكبيرة في تلك المرحلة المبكرة من الوعي القومي وفي سبيل ملك لم يقض في بريطانيا إلاَّ قليلاً من الوقت خلال فترة حكمه.

ومن الصعب أيضاً تخيل الآليات التي تم بها نقل 24 مليون بنس. ففي سنة 1529، وعندما دفع فرانسيس الأَول ملك فرنسا ما يزيد على 1,2 مليون اسكود إلى شارل الخامس ملك إسبانيا كفدية لولديه، استغرقت عملية عد النقود وفحصها أربعة أشهر، قام الإسبانيون خلالها برفض أربعين ألف قطعة نقد لأنها دون المعيار المطلوب[14]. وفيما بعد، أي في سنة 1662، تطلب

(*) جاء في وول ستريت جورنال، عدد 6 أيار 1999، أن «الأسطورة تقول» دفع ف. و. وولورث فاتورة بقيمة 13 مليون دولار بشكل قطع من فئة عشرة سنتات وخمسة سنتات وذلك لقاء إنشاء مبنى وولورث في نيويورك».

الأمر مائة صندوق لتدبر أمر نقل خمسمائة ألف قطعة نقد فرنسيَّة من الفئات الكبيرة[15](*).



كان النَّقد الذَّهبي في العصور الوسطى ثميناً بحيث لم يجر تداوله بين أيدي العامة(**). وقد استُخدم غالباً في صفقات التجار المعنيين بالتجارة الخارجية، ومن قِبَل جامعي الضرائب، وحاشية الملك، وكما رأينا، استُخدم أيضاً من قِبل الملك كوسيلة لاتقاء شر الأعداء ولافتداء الأصدقاء وأفراد العائلة. وقد التزم هؤلاء جانب الحذر الشديد لتفادي قبول قطع نقد ذهبية لها وزن أَو تركيب أدنى من مستويات النقاء المطلوبة، مقدمين بذلك خدمة عامة للآخرين.

كانت الطريقة المفضلة لاختبار النوعية هي المحك، الذي أدَّى في ذلك الوقت وظيفة تماثل تماماً تلك التي كانت متّبعة قبل أَكثر من ألف وخمسمائة سنة في ظل حكم الليديين في آسيا الصغرى ـ حجر يتم حكّه بقطع ذهبية ومن

(*) تبدو هذه الحكاية دون مغزى إذا ما قورنت بالمشكلة التي يعاني الأوروبيون منها حالياً لدى محاولة إلغاء جميع العملات الوطنية القديمة لصالح اليورو. يبدو التخلّص من العملات الورقية سهلاً، ولكن ماذا عن ملايين قطع النقد المعدنية؟... ويُذكر أن الهولنديين ـ وهم أصحاب أحد أصغر الأنظمة الاقتصادية المعدنية ـ لجؤوا لاستخدام مكان تفوق مساحته مساحة ملعبي كرة قدم وذلك كحلّ مؤقت. (مراسل خاص لجيمس هويل من أثرتون، كاليفورنيا، على الأرجح من الفاينانشال تايمز، عدد تشرين الثاني أَو كانون الأول 1998).

(**) لم يجر أبدا تداول قطع النقد الذهبية بنفس الطريقة كالفئات الصغيرة التقليدية. وعندما منحني جدي في عشرينات القرن العشرين قطعة نقد ذهبية بقيمة 5 دولارات في عيد الميلاد، انتظرت سنتين قبل أن أسمح لنفسي بإنفاقها.

ثم تجري مقارنته مع مجموعة من الإبر المحتوية على نسب مختلفة من الذهب والفضة، والذَّهب والنحاس، ومن المعادن الثلاثة. وكان كثير من التجّار يحتفظون بأحجار الحكّ لإجراء هذا الاختبار السريع والفعَّال. وفي حالات الخلاف، كانت قطع النَّقد تؤخذ إلى الصياغ الذين مهروا في استخدام أحجار الحكّ والإبر المرافقة لها، وقد ظلَّت جمعية صياغ لندن ما يزيد على سبعمائة سنة هي الحَكَم الرسمي فيما يتعلَّق بنقاء النَّقد البريطاني[16].

وتعتبر «اختبارات عينات القطع النّقديَّة» Trials of the Pys أهم اختبارات النقاء وأَكثرها وثوقاً، حيث كانت تقوم لجنة عامَّة، تتألَّف من «اثني عشر مواطناً حكيماً ملتزماً بالقانون من سكَّان لندن واثني عشر صائغاً ماهراً»، بالإشراف على الفحص العلني لقطع النَّقد الصادرة حديثاً عن دار السَّكّ. ومن المرجح أن إقامة هذا الإجراء الاحتفالي تعود إلى فترة حكم الملك إدوارد الأَول سنة 1282. وفي سنة 1982، وبمناسبة مرور سبعمائة سنة على بدء العمل به، حضرت الملكة إليزابيث الثانيَّة ووزير الخزانة جلسة الاختبار.

وكلمة PYX مشتقة من الكلمة الإغريقية التي تعني «الصندوق»، وهي تشير هنا إلى الصندوق الذي يحفظ فيه المسؤولون قطع النَّقد التي تم اختيارها لإجراء الاختبار عليها. وكان اختيار تلك القطع يجري على أساس عشوائي من بين إصدارات دار السَّكّ ـ وهو إجراء لا يزال يُتَّبع حالياً في المعامل التي تقوم بتدقيق منتجاتها للتأكّد من تجانس النوعية ـ ثم تجري مقارنة تلك القطع بدقة شديدة مع سبيكة اختبار خاصة من الذَّهب العائد للملك، والذي يحفظ عادة في غرفة لتخزين النفائس تدعى chapel of the Pyx في كنيسة ويستمنستر. كما كان يجري صهر بعض القطع في اختبار إضافي لنقاء الذَّهب[17][*].

(*) للاطلاع على مزيد من الوصف التفصيلي لاختبارات عينات القطع النقدية والمكانة التي تشغلها في تاريخ أخذ العينات الإحصائي، انظر ستيغلر Stigler، 1977.

لقد اعتبرت اختبارات عينات القطع النّقديَّة التي تفرّد الإنكليز بها، أمراً جدياً، فقد كانت تخدم هدفاً واقعياً نظراً لعدم وجود تعارض في المصالح بين الصياغ وأعضاء الهيئة، كما أنَّهم كانوا يؤدّون مهمتهم بشكل علني أمام العموم وليس في السر، لا لسبب إلاَّ للتأكّد من سلامة العملة. وفي وقتنا الراهن، نطلق على ذلك اسم الشفافية. فقد كانت تلك العملية تثني الملك عن تخفيض نسبة المعدن النفيس في العملة كما أنَّها كانت تشجّع النَّاس في جميع أنحاء أوروبا على قبول النَّقد الإِنكليزي وإبرام الصفقات به.



إنَّ اختبارات عينات القطع النّقديَّة لا تقدّم الدليل الوحيد على عدم تسامح الإنكليز حيال القطع النّقديَّة ذات النوعية الرديئة. فقد كانت هناك عقوبات فوريَّة لا ترحم بانتظار ضاربي العملة وبقية موظفي دار السَّكّ ممن يصنِّعون قطعاً رديئة أَو ممن يُشك بأنَّهم يمارسون أنشطة في دار السَّكّ تعود عليهم بمنفعة خاصة.

ففي سنة 1124، وبعد أن خسر النَّقد الإِنكليزي ثقة العامة نتيجة تدهور وضع القطع النّقديَّة، استدعى الملك هنري الأَول جميع القيّمين على دور السك في المملكة، أي ما يقارب مائتي رجل، وعاقب نصفهم تقريباً بأن بتر أيديهم اليمنى جميعاً وهو عقاب يناسب جريمة تتحمَّل فيها السلطات العليا المسؤولية المطلقة. ويعلّق غلين ديفيز، وهو اقتصادي ومؤرخ إنكليزي مرموق قائلاً: «لقد نجا هؤلاء على الأقل من العقوبات الأشد قسوة والمتمثِّلة في سمل العيون أَو بالإِخصاء، أَو بكليهما معاً، وهي عقوبات كانت تطبَّق في بعض الأحيان»[18]. ولم تكن أصناف العقاب المماثلة مُستبعدة وذلك حتى مرحلة متقدمة من القرن السابع عشر. ويبدو أن ضاربي العملة كانوا خلال معظم مراحل التاريخ أناساً مراسهم صعب. ويذكر غيبون في كتابه «تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطوريَّة الرومانيَّة» أنَّه حوالى سنة 175 ميلادي اشتكى الإِمبراطور

أوريليان من أن العاملين في دار السَّكّ «يغشون النَّقد»، ثم قام هؤلاء بحركة تمرّد اقتضت قيام الإمبراطور باستدعاء سبعة آلاف جندي من داسيا، قبل أن يتمكّن من قمع ذلك التمرّد[19].

إنَّ التقليد الإنكليزي المتعلِّق بالنَّقد «السليم» يناقض إلى حد كبير عدم الانتظام الذي يميز العملات الأوروبية. ويمكن إرجاع مقاومة البريطانيين للتخلي عن الذَّهب، تلك المقاومة التي استحوذت على تفكيرهم في الفترة ما بين سنتي 1925 ـ 1931، إلى أصول عميقة الجذور. ففي سنة 1344 مثلاً، عندما كان وزن البنس الإنكليزي قد بقي على حاله دونما تغيير يُذكر على امتداد مائتي سنة، حاول إدوارد الثالث تمويل الحرب الكبرى ضد فرنسا بأن أجرى تخفيضاً طفيفاً على الوزن وأتبع ذلك بإجراء تخفيض أكبر سنة 1351، لكن قانون المتعهدين الذي سنَّه البرلمان سنة 1352 عبّر عن «الأمل بألاَّ يعاود الملك التلاعب بالنَّقد أَو بمعايير الأوزان والمقاييس»[20].

وبخلاف الأساطير الشائعة حول رغبة الدولة الشديدة بتخفيض قيمة العملة كلما سنحت لها الفرصة، كان للملك مصلحة كبيرة ومشروعة في الحفاظ على سلامة النَّقد، لأن القطع النّقديَّة كانت هي الوسيلة الوحيدة تقريباً لإبرام الصفقات ولدفع الضرائب والديون. فقطع النَّقد السليمة التي تحمل دمغة التوثيق الملكية كانت تُصرف في الغالب بسعر أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية كمعدن، وذلك لأنَّها كانت ملائمة للدفع أَكثر من أية وسيلة أخرى. وقد وفَّر ذلك الفرق في السعر مصدراً للربح، وهو رسم سكّ الذَّهب Seignor، للملوك الذين احتكروا عملية ضرب العملة، وكان أي شخص آخر يحاول العمل في هذا المجال، يلقى مصيراً لا يُحسد عليه. وهذه الرغبة الشديدة في الحصول على رسم سكّ الذَّهب لدى ملوك العصور الوسطى تفسِّر حوادث سحب كلِّيّ للقطع النّقديَّة المتداولة في الكثير من الدول، كانت تجري بوتيرة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وذلك للاستعاضة عنها بقطع نقدية جديدة ذات

تصميم مختلف. وفي أغلب الأحيان، كانت هذه العملية تلقى ترحيباً، ذلك لأن وضع القطع النّقديَّة القديمة كان يتدهور باستمرار نظراً لتداولها أَو لاقتطاع أَجزاء منها من قِبل أَشخاص يأملون في بيع الأجزاء المقتطعة في السوق السوداء لقاء مقابل مالي.



إِنَّ بنسات أوفا واختبارات عينات القطع النّقديَّة، تعكس الأَهميَّة المتنامية للنقود وللتجارة لدى بزوغ فجر أوروبا بعد عتمة عصور الظلام. وعلى الرغم من أَهميَّة تلك التطورات، إِلاَّ أَنَّها لم تعدُ كونها البداية التي لعب فيها الذَّهب دوراً متواضعاً. أما التعقيدات الأَكثر إِثارة فقد كانت تنتظر دورها. كان الذَّهب على وشك الارتباط بالتعقيدات الاقتصادية والمالية المتزايدة وذلك لينافس القوة السياسيَّة والعسكريَّة في صياغة مجرى الأحداث في جميع أنحاء العالم.

7

التفاعل التسلسلي الكبير

كانت بداية سنة 1000م مناسبة لإِجراء احتفالات كبيرة في جميع أنحاء العالم المسيحي، ولم تكن بداية الألفية الجديدة هي السبب الوحيد وراء الاحتفالات. فخلال ما يقرب الخمسمائة سنة استمر البرابرة القادمون من وراء الحدود الشرقية والشمالية للإِمبراطوريَّة الرومانيَّة القديمة في شنّ غارات عنيفة على مجموعات السكَّان العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم. ولكن، وبمرور الوقت، فقدت الغارات جِدّتها وتحوّل البرابرة السابقون من غزاة غرباء ليصبحوا جزءاً من السكَّان. فقد استقرّوا وتزوّجوا وكوَّنوا العائلات، كما فعل اللومبارديون النشيطون في شمال إِيطاليا. ومما لا شك فيه بأن الحروب في أوروبا استمرت بشكل أَو بآخر على مرّ العصور، ولكن على الأقل توقف خطر غزوات البرابرة المرعب بشكل نهائي. ومن المؤكّد أن النورمانديين الذين غزوا بريطانيا سنة 1066 كانوا على درجة من الحضارة أرقى بكثير من أسلافهم الإِسكندنافيين الأجلاف الذين جاءوا إِلى فرنسا قادمين من إِسكندنافيا.

وقد هيأت تلك التطورات الظروف المناسبة للقيام بخطوات رئيسيَّة في مجالات استخدام الذهب، وبخاصة في تعزيز التجارة وفي عالم المال. وخلال هذه العملية، أصبح الذَّهب الأداة الأَكثر تفوقاً في مجال إِدارة القوة الاقتصادية.

وبمرور الوقت برز الدور الاستراتيجي للذهب لدرجة أن الصراع في سبيل تأمين مصادر كافية منه أصبح يحرِّض الملوك والأُمم على القيام بأعمال جليلة وبخيانات مأساوية في السنوات التي أعقبت ذلك.



إنَّ تكاثر عدد الكاتدرائيات الضخمة التي بُنيت في كل أنحاء أوروبا خلال السنوات الثلاثمائة الأولى التي تلت الاحتفال بالألفية الأولى (1000م)، يُعد دليلاً واضحاً على الإشراق الذي بدأ يغلِّف الحياة في أوروبا. فخلال الفترة ما بين سنتي 1100 ـ 1200 فقط تم بناء أكثر من ثمانين كاتدرائية في فرنسا، بما فيها نوتردام وشارترز، إضافة إلى بناء خمسمائة دير وعشرة آلاف أبرشية وكنيسة. وفي بريطانيا، أُنشئت كاتدرائيات ديرهام وكانتربيري وإيلي، كما بُنيت في إسبانيا كاتدرائيات بورغوس وطليطلة وسانتياغو دي كومبوستيلا، وفي إيطاليا وصقلية شُيدت الكاتدرائيات في البندقية وفلورنسا وسيينا وباليرمو. كما تم إنشاء جامعات باريس وأكسفورد وبولونيا وساليرنو، وظهرت أشهر الأعمال الأدبية، مثل: السيد وأغنيات نيبيلانغن والقصائد الملحمية الفرنسيَّة «أناشيد البطولة» وأسطورة الملك آرثر. كانت فترة حَكَم فيها ملوك عظماء ـ رجال من نوع هنري الثاني في بريطانيا وفريدريك بارباروسا في الإمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة وفيليب أغسطس في فرنسا[1]. أما أَكثر النماذج شعبية، فكان الفرسان الذين برعوا في فنون الفروسيَّة والقدِّيس لويس المعروف بقيادته الأخلاقية التي يشوبها التديّن العميق.

تُعتبر الزيادة في عدد السكان هي الأهم من بين التطورات التي حصلت. صحيح أنّ عدداً قليلاً من النّاس كانوا يتعرضون للقتل، ولكنّ هذا ليس هو السبب الوحيد في ازدياء عدد السّكان، فضمن بيئة مسالمة كانت أعداد أكبر من الأطفال تبقى على قيد الحياة بعد الولادة. ففي باريس، مثلاً، ازداد عدد

السكان من مجرد مدينة صغيرة تحيط بجزيرة القديس لويس سنة 1100 إلى مدينة كبيرة كاملة تضم ما يقارب الخمسين ألفاً سنة 1215[2]. إنَّ النِّسب العالية للنمو السكاني لا تعني بالضرورة تدني مستويات المعيشة. ففي القرن الثاني عشر، تزايدت إمكانيات التخصّص بسبب تزايد عدد السكان الذي يسمح لعدد أكبر من الأشخاص بتكريس وقتهم للدراسة والفنون والبحث، وكان هذا التزايد هو الدافع وراء توفر المصالح المترابطة التي عادة ما توفرها المدن المأهولة بسكان يشتغلون في أعمال متباينة[3].



شكَّلت الحملات الصليبية ذروة الحيوية والتفاؤل اللذين ميَّزا هذه المرحلة، تلك المغامرة الكبرى التي جرت أحداثها في العصور الوسطى. فاعتباراً من سنة 1095 ولغاية سنة 1450 قامت جحافل من الأوروبيين ـ كثيراً ما كانت تضم نساء إلى جانب الرجال، وأحياناً تضمّ أطفالاً أيضاً ـ بالسير أَو بالإبحار إلى القسطنطينيَّة أَو إلى آسيا الصغرى، برغم إعادة الأراضي المقدسة إلى أحضان المسيحية. ولا شك بأن تلك الحملات قد شكَّلت في بعض الأحيان تعبيراً إيجابياً قوياً عن الإيمان، ولكنها في غالب الأحيان لم تَعْدُ كونها هروباً من ملل العيش في المدن الصغرى والأرياف تحدوه رؤى المجد أَو حتى أحلام أَكثر حيوية تتعلَّق بالثروات وبالكنوز التي سيجري الاستيلاء عليها والعودة بها إلى الوطن.

وخلال العقد الأَول من القرن الرابع عشر فَقَدَ هدف ذبح الكفار جاذبيته وذلك لدى ازدهار التجارة والتبادل الفكري مع العرب. كما أن طُرق الملاحة والنقل عند العرب جعلت بالإمكان الحصول على المنسوجات الحريريَّة والمقصَّبة والتوابل والحمضيات وأقمشة الستائر الشرقية البديعة. وصار الأمراء ورجال الدين، الذين كان أسلافهم يقنعون بجدران جرداء وأرضيات عارية إلاَّ

من البُسُط القذرة، يصرّون على اقتناء القصور ذات القناطر المذهبة، وكسوتها بالستائر والأرائك والمطرزات وفرش أرضياتها بالسجاد الشرقي[4]. لم يكن كل ما تعلّمه الأوروبيون من العرب قد جاء به العرب أنفسهم، لكن العرب كانوا قد استطاعوا تجميع قدر هام من معارف الهنود والصينيين واستخدامه بالشكل الأمثل. وتلك المجموعة من العوامل المؤثِّرة هي التي دفعت بماركو بولو للإنطلاق سنة 1271 في رحلته الشهيرة صوب الهند والصين.

فرضت الحملات الصليبيَّة متطلّبات ماليَّة ضخمة على تركيبة ماليَّة كانت ما تزال بسيطة. فبالإضافة لتكاليف المؤن والمعدَّات كان لا بدّ من إطعام الجنود وكسوتهم وتدبير مأوى لهم ودفع رواتبهم بعملة مقبولة في المناطق التي تمّ الاستيلاء عليها، حيث شكَّل الذَّهب أساساً لكل العملات وحيث كان الجيش يضم من الرجال الذين تدفعهم الحماسة الدينيَّة والشهامة والفروسيَّة أقل بكثير مما يضم من المغامرين والمرتزقة. كما أنَّه كثيراً ما تطلّب الوضع دفع فديات بعملة ذهبيَّة لتحرير الأَسرى، والسفن التي كانت تبحر باتجاه الشرق محمَّلة بالجنود والمؤن، كانت تفضّل تحميل شحنات بضائع بأَسعار مخفضة بدل الإبحار فارغة في رحلة العودة إلى أوروبا، مما شجَّع على إيجاد حركة استيراد ضخمة للسلع الجميلة من بلاد العرب، وهذا بدوره كان يتطلَّب دفعات تتمّ في غالبيتها بالذَّهب.

جاء معظم الذهب الذي استخدمه الصليبيون من الأراضي المقدسة نفسها، مما خفَّف وطأة الحاجة إلى استيراد الذَّهب من أوروبا. وقد عدَّد البروفيسور أندرو واطسون، في تقرير قدَّمه سنة 1967 إلى جمعية التاريخ الاقتصادي، الكثير من مصادر الذَّهب المحليَّة المتنوِّعة، مثل «الإعانات التي كان إمبراطور القسطنطينيَّة يدفعها للفرنكيين، والإتاوات المفروضة على الحكَّام العرب الذين حاولوا اتّقاء شر المسيحيين. . . والنهب، كالمصابيح الذَّهبيَّة، البالغ عددها عشرون مصباحاً، وكانت تزن 20,000 مثقال، والتي انتزعها تانكرد

من كنيسة القدس. . . والضرائب التي كانت تُفرض على المناطق المحتلَّة حيث كان الذَّهب منذ القدم هو أساس العملة». ويؤكِّد واطسون أن تلك المبالغ كانت «ضخمة بالفعل، رغم أنَّها كانت تُنفق بسرعة». ففي سنة 1191، مثلاً، اشترى فرسان الهيكل جزيرة قبرص بمبلغ مائة ألف بيزنط ذهبي ثم باعوها بالسعر ذاته إلى غي دي لوسيان. كما تم افتداء ريموند ملك طرابلس بمبلغ 150,000 بيزنط، وتم تحرير كامل جيش القديس لويس من الأسر بمبلغ ثمانمائة ألف دينار[5].

بدأت الحكومات المسيحية في الشرق تضرب العملات الذهبيَّة بدءاً من سنة 1124، وكانت تُستخدم قوالب تم الاستيلاء عليها وذلك لتبدو قطع النَّقد كالنقود المحليَّة، بما في ذلك النقوش العربيَّة المعتادة التي تثني على النبي محمد ﷺ. واستمر المسيحيُّون بإنتاج تلك القطع لمدة 125 سنةً، رغم أنَّه بمرور الوقت تزايدت نسبة القطع المزيفة، وكانت تُضرب عادة من معدن خسيس كالنحاس وتغلف بالذَّهب.

وفي سنة 1250 رُوّع البابا إِنوسنت الرابع جراء قيام دُور السَّكّ المسيحية بضرب قطع نقديَّة تمجِّد العدو، أكثر مما روّعه التزوير، ليقوم أخيراً بتطبيق الحرم الكنسي على كل من تورّط في تلك العمليَّة[6]. كان ذلك الإِجراء العنيف أمراً لا مجال لتفاديه لأن الأمراء المسيحيين الذين كانت تحرِّكهم النزعة العمليَّة أكثر من النزعة الروحية، أصرُّوا على الاستمرار بإِصدار عملات يقبلها المسلمون دون نقاش. واستجابة لمطالب البابا، قام هؤلاء الأمراء باتخاذ خطوة معتدلة تمثَّلت في وضع أختام تضم أقوالاً مسيحيَّة مأثورة مع الاحتفاظ بالكتابات العربيَّة.

ويبدو أن اسم إِنوسنت (البريء Innocent) كان لائقاً بالبابا. فالإِنسان لا يسعه إِلاَّ التساؤل عمّا حدا بالفاتيكان لأن يتوانى عن إِدراك الحقيقة ـ أم أنَّه اختار التجاهل. وفي الواقع، فإِنَّ تسلسل الأَحداث ذاته كان قد وقع في إِسبانيا

خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وفي كل أنحاء أوروبا وذلك فيما يخص الذَّهب والفضة[7].

لم تكن جهود إِنوسنت كافية لإِرضاء القديس لويس، الذي كان يقود حملة صليبيَّة في الأَرض المقدسة، فقام بإِضافة سلطته إِلى سلطة البابا. وظهرت عملة جديدة تماماً، وهي أغنوس دي Agnus Dei، وكانت تعكس كلاً من التواضع الديني لدى لويس وكبرياءه الفرنسي (المسيح يَقهر، المسيح يَحكم، المسيح يَأمر)، وهي تهليلة الملوك الفرنسيين المعتادة[8].



ننتقل الآن إِلى جهة الغرب عبر المتوسط إِلى مملكة صقليَّة، التي كانت في الفترة ما بين 1211 وحتى 1250 تحت حكم إِمبراطور الإِمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة فريدريك الثاني، حفيد فريدريك بارباروسا العظيم وأحد عمالقة القرون الوسطى. كان فريدريك الثاني يضرب العملات الذهبيَّة بحماس ليستخدمها في إِظهار قوته الاقتصاديَّة.

وُلد فريدريك في صقلية سنة 1194 في السنة نفسها التي تم فيها تتويج والده ملكاً على الجزيرة. ورغم معاناته من وساوس الأمراض[9] إِلاَّ أَنَّه كان صليبياً متحمساً، أسَّس طبقة من الموظفين الإِداريين من الخبراء، وفتح صقلية أمام التجارة الحرَّة، وأحاط نفسه بأعظم مفكري عصره وفرض ضرائب باهظة على رجال الدين ومنعهم من شغل مناصب مدنيَّة، وقام ببناء القلاع في كل أنحاء صقلية، كما أسَّس جامعة في باليرمو لتدريب الموظفين ـ وهي أَول جامعة أوروبيَّة يجري إِنشاؤها برخصة ملكية. لا عجب إِذاً أن يكون فريدريك قد ترك بصماته على النَّقد الذَّهبي في زمانه.

قام فريدريك بالعديد من الأسفار وكان معظم الوقت في حالة حرب مع

البابوبة. فقد قاد الحملة الصليبيَّة السادسة سنة 1227، ثم عاد إِلى صقلية لمحاربة البابا غريغوري التاسع ـ الذي طبَّق عليه الحرم الكنسي ـ ثم ذهب مرَّة أخرى إِلى الأراضي المقدسة حيث أعاد السيطرة المسيحية على القدس. وفيما بعد استعاد الجنود المسلمون القدس ولم تستطع القوى المسيحية السيطرة عليها ثانيَّة، على الرغم من استمرار الحملات الصليبيَّة لمائتي سنة أخرى، وذلك حتى استولى عليها الجنرال البريطاني اللنبي سنة 1917. بعد أن أعلن فريدريك نفسه ملكاً على القدس، عاد إِلى صقلية ليدافع عن بلده ضد هجوم بابوي آخر واستطاع تجاوز حرم كنسي آخر (كمرتد وفاسق وعدو للمسيح).

وعندما أسلم غريغوري الروح سنة 1241، مما كان مدعاة لارتياح فريدريك، تم انتخاب بابا جديد يُدعى سونوبالدو فييسكو، واتخذ لقب إِنوسنت الرابع. وكان هذا هو الإِنوسنت (البريء؟..) الذي منع المسيحيين في الأراضي المقدسة ـ ولو أن هذا المنع جاء متأخراً قليلاً ـ من ضرب قطع نقديَّة عليها كتابات عربيَّة تثني على النبي محمَّد. توقع فريدريك أن يكون هذا البابا صديقاً له، ولكن ذلك كان ضرباً من السذاجة من جانبه، لأن موطن فييسكو الأصلي هو جنوى، العدو اللدود لصقلية ومنافستها العنيدة في مجال الهيمنة الاقتصاديَّة. وسرعان ما اشتبك فريدريك وإِنوسنت في حرب جرت فيها محاولة اغتيال فريدريك وأسر ابنه، الذي قضى السنوات الثلاث والعشرين الأخيرة من حياته في السجن. ثم وصل الأمر بصهر فريدريك إِلى حد رهن عرش صقلية لدى بعض رجال الأعمال الجنويين مقابل الذَّهب.

لدى وفاة فريدريك كانت صقلية تعمل وفق معيارين متزامنين للذهب. الأَول هو تاري Tari الذي يعود إِلى أصول عربيَّة وكان يُستخدم منذ القرن التاسع. ورغم أن التاري كان قد تعرَّض لبعض التخفيض بمرور السنين، إِلاَّ أَنَّه اعتباراً من بداية القرن الثاني عشر وفيما بعد، بقي ثابتاً عند قيمة 3/1. 16 قيراط من الذَّهب. وقد اعتبرت تلك القيمة في ذلك الوقت أفضل من نقاء

الصوليدوس البيزنطي مما جعل ذلك المعيار راسخاً كواحد من أَكثر المعايير ثباتاً في أوروبا. كانت العملات تُضرب بأحجام متعددة يجري تداولها على الأغلب على أساس وزنها لا على أساس قيمتها الفعليَّة. وقد جرى تداول التاري على نطاق واسع بحيث تحوَّل إِلى نوع من الوحدة الحسابيَّة يسعَّر على أساسها الكثير من المواد.

وقد اعتبر فريدريك الثاني التاري أقل جلالاً وانتظاماً مما يليق بوطن إِمبراطور للإِمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة في مثل مكانته الرفيعة. وبعد نصر عسكري ضد سكان تونس سنة 1231، ضمن لنفسه إِتاوة سنوية ضخمة بشكل عملات ذهبيَّة وتبر الذَّهب من مصادر الذهب في إِفريقيا الغربيَّة. وبدأت دور السَّك الإِمبراطوريَّة التابعة لفريدريك بضرب عملة ذهبيَّة جديدة سميت أوغستاليس augustalis. ويصف روبرت ساباتينو لوبيز الأوغستاليس، بالنسر الكلاسيكي المطبوع على أحد وجهي العملة وبرأس الإِمبراطور المكلَّل بالغار على الوجه الآخر بأنَّه: «وسيلة دعاية مروِّعة»، ونقيضاً دراماتيكياً للتاري الذي لا شكل له[10]. تم ضرب الأوغستاليس على أساس 5,20 قيراطاً وكان يزن 5,2 غرامات، مما جعل قيمته تفوق قيمة الدينار العربي. وسرعان ما أفقدت هذه العملة، ذات التأثير القوي، التاري تألُّقه، وتزايد الطلب عليها بقوة في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأدنى.



كانت جنوى تعتبر فريدريك الثاني والصقليين أعداءها الرئيسيين. وقد داعبت أهل جنوى أحلام ضم صقلية إِلى مناطق نفوذهم، وبدؤوا بشن حروب متقطعة ضد فريدريك اعتباراً من سنة 1238. استفادت جنوى استفادة مباشرة وهامَّة من انتخاب البابا إِنوسنت الرابع سنة 1241 ومن هزيمة فريدريك سنة

1248 ومن ثم وفاته سنة 1250. كان إنوسنت، بشكل خاص، يغدق المزايا على مدينته، ثم شرع يطالب بمملكة صقلية لإلحاقها بحاضرة الفاتيكان.

وقد عوضت جنوى نقص القوة العسكريَّة لديها بسياسات اقتصاديَّة اتسمت بالمغامرة، فبحلول سنة 1250، كانت الصناعات النسيجيَّة مزدهرة في جنوة، واتسع نطاق إنشاء الأبنيَّة الجديدة. كما قامت الأحواض الكبيرة هناك ببناء القسم الأكبر من السفن الألف والثمانمائة التي أبحرت في حملة القديس لويس سنة 1248 تحت قيادة أميرالات من جنوى. ونشطت المشاريع التجاريَّة من كافة الأنواع، حضر المصرفيُّون والتجّار من الدول والمدن الرئيسيَّة في شمالي إيطاليا لإبرام صفقات الأعمال. ويقول لوبيز: «إنَّ تقنيَّة العمليات الائتمانيَّة ذاتها، التي تطورت بثبات خلال السنوات المائة الأخيرة، تمتّعت في تلك المرحلة بدرجة من النضوج لم يقدر لأحد تجاوزها لعدة سنوات قادمة»[11]. كان أهل جنوى قد قرضوا مبالغ كبيرة لكل من القديس لويس والبابا إنوسنت الرابع، ولعبوا دور المصرفيين في كل الحملات الصليبيَّة المهمَّة تقريباً. كما بدأت تظهر تباشير فرصة ضرب عملة ذهبيَّة جديدة في الأراضي المقدَّسة وذلك عندما أذعن الأمراء المسيحيون أخيراً لإلحاح البابا بأن يقوموا بإصلاح نقدهم.

وفي هذه الأثناء، بدأت تتوفر لدى أهل جنوى كميات متزايدة من الذَّهب، فقد بدأ العمل في مناجم ذهب جديدة في بوهيميا، ولكن المصدر الأساسي كان في الذَّهب الإفريقي المتدفق إلى جنوى بصورة رئيسيَّة نتيجة الميزان التجاري الرابح الذي كانت إيطاليا تُبقي عليه مع شمال إفريقيا. ويمكن أن نفهم من السجلات الجنوية أن التجارة مع الشرق أصبحت أيضاً تبشر بالخير، مما جعل قطع النَّقد الإسلاميَّة والبيزنطيَّة تتدفق إلى الشواطىء الإيطاليَّة حيث كانت تُصهر لتُضرب منها عملة جنوية. وفي الواقع، كانت، حتى الصين تشتكي في ذلك الوقت من خسارة الذَّهب عن طريق التجارة الخارجيَّة. وأخيراً، يمكن القول إن فترة الازدهار المستمر والمتين قد تؤدي أيضاً إلى

التخلي عن عادة تخزين الذَّهب. ونحن نعلم أن الإيطاليين كانوا يزودون الخزينة البريطانيَّة بالذهب في منتصف القرن الثالث عشر[12].

وكما كان الإنكليز يدركون في أيامهم الذَّهبيَّة، وكما تعلّم الأمريكيون خلال السنوات التي تلت الحرب العالميَّة الثانيَّة، فإنَّ النَّقد الصحيح يضفي بريقه على صورة الأمة لدى العالم، لذا فإنَّ عملة ذهبيَّة عالية القيمة يدعمها نقاؤها، كانت هي الوسيلة المُثلى بالنسبة لجنوى لتوسيع حدود مكانتها الاقتصاديَّة. وفي سنة 1252، أي بعد سنتين من وفاة فريدريك في صقلية، وعندما صادف أن انخفض سعر الذَّهب أَكثر من المعتاد مقارنة بسعر الفضة، بدأت جنوى بضرب عملة ذهبيَّة من عيار 24 قيراطاً، سميت غينوفينو genovino (أَو الغنوين genoin). ومما يثير الاستغراب، أن تلك العلاقة غير الوديَّة كانت نتيجتها أن اتخذ أهل جنوى نظام النَّقد الصقلي نموذجاً لهم. فقد تبنّوا أنظمة الأوزان الخاصة بالتاري ثم جعلوا عملتهم تتفوّق في نوعيتها على عملة فريدريك بأن ضربوها من ذهب بعيار 24 قيراطاً. وقد أدَّت كلتا الميزتين إلى تعزيز إمكانيَّة قبول النَّقد الجنوي في صقلية وهو ما كان الجنويُّون يتوقون إليه بشدَّة.

كانت تلك العملة تزن 3,5 غرامات تقريباً، أي أقل بغرام كامل من بيزنط قسطنطين الأصلي، لكن درجة نقائها البالغة 24 قيراطاً أضفت عليها قدراً كبيراً من الجاذبيَّة. فعملة من الذَّهب النقي تزن 3,5 غرامات تعادل تقريباً القوة الشرائية لثلاثة وثلاثين دولاراً سنة 1999، لكن القوة الشرائية للذهب فيما يتعلَّق بالسلع والخدمات كانت في العصور الوسطى أعلى بعدة أضعاف مما هي عليه في وقتنا الراهن. إنَّ القيمة العالية لتلك العملة في عصرها حملت مغزى فاق المغزى الاقتصادي: فقيمتها العالية تلك، أضفت الهيبة والمجد على من أصدرها. كما أن هذه الهالة ازدادت جمالاً لأن تلك القطع النَقديَّة لم تُضرب

أصلاً ليتداولها العامّة، بل اقتصر ذلك التداول على الطبقات الراقية وكبار التجّار[13].

ويمكننا التوصل لفهم طبيعة الغنوين بمقارنته بقطعة نقد ذهبيَّة بقيمة 2,5 دولاراً أملكها أنا (الختم الموجود على القطعة هو «2/ 1 . 2» لا «2,5» دولاراً)، يبلغ حجمها حجم قطعة العشر سنتات وقد ضُربت سنة 1865. قطعة النَّقد هذه تعادل 12٪ من الأونصة، أي نفس وزن غنوين القرن الثالث عشر تقريباً. هذه العمليَّة الحسابيَّة البسيطة تكشف لنا ثلاث حقائق مهمّة. الحقيقة الأُولى: هي أن الغنوين كان بحجم قطعة العشر سنتات الحاليَّة في الولايات المتحدة. والحقيقة الثانيَّة: بما أن قوة الدولار الشرائية سنة 1865 كانت تفوق قوة الدولار الحالي بسبعة عشر ضعفاً، تكون القدرة الشرائية لمبلغ 2,5 دولاراً، عندما ضربت القطعة سنة 1865، معادلة للقدرة الشرائية لمبلغ 42,5 دولاراً من الدولارات الحاليَّة. والحقيقة الثالثة: وقد تكون الأَكثر إِثارة، أن تقليد ضرب قطعة نقديَّة تزن 3,5 غرامات قد استمر لمدة ستمائة سنة تقريباً.

لقد كان الدافع الرئيسي وراء إِصدار الغنوين في جنوى، دافعاً تجارياً، ولكن أهل جنوى كانوا يدركون أيضاً أن القوتين الاقتصاديَّة والسياسيَّة تعزِّز إِحداهما الأخرى. وبالفعل، فإِنَّه خلال عشر سنين من إِصدار جنوى لعملتها الذَّهبيَّة، أقنعت قوتُها، الحكام اللاتينيين في القسطنطينيَّة بتحويل المزايا التجاريَّة التي كانت حكراً على البندقية إِلى جنوى. استغلت جنوى قاعدتها في القسطنطينيَّة لتوسيع مجال تجارتها ونفوذها إِلى شمال بلاد فارس والقرم والشواطىء النائية للبحر الأسود وبحر قزوين. وسرعان ما بدأ أهل جنوى يغامرون بالتغلغل في مناطق النيل الأعلى ويستكشفون السودان وحوض نهر النيجر.



إِنَّ الاحتياجات التجاريَّة تشكِّل السبب الرئيس في أن الخطوات الأُولى باتجاه ضرب العملات الذهبيَّة في العصور الوسطى قد بدأت في مدن كجنوى وفلورنسا، اللتين أصبحتا مركزاً لنشاط اقتصادي ومالي، ولم تبدأ في عواصم الدول مثل لندن وباريس أَو حتى روما. ويؤكد لوبيز أن أَحداث سنة 1252، قد أطلقت أَكبر التفاعلات التسلسليَّة في تاريخ المال.

> . . . إِنَّ عودة الذَّهب قد أدَّت إِلى أَكثر من توفير الرموز والمسكوكات: فقد خففت من حدة التوتر الذي ألقاه النمو الاقتصادي على كاهل عملة كانت دوماً لا تفي بالغرض. . وكانت أروع دليل على المكاسب الاقتصاديَّة التي تراكمت لدى العالم الكاثوليكي خلال القرنين أَو الثلاثة الماضية، ورمزاً ملموساً لبداية تفوّق الغرب على الشرق ـ لأن العالم الإِسلامي وبيزنطة، اللذين كانا يضربان النقود الذَّهبيَّة عندما كانت أوروبا ما تزال قانعة بالفضة، خفَّضا من قيمة نقدهما الذَّهبي أَو توقفا عن ضربه كلياً[14].

لقد كان لوبيز دقيقاً في استخدامه تشبيه التفاعل التسلسلي لوصف ما حدث لاستخدام الذَّهب كنقد بعد إِصدار الغنوين. فبعد شهور فقط من قيام جنوى بإِصداره، قام الفلورنسيون بإِصدار عملتهم المسماة فيروينو دورو Fiorino d'oro، أَو الفلورين، وقد سميت كذلك لأنها كانت تحمل على أحد وجهيها صورة زنبقة fleur-de-lys. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدرت بيروغيا وميلانو نقداً ذهبياً، ثم تبعتهما لوكا حوالى سنة 1273. وفي سنة 1284 ظهرت عملة البندقية المسماة دوقية ducat، أشهر العملات الذَّهبيَّة في القرن الثالث عشر وأَكثرها نجاحاً. فعندما سمع شايلوك أن ابنته الهاربة جيسيكا قد «أنفقت في ليلة واحدة ثمانين دوقية» صرخ قائلاً «لقد غرزت خنجراً في لحمي، لن أرى ذهبي مرة أخرى! . . . ثمانون دوقية في جلسة واحدة! . . . ثمانون دوقية؟ . . . »[15] وقد قامت الدوقية بدور معيار للقيمة في كل أنحاء أوروبا

وحافظت على محتواها من الذَّهب حتى هُزمت جمهوريَّة البندقية أمام نابليون سنة 1797[16]. كانت كل تلك العملات تزن 3,5 غراماً وكانت مصنوعة من الذَّهب عيار 24 قيراطاً.

لم يقتصر إِصدار العملات النّقديَّة الذَّهبيَّة الجديدة على إِيطاليا بأي حال من الأحوال. فقد أصدر كل من ألفونسو العاشر ملك قشتالة والملك هنري الثالث ملك بريطانيا عملات ذهبيَّة سنة 1257، ثم تبعهما القديس لويس في الوقت نفسه تقريباً. ومما يؤسف أن البنس الذَّهبي الذي أصدره هنري ملك بريطانيا تم تحديده بقيمة غير مناسبة مقارنة بالفضة، وانتهى بفشل ذريع. وعندما أطلق هنري عملته كانت تساوي عشرين بنساً فضياً، ثم رفعت إِلى 24 بنساً، ولكن الكميَّة ذاتها من البضائع التي كان بإِمكان الذَّهب شراؤها، كان يمكن شراؤها بسعر أرخص وذلك بأن يجري الدفع بالفضة. وخلال ثلاثة أشهر، بدأت الشكاوى تتعالى في المنطقة التجاريَّة في لندن من أَنَّه لا أحد يرغب بصرف العملة الجديدة بالفضة. فالتجار لم يكونوا بحاجة إِلى النَّقد الجديد، أما الفقراء فلم يكن بإِمكانهم إِنفاق كل ذلك المبلغ في صفقة واحدة، أَو حتى في صفقات سنة كاملة. واعتباراً من سنة 1280 تقريباً اختفت آثار تلك القطع النّقديَّة.

ورغم ذلك اشتكى التجار الإِنكليز من أنَّه كان يتعيَّن عليهم استعمال عملات ذهبيَّة أجنبيَّة في صفقاتهم الدوليَّة وفق قِيَم مرتبطة بالإِسترليني، ولم تكن مربحة على الإِطلاق بالنسبة لهم. وفي سنة 1343، حاول الملك إِدوارد الثالث أن يصدر فلوريناً ذهبياً إِنكليزياً كانت قيمته الإِسميَّة أعلى من قيمته في السوق نظراً لمحتوى الذَّهب فيه، ولكن هذا أيضاً قُوبل بالمقاومة في كل مكان، حتى من قِبَلِ أفضل زبائن بريطانيا في الخارج. وعندما رفض الفلورنسيون قبول تلك العملة، وحجتهم الغريبة في ذلك، والتي لم تخلُ من طرافة، هي أن القطع النّقديَّة لم تكن تحمل صورة يوحنا المعمدان. دفعت تلك

الصعوبات بإدوارد إلى إصدار عملة ذهبيَّة جديدة في السنة التالية ذات وزن أنسب دعاها نوبل، كان وجهاها يمجِّدان انتصاريْ إدوارد العظيمين في حرب المائة سنة ضد الفرنسيين: معركة كريسي على البر ومعركة سلويز في البحر. وخلال سنيه الأُولى، تأرجح النوبل ما بين النجاح والفشل، لكنه، وبمرور الوقت، أصبح العملة الذَّهبيَّة الأساسيَّة في بريطانيا حتى وقت متأخر من القرن السابع عشر[17].

إنَّ الأداء البطيء للإنكليز يعكس إلى حد كبير بطء وتيرة تطورهم الاقتصادي والمالي بالمقارنة مع التطورات الحاصلة في القارة الأوروبيَّة. ففي القرن الثالث عشر، كانت لندن تعتبر مدينة أقل شموليَّة بكثير من مدينتي باريس أَو أوغسبرغ أَو الدول ـ المدن الإيطاليَّة، مما يتناقض بشكل دراماتيكي مع الدور الذي لعبته في العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين. كان عدد سكانها خمسين ألف نسمة تقريباً، أي أنَّها كانت المدينة الوحيدة في إنكلترا، عدا يورك، التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة، ولم تتجاوز مساحتها نصف مساحة باريس وفلورنسا والبندقية وجنوى، كما أنَّها لم تكن أَكبر من مدينة بروج أَو بولونيا أَو مدينة باليرمو[18]. أما الحسابات العمليَّة المتعلقة بمجال الأعمال والتي أدَّت إلى ظهور الغنوين والفلورين والدوقية، فلم تكن قد شغلت بعد تفكير الشعب الإنكليزي الذي غلب عليه الطابع الإقطاعي الريفي في ذلك الوقت، والسبب الرئيسي هنا هو أن الصفقة الإنكليزيَّة النموذجيَّة كانت أصغر بكثير من الصفقات التي كانت تبرم في القارة الأوروبيَّة. وحتى منتصف القرن الخامس عشر، كان الغرباء ما يزالون يسيطرون على 4 بالمائة من التجارة الإنكليزيَّة البحريَّة، وقد قام المصرفيون الفلورنسيون بتمويل حروب ابن الملك هنري، إدوارد الأَول، وابتاعوا كل إنتاج الصوف من إدوارد الثالث. واستناداً لأحد المصادر، فإنَّ التجار الإيطاليين «مارسوا استبداداً مالياً لم تعرفه لندن قبل

ذلك الوقت، فقد بدا [هؤلاء التجار]، ولمدة طويلة، قادرين على فرض معدلات صرف خاصة بهم بشكل قسري تماماً»[19]. كان ظهور «أمَّة من أصحاب الحوانيت» لا يزال كامناً في المستقبل.



إِنَّ ملاءمة الفضة للصفقات الصغيرة، وكمياتها الوفيرة نسبياً، حفظا لها دورها كمعدن رئيسي لسكّ العملة لمدة خمسمائة سنة أخرى، لكنها لم تسترد مكانتها كشكل وحيد من النَّقد المضروب من معدن ثمين في أوروبا. ورغم ذلك، ازدادت، بمرور الوقت، حدة التفاعل المعقد بين المعدنين لتحوّل هذا التفاعل إِلى مصدر لنزاعات وتعقيدات لا نهاية لها. ولم يقتصر هذا التعقيد على المعدنين. فكما سنرى لاحقاً، فإِنَّه وبمجرد بدء استخدام الودائع المصرفية والنقود الورقية بأشكالها المختلفة كبدائل مناسبة للقطع النّقديَّة المعدنيَّة، أصبحت العلاقة الملائمة بين هذين الابتكارين الفعَّالين وبين المعدنين الثمينين مثار جدل كبير لم يُحسم حتى هذه اللحظة.

أدَّى اتساع مجالي التجارة وعالم المال إِلى تزايد التأكيد على النقود، لكن ذلك لم يكن بتأثير المبادلات المرتبطة بالعرض والطلب فقط. فهناك سحر ينبعث من المال بصورة طبيعية. إِنَّ الحسابات الماليَّة تشتمل على تعقيدات الكسور والنِّسب، كما أن امتلاك المال يوحي بالقوة، وهو المفتاح للوصول إِلى الأمم الأجنبيَّة. أما خطر فقدان المال فهو يبعث على الإِثارة والخوف في آن معاً، كما أنَّه من الصعب مقاومة القوة التي يوحي بها المال. إِنَّ تطور التجارة والصرافة في العصور الوسطى قد غذَّى كل تلك المصالح والدوافع.

وفي الأُفق، كان يلوح خطر انقطاع مرعب لهذه العمليَّة يتهدَّد أوروبا،

كانت تلك أَحداثاً متتاليَّة مروعة إِلى حدّ بدت معه النقود للحظة وكأنَّها لم تعد تهم في شيء. ولكن ما من شيء يضفي على النفس ما يشبه الغبطة الغامرة، يمكن له أن يُطمس لمدة طويلة. فسرعان ما عاد بريق الذَّهب يومض عبر الأهوال.

8

العصر المتهاوي وفديات الملوك

يُعتبر القرن الرابع عشر قرناً فريداً في التاريخ، فقد حفل بكوارث قاسية من مجاعات وأَوبئة وفوضى اجتماعية وحروب. كما كان نقيضاً هائلاً للتطورات والمنجزات التي ميَّزت القرنين الثاني عشر والثالث عشر في أوروبا. وقد وصفت باربرا توتشمان، التي أَلَّفت كتاباً كاملاً عن أهوال القرن الرابع عشر، وصفته بقولها: «كان عصراً عنيفاً ومعذَّباً ومرتبكاً ومتألماً ومتهاوياً، وكما قال عنه الكثيرون، كان زمن انتصار الشيطان»[1]. ومما لا شك فيه بأن القرن العشرين قد شهد أهوالاً بشعة، ولكن كانت هناك على الأقل، فترات من السلم بين القوى الكبرى في أوروبا، في الفترة ما بين 1900 ـ 1914، والفترة ما بين 1918 ـ 1939، وبعد سنة 1945. أما القرن الرابع عشر فلم يعرف فترات راحة من هذا النوع.

كيف لبريق الذَّهب أن يشع من خلال ظلمة عصر كهذه؟ . . . سنكتشف معاً أن الذَّهب، كان أحياناً، يتألَّق ببريق ساطع خلال القرن الرابع عشر، بل إِنَّه أنقذ أرواحاً كانت ستهلك لولاه. كما لم يشهد ذلك العصر تطوراً في الابتكارات الخاصة بسكّ النَّقد، أَو في تلك الخاصة بأية وسائل ماليَّة أخرى، تمكن مقارنته بالتطور الحاصل في السنوات المائتين التي سبقته، لكن الذَّهب

لم يتلاشى خلف الظلال. كما أنَّه لدى تراجع أهوال القرن الرابع عشر في نهاية الأمر أمام التطور الهام الحاصل في مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي في القرن الخامس عشر، بدت كميَّة الذَّهب المتوفرة وكأنَّها دون مستوى الطلب المتزايد، الأمر الذي أطلق تحركات كبيرة من عقالها سعياً وراء مصادر ذهب جديدة في أجزاء أخرى من العالم.



كان صيف سنة 1314 في أوروبا بارداً ورطباً بشكل غير مألوف. وكانت النتيجة أن تعفَّنت الغلال وتأخّرت المحاصيل، وقامت السلطات التي تملَّكها القلق بفرض الرقابة على أسعار منتجات المزارع وحطب الوقود. تلك الكوارث كانت اعتياديَّة، سبق لها وأن حدثت كثيراً قبل ذلك.

إِنَّ الطقس الرديء في سنة 1314 لم يكن سوى مقدمة لسلسلة من الكوارث، فشحّ الغلال نادراً ما كان يحدث في سنتين متتاليتين، لكن طقس سنة 1315 كان أسوأ من سابقه. فقد أدَّت الأمطار الغزيرة المتواصلة إِلى حدوث فيضانات حطَّمت السدود في طريقها كما تسبَّبت الأنهار الفائضة بتخريب القرى، وضربت العواصف العنيفة السواحل. شملت آثار المأساة قارة أوروبا من إِسكوتلندا إِلى إيطاليا ومن جبال البيرينيه إِلى موطن السلاف، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمقدار خمسة أضعاف وانتشرت المجاعات في كل مكان. ولم تكن تلك نهاية الأَحداث، فقد عاد الطقس سنة 1316 ليتسبَّب في المزيد من الدمار، مما أدَّى إِلى حدوث أسوأ مجاعة في تاريخ أوروبا. أكل الناس القطط والحشرات وفضلات الحيوانات، ولما لم يجدوا طعاماً أفضل من ذلك، نبشوا القبور وأخرجوا الجثث منها. انتشرت الأَوبئة والجرائم العنيفة انتشاراً واسعاً. كما سادت موجة دموية عنيفة من تعذيب الذات، وشرع الناس بإلقاء

اللائمة على من تم اختيارهم ليكونوا كبش الفداء ـ كاليهود والمجذومين والنبلاء ـ فتم قتلهم دون تردد[*].

لم تكن المجاعة الكبرى، كما أصبحت تُعرف فيما بعد، سوى مقدمة لتلك القصة المروعة. ففي سنة 1347، كان الجنويون يدافعون عن مستعمرتهم كريميان في كافا (وتُعرف حالياً باسم فيودوسيا) المحاصَرة من قِبل جيش التتار الذين قدموا من أقاصي الشرق عبر أراضي روسيا الشاسعة. لم يكن سير الحصار لمصلحة التتار الذين تفتق ذهنهم عن فكرة استخدام قذائف فريدة من نوعها لضربها بالمنجنيق من فوق أسوار كافا لتسقط في مركز المدينة: وهي جثث جنودهم الذين قضوا نتيجة وباء مرعب. غادر الجنويون الذين تملكهم الهلع ـ والمرض فيما بعد ـ كافا على متن سفنهم الشراعية مبحرين عبر البحر الأسود وبحر إيجة باتجاه إيطاليا. وعندما وصلت إحدى السفن الجنوية إلى باليرمو في جزيرة صقلية، كانت البراغيث والجرذان والأشخاص المحتضرون على متنها هم طليعة ما أصبح يُعرف بالموت الأسود[2].

وخلال السنتين التاليتين انتشر الوباء المرعب انتشار النار في الهشيم في كافة أرجاء أوروبا. إن تقديرات عدد السكان غير دقيقة ولا يُعوَّل عليها، ولكنه من المرجح بأن الموت الأسود قد أودى بحياة ثلث السكان تقريباً في المنطقة الممتدة ما بين الهند وآيسلندا، أي عشرين مليون نسمة على الأقل. ولم يعد

(*) وحتى ذلك لم يشكِّل نهاية الطقس الردي، فقد تجمد بحر البلطيق سنة 1316، وفي سنة 1333 تعرّضت فلورنسا لأسوأ فيضان في تاريخها، كما أن العواصف العنيفة في بحر الشمال ضربت الشواطىء أربع مرّات خلال الفترة ما بين 1316 ـ 1404، وذكر رجل دين نرويجي في غرينلاند سنة 1350 أن «تكسّر أنهار الجليد المتقدمة جعل من الإبحار في المسارات البحرية القديمة أمراً مستحيلا». (انظر دي، 1978، ص 187).

عدد سكان أوروبا إِلى المستويات التي كانوا عليها سنة 1300، حتى منتصف القرن السادس عشر[3].

لقد كان الرجال، والنساء بنسبة أَكبر، يموتون بسرعة بحيث لم يكن هناك وقت أَو رغبة في إجراء الطقوس الجنائزيَّة، كما أن الدفن اللائق لم يكن خياراً متاحاً. وفي بعض المدن الكبرى، تجاوز معدل الوفيات الخمسين بالمائة وكان يصل إِلى الذروة في المآوي المكتظة داخل الأديرة. لم يكن الوباء ليقيم أي اعتباراً للمكانة: فقد أزهق أرواح ملك قشتالة، وملكة أراغون وابنتها، وابن إمبراطور بيزنطة، وملكة فرنسا وابنتها، وملكة نافار، وزوجة الابن الأَكبر لملك فرنسا، ولورا محبوبة بترارك، ورسَّامَي مدينة سينيا أمبروغيو وبيترو لورينزيتي، وأندريا بيزانو من فلورنسا، والمؤرخ العظيم جيوفاني فيلاني (الذي لفظ أنفاسه الأخيرة وهو يقول: «في وسط الوباء جاءت النهاية»)، والابنة الثانية لملك إنكلترا إدوار الثالث، ورئيس أساقفة كانتربري، والأسقف الذي عيّن خلفاً له، والأسقف الذي عُيِّن خلفاً لمن خلفه[4]. ويبدو أن كل تلك الكوارث لم تكن كافية، فقد حدث سنة 1348 ـ حينما كان الموت الأسود يستجمع قواه للانقضاض ـ أن ضربت هزَّة أرضية فاجعة أثارت الخراب والدمار من مدينة نابولي وحتى مدينة البندقية، لحقتها هزَّات تالية هدمت الأبنيَّة وقتلت الأشخاص. وقد وصلت آثارها حتى ألمانيا واليونان.

لم تكن الطبيعة هي القوة الوحيدة التي سبَّبت العنف والموت في القرن الرابع عشر، فقد غدت التمزقات السياسيَّة القاسية داءاً مستعصياً.

في سنة 1303، تمّ أسر البابا على يد حشد من الرعاع ليموت بعد ذلك بوقت قصير في ظروف غامضة، ويشير أحد المؤرخين إِلى موته «بسبب شعوره بالإِذلال»[5] ثم قُتل البابا الذي خلفه. أما البابا الذي جاء بعد ذلك، وهو رجل فرنسي اسمه كليمانت الخامس، فقد لزم جانب الحذر ونقل مقر البابويَّة إِلى مركز منعزل في موطنه في أفينيون سنة 1305، حيث عاش البابوات حياة ترف

وراحة للسنوات الثلاث والسبعين التي تلت. وقد اشتكى بترارك من أنَّه حتَّى الجياد البابوية كانت «تُكْسى بالأردية الذَّهبية، وتتغذَّى على الذَّهب، كما كانت على وشك أن تنتعل الذَّهب لو لم يضع الله حداً لاستمرار ذلك البذخ الوضيع»[6]. من أين جاء كل ذلك الذَّهب؟. . . لقد أتى نتيجة تجميع التركات التي خلفها الأغنياء ممن قضوا نتيجة الموت الأَسود. وكان ذلك هو الوقت الذي قام فيه ملك فرنسا فيليب الرابع بمنع تصدير الذَّهب إلى خارج فرنسا بأي شكل. ويلمِّح أحد الكتَّاب إلى أن هذا القرار، وليس الخوف من العنف الجسدي، كان الدافع الحقيقي وراء انتقال البابا إلى أفينيون، وحجَّة الكاتب في ذلك أن البابوية كانت ستواجه الإِفلاس لو أنَّها ظلَّت في روما، وأنَّها قد انتقلت إلى فرنسا لتحافظ على عائداتها الوفيرة الآتية من مصادر فرنسية[7].

وفي سنة 1327، قُتل ملك بريطانيا إدوارد الثاني، الذي كان يجاهر بشذوذه الجنسي، بإدخال قضيب محمى في مؤخرته. وفي سنة 1316، تمّ إقصاء الملك لويس العاشر ملك فرنسا، المعروف باسم لويس المشاكس، بعد مرور سنتين فقط على اعتلائه العرش. وفي سنة 1332، تفرّق شمل الدانماركيين ذوي المزاج الكئيب ليقعوا في أحضان الفوضى. وفي الإمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدسة، شنّ غيلفز الحرب على غيبيلينز. وفي سنة 1338، اندلعت حرب المائة سنة بين بريطانيا وفرنسا، لتضيف إلى أعمال التشويه المنتشرة على الصعيد الشخصي، المزيد من أعمال القتل المنظَّم من قِبل الحكومات. وفي سنة 1358، قام الجاكيريون بثورة فلاحية عنيفة في فرنسا احتجاجاً على ضرائب الحرب، وهو عبء دفْع فديات ضخمة لتحرير أسرى العائلة المالكة، وارتُكبت أعمال السَّلب من قِبل المرتزقة الجوَّالين ممن كانوا قد اشتركوا في الحرب. وفي سنة 1379، أي بعد سنة من حدوث العصيان المسلَّح في فلورنسا، قام النسَّاجون والتجّار في غِنْتْ بتمرّد وصلوا فيه إلى حد محاولة تحويل نهر ليس مما دفع المؤرِّخ المعاصر لهم فرويسارت للتساؤل: «هل بوسع من يقرأ ذلك أَو

يسمعه إِلاَّ القول بأن ما يجري هو عمل من أعمال الشيطان؟. . .»[8] وفي سنة 1381، وبعد سلسلة جديدة من ضرائب الرؤوس، قام الإِنكليز بثورتهم الفلاحية العنيفة الخاصة بهم بقيادة وات تيلر. وبعد سبع عشرة سنة، قام هنري بولينغبروك بإِقصاء ابن عمه الملك ريتشارد الثاني عن العرش.



إِنَّ أقل ما توصف به النتائج الاقتصادية لكل حالات الموت والتمزّق السياسي المذكورة هو الغرابة، وبخاصة مذبحة الموت الأسود. ففي الوقت الذي كانت تختفي فيه أكوام الأجساد البشريَّة، ظلَّت ممتلكات الأشخاص المادية وثرواتهم النَّقديَّة موجودة. لقد تركت هذه العملية المروعة معظم الأوروبيين في مستوى من الثراء أعلى بكثير مما كانوا عليه قبل وقوع المأساة. وبعبارة أخرى، لدى تناقص عدد الفقراء ازداد ثراء الباقين. وسرعان ما أخذ هؤلاء يتصرَّفون على هذا الأساس.

واستناداً لأحد المؤرخين، ازداد عدد مواطني ألبي في جنوب فرنسا، ممن يمتلكون ثروات تزيد على مائة ليڤرة Livre، من 11 بالمائة ليصبح 20 بالمائة من عدد السكان وذلك خلال الفترة 1343 ـ 1357، بينما انخفض عدد الذين يملكون أقل من 10 ليڤرات من 31 بالمائة ليصبح 18 بالمائة[9]. وقد توفي العديدون دون أن تتاح لهم فرصة كتابة وصية، تاركين ثروات لا تخص أحداً. وأدَّى ذلك إِلى ازدياد الطلب على المحامين لتسوية النزاعات المتعلِّقة بالميراث والتركات، كما أتاح أيضاً فرص القيام بمغامرات للاستيلاء على الممتلكات التي لم يطالب بها أحد. وإِضافة لكل ذلك، انخفض عدد الأيدي العاملة انخفاضاً كبيراً، وأدَّت ندرة العمَّال، إِضافة لوفرة المال، إِلى زيادة حادة في الأجور وفي مداخيل العمَّال.

وبخلاف ما يمكن لنا أن نتوقعه ضمن ظروف كهذه، أي قيام العديد من

العمَّال بهجر المزارع للاستمتاع بمغريات المدينة، ظلَّت أَسعار المواد الغذائية ثابتة بشكل ملحوظ، فالخسارة في الأرواح كانت كبيرة بحيث أن تأثيرها على طلب المواد الغذائية كان أكبر من مقدار تناقص المواد الغذائية المتوفِّرة والناتج عن انخفاض عدد العاملين في ميدان الزراعة[10]. وعندما أصبحت ضروريات الحياة لا تحتل سوى جزء بسيط من الإِنفاق الإِجمالي، بدأ استهلاك اللحم والزبدة والسمك والخل والتوابل الغريبة يزداد حتى بين أفراد الطبقة الدنيا[11].

وضمن بيئة مضطربة وقلقة كهذه، تراجع دافع الادخار ليحتل مكاناً متواضعاً بينما أصبح لدافع الإِنفاق إِغراء لا يقاوم. وفي سنة 1375، نرى مؤرخاً من فلورنسا يشعر بالسخط «لرؤية أفراد الطبقة الوضيعة وهم يرفضون القيام بمهامهم السابقة، ويرتدون ملابس لا تليق بمستواهم ويصرّون على تناول أنفس اللذائذ على موائدهم»[12]. وفي بريطانيا، جاء في عريضة مقدّمة من مجلس العموم سنة 1362، أن السَّبب وراء ارتفاع الأَسعار هم «العمَّال الذين يتَّخذون سيماء الحرفيين، والحرفيون الذين يتَّخذون سيماء وُصفاء السادة، والوصفاء الذين يتَّخذون سيماء مرافقي كبار الشخصيات، والمرافقون الذين يتَّخذون سيماء الفرسان»[13]. وفي قصيدته المسماة بييرز بلومان Piers Plowman، يهاجم ويليام لانغلاند العامل الذي «يرفض أن يتحمَّل عبء الفقر بصبر، ويقوم عوضاً عن ذلك بإِلقاء اللوم على الله، ويدمدم متذمِّراً ضد المنطق ويلعن الملك ومجلسه لوضعهم قوانين [الحدود القانونيَّة القصوى للأجور] تهدف إِلى إِزعاج العمَّال»[14].

ولم يشكِّل رجال الدين استثناء في هذا المجال. ففي سنة 1351، سأل البابا كليمانت السادس أساقفته: «بماذا يمكنكم أن تعظوا الناس؟... حول الفقر، أنتم تشتهون كل شيء، إِنَّ كل مداخيل العالم لا تكفيكم. حول العفة، أعتقد أنني سألتزم الصمت هنا، لأن الله يعرف ما يفعله كل رجل ويعرف أن العديد منكم لا يقصر في إِرضاء شهوته»[15].

وفي الوقت الذي ظلَّت فيه كلفة المنتجات الزراعية المحليَّة العادية ثابتة

نسبياً، تزايد الطلب على المآكل الغريبة، مما كان له تأثيرات متوقّعة على الأَسعار. فاستناداً لأحد المصادر، ارتفع مؤشر أَسعار البضائع الأجنبية مثل سمك الرنجة والفلفل والزيت والسكر واللوز والزعفران من 100 (خلال الفترة ما بين سنتي 1261 ـ 1350) إِلى 162 خلال الفترة ما بين 1351 ـ 1400. ويقدر نفس المصدر أن إِنفاق الفرد على المشروبات قد تضاعف تقريباً خلال الفترة نفسها[16].

إِنَّ النهم المتعاظم للنفائس المستوردة كالأطعمة الفاخرة وتزايد الميل العام للبهرجة في الثياب، إِضافة للعبء الثقيل المتمثِّل في الإِنفاق العسكري، كل ذلك أدَّى إِلى ارتفاع موجة الطلب على كل من الذَّهب والفضة. لكن المقادير المتوفرة من هذين المعدنين الثمينين لم تستطع تأمين المطالب المتزايدة. وأدَّى نقص المعدنين إِلى جعل دُور السَّكّ تتوقف عن العمل لفترات طويلة. ففي الفترة ما بين سنتي 1373 ـ 1411، كان معدل إِنتاج القطع الذَّهبية في إِنكلترا 9500 باوند إِسترليني فقط في السنة، أي عشر الإِنتاج قبل كارثة الموت الأَسود[17]. كما توقف الإِنتاج في مصادر التّعدين لأن الأجور التي ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل، لم تفلح في جذب الرجال إِلى مشاق العمل في مناجم الذَّهب. أما الأوامر القاضية بعدم تصدير «النَّقد الجيد» أَو المعادن الثمينة فلم يكن حظها من النجاح بأوفر من حظ النُّظم التي كانت تطلب من المستوردين استخدام العائدات التي يحصلون عليها لشراء سلع منتجَة محلياً من أجل تصديرها. إِنَّ تكرار تواتر الأوامر من هذا النوع يوحي بأن فرضها لم يكن سهلاً وبأنَّها كثيراً ما كانت تُقابل بالتجاهل[18].

أما القيود المتعلِّقة بالأجور والأعمال فلم تحقِّق نجاحاً أفضل. فقانون الملك إِدوارد الثالث الخاص بالعمَّال، الذي أقر سنة 1351، حدَّد معدلات الأجور القصوى عند المستويات التي سادت قبل انتشار الوباء، كما طالب كل الرجال القادرين جسدياً بأن يعملوا، وقيَّد إِمكانيَّة تنقل العمال بين الوظائف وحتى أنَّه حدّ من حريتهم في التحرّك بين القرى. وفي نهاية الأمر، أدَّت

المحاولات المتكرِّرة لفرض تلك القيود إِلى التمرّد العنيف الذي قاده وات تايلر سنة 1381[19].

وأحد الجهود الهادفة إِلى الاقتصاد في الذَّهب، والتي تفوق ما ذُكر غرابة ـ بل وعقماً ـ مجموعة من النُظم تحمل اسماً غريباً وهو قوانين تنظيم الإِنفاق sumptuary laws. والكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينيَّة sumptuarius ـ وتعني الأخْذ أَو الإِنفاق ـ وهي ذات جذور مشتركة مع كلمة sumptuous (مترف). كما أنَّها تشترك في جذورها مع كلمة consume (يستهلك)، التي يمكن تحليلها إِلى جزأين con وsume. وكلمة «sume» بدورها مشتقة من الكلمة اللاتينيَّة sumere، التي تعني الأخْذ أَو الإِنفاق.

كان الغرض من تلك القوانين هو الاقتصاد في استهلاك الذَّهب الذي أصبح نادراً، وذلك عن طريق منع النَّاس من الإِسراف في استخدامه كوسيلة للزينة الشخصيَّة ـ وهو هدف يبعث على الريبة في أعقاب الموت الأَسود. كان ذلك الزمان، كما وصفه توتشمان، هو وقت «المباهج المسعورة والإِنفاق الجامع والترف والفسوق»[20].

أما قانون الملك إِدوارد الثالث الذي أُقرّ سنة 1363، فقد كان نموذجاً لقوانين تنظيم الإِنفاق في القرن الرابع عشر. لقد وضع إِدوارد حدوداً قصوى للتبذير المسموح به لكل طبقة. وقد توجب على الريفيين الاقتصار على قماش البطانيات والقماش الخشن المغزول في المنازل ذي اللون البني الضارب إِلى الحمرة والمسمَّى russet، ولم يكن ليسمح لساسة الخيول وللخدم بارتداء الذَّهب بأي شكل من الأشكال، أما السادة دون درجة الفارس فقد حُظِّر عليهم ارتداء الأقمشة المذهبة، كما مُنع الفرسان مُن وضع الخواتم الذَّهبية. وفي سنة 1380، ذهب ملك قشتالة إِلى أبعد من ذلك بأن منع جميع الإِسبانيين، عدا الملكات والأميرات من ارتداء أقمشة مذهبة أَو مجوهرات ذهبية[21].

لقد تم إِقرار قوانين تنظيم الإِنفاق المرة تلو الأخرى مثلما حدث لقوانين

منع تصدير الذَّهب، وللسبب نفسه دون شك. لكن الذَّهب، كالخمر، يستطيع إِرضاء العديد من الاحتياجات بحيث يمكنه تجاوز قوانين التحريم تلك.



استخدم الأَباطرة البيزنطيون الذَّهب لإِقناع الآخرين بخوض الحرب وبالقتال لمصلحتهم. أما الحروب التي لم تنقطع تقريباً في القرن الرابع عشر، فقد استخدمت الذَّهب لهدف معاكس تماماً: وهو دفع فديات لإِنقاذ الأرواح. وقد استدعت معظم الفديات في القرن الرابع عشر، انتقال الذهب داخل أوروبا، لكن وجود مخاطر الهزيمة العسكريَّة في جميع الدول كانت تعني اضطرار الملوك لتخزين احتياطات ضخمة من الذَّهب كضمان ينفع في اليوم الأَسود الذي يتحتم فيه افتداء الأسرى. وفي تلك البيئة الكريهة للقرن الرابع عشر، كانت الفديات تُعتبر عبئاً مرهقاً بشكل خاص.

هل يجب أن نستنكر الثمن الباهظ لافتداء الأسرى؟... لقد كان ارتفاع الثمن الذي يتوقعه المنتصرون يعزِّز لديهم الدافع للحد من سفك الدماء في ميادين القتال. فلا بدّ إِذاً أن مجال الأعمال المتعلِّق بالفدية ـ التي كانت بشكل أَو بآخر مجالاً للأعمال ـ هو السبب في إِنقاذ العديد من الأرواح، وبخاصة بين الطبقات العليا من المجتمع.

وأَكثر الأمثلة إِثارة عن الأسر والفدية مثال يتعلَّق بملك فرنسا نفسه جان الثاني، الذي عُرف باسم جان الصالح. أحب جان البذخ إِلى درجة الإِفراط، حتى أنَّه جعل رسام القصر يزخرف له المرحاض. وفي خطوة تثير الانتباه في ذلك العصر أصدر أوامره بترجمة الكتاب المقدس إِلى الفرنسية ليتمكَّن من قراءته بمزيد من السهولة. وقد أنفق كثيراً من المال على نفسه، وعلى محاولة قتال الإِنكليز لدرجة أنَّه أصبح خبيراً بتخفيض قيمة العملة: فقد قام بتخفيضها ثماني عشرة مرة في السنة الأولى من عهده وسبعين مرة أخرى خلال السنوات

العشر التالية. وبعد أن اكتشف أحد رجال الكنيسة أن المسائل المالية في عصره أضحت أَكثر إِرباكاً من الموت الأَسود، كتب بضع كلمات خالدة بهذا الشأن:

> إنَّ المال والعملة هما شيئان غريبان.
> إِنَّهما يستمرّان في الصعود والهبوط دون أن يدري أحد السبب، وإِذا أردت أن تربح، فإِنَّك تخسر، مهما بذلت من جهد[22].

كان أكبر أبناء جان الصالح، الذي حمل لقب الدوفين (وهو أيضاً دوق نورماندیا) مراوغاً فيما يتعلَّق بولائه لأبيه. وفي نيسان من سنة 1356، أقام حفل عشاء في قلعته في روان لابن عمه وجاره تشارلز الشرير، ملك ناڤار، وهو يأمل في تدبير مؤامرة للاستيلاء على عرش فرنسا. كان تشارلز الشرير رجلاً سيئاً، بحيث أن كل شخص يقارن به، مثل جان، لا بد وأن يوصف «بالصالح». وقام جان، الذي علم مسبقاً بالاجتماع بين تشارلز والدوفين، باقتحام المكان بشكل مفاجىء بكامل عدَّته الملكية المسلحة. وأمر فوراً بذبح بعض أفراد حاشية تشارلز، ثم ألقى به في السجن مصادراً ممتلكاته في نورماندیا.

قام شقيق تشارلز، ومن بقي على قيد الحياة من حاشيته، بطلب المعونة من بريطانيا لاسترجاع الممتلكات. استجاب الإِنكليز دون أي تردد، وسرعان ما كانت قواتهم تنهب الأَرض في طريقها إِلى فرنسا من شيربورغ تحت قيادة دون لانكاستر. وفي شهر تموز، وصل أمير ويلز إِلى بوردو، وهو ولي عهد بريطانيا، الملقَّب بالأمير الأَسود، وكان من أعظم المحاربين والقادة في عصره («الأسود» يشير إِلى لون درعه)، على رأس ثمانية آلاف جندي، ثم بدأ بشنّ سلسلة من الغارات المدمِّرة خلال مسيرته إِلى الشمال عبر المنطقة الغربية من فرنسا. قرَّر جان أن لا خيار أمامه سوى مواجهة أعدائه في معركة كبرى يجري الإِعداد لها جيداً. وبكل ثقة، قاد جيشه المؤلَّف من ستة عشر ألف رجل،

أضخم جيش في ذلك القرن، وسار باتجاه اللوار قاطعاً الطريق على الأمير الأسود أثناء تقدمه باتجاه الشمال[23].

وفي 19 أيلول من سنة 1356، هُزم الجيش الفرنسي أمام قوات الأمير الأسود في معركة بواتييه، رغم تفوقه الاستراتيجي من حيث الموقع، ورغم أن عدد جنوده بلغ ضعف عدد الجنود الإنكليز. بعد سبع ساعات من بدء المعركة، اكتشف الإنكليز المجموعة التي كان جان يقاتل فيها وهاجموها بأقصى سرعة، «كخنزير كورنوول المتوحش»[24]. قاتل جان بكل بسالة وإلى جانبه أحد أبنائه المخلصين، لكنه فقد خوذته وأخذت دماؤه تنزف من جرحين أصابا وجهه. وعندما تعالت الأصوات من حوله تهيب به أن «استسلم، استسلم أو تموت»[25]. قدم جان قفازه لأحد جنود العدو وأصبح ملك فرنسا بذلك أسير حرب.

لم يكن الملك هو الأسير الوحيد ذا المكانة المرموقة في ذلك اليوم. فقد كان معه أيضاً قواد عسكريون فرنسيون من ذوي الرُّتب الأرفع، وما يزيد على ألفي شخص من النبلاء. كان عدد الأسرى يتجاوز قدرة الإنكليز على تدّبر أمرهم. وقد طُلب من معظم السجناء التعهد بشرفهم بالمجيء إلى بوردو حاملين فدياتهم بحلول عيد الميلاد ـ وفي أيام الفروسية، كان طلب كهذا يُعتبر من الأمور العادية. ورغم ذلك، اشتكى كثيرون من الجنود الإنكليز من مهارة رماة جيشهم في التسديد، لأن الأسهم التي انهالت بدقَّة كبيرة على القوَّات الفرنسية، حرمت المنتصرين من فرصة احتجاز عدد أكبر من الأسرى للحصول على فدياتهم[26].

اصطحب الأمير الأسود ملك فرنسا عائداً إلى بريطانيا بعد سبعة أشهر من المعركة ورتّب له أمر إقامته في قصر سافوي حيث عاش حياة مترفة إلى حين دفع الفدية. ولكن كم بلغت تلك الفدية؟... عندما رفض الفرنسيون تسوية

مبدئية سنة 1358، ردَّ الإِنكليز برفع سقف طلباتهم. وفي تلك الأثناء، كان الوقت يمر.

في شهر آذار من سنة 1359، أي قبل ستة أشهر فقط من انتهاء الهدنة التي تمَّ التوصّل إِليها في بواتييه، وقّع جان معاهدة لندن. ويبدو يأسه واضحاً من خلال الشروط التي وافق عليها: فمقابل إِطلاق سراحه من الأسر، كان عليه التخلي عن كامل المنطقة الغربية من فرنسا من كاليه وحتى جبال البيرنيه، إِضافة لدفع فدية تبلغ أربعة ملايين قطعة ذهبية ecus (كراونات ذهبية، أي ما يعادل أكثر من 600,000 باوند إِسترليني)، وكان ضمان الفدية أربعين أسيراً من النبلاء والعائلة المالكة. وفي حال قيام الفرنسيين بعرقلة تنفيذ هذه المعاهدة بأية طريقة، كان لإِدوارد الحق في إِرسال جنوده مرة أخرى إِلى فرنسا ـ على نفقة الملك الفرنسي. وكان إِدوارد يدرك جيداً ما يقوم به عندما وضع ذلك العبء المالي على كاهل العدو، نظراً للتكلفة الكبيرة للحروب. فخلال سنة واحدة فقط، اضطر لاستدانة مائتي ألف فلورين ذهبي من المصرفيين الإِيطاليين الذين تعامل معهم (وكثيراً ما تخلّف عن دفع ديونه المستحقّة لهم)[27].

عندما سمع الدوفين الذي أصبح وصياً على العرش في غياب والده، بمعاهدة الاستسلام الكامل تلك، استدعى مجلس الطبقات لمساعدته في القيام بالاختيار الصعب ما بين السلم وبين تجدّد الحرب. وجاء الرد سريعاً وبالإِجماع: المعاهدة لا تُحتمل، ويجب إِعلان الحرب على بريطانيا.

شرع الإِنكليز فوراً بالقيام بحملة ضخمة في شمال فرنسا، لكن الفرنسيين قاوموا هذه المرة فكرة المعركة المخطّطة، ولجؤوا عوضاً عن ذلك إِلى استراتيجيَّة الأرض المحروقة. وفي 13 نيسان، وبينما كان الجيش الإِنكليزي الممزّق والمستنزَف القوى معسكِراً قرب تشارترز، ضربته عاصفة بَرَدٍ بالغة العنف، مصحوبة برياح إِعصاريَّة، وبزخّات قوية من المطر الشديد البرودة.

وتقول توتشمان: «خلال نصف ساعة، تلقى جيش إدوارد ضربة لا تستطيع أيادٍ بشريَّة تسديدها، ضربة كان من الصعب تفسيرها إلاَّ على أنَّها إنذار إلهي»[28].

ليس هناك سوى قلة من القادة العسكريين ممن لا يلقون بالاً من حين لآخر للرسائل القادمة من مصادر خارقة للطبيعة. عند تلك اللحظة، قرَّر إدوارد الثالث، رغم شدة بأسه في كثير من الأمور، بأن التعقّل هو خير ما في الشجاعة. لكنه على أية حال، كان قد تبقى بحوزته الكثير من إمكانيات المساومة، فقد كان جان ما يزال أسيره. وافق على إعادة فتح باب المفاوضات التي انتهت تماماً في 8 أيار سنة 1360 في قرية اسمها بريتيني. أُنقصت فدية جان لتصبح ثلاثة ملايين كراون ذهبي. كما أُنقصت أيضاً مساحة الأراضي المطلوب التنازل عنها، لكنها ظلَّت تعادل ثلث مساحة فرنسا، وهي غنيمة لم يستطع أحد الحصول على مثلها قبل أن يقوم هتلر بغزو فرنسا بعد 580 سنةً.

كانت المعاهدة واضحة فيما يتعلَّق بالرهائن الأربعين الذين سيتم احتجازهم كضمانة لدفع فدية الملك. وتضمنت الشروط، الابنين الأصغرين للملك، وأخاه، وشقيق زوجة الابن الأكبر للملك وتسعة من كبار حملة لقب كونت. وافق الإنكليز على إعادة جان من لندن إلى كاليه لدى تسديد الدفعة الأولى من الفدية والبالغة ستمائة ألف كراون ذهبي. وعندها يجري إطلاق سراح عشرة من زملائه المساجين من النبلاء، ولكن بعد الاستعاضة عنهم بأربعين شخصاً ثرياً من الطبقة الاجتماعية الثالثة ـ وهي طبقة البورجوازيين، كان إدوارد الثالث يعرف جيداً أين تكمن النقود، شأنه شأن ويلي ستون. أما ما تبقى من فدية جان فتدفع على ست دفعات نصف سنوية تصل إلى أربعمائة ألف كراون ذهبي، ولقاء كل دفعة، يتم إطلاق سراح خُمْس عدد الرهائن.

إنَّ فدية كهذه، كانت ستشكل دون شك، عبئاً يرهق كاهل فرنسا ضمن أية ظروف، لكن هذا العبء كان مرهقاً بشكل خاص بعد أعمال السلب أثناء

فترة الموت الأسود وبعد الدمار والفوضى اللذين أحدثتهما الحرب. وعند نقطة ما، وصلت الأمور إلى درجة بالغة الصعوبة بحيث طلب الفرنسيون من اليهود العودة إلى فرنسا، وكانوا قد طردوهم منها سنة 1306، وعرضوا عليهم الإقامة فيها لمدة عشرين سنة، شرط أن يدفعوا عشرين فلوريناً على الشخص كرسوم دخول وسبعة فلورينات كل سنة بعد ذلك[29]. وقد أسهم جان نفسه بأن قدَّم الدوطة الذَّهبية السخية التي حصل عليها لقاء تزويج ابنته البالغة إحدى عشرة سنة إلى طاغية ميلانو الثري غاليازو فسيكونتي، وهو زواج وصفه المؤرخ ماتيو فيلاني بأنَّه أشبه بقيام الملك «ببيع لحمه في المزاد»[30].

تم تسليم الدفعة الأولى من الفدية في تشرين الأَول سنة 1360. وعندها التقى إدوارد وجان في كاليه وأقسم العاهلان معاً على الحفاظ على السَّلام الدائم بينهما. وأخيراً، عاد ملك فرنسا رجلاً حراً، بعد قضاء أربعة أعوام في الأسر. ولم تكن المناسبة تستوجب الاحتفال. فقد عاد جان إلى بلد أضحت كما وصفها بترارك، الذي كان سفيراً فيها لفيسكونتي، «كومة من الخراب... يملؤها الدَّمار والقفار والبؤس»[31].

لم تنته قصة دفعات فدية جان عند ذلك الحد. فقد أهلك الوباء، الذي كان يعاود الظهور بشكل دوريّ، بعضاً من الرَّهائن الموجودين في بريطانيا. كما حاول البعض الآخر استخدام ثرواتهم الخاصَّة لشراء حريتهم. وسرعان ما بدأ تسديد أقساط الفدية يتأخَّر. كما أن المناطق التي تمّ التخلِّي عنها بدأت بمقاومة تغيير السيادة عليها. وفي سنة 1363، وبعد توصُّل جان إلى القناعة بأن سمعته وشرفه كانا مهدّدين بالخطر، استقل مركباً وقطع القنال الفاصلة بين الدولتين بعد أسبوع من عيد الميلاد وعاد بنفسه إلى الأسر في لندن، دون أن يكترث بنصائح مستشاريه وأساقفته وبنصائح البارونات. استقبله الإنكليز بالحفاوة والتكريم، لكنَّه سرعان ما سقط صريع المرض، ثم توفي في نيسان

من سنة 1364، وعمره لا يتجاوز الخامسة والأربعين. ولا يزال مبلغ مليون كراون ذهبي من فديته لم يتم دفعه بعد.

وفي النهاية، لم يكن قد تم دفع سوى أقل من نصف الفدية، ولكن حتى مبلغ المليون ونصف كراون ذهبي لم يكن بالمبلغ الضئيل. فقد كان يعادل أجور سنة كامل لستة آلاف عامل زراعي تقريباً، ولثمن ثلاثمائة ألف رأس من الأغنام، أَو 1,6 مليون غالوناً من الجعة، أَو أَكثر من أربعة أضعاف مجموع ضريبة الرؤوس التي أثارت تمرداً عنيفاً بعد عشرين سنة[32].



وهناك فدية ذهبية أخرى لا بد من ذكرها، مع أنَّها دُفعت في القرن التالي. كانت هذه قد فرضت في القرن الخامس عشر كنتيجة أخرى لحروب الإِنكليز ضد الفرنسيين، الذين كانوا يحتلّون كلا البلدين بشكل متقطع حتى سبعينات القرن الخامس عشر.

وفي سنة 1478، تخلّى الملك إِدوارد الرابع، ملك بريطانيا، عن مخطط لغزو فرنسا لقاء إِتاوة دفعها الفرنسيون وبلغت 75,000 كراون إِضافة لدفعة سنوية تبلغ خمسين ألف كراون. وفي السنة التالية، وافق الفرنسيون أيضاً على افتداء أرملة هنري السادس، مارغريت من مقاطعة أنجو، لقاء مبلغ خمسين ألف كراون، تُدفع على خمس دفعات سنوية. وقد قام كريستوفر تشاليس، في تاريخه الرسمي لدار السَّكّ الإِنكليزية، بإِجراء حساب ذكر فيه أنَّه لو كان كامل المبلغ قد دُفع فعلياً لحظة وفاة الملك إِدوارد الرابع سنة 1483 ـ وتشير الدلائل إِلى أن المبلغ قد تم دفعه فعلاً، فإِنَّ المجموع كان سيصل إِلى 517,000 كروان أَو 103,4000 باوند إِسترليني. وهو مبلغ يحتمل المقارنة بكامل إِنتاج دار السَّكّ

من العملة الذَّهبية، والبالغ 185,400 باوند إِسترليني خلال الفترة الممتدة ما بين 1474 ـ 1482.

لقد كانت الصفقة التي عقدها الإِنكليز أفضل مما توحي به الأرقام الصرفة. ففي سنة 1471، وخلال حروب الوردتين، قام قائدان من آل يورك، وهما إِدوارد وأخوه ريتشارد دوق غلوسيستر ـ وقد أصبحا فيما بعد الملكان إِدوارد الرابع وهنري الثالث على التوالي ـ قاما بأسر الملك هنري السادس وابنه، أمير ويلز ولي العهد، وهما من آل لانكستر، ومن ثم خلْعهما وقتْلهما. وقد جعل هذا الحادث الملكة السابقة مارغريت، من مقاطعة أنجو، تنضم إِلى مجموعة العاطلين عن العمل بالإِكراه. ولا يسع المرء هنا إِلاَّ التساؤل عن السبب الذي حدا بالفرنسيين لأن يعرضوا ذلك المبلغ السخي لإِقناع الإِنكليز بالتخلي عن مارغريت. فمما لا شك فيه أنَّها كانت عجوزاً نكدة، تتسكع من مكانٍ لآخر لا همّ لها سوى التحسّر والنواح على المصير الرهيب الذي تعرّض له زوجها وابنها على أيدي المنتصرين من آل يورك.

كان حرياً بإِدوار وريتشارد أن يأخذا باعتبارهما قيمتها عندما تخلّصا منها بأي ثمن. ففي الفصل الأَول، المشهد الثالث من مسرحية شكسبير، ريتشارد الثالث، نرى ريتشارد يصرخ في وجهها «أيتها العجوز الشمطاء الذاوية». وقد لا يكون في ذلك ظلماً لها، لأن مارغريت توبخه ناعتة إِياه بألفاظ من نوع «يا مسخ الخنزير المؤذي. . . يا ابن الجحيم، أيها السلاسة الكريهة التي جاءت من صلب والدك». إِلاَّ أننا مع ذلك نعترف بأن شكسبير، ربما كان يسمح لنفسه باختيار الألفاظ لضرورات شعرية. فقد كانت مارغريت مشهورة بجمالها الرائع وبعد عودتها إِلى فرنسا، أصيبت بمرض جلدي، وصفه أحد المؤرخين، الأَكثر ثقافة من شكسبير، بقوله «لقد ذوى جمالها البديع وغطته الحراشف الجافة. وخلال ليلة وضحاها، تحولت إِلى امرأة قبيحة. بقيت عيناها فقط، وقد لحق بهما التلف وصارتا تثيران الرعب»[33]. ورغم ذلك، لا يسعنا إِلاَّ التفكير في ما

كان آل يورك سيفعلانه بمارغريت لو أن ملكها لم يعرض بكل سخاء مبلغ خمسين ألف كراون ذهبي لقاء إِعادتها إِلى وطنها، ذلك التصرّف الغريب الذي لا يمكن إِدراك الفائدة التي عاد بها على الملك.



لا شك بأن الأَشخاص الذين نجوا من تلك الأهوال التي لم تنته خلال القرن الرابع عشر، كانوا على قناعة بأن ظلمة ذلك العصر لن تنجلي على الإِطلاق. لكن ذلك القرن الرهيب انتهى أخيراً وبزغ فجر القرن الجديد، وأخذت الظروف في أوروبا بالتحسّن. وهيأ السلام فرصة لإِعادة إِعمار المزارع التي كانت مهجورة، كما أن أَسعار المواد الغذائية المنخفضة أدَّت إِلى ازدياد عدد السكان. وبعد أن لقي ستة ملايين إِنسان حتفه خلال الفترة ما بين 1350 ـ 1400، ازداد عدد سكان أوروبا بمقدار خمسين مليون نسمة ـ أي الثلث تقريباً ـ خلال الخمسين سنة التالية كما ازداد العدد بمقدار تسعة ملايين أخرى في الفترة ما بين 1450 ـ 1500. وسهل تحسّن كميات المواد الغذائية المتوفرة، العودة إِلى الحياة المتمدنة، الأمر الذي سهَّل بدوره، انتعاش التجارة والصناعة[34].

لم يجر التطور بشكل منتظم في كل أرجاء أوروبا. فقد حازت إِيطاليا قصب السبق في هذا المجال من بين الدول الأوروبية الرئيسية، ففي البندقية تجلَّت أعظم أمجاد القرن الخامس عشر، رغم أن فلورنسا أصبحت هي أيضاً مركزاً عظيماً للتجارة والصناعة والمال ـ والفن ـ خلال هذه الفترة. ظلَّت البندقية المحطة الأهم لموجة التجارة الكبيرة مع بلاد الشرق، لكن المدينة لم تكتف فقط بأن تكون مجموعة من الجزر الساحرة على البحر الأدرياتيكي. فبحلول نهاية القرن، أصبحت البندقية تسيطر على معظم المدن ضمن نصف قطر يبلغ مائة ميل تقريباً اعتباراً من ساحة القديس مارك ـ بما في ذلك مراكز

مثل فيرونا وفيسنزا وفيرارا وبولونيا ـ إِضافة لجزر البحر الأبيض المتوسط كورفو وقبرص وكريت.

إِنَّ قوة من هذا النوع تؤدي لكسب الذَّهب. كانت الأقاليم تحوِّل إِلى أهل البندقية مليون دوقية ذهبية كل سنة، وقد أُنفق هذا المال على بناء العديد من القصور التي نراها حالياً على شواطىء القنال الكبير، بما في ذلك قصر كادورو، أَو بيت الذَّهب، الذي كانت زخارفه الخارجية فيما مضى مكسوة بسخاء بالذَّهب. وهذا الصرح البديع يعرفه الملايين من السياح المعاصرين، الذين ينفقون مبالغ لا بأس بها هناك لمجرد متعة زيارته.

قد تكون أَكثر التطورات ثورية خلال القرن الخامس عشر قد جرت في منطقة كانت حتى ذلك الوقت تلعب دوراً ثانوياً في العصور الوسطى في أوروبا: وهي شبه جزيرة إِيبريا. إِنَّ زواج فرديناند ملك أراغون من إِيزابيلا ملكة قشتالة سنة 1469 أدَّى لتوحيد إِسبانيا. وقد تمكن الأسبان أخيراً، تحت قيادتهما، من إِخراج العرب، إِضافة لليهود في الوقت نفسه، كما نشأ عن زواج فرديناند وإِيزابيلا سلالة حاكمة قوية قُدِّر لها أن تمد نفوذ إِسبانيا عبر أراضي أوروبا بكاملها، وأن تمدّه بمرور الوقت في الأمريكيتين أيضاً. تزوجت إِحدى بناتهما من ملك بريطانيا، أما الابنة الأخرى، جوانا المجنونة، فقد تزوجت الابن الأكبر لإِمبراطور الإِمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد اكتسبت جوانا المسكينة هذا اللقب لأنَّها كانت تجر جثة زوجها في عربة معها أينما ذهبت وذلك لسنوات طويلة بعد وفاته. إِنَّ إِسهام فرديناند وإِيزابيلا والإِسبانيين في تاريخ الأمريكيتين لا يحتاج إِلى تفصيل.

في هذه الأثناء كانت البرتغال، الدولة الصغيرة، قد بدأت تتحرَّك. لقد كان البرتغاليون طوال تاريخهم بحارة مهرة، فقد أنشأوا أسطولاً تحت إِشراف أهل جنوى وأهل البندقية منذ سنة 1300. وكان الملك جون الأَول، الذي توج سنة 1385، حاكماً مستنيراً استطاع إِيجاد السُبل لتحويل أمة من الدرجة الثالثة لا

يزيد عدد سكَّانها على مليون نسمة (أي سدس عدد سكَّان بلاد المغرب) إلى قوة عالمية[35]. وقد أبرم تحالفاً مع الإنكليز قدّر له أن يستمر ولا يزال ساري المفعول، ثم دعَّمَ الاتفاق بأن تزوج من إحدى حفيدات إدوارد الثالث، التي قام أخوها، هنري بولينغبروك، بعد ذلك بقليل باغتصاب عرش بريطانيا من ريتشارد الثاني[*]. وقد شجَّع جون ابنه الثالث، هنري الملاح، وكان متنسكاً لم يتزوج قط، على البدء بالاكتشافات العظيمة التي جرت في ذلك العصر. وأدَّت تلك الاكتشافات للعثور على الطريق البحري المؤدي إلى الشرق الأقصى مروراً برأس الرجاء الصالح، ولاكتشاف أمريكا، وإلى الاكتشاف المظفر الذي قام به ماجلان بعثوره على الممر البحري الذي يربط المحيط الأطلسي والمحيط الهادي خلال رحلته البحرية حول الأرض. أدار نجاح الاكتشاف رؤوس البرتغاليين حتى أن البلد كاد أن يخلو من سكَّانه الرجال ممن هم في سنّ العمل، الذين لم يستطيعوا مقاومة إغراء اللحاق بغيرهم في تلك الاكتشافات وقد استقر العديد من هؤلاء في البلاد النائية، أو اختفوا مع حطام السفن.



كان الإنتاج الأوروبي من الذَّهب خلال القرن الخامس عشر أقل من المعتاد وذلك بالنسبة لاحتياجات العصر. واستناداً لتقدير مصدر موثوق، فإنَّ

(*) لقد سمحت معاهدة ميثويين Methuen (1703) بدخول الشراب البرتغالي إلى بريطانيا برسوم أقل من رسوم الشراب الفرنسي بمقدار الثلث، كما وافق البرتغاليون على أن يستوردوا من بريطانيا سِلَعاً متنوعة لم يكونوا قادرين على تزويد البرازيل بها. وأبحر الذهب البرازيلي إلى بريطانيا ثمناً لما لم تغطه مبيعات البرتغاليين من الشراب. وكانت العملة الذهبية البرازيلية عملة شائعة في بريطانيا في ذلك الوقت. ويعتقد بعض الباحثين أن هذه المعاهدة حوَّلت البرتغال إلى مستعمرة إنكليزية. (انظر كيند لبيرغر، 1996، ص 71).

الإنتاج المحلي من الذَّهب في أوروبا سنة 1400 لم يكن يتجاوز أربعة أطنان[36]. ومن حيث النَّقد، كان ذلك يكفي لسكّ مليون دوقية تقريباً[37]. وتقول التقديرات أن أهل البندقية وحدهم كانوا يصدِّرون ما يعادل طناً من الذَّهب في السنة بشكل دوقيات خلال القرن الخامس عشر، مما كان يخفِّض إلى حد كبير كمية الذهب المتوفرة[38]. ويورد المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبيرغر تقديرات تقول أن نسبة تصل إلى خمسة بالمائة من النَّقد كانت تختفي أيضاً كل سنة نتيجة الاهتراء العادي، والتخزين وتحطم السفن، وتحويل الذَّهب إلى رقائق تُستخدم في أغراض تزينيَّة[39](*).

وبعد ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة من تطور المدنية، كانت كل كمية الذَّهب في أوروبا في سنة 1500، بكل أشكاله ـ قطع نقدية، ومخزونات وكل أنواع الزخرف والتزيين ـ يمكن تشكيلها في مكعب لا تتجاوز أبعاده المترين. وهذه الكمية المتواضعة كانت تعني أنَّه حتى الاكتشافات الصغيرة أَو الكميات الضئيلة الواردة كان لها تأثير كبير على سوق الذَّهب[40].

ويورد المؤرخ الاقتصادي جون داي، في مقالة بعنوان «الندرة الكبرى في السبائك في القرن الخامس عشر»، أمثلة صارخة عن النقص الحاصل في النَّقد الذَّهبي خلال القرن الخامس عشر والجهود العقيمة للسلطات الحكومية للقيام بأي شيء بهذا الخصوص. في سنة 1409، «احتج صرَّافو باريس بصوت واحد على أنَّهم لا يملكون سبائك يقدمونها لدار السَّكّ مهما دُفع لهم من ثمن. وشهدت سنوات الحرب الأهلية (1411 ـ 35) انحداراً سريعاً لنقابة الصياغ في باريس التي كانت تتمتّع بالنفوذ، وذلك للنقص الحاصل في المعدن ولنقص الزبائن، وبسبب القيود الجديدة التي فُرضت على تصنيع التحف الذَّهبية والفضية، وكانت هذه القيود تهدف إِلى حماية نقد الملك من الانهيار»[41].

(*) وحتى هذا التقدير قد يكون أقل من الواقع، انظر داي، Day 3، الملاحظة رقم 8.

وصدر قانون في ميناء بروج سنة 1401 يطلب من التجار تسوية كل صفقات القطع الأجنبي بالذَّهب فقط، وقد أُلغي القانون بعد ثمانية أَشهر لأن قلة فقط من الناس أعارته اهتماماً[42]. أغلقت دور السَّكّ في مقاطعات الفلاندرز اعتباراً من سنة 1402 وحتى 1410[43]. أما إِنتاج دار السَّكّ في برج لندن، الذي كان يساوي 5000 باوند إِسترليني تقريباً بالعملات الذَّهبية في ستينات القرن الخامس عشر فقد تدنى إِلى 2000 باوند إِسترليني خلال الفترة ما بين 1476 ـ 1485، ثم توقف الإِنتاج في النهاية خلال السنوات العشر التالية. وسلكت الفضة مساراً ذي اتجاهات مشابهة[44]. ويقدجر داي بأن كامل الاحتياطات من السبائك في أوروبا قد تقلَّص بحدود خمسين بالمائة خلال الفترة 1340 ـ 1460[45].

لقد أدَّت الندرة في كل من الذَّهب والفضة إِلى إِحياء التعامل بالمقايضة في كثير من المجتمعات، وبخاصة في مجال المدفوعات المحلية. وكان الفلفل، الذي يساوي أَكثر من وزنه ذهباً، أَكثر السلع المخصَّصة لهذا الغرض شيوعاً، حتى أن الأمراء الألمان كانوا يطلقون على مصرفييهم اسم «رجال الفلفل»[46]. ورغم أن هذا النوع المرتجل من النقود كان يخدم غرضاً ما، إِلاَّ أن استمرار استيراد سلع مثل الفلفل لم يكن منتظماً، مما جعل أسعارها متقلبة إِلى حد لا يُطاق. فبضعة أكياس من الفلفل يجري تفريغها في أمستردام أَو لندن يمكن لها وبسرعة أن تخفِّض السعر. لكن بضعة أكياس من الذَّهب أَو الفضة لا يمكن لها أن تفعل ذلك. وكانت النتيجة أن بدأ تداول عملات ورقية ـ وهي في الأصل كمبيالات صادرة عن مقترضين من ذوي المكانة، لكن دي يقول بأن المعدن ظل يسيطر على ميدان التداول. «فحتى في إِنكلترا في منتصف القرن الثامن عشر، أي عند بدايات الثورة الصناعية، تقول التقديرات أن النَّقد المسكوك كان يمثِّل 90 بالمائة من حجم النَّقد المتداول. . . . وحتى سنة 1861، كان النَّقد المعدني يمثِّل 75 بالمائة من النَّقد المتداول في إِيطاليا»[47].

عندما لا تكون هناك وفرة في المال، يميل النَّاس للاقتصاد في نفقاتهم الخاصة بشراء السلع والخدمات. وتكون النتيجة في العادة انخفاض مستوى الأَسعار. وهذا ما حدث بالضبط خلال القرن الخامس عشر. فالتقديرات الموثوقة تشير إلى أن أَسعار السلع في كل أنحاء غرب أوروبا قد هبطت بنسب تراوحت ما بين عشرين بالمائة إلى خمسين بالمائة وذلك خلال الفترة ما بين العامين 1400 ـ 1500. ففي أراغون مثلاً، هبط مؤشر الأَسعار بنسبة 20 بالمائة تقريباً[48]. كما هبط سعر القمح الإنكليزي إلى النصف بين العامين 1360 ـ 1500، بينما هبط سعر الجاودار في فرانكفورت بمعدل أسرع[49]. وتشير النزعات المماثلة في مناطق الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا ولوكسومبورغ الحالية) وفي إيطاليا، إلى أن ما حدث كان ظاهرة شاملة في أوروبا القرن الخامس عشر.

وفي الوقت نفسه، كان الطلب على الذَّهب كبيراً بحيث أن سعره أخذ يتحرَّك في الاتجاه المعاكس. ففي بريطانيا، حيث كانت التطورات أنموذجاً للاتجاهات السائدة في كل أنحاء أوروبا، ارتفع سعر الذَّهب ببطء ولكن بدون انقطاع من 23 شلناً للأونصة سنة 1345 إلى 40 شلناً بحلول سنة 1492[50]. كانت الزيادة الناتجة في القدرة الشرائية للذهب تعني أن حجم السلع التي يمكن لأونصة الذَّهب أن تشتريها قد تضاعف، على أقل تقدير، بين بداية القرن الخامس عشر ونهايته. وكانت النتيجة، أن تلك الفترة كانت إِحدى الفترات القليلة في التاريخ التي أُنفق فيها الذَّهب عوضاً عن أن يُخَزَّن.



لقد كان الذَّهب دائماً يعني مكسباً ثميناً، لكن ذلك الترابط المُغري بين الأَسعار المتدنية للسلع والأَسعار المتزايدة للذهب كان يَعِدُ هؤلاء الذين يستطيعون العثور على مصادر جديدة، بمكافآت مغرية. وعلى خلفية كهذه،

تبدو الاكتشافات الكبيرة في القرن الخامس عشر وكأنَّها كانت الاستجابة الحتمية.

هل كانت حتمية؟.. قد يقول قائل أن قوى الاقتصاد الصرف لم تكن سوى سبب عَرَضي لذلك الولع بالاكتشافات البحرية في العقد الأَول من القرن الخامس عشر. فقد تكون تلك الرحلات الجريئة للوصول إِلى أركان الأَرض مجرد تجلٍ آخر لروح عصر النهضة، وهو العصر الجديد الذي اصطدم بالقوالب الفكرية الجامدة التي فرضها الدين في عصور الظلام والعصور الوسطى، كان زمناً شجَّع التجارب الجريئة في مجالات الفن والثقافة والعلم. وإِنَّ التقدّم في الملاحة والتوسع في المعارف الجغرافية كانا مجرد نتاج ثانوي لتلك التجديدات المهمّة التي أُدخلت على الرياضيات والقياسات والمنظور في عصر النهضة. لقد كان اكتشاف العالم هو ما يعنيه عصر النهضة. فخلال الفترة ما بين 142 ـ 1500، اتسع العالم الذي يعرفه الأوروبيون ليصبح أَكثر من الضعف، وبعد خمس وعشرين سنة، اتسع لأَكثر من ثلاثة أضعاف[51].

قد يبدو هذا التفسير، للوهلة الأولى، منطقياً، لكن الرأي بأن تلك الاكتشافات الكبيرة لم يكن لها أن تحدث في وقت أبكر يقودنا إِلى استنتاجين غريبين مناقضيْن للبداهة. الاستنتاج الأَول، لو أن هذه الزيادة الكبيرة في القوة الشرائية للذهب حدثت في زمن لا يتَّسم بهذا القدر من التجديد، لما ظهر على المسرح أَشخاص مثل هنري الملاح أَو كولومبوس أَو ماجلان ـ مستكشفين لم يستطيعوا مقاومة إِغراء المكافآت المجزية غير العادية المتأتية عن البحث عن الذَّهب فيما وراء البحار. ولكن البحارة قد استمروا في السفر عبر المسارات التقليدية كما لو أن شيئاً لم يحدث للذهب في الأسواق. والاستنتاج الثاني هو أنَّه في حال كانت تلك الاكتشافات العظيمة ناتجة فقط عن روح المغامرة التي سادت عصر النهضة، لكانت تلك الرحلات قد حدثت حتى ولو كان سعر

الذَّهب يتدنى وسعر السلع يرتفع، ولا يمكن اعتبار أي من هذين الاحتمالين منطقياً.

لكن الجدل لا ينبغي أن يتوقف عند هذا الحد. فالبحث عن الذَّهب لم يكن هو الدافع الوحيد وراء تلك المغامرات المدهشة. لقد كانت أحلام المجد، أَو ربما ما هو أهم، كان الحماس لتحويل الوثنيين إلى الدين المسيحي، يشكِّلان جزءاً من ذلك الإلهام. وعلى أية حال، فمن المؤكد أن أحلام المجد وشعور الحماس لتحويل الوثنيين إلى مسيحيين، لم يقتصرا على عصر النهضة. فطالما حلم الرجال بالإنجازات العظيمة، كما أن المسيحيين كانوا دائماً يسعون لإدخال الآخرين في دينهم.

إذاً، يبقى الشوق الملتهب للذهب هو المحرِّض الحاسم. والنهم للذهب يظل «ملتهباً» على الدوام، لكنه كان يلتهب بنار ساطعة بشكل خاص في القرن الخامس عشر. لقد استطاع الإسبانيون والبرتغاليون، وفيما بعد الإنكليز والهولنديون والفرنسيون تدبّر أمر إخفاء الفرق بين الرغبة في القيام بصالح الأعمال باسم الله، وبين الرغبة في ملء جيوبهم، وقاموا بذلك بشكل ملائم تماماً. إنَّ الجهود الهادفة للإثراء ولاكتساب القوة ولمنح بركات المسيحية إلى جماهير الرعاع، تُعرض على نحو مميَّز بأسلوب عقلاني متآلف، ولا بدّ وأنَّه كان يشكِّل مصدراً لشعور رائع بالرضى عن النفس.

وقد لخَّص كولومبوس الأمر بشكل جيد، وذلك عندما كتب إلى فرديناند وإيزابيلا يخبرهما عن مواجهاته الأولى مع أهل البلاد الأصليين في الأراضي التي اكتشفها:

> وهكذا فإنَّ جلالتيكما يجب أن تقرّرا جعلهم مسيحيين، لأنني أعتقد أنّكما. . . ستحوِّلان إلى دينكما عدداً كبيراً من الأَشخاص وستحصلان على السيادة والثروة وكل السكَّان لصالح إسبانيا. لأنَّه ما من شك بأن هناك كميات ضخمة من الذَّهب في هذه البلاد[52].

9

الظمـــأ المقدس

قبل إنشاء خطوط السكك الحديدية عبر الولايات المتحدة، كان بإمكان الإنسان الوصول إلى سان فرانسيسكو من الصين بحراً بأسرع وأرخص مما كان يمكنه الوصول إليها براً من سانت لويس[1]. وهذه الحقيقة البسيطة تفسِّر السبب في أن أعظم تحد واجه الأوروبيين الغربيين الساعين للبحث عن الذَّهب ولتوسيع تجارتهم خلال القرن الخامس عشر، كان في إيجاد طريق بحري مباشر إلى الهند والشرق الأقصى. فقد كان نجاح تلك المغامرة هو البديل للممرّات الخطرة والشاقَّة التي ظلَّت ولمئات السنين طريقاً لحمل البضائع وللأَشخاص الذين يمتطون الجياد أَو البغال أَو يسيرون على الأقدام.

كان البرتغاليون هم السبَّاقون لقيادة حركة اكتشاف العالم. ولم يأت ذلك مصادفة. فالبرتغال بلد ذو امتداد ضيِّق، بحيث أنَّها تُعتبر، بالنسبة لعدد سكانها، الأولى من بين الدول الأوروبية من حيث طول ساحلها البحري. كما كانت إحدى أفقر دول أوروبا في نهاية العصور الوسطى، مما يعني أن الاكتشافات المربحة، حتى ولو كانت صغيرة، ستغيِّر الأمور إلى حد كبير. وقد أدَّت الاضطرابات السياسية والانخفاض في القوة الشرائية للعملة، خلال الأيام القاتمة للقرن الرابع عشر، إلى تقويض طبقة النبلاء ودفعتهم للبحث عن

ثروات جديدة عن طريق القيام بمشاريع خارج البلاد. كان الجو بجملته يشكِّل خلفية كاملة لحماس الأمير هنري الملاح الصادق لاستخدام البحار من أجل توسيع قوة البرتغال ونفوذها.

شكَّل الذَّهب الهدف الرئيسي للاستكشافات البرتغالية، ولكن ذلك لم يكن كل شيء. فقد ادَّعى كل المستكشفين في القرن الخامس عشر أنَّهم كانوا بصدد حملة صليبية أخرى ترمي إِلى إغراء الكفار باعتناق الدين المسيحي. وعندما تبين أن سكَّان تلك الأراضي البعيدة كانوا من ذوي البشرة الداكنة، أقنع البرتغاليون أنفسهم بأن امتلاك تلك الأرواح التعسة لتحويلها إِلى عبيد كان أمراً مناسباً إِلى حد كبير ويسهل عملية التحول الديني، في نفس الوقت الذي يلبي فيه، بشكل عرضي، تلك الحاجة الماسَّة ليد عاملة رخيصة. وهكذا نرى أن فكرة الاستعباد جاءت متأخرة قليلاً وكانت نتاجاً ثانوياً لعملية البحث عن الكنوز المعدنية، لكنها أخذت تكتسب أَهميَّة متزايدة.

كان الهدف الملحّ أمام الأمير هنري هو استيعاب الخطر الذي يتهدَّد البرتغال والمتمثِّل في القراصنة المور الذين كانوا يغزون السفن في غرب المتوسط. وكان هؤلاء القراصنة، الذين عُرفوا فيما بعد بالقراصنة البربر، لا يزالون يشكِّلون خطراً على التجارة والسفر عندما قام جون بول جونز بملاحقتهم بعد ذلك بأربعمائة سنة تقريباً. بدأ هنري حملته سنة 1415 بالاستيلاء على مدينة المور «سبتة» الواقعة شرقي مضيق جبل طارق تماماً، على الشاطىء الشمالي لإِفريقيا. كانت سبتة مدينة ثرية تلعب دور الميناء الرئيسي على البحر الأبيض المتوسط للبضائع التي كان التجار العرب يأتون بها من إِفريقيا وآسيا. وكانت سبتة هي الميناء الرئيسي بشكل خاص للقوافل التي كانت تحمل الذَّهب الإِفريقي عبر الصحراء لشحنه إِلى أوروبا. وعندما كانت الجيوش البرتغالية تقوم بنهب كل زاوية في سبتة وجدوا الكثير من الأدلَّة التي تشير إِلى الثروات الذهبية في غرب إِفريقيا.

لقد وضع الاستيلاء على سبتة هنري ورجاله أمام استراتيجية لم يكن لهم فيها من خيار: فهم إذا استطاعوا نقل إنتاج المناجم الإفريقية بطريق البحر إلى شواطئهم، فإنَّهم سيتمكنون من الالتفاف حول بقية القارة الأوروبية وذلك بتطويق تلك الرحلة المتعبة والمكلفة التي تقطعها الجمال عبر الصحراء الكبرى في طريقها إلى المراكز التجارية الشمالية على البحر الأبيض المتوسط. وهنا تستحق الحسابات نظرة تفصيلية.

باستطاعة الجمل، أن يحمل ما بين 120 ـ 200 كغ من الحمولة عبر الصحراء لمدة تتراوح بين ثماني واثنتي عشرة ساعة في اليوم بسرعة 2,5 ـ 5 ميل في الساعة، ولكنَّ ذلك يتوقّف على نوعيته. إذا أخذنا جملاً عادياً يستطيع حمل 160 كغ لمدة عشر ساعات والسير بسرعة، لنقل أنها، تصل إلى 3,5 ميلاً في الساعة. جمل كهذا يقطع 35 ميلاً في اليوم. إنَّ المسافة بين شاطىء المتوسط في بلاد المغرب وبلاد الذَّهب تبلغ ألفي ميل تقريباً ـ أي المسافة بين نيويورك ولاس فيغاس إلى حد ما، أَو بين طرفي البحر الأبيض المتوسط ـ وهذا يعني أن على الجمل أن يقضي 55 يوماً تقريباً في الرحلة (رغم وجود مجال واسع لهذه القيمة الوسطية أيضاً). وبعد انتهاء الرحلة، علينا أن نذكر هنا أنَّه يتوجَّب إعطاء الجمل مدة طويلة من الراحة يستعيد فيها قواه للعمل. وفي العادة، بإمكان رجل واحد تدبير شؤون أربعة جمال في وقت واحد. وبما أن عدد الجمال في القافلة الواحدة يتراوح ما بين ثلاثمائة جمل و3500 جمل ، فإنَّه يجب أن يكون عدد العاملين ما بين 75 رجلاً وتسعمائة رجل، ولا بد أن منظر القوافل، حتى الصغيرة منها، وهي تضرب الأَرض عبر رمال الصحراء كان منظراً يستحق المشاهدة. والقافلة المؤلَّفة من ألف جمل، يحمل كل منها 160 كغ، تنقل ما مجموعه 160 طناً مترياً من الحمولة.

أما السفينة فهي تسير في البحر بسرعة أبطأ، بحدود ستين بالمائة تقريباً

من سرعة الجمل. لكن السفينة تسير 24 ساعة في اليوم، وقوافل الجمال كان عليها السير حسب سرعة أبطأ الجمال كما أنَّها كانت تسير ثلث أَو نصف ساعات اليوم. تكون النتيجة إذاً أن السفينة تستطيع أن تقطع أَكثر من ضعف المسافة التي يقطعها الجمل في يوم واحد. وبما أن المسافة بطريق البحر بين مضيق جبل طارق وبين أراضي الذَّهب تبلغ في حدّها الأقصى ضعف المسافة عبر الصحراء، فإن السفينة لا تتمتع من حيث الزمن اللازم للسفر سوى بميزة متواضعة ـ رغم أن السفينة كالجمل، تحتاج للإِصلاحات بعد الرحلات الطويلة. أما الميزة الكبرى فهي تتعلَّق بالطاقة البشرية. فالحسابات السابقة تظهر لنا أنَّه، في حال وجود أربعة جمال لكل رجل و160 كغ لكل جمل، يكون كل رجل مسؤولاً عن ما يقارب 0,7 طن من الحمولة. أما في السفينة، وحسب حجم المركب وعدد أفراد الطاقم، فإنَّه يمكن للرجل أن يكون مسؤولاً عن أي وزن يتراوح ما بين ثلاثة أطنان وحتى أربعة عشر طناً[2]. إن السفينة تكون بلا شك معرضة لخطر الغرق بسبب العواصف أَو لخطر القراصنة، ولكن الجمال أيضاً يمكن أن تُصاب بالمرض كما يمكن للقافلة بكاملها أن تتعرّض للهجوم من قبل البربر أَو أية جماعة بدوية أخرى.

كانت سفن القرن الخامس عشر مجهزة بشراع مثلَّث الشكل، وهو ابتكار تقني خارق كان قد تم تطويره في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثاني للميلاد، ولكن لم ينتشر استخدامه على نطاق واسع إِلاَّ في العصور الوسطى. وخلافاً للأشرعة التقليدية ذات الشكل المربع، التي كانت تنشر بوضع أفقي وتحدُّ من حركة السفينة لتجعلها إِلى حد ما تسير وهي تسبق حركة الرياح، كان الشراع المثلَّث الشكل يُنشر بوضع عامودي على طول السفينة. وكان بإمكانه التأرجح ما بين الجانبين الأيمن والأيسر للسفينة جيئة وذهاباً، مما سمح، ولأَول مرة، بتغيير اتجاه السفن الكبيرة، بحيث تتلقى الرياح على كلا جانبيها.

وقد وسَّع هذا الابتكار إلى حدّ كبير مجال الإبحار أمام السفن ذات الأشرعة ـ ولولاه، لما استطاع كولومبس اكتشاف أمريكا.



بدأ هنري ورجاله بتنفيذ سياسة عدوانية منهجية ضد مدن المور، تلك التي على شاطىء المتوسط أولاً، ثم المدن الموجودة على الساحل الغربي، على المحيط الأطلسي. وسرعان ما ظهرت النتائج، وذلك بشكل حركة تنامت بسرعة لتجارة العبيد والصباغ الأزرق (النيلة) والسكر بين إفريقيا والبرتغال. بدأ الذَّهب أيضاً يتدفّق، لكن الكميات كانت تبدو للبرتغاليين ضئيلة بالمقارنة مع توقعاتهم الكبيرة. وكانوا على ثقة من أنَّهم سيكتشفون في مكان ما في قلب الساحل الغربي لإفريقيا الريودورو، أي نهر الذَّهب بالمعنيين الحرفي والمجازي. وكل ما كان عليهم فعله هو المضي قُدماً.

لم تكن المسألة تتعلَّق فقط بالإبحار على طوال الساحل حتَّى يجدوا نهر الذَّهب. فرغم أن الفينيقيين وبعض المستكشفين الآخرين فيما بعد، قد قاموا ببعض الرحلات القصيرة في ذلك الاتجاه إلاَّ أن أحداً لم يستطع على الإطلاق أن يكتشف كامل الساحل الغربي لإفريقيا عن طريق البحر. وكانت كل التقارير القليلة المتوفرة، دون استثناء، تثير الروع. وكان البحارة العرب، المعتادون على التردّد على الساحل الشرقي لإفريقيا، يغذّون التراث الشعبي المتوسطي بقصص البحار ذات المياه التي تغلي على الساحل الغربي، والتي تعج بالثعابين المتلهفة لاختطاف اللحم البشري من على سطوح السفن. أما المحظوظون ممن تُكتب لهم النجاة من رحلة كهذه فإنَّهم يعانون مصيراً مرعباً وهو رؤية لون جلدهم يتحوَّل من البياض إلى السواد[3]. وكانت الرياح خطرة، والأهالي عدائيّين والمنبع الفعلي للذهب ظلَّ لغزاً ولم يجد حلاً.

ورغم كل المخاطر، فإِنَّ المكافأة المنتظرة كانت مغرية بشكل لم يكن بإِمكان الخوف أن يثني البرتغاليين عن السعي للحصول عليها، وبدأ الملاَّحون البرتغاليون شيئاً فشيئاً، وفي رحلات متتابعة، بالزحف بهدوء على طول الساحل، يتحدّون الأسهم المسمومة ويشيدون التحصينات ويأسرون العبيد (كانوا يكتفون بأسر المور إِذا لم يصادفوا زنوجاً، أَو أن المور كانوا يتعاونون معهم بأن يمدّوهم بالزنوج). ورغم بطء وتيرة التقدّم، لم يفقد البحارة البرتغاليون إِيمانهم بأَنَّهم سيكتشفون في نهاية الأمر نهر الذَّهب المراوغ. وأخيراً، وفي منتصف القرن، نجحت السفن البرتغالية الشراعية السريعة في الدوران حول القسم الغربي من إِفريقيا ذي الأدغال الكثيفة حيث يواجه الساحل جهة الجنوب. كانت تلك منطقة غينيا، التي كان الزنوج، لا المور، يشكِّلون النسبة الأكبر من سكَّانها.

كان المشاركون في تلك المغامرات شخصيات تنبض بالحياة وبالحيوية. ويبرز من بينهم بشكل خاص تاجر من البندقية اسمه ألفيس دا كاداموستو. قَدِم كاداموستو إِلى البرتغال سنة 1454 وقابل الأمير هنري طالباً منه منحه إِذناً بالمشاركة في التجارة إِلى إِفريقيا. وسرعان ما وافق هنري على طلب كاداموستو لقناعته بأن أهل البندقية كانوا خير من يعرف شؤون التجارة البحرية، ولم يخيب كاداموستو توقعات هنري: فقد كان خبيراً في تقويم احتمالات وإِمكانيات الربح في ميدان التجارة.

لا شك بأننا نشعر بالامتنان لكاداموستو لأَنَّه خلّف يوميات دوَّنها عن رحلاته، وهي يوميات لا تقدَّر بثمن نظراً للمعلومات التي تحويها كما أَنَّها أَخَّاذة ينبعث منها السحر. فقد كان كاداموستو، مثلاً، هو أَول من وصف، بعد عودته إِلى أوروبا، عملية المقايضة الصامتة للملح مقابل الذَّهب على طول ضفاف نهر النيجر. ورغم ذلك، ومع كل الأسفار التي قام بها في داخل القارة ـ فقد وصل عند إِحدى المراحل إِلى عمق 250 ميلاً داخل البر ـ إِضافة لقدرته

على تدبير أموره مع أهل البلاد الشديدي الحذر، فإنَّه لم يفلح في حل لغز مصدر الذَّهب في غرب إفريقيا.

ومن أطرف ما واجه كاداموستو، لقاؤه الذي لا يُنسى مع الملك بودوميل، وهو طاغية تافه الشأن كان يحكم مجموعة من القرى المؤلّفة من أكواخ مصنوعة من الأعشاب. كان لدى بودوميل عدد لا يحصى من الزوجات، وكان لدى كل زوجة خمس أو ست شابات يقمن بخدمتها. أشار كاداموستو في يومياته إلى «أن من الطبيعي أن يضاجع الملك هؤلاء الشابات تماماً كما لو كنّ زوجاته، اللواتي لا يرين في ذلك أية غضاضة». ولكن ذلك لم يكن بالأمر السهل: «ألح علي بودوميل، الذي كان يعتقد أن المسيحيين يعرفون الكثير، طالباً وسيلة ما، قد يقدّر لي أن أعرفها بمحض الصدفة، تساعده على إرضاء هذا العدد الكبير من النساء، وقد عرض علي مقابل ذلك مكافأة مجزية». ولم يكشف كاداموستو ماذا كان جوابه على هذا الطلب[4].

ولدى نهاية سبعينات القرن الخامس عشر، كان البرتغاليون قد أسَّسوا مركزاً تجارياً رئيسياً على الساحل المواجه للجنوب في غرب إفريقيا، وأطلقوا عليه اسم سان جورج دي مينا. ورغم أنَّهم أنشؤوا عاصمة مهيبة في سان جورج وقاموا بصفقات عمل تميّزت بالنشاط مع الأهالي باتجاه الشمال والغرب، فإنَّ البرتغاليين لم يستطيعوا التوصّل إلى امتلاك أي من مكامن الذَّهب الإفريقية أو حتَّى إلى المشاركة في العمل فيها. وكان يتم الحصول على الذَّهب، الذي يصل إلى البرتغال عن طريق سان جورج دي مينا، عن طريق جملة من ترتيبات المقايضة يقوم فيها البرتغاليون بتقديم الملح والأردية والأثواب والقماش الأحمر والأزرق والقماش المنسوج من القنب والقدور والمقالي النحاسيَّة والمرجان والأصداف الحمراء والعصير الأبيض[5]. كانت الأعمال مزدهرة. وفي العقد الأول من القرن السادس عشر، كان يصل إلى البرتغال من إفريقيا ما وزنه سبعمائة كغ من الذَّهب تقريباً، وهي كمية لا يُستهان بها إذا ما عرفنا أن كامل

الإِنتاج السنوي الأوروبي لم يزد على أربعة أطنان تقريباً وأن إِنتاج البرتغال لم يكن ليزيد على الصفر[6].



في شهر آب من سنة 1487، أبحر بارثولوميودياز، وهو مستكشف برتغالي خبير في البحار الإِفريقية، أبحر من برشلونة على رأس سفينتين شراعيتين سريعتين وسفينة تموين بعد تلقيه أوامر بالدوران حول إِفريقيا باتجاه الهند. وبعد ستة أشهر، كان دياز أَول أوروبي يرسو بسفينته على الساحل الجنوبي الشرقي لإِفريقيا. وقد استمر بالإِبحار حيناً من الوقت وهو ينوي الوصول إِلى الهند، لكن رجاله كانوا نافذي الصبر للعودة إِلى الوطن وبخاصة أن سفينة التموين كانت قد تخلَّفت عنهم كثيراً. لم يكن أمام دياز من خيار سوى العودة، مما يعني أن فاسكو دي غاما كان السبّاق في الوصول إِلى الهند سنة 1497 والبدء بعملية نشر المراكز البرتغالية الكبيرة في البحار الآسيوية. استدار دياز عائداً بسفنه، وأبحر مرة أُخرى ماراً بالرأس الموجود في أقصى جنوب إِفريقيا، والذي سيطلق عليه ملك دياز فيما بعد اسم رأس الرجاء الصالح، لأَنَّه يؤدي إِلى طريق الهند[7].

وفي كانون الأَول سنة 1488، عاد دياز إِلى لشبونة، بعد ستة عشر شهراً من مغادرته لها. كان أحد الأَشخاص الذين تجمعوا للاستماع إِلى تقريره المفصَّل عن رحلته بحاراً من جنوى يدعى كريستوفر كولومبوس، وبينما كان كولومبوس يستمع إِلى العرض الذي قدَّمه دياز قام بتدوين الكثير من الملاحظات.

كان كولومبوس ابناً لحائك، ومثل الكثيرين من أهل جنوى، أصبح بحاراً في سن مبكرة. عمل بحاراً على متن سفينة غرقت في إِحدى المعارك، وأَبحر في شرق البحر الأبيض المتوسط وقد يكون وصل إِلى تركيا، كما أبحر في

رحلة إلى آيسلندا توقف خلالها في أيرلندا، وأبحر في كثير من البحار المعروفة على الشاطىء الإفريقي. ويؤكد صاموئيل اليوت موريسون، أشهر من كتب سيرته، أن كولومبوس كان واحداً من أفضل الملاحين والبحَّارة في عصره. لم يكن الشك يساور كولومبوس بأن الطريق البحري الذي يتخيَّله بالاتجاه مباشرة نحو الأطلسي، لن يؤدي فقط إلى الاستغناء عن الطُّرق البرية المتجهة إلى آسيا، بل إنَّ هذا الاتجاه مباشرة نحو الغرب يبدو أكثر منطقية من المسالك الملتوية المتجهة نحو الشرق التي يحاول البرتغاليون الإبحار فيها. كان كولومبوس واثقاً من أنَّه سيعثر على الذَّهب، لكنه، عن طريق تقصير الزمن اللازم لذلك، سيتمكَّن من خفض تكاليف الرحلة إلى الهند وبقية آسيا إلى حد كبير، كما سيتمكَّن من شحن بضائع أكثر تنوعاً. بالإضافة لكل ذلك، كان كولومبوس عميق التدين وكان يحلم بإنفاق الذَّهب الذي سيكسبه من رحلة اكتشاف المسارات هذه في تمويل حملة تهدف إلى استرجاع قبر المسيح من أيدي المسلمين[8].

عاش كولومبوس في لشبونة مدة طويلة، وتزوج من إحدى فتياتها وكان يعمل من حين لآخر في رسم الخرائط. حاول كولومبوس التقرّب من البلاط سنة 1484 لقناعته بأن البرتغال ستكون بلا شك البلد التي ستدعمه، وعرض على الملك فرصة تعهُّد رحلة تمويلها. لكن الملك جون الثاني، ابن أخ الأمير هنري وحفيد الملك جون الأَول، رفض طلبه بكل صراحة ووضوح. فقد كان البرتغاليون، الذين أصابوا الثراء نتيجة ترتيباتهم في إفريقيا والعلاقات التي كانوا أنشؤوها مؤخراً مع جزر الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح، كانوا لا يرون ضرورة القيام بمخاطرة جديدة. وعلى أي حال، فإنَّ ما جعل جون يرفض الفكرة هو إصرار كولومبوس على أن يمنحه الملك لقب فارس وأن يعيِّنه أميرالاً للمحيطات وحاكماً باسم الملك على كل الأراضي التي سيكتشفها، إضافة لتلقيه 10 بالمائة من جميع المكاسب التي يتم الحصول عليها في تلك الأراضي

ـ ويتضمن هذا تحديداً الذَّهب. وقد كانت تلك هي نفس الشروط التي استطاع كولومبوس فيما بعد انتزاع الموافقة عليها من فريديناند وإِيزابيلا.

وفي سنة 1486 تحول كولومبوس، الذي لم يفقد الأمل، إِلى العاهلين الإِسبانيين. لم تنته اللجنة المكلَّفة بدراسة عرضه من عملها قبل سنة 1489 لتقرِّر عندها أن فكرته لا تحمل أيَّة ميزة: فالرحلة ستستغرق وقتاً طويلاً كما أن اللجنة كانت تشك بوجود أية أَرض لم تُكتشف بعد. وبعد ذلك، رفض الملك هنري السابع ملك إِنكلترا فكرة كولومبوس وسخر مستشارو الملك منها ووصفوها بالخيالية. كما رفضها أيضاً ملك فرنسا شارل الثامن.

وهنا لم يعد أمام كولومبوس من خيار سوى التخلي عن الفكرة بكاملها. فقد واجه الرفض من قِبل أربعة ملوك أوروبيين سخروا من محاولته لإِقناعهم بأنَّه كان يعرض عليهم أسرع الطرق إِلى جزر الهند الشرقية وأَكثرها مباشرة واقتصادية، وقرَّر العودة لرسم الخرائط.

لكن الملكة إِيزابيلا لم تفقد الاهتمام كلية بخطة كولومبوس البارعة. لا شك بأن المخاطر كانت واضحة، لكن المكافآت قد تكون مجزية: فطريق كولومبوس المختصر سيمكن إِسبانيا من الوسيلة التي تساعدها على سلب البرتغاليين السيادة في جزر الهند الشرقية، كما أن الذَّهب الذي وعد به كولومبوس سيقوم بتمويل ودعم الأسرة الملكية التي كانت تحلم بإِنشائها. وهكذا، استدعت إِيزابيلا كولومبوس مرة أخرى، بل أنَّها أرسلت له المال اللازم لشراء ثياب جديدة وبغل يمتطيه عند القدوم إِليها. كانت الأنباء في البداية رائعة، فقد وافقت اللجنة الجديدة التي عيَّنتها إِيزابيلا على عرضه. ثم جاءت الأنباء السيئة: لقد رفض مجلس المستشارين الأعلى ما اعتبره طلبات كولومبوس المغالية بشأن الألقاب والمكافآت المالية.

امتطى كولومبوس بغله، يملؤه الشعور بالإِحباط والكآبة، وعاد إِلى موطنه. كان قد بدأ الرحلة لتوه على الطريق الذي تسلكه البغال عندما أدركه

خيّال وطلب منه العودة لمقابلة الملكة. لقد قام مستشار ذو نفوذ بإقناعها بعد إلحاح بتغيير رأيها. كان ذلك في نيسان من سنة 1492. وبعد أربعة أشهر، وقبل أن تبزغ شمس الثالث من آب، اعترف كولومبوس وطاقمه أمام الكاهن وتناولوا القربان المقدس ثم صعدوا إلى سفنهم. واختتم كولومبوس أمره برفع المراسي بعبارة «باسم المسيح». أما ما حدث بعد ذلك فمعروف تاريخياً[9].

بعد يومين من إبحاره على محاذاة اليابسة في جزيرة سان سلفادور، التي كان كولومبوس واثقاً من أنَّها من جزر اليابان، أو سيبغانغو كما كان يسميها الإسبان، أبحر إلى الأمام بحثاً عن هدفه. كان على يقين من أنَّه سرعان ما سيكون قادراً على إثبات ما ذكره ماركو بولو في ملاحظاته عن رحلته من أن القصور في اليابان كانت مسقوفة بالذَّهب ـ بل إنَّه حمل معه نسخة من كتابات ماركو بولو لاستخدامها كدليل في الأراضي التي كان يتوقع أن يزورها[10]. وقد زادت قطع الذَّهب الصغيرة التي كان أهل البلاد يزيِّنون بها أنوفهم، من شعور الانتظار والتوقع. وبمجرد أن لاحظ كولومبوس أن الهنود لا يقيمون وزناً كبيراً لذهبهم، أسرع بعرض الخرز والقبعات عليهم لقاء ذلك الذَّهب. كانت بحق تجارة رابحة.

قام سكان البلاد الذين قابلهم كولومبوس في سان سلفادور بإخباره بأن هناك جزيرة كبيرة لا تبعد كثيراً تسمى كوبا، وكان لاسمها وقع قريب من كلمة سيبانغو الأمر الذي أقنع كولومبوس وطاقمه بأنَّهم قاربوا إدراك الهدف. وفي 28 تشرين الأَول، رسوا على شاطىء كوبا، لكنهم لم يجدوا أي ذهب. ورغم أنَّهم اكتشفوا التبغ، إلاَّ أَنَّه لم يثر اهتمامهم، إذ ما من شيء سوى كميات ضخمة من الذَّهب كان بإمكانها إرضاءهم. وخلال الفترة بين 12 تشرين الأَول سنة 1492 و17 كانون الثاني سنة 1493، عندما قفل كولومبوس عائداً إلى إسبانيا، ذكر الذَّهب في يومياته أَكثر من 65 مرة[11]. وقد كتب في 13 تشرين الأَول 1492، بعد يوم واحد من نزوله على اليابسة، يقول: «لقد كنت يقظاً وتجشمت

المتاعب لأتحقّق من وجود الذهب»[12]. ومما شجعه على ذلك الاعتقاد هو لون البشرة الداكن لأهل البلاد، فقد كان الأوروبيون منذ زمن طويل يعتقدون بأن البشرة الداكنة هي دليل أكيد على وجود الذَّهب. وأثناء إبحاره على طول الشاطىء الكوبي، كتب في يومياته: «نظراً للحرارة الفظيعة التي أعاني منها، لا بد وأن تكون البلاد غنية بالذَّهب»[13].

لقد استخف كولومبوس الفرح بسبب اكتشافاته، لكنه واجه أيضاً خيبات أمل مريرة، هو والرجال الذين تبعوه في أَول الأمر. فالأَرض التي اكتشفوها لم تكن، في نهاية الأمر، جزر الهند الشرقية، رغم أن كولومبوس كان لا يزال يعتقد بأَنَّه في آسيا حتَّى خلال رحلته الثالثة التي قام بها بعد ست سنوات من الرحلة الأولى. والأسوأ من ذلك، أن تلك المساحات الشاسعة من الأَرض القارية التي وجدوا أنفسهم في مواجهتها، كانت تبدو وكأنها حاجز لا نهاية له، ولا يستطيع أحد التكهن بكيفية الالتفاف حوله للوصول إلى جزر الهند الشرقية، وهو الهدف الوحيد الذي يجعل من هذه الرحلة الخطرة أمراً يستحق المجازفة. ولكن لو كانت كمية الذَّهب في تلك الأراضي قد حقَّقت توقعاتهم على الأقل، لكان في ذلك تعويضاً ما عن الإِحباط الناجم عن إِخفاقهم في إِدراك هدفهم النهائي. لا شك بأن الذَّهب كان موجوداً، لكنَّه بالتأكيد لم يكن ذلك المنجم الغني.

ومع ذلك فإِنَّ التعليمات التي انطلقوا على أساسها كانت لا تقبل الجدل. فقد كانت أوامر الملك فيرديناند: «احصل على الذهب، إِن أمكن، فبشكل إِنساني، ولكن بأي ثمن ـ احصل على الذَّهب»[14].



في سنة 1510، قرَّر فاسكو نانيز بالبوا وهو مزارع إِسباني من أستراماندرا، بعد أن ملأه السخط وأثقلته الديون، أن يغادر جزيرة هيسبانيولا

(سانتو دومينغو الحالية) وأن يلتحق بحملة متجهة إلى داريين، وهي المنطقة التي يلتقي عندها برزخ بنما بشواطىء كولومبيا الشمالية. كان هناك ذهب في هيسبانيولا الوسطى، حيث كان الإسبان يستغلون كلاً من المناجم والهنود بأسلوب بالغ القسوة لدرجة أنَّه بحلول 1519 لم يكن قد تبقّى من السكان الأصليين سوى ألفي شخص فقط من أصل مائة ألف شخص، كما كان يجري إحضار العبيد من إفريقيا للعمل في المناجم[15]. ورغم ذلك، انتشرت إشاعات في داريين تتحدَّث عن وجود كميات وفيرة من الذَّهب في مكان ما إلى الجنوب، قد تكون قريبة من بحر يحتمل أن يؤدي وجوده غير المؤكد إلى العثور على الذَّهب. عندما وصل بالبوا إلى داريين، ربطته صداقة حميمة بأحد رجال السيف وكان رجلاً أمياً من استراماندورا أيضاً، وهو فرانشيسكو بيزارو. كان بيزارو، مثل بالبوا، لا يأبه بالمخاطر إذا كانت المغامرة تعد بمكافأة تعوض عن تلك المخاطر.

لم يؤد الانتقال إلى داريين لحل مشاكل بالبوا المالية. وفي أحد أيام شهر أيلول من سنة 1513، كان بالبوا، وهو لا يزال يشعر بالإحباط ويعاني بعض المشاكل القانونية، يزن كمية من الذَّهب عندما ظهر أمامه زعيم قبيلة من البدائيين، ونثر قطع المعدن البرَّاق في أنحاء الغرفة وصاح به: «أنا أستطيع أن أخبرك عن أرض يأكل أهلها ويشربون في آنية من الذَّهب، حيث قيمة الذَّهب لا تتعدَّى قيمة الحديد لديك»[16]. كان ذلك كل ما يحتاجه بالبوا ليندفع للقيام بمغامرة كبرى يتوقع منها أن تؤدي إلى لفت نظر الملك فرديناند إليه. وبدأ يشكل مجموعة من 190 رجلاً إسبانياً، وفي ذهنه أن يتبع المسار المؤدي إلى مصدر الذَّهب الذي تتحدَّث عنه الإشاعات بشكل نهائي هذه المرة، وأن يحل لغز البحث، الذي لم يكتمل بعد، عن طريق يؤدي إلى آسيا عبر المحيط. مرت ثلاثة أسابيع، تعرّض فيها رجال بالبوا لهجمات الهنود العدائيين والحشرات والأفاعي، واستطاعوا متابعة السير باتجاه الغرب حتَّى وصلوا إلى

جرف شديد الانحدار أخبرهم الهنود بأن المنحدر على الطرف الآخر من القمة كان يؤدي إلى بحر كبير. ولا بد أن جون كيتس، عندما كتب قصيدته كان يقصد شخصاً آخر، لكنه كان يعني نفس المحيط ونفس الشعور في تلك اللحظة العظيمة،

كان شعوري كشعور من ينظر إلى السماء
فيرى كوكباً جديداً ينزلق داخل مدى بصره
أَو كشعور كورتيز الجسور عندما أمعن النظر
في المحيط الهادي بعينين كعيني النسر
بينما كان رجاله يتبادلون النظرات بدهشة جامحة
صامتين فوق القمة العالية في دارين.
(عندما قرأ لأَول مرة ترجمة تشابمان لشعر هوميروس)

وبعد يومين، خاض بالبوا أمواج المحيط الهادي مشرعاً سيفه منادياً بملكية ملك إسبانيا «للبحر الجنوبي الكبير.... بكل ما يحتويه»[17]. ثم قام، مع رجاله دون رحمة، واضعاً بذلك قاعدة للقسوة على الهنود نافسه فيها كثير من الإسبان الآخرين، بنهب الكنز الوفير من القطع الذَّهبية التي وجدوها في القرى الهندية. ومن الواضح أن الأناقة ودرجة الرقي المذهلة لتلك القطع التي تقارب التجريد لم يكونا ليعنيان شيئاً لأولئك الرجال[18]. فآثار خامات الذَّهب التي اكتشفوها على السواحل الرملية لبحرهم الجنوبي ألهبت خيالهم بدرجة أكبر بكثير.

لكن هذا الإنجاز الباهر لم يُفلح في حل مشاكل بالبوا، ويبدو أنّه كان يواجه متاعب مزمنة مع السلطة. فبعد اكتشاف المحيط الهادي، وبينما كان بالبوا يخطط للإبحار نحو الجنوب، في بحره المكتشف حديثاً، باتجاه البيرو بحثاً عن مزيد من الذَّهب، وجّه إليه حاكم داريين تهمة الخيانة وأمر بضرب عنقه. ومن قبيل الصدفة، أن الحاكم، الذي كان قد أرسله ملك إسبانيا مع ألف

وخمسمائة رجل، بعد تلقيه الأخبار المثيرة المتعلقة باكتشافات بالبوا، هذا الحاكم كان والد زوجة بالبوا، أما الرجل الذي عهد إليه الحاكم بمهمة تنفيذ الإعدام فلم يكن سوى فرانشيسكو بيزارو.

كان بيزارو لقيطاً، تخلّت عنه أمه وتركته على درج كنيسة البلدة حيث وُلد، نشأ خشن الطباع، قوي الجَلَد واكتسب كفاءات قيادية قوية. وفي زمن لجأت فيه الغالبية العظمى من الأَشخاص إلى تسويغ سوء معاملة الهنود على أن مبعثها إلى حد ما الرغبة في تحسين قَدَر هؤلاء وإسباغ بركات المسيحية عليهم، رفض بيزارو أن يموّه حقيقة أهدافه. فبعد الانتصار في البيرو، وعندما طلب القسيس من بيزارو أن يبذل المزيد من الجهود لتحويل السكّان الأصليين للمسيحية، كان جواب بيزارو: «لم آت إلى هنا لأسباب من هذا القبيل. لقد جئت لأسلبهم ذهبهم فحسب»[19].

كان رجلاً ذا إرادة فولاذية وثقة أكيدة بقدراته، مهما تكن العقبات التي تعترض سبيله. ولنأخذ بالاعتبار هنا هذه الحقيقة المثيرة للدهشة: إنَّ أَول اتصال حاسم بين بيزارو وقبائل الأنكا لم يحدث قبل سنة 1532، أي بعد ثماني سنوات من انطلاق الحملة الاستكشافية من بنما، نزولاً على شاطىء المحيط الهادي، تلك الحملة المؤلّفة من سفينة واحدة على متنها مائة رجل. وحتَّى أَنَّه قام خلال هذه السنوات الثماني برحلتين عاد فيهما إلى إسبانيا لتوطيد الدعم الملكي وتأمين الموارد الكافية للحملة في البيرو.

يُعتبر كتاب ويليام بريسكوت «غزو البيرو» The Conquest of peru، الصادر في أيام سنة 1847، أحد أهم الأعمال الأدبية الأمريكية في القرن التاسع عشر، يتميَّز أسلوب الكتاب بالحيوية وبأناقة نادرة وبثقافة تاريخية لا تشوبها شائبة(*). إنَّ بريسكوت يتخذ موقفاً معادياً بشأن نفاق الإسبان في تبرير فظائعهم

(*) النسخة التي بحوزتي صادرة عن دار هيريتيج بريس، نيويورك، سنة 1957، وهي تضم سيرة بريسكوت بقلم العالِم العظيم في مجال البحار صاموئيل إيليوت موريسون.

باسم المسيح، لكنه لا يملك إلاّ الإعجاب بشجاعتهم وبراعتهم وجرأتهم في وجه الظروف المربكة التي كانت تناوئهم.



بعد تسلّق الشعاب القفراء في جبال الأنديز، وغالباً عبر ممرّات لا تكاد تتسع إلاّ لمرور حصان، تحفّها منحدرات مخيفة إلى هاوية بعمق آلاف الأقدام، استطاع مائتا رجل من الإسبان إخضاع إمبراطورية كان عدد سكّانها يصل إلى 3,5 مليون نسمة على الأقل[20]. ويشمل ذلك أجزاء كبيرة من دول الإكوادور وبيرو وبوليفيا وتشيلي والأرجنتين الحالية[21]. وفي نقطة حاسمة خلال هذه الحملة، استطاع جيش بيزارو الصغير القضاء على مقاومة ثلاثين ألفاً من جنود الأنكا المدربين على القتال على ارتفاعات تزيد على عشرة آلاف قدم.

كان الإسبان مقاتلين صعبي المراس شجعان قساة القلوب، لكنهم شعروا بالدهشة، كما حدث مع رجال كورتيز في المكسيك، للمزايا التي اكتسبوها عن طريق الظهور كأشباه آلة أمام الهنود. فقد كانت الوجوه الشاحبة والمدافع والأبواق والجياد والدروع اللامعة والعربات، كانت تلقي الرهبة والخوف في قلوب الهنود. وبالرغم من أن مجتمع هؤلاء الهنود، كان من نواح عدة أكثر تنظيماً وتماسكاً، وأكثر إنتاجية في ميدان الزراعة وأكثر تطوراً من الناحية الفنية، من المجتمع الإسباني، إلاّ أن هؤلاء الهنود لم يسبق لهم أن ابتكروا العجلة، كما أن حيوانات اللاما، التي كانت تنتشر في كل مكان هناك، لم يكن بإمكانها أن تقف على قدم المساواة مع الجواد من حيث السرعة والصلاحية للامتطاء والذكاء. كانت الميزة التقنية الوحيدة التي يتمتعون بها هي نظام يثير الذهول بفعاليته، من العدّائين المتناوبين الجيدي التدريب الذين كانوا يقومون بنقل الأخبار والمعلومات صعوداً ونزولاً من جبال الأنديز الشاهقة، عبر طُرق لا تقل

جودة عن الطرق الرومانية، وكانوا يؤدون عملهم بكفاءة منقطعة النظير لدرجة أنَّهم كانوا يوصلون السمك حياً من الساحل إِلى النبلاء الذين يقطنون عالياً فوق وديان الجبال.

وصلت الأمور إِلى ذروتها في هذه القصة الطويلة في تشرين الثاني سنة 1532، عندما وصل بيزارو ورجاله إِلى منهل ماء في أعالي الجبال يدعى كاجامالكا، حيث كان الإِمبراطور أتاهوالبا، «الأنكا» أَو ابن الشمس، يتخذ سكنى مؤقتة(*). كان أتاهوالبا يدري بقدوم الإِسبان، بل إِنَّه في الواقع بعث برسله للترحيب بهم. أما الإِسبان فكان ما أثار اهتمامهم بشكل خاص هو شخص بعينه من هؤلاء الرسل لأَنَّه جاء وهو يحتسي شراب تشيتشا ـ عصير الذرة ـ من أقداح ذهبية كان مرافقوه يحملونها له.

وعندما كان الإِسبان ينظرون من أعلى الجبل إِلى الوادي الأخضر والمدينة الصغيرة كاجامالكا بسكانها العشرة آلاف، لاحظوا موقع ينابيع المياه الحارة حيث كان الإِمبراطور والأمراء قد ذهبوا للاستشفاء. كما لاحظوا أيضاً أمراً آخر أقل جاذبية: كتلة من البياض تغطي عدة أميال. كانت تلك خيام جيش ابن الشمس، وهو منظر أثار فزع الإِسبان نظراً لكثرة عدد الخيام. لكن وقت التراجع كان قد فات.

عندما دخل الفاتحون، كما يدعوهم بريسكوت، مدينة كاجامالكا لم يجدوا سوى شوارع خالية. وبعد أن ساروا مسافة قصيرة، وصلوا إِلى ساحة كبيرة مكشوفة محاطة بأبنية واطئة تضم قاعات رحبة، ويُحتمل أَنَّها كانت ثكنة جنود ابن الشمس. كان بيزارو مصمماً على احتلال المنطقة.

(*) إن بريسكوت يتهجأ اسم هذه المدينة ومدن الأنكا الأخرى بحرف (س) بينما يميل الكتَّاب المعاصرون لاستخدام حرف (ج) عوضاً عنه. وقد التزمت أنا بهذه التهجئة.

قام بيزارو على الفور بإرسال قوة صغيرة إلى المعسكر الهندي، يقودها أخوه هيرناندو بيزارو وزميل له أعلى منه رتبة يدعى هيرناندو ديزوتو. اشتهر ديزوتو لاحقاً بسعيه لاكتشاف فلوريدا بحثاً عن ينبوع الشباب، وتوفي سنة 1542 على ضفاف نهر الميسيسيبي دون أن يفلح بالعثور لا على ينبوع الشباب ولا على أي ذهب في أمريكا الشمالية، وكل ما حصل عليه هو قيام شركة كرايسلر في ثلاثينات القرن العشرين بإطلاق اسمه على أحد أنواع سياراتها. كما ضمَّت تلك المجموعة رجلاً هندياً، كان الإسبان قد علموه من اللغة الإسبانية ما يكفي ليقوم بدور المترجم. وقد أطلقوا عليه اسم فيليبيلو.

وجد الإسبان ابن الشمس جالساً في فناء رحب ذي أبنية بديعة تتوسّطه نافورة، وكان محاطاً بالنبلاء وسيدات العائلة المالكة. كان في حدود الثلاثين من عمره، وسيماً ذا بنية أقوى من بنية كثير من مواطنيه، كما كان ضخم الرأس محمر العينين مما جعله يبدو عنيفاً. قدَّم هيرناندو بيزارو التحية لأتاهوالبا وأخبره أن القائد الإسباني ورجاله كانوا «رعايا أمير قوي يعيش عبر البحار. . . . وقد جاؤوا. . . لعرض خدماتهم ولينقلوا إليه تعاليم الدين القويم الذي يعتنقونه». ثم قام ديزوتو بدعوة ابن الشمس لزيارة الإسبان في مواقعهم في اليوم التالي، قبل هو الدعوة دون إبداء أية مشاعر. وكإجراء احتياطي، لم يترجل الإسبان أبداً عن جيادهم، لكن ذلك لم يمنعهم من أن يستجيبوا بلهفة للدعوة لاحتساء شراب التشيتشا اللذيذ من الأواني الكبيرة الذَّهبية الحجم التي كانت تقدمها لهم حسان الحريم الكحيلات.

عاد هيرناندو وفرقته إلى رفاقهم في حال من القلق الشديد مبعثه القوة والانضباط اللذان لاحظوهما بوضوح لدى جيش ابن الشمس. كما أن مستوى المدنية الأرقى كان واضحاً، لا سبيل لتجاهله بالمقارنة مع كل ما صادفوه في المناطق الأدنى من البلاد. لم يكترث بيزارو. وألقى خطاباً مثيراً في رجاله

مذكِّراً إيَّاهم بأنَّه «إذا كانت كثرة العدد، مهما عظمت، تقف في صف العدو، فلن يكون لها كبير شأن إذا كانت القوة الإلهية تقف في صفهم»[22].

كان بيزارو قد أعد خطة لا تخلو من التهور، خطة سيكون من شأنها ـ لو نجحت ـ أن تمنحه تفوقاً ساحقاً رغم الفرق الكبير في القوة العسكرية: سيقوم بأسر ابن الشمس ليضعه في مواجهة جيشه الخاص. كانت استراتيجية تحمل الكثير من المخاطر، لكنه لم يشك لحظة في أن ذلك الخلل الكبير في عدد الجنود قد وضعه في مأزق أضحى فيه أي مسعى أكثر اعتدالاً محكوماً عليه بالفشل.



وفي الصباح التالي، أخفى بيزارو قواته في الأبنية المحيطة بالساحة، ووضع مدفعيته المؤلفة من مدفعين صغيرين في الحصن ثم تأكّد من أن جميع الأسلحة كانت بوضع جيد، وبأن الدروع كانت تلمع وبأن الجياد كانت مزدانة بالأجراس وذلك لإطلاق أكبر ضجة ممكنة عند لحظة الهجوم الحاسمة. تُليت الصلاة. ويقول بريسكوت: «كان المرء ليعتقد أنَّهم مجموعة من الشهداء الموشكين على التضحية بحياتهم في سبيل معتقدهم، لا مجموعة من المغامرين الفاسقين الذين كانوا بصدد ارتكاب أكثر أعمال الغدر وحشية في التاريخ»[23].

بعد بضع ساعات ظهر الموكب الملكي لابن الشمس، لكنه توقف على مسافة نصف ميل من كاجامالكا وبدأ الرجال ينصبون الخيام. بعث بيزارو برسول يطلب من أتاهوالبا أن يأتي إِلى موقع الإسبان بأسرع وقت ممكن لأنهم انوا سيقدمون له العشاء وضروب التسلية.

ابتلع أتاهوالبا الطعم ـ بكامله. وصل مع عدد قليل فقط من المحاربين الذين كانوا مجرَّدين من السلاح. هل كان أتاهوالبا واثقاً من إمبراطوريته لدرجة

أنَّه لم يكن يخش الوقوع في الشرك؟. . أم أنَّه كان يعتقد ببساطة أن حفنة لا تزيد عن المائتي رجل لن تفكّر بعمل وقح كهذا؟. . . مهما يكن الأمر، فقد حسم هذا القرار المتسرع قدره المشؤوم.

صحيح أن أتاهوالبا لم يحضر جيشه معه، لكنه احتفظ ببقية أفراد الحاشية، فقد امتلأت ساحة كاجامالكا بخمسة أَو ستة آلاف شخص. كان هناك مئات من الخدم الذين كانوا يغنون وهم يفسحون الطريق أمام مرور ابن الشمس. جاء النبلاء في ثياب من قماش مطبّع برسوم مربعات بيضاء وحمراء، بينما ارتدى الحراس ومرافقو ابن الشمس بزات زرقاء باذخة تكسوها زخارف برّاقة. أما ابن الشمس نفسه فكان محمولاً على محفة من الذَّهب وهو يتربع على عرش ضخم، من الذَّهب أيضاً. كما كان يضع قلادة من أحجار الزمرد الكبيرة المتألقة وقد ازدان شعره بزخارف ذهبية.

وعندما تجمع أتاهوالبا وكل من جاء معه في الساحة دون أن يروا إسبانياً واحداً، تساءل بصوت عال أين ذهب الجميع؟ وفي تلك اللحظة ظهر القسيس وهو يحمل الكتاب المقدّس بإحدى يديه ويحمل الصليب باليد الأخرى. وكان يرافقه فيليبيلو، المترجم الهندي. أعلن القسيس أنه قد جاء ليبين لابن الشمس مبادىء الدين القويم، ثم شرع يقوم بذلك بتفصيل دقيق. وأنهى كلامه بأن شرح دور البابا، الذي كلف الإمبراطور الإسباني، «أقوى الملوك في العالم، بغزو أهل البلاد الأصليين في نصف الكرة الغربي لتحويلهم إِلى الدين المسيحي. . . وقد حضر الجنرال فرانشيسكو بيزارو [جنرال الملك]، لتنفيذ هذه المهمة الخطيرة»[24].

انفجر أتاهوالبا قائلاً: «لن أصبح تابعاً لأحد، أنا أعظم من أي أمير آخر على سطح الأَرض. . . أما ديني، فلن أغيّره. إن إلهكم كما تقولون، قد قُتل بيد الرجال الذين خلقهم هو». ثم صمت ليشير إِلى الشمس، التي كانت توشك على المغيب خلف الجبال، وأضاف «لكن إلهي لا يزال حياً في السماء

يرقب أبناءه». سحب أتاهوالبا الكتاب المقدَّس من بين يدي الراهب الذي صعقته الدهشة، ونظر إليه برهة ثم رماه على الأَرض قائلاً: «لن أتحرّك من هنا قبل أن يقوم رفاقك بالتعويض عن كل ما اقترفوه بحقي من إساءات»[25].

هرع القسيس إِلى بيزارو وأصدر إليه أمره: «اهجم على الفور، أنا أحلُّكَ من الخطيئة»[26]. لوح بيزارو بوشاح أبيض فانطلق مدفع من الحصن، ثم اندفع رجاله إِلى الساحة، بعضهم على الجياد والبعض الآخر راجلاً، وهم يصرخون صرخة الحرب: «أيها القديس إياغو فلنهاجمهم»[27] أُصيب الهنود بالذعر، ولم يبدوا أية مقاومة، وقد صعقهم دوي المدافع والبنادق وغشى أبصارهم الدخان الجهنمي، عندما أخذ الإسبان يطؤونهم بسنابك الجياد وهم يمزِّقون أجسادهم العاجزة عن الدفاع. وكان ابن الشمس، في هذه الأثناء لا يزال فوق محفته العالية ورأى نبلاءه المخلصين يتساقطون حوله في محاولة يائسة لحمايته. بل إن بيزارو نفسه هرع لحماية ابن الشمس من الإسبان الملتهبين حماساً وتلقى طعنة في يده أثناء قيامه بذلك ـ وقد كان هذا هو الجرح الوحيد الذي اصيب به أحد الإسبان في ذلك اليوم. استمرت مذبحة الهنود مدة طويلة سقط خلالها الآلاف منهم قتلى. إن العدد الدقيق للقتلى لا يزال موضع جدل، أما عدد الأسرى فكان أكبر من أن يُحصى.

أراد بعض جنود بيزارو قتل الأسرى، أَو تشويههم على الأقل بقطع أيديهم. لكن بيزارو رفض وحرَّرهم جميعاً واستبقى عدداً كافياً لخدمة الإسبان. ويعلق بريسكوت: «فيما يتعلَّق بهذه النقطة، كان للجندي العادي حاشية من الخدم للعناية به مناسبة أكثر للعمل لدى أحد النبلاء»[28]. ويبعث هذا في الذاكرة ما قاله المؤرخ الفلورنسي، المذكور في الفصل السابق، الذي شعر بالسخط «لرؤية أفراد الطبقة الوضيعة الذين. . . يرتدون ملابس لا تليق بمستواهم ويصرّون على تناول أنفس اللذائذ على موائدهم»[29].

وعندما هدأ نشاط الإسبان قليلاً في انتظار التعزيزات القادمة من القاعدة

الإسبانية على الساحل، استغل بيزارو الوقت ليزداد معرفة بأسيره. أما أتاهوالبا، فكان من ناحيته يرقب الإسبان عن كثب. وسرعان ما اكتشف أن لديهم شهوة أخرى تفوق في شدتها محاولاتهم المتكررة لتحويله إِلى المسيحية: وهي حبهم للذهب.

وفي أحد الأيام قدم أتاهوالبا عرضاً. إذا أطلق بيزارو سراحه، فسيقوم ابن الشمس باتخاذ الإجراءات اللازمة لملء الغرفة التي كان محتجزاً فيها بالذَّهب حتى الارتفاع الذي يمكنه الوصول إليه، وذلك خلال شهرين، وسيتم إحضار الذهب من القصور الملكية والمعابد والأبنية العامة. كانت مساحة الغرفة تبلغ 17 قدما × 22 قدماً. وارتفاعها يصل إِلى تسعة أقدام. وافق بيزارو على العرض بلهفة. وقف أتاهوالبا على أطراف أصابعه وتم رسم خط أحمر عند مستوى الارتفاع الذي حدَّده، ثم قام كاتب العدل بتسجيل تفاصيل الاتفاق، وبعد ذلك بعث أتاهوالبا برسل ليقوموا بتنفيذ المهمة.

لم يكتف بيزارو بذلك بل أرسل من جهته مبعوثين إِلى العاصمة كيوجو، وكان الوصول إِلى هناك عبارة عن رحلة شاقة تزيد على ستمائة ميل عبر الجبال، حيث وجدوا معبد الشمس الكبير المغطى بصفائح الذهب والموميات الملكية داخل المعبد، وقد أُجلست كل منها على عرش من الذهب. انتزع الإِسبان سبعمائة صفيحة من الذهب عن جدران المعبد، كانت الصفيحة منها بحجم غطاء الصندوق وتزن حوالى 1،4/2 باونداً. و قبل أن يفرغوا من مهمتهم، كانوا قد حزموا مائتي حمل من الذهب نقلت إِلى كاجامالكا على ظهور الهنود المقهورين. كانت تلك مجرد غزوة تمهيدية: فقد شنّ الإسبان على كيوجو غارة نهب أَكثر ضراوة في وقت لاحق.

وفي هذه الأثناء، كان الذهب قد بدأ يرد من كل أنحاء البيرو، من معابد ابن الشمس وقصوره ومن الصّروح العامة، وذلك لتنفيذ عقده مع بيزارو. جاء الذهب بعدة أشكال ـ كؤوس وأباريق وصوان وآنية متنوعة، وأشكال زخرفية

وأوعية وسبائك وصفائح وقطع غريبة بشكل نباتات وحيونات متنوعة، ونافورة كان ينبعث منها دفق متألق من الذهب. اختار بيزارو بعض القطع لإرسالها كعينة صغيرة إلى الإمبراطور، شارل الخامس حفيد إيزابيلا، الذي كان يُعرف أيضاً باسم شارل الخماسي. وكان قد ورث العرش عن طريق والدته، جوانا المجنونة، كما تم اختياره امبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة وهو منصب كان قد شغله جده لوالده. ولم يقدر لحاكم أن يسيطر على مساحة في أوروبا تفوق المساحة التي كانت تحت سلطانه إلاّ نابليون وهتلر في ذروة قوتهما. وسنعود إلى شارل في فصل لاحق.

لم تبق قطعة واحدة، من كومة الذهب التي كانت تملأ غرفة أتاهوالبا، على شكلها الأصلي ما عدا تلك الكمية الصغيرة التي بعث بها بيزارو إلى إسبانيا، لكن القطع القليلة من المشغولات الذهبيَّة من البيرو، التي نجت من قبضة الإسبانيين ووصلت إلينا، تأخذ بالأنفاس[*]. لقد كان من السهل الحصول على الذهب بدرجة عالية من النقاء من الرسوبات النهرية في البيرو، بحيث أن المشغولات الذهبيَّة هناك بدأت في مرحلة مبكرة. وفي سنة 500 قبل الميلاد، كانت قد صُنعت التيجان والأقراط والأساور ودبابيس الزينة. وهناك قطع أقدم عهداً من هذا التاريخ تحمل تأثيرات صينية وفيتنامية، مما يوحي بأن البحارة الآسيويين كانوا قد نجحوا في الإبحار عبر المحيط الهادي عندما كان الأوروبيون لا يزالون يحاولون تعلُّم التجديف في البحر الأبيض المتوسط[30]. لكن يجب أن نعترف بأننا لا ندري ما إذا كان هؤلاء البحارة الآسيويون قد استطاعوا إيجاد طريق العودة.

وعندما حصل الغزو، كان أهل البيرو يقومون بطرق رقائق الذهب لصنع

(*) إن زيارة لمجموعة جان ميرتشيل في متحف ميترو بوليتان للفنون في نيويورك هي تجربة لا تُنسى.

أوان وأقنعة تتميز بالتنوع والتعقيد والوفرة. وأحد إنجازاتهم المذهلة كان كؤوساً ضخمة بشكل تمثال بشري، وهو عمل صعب تقنياً يترك تأثيراً «مروعاً» على المُشاهِد. وتُظهر بعض تلك الكؤوس الرأس في وضع مقلوب، بحيث أن المرء يشرب من عنق هذا الرأس، مما يوحي بأن تلك الكؤوس قد تمثل رأس عدو مدحور، أي أن الذي يستخدم الكأس يشرب، بشكل رمزي، من جمجمة هذا العدو ـ كما كان يفعل اللومبارديُون. وقد تم العثور على إِزار صوفي يحوي ثلاثين ألف صفيحة دقيقة من رقائق الذهب. ومن ناحية أخرى، كان الصياغ يصنعون صفائح من الذهب ذات تصاميم بارزة لإِكساء الجدران، كتلك الألواح التي انتزعها الأسبان عن جدران المعابد في كيوجو[31].

وفيما عدا تلك القطع الصغيرة التي استُبقيت لتُعْرض على الملك شارل الخامس، تحوّل كل ذلك الكنز المتراكم من قطع تزينيَّة إِلى نقد، وبدأت قطعة بعد أُخرى تختفي داخل بواتق الصهر ليُعاد صبها بشكل سبائك ذهبيَّة. عهد بيزارو بتلك المهمة إِلى صياغ من الهنود، أي نفس الأشخاص الذين كانوا قد أبدعوا تلك القطع الجميلة. استغرق العمل شهراً كاملاً، لكن النتيجة كانت سك 1,326,539 بيزو ذهبي، حسَبَها بريسكوت على أنها تعادل 15 مليون دولار وذلك عندما كان يؤلف كتابه في أربعينات القرن التاسع عشر[32]. ويعني هذا بالقيم المعاصرة مبلغ 270 مليون دولار، وهو مردود لا بأس به لجهود يقوم بها المرء تحت أية ظروف كانت، ولكن هذا المبلغ لا يستطيع أن يعبّر عن مدى أَهميَّة ذلك الكنز في الاقتصاديَّات الصغيرة للقرن السادس عشر. فهذا الحساب لا يتضمن العرش الذي كان ابن الشمس يعتليه عندما دخل المدينة بتلك الطريقة الصاخبة ـ 190 باونداً من الذهب من عيار 16 قيراطاً، أو ما يعادل إِنتاج سنة كاملة من مناجم الذهب في البيرو[33]. لقد احتفظ بيزارو بتلك المكافأة لنفسه. وإِذا نحن حوَّلنا قطع البيزو الذهبيَّة إِلى وزن بالأطنان، فلا بد أن الهنود ملؤوا غرفة أتاهوالبا بخمسة أطنان من الذهب تقريباً، أي أَكثر من مجمل الإِنتاج

الأوروبي السنوي من الذهب في ذلك الوقت، أو لكي تكون الصورة أَكثر وقعاً في النفس، ما يعادل إِنتاج مناجم الذهب في البيرو لمدة عشرين سنة[34]. ومن ناحية أخرى، لا بأس من أن نذكر هنا أن جستنيان وضع ضعف تلك الكمية من الذهب في كنيسة القديسة صوفيا وأن فدية جان الثاني، البالغة ثلاثة ملايين كروان، كانت أَكثر من ضعف كتلة الذهب في غرفة أتاهوالبا. لا عجب إِذاً أن يعتقد جستنيان أَنَّه قد تفوق على سليمان وأن يهبّ الشعب الفرنسي بثورة ضد الأعباء الثقيلة التي فرضت عليه.



انتهت حكاية ابن الشمس نهاية بشعة. فالجنود الإِسبان الذين وصلوا بعد ذلك لم يجدوا أي معنى في استمرار إِيواء أتاهوالبا كما أنهم كانوا يعارضون تحريره من الأسر. قاوم بيزارو الضغوط أَول الأمر لكنه استسلم في النهاية. قُدِّم ابن الشمس إِلى المحاكمة متهماً بعدة جرائم وهي اغتصاب العرش، وتبديد الأموال العامة وارتكاب الزّنا وعبادة الأوثان ومحاولة التحريض على العصيان ضد الإِسبان. لم تضيع المحكمة ـ المهزلة وقتاً طويلاً قبل التوصّل إِلى قرار بأن أتاهوالبا مذنب. وبعد إِصدار الحكم، استدار أتاهوالبا إِلى بيزارو والدموع تملأ عينيه وسأله «ما الذي ارتكبتُه، أو ارتكبه أَطفالي، حتى أُلاقي مصيراً كهذا؟.. ومنك أنت بالذات أيضاً، أنت الذي قُوبل من شعبي بكل اللّطف والمودة، أنت الذي شاركتك كنزي، ولم تلق مني غير كل خير»[35]. أدار بيزارو ظهره ومضى دون أن يجيب.

وفي 29 آب سنة 1533، بعد ساعتين من مغيب الشمس، أوقد الإِسبان المشاعل في الساحة وربطوا أتاهوالبا، وهو مكبل بالسلاسل تماماً، إِلى عمود الإِعدام تحيط به حزم الحطب المُعدَّة لحرق جثته. ثم ظهر القسيس الذي كان أَول من ألقى عليه محاضرة حول فضائل المسيحية، وأمسك الصليب ووضعه

أمامه وحذَّره من اللعنة الأبدية التي ستصيبه إذا لم ينبذ دينه الوثني ويقبل دين المسيح. رفض أتاهوالبا الإذعان. وفي النهاية، وعد القسيس أتاهوالبا أَنَّه إذا تحول إلى الدين المسيحي فإنَّهم سيوفرون له موتاً سريعاً بالخنق بالطوق الحديدي، بدل معاناة آلام الخازوق التي لا نهاية لها. استسلم أتاهوالبا وقد هدَّه اليأس، وتقبل المعمودية باسم جوان دي أتاهوالبا وذلك تكريماً للقديس يوحنا المعمدان، الذي صادف وقوع هذا الحدث الحزين في يوم عيده. ثم قام الجلاد بتنفيذ مهمته الشنيعة بينما وقف الإسبان يتمتمون بصلواتهم من أجل خلاص روح ابن الشمس.



إنَّ نهاية قصة الغزاة تبدو وكأنها أمثولة أخلاقية. لقد انتقد آدم سميث بقسوة «ذلك الظمأ المقدس للذهب» الذي دفع المستكشفين والغزاة للذهاب إلى العالم الجديد، وكان مصيباً في ذلك[36]. فإرواء ذلك الظمأ أودى بمعظم هؤلاء الرجال إلى عاقبة وخيمة، بدءاً ببالبوا نفسه.

انقسمت مجموعة بيزارو الأصلية إلى زمر قامت بإغراق روح المغامرة الكبيرة في بحر من النزاعات الداخلية المميتة على الزعامة والغنائم. وبعد الجهود الجبارة التي بذلها الكثيرون في غزو البيرو، والمخاطر المخيفة التي واجهوها، لم يستطيعوا تحقيق أحلامهم في العودة إلى إسبانيا بثروتهم الذهبيَّة ليعيشوا حياة رخيَّة، فقدَ بعضهم حياته في معارك ضد الهنود أو في حروب أهلية ضد بعضهم البعض. وهناك آخرون فقدوا ذهبهم لأَنَّه كان ثقيلاً بشكل لا يمكن حمله أثناء المعارك المستمرة ـ تماماً كبطل قصة راسكين في السفينة الغارقة. كما أن هناك كثيرين فقدوا ذهبهم في المقامرة على مبالغ كبيرة مع الأصدقاء.

انتهى تاريخ رجال بيزارو بمأساة هي الأَكثر غرابة. فقد عاد هيرناندو

بيزارو إِلى إِسبانيا مع كنزه سنة 1540، حيث سُجن بأَمر من أعدائه لمدة عشرين سنة، خرج بعدها من السجن شبحاً مسناً وضعيفاً لذلك الجندي الجبار الذي كانه. اغتيل فرانشيسكو بيزارو سنة 1541، بينما كان يتناول العشاء في منزله في ليما، على يد متآمرين من إِحدى مجموعات المنشقين. وبينما كانت السيوف تُغرز في جسده، صرخ قائلاً: «أيها المسيح»، ثم قبّل الصليب الذي كان قد رسمه بإِصبعه على الأرضية المغطاة بالدماء.

وبمرور الوقت، وبعد أن استولى الإِسبان على كل قطعة ذهب سائبة، وعلى كل قطعة مصنوعة من الذهب تمكنوا من العثور عليها، فقدت متعة السلب زخمها. وجاء وقت التعدين، الذي كان يعتبر عملاً جدياً. كانت المناجم في البيرو بشكل مداخل كبيرة في النهر كالكهوف، تصل غالباً إِلى عمق ستين قدماً في باطن الأرض. كان الظلام الدامس يلف تلك الممرات ولم تكن تتسع إِلا لرجل واحد يدخل محني الظهر ليكشط عن الصخور القدر الذي يستطيعه من الذهب ثم يقفل راجعاً وهو محني الظهر أيضاً ويخرج ليتبعه آخر ويقوم بالعمل نفسه[37].

عندما كان ابن الشمس، هو الحاكم، كانت تجري مراقبة هذا العمل الشاق وضبطه بدقة لتجنب إِرهاق عمَّال المناجم وللمحافظة على حياتهم. أما تحت سيطرة الإِسبان، فقد كان العمل القاسي في المناجم يدمر السكان الأصليين تدميراً، مثلما كان الأمر في كل مغامرات الأوروبيين للحصول على الذهب في العالم الجديد. ويا للمفارقة!.. يقول غيبون في كتابه «تاريخ انحدار وسقوط الإِمبراطورية الرومانية» مؤكداً أَهميَّة الذهب الإِسباني للإِمبراطورية الرومانية قبل ذلك بألف وخمسمائة سنة، «كانت إِسبانيا، في لعبة فريدة من أَلاعيب القدر، تُعتبر بيرو أَو مكسيك العالم القديم... وإِنَّ اضطهاد السكان البسطاء (الإِسبان)، الذين كانوا مجبرين على العمل في مناجم بلادهم لصالح الغرباء، يشكِّل النموذج الدقيق لتاريخ أمريكا الاسبانية الحديث»[38].

وفيما بعد وعندما بدأ البرتغاليون باستثمار الموارد الذهبيَّة الضخمة في البرازيل، أصبح معدل الوفيات بين الهنود عالياً بحيث هلك القسم الأعظم من السكان مما اضطر البرتغاليين لإِحضار أعداد كبيرة من العبيد الأفارقة للحلول محلهم. ويشكل المنحدرون من سلالة هؤلاء العبيد الزنوج نسبة كبيرة من سكان البرازيل الحاليين. كما شاعت أيضاً تلك القصة المعتادة عن انتقال أمراض الرجل الأبيض، لكن ظروف العبودية الفعلية في المناجم كانت تطيح بالحياة الإِنسانية وكأنها لم تكن تساوي شيئاً.

إِنَّ أَكثر ما يثير السخرية، أن طوفان الذهب من العالم الجديد، لم يجلب لإِسبانيا الثروة والقوة اللتين وعد بهما الغزاة وتوقعهما الملك في بداية الأمر. وهذا هو موضوع الفصل التالي.

الطريق نحو النصر

The Path To Triumph

10

السم الزعاف والمال الخاص

خلال العقد الأَول من القرن السادس عشر تم نقل كمية ضخمة من الذهب والفضة عبر المحيط الأطلسي من العالم الجديد إِلى إِسبانيا(*). وحسب أحد المصادر، فإِنَّ كامل المخزون الأوروبي من الذهب والفضة عند نهاية القرن كان يبلغ خمسة أضعاف المخزون سنة 1492[1]. كانت الكمية كبيرة بحيث وصل عدد السفن في القوافل البحرية المسلّحة، التي نقلت الكنز إِلى أوروبا، إِلى ما يقارب الستين سفينة، وفي بعض الأحيان، كانت تلك القوافل

(*) تختلف التقديرات إلى حد كبير بشأن إنتاج المعدنين الثمينين والكميات التي تم شحنها. هناك معلومات لا بأس بها عن الكميات التي قطعت المحيط بشكل فعلي، وتدور النقاشات المتعلقة باختلاف التقديرات بشكل رئيسي حول كمية الذهب والفضة التي جرى تهريبها خارج المسارات الرسمية. ويكفي أن نقول هنا أن الكمية كانت كبيرة بالنسبة لكمية مخزون الذهب والفضة في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر. ومعظم الدراسات تعتمد كتاب إيرل هاملتون Earl Hamilton (انظر هاملتون، 1943)، المفصّل والشامل، أو أنها تعتبره نقطة انطلاق لها، وقد تم فيما بعد تحديث الكتاب من قبل مورينو 1985، واتمان 1962. يتعين على القراء الذين يرغبون بمتابعة هذا الموضوع بالتفصيل الاطلاع على الكتب المذكورة.

تضم مائة سفينة. كل واحدة تشحن ما يزيد على مائتي طن من الحمولة في أوائل القرن السادس عشر، وما يقارب أربعمائة طن في السفن الأكبر حجماً في أوائل القرن السابع عشر[2]. وفي سنة 1564 وحده، وصلت إلى إشبيلية 154 سفينة لإفراغ حمولتها من تلك الكنوز[3]. وفي نهاية القرن السادس عشر، كان المعدنان الثمينان يشكِّلان القسم الأكبر من قيمة كل ما تمّ شحنه من أمريكا إلى إسبانيا.

ونحن عندما نتتبَّع تأثير كل ذلك الذهب على الاقتصاد الأوروبي خلال القرن السادس عشر، نجد أن هذه القصة قد تطورت إلى مفارقة ساخرة في نهاية الأمر. فخلال معظم مراحل التاريخ، كان على الذهب مواجهة الفضة بشكل غريم له. ولكن كان هناك غريم لكلا المعدنين قد بدأ بالظهور لدى نهاية القرن السادس عشر ـ وهو تلك الأشكال من النَّقد الورقي المستعملة كمستندات للديون والصادرة عن جهات خاصة لا عن حكومات. لقد كانت كل مشاعر الإثارة التي رافقت الذهب في أوائل القرن السادس عشر، من حيث جوهرها، لا تعدو أن تكون تمجيداً للماضي. كان المستقبل قد بدأ يشق طريقه دون أن يلاحظ أحد ذلك.



لقد أظهرت الحكومة الإسبانية فعّالية وكفاءة استثنائيتين في تنفيذ تلك المهمة المعقَّدة، وهي نقل الكنز عبر بحر عدائي محفوف بالمخاطر. كان يتم شحن الذهب والفضة في السفن في ڤيرا كروز بالمكسيك، وتروجيللو في هندوراس، ونومبردو ديوز على الساحل المواجه للأطلسي في بنما، وكارتاجينا في كولومبيا. لقد أصبحت منطقة البحر الكاريبي المحاطة بتلك الموانىء تعرف باسم البر الإسباني Spanish Main، وهو اسم علق في رومانسيّات المغامرات في ذلك الوقت. من هناك، كانت تنطلق السُّفن إلى المياه الكوبية لتتجمع

بشكل قوافل، أَو ما يسمى Flotas، لتبحر في رحلة طويلة إلى موطنها الأصلي في ميناء إِشبيليا. كان يرافق تلك القوافل سفن حربية ضخمة، يتراوح عددها ما بين سفينتين إِلى ثماني سفن، وذلك لحمايتها من القراصنة والمغامرين الذين كانوا يجوبون البحار ويتحينون الفرص للانقضاض على السفن المحملة بالكنوز(*). وكانت القوافل أيضاً توفر الأمل بالنجاة، للحمولة على الأقل، عندما تهدد العواصف الضخمة بإِغراق سفينة أَو أكثر من تلك السفن الحربية.

وعندما كانت السفن تُجبر، بفعل العواصف أَو الخوف من الهجوم، على الرسو في ميناء آخر غير إِشبيلية، كان الركاب ممنوعين من مغادرتها إِلى اليابسة أَو من تقديم أَي عروض للمتاجرة بالكنز. وبمجرد وصول الشحنة إِلى إِشبيليا، كان يتم نقل كل شيء، تحت حراسة مشددة، إِلى دار التجارة، حيث يتم وزن الشحنة ومن ثم تودع في صناديق خاصة في غرفة الخزينة، كان لكل من الصناديق والغرفة قفل ثلاثي، وكان كل من المفاتيح الثلاثة بحوزة شخص مختلف من المسؤولين عن الدار. وهناك يجري صهر المعدن وتنقيته من الشوائب. ثم يجري سكّ بعضه، أَمَّا القسم الأكبر من السبائك فكان يُسلَّم إِلى دائني العرش، الذين يقطن معظمهم في بلاد أخرى.

إِن ما يثير الخيال فعلاً، هو التفكير بالمهارة اللازمة لتجميع كل تلك السفن المبحرة وتنظيمها والتحكم بها واستمرار الاتصال بها، وذلك عبر رحلة تصل إِلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل في محيط بلا حدود، في غياب أيَّة وسائل اتصالات ملائمة كأنظمة اللاسلكي أَو الرادار التي كانت تُستخدم في القوافل المُرسلة بعد ذلك بأربعمائة سنة من أمريكا إِلى بريطانيا أثناء الحرب العالمية

(*) كان يحق لتلك السفن الحربية نقل حمولات أيضاً. وفي إِحدى المرات، تم شحن إِحدى السفن الحربية بحمولة ثقيلة بحيث أصبحت الفتحات السفلى لمدافعها تحت مستوى الماء. (باري Parry، 1967، ص 202).

الثانية[*]. ويبدو، بالمقارنة معها، تسيير ألف جمل في قفار الصحراء الكبرى، أمراً في غاية السهولة. وهناك فرق كبير آخر، بين قوافل القرن السادس عشر وقوافل أوائل أربعينات القرن العشرين. فأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت السفن تنقل الذهب الأسود ـ النفط ـ إضافة للغذاء والأَسلحة بهدف دحر النازية، أَمَّا في أَوائل القرن السادس عشر، فلم تكن الشحنة سوى كتلة معدنية برَّاقة لا فائدة منها. كان النَّاس يدركون ماذا سيفعلون بتلك الشحنات الثمينة التي جاءت عبر شمال المحيط الأطلسي الذي تملأ الغواصات مياهه، لكن الإِسبان كان لديهم مجموعة أكبر من الخيارات التي تُعرف نتائجها وذلك فيما يتعلق بالمعدنين الثمينين. وغالباً ما كانت القرارات المتَّخذة قرارات خاطئة.

رغم أن الخسائر التي كانت تتكبَّدها القوافل الإِسبانية بسبب القراصنة كانت أقل بكثير من الخسائر الناجمة عن العواصف البحرية ـ أَو عن الغواصات الألمانيَّة خلال الحرب العالميَّة الثانية ـ إلا أَن خطر الهجوم كان همّاً لا ينتهي. وقد كانت هناك إِشاعة تدور في إِسبانيا بأَن الملك شارل الخامس كان يبكي من الفرح في كل مرَّة تصل فيها أَخبار عن وصول قافلة بأمان[4]. وهنا يجب أن نذكّر القارىء أن شارل الخامس كان الملك شارل الأول ملك إِسبانيا عن طريق والدته، ابنة فرديناند وإِيزابيلا، وكان أيضاً شارل الخامس، إِمبراطور الإِمبراطورية الرومانية المقدسة (شارلمان هو شارل الأول بين من تقلَّدوا هذا المنصب) وكان يُعرف عموماً في ذلك الوقت باسم شارل الخماسي. ويشار إِليه حالياً في أغلب الأحيان باسم شارل الخامس، وهو الاسم الذي أَستخدمه أنا في هذا الكتاب. وفي الصفحات الأَخيرة من هذا الفصل سيكون لشارل دور فعَّال.

وكما وصف المؤرِّخ كينيث أندروز ذلك العصر، ارتقت القرصنة إِلى

(*) من أجل دراسة مفصَّلة وموثَّقة للأسطول الإِسباني ولكامل عملية إِبحار الإِسبان من العالم الجديد، بدءاً بالتصنيع وحتى الشروع في الرحلة، انظر فيليبس Phillips 1986.

درجة اعتبارها أَحد الفروع المفضلة من السياسة، وذلك من قِبَل بريطانيا وفرنسا وهولندا، وكانت كل من هذه الدول تسعى للحصول على حصَّة مما كان يحدث في أمريكا والذي استأثر به الإِسبان والبرتغاليُون. كما أن إِسبانيا كانت من حين لآخر تجد نفسها في حالة حرب مع كل من الدول المذكورة خلال القرن السادس عشر، وخلال الفترة ما بين 1570 - 1577، وحدها، أُرسلت ثلاث عشرة حملة إِنكليزية منظَّمة إِلى البحر الكاريبي، عدا الكثير من الحملات التي قام بها أفراد من المرتزقة[5]. ورغم كل تلك الروائية التي غلّفت قصص القراصنة ونجاحاتهم المثيرة من حين لآخر، إِلا أَن سجلات دار التجارة تحوي الكثير من الروايات عن حالات هجوم فاشلة ورحلات نجحت في بلوغ هدفها[6]. ولم يحدث سوى ثلاث مرَّات أن تم اعتراض أسطول كامل وإِيقاع الهزيمة به، منها مرَّتان من قِبل الإِنكليز ومرَّة من قبل الأميرال الهولندي الأسطوري بييت هيين وذلك في سنة 1628[7]. وفي معظم الأَحيان، كانت السُّفن التائهة تواجه بعض الصعوبات. ففي آذار من سنة 1569، مثلاً، تمَّ إِحضار 22 سفينة برتغالية وإِسبانية إِلى ميناء بليموث، حيث قام الإِنكليز بكل سرور بتحرير تلك السفن من أَعبائها النفيسة[8].

أَمَّا التهديد الأَكثر خطراً واستمرارية الذي كانت تواجهه السفن الإِسبانية، فقد جاء من قِبل السير فرانسيس دريك، الذي تحوَّل إِلى خبير في كيفية نهب الذهب من كاثوليك شبه جزيرة أيبريا. وقد أدت جهوده في هذا المضمار إِلى إِثراء طاقم بحارته، هذا عدا الثروة التي احتفظ بها لنفسه والمبالغ الكبرى التي قدمها للعرش الإِنكليزي. كانت كراهيته للإِسبان متبادلة: فقد دعاه الإِسبان «اللص الرئيسي للعالم المجهول»[9].

استمر دريك في تأدية مهامه، بشكل متقطع، لمدة 25 سنة. وحتى أَنَّه رسى بسفنه في بنما سنة 1572، بقصد الاْستيلاء على الجزء المواجه للأطلسي من ميناء نومبر دو ديوز هادفاً بذلك إِلى قطع طريق الذَّهب الإِسباني المتجه من

الشمال إِلى الجنوب. وقد أجبره جرح أُصيب به في ساقه على التخلّي عن ذلك المشروع، لكنه نجح مع رجاله في الاستيلاء على الذهب الذي كانت تحمله قافلة من الرجال والدواب في طريقها إِلى نومبر دو ديوز من مدينة بنما على المحيط الهادي، كانت قيمة العملات التي استولوا عليها تبلغ 200,000 باوند إِسترليني.

وفي رحلته الشهيرة على متن سفينة غولدين هيند، خلال الفترة ما بين 1577 ـ 1579، استطاع دريك الاستيلاء على أكثر من عشرة أَطنان من الذهب والفضة والجواهر من السفن الإِسبانية، في المحيط الأَطلسي في البداية، وفيما بعد، وبعد عبور مضائق ماجلان، في المحيط الهادي[10]، أَبحر دريك على طول ساحل كاليفورنيا قبل عبور المحيط الهادي وألقى مراسيه في بوينت رييس على شاطىء مارين كاونتي في خليج سان فرانسيسكو وادَّعى ملكية المنطقة باسم الملكة اليزابيث، ملكة بريطانيا. وفي سنة 1586، ذكر سفير البندقية في مدريد أَن دريك قد رسا أَيضاً في سانتو دومينغو وبورتوريكو وكوبا وأَنَّه «عاد إِلى بريطانيا بثمان وثلاثين سفينة محملة بالكثير من الغنائم»[11]. وفي سنة 1595، أَرسلت الملكة دريك مرة أخرى إِلى بنما للاستيلاء على نومبر دو ديوز ومدينة بنما والاحتفاظ بهما لقاء دفع فدية. نجح هذه المرة بالاستيلاء على نومبردو ديوز، لكن إِصابة قاتلة بمرض الزحار قضت عليه، وعلى العديد من بحَّارته، ودُفن في البحر.



قد يعتقد المرء أن إِسبانيا لا بد وأَنَّها كانت، في أَواسط القرن السادس عشر، أَغنى أمة في أوروبا إِلى حد كبير. لم تكن كذلك. لقد كان تأثير هذه الإِضافات الكبيرة والمفاجئة إِلى الثروة المالية ملموساً في بقية أنحاء أوروبا وحتى أَنَّه وصل إِلى الشرق الأقصى، أَمَّا في إِسبانيا، فلم تستقر فيها أَيَّة أرباح

دائمة ناتجة عن المآثر الباهرة للغزاة وعن حمامات الدم الذي سال من الرجال البيض ومن الهنود. لقد دخل الذهب من أحد الطرفين ليخرج من الطرف الآخر مثل جرعة من الأملاح المُسَهِّلة.

كيف حدث أن استطاع الإسبان إساءة تدبير أكبر كسب مفاجىء في التاريخ؟.... ولماذا انتهت معظم ثمار أول فورة ذهب في التاريخ، بالسقوط في أيدي الآخرين؟.. إن قسماً من الإجابة عن هذين السؤالين يعود لأسباب محلية، تشكل جزءاً من شخصية إسبانيا القرن السادس عشر. والقسم الآخر، وقد يكون القسم الأكبر، جاء نتيجة ديناميكيَّة ذلك العصر وبيئته المتقلبة، وهي أمور لم يكن المجتمع الإسباني بتركيبته الصارمة مؤهلاً للانخراط فيها.

عندما بدأ الذهب يرد إلى إسبانيا بكميات كبيرة، أظهر الإسبان براعة في الإنفاق أكثر مما أظهروه في مجال الإنتاج. فقد حركت تلك الواردات الكبيرة من الذهب والفضة مهارات الإنفاق في نفس الوقت الذي أعاقت فيه المبادرة للإنتاج في إسبانيا. لقد تصرفت إسبانيا كالفقير الذي أصاب مبلغاً ضخماً مفاجئاً على طاولة القمار لكنه، بدل الإعتقاد أن ما حصل هو حادث لن يتكرر، أخذ يتصور أن المال هو قَدَرُه. وبالفعل، كان ما حصل حادثاً لن يتكرَّر: فرغم غزارة شحنات الذهب إلى إسبانيا خلال العقد الأَول من القرن السَّادس عشر، إلا أنها بلغت ذروتها في منتصف القرن لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1610، أَمَّا شحنات الفضة فقد بلغت الذروة في بداية القرن السابع عشر لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1630[12][*].

(*) بما أن أفضل التقديرات تعتمد فقط على المعلومات الرسمية، فإن هناك اختلافاً في الآراء فيما يتعلق بالمقدار الدقيق الذي هبطت به واردات القرن السابع عشر بالنسبة للشحنات الواردة في أوائل القرن السادس عشر. وبحلول سنة 1600، كان النمو المتزايد قد توقف. (انظر كيندلبيرغر، 1989، ص (29)).

خلال القرن السادس عشر، كان خمس أَسداس الحمولات الخارجة من إسبانيا إلى المستعمرات بشكل رئيسي، تتألَّف من بضائع تمت زراعتها أَو صناعتها في دول أخرى[13]. وفي وقت لاحق من ذلك القرن، أعلن البرلمان «كلما ازداد [الذهب] الوارد إلى المملكة، قلّ ما لديها منه. . . . ورغم أن مملكتنا كان ينبغي لها أن تكون الأغنى في العالم. . . إلا أنها الأفقر، لأنها ليست سوى جسر يعبر عليه [الذهب والفضة] في طريقهما إلى ممالك الأعداء». وفي سنة 1608، كتب مراقب إسباني آخر، وهو بيدرو دي فالانسيا، يقول: «إن الكثير من الفضّة والمال. . . كان دائماً سمّاً زعافاً للجمهوريات وللمدن. هم يعتقدون أن المال سيعيلهم وهذا وهم: فالحقول المحروثة والمراعي وأحواض صيد السمك هي ما يوفر الرزق». واشتكى آخر قائلاً: «لقد ألقت الزراعة بالمحراث جانباً، والتفّت بالحرير، وتحوَّلت اليدان اللتان قرَّحهما العمل إلى يدين ناعمتين. أَمَّا الحِرَف فقد اتخذت سيماء النبالة. . . وخرجت لتذرع الشوارع جيئة وذهاباً»[14]. وعوضاً عن أن يقوم الإسبان بتحويل الذهب والفضة إلى ثروة منتِجة جديدة، دفعوا هذين المعدنين الثمينين للدول الأُخرى وأخذوا ينفقون بكثرة لدرجة أن ديونهم للغرباء وصلت إلى مبالغ هائلة. وما إن حلّ العقد الخامس من القرن السادس عشر، حتى شاع قول مأثور بأن «إسبانيا هي جزر الهند الغربية بالنسبة للأجانب». وذلك لأنَّ الكثير من المال الإسباني كان يدفع للغرباء لقاء «أشياء صبيانية» ـ أساور تافهة ومصنوعات زجاجية رخيصة وورق اللعب[15].

وبالإضافة لما سبق، ارتكبت إسبانيا خطأً اقتصاديّاً فادحاً كلَّفها الكثير وذلك في سنة 1492، أَي السنة التي ذهب فيه كولومبس في رحلته، رغم أن القرار كان قد خلق شعوراً بالبهجة والكبرياء لدى اتخاذه. فقد تم طرد اليهود والمسلمين في سنة 1492. ظل بعض اليهود في إسبانيا عن طريق إعتناق المسيحية، لكن تلك المجموعة المثقَّفة النابضة بالحياة التي كانت قد أَسهمت

بالكثير في تاريخ إِسبانيا لمئات السنين سرعان ما تبدَّد شملها. كان معظم الإِسبان المسيحيين في ذلك الوقت إِمَّا فلاحين أَو جنوداً، وكانوا أُميِّين ولا يمتلكون أدنى معرفة بأبسط قواعد الحساب. أَمَّا النبلاء فكانوا يعيشون حياة بطالة أَو حياة المحاربين الرومانسيين.

أَمَّا اليهود والمسلمون فقد كانوا على العكس من ذلك، أصحاب ثقافة رفيعة، وروَّاداً في مجال الرياضيات والتطوّرات العلميَّة، كما كانوا محصَّنين ضد انتقاد المسيحيَّة للرِّبا. وكانوا مَهَرة في مجال الإِدارة الحكوميَّة ورجال أَعمال ممتازين. كما كان لدى المسلمين على وجه الخصوص إِرث قديم في مجال التجارة والاستيراد والتصدير. وبخروجهم من إِسبانيا، خسرت هذه معظم طبقة التجار المحليِّين تقريباً، وهي الطبقة التي كان بقاؤها يعتبر جوهريّاً في زمن التطوّر الاقتصادي الديناميكي في كل أرجاء أوروبا. وعوضاً عن هؤلاء امتلأ ميناء أكاديز وإِشبيلية، المركزين الاقتصاديين الرئيسيين في إِسبانيا في القرن السادس عشر، بالأجانب ـ تجّاراً ومصرفيِّين جنوبيين، ومرابين أَلمان ومصنّعين هولنديين، ومتعهدي كل أنواع السلع والخدمات والموارد الماليَّة في كل أنحاء أوروبا. وحتى من مقاطعة بريتاني ومن منطقة بحر الشمال[16]. وقد تم تمويل معظم القروض الإِسبانية الكبيرة في القرن السادس عشر، من قبل الأجانب.

لقد شكَّل خروج اليهود والمسلمين خسارة من جهة أخرى أيضاً. فبالنظر لمركزها الجغرافي، فإِن إسبانيا لا تقع على طريق يقطعه التجَّار والمسافرون أثناء انتقالهم من مكان إلى آخر. أَمَّا مجموعة الدول اعتباراً من فرنسا وباتجاه الشرق، إضافة لامتداد إيطاليا واليونان داخل البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت تقع على تقاطع الطرق بين الشرق والغرب الذي كان ممراً للسفر والتجارة عبر أوروبا. لم يكن هناك حاجة للمرور بإسبانيا، إلا في حال قدوم المرء من أفريقيا، وحتى في هذه الحالة، لا تعتبر إسبانيا الإِمكانية الوحيدة المتاحة. وكانت النتيجة، أن إِسبانيا غلب عليها الطابع الريفي والإِنطوائي أكثر من باقي

الدول الواقعة إلى الشمال والشرق، ولم يكن هناك من يرتبط بعلاقات مهمَّة مع أوروبا سوى موانىء إشبيليا وبرشلونة وبيلبوا. أَمَّا الصبغة الشمولية فكانت نتيجة وجود اليهود والمسلمين، الذين كانت لديهم صلات عديدة في بلاد أخرى، ترجع لعدة قرون خلت. وقد قطع خروجهم تلك الرابطة بالعالم الخارجي وترك إسبانيا بوضع اضطرت فيه للاعتماد على الأجانب الذين كان ولاؤهم يتبع أماكن أخرى.

وقد لخصت إحدى الدراسات الموثوقة وضع إسبانيا على أَنَّه مفارقة مفزعة:

> لم يتعد الامر أن اكتسب الذهب والفضة وضعهما العالمي في إسبانيا، دون أن يرتبطا بأَي شكل من الاشكال بالاقتصاد الإِسباني... كان هناك وفرة في المعدنين دون أَي تطور إنتاجي، وارتفاع في الأَسعار دون أَية تعديلات نقدية. وباختصار، اتّسمت إسبانيا القرن السادس عشر بالفصل بين المال والسلع[17].

إن أَفدح الخسائر التي نتجت عن الذهب الإِسباني لم تكن الحلي الرخيصة أَو فقدان التطور التجاري والمالي بل كانت أَحلام المجد التي داعبت مخيلة الملوك الإِسبان. لقد ارتبط الذهب دائماً بالقوة. وبمجرد أن أَدرك ملوك إسبانيا مقدار الثروة الجديدة التي ستجلبها لهم اكتشافات الذهب في المستعمرات الأمريكية، أقنعوا أنفسهم بأن ثروتهم بلغت حداً يضع العالم تحت مشيئتهم، وبخاصة فيما يتعلق بتلك القضية المتفجِّرة الخاصة بعداء الكاثوليكية للبروتستانتية. وفي منتصف ذلك القرن، كانت نصف صفقات العمل في إسبانيا، تُعقد لحساب الملك[18].

كان شارل الخامس، الذي اعتلى العرش سنة 1516 بعد وفاة جدّه فيرديناند، مصمِّماً على أن يجعل من إسبانيا القوة المهيمنة في أوروبا. لكن

السلطة في إسبانيا لم تكن تكفي شارل. لقد أراد أن يتبع خطى جده وأن يصبح إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ولم يكن ذلك المنصب مما ينتقل بالوراثة، فليس بإمكان أحد أن يصبح إمبراطوراً إلا عن طريق انتخابه من قبل مجموعة من الأمراء الألمان يعينهم البابا ويُدعَون «بالمقترعين» Electors. كان لدى فرانسيس الأَول ملك فرنسا طموح مماثل. اندلعت حرب مزايدات طاحنة لشراء أصوات المقترعين، وجرت منافسة لا يحدها شيء على تقديم الرشاوى، كان المصرفيون الجنويون يدعمون فرانسيس، بينما كان آل فاغر، وهم عائلة مصرفية كبيرة من أوغسبرغ، يدعمون شارل. ربح شارل المعركة، ولكن الأمر كلفه 850,000 فلورين، مما جعله يغرق في الديون. بدأ حرباً استمرت 27 سنة مع فرانسيس الأول، تخللتها فترات هدنة كان يجري خرقها باستمرار، ووصلت في إحدى المراحل إلى حد كاد معه أن يشتبك الملكان في مبارزة شخصية. ثم قام شارل بالمطالبة بمنطقة الأراضي المنخفضة Netherlands كجزء من إمبراطوريَّته، وترك لابنه فيليب الثاني، أن يتكفل بأمر ذلك الصراع العقيم الذي استمر ثمانين سنة، في سبيل إخضاع الهولنديين والبلجيكيّين، وخلال هذا الصراع كان معظم المحاربين في الجانب الإِسباني من المرتزقة الذين لا يُقدِمون على القتال إلا لقاء «نقد جيد» ـ أَي ذهب أَو فضة. أَمَّا فيليب فقد كان بدوره جسوراً إلى حد محاولته الإِطاحة بالملكة اليزابيث ملكة بريطانيا سنة 1588، وذلك عن طريق مغامرته الفاشلة المعروفة باسم الأرمادا الإِسبانية، هذا عدا حملاته المتقطعة ضد الأتراك، الذين كانوا قد شرعوا في تحركاتهم العدائية في البلقان وفي شرق المتوسط.

كان لا بد من تمويل كل تلك المغامرات. لقد تجاوز مبلغ الدين الخارجي، الذي تراكم خلال السنوات الأربعين التي حكم فيها شارل الخامس، والبالغ 37 مليون دوقية، تجاوز بمقدار مليوني دوقية كامل قيمة الكمية المخصصة للعرش من المعدنين الثمينين التي وصلت إلى إشبيليا من أمريكا

خلال تلك السنوات[19]. وفي سنة 1572، بلغ معدل الكلفة السنوية للحرب الدائرة في منطقة الأَراضي الواطئة 4,14 مليون فلورين، لكن الإِسبان لم يستطيعوا تأمين أكثر من 7,2 مليون فلورين، خلال العامين 1572 ـ 1573. وفي شهر تموز من سنة 1576، كان الملك فيليب مديناً لجنوده بمبلغ 17,5 مليون فلورين. ولدى نضوب موارد فيليب أمر بوقف الدفع للدائنين، وصادر شحنات من الفضة كان مديناً بها لهم، ثم أجبر دائنيه على تحويل معظم ديونه إلى قروض طويلة الأجل ـ مما كاد يؤدي لدمار مؤسسة فاغر المصرفية. أدّى إفلاس فيليب إلى تبدد جيشه المؤلف من المرتزقة بسبب حركات العصيان والفرار. ويقال إِنَّه جاء وقت لم يكن فيه لدى القائد العام ما يكفي من المال لتأمين عشائه[20]. وبذلك أَدخل فيليب على العالم الغربي تلك الظاهرة النادرة نسبياً لكن المدمرة وهي تخلُّف ملك عن الوفاء بديونه، أَو بالتعبير المعاصر، تخلُّف السلطة الحاكمة. وعادت إسبانيا لتمر بسلسلة من الأزمات المالية في السنوات 1596، 1607، 1627، 1647[21].



وفي تلك الأَثناء، كانت تجري أحداث كثيرة في كل أَنحاء أوروبا، لا في إسبانيا فحسب. فبالرغم من كل أَعمال السلب الناجمة عن الحروب والاضطرابات الدينية، إلا أن تلك التطورات البغيضة كانت تجري على خلفية ذروة عصر النهضة، أَي عندما بلغت الإِنجازات الفنية والعلمية مستويات رفيعة. ففي بدايات القرن السادس عشر، كان ليوناردو وتنتوريتو ورفاييل وبالاديو وسيليني ومايكل أنجلو وتيتيان ودورير وسرفانتس وإلغريكو في أوج عطائهم. كانت كاتدرائية القديس بطرس الضخمة تشمخ على ضفة نهر التيبر، والذهب يكسو داخلها. كان كوبيرنيكوس وغاليليو يقومان باستكشاف النظام الشمسي، بينما خطا رجال الأَعمال ولأول مرة خطوة جبارة وهي استخدام طريقة مسك

الدفاتر بنظام القيد المزدوج[22]. كانت تلك فترة جرت فيها الاستعاضة عن اللغة اللاتينية باللغات المحلية الدارجة، مما سهل إمكانية التواصل بين أعداد كبيرة من الأشخاص، بما في ذلك الأَثرياء، الذين لم يسبق لهم أن ذهبوا إلى الجامعات أَو التحقوا بسلك الرهبنة.

وقد جاء أَهم أَحداث ذلك القرن في سنة 1517 عندما قام مارتن لوثر بوضع فرضياته الخمس والتسعين على باب الكنيسة في ويتينبيرغ. اخترقت حركة الإِصلاح الديني أوروبا كقضيب محمّى وأدَّت إلى تغيير المعتقدات وبثّ روح الثورة في الأساليب الفنية، كما قامت في الوقت نفسه باختراق العلاقات السياسية والعلاقات الخاصة بالعائلات الحاكمة. لقد كانت حركة الإِصلاح الديني في بعض الحالات سبباً في إشعال الحروب، لكن الحرب، على أية حال، كانت في أوائل القرن السادس عشر أسلوباً في الحياة لا يكاد يتغيّر.

ظلت بريطانيا في حالة حرب لمدة امتدت إلى أربع عشرة سنة. في سنة 1545، كانت تحارب فرانسيس الأول وفي الوقت نفسه كانت تعاني خطر الغزو من إسكتلندا، كان لدى هنري الثامن 120,000 رجل تحت السلاح ـ يتلقون رواتبهم من خزينته. اضطر هنري لاقتراض المال بمعدل فائدة وصل إلى 16 بالمائة بل إنه قام بمصادرة كل الرصاص الموجود في المملكة ليصار إلى تصديره. وفي خطة شاملة للخصخصة، تشبه إلى حد ما الخطط التي نفَّذتها كثير من الدول خلال تسعينات القرن العشرين، قام هنري ببيع ممتلكات نفيسة كان قد استولى عليها من الأَديرة والكنائس عندما تحول إلى المذهب البروتستانتي بعد طلاقه سنة 1533[23]. أَمَّا الخطوة النهائية فكانت لجوء هنري لتخفيض قيمة عملته.

بالرغم من كل ما أدَّت إليه الحروب من آلام وتكاليف، فإن الوقت الذي أضاعه الإِنكليز في الحرب كان أقصر من الوقت الذي قضاه فيها الإِسبان والفرنسيُّون، وقد يفسر ذلك سبب التطور الاقتصادي السريع نسبياً في بريطانيا

في عهد آل تيودور. لقد تحارب الإسبان والفرنسيون لما يقارب الثلاثين سنة. وكان الصراع الأكبر حول من سيسيطر على إيطاليا، ولكن يضاف إلى هذا النزاع حملة الأرمادا الإسبانية المنكودة الحظ ضد بريطانيا وحملة الإسبان الوحشية لإخضاع منطقة الأراضي الواطئة. كما كانت تجري بين الدول أيضاً حروب دينية، وقد استمر شن بعض هذه الحروب دون هوادة حتى فترة متأخرة من القرن السابع عشر. وكانت النتيجة، تكرّر حوادث رفض الديون والامتناع عن دفعها من قِبل كل من الإسبان والفرنسيين.

لم يحارب الأوروبيُّون بعضهم بعضاً فحسب. فقد بدأ الأتراك في شرق البحر الأبيض المتوسط، بشن سلسلة من الحملات ضد أوروبا استمرت ما يزيد على مائة سنة تخللتها فترات انقطاع قصيرة. وفي سنة 1529، وصل الأتراك ولأول مرة إلى أبواب ڤيينا. وكانوا قد اجتاحوا إيطاليا وصقلية في ثلاثينات القرن السادس عشر، وقضوا الفترة ما بين 1537 ـ 1540 في الحرب مع البندقية، إضافة للفترة ما بين 1545 ـ 1564، لكنهم لقوا هزيمة بحرية ساحقة في ليبانتو في المياه اليونانية سنة 1571.

نتج معظم النشاط العسكري في أوروبا عن طموح العائلات المالكة الكبيرة في ذلك العصر ـ شارل الخامس في إسبانيا وفرانسيس الأول في فرنسا. كما أن هنري الثامن (1509 ـ 1547)، الذي كان يتوق لترسيخ شرعية أسرته في بريطانيا والحفاظ على هذه الشرعيَّة، كان يقوم بدور الناصح، والمشارك أَحياناً، في الصراعات الدائرة بين شارل وفرانسيس، كما كان باستمرار يحرض أحدهما على الآخر. في السنوات الأُولى، كانت خيارات هنري محدودة إلى حد ما، بما أن شارل كان ابن أخت زوجته الأولى، كاترين من مملكة أراغون، لكن هنري كان يلعب على وتر إبرام تحالف مع فرانسيس.

لم تكن فرنسا من بين الدول المحظوظة التي اكتشفت الذهب في العالم الجديد، لكنها استطاعت الحصول على الذهب من التجارة ومن نهب السفن

الحربية الإسبانية المُبْحِرة من أمريكا في طريقها إلى إشبيليا. كان فرانسيس الأول (1494 ـ 1547) شديد الاعتقاد بالتقليد القائل بأن الذهب كان ضرورياً للعلاقات العامة وللعرض والتباهي وللإعلان عن القوة. ولم تكن هناك أية غرابة في ميوله في عصر كانت فيه المطرزات الفلمنكيَّة والبورغندية مُثْقَلَة بخيوط الذهب وكان الذهب قد بدأ يكسو الزخارف داخل الكنائس، وكانت مراتب النبلاء تتميز بحسب وزن السلاسل الذهبيَّة التي يطوقون بها أعناقهم (كان لدى هنري الثامن «سلسلة ذهبيَّة» يبلغ وزنها 98 أونصة)، كما كان الفرسان يخوضون المعارك وهم يرتدون سترات مرصعة بالذهب والجواهر[24].

كان فرانسيس راعياً متحمساً للفنون، وعندما دبر أمر إطلاق سراح بينفيناتو سيليني من سجن روماني وجاء به ليعمل في البلاط الفرنسي، قال له: «سأخنقك بالذهب»[25]. صنع سيليني مملحة زخرفها بالذهب والمجوهرات بشكل فخم جعل فرانسيس يصرخ دهشة عندما رآها[26]. كان فرانسيس يهوى ما هو أكثر من الأعمال الفنية: فقد كان معروفاً بعلاقاته الغرامية، وكان يقول: «إن بلاطاً دون نساء هو عالم دون ربيع، وربيع دون ورود»[27]. وفي سنة 1515، اقتفى فرنسيس خطى شارلمان وحارب اللومبارديين: استولى على شمال إيطاليا، وتم تكريمه من قبل البابا.

أخذ فرانسيس يعتبر نفسه أقوى ملوك أُوروبا. ورغم ذلك، وفي سبيل حماية نفسه من تهديدات شارل الخامس المتزايدة بالاستيلاء على إيطاليا لصالح الإمبراطورية الرومانية المقدسة، قرر إبرام تحالف مع هنري الثامن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شارل نجح في مسعاه بإخراج فرنسا من إيطاليا. فقد كانت معركة بافيا سنة 1525 هزيمة ساحقة لفرانسيس الذي وقع في أَسر شارل، وكانت تلك هي المرَّة الثانية التي يقع فيها ملك فرنسا أسير حرب. لكن شارل لم يكن نموذجاً للشهامة الفروسية، مثلما كان إدوارد الثالث عندما أَسر جان الثاني: فقد تُرِك فرانسيس يذوي في زنزانة شديدة الرطوبة، حيث كان يقضي

وقته في تأليف الأغاني والقصائد. ثم تابع شارل القتال للاستيلاء على كامل إيطاليا وسَمح لجنوده بنهب روما بعنف يتسم بالوحشية حتى ضمن مفاهيم ذلك العصر. كانت السيطرة على إيطاليا تعني أيضاً السيطرة على البابوية، وهذا ما جعل البابا كليمانت السابع يجد نفسه عاجزاً عن إقرار طلاق هنري من الملكة كاترين، خالة شارل. وقد كان لهنري كل الحق في الشعور بالصدمة إزاء رفض البابا: فقد كان البابا، في وقت سابق، قد أسبغ عليه لقب «حامي العقيدة» وذلك لقاء حماس هنري في إدانة مارتن لوثر بوصفه العدو اللدود لكل المسيحيين الصالحين.

التقى هنري وفرانسيس وجهاً لوجه سنة 1520 في غاينيس، قرب كاليه، في اجتماع قمّة لم يتحقق فيه سوى أقل من الحد الأَدنى الذي يتحقّق في معظم اجتماعات القمة. لم يكن فرانسيس على علم بأن شارل الخامس كان قد ذهب إلى لندن لعقد اجتماع سري مع هنري قبل مجيء هذا الأخير إلى فرنسا مباشرة، وهو أحد الأسباب التي جعلت من اجتماع غاينيس مناسبة لاستعراض الأبهة أكثر منه حَدَثاً، وقد حجبت تلك الغشاوة الباذخة من الاحتفالات والاستعراضات عقم الاجتماعات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية.

عَبَرَ هنري القنال على متن سفينته هنري غريس دو ديو، أَكبر سفينة في الأسطول الملكي، وكانت ترافقه سفن أصغر بعدد كاف لنقل حاشيته المؤلفة من 4500 شخص، وحاشية أخرى لزوجته كاترين، تتألّف من 1200 شخص، عدا ثلاثة آلاف جواد وأنواع عديدة من المعدات اللازمة. ولدى وصول هنري إلى كاليه، امتطى مستشاره الكاردينال وولسي، بغلاً ذا ركاب ذهبي وقصد المعسكر الفرنسي ليعلن وصول الإنكليز.

إنَّ الاجتماع بين الملكين، الذي تكلّف فيه كل منهما اتّخاذ وضعية خاصة، عُرِفَ فيما بعد باسم اجتماع حقل بساط الذَّهب. وهو اسم مناسب. لم تكن الأرض «حرفياً» مغطاة ببساط ذهبي، لكن المشاركين في الاجتماع

كانوا قد أغرقوا ثيابهم بالذَّهب، كما أن الخيام التي بلغ عددها 2800 خيمة، والتي أعدها فرانسيس لتلك المناسبة كانت أيضاً مغطاة بالكثير من القماش الذَّهبي الذي كان يتألَّق تحت أشعة الشمس حتى ليحسب الناظر نفسه سابحاً في بحر من الذَّهب[28].

بعد خمسة أيام من وصول هنري، وفي اللحظة التي كان فيها المدفع يطلق طلقة تحيَّة بدأ الملكان وحاشيتاهما الباذختان بالتحرك باتجاه بعضهما البعض ليلتقيا في المكان المحدْد في غاينيس. كان الرماة الفرنسيُّون يمتطون الجياد وقد غطَّى الذَّهب أسلحتهم، يتبعهم قواد فرنسا وقد ارتدوا ثياباً نُسجت من الذَّهب المتألق. وجاء بعدهم مائتان من النبلاء ببزاتهم الرسمية المصنوعة من الذَّهب والقماش القرمزي. أَمَّا فرانسيس نفسه فقد كان يرتدي ثوباً من قماش ذهبي، بينما كان جواده مكسواً بزركشة ذهبيَّة.

ولم يكن الإنكليز ليتركوا أحداً يتفوَّق عليهم في ذلك الاستعراض المبهرج للذهب. رافق وولسي في موكبه خمسون من العمالقة الذين كانوا يحملون قضباناً ذهبيَّة تحمل في أعلاها كتلاً بحجم رأس رجل[29]. وقد وصف شكسبير، في مسرحيته التي يتحدَّث فيها عن هنري الثامن، تعاقب الأَحداث على هذا النحو:

> كان الفرنسيون اليوم يلمعون وهم مكسوون جميعاً بالذَّهب كالآلة الوثنية،
> لقد كسفوا بريق الإنكليز، وفي اليوم التالي بدا البريطانيون كالهند، وكان
> كل رجل مثل منجم ذهبي. (الفصل الأَول، المشهد الثاني، 18 ـ 22).

إنَّ الإشارة إلى الهند هنا يُقصد بها جزر الهند الغربيَّة، التي كانت في ذلك الوقت تشير إلى العالم الجديد بأَكمله. وإنَّ مغالاة شكسبير بالقول بأن كل رجل «كان يبدو كمنجم» يوحي بأن الإنكليز كانوا غارقين في الذَّهب حتى أَنَّهم بدوا كمنجم للذهب[30]. كان الذَّهب يملأ تفكير الجميع بحيث أن أَحد أفراد

حاشية هنري علّقَ على اللحية، التي كان هنري قد أَطلقها خصيصاً لهذه المناسبة، بأنها «تبدو كالذَّهب»[31].

كانت تحيط بالمكان الرايات الخفَّاقة والأبنية الشبيهة بالقصور، وأقيمت نافورتان كان النبيذ الأحمر يتدفق منهما طوال الوقت (يروى أن سنة 1520 كان سنةَ خير). وصل الأمر بهنري أن اقترح إِجراء مباراة مصارعة عفوية مع فرانسيس، وكان صراعاً سجالاً انتهى بسقوط هنري على العشب وقد احمر وجهه غضباً. ومر الوقت بين مثاقفات بالسيوف على ظهور الجياد تميزت بالإِتقان ومباريات بالرماية تخللتها وجبات قُدمت فيها (أفراخ الطيور من بجع ولحوم الغزلان وأَسماك الكراكي ومالك الحزين وفطائر الإجاص والكستر والفواكه. . . . . ولحم الجدي وسمك الحفش ولحم الطواويس وطيور السمان وطيور التدرج وطيور البلشون)[32]. لا عجب إِذاً أَن يكون اسم الطاهي ميريمان (الرَّجل المَرِحْ).

ورغم كل هذا، اشتبك هنري وفرانسيس في حرب مع بعضهما البعض بعد ثلاث سنوات فقط. هل أَعماهما كل ذلك الذَّهب، المعروض ببذخ خلال لقائهما، عن رؤية الحقيقة؟. . لقد تعين عليهما الآن استخدام ذهبهما لأغراض أكثر مقتاً.



وبينما كان كل ذلك يحدث، أو بالأحرى، لأن كل ذلك كان يحدث، بدأت تغيرات اقتصادية عميقة بالظهور في أُوروبا، وبطريقة غير مباشرة، في آسيا أيضاً. فقد تغير مسلك الأسعار والطلب على المال في أُوروبا بشكل دراماتيكي في أوائل القرن السادس عشر، وبلغ هذا التغيير حداً جعل الاقتصاديين يشيرون إِلى هذه الفترة على أنَّها ثورة الأسعار في القرن السادس عشر. لقد أدَّت ثورة الأسعار والحروب التي لم تنقطع والنمو السريع في

التجارة الدولية والعلاقات الاقتصاديَّة المتنامية مع شركاء تجاريين على بعد آلاف الأميال فِي الشرق الأقصى، أدَّى كل ذلك إِلى تجديد أَساليب القيام بالأعمال وتغيير طبيعة الصفقات المالية. وبغضِّ النظر عن المصاعب التي يمكن أَن يكون الملوك قد عانوها فيما يخصّ شؤونهم الماليَّة، خلال القرن السادس عشر، ارتقت الأمور في القطاع الخاص إِلى مستويات أكثر دقَّة وتعقيداً من أَي وقت مضى.

لقد تركت ثورة الأسعار طابعها على القرن بكامله. كانت ملاحظة أَول شكل من أشكال ارتفاع الأسعار في إِيطاليا وألمانيا. وذلك سنة 1470، الذي شكل نقطة الحضيض في حركة انخفاض الأسعار التي تلت الموت الأسود سنة 1349. وبدأ التضخم، مثل أي وباء آخر، يجتاح أُوروبا على مراحل متعاقبة. ولقد أرسى قواعده في إِنكلترا وفرنسا خلال ثمانينات القرن الخامس عشر، ثم امتدّ ليشمل شبه جزيرة أَيبيريا في العقد الذي تلاه، وفي أَوائل القرن السادس عشر، ظهر في شرق أُوروبا. ورغم أن الأسعار لم تكن ترتفع كل سنة، لأن أسعار المواد الزراعية بشكل خاص تتقلب على الدوام حسب تقلّبات الطقس، إِلا أن نقطة الحضيض التي كانت تصل إِليها الأَسعار عند كل انخفاض لها كانت أَعلى من النقطة السابقة، كما أَن كل نقطة ذروة وصل إِليها ارتفاع الأسعار كانت تفوق ما سُجل سابقاً باتجاه الزيادة[33].

إِنَّ أي شخص عاش فترة تضخم للأسعار بإِمكانه التأكيد بأن التضخم يؤدي للشعور بعدم الاستقرار لأَنَّه يحجب المستقبل بغيوم القلق، لكن صدمة التضخم المستمر كانت مدمرة بالنسبة لشعوب أُوروبا في القرن السادس عشر. فلم تكن لديهم أية خبرة سابقة بالتضخّم، ولا أية نظرية اقتصاديَّة صالحة لتفسيره، ولا حتَّى أية قواعد راسخة للتصرف أو أية سياسة لمعالجته. لقد حدثت في السابق فترات قصيرة من التضخم نتيجة شحّ المحاصيل، لكن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر استمرت أكثر من مائة سنة قبل أن تبدأ

بالانحسار تدريجياً في نهاية المطاف. لم يحدث أن كان هناك تضخم في التاريخ أكثر استعصاء.

كانت زيادات الأسعار أكثر تسارعاً في مجال المواد الخام، وبخاصة الغذائية منها. ففي إنكلترا، ارتفعت أسعار الحطب والمواشي والحبوب من خمسة إلى سبعة أضعاف خلال الفترة ما بين 1480 ـ 1650، بينما لم ترتفع أسعار السلع المصنَّعة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف[34]. إنَّ زيادة تصل إلى 700 بالمائة على امتداد 170 سنة تعني زيادة لا تتجاوز 1,2 بالمائة في السنة، لكن ضمن وضع كانت فيه الأجور تزيد بسرعة أبطأ من نصف سرعة زيادة أسعار المواد الضروريَّة، كان ما عصف بمشاعر الناس هو عناد واستمرار ضغوط التضخم. تدهورت القوة الشرائية للنقد ولمداخيل العمَّال بمعدل، بدا في ذلك الوقت، وكأَنَّه ينذر بالخطر.

ما الذي أدَّى لهذا التدهور؟.. لقد تراكم الكثير مما كُتب بهذا الشأن ليسجِّل ما جرى من جدال حول هذا الموضوع. والفكرة الرئيسيَّة في تلك المناظرات هي أَنَّه ليس هناك من سبب وحيد يمكن اعتباره مسؤولاً عن طول استمرار ثورة الأسعار. ويصف المؤرخ الاقتصادي غلين ديفيز هذه الثورة بأنها: «غريبة وعميقة»[35]. لقد انشغل المراقبون المعاصرون في القرن السادس عشر في الكثير من الجدل. وتضمنت بعض الأسباب التي ذُكِرَت في أَدبيَّات ذلك العصر أموراً من نوع ضعف النشاط الزراعي والضرائب الباهظة وتناقص عدد السكان والتلاعب بالأَسواق والكلفة العالية للعمالة والتشرّد والبذخ ومكائد رجال أعمال من أمثال الجنويين[36].

وهناك بعض الجهات المعاصرة ممن تعتقد أن التزايد المتسارع في عدد السكان، مضافاً إليه معدل أبطأ في زيادة الكميات المتوفِّرة من المواد الغذائيَّة، هو ما أدَّى لإِشعال فتيل التضخّم. فقد بدأ عدد السكان في أُوروبا بالتخلّص من آثار الموت الأسود وحرب المائة سنة في أوائل القرن الخامس عشر. وكانت

الزيادة الأكبر هي من 45 مليوناً في سنة 1400 إلى ستّين مليوناً في سنة 1450، وظلّ عدد السكان يتزايد بمعدل تسعة إلى عشرة ملايين نسمة كل خمسين سنةً وذلك حتى سنة 1600، وفي النهاية تجاوز عدد سكان أُوروبا 73 مليون نسمة وهو الرقم الذي كان مسجلاً سنة 1300، أي قبيل كارثة الموت الأسود[37].

أَمَّا كميات المواد الغذائية، التي كانت كافية حتى بدايات القرن الخامس عشر، فلم يعد بإمكانها مجاراة الزيادة في عدد الأفواه التي يجب إطعامها. إنَّ الإنتاج الزراعي لا بد له، في أي حال من الأحوال، أن يتخلف عن النمو السكاني، لكنّ هناك سببين آخرين أدَّيا إلى حدوث عجز في كميات المواد الغذائية. السبب الأَول: هو التحوّل، وبخاصة في إنكلترا، من زراعة الأراضي إلى تربية المواشي، نظراً لأن ربح تربية الأغنام فاق ربح زراعة المواد الغذائية، والسبب الثاني: هو استمرار هجرة العمالة إلى المدن. وفي سنة 1538، علّق أحد الكتَّاب الألمان قائلاً «هناك عدد كبير من الناس حيث توجهت، لا يستطيع أحد أن يتحرك»[38]. ويبدو أَنَّه كان قد قام مؤخراً بزيارة فلورنسا، حيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة يبلغ 7,8 شخصاً سنة 1561، أَي ضعف ما كان عليه قبل 120 سنةً مضت[39].

إنَّ التضخم يحدث دائماً خلال أوقات الحرب، عندما يزيد الإنفاق ويتراجع إنتاج السلع والخدمات الخاصة بأوقات السلم. لقد قال تاسيستوس في إحدى كتاباته بأن المال هو عصب الحرب[40]، ولم تكن قد مرَّت على القارة الأوروبية سنة واحدة عمَّ فيها السَّلام وذلك خلال السنوات المائة ما بين 1551 ـ 1651. وقد أدَّت طبيعة أنظمة الضرائب في القرن السادس عشر إلى تفاقم المشاكل المالية الناجمة عن تمويل تلك الحروب، لأن تلك الأنظمة وضعت كامل العبء تقريباً على كاهل الطبقات الدنيا. وبما أن الطبقات الدُّنيا هي الأكثر تضرراً بسبب التضخم، فقد تراجعت العائدات الحكومية في الوقت الذي كان فيه التضخم والحروب يؤديان باستمرار إلى زيادة النفقات الحكومية. كانت

النتائج الحتمية حالات عجز مالي ضخم وزيادة لا حدّ لها في الدَيْن الحكومي. ونتج عن ذلك ابتكاران ماليان وهما Asientos في إسبانيا و Parti Grand في فرنسا، وكلاهما عبارة عن شكل من أشكال الاقتراض في أسواق الرأسمال ـ الاصطلاح العصري ـ شكل يكمِّل الطريقة التقليدية في الحصول على الديون التي يجري التفاوض عليها مع جهات خاصة والتي تتراكم في حسابات المصرفيين في إيطاليا وألمانيا وهولندا.

كانت هناك طريقة أخرى لتأمين الموارد المالية الملكيَّة، لكنها كانت قد أَصبحت خدعة قديمة: زيادة الكمية المطروحة من النقد عن طريق تخفيض قيمة العملة. ففي سنة 1523، حثّ البرلمان الإسباني شارل الخامس على تخفيض محتوى الذَّهب في العملات الإسبانية وذلك للحدّ من التدفق المأساوي لقطع النقد الثمينة إلى دول أخرى. وبهذه الطريقة، سيصبح بالإمكان ضرب عدد أكبر من القطع النقدية بنفس كمية الذَّهب. انتظر شارل حتى سنة 1537 ليقوم باتخاذ هذه الخطوة، ويتبدى حجم احتياجاته واضحاً من خلال قراره بالقيام بذلك الإجراء حتى بعد أن قدَّم له البرلمان وبيزارو ما بدا وقتها وكأَنَّه بئر لا قرار له من السبائك الذَّهبيَّة. وحذا حذوه حكَّام آخرون. كانت سياسة هنري الثامن خلال الفترة ما بين 1542 ـ 1547 لافتة للنظر بحيث أصبحت تُعرف بالتخفيض الكبير. وقد جاء التخفيض الذي أجراه هنري نتيجة مباشرة لحربه ضد فرنسا في أربعينات القرن السادس عشر، وذلك عندما، قام «بتشغيل دار السكّ بكل ما لها من طاقة»[41]. كما قال أحد المؤرِّخين.

وضمن بيئة كهذه، لم يكن الملوك وحدهم من يقوم بإنفاق المال بهذا الشكل المستمر. فالتضخم يخلق حاجاته الملحة المستمرة الخاصة به. فبما أن السلع أصبحت بالنسبة للناس أعلى قيمة من المال، أَدى التضخّم إلى تشجيع الناس، وبخاصة رجال الأعمال والمزارعين، على التخزين. وبتعبير أَدق، يأخذ التخزين شكل المضاربة، أَي أن الناس يشترون السلع قبل أَن يحتاجوها

أو أَنهم يحاولون احتكار السوق، إِما لاستباق ارتفاع الأسعار أو لبيع السلع بأَسعار أعلى فيما بعد. كل ذلك أَدى إِلى تقوية الضغوط التي تدفع بالأَسعار إِلى الأَعلى ومن ثم تشجع على المزيد من التخزين والمضاربة.



ولكن ماذا عن تأثير الكنز الأمريكي على ثروة الأسعار؟.. إِنَّ آدم سميث لا يساوره أي شك بهذا الشأن: «يبدو أن اكتشاف المناجم في أمريكا كان هو السبب الوحيد... فلم يكن هناك أي جدل بشأن تلك الحقيقة أو بشأن السبب»[42]. يبدو واضحاً للوهلة الأُولى أن تدفق النقد الجديد المضروب من كنز العالم الجديد، لا بد وأَن يكون هو القوَّة المحرِّكة التي دعمت التضخم طوال تلك المدة. ربما يكون عدد السكان قد تجاوز كمية الغذاء المتوفرة، لكن الأَطفال عادة لا يأتون إِلى هذا العالم وفي أفواههم ملاعق فضية. فلو كان تضخم عدد السكان هو السبب الذي يؤدي آلياً للتضخم، لكانت دول مثل الهند وبنغلاديش هي الرائدة في مجال التضخم في العالم، بينما كانت الدول ذات العدد السكاني ذي النمو البطيء قد حافظت على أسعار ثابتة أو متناقصة. إِنَّ الوقائع بعيدة جداً عن الانطباق على هذه الفرضية. ففي بعض الحالات، قد يؤدي النمو السكاني، بشكل يفوق المواد الغذائية المتوفرة، قد يؤدي بالضرورة إِلى حدوث التضخم، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك دليلاً كافياً. فمن أين يحصل عدد السكان الزائد على ما يمكنهم به دفع الأسعار المرتفعة؟...

إِنَّ السؤال يوحي بالجواب: يجب أن تزداد مقادير النقد المتوفرة. وهذا المنطق يدعم استنتاج آدم سميث، ذا الطابع الوعظي، بأن كثرة المناجم في أمريكا هي المسؤولة عن تضخم الأسعار. ويستند رأي سميث إِلى بحث اقتصادي ممتاز أعدّه أحد المراقبين الفرنسيين، ويدعى جان بودين، سنة 1568، وقد عاد بودين إِلى التاريخ القديم ليثبت أن الكميات المتزايدة من الذَّهب

والفضة كانت ترتبط بارتفاع الأسعار. وأشار إلى أن التدفق الهائل للمعدنين الثمينين من أمريكا حطَّ رحاله في إسبانيا وأن الأَسعار هناك أَعلى منها في فرنسا وإيطاليا: «إنَّ إسبانيا ثرية ومتكبرة ومتراخية... إن وفرة الذَّهب والفضة هي السبب جزئياً، في غلاء السلع»(43).

يعتبر بودين، الأب الروحي للنظرية «المالية» Monetarism، وهي فرع مهم من النظرية الاقتصادية التي شرحها ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل، بأفضل طريقة، وقد أكَّد فريدمان أن التضخم هو، على الدوام وفي كل مكان، ظاهرة مالية. فعندما ترتفع الأسعار بشكل عام، يتعين على المشتري أن يدفع مبلغاً أكبر من المال لشراء نفس المجموعة من السلع والخدمات. أي أن التضخم ليس بإمكانه الاستمرار ما لم يجر تمويله بطريقة ما. ففي حال لم يتمكن الشَّارُون من إيجاد المال الإضافي الذي يحتاجون إليه للمحافظة على نفس مستوى الشراء، يتعين عليهم إنقاص مشترياتهم وهم بذلك يحدّون من إمكانية البائعين على الاستمرار بفرض أسعار مرتفعة. ولذلك يؤكد القائلون بهذه النظرية أن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر لم يكن يقدر لها أن تستمر تلك الفترة الطويلة من الزمن لولا أنها كانت تُرفد بمبالغ متزايدة من المال الناتج عن سبائك الفضة والذَّهب الآتية من العالم الجديد.

ورغم ذلك، يبدو أن جعل الوقائع تناسب النظرية التي ينادي بها القائلون بالنظرية «المالية» ليس بالسهولة التي يصوِّرها بودين. فلم تبق كل الثروة في أُوروبا بشكل نقد. لقد أدَّى التخزين، كما يؤدي دائماً، إلى إبقاء قسم من هذه الثروة خارج مجال التداول. وأخذت الزخارف البديعة في الكنائس حصَّتها منَّا. وكما سنرى في الفصل التالي، تم شحن جزء كبير منها إلى آسيا، وكانت رحلة لا عودة منها.

وإضافة لما سبق، ورغم أن الأسعار بدأت بالارتفاع بحدود سنة 1470 واستمرت بالارتفاع في كل أَنحاء أُوروبا حتى بداية القرن السادس عشر، إلا أن

الذَّهب الأمريكي لم يبدأ في الوصول إلى إسبانيا بكميات كبيرة حتى سنة 1520، وقد جاءت الاكتشافات في البيرو بعد سنة 1530، أَمَّا الاكتشافات الكبرى للفضة فلم تُؤْتِ ثمارها إلا بعد عشرين سنةً من ذلك التاريخ. وبعد سنة 1600، استمرت العلاقات ملتبسة. فبحدود سنة 1590، بدت واردات الذَّهب والفضة إلى إشبيلية وكأنها وصلت إلى ذروتها، ثم حافظت على ارتفاع مستواها لما يقارب ثلاثين سنة أخرى، ثم بدأت حوالي سنة 1620 بالانحدار بشكل حاد حتى نهاية القرن. بالرغم من ذلك ظلت الأسعار ترتفع بمعدلات بدت وكأنَّ لا علاقة لها بوصول كميات جديدة من المعدنين الثمينين. ففي إنكلترا، على سبيل المثال، تضاعفت الأسعار خلال الفترة ما بين 1600 ـ 1650[44].

لكن معطيات إشبيليا ليست بمنأى عن التساؤل، لأن كميات متزايدة كان يتم تفريغها في كاديز ولشبونة وهي في الطريق، كما تزايدت حالات الانحراف عن المسارات الرسمية. فتهريب الذَّهب هو أمر من السهولة بمكان بحيث يجعل الإِحصاءات الرسمية غير موثوقة. وإن تحليل المعلومات غير الرسمية يفيد بأن تدفق المعدنين الثمينين إلى إسبانيا ٱزداد فعلياً بعد سنة 1600[45]. بدأ شحن الذَّهب من المناجم الكبرى في البرازيل إلى البرتغال بعد سنة 1700، لكن ثورة الأسعار كانت عندها قد استهلكت نفسها. وقد وصفت آنا شوارتز، وهي مرجع بارز في النظرية «المالية» وإحدى زميلات فريدمان المهمات، وصفت تجربة ثورة الأسعار بأنها «تناقض الفرضية الأساسية» للنظرية[46].

وهناك اقتصاديُّون آخرون، ممَّن تناولوا تلك النظرية بالبحث، يركِّزون على متغيّر اقتصادي واحد، وهم يفضلون قلب مسار الجدل رأساً على عقب. وبذلك لا تعتبر ثورة الأسعار في القرن السادس عشر، إذا ما أُخذت من وجهة النظر هذه التي تسبغ عليها الأفضلية، نتيجة لتزايد كميات النقد المتوفرة بشكل معادن ثمينة، بل إن مستوى الأسعار المتزايدة يوضِّح وجود طلب على النقد، الأمر الذي دفع الإِسبان لمضاعفة جهودهم الرامية لإِحضار الذَّهب والفضة من

أمريكا. ومن هذا المنظور تصبح كميات النقد المتزايدة هي نتيجة للتضخم وليست السبب في حدوثه.



ومهما كان السبب وراء ثورة الأسعار، فلا بد أن يكون تدفق تلك الثروة قد أسهم في استمرارها. وهناك مثال دراماتيكي لهذه الظاهرة يتبدَّى خلال مسار الصراع الطويل بين فرانسيس الأَول وشارل الخامس.

بعد أَن قام شارل بأَسر فرانسيس في بافيا وبسجنه في مدريد، أجبره على توقيع معاهدة، كانت ضمانتها أَخْذُ الأَبنين الاكبرين لفرانسوا، وكانا في السابعة والثامنة من العمر، رهينتين. وداعاً، إذاً، لأحلام فرنسا بضم لمبارديا. ظل الطفلان في الأسر لمدة أربع سنين، حتى تم افتداؤهما بوعد قطعه فرانسيس بأن يدفع مليوني كروان ذهبي مقابل تحريرهما. كانت الدفعة الأولى مبلغ 1,2 مليون كروان تم إرسالها في قارب عبر النهر عند الحدود الفرنسية الإِسبانية في نفس اللحظة التي كان فيها القارب الذي يحمل الأميرين يبحر في الاتجاه المعاكس. لكن عملية التبادل تأجلت (كما ذكرنا في الفصل السادس) لمدة أربعة أشهر جرى فيها عد قطع النقد[47].

وقد أدَّى انتقال هذه الكمية الكبيرة من الذَّهب إلى إحكام الخناق في فرنسا على النبلاء ورجال الدين ودافعي الضرائب، في الوقت الذي حركت فيه هذه الكمية موجة من الإِنفاق في الاقتصاد الإِسباني. وكانت النتيجة أن الأسعار سرعان ما ارتفعت في إسبانيا لتصبح أعلى من مثيلاتها في فرنسا. وأدى هذا الفرق في الأَسعار إلى تدفق الصادرات الفرنسية إلى إسبانيا ـ صادرات من كل الأنواع من القمح والمشروبات وحتى الأراجيح والشموع وأقمشة الأشرعة والخيام ـ وسرعان ما أخذت حركة الذَّهب والفضة تسير في الاتجاه المعاكس، وذلك عندما عادت النقود إلى الجانب الفرنسي من الحدود[48].

وأَكثر ما يثير الاستغراب في تعاقب الأحداث هذا هو ما حصل لقيمة الذَّهب نفسه، ولقيمة الفضة أيضاً. فلم يكن هذان المعدنان الثمينان، مثل أي شيء آخر، بمنأى عن التأثيرات التي لا ترحم لقانون العرض والطلب. فقد أخذت كميات الذَّهب الواردة إلى أوروبا في القرن السادس عشر بالازدياد بسرعة، نظراً لطوفان الواردات من الذَّهب من أمريكا إضافة لكميات الذَّهب الكبيرة الآتية من المناجم الجديدة والناتجة عن تطوير تقنية التعدين في شرق أُوروبا وبخاصة في هنغاريا.

وكانت النتيجة أَنَّه بالرغم من ارتفاع سعر الذَّهب ككل شيء آخر خلال ثورة الأسعار، فإن التغيرات في سعر الذَّهب أُخضعت للقيود أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الذَّهب في إنكلترا من أربعين شلناً للأونصة إلى ستين شلناً، وذلك خلال الفترة ما بين 1492 ـ 1547، أي زيادة بنسبة 50 بالمائة، ثم ثبت عند هذا الحدّ خلال السنوات الخمسين التالية، ارتفع بعدها ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 74 شلناً بحلول سنة 1611[49]. وكان مجموع الزيادة هو 85 بالمائة ـ أي أقل بكثير من الزيادات الحاصلة في الأجور أو أسعار الثياب أو المواد الغذائية. ورغم أن الإِنكليز لم يكن لديهم مصادر ذهب خاصة بهم في الأمريكيتين، أو في أي مكان آخر، يستطيعون الاعتماد عليها، إلا أن هناك أسباباً تدفعنا للاعتقاد بأن كمية الذَّهب في إنكلترا كانت تزداد بسرعة، وذلك بفضل الكنوز الضخمة التي كان يجري الاستيلاء عليها عن طريق القرصنة والحروب[50].

ويقدم لنا آدم سميث أفكاراً معمقة ذكية بشأن هذه الظاهرة. فهو يؤكد بأن كمية أي سلعة تقوم بتنظيم نفسها بحسب طلب أَولئك الذين يرغبون بدفع مبالغ كافية لجلب هذه السلعة إلى السوق. وليس هناك من سلعة بإمكانها تنظيم نفسها «بسهولة أكبر أو بدقة أكبر» مثل الذَّهب أو الفضة، لأن القيمة العالية التي يتمتعان بها إضافة للحجم الصغير يجعل من السهل نقلهما من أي مكان تَرْخُص

فيه قيمتهما إلى حيث يحرزان سعراً أعلى. وهذه العلاقة الفيزيائية تفسر كون أسعار الذَّهب أكثر ثباتاً من أسعار السلع (التي يمنعها حجمها من تغيير وضعها). وبالتالي، فإنه عندما تتجاوز كمية الذَّهب والفضة، الواردة إلى بلد ما، الطلب الفعلي، فإن كل الاحتياطيات التي تتخذها الحكومة لا تستطيع منع تصدير المعدنين. إن كل القوانين الصارمة في إسبانيا والبرتغال لا تستطيع إبقاء ذهبهما وفضَّتهما داخل البلاد. فاستمرار الواردات من البيرو والبرازيل. . . . تجعل أسعار هذين المعدنين تنخفض إلى ما دون الأسعار في البلدان المجاورة»[51]. وبعد ذلك مباشرة، يقوم سميث بعرض فكرة إضافية تتعلق بعجز الإِسبان عن الاستمرار بالاحتفاظ بذهبهم الثمين.

كانت ثورة الأسعار واكتشاف موارد الذَّهب الوفيرة في أمريكا بمثابة تحولات مفاجئة عن الماضي، ولكن كانت هناك تجديدات اقتصادية إضافية ذات أهمية قد بدأت بالتأثير خلال القرن السادس عشر. فقد بدأت الأسواق التجارية الموسمية، وهي مؤسسة تقليدية، تلعب دوراً أكثر أهمية في المشهد الاقتصادي، مُحْدِثةً بذلك تحوّلاً هاماً في دور الذَّهب، وهو تحول استمر حتى وقتنا هذا. إن انتشار هذه المؤسسة لهو أمر جدير بالملاحظة نظراً لطبيعتها المتمدنة، المناقضة إلى حد كبير للحروب والنزاعات الدينية ولأعمال السلب والنهب التي استمرت طوال تلك القرون.



بدأت تلك الأسواق خلال العصور الوسطى، وتطورت لتصبح مؤسسة رئيسية للقيام بالأعمال ـ كعرض البضائع وشرائها وبيعها في عالم كانت معظم المدن فيه مجرد مواقع صغيرة، لا وجود فيها لمصرف على زاوية كل شارع ولا لمراكز تسوق ضخمة لا تبعد عن المنزل إلاَّ خمس دقائق بالسيارة. كان عالماً خلواً من الهاتف، ومن شركة فيديرال إِكسبريس، ومن الإنترنت، ومن

الخدمات الإخبارية التي بإمكانها إيراد أسعار البضائع والمستندات المالية والقطع الأجنبي أو الإعلان عن تلك الأسعار. وبدون أماكن تجمع مركزية، لم يكن بإمكان التجّار تأمين ما يحتاجونه أو أنهم كانوا يضطرون للاقتصار على مركز أو مركزين محليين، كما لم يكن بإمكان الجمهور العريض من المستهلكين معرفة موقع السلعة التي يحتاجها ـ وأحياناً كثيرة معرفة المصرفيين الذين يحتاجهم، أما تعددية النّقد ومستندات الائتمان فلم يعد بالامكان تنظيمها بحيث تصلح لدفع الالتزامات التي تراكمت عبر آلاف الصفقات. وفي عالم اليوم يُعتبر معرض فرانكفورت للكتاب، والمعارض البهيجة في لاس فيغاس للصناعات التقنية العالية ومعرض لايبزيغ العريق للآلات الصناعية، تعتبر كلها ظلالاً باهتة لتلك المؤسسة الحيوية والهامة في العصور القديمة. وبالإضافة لذلك، فإن معظم المعارض العصرية تُقام بشكل سنوي، أما الأسواق التي تعنينا هنا فقد كانت تنعقد مرتين في السنة على الأقل، وكانت ليون، وهي إحدى أهم المواقع، تقيم السوق الخاصة بها أربع مرات في السنة.

وبعكس ما كان يجري على الساحات المحلية، حيث يتبادل التجّار البضائع مع جيرانهم، كانت الصفقات التي تجري في الأسواق الموسمية تتيح للتاجر أن يشتري دون أن يكون لديه بالضرورة شيء يبيعه، أو بالعكس. وعمليات الشراء من جانب واحد غالباً ما تتطلب مالاً، لأن المشتري لا يبيع شيئاً بالمقابل. وهكذا أخذت بنية هذه الأسواق تزداد دقة وتعقيداً، وخلال القرن السادس عشر، أصبحت عملية تمويل الصفقات في هذه الأسواق لا تقل أهمية عن السلعة بحد ذاتها. وفي كثير من الأحيان، كانت الصفقات تأخذ طابعاً مالياً بغضِّ النظر عن حركة البضائع[52]. ورغم أن تلك الأسواق كانت تقام في العديد من المراكز في أوروبا، إلاّ أن العَامِلَيْن الجغرافي والسياسي كانا يحدِّدان أماكن المدن المهمة التي يلتقي فيها اللاعبون الرئيسيون حيث كان الملوك يوفِّرون الحماية والتسهيلات الخاصة للأجانب، في ليون، كانت النسبة

الأكبر من الأجانب تأتي من فلورنسا وميلانو ولوكا وجنوى[53]. وفي الأَسواق الكبيرة، كان الدور الرئيسي منوطاً بالتجّار ورجال المال، بينما كان ممثلو المؤسسات البلدية أَو المَلَكية يقومون بدور ثانوي. وقد تأرجحت شعبية الأَسواق صعوداً وهبوطاً مع تغير أنماط التجارة والسيطرة السياسية بمرور الوقت ـ منطقة شامباني، أنتويرب في القرن الخامس عشر، ثم جنيف، ومنها انتقلت السوق إِلى ليون نتيجة جهود ملك فرنسي، ثم إِلى مدينة بيزانسون في شرق فرنسا وأخيراً في بياسينزا. وفي بياسينزا، كانت كانت الأَسواق تُعرف باسم بيسينزون، وهو تحريف إِيطالي لاسم بيزانسون.

كان صرَّافو العملة يشغلون العديد من أكشاك تلك الأَسواق، ففي سوق ميدينا ديل كامبو في إِسبانيا، كانت الفعالية الوحيدة هي المتاجرة بالكمبيالات المحررة بعملات مختلف الدول، وكانت تُدعى بالحوالات. ولاشك بأن الصرافين لم تكن لتسنح لهم فرصة للراحة. ويعدّد أحد المصادر 48 نوعاً مختلفاً من النّقد الذَّهبي كانت قيد التداول في أوروبا في القرن السادس عشر، ويشمل ذلك 11 نوعاً جاء من المدن الإيطاليَّة، تسعة أنواع من الأراضي الواطئة، ستة أنواع من إِنكلترا، وأعداداً أقل من إِسبانيا وفرنسا والبرتغال وهنغاريا[54].

أصبح التجَّار الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم للتعامل بكل تلك الأنواع من القطع النّقديَّة هدفاً للنوادر الشعبية الشائعة. ففي «حكاية البحار» Shipman's Tale لتشوسر، نرى تاجراً غارقاً في العمل على طاولة الحسابات يُصدر أوامره بعدم إِزعاجه مهما كان الأمر. وينتهز قسيس شاب الفرصة ليتحرش بزوجة التاجر، وتقوم هذه بقرع الباب على زوجها وهي تبكي قائلة:

> كم ستُمضي من الوقت في العمل في أموالك ودفاترك وأشيائك لقد قاسمك الشيطان كل ما تملك[55].

ورغم ذلك، لم يكن ما يشغل بال صرَّافي العملة، التطورات الحاصلة في سكّ النّقد، بل الاتجاه المتنامي لاستخدام المستندات المالية الورقية كبديل وذلك بسبب منغصات وتعقيدات استخدام قطع النّقد المعدنيَّة. كانت الوسيلة الرئيسية لتلك الأنواع من المدفوعات، هي الحوالة، وهي مستند كان قد طوره الإيطاليون في القرن الثالث عشر، أَو قبل ذلك. وتعتبر ابتكاراً مالياً رائعاً يصلح للعديد من أنواع الاستخدام ويتخذ أشكالاً عدة[56].

ونورد فيما يلي مثالاً بسيطاً عن كيفية عمل الحوالة[*]. تجري صفقتان: يشتري فرانكو من إيطاليا صوفاً من بيرتولد في الفلاندرز، بينما يشتري ديفيد في الفلاندرز مشروباً من كارلو في إيطاليا. فرانكو لا يدفع لبيرتولد مباشرة، وديفيد لا يدفع لكارلو مباشرة. عوضاً عن ذلك، يقوم كارلو «بتحرير» حوالة على ديفيد، وهي صفحة من الورق تؤكِّد أن ديفيد مدين له بمبلغ معين من العملة الإيطاليَّة لقاء المشروب. كارلو يبيع حوالته إلى فرانكو، وهذا يعني أن شراء فرانكو للحوالة قد سدد لكارلو نقوده. ومن أجل أن يدفع فرانكو ثمن الصوف لبيرتولد، يقوم الآن بإرسال الحوالة إلى بيرتولد، ليعود هذا ويبيعها لديفيد، وهذا يعني أن شراء ديفيد للحوالة قد سدد لبيرتولد نقوده. وهكذا جرى الدفع لكل من بيرتولد وكارلو، اللَّذين قاما بإرسال البضائع، ولكن من قِبَل زبون الطرف الآخر لا من قِبَل زبون كل منهما: فقد دفع فرانكو لكارلو عوضاً عن بيرتولد، بينما دفع ديفيد لبيرتولد عوضاً عن كارلو. لقد انتقل الصوف والحوالة التي حررها كارلو على ديفيد عبر الحدود، ولكن لم تخرج أية نقود من إيطاليا إلى الفلاندرز، أَو بالعكس.

كان ذلك مثالاً شديد التبسيط، لكنه يشرح جوهر العملية. فمن حيث الواقع، ليس هناك من سبب يدعونا للاعتقاد بأن كل صفقة ستكون مساوية

(*) وهو نسخة مبسَّطة عن المثال الموجود في كيندلبرغر، 1993، ص 41.

بصورة دقيقة للصفقة الأخرى، أَو حتى أن فرانكو وكارلو أَو بيرتولد ودافيد سيجدون بعضهم بعضاً بهذه السرعة. ولتسوية هذه الاختلافات، نشأت سوق ناشطة للمتاجرة بالحوالات. وفي سنة 1585، على سبيل المثال، كَانت الحوالات المحررة على تجّار ومصرفيين في أمستردام، تجري المتاجرة بها في أنتويرب وكولون ودانزيغ وهامبورغ ولشبونة ولوبيك وروان وإِشبيلية[57].

وفي تلك الأَسواق كان التجار، لا أصحاب العلاقة الأصليون، هم الذين يقومون بشراء الحوالات، ومن ثم تسوية الحسابات بين بعضهم البعض، وكثيراً ما كان التجّار يلعبون دور المصرفيين وذلك بتقديم سُلف لموردي السلع ومن ثم استيفاء حقهم لاحقاً من مُشتري السلع. وعن طريق تسوية الاختلافات عوضاً عن تسديد مبالغ ضخمة، وعن طريق جعل مجال الأعمال ميداناً يسهم فيه عدد كبير من التجار، قلَّلت أسواق الحوالات، إِلى حد كبير، الحاجة إِلى القطع النّقدية لتسوية الإختلافات الثنائية. وفي إِحدى المناسبات تم انتقال مليون ليفرة من شخص إِلى آخر بدون دفع بنس واحد[58]. ولم يكن لتلك العملية بكاملها أن تقوم بدورها لولا الأَسواق التجارية الموسمية، حيث كان التجّار وصرّافو العملة يلتقون ويبيعون ويشترون الحوالات، ويُجرون مدفوعاتهم بالقطع الأجنبي، وكان الإيطاليون يقومون بتسوية حساباتهم مع التجّار الفلمنكيِّين، ويقوم هؤلاء بتسوية حساباتهم مع التجّار الإنكليز وهكذا.

ونتيجة لتلك التدابير حدثت تغييرات مهمة. فلم يعد التجّار يضطرون للسفر من أجل تسوية حساباتهم، وحتى عندما كانوا يسافرون، فإِنهم كانوا يذهبون إِلى مراكز تضم مكاتب تجارية يمكن فيها إِبرام الصفقات بشكل أكثر فعالية. وكانت النتيجة أن تلك العمليات المركزية في الأَسواق جذبت عدداً متزايداً من الصفقات المالية. وتنوعت لذلك الشركات التجارية وبمرور الوقت تحولت إِلى شركات عائلية كبيرة نمت وكبرت في ذلك العصر، مثل آل فاغر

في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وآل ميديتشي في فلورنسا، وفيما بعد آل روتشيلد والأخوين بيرنغ.

طرأ تحوُّل على مفهوم النّقد بكامله. فالنّقد التقليدي العام، الخاص بالأمير، الذي كان يأخذ شكل قطع نقدية تحمل دمغة تدل على أنها إِصدار حكومي رسمي، صار يجري تداوله جنباً إِلى جنب مع المال الخاص، بشكل مستندات ائتمانية تقوم بدور وسيلة الدفع في الصفقات التي تضم كلاً من التجّار والمصرفيين. وعندما يقوم شخص ما في عالمنا المعاصر، بتصريف شؤون أعماله حسب الشكل السَّائد، أي تحرير شيكات عوضاً عن دفع نقد ورقي، فإِن ذلك يعني أن المال الخاص يؤدي عمله. وقد تطور هذا التدبير في بادىء الأمر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع الاستخدام المتزايد للحوالة وضمن الأَسواق الموسمية حيث كان يجري إِبرام وتسوية الصفقات وحيث أصبحت التجارة بالقطع الأجنبي هي الفعالية الرئيسيَّة(59).

وكان لا بدّ للمال الخاص أن يجد تعبيراً له بشكل وحدات نقديَّة ما، تماماً كما يقوم الناس حالياً بادِّخار أموالهم بشكل إِيداعات مصرفية أَو بتحرير الشيكات بوحدات كالدولار أَو الإسترليني أَو اليورو. فلا أحد يقوم بتحرير شيك بوحدات مقسمة إِلى عدد معين من العملات الذَّهبيَّة أَو بسبيكة ذهبيَّة ذات وزن معين، تماماً كما أن شخصاً في القرن السادس عشر، يحرِّر حوالة، لم يكن يقسمها إِلى عدد من القطع النّقدية أَو إِلى وزن سبيكة. فالنقود في المجال الخاص، كان يجب التعبير عنها بلغة وحدة حسابية تعتبر قيمة مناسبة لتحديد حجم الصفقة، كالدولار أَو اليورو، وعلى أساس النّقد المحلي المستخدم من قبل الطرفين لتسوية الحساب. وتعتبر وحدة الحساب هذه مفهوماً مجرداً ـ فأنت لا تستطيع رؤية الدولارات التي يقوم الشيك بتحويلها، ولا تستطيع لمسها أَو معاينتها أَو وزنها. وقد كان الأمر الوحيد الذي يهم صاحب المال الخاص هو

قيام الأمير بتنظيم الكميات المتوفرة من المال العام بحيث تبقى سلامة وحدة الحساب ثابتة لا أن تذوي تحت وطأة التضخم.



إذا قمنا باستقراء تلك التطورات عبر القرون، لرأينا أنها تحدد معظم التاريخ اللاحق للذهب كنقد في أوروبا والولايات المتحدة. وبمرور الوقت، قلّ تداول النّقد الذَّهبي ولم يعد للسبيكة الذَّهبيَّة من دور سوى تسوية الصفقات الضخمة، أَو تأمين التغطية للميزان التجاري الخاسر بين أوروبا والشرق الأقصى. ولا يعني هذا أن الذَّهب توقف عن أن يكون موضوعاً للولع أَو أن قيمته قد تراجعت ـ وما علينا إِلاّ أن نفكِّر فقط بالأحداث العنيفة التي جرت أثناء فورات الذَّهب في القرن التاسع عشر لنفهم هذه النقطة ـ بل أنه يعني أن دور الذَّهب في النظام قد بدأ يتغير.

وبالإضافة لذلك، كانت نظرة الهند ودول المحيط الهادي إِلى الذَّهب تختلف تماماً عن نظرة الناس إِليه في الغرب. لا شك بأن إِلقاء نظرة من الصِّين واليابان والهند هو أمر يثير الاهتمام بحدِّ ذاته، ولكن، وكما سنرى في الفصل التالي، أدَّت مواقف تلك الدول إِلى طرح أسئلة مهمة تتعلَّق بطبيعة المال وبدور الثروة.

11

المقبرة الآسيوية
وابتكار هيين تسونغ غير المقصود

بعد وصول كل ذلك الذَّهب والفضة، اللذين جلبتهما إلى أوروبا، قوافل السفن وأعمال القرصنة والسَّلب من العالم الجديد، لم يستقر معظم تلك الكمية الضخمة من المعدنين الثمينين حيث أراد الأوروبيون لهما. فقد تلكّأ كل ذلك الدَّفْق لمدة قصيرة فقط في أوروبا ليتابع المسيرة باتجاه الشرق نحو آسيا. بل إن هناك بعض الأدلة على أن كمية الذَّهب والفضة التي تدفقت على الشرق الأقصى يمكن أن تكون قد تجاوزت كامل الكمية الواردة من أمريكا خلال الفترة ما بين 1600 ـ 1730[1]. فخلال السنوات الخمس والعشرين الأولى، التي تلت تأسيس شركة الهند الشرقية سنة 1600، كانت السبائك تشكل 75 بالمائة من مجموع حمولات السفن الذاهبة إلى الشرق.

لقد تبيَّن أن آسيا كانت كالإسفنجة فيما يتعلق بالذَّهب والفضة. فلم تعد إلى أوروبا إلاَّ كمية ضئيلة فقط من المعدنين. إن أسباب هذه الحركة الذاهبة في اتجاه واحد غير واضحة، وهنا قد يميل المرء للاتفاق مع كيبلنغ بأن الشرق شرق والغرب غرب، ويُنهي الموضوع. لكن ما حدث فعلاً لم يكن بهذه التفاهة.

ربما تذمَّر الأوروبيُّون من خسارة ذهبهم وفضتهم الغاليين لصالح الشرق، لكن رغبتهم بالتوابل والشاي والحرير، ووسائل الترف الأخرى القادمة من آسيا، لم تكن لتعرف الارتواء، وبالتالي لم يكن أمامهم من خيار آخر. ولا شك بأن أهل آسيا كانوا يرغبون الذَّهب والفضة أكثر من رغبتهم بالقصدير والرصاص والزئبق والملابس الصوفية والفراء التي كان الأوروبيون يعرضونها للبيع. وإِن مجرد استمرار حركة التجارة في اتجاه واحد طوال تلك المدة يمكن اعتباره دليلاً كافياً على مدى رضى الآسيويين عنها، ولكن يبرز أمامنا دليل آخر ربما كشف لنا المزيد: إِن أسعار السلع في الصين واليابان والهند لم تكن تختلف كثيراً بالنسبة للمعدنين الثمينين[2]. ولو لم تأخذ تلك العملية شكلاً مستقراً، لرفض الآسيويون الاستمرار في بيع منتجاتهم إِلى أوروبا، أَو لكانوا طلبوا كميات أكبر من الذَّهب والفضة تتناسب والحجم المادي للشاي والأقمشة الحريرية والتوابل التي يجري شحنها.

وإِذا خطر لك أن للآسيويين أولوياتهم الغريبة، فإِنه يتعين عليك التسليم بأن أولويات الأوروبيين لا تقل غرابة. فالأوروبيون أيضاً يسبغون قيمة كبرى على المعدنين الثمينين. وما من شك في أنهم كانوا اللام يعتبرون أنفسهم أكثر ثراء لو أنهم استطاعوا استبقاء الذَّهب والفضة وشحن المواد المفيدة كالحديد والقصدير والفراء. وقد وقع أحد المراقبين في هذا الفخ، وهو الفيلسوف والمؤرِّخ الإسكتلندي ديفيد هيوم، بالرغم من كل حكمته، وذلك عندما كتب سنة 1752 قائلاً: «إِن مهارة أوروبا وبراعتها تفوق عموماً مهارة الصين وبراعتها، وذلك فيما يتعلق بالصناعات والفنون اليدوية، ورغم كل ذلك، فنحن لا نستطيع على الإطلاق المتاجرة مع تلك البلاد دونما خسارة كبيرة»[3].

وقبل هيوم بأكثر من مائة سنة، كان توماس مان، وهو ابن ضارب نقد وتاجر بارع وأحد كبار المدراء في شركة الهند الشرقية، يمتلك إِدراكاً أكثر دقة لحقيقة تلك التجارة: «لو أن تلك الدول التي ترسل نقودها إِلى خارج بلادها

تفعل ذلك لأن لديها القليل فقط من السلع الخاصة بها، فكيف إذاً توفرت لديها كل تلك الثروة. . . وردَّي هو: عن طريق المتاجرة حتى بنقدها، وإلاَّ فبأية وسيلة أخرى أمكن لها الحصول على تلك النقود، وهي لا تمتلك مناجم ذهب أو فضة»[4]؟. . . وكان مان يرد على انتقاد وُجِّه إلى شركة الهند الشرقية لقيامها بشحن كمية كبيرة من المعدنين الثمينين إلى الشرق، ولكن ما ثبت فعلاً هو أن تلك الصفقات كانت مربحة جداً بالنسبة للأوروبيين. وقد سبق أن لاحظنا بأن سعر الذَّهب في أوروبا، خلافاً لآسيا، كان يهبط حسب أسعار بقية السلع. ومن هنا، فإن الاعتقاد بأن الأوروبيين كانوا مغبونين في هذه الصفقة، هو ضرب من الخيال. ولدى تقديم الآسيويين تلك الخدمة الجليلة وهي قبول الذَّهب والفضة، فإن اكتشاف أمريكا مكَّن الأوروبيين من إرضاء ولعهم القديم بالمنتجات الآسيوية، ولكن إلى حد يفوق كثيراً ما كان في السَّابق. فالتوابل لا يمكن لها أن تُزرع في أي مكان آخر غير آسيا، لأنها تعتمد في نموها على الأمطار الموسمية، كما أن دودة القز وشجيرات الشاي تتطلب أيضاً نوعية مناخية خاصة. صحيح أن الأوروبيين تعلَّموا كيف يحوِّلون ترابهم إلى قطع خزفية بيضاء اللون، رائعة، تزيِّنها الرسوم الجميلة، ولكن منتجات الشرق الأقصى كانت لا تزال تتمتع بمكانة خاصة نظراً لما تحمله من دلالة على المكانة ولفكرة المغامرة الكامنة في اقتنائها.

وحتى الأوروبيون الذين كانوا يعيشون بعيداً في المستعمرات الأمريكية، أصيبوا بعدوى الاستيراد. فمدينة الفضة البيروفية بوتوسي ومدينة ليما التي تضم مرفأً، كانتا تشتهران بمعروضاتهما من الحرير والخزف الصيني والأواني المطلية بالورنيش المصقول، والأحجار الكريمة واللآلىء القادمة من الصين، بينما كان المكسيكيون يتبخترون مرتدين الملابس القطنية الآتية من الفيليبين، والأقمشة الحريرية الآتية من الصين والمنسوجات القطنية الهندية[5].

ومع تدفق كل تلك الكميات من الذَّهب والفضة من العالم الجديد، كان

الأوروبيون يتصرَّفون تماماً وفق توقعات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. كانت الإسفنجة الآسيوية هي من تحدى تلك النظرية. لقد جرى توضيح أشكال الاستجابات المتوقَّعة لكميات جديدة وكبيرة من النّقد بشكل منهجي لأول مرة، على يد القدامى من الاقتصاديين، من أمثال توماس مان وويليام بيتي، وذلك في النصف الأول من القرن السابع عشر. وفي سنة 1752، قام ديفيد هيوم بتطوير النظرية بشكل أكثر اكتمالاً، في مقالة بعنوان: «حول الميزان التجاري». ووفقاً لهيوم، فإن حركة المال من منطقة إلى أخرى، من حيث طبيعتها، لا يمكن الحفاظ عليها ومن المقدَّر لها أن تعكس اتجاهها بنفسها. فالنقود التي تتراكم في جيوب مواطني الدولة الرابحة، ستشجعهم على الخروج وشراء الحاجيات، بينما تؤدي خسارة القوة الشرائية في الدولة الخاسرة بمواطني هذه الدولة إلى شد الأحزمة وابتياع سلع أقل، ترتفع الأسعار في الدولة الرابحة وتنخفض في الدولة الخاسرة. وبمرور الوقت سيؤدي هذا التحول في الطلب إلى عكس تدفق المال ليعود إلى البلد الذي كان يعاني في الأصل من تدفق المال إلى الخارج، والنتيجة، كما يحاول هيوم أن يبرهن: «لا يمكن تجميع النّقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم»(6).

إن تعاقب الأحداث المتعلقة بافتداء إبني الملك فرانسيس الأول، يعتبر مثالاً كاملاً على نظرية هيوم ـ فقد انتقل الذَّهب من فرنسا إلى إسبانيا لدفع الفدية، وأدَّت هذه العملية إلى تضييق الخناق على المواطنين الفرنسيين، لكنها، في الوقت نفسه، شجعت الإسبانيين على إنفاق المزيد من المال خارج بلادهم. لا عجب إذاً أن استطاعت ثروة إسبانيا الجديدة أن تجد سبيل العودة إلى فرنسا.

لقد استخدم هيوم هذه النظرية لشرح سبب فشل كل من إسبانيا والبرتغال في الحفاظ على كميات الذَّهب والفضة المستوردة من مستعمراتهما فيما وراء البحار. ويتساءل هيوم، بأسلوبه المميز الذي يشدِّد على بعض الكلمات: «هل

يمكن لأحد أن يتخيل، أنه كان باستطاعة أية قوانين، أَو حتى أي فرع من فروع الصناعة، أن يحتفظ بكل المال في إِسبانيا، ذلك المال الذي كانت السفن قد جلبته من جزر الهند الغربية؟. . . أَو أن كل تلك السلع ستباع في فرنسا بعُشْر السعر الذي تُباع به في الجانب الآخر من جبال البيرينيه، دون أن تجد سبيلها إِلى هناك وتستنزف ذلك الكنز الوفير»[7]؟. . . كما أن نظرية هيوم تشرح سبب قيام الدول التي كدَّست الذَّهب عن طريق التصدير إِلى إِسبانيا تُبدي بدورها نهماً للواردات من الشرق (إِنها لم تكن ملزمة بأي شكل بالاستيراد من إِسبانيا)، وبخاصة في الوقت الذي كان فيه الأوروبيون قادرين باستمرار على سد النقص في الكميات المتوفرة لديهم من المعدنين الثمينين بعد سنة 1500، سواء من مصادر العالم الجديد أَو من الإنتاج المحلي المتزايد. وهكذا، كان الأوروبيون يلعبون وفق قواعد هيوم.

أما في آسيا، فلم يكن الأمر على هذا المنوال. فعلى عكس فرضية هيوم، «تجمَّع» المعدنان الثمينان في الصين والهند واليابان. قد يكون هيوم على حق بأنه لا يمكن للسائل أن يتراكم إِلى ما فوق مستواه الملائم ولكن حيث يمكن احتواء ذلك السائل، وماذا عن السائل الذي يتدفق إِلى وعاء شديد الاتساع بحيث يبدو الدفق الذي يصب فيه خلواً من أي مغزى؟. . . لقد أبدى تاجر إِنكلزي، من القرن السابع عشر، ملاحظة مناسبة وهو يردد استعارة جاءت في سِفْر الجامعة، وذلك عندما طفق يندب قائلاً: «إِن الكثير من الجداول تجري إِلى هناك (الهند)، كما تجري كل الأنهار إِلى البحر لتستقر فيه»[8]. كما أشار المؤرخ اقتصادي إِيرل هاملتون إِلى أن «الشرق (كان) مقبرة للكنوز الأوروبية، حتى في أيام الرومان»[9]. وتعتبرالهند حالياً أكبر مشترٍ للذهب في العالم، فالذَّهب لا يزال يعتبر هناك الشكل الأكثر شعبية للثروة المنقولة، وينفق الهنود على الذَّهب أكثر من مجموع ما ينفقونه على السيارات ووسائط النقل ذات العجلتين والبرادات وأجهزة التلفزيون الملونة[10].

وقد تكررت هذه الظاهرة بشكل مشابه تماماً في عصرنا الحالي. فخلال الفترة ما بين 1986 ـ 1998 كانت صادرات اليابان من السلع أعلى بنسبة 60 بالمائة من وارداتها، وفي سنة 1998 وحده، بلغ الفائض نسبة 70 بالمائة تقريباً. ورغم أن اليابانيين أنفقوا على الخدمات الأجنبية أكثر مما أنفق الأجانب على الخدمات اليابانية، ورغم قيام اليابانيين باستثمارات رئيسية في الخارج، إلاً أن موجودات اليابان من القطع الأجنبي ـ أي ما يعادل الذَّهب الذي تم الحصول عليه خلال القرن السابع عشر ـ «تجمعت»، من أقل من 30 بليون دولار سنة 1986 إلى حوالي 200 بليون في نهاية 1998. مما جعل احتياطيات اليابان من القطع الأجنبي، تفوق مجموع الاحتياطيات من القطع الأجنبي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا في أواخر سنة 1998. واليابانيون، مثلما كان شأن الآسيويين في سنة الذي سبق، يفضلون توفير نقودهم وتكديس ثرواتهم على الخروج وإنفاقه على واردات خارجية.

لنتخيل ماذا كان سيحدث في أوروبا لو أن آسيا لم تكن تشعر بتلك السعادة إزاء تكديسها للمعدنين الثمينين لقاء بيع توابلها وأقمشتها الحريرية، ثم لنتخيل ماذا يمكن أن يحدث في عصرنا الحالي في أمريكا لو أن اليابانيين قرَّروا فجأة بأن إضافة المزيد إلى ثروتهم من الدولارات لم تعد تعني شيئاً بالنسبة لهم. في كلا الحالتين، لن تعود السلع الآسيوية متوفرة في الغرب ـ لا أقمشة حريرية ولا توابل ولا سيارات تويوتا ولا أجهزة سوني ـ إلاً إذا غيّر الآسيويون عاداتهم وقرروا أنهم قد يرغبون في الحصول على سلع وخدمات من الغرب غير الموجودات المالية. إن خياراً من هذا النوع من شأنه أن يكون حاسماً في القرون الماضية كما هو حاسم حالياً: فبدون شحن الذَّهب والفضة إلى خارج بلادهم، لن يحصل الأوروبيُّون على الفلفل والكاري وعلى المنسوجات الفاخرة وعلى صحون الخزف البديعة التي تحمل لهم قيمة كبرى.

لماذا كانت كل تلك الكميات من الذَّهب والفضة، التي شُحنت إلى

الصين واليابان والهند تتكدس عوضاً عن أن تخلق حركة معاكسة للطلب على السلع من أوروبا؟... هل كان لدى سكان آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر نزعة طبيعية نحو الأخلاقيات البروتستانتية، بتركيزها على فضائل الادِّخار، وهي مجموعة معتقدات، لم يكن معظمهم قد سمع بها في تلك الأيام البعيدة؟... هل كان الآسيويون بتلك السذاجة، أم أن وسواساً كان يتملَّكهم، فيما يتعلق بالذَّهب والفضة بحيث أن مجرد متعة امتلاكهما كانت كافية لجعلهم يستمرون في استيراد معدنين ثمينين لا فائدة منهما لقاء سلع ذات قيمة كان بإمكانهم هم أنفسهم أكلها أَو ارتداؤها؟... أَو أن هناك مجموعة من القوى المختلفة مارست تأثيرها على المشهد الآسيوي؟...



هناك شيء وحيد أكيد هو أَنَّ امتلاك الآسيويين للذهب يبعث السعادة في نفوسهم. وخواصه الطبيعية، من حيث الطواعية والمقاومة للتلف وجماله الباهر، تروق للبشر في جميع أصقاع الأرض. وقد كان الحكام الآسيويون على قناعة بأن الذَّهب يبعث إِحساساً بالسطوة وإِحساساً بالجمال الساحر، مثلهم في ذلك مثل حتشبسوت وكرويسوس وجستنيان والأب شوجار وأتاهوالبا وفرانسيس الأول.

ويُعتبر ماركو بولو مرجعاً يقدم الدليل على وجهة النظر هذه. ففي سنة 1271، سافر من البندقية إِلى الصين، وبقي في تلك المنطقة عشرين سنة. ورغم أنه لم يصل إِلى اليابان، إِلاَّ أنه حصل على وصف لها من مصادر صينية. وحتى لو تغاضينا عن المبالغة الواضحة في حكايات ماركو بولو العديدة النابضة بالحياة، إِلاَّ أننا نلاحظ أن مدى تكرار إِشارته للذهب يلفت الأنظار. إِن فهرس الطبعة التي بحوزتي من كتاب رحلاته يحتوي على 26 بنداً منفصلاً يتكلم فيها عن الذَّهب، ونفس العدد تقريباً من البنود يتكلم فيه عن الفضة. إِن الحيّز الذي

يُفرده ماركو بولو للذهب والفضة سوية يفوق إِلى حد كبير الاهتمام الذي يوليه لأيٍ من المنتجات الآسيوية الأخرى المطلوبة بكثرة في أوروبا، كالتوابل والحرير.

قضى ماركو بولو معظم وقته في خدمة قائد المغول العظيم كوبلاي خان، الرجل الذي كان يرسل مبعوثيه كل سنتين إِلى مناطق التتر ليختاروا له عدداً يتراوح ما بين أربعمائة وخمسمائة فتاة من أجمل الفتيات، لضمِّهن إِلى العدد الكبير من المحظيات اللواتي كان يقتنيهن في الأصل، كان الخان العظيم يرضى بالاكتفاء بثلاثين أو أربعين فتاة يختارهن من بين المجموعة التي تَفِدُ كل سنتين. وكانت تلك الفتيات يقمن بخدمة الخان بشكل مجموعات متناوبة، تتألف المجموعة من ست فتيات «في غرفته وفي فراشه ويعملن على تلبية كل احتياجاته»[11]. وكانت هؤلاء النسوة موجودات إِضافة لزوجاته الرسميات الأربع، اللواتي كان لكل منهن ثلاثمائة وصيفة، كما أن كل زوجة ـ حسب رواية ماركو بولو ـ «كان يوجد في قصرها عشرة آلاف شخص»[12]. قد يكون في ذلك بهرجة زائدة للحقيقة، لكنه بلا شك يعطينا فكرة عن الأنماط التي تبعث على الحيرة في التجارة الخارجية الآسيوية.

إِن رجلاً يعول أسرة كأسرة كوبلاي خان، ليس بالتأكيد شخصاً مقتراً ممن يؤمنون بمبادىء الأخلاقيات البروتستانتية. بل على العكس، إِن وصف ماركو بولو لقصور الخان يبهر الأنفاس. فهو يؤكد أن القصر الموجود في العاصمة كاثاي هو أكبر قصر بني على الإطلاق، حيث «لا يُرى هناك سوى الذَّهب والصور في كل مكان»[13]. كما أن ماركو بولو يصف عظمة حاكم آخر، بنى برجاً في محيط قصره وغطاه بالذَّهب بسماكة عرض إِصبع كامل، وكان البرج مغطى تماماً بحيث أنه كان يبدو وكأنه مصنوع كلياً من الذَّهب.

أما أكثر استعمالات الذَّهب طرافة فقد وُجدت في مقاطعة زارداندان

وكانت تحت حكم كوبلاي خان. ففي عاصمة هذه المقاطعة فوتشان، كان الرجال ـ لا النساء ـ يصنعون قوالب لأسنانهم ويستخدمون تلك القوالب لتغطية كل أسنانهم العليا والسفلى بالذَّهب. في فوتشان، كان المال هو الذي يتكلم.

وعن اليابان، قال ماركو بولو «إنَّها جزيرة كبيرة جداً حيث ترى بشرة السكان فيها فاتحة، وهم جذَّابو المظهر ومهذبو الأخلاق». الذَّهب موجود هناك «بكميات لا حصر لها» وأحد أسباب امتلاكهم هذا الكم الوفير منه هو أنه «ليس هناك تاجر، أو أي شخص آخر، يذهب إلى هناك من البر الأصلي». ثم يبدأ ماركو بولو بوصف أحد قصور حاكم الجزيرة: «لا شك بأنه أعجوبة حقيقية. فكما نضع نحن سقوفاً مصنوعة من الرصاص لمنازلنا ومعابدنا، وُضع لهذا القصر سقف من ذهب. إن قيمة هذا الذَّهب لتستعصي على الحساب. وفوق ذلك، فإن جميع غرف القصر، الكبيرة العدد، مرصوفة بالذَّهب الخالص بسماكة تزيد على عرض إصبعين. كما أن القاعات والنوافذ ونصف أجزاء القصر مزينة بالذَّهب»[14]. وتبرز هنا ظلال تابوت العهد الذي طلبه الله من موسى على جبل سيناء. كان ذلك هو المقطع من كتاب رحلات ماركو بولو الذي استحث عزيمة كولومبوس عندما وصل إلى كوبا وظن نفسه في سيبانغو (اليابان).

ويبدو أن الذَّهب كان في كل مكان زاره ماركو بولو. ففي فوتشان، مدينة الأسنان الجميلة، كان الذَّهب متوفراً بحيث أن أونصة منه كانت تجري مبادلتها بخمس أونصات من الفضة، في وقت كانت فيه أونصة الذَّهب في أوروبا تساوي عشر أونصات من الفضة وكان معدل الذَّهب / الفضة يقارب 1: 14، وذلك بعد أن أدَّت مناجم الفضة الأمريكية الكبيرة إلى خلق زيادة كبيرة في كميات الفضة المتوفرة في أوروبا بالمقارنة مع الذَّهب[15]. أما في التيبت حيث كان السكان يستخدمون الملح كنقد إضافة لكونهم «متواضعي اللباس. يرتدون

جلود الحيوانات والأقمشة الخشنة والمنسوجات الغليظة. . . كانت هناك أنهر وبحيرات وجبال يوجد فيها تبر الذَّهب بكميات كبيرة. . . . إِن المقاطعة تنتج الكثير من. . . النسيج الذَّهبي»[16]. كما تحدَّث ماركو بولو عن الذَّهب في الهند، حيث ادَّعى أن الذَّهب كان وفيراً هناك بحيث كانت تجري مبادلته بمعدل 1 : 6 من الفضة[17]. وبالإضافة للكميات المحلية المتواضعة من الذَّهب، كانت الهند تستورد كميات كبيرة من كل من الذَّهب والفضة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك لقاء القطن، وكان يأتي معظمه عبر المرفأ التجاري الرئيسي ملقا في ماليزيا[18].



إِن كل ما مر معنا الآن يوضح أن الآسيويين لم تكن فكرتهم عن الذَّهب بشكل نقد مشابهة لفكرة الأوروبيين عن ذلك. فحتى قبل عصر كروسيوس، كان الناس في أوروبا والشرق الأوسط يستخدمون الذَّهب كنقد، بشكل سبائك في أول الأمر، ثم بشكل قطع نقدية. وخلال الألفي سنة، تقريباً، التي سبقت اكتشاف كولومبوس لأمريكا، كان الأوروبيون يعتبرون قطع النّقد الذَّهبيَّة التعبير الأسمى عن الحنكة والقوة المالية. إِن ضرب الذَّهب بشكل نقد قد أضفى عليه صبغة شعبية، لأن ذلك أدى إِلى تداوله بين أيدي العامة. أما الحكام الآسيويون، فلم تكن لديهم أفكار من هذا النوع. صحيح أنهم كانوا يشتركون مع الغربيين في شعورهم بالبهجة إِزاء جمال الذَّهب وما يمثِّله فيما يتعلق بالسطوة، لكنهم كانوا يعتبرونه أهم من أن يستعمل كنقد لينتقل من يدٍ وضيعة قذرة إِلى أخرى. كما أن إِطلاق الذَّهب للتداول العام سيؤدي إِلى إِضعاف سطوة الدولة.

وكانت النتيجة، أن معظم النقود الصِّينيَّة عبر القرون كانت تُصنع من مواد

ذات قيمة وضيعة[*]. بعد القرن السادس عشر، جرى ضرب كمية ضئيلة من قطع النّقد الذَّهبي، لكن تلك القطع كانت تستخدم بشكل رئيسي لأغراض رسمية، كأن تُرمى أحياناً للأساتذة لدى إِعجاب الطلاب بمحاضراتهم[19]. ولم تقم الصِّين بإِصدار قطع نقدية مصنوعة من معدن ثمين بكميات معقولة قبل سنة 1890، وقد ضربت تلك القطع من الفضة، رغم أن البيزو المكسيكي ـ من بين سائر العملات ـ كان يجري تداوله بكميات لا بأس بها في الصِّين خلال الفترة ما بين 1700 ـ 1826[20].

إِن هذا المفهوم للنِّظام النّقدي يعود إِلى تقليد قديم في الصِّين. ففي سنة 255 قبل الميلاد، وبعد أن تم توحيد الولايات الصِّينيَّة الإقطاعية على يد جنرال عظيم يدعى شين شو هوانغ دي، لتصبح كياناً سياسياً واحداً، أعلن شين نفسه إِمبراطوراً وبنى السور العظيم لحماية مناطق حكمه (كلمة شن هي أصل كلمة تشاينا «الصِّين»). وقبر هذا الإمبراطور هو الضريح الذي يحرسه الجيش المشهور المصنوع من الطين الذي اكتشفه علماء الآثار في كسيان سنة 1974. وفي ذلك الوقت، كان نظام النّقد الصِّيني المعروف منذ القديم ـ الذي بدأ على الأغلب قبل بدء استعمال القطع النّقدية في الغرب ـ يتألف من قطع قبيحة من البرونز المصبوب بشكل المعزقة أو السكين أو أصداف كوري. استبدل شن بتلك الأشكال قطعاً مستديرة من البرونز المصبوب يتوسطها ثقب مربع. وصارت تلك القطع الصغيرة من النّقد المصنوعة من معدن خسيس تُعرف باسم كاش، وهي كلمة بلغة تاميل تعني النقود أصبحت في وقتنا الحالي التعبير الشائع الاستعمال للإشارة إِلى المال الجاهز بشكل نقد. ورغم أن الفئات النّقدية لتلك القطع وأوزانها قد تغيرت بمرور القرون، إِلا أن التصميم المعروف

(*) خلال سنوات الستينات المليئة بالحركة، كانت بعض الديون المقدَّمة من تجمعات ذات نفوذ كبير يشار إليها، على سبيل المزاح، «بالنقود الصينية».

الخاص بالقطع النّقدية الصِّينيَّة المستديرة ذات الثقب المربع، ظلَّ على حاله لأكثر من ثمانمائة سنة[21].

إن الثقوب التي تتوسط القطع النّقدية جعلت بالإمكان نظم عدد كبير منها في خيط، من أجل حملها أو من أجل التجارة: فقد كانت تلك النقود مصنوعة من مادة ذات قيمة زهيدة بحيث أن التاجر، أو الزبون، كان عليه أن يتعامل بالعديد منها، حتى في الصفقات المتوسطة الحجم. ولو أن بعض تلك القطع النّقدية كانت قد ضربت من معادن أكثر قيمة ـ على الأقل في عيني الرائي ـ بحيث تغطي الصفقات الأكبر حجماً، لتطلب الأمر قطع نقد أقل، كان حملها سيشكل عبئاً أخف. وعندها سيصبح بالإمكان، كما هو الحال في الغرب، وضع القطع النّقدية في الجيوب أو في كيس الدراهم.

هناك أمور لا يمكن للمرء أن يتعلمها، كما تذكِّر بذلك عملية عدّ النّقد المجنونة التي جرت عند افتداء ريتشارد الأول وولدي فرانسيس الأول. وتبيِّن القصة التالية حول النّقد الصِّيني في الحرب العالمية الثانية، أن الناس، حتى في وقتنا المعاصر، لم يستطيعوا بعد أن يتفهموا المبادىء البسيطة المتعلقة بكيفية تقسيم وسيلة الدفع، مهما كان نوعها، إلى فئات.

كان مقر حكومة تشيانغ كاي تشيك، التي تتهيأ للمعركة في الحرب العالمية الثانية، في تشونغ كينغ (وكانت تُلفظ تشانغ كينغ في الأربعينات)، كان ذلك المقر قائماً في عمق الأراضي الصِّينيَّة دون منفذ إلى البحر من أي اتجاه كان. وكان الأمر يتطلب نقل كل المساعدات الآتية من الحلفاء، من الطعام وحتى الدَّبَّابات، جواً لمسافات طويلة، وغالباً ما كانت هذه المساعدات تتعرَّض لنيران اليابانيين المضادة للطائرات أو تواجه الطائرات المقاتلة اليابانية. وبما أنه لم يكن في تشانغ كينغ منشآت لطبع النّقد، فقد كان يجري طبع كل النّقد الورقي الصِّيني في الولايات المتحدة، مما كان يعني أن مستلزمات القتال الضرورية كان ينبغي عليها أن تُفسح مكانا للعملة في طائرة الشحن. وكانت

الصِّين في ذلك الوقت تعاني من دوامة قاسية من التضخم سببها النقص الشديد في ضروريات الحياة والمبالغ الكبيرة التي كانت تُدفع للجنود والعمال. ومع ارتفاع الأسعار بسرعة، أخذت أكداس النّقد تشغل مكاناً أكبر فأكبر من الحيّز الثمين المخصص للشحن.

قام المستشارون الاقتصاديون الأمريكيون لتشيانغ بِحَثِّه على أن يأمر بطبع أوراق عملة ذات فئات أكبر، لأن ما كان ثمنه دولاراً واحداً في السابق، أصبح الآن ثمنه 10 دولارات أو أكثر. ولم يعد من المقبول الاستمرار بشحن أوراق نقدية من فئة الدولار بعد أن أصبحت الورقة النّقدية من فئة العشرة دولارات تشتري ما كانت تشتريه الورقة النّقدية من فئة دولار، كما أن الأوراق النّقدية من فئة العشرة دولارات ستشْغَل عُشْر المكان في الحيز المخصص للشحن ـ وبمرور الوقت حلت الورقة النّقدية من فئة المائة دولار محل الأوراق من فئة العشرة دولارات. ورغم ذلك لم تتمكّن طلبات طبع النّقد من مجاراة التضخم. واستمر حشو الطائرات حتى التخمة بكميات زائدة من أوراق النّقد ذات الفئات الصغيرة التي شغلت حيزاً كان ضرورياً لدرجة كبيرة من أجل الطعام والنفط والسلاح والذخيرة. ويمكن لقصر النظر هذا، الذي يؤدي إلى عدم تعديل الفئات النّقدية حسب ارتفاع الأسعار، أن يفسِّر تلك القصص التي تروى عن أشخاص يركضون من مكان لآخر وهم يدفعون أمامهم عربات يد صغيرة ملآى بالنقود خلال التضخم الكبير الذي ضرب ألمانيا في عشرينات القرن العشرين.

بعد ألف سنة من عصر شين، وخلال حكم هيين تسونغ، (806 ـ 821)، اضطر الإمبراطور، بسبب نقص حاد في مادة النَّحاس، لاستخدام صفائح من الورق لصنع النّقد بدلاً عن العملات البرونزية. وكانت حجة الإمبراطور هي أنه إذا لم يكن هناك معنى من استخدام مادة مفيدة للدفع، فلماذا إذاً لا نكمل الدرب حتى النهاية ونستخدم الورق؟. . وتبدو هذه الفكرة المُبتَدَعة صدفة تاريخيَّة أكثر منها شطحة فذة لعبقرية مالية، ولكن إذا نظرنا إليها بالمنظور

التاريخي المتأني لرأينا أن ابتكار هيين تسونغ غير المقصود يجب أن يوضع في مصاف الطباعة والبارود والبوصلة من بين أكثر إسهامات الصِّين ديمومة في مدنية العالم. ولم يقتصر الأمر على أن هيين تسونغ قد ورَّث اختراعه إلى الأجيال اللاحقة، بل إن خلفاءه قاموا من بعده بتمهيد الطريق للمسار المحتوم الذي كان على معظم أنظمة النّقد الورقي أن تتَّبعه: فرط الإصدار، والتضخم الذي لا سبيل للتحكم به[22].

إن تلك الدروس قد تم تعلمها في الصِّين منذ وقت مبكر. ففي كتاب يدعى «رسالة في سك النّقد» A Treatise on Coinage، صدر سنة 1149، حذر مؤرخ يدعى ما توان ـ لين، بتعابير تلفت النظر بعصريتها، من أن «الورق يجب ألا يُستخدم كنقد [ولكن] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتوج... إن الحكومة... قد رغبت بصنع مال حقيقي من الورق، لكن الابتكار الأصلي قد انحرف عن مساره القويم»[23]. وسوف نرى أن هذا النوع من المناقشات سيعاود الظهور، في بريطانيا بشكل حرفي إلى حد ما، خلال الحروب ضد نابليون، ورغم ما كان يغلف تلك المناقشات من قشور خارجية تبدو مختلفة، إلا أن الجوهر يبقى هو نفسه. وقد تطلب الأمر ما يقارب الستمائة سنة، أي حتى 1455، قبل أن يقرر الصِّينيون أن بإمكانهم ضبط كميات النّقد لديهم بواسطة قطع النّقد المعدنية بشكل أكثر فاعلية مما بإمكانهم ضبطها بواسطة النّقد الورقي، ومع ذلك فقد كانوا أكثر تطوراً من الغرب إلى حد بعيد، حيث كان على الغرب أن ينتظر لمدة ثلاثمائة سنة أخرى قبل أن يصبح النّقد الورقي شائعاً في أوروبا.

لقد كان ماركو بولو مأخوذاً بالنّقد الورقي الصِّيني حتى أنه اعتبره ضرباً من السحر. وقال وهو يصفه أن لدى كوبلاي خان «دار سك... كانت من التنظيم بحيث تبعث على الاعتقاد بأنه قد أتقن فن الخيمياء»[24]. كان ورق النّقد يُصنَّع من لحاء شجرة التوت، كما كان يُقَطَّع بأحجام متعددة تعكس اختلاف

الفئات النّقدية، فالورقة التي تمثل ألف قطعة نقدية كان طولها 13 بوصة وعرضها 9 بوصات ـ وهو قياس يعوزه التناسب لكن الورقة كانت خفيفة كالريشة، بينما كان وزن ألف قطعة نقدية يعادل ثمانية باوندات. وكان المسؤولون عن العمل يكتبون أسماءهم على الأوراق ويدمغونها بختم الخان العظيم. وعند تلك المرحلة، كما يقول ماركو بولو تكون: «إِجراءات الإِصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النّقد يصنع من الذَّهب الخالص أو الفضة الخالصة. . . . إِن النقود حقيقية. . . . وقد أمر الخان بصنع كمية منها يمكنه بواسطتها شراء كل كنوز العالم»[25].

ويذكر ماركو بولو أن الخان أمر بأن تجري كل عمليات الدفع، في كل مكان من إِمبراطوريته، بالعملة الورقية. ثم يورد الجملة التي تحمل لبّ الموضوع والتي تشرح سبب نجاح النّقد بتلك الطريقة والسبب الذي دعاه هو للاعتقاد بأن بإِمكان الخان أن يشتري بواسطة ذلك النّقد كل كنوز العالم: «ولم يكن أحد ليجرؤ على الرفض تحت طائلة الموت»[26]. ها هو النّقد القانوني!. . ولكن استناداً لماركو بولو، لم يتم اللجوء إِلى القوة. فقد كان الجميع «راغبين تماماً» بقبول تلك الأوراق في الدفع، «ما دام أنهم يدفعون بنفس العملة حيثما ذهبوا»[27]. وقد وفّر ذلك للحكومة نظاماً بارعاً لتمويل نفسها.

لم يقتصر إِنفاق الخان للنقد الورقي على مصروفات التشغيل الجارية للحكومة. فقد استخدم سلطته لفائدة تفوق ذلك بكثير. فكلما جاء التجار إِلى مملكته يحملون لآلىء أو أحجاراً كريمة أو ذهباً أو فضة أو أية نفائس أخرى، أو في حال كان لدى أية مدينة ما جواهر أو معادن ثمينة، كان يُطلب منهم تسليم كل ثروتهم إِلى الخان العظيم. وكان هؤلاء يقبلون عملة ورقية لقاء نفائسهم «بكل طيبة خاطر» لأنهم كانوا يستطيعون استخدامها لدفع ثمن البضائع التي يشترونها في كل أنحاء البلاد التي يحكمها الخان. وبذلك، كما يستنتج

ماركو بولو، «يحصل الخان العظيم على كل الذَّهب والفضة واللآلىء والأحجار الثمينة الموجودة في أراضيه»، وهذا هو السبب في أن الخان «كان لديه ثروة تفوق كل ثروات الأرض»[28]. وقد يكون «لطيبة الخاطر» تلك سبباً يتجاوز السطوة الغاشمة للخان، رغم أن تلك السطوة كانت شرطاً لا غنى عنه لنجاح النّقد الورقي. فالاتساع الشاسع الأَراضي الصِّين ربما يكون قد أدى إِلى جعل اقتصادها أكثر اكتفاءً ذاتياً من أية دولة، أو دولة ـ مدينة، في أوروبا. وبالتالي، فإِن القلق بشأن قبول العملة الورقية خارج البلاد، حتى في حال وجوده، كان على الأقل همَّاً ثانوياً.

ولكن ما لم يُشر إِليه ماركو بولو هو أن الخان كان بذلك يكدس موجودات كانت تُقبل كموجودات، في أي مكان من العالم، بينما كان الشعب الذي يأخذ نقداً ورقياً في عملية التبادل هذه، يمتلك موجودات لا تُقبل إِلا ضمن الأَراضي التي يحكمها الخان. وإِذا نظرنا للأمر من هذه الزاوية، لرأينا أن ماركو بولو كان على حق بأن الخان قد أتقن فن الخيمياء. فقد تحول نقده الورقي إِلى ذهب ـ على الأقل داخل قصوره.

هل كانت عملية التبادل هذه ظالمة؟.. في سنة 1933، حظرت الحكومة الأمريكية حيازة النّقد الذَّهبي على أي شخص أو شركة أو كيان سياسي، ما عدا الحكومة الفيدرالية نفسها (استُثني من الحظر المجوهرات والأعمال الفنية). وكان على كل النّقد الذَّهبي الموجود ضمن حدود الولايات المتحدة، أو الموَّرد إِلى داخل الولايات المتحدة، أن يُسلَّم إِلى الحكومة لتحويله إِلى إِيداعات مصرفية مقوَّمة بالدولار أو بعملة أو نقد عاديين. لا شك بأن ذلك القانون كان أقل صرامة من قانون كوبلاي خان، لأن الحكومات والمصارف الأجنبية، كبنك فرنسا وبنك إِنكلترا، كانت لديها حرية تحويل أرصدتها من الدولار إِلى الذَّهب ـ حتى جاء يوم 15 آب سنة 1971. في تلك اللحظة، بدأ ريتشارد نيكسون يتصرَّف كالخان العظيم. إِذ أنه بحسب التعبير العصري، تمَّ إِغلاق كوة

الذَّهب. ولم يعد بإِمكان حتى الحكومات والمصارف المركزية الأجنبيَّة أن تصرف دولاراتها إِلى ذهب. لقد أتقن نيكسون، بطريقته الخاصة، فنّ الخيمياء.



في هذه الأثناء كانت القصة في اليابان هي نفسها تقريباً كما كانت في الصِّين. فقد استخدم اليابانيون الذَّهب للزينة، لا كنقد. وخلافاً للكثير من أشكال الفن، تطورت حرفة الصائغ في اليابان في وقت متأخر ولم تصل إِلى ما وصل إِليه الشعر أو النحت أو الرسم هناك. أما فيما يتعلَّق بالمال، فقد اتبع اليابانيون الاسلوب الصِّيني، مثلما كانوا قد اقتبسوا الفن والأبجدية من الصِّين، إِلا أن اليابانيين التزموا بالنّقد المعدني ولم يتحولوا إِلى النّقد الورقي.

كان النحاس أول معدن ضُربت منه النقود، ثم تبعه البرونز وذلك للاقتصاد في استعمال النحاس. وعندما تحول الصِّينيون إِلى النّقد الورقي في القرن التاسع، لم تعد بهم من حاجة لقطعهم النّقدية، ولذلك كان من دواعي سرورهم أن استورد اليابانيون منهم قطع النّقد الفائضة لديهم. واستمر الصِّينيون لخمسة قرون تلت، في تزويد اليابانيين بكل القطع النّقدية البرونزية التي يحتاجونها. وبما أن التجارة كانت تعتبر في اليابان مهنة شاقة، كما أن الاقتصاد هناك كان، على أية حال، أقل تطوراً منه في الصِّين، كان الطلب على النّقد أقل. وقد لاحظ ماركو بولو نفسه عدم وجود تجار يخاطرون بالقدوم من اليابان إِلى البر الرئيسي، مما يعني أن التجارة الخارجية لم تبدأ بلعب دور في الاقتصاد الياباني حتى وقت متأخر.

وفي حوالى سنة 1600، أدَّى ارتفاع سعر الذَّهب إِلى حدوث اندفاع بسيط نحو التعدين في اليابان، وذلك لموجهة الطلب المتزايد في الصِّين ولإرضاء رغبة الإمبراطور الياباني بالتباهي بسطوته. كانت السفن البرتغالية قد بدأت لتوها

في الوصول إلى البحار اليابانية، وبذلك بدأت التجارة تتطور بشكل متواضع. كان البرتغاليون يبادلون الأقمشة الحريرية الصِّينيَّة بالفضة اليابانية، التي كانوا يبيعونها في ماكاو وملقا والهند لقاء التوابل، إلى أن قام اليابانيون بإيقاف عمل خط التجارة الثلاثي الرابح هذا بأن قاطعوا البرتغاليين. والسبب؟.. هو أَنَّ البرتغاليين قد حاولوا تحويل اليابانيين إلى المسيحية[29].

وفي هذا الوقت تقريباً، بدأ اليابانيون أخيراً بإصدار نقد خاص بهم، إلا أن تلك العيّنات المحلية كانت نسخاً عن النّقد الصِّيني حتى أنها كانت تحمل الحروف الصِّينيَّة التي انتحلها اليابانيون. كما بدأت اليابان بإصدار كمية محدودة من القطع النّقدية الذَّهبيَّة والفضية بأشكال بيضاوية ومستطيلة تشبه تلك الكتل التي كان قد تم تداولها كنقد لفترة قصيرة خلال العصور الوسطى، لكن القطع اليابانية كانت ذات قيمة عالية جداً ـ بلغت قيمة القطعة الواحدة ما يعادل طناً من القطع النحاسية المتداولة يومياً ـ بحيث أَنَّها استُخدمت في معظم الأحيان في الصفقات الرسمية بين النبلاء[30]. لقد كان بمقدور أحجار ياب أن تقوم بالدور بشكل أكثر فاعلية. وقد استمرت عملية سك النّقد في اليابان في تقليد القطع النّقدية الأجنبية، حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد وصول الأميرال بيري، ولكن بدأ الآن تقليد العملات الأمريكية والبريطانية، وقد استُخدمت كلمة (ين) التي تعني «قطعة النّقد المستديرة» باليابانية، للإشارة إلى الدولار أيضاً وكلمة (سن)، وتعني قطعة النّقد النحاسية، للإشارة إلى السنت[31].



ونعود إلى السؤال الرئيسي: لماذا كان ذهب الغرب وفضته ينتقلان في اتجاه واحد نحو الشرق؟.. ما الذي كان يحدث في آسيا ويؤدي إلى أن يسبغ

الناس على هذين المعدنين الثمينين قيمة تعلو على الطعام والثياب والزخارف المنزلية التي كانوا يشحنونها بكميات كبيرة إلى الغرب؟ . .

لقد قمنا باقتراح أحد الأجوبة. فمن وجهة نظر الآسيويين، كانت كميات الذَّهب والفضة التي يستوردونها تعتبر نقداً ولكن بمفهوم شديد الغموض. فلم يكن الآسيويون يعتبرون المعدنين الثمينين شيئاً يمكن للناس استخدامه للمبادلة بشيء آخر سواء في نفس الوقت أو في لحظة ما في المستقبل بل إن الصِّينيين واليابانيين والهنود كانوا يعتبرون المعدنين الثمينين بضائع ـ أي سلعاً ذات قيمة نافعة أصيلة فيها تجعل تلك السلع جديرة بالاقتناء بحد ذاتها لا كوسيلة للدفع. كان الذَّهب يستخدم في تزيين العروس ولصنع الحلي وللزخارف، والأهم من هذا كله، للتخزين. وبالفعل، فقد كان طمر الثروة في الشرق يعادل الاستهلاك الجلي للأنظار، وهذا يشبه، الطلب الذي لا يعرف الشبع للساعات الذَّهبيَّة الفاخرة في عصرنا الحالي[32]. إن وجهة النظر هذه بشأن الذَّهب تشرح السبب في أن آسيا كانت إسفنجة للمعدنين الثمينين ولم تكن إحدى الدول التي عناها هيوم حيث «لا يمكن تجميع النّقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم». لم يكن الآسيويون يلعبون لعبة النّقد.

ما هي إذاً فائدة الذَّهب والفضة برأي الآسيويين؟ . . وكما يعتقد أي شخص آخر، كان الجمال ومقاومة الصدأ عاملان مهمان. فآدم سميث يعلق وهو مأخوذ: «إن مرجلاً فضياً هو أكثر نظافة من مرجل من الرصاص أو النحاس أو القصدير والخاصية ذاتها تجعل من المرجل الذَّهبي أفضل من الفضي. إن الميزة الرئيسية [للمعدنين الثمينين] نابعة من جمالهما، ذلك الجمال الذي يجعلهما صالحين بصورة مميزة لتزيين الثياب والأثاث. فليس هناك من دهان أو صباغ يمكن لهما إعطاء لون بجمال الطلاء الذَّهبي»[33].

ليس هذا كل شيء: فالندرة لها شأنها أيضاً. ويشير سميث إلى أولئك الأثرياء الذين لا يعتبرون أنفسهم أثرياء «إلا عندما تتضح ملكيتهم لعلامات

الغنى الحاسمة التي لا يستطيع اقتناءها أحد سواهم. . . . أشياء كهذه، هم على استعداد لشرائها بأثمان أعلى من تلك الأشياء الأكثر جمالاً وفائدة، ولكن الأكثر شيوعاً[34]. لم يكن أثرياء الآسيويين يشكلون استثناء لهذه القاعدة.

وأغرب ما في الذَّهب، هو أنه لم يمر وقت لم يكن فيه نادراً. لقد مرَّت أوقات ازدادت فيها الكميات المتوفرة من الذَّهب بأسرع من كميات الفضة، كما هبط سعر الذَّهب بالنسبة لسعر الفضة (هذا إذا نسينا الهبوط المثير في سعر الذَّهب بعد زوال حالة التضخم التي أصابت الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن العشرين)، إلا أنه ورغم كل شيء، ظل سعره على الدوام عالياً بحيث يدل على أن الذَّهب لا يغرق الأسواق على الإطلاق. فأونصة الفولاذ تباع بأربع سنتات، بينما يزيد سعر الذَّهب عن ذلك بأكثر من عشرة آلاف ضعف.

يبقى الذَّهب علامة مميزة للغنى. وبالتالي، فإن هالة الغموض المحيطة بالذَّهب كمخزون للثروة، والتي تعتمد بشكل حاسم على ندرته، قد أضافت تألّقا إلى الذَّهب بوصفه رمزاً للسطوة، سواء في ذلك أكان يزين هالة حول رأس قديس أم كان يكسو سقف قصر، وسواء أتدلَّى من الآذان أم أحاط بالعنق، وسواء ملأ غرفة إمبراطور أسير أو أقبية للتخزين في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. لاشك بأن داريوس كان يقضي وقتاً رائعاً في حوض استحمامه.

وخاتمة المطاف، إن جشع المخلوقات البشرية وحماقتها كانا الدافع وراء هذه الدراما رغم أن الطبيعة أسهمت بأن وزعت الذَّهب في أنحاء الأرض بشكل اعتباطي وبدون انتظام.

إن التخزين هو بمثابة بوليصة تأمين. وكما هو شأن بوليصة التأمين، فإن لتخزين الذَّهب كلفته، لأن ذلك المعدن الخامل لا يعطي أي مكسب ما. إلا أنك مع ذلك، تنعم بنوم أهنأ عندما تدرك بأنك تقتني نوعاً من الوقاء الذي يحميك من فرصةِ حدوث كارثة تخشاها. والقوة التي يتمتع بها هذا الدافع بين

الفلاحين والعمال والفقراء لا تقل عن القوة التي يتمتع بها بين الملوك والأمراء. ولكن بوليصة التأمين هذه تبقى فعالة ما استمر الآخرون في إسباغ قيمة أسمى على الذَّهب. ولكي يتحقق هذا الشرط الأساسي، فلا بد من أن يستمر اتفاق الناس مع بعضهم البعض، على أن الذَّهب شيء نادر.

كما وإن توزيع الدخل في آسيا يقوم جواباً ثانياً لسؤالنا المتعلق بذلك التوازن الغريب الذي جعل الذَّهب يستمر بالانتقال شرقاً، وجعل سلعاً مفيدة كالتوابل والحرير تنتقل إلى الغرب. إن الدلائل التي توصَّل إليها الاقتصاديُّون المعاصرون تشير إلى أن متوسط ثروة الفرد في آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان قريباً من متوسط ثروة الفرد في أوروبا[35]. ويقول آدم سميث نفسه أن الصِّين كانت من أغنى دول العالم وأكثرها خصباً[36].

إن المعدلات الوسطية قد تكون خادعة بشكل خطير عندما تكون الفروق فيها كبيرة. فالرقم الذي يمثل المتوسط الفردي في أوروبا قد يحمل قيمة ما ربما كان فيها إيحاء على الأقل، أَمَّا مقياس المتوسط الفردي في الصِّين، أو في أي جزء من آسيا في ذلك الوقت، فهو يحجب حقيقة أن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص كانوا يعيشون في جو من الترف والدعة بينما كانت الغالبية العظمى من الجماهير تعيش في مستويات رهيبة حتى بمعايير أفقر الطبقات في أوروبا. لقد كان آدم سميث بليغاً فيما يتعلق بهذا الشأن. فلدى وصفه للظروف السائدة في كانتون، من أجل توضيح فكرته بأن الفقر في الصِّين كان يتجاوز كثيراً فقر «الدول الأكثر بؤساً في أوروبا»، كتب يقول:

> إن موارد الرزق التي يعثرون عليها هناك هي من الندرة بحيث أنَّهم يتوقون للحصول على أَقذر النفايات التي تُرمى من أي سفينة أوروبية. فأي جيفة، ولو جثة كلب ميت أو قطة ميتة، مثلاً، مهما كانت عفنة أو نتنة كانوا يفرحون بها كما يفرح أهل الدول الأخرى بالطعام المغذي[37].

وضمن ظروف كهذه، لم يكن النبلاء الصِّينيون الذين يستهلكون الذَّهب يشعرون بأنهم يخسرون شيئاً من جراء شحنهم منتجات بلدهم إلى أوروبا، لأن الطبقة التي تتمتع بالامتيازات كانت جد صغيرة كما كانت تمسك بزمام الأمور بقوة بحيث أنه كان بإمكان أفرادها أن يستهلكوا بإسراف، وهذا ما كانوا يفعلونه عادة، دون أن يساورهم شعور بالتبذير. ومن ناحية أخرى، كانت أسواق الذَّهب في آسيا لا تعرف حدوداً، وذلك بغرض التباهي وللضمان ضد الحروب والثورات. وهكذا، فإن ما كان يبدو للوهلة الأولى مبادلة لا منطق فيها مع الأوروبيين، يتحول إلى مجموعة من الصفقات التي يمكن فهمها إذا نحن نظرنا إليه من زاوية التركيبة الطبقية والأذواق. ويمكن تطبيق ملاحظات مماثلة، رغم الاختلافات البسيطة، على اليابان والهند وممالك الجزر في المحيط الهادي.



وبما أن ماركو بولو لم يكن حائزاً على إجازة جامعية في الاقتصاد، يمكن لنا أن نجد له عذراً للمغالاة بالقول بأن دمغ النَّقد الورقي للخان العظيم جعل العملية «رسمية وموثوقة كما لو أن [النقد] يصنع من الذَّهب الخالص أو الفضة الخالصة. . . إن النقود حقيقية». ورغم ذلك، فإن تقويمه للعملة الورقية في صين القرن الثالث عشر كان بارعاً بحيث أَنه أَلمح إلى قضايا سيتكرر اهتمامنا بها في صفحات تالية من الكتاب، وهي مواضيع من نوع التفاعل بين القطع النَّقديَّة ـ أي النَّقد بشكله المعدني ـ والمال بأشكاله الأكثر هشاشة كالورق وقيود مسك الدفاتر والصور على شاشة الكومبيوتر. كما أن احترام ماركو بولو لدمغة كوبلاي خان على العملة المصنوعة من خشب شجرة التوت تطرح أسئلة مهمة بشأن النَّقد الذي تصدره الدولة وعلاقته بالمال الخاص الذي ينضم اليوم إلى ذلك الحجم الهائل من الأرصدة المحوَّلة، إما بشكل شيكات أو بشكل إلكتروني، من حساب مصرفي خاص إلى آخر.

إن دمغة كوبلاي خان كانت تسبغ المصداقية وخواص الذَّهب والفضة على عملته الورقية لا شيء سوى أن دولة كوبلاي خان كانت القوة الوحيدة ـ في الصِّين. لقد فات ماركو بولو أن يدرك تلك النقطة الجوهرية. فما من شخص في بريطانيا كان بإمكانه استعمال النقود الورقية الصِّينية ليدفع ثمن باينت من المشروب في المطعم القريب، كما أنه ما من ملك فرنسي كان بإمكانه دفع فديات بتلك العملة. وبالتالي، فإن تلك العملة لم تكن لها الخواص الحقيقية للذهب والفضة. والواقع، أنه ما من أحد خارج الصِّين كان سيدري ماذا يفعل بتلك النقود الورقية المصنوعة من خشب شجرة التوت، إلا إذا كان يخطط للذهاب إلى الصِّين لشراء الحرير أو أواني الزهور. وفيما عدا ذلك، كانت عملة الخان لاتتمتع بأية قيمة خارج الصِّين.

إن الناس تطالب بأن يكون لعملتها قيمة. بل إن المال دون قيمة، هو في الواقع، ليس مالاً، لأنه لا يقوم بوظيفة وسيلة الدفع كما أنه ليس بالشيء الذي يريد الجميع تكديسه أو اعتباره ثروة. والنَّقد المعدني، أو النَّقد الورقي الذي يمكن تحويله إلى معدن، يعتبر عادة أكثر قيمة من نظام يستخدم الورق فحسب. وكما يذكرنا ما توان ـ لين: «الورق يجب ألا يستخدم [كنقد] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتوج». والإفتراض الكامن هنا هو أن كميات المعادن أكثر محدوديَّة من الورق، ما يعني أن الأنظمة المعدنية تمنع تحول النَّقد إلى شيء لا قيمة له.

إلا أن هناك تشابهاً ظاهرياً بين قيام كرويسوس بضرب كميات كبيرة من النَّقد الذَّهبي عن طريق استخراج الذَّهب من نهر باكتولوس وبين قيام إمبراطور صيني بتشغيل مطبعة النَّقد. إن كلاً من كرويسوس والإمبراطور يسبب حدوث تضخم في كمية النَّقد المتوفر. لكن الفرق يكمن في النتائج الدولية. فقطعة النَّقد الذَّهبية بإمكانها شراء باينت من المشروب في أي مكان بينما لا تستطيع قطعة نقد ورقية أجنبية القيام بتلك المهمة. ومع ذلك، ومن وجهة النظر

الداخلية، فإن أوجه التشابه بين كرويسوس والإمبراطور هي أكثر مما يتبدى للوهلة الأولى. لكن العالم الخارجي هو من ينظر إليهما بشكل مختلف.

إن سياسات الخان العظيم قد بيَّنت أن قوة الدولة هي العنصر الاستراتيجي في وضع أساس القيمة والمحافظة عليها. فأوراق النَّقد المسماة «كونتينينتالز» الصادرة عن حكومة المستعمرات الأمريكية خلال حرب الاستقلال تحولت إلى صورة مجازية لشيء لا قيمة له، أَمَّا دولارات الحكومة الفيدرالية، المرخَّصة بالدستور، فهي مقبولة منذ أكثر من مائتي سنة وخلال جميع الحروب التي خضناها. إن ليديا وجنوة وفلورنسا والبندقية لم تكن مجرد مراكز قوة اقتصاديَّة، ولكن وُجدت فيها أيضاً حكومات محلية قوية قبل أن تقوم بإصدار عملاتها الذَّهبية الشهيرة، ولكن هل سمع أحد بعملة ذهبية أصدرتها مانشيستر أو ليفربول؟. . لقد قام الفرنسيون بتغيير نظامهم المالي في عدة مناسبات خلال القرون، وقد يكون هذا هو السبب في أن الفلاحين الفرنسيين قد عُرفوا بحبهم الفطري لتخزين الذَّهب. إن الباوند الإسترليني يتمتع بأطول تاريخ متواصل بين العملات، كالمَلَكيَّة الإنكليزيَّة تماماً. وبعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي، واجه الروس صعوبات في محاولة وضع أساس لقبول الروبل عالمياً، أَمَّا بعد توحيد ألمانيا، فقد كَسِبَ الألمان الشرقيون ميزة تبديل عملتهم بالمارك الألماني ذو الأساس الراسخ.



منذ أن تركنا أوفا وعملاته الفضية سنة 800 تقريباً، لعِبَ الإنكليز دوراً ثانوياً في قصتنا. لقد حان الوقت لنضع إنكلترا في مركز الأحداث، لأن التطورات التي حدثت هناك خلال السنوات ما بين 1700 ـ 1801 قد أدت إلى تعاظم دور الذَّهب بشكل أساسي في النظام المالي، وإلى إضفاء الصبغة

الرسمية عليه، كما أدت إلى صياغة شكل التركيبة العامة للاقتصاد العالمي كما نعرفه اليوم. وفي سياق استرجاع تلك الأحداث سيتردد في أسماعنا أصداء ابتكار هيين تسونغ غير المقصود للنقد الورقي، لأن الحدث الرئيسي هنا جاء أيضاً دون تخطيط كما أن نتائجه كانت بنفس القدر من الأهمية التاريخية.

12

التحوُّل الكبير
في سكّ النَّقد وآخر السحرة

في سنة 1661، أصدر الملك تشارلز الثاني، ملك إنكلترا، قراراً كان قد اتخذه بناء على نصيحة مستشاريه، يقضي باعتماد طريقة مختلفة كلياً لتصنيع القطع النَّقديَّة ـ وهو استخدام الآلات بدل الطرق اليدوية التقليدية. لم تكن الطريقة المذكورة أداة تم اختراعها اليوم لتستخدم في اليوم التالي. فالتغيير التقني غالباً ما يؤدي للقضاء على العادات القديمة. وقد قاوم العمال والمسؤولون في الدار الوطنية لسك النَّقد، الذين كانوا يكسبون العيش من العمل حسب الطريقة القديمة، بشراسة فكرة إدخال أي تعديل على طريقة صنع القطع النَّقديَّة. رغم قرار الملك، إلا أن إرساء قواعد الطريقة الجديدة بشكل كامل كان يتطلب انتظار أكثر من ثلاثين سنة، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن فرضته ضرورات أزمة مالية.

وقد حدث في أعقاب تلك الأزمة، أن قررت أسواق المعادن الثمينة في بريطانيا، فجأة ودون سابق إنذار، استبعاد الفضة وإحلال الذَّهب كمعيار لقيمة الباوند الإسترليني. ودون أن يقوم أحد بتخطيط تسلسل الأحداث هذا، سنرى

أن تلك الأحداث قد أدت، خطوة فخطوة، واعتباراً من قرار تشارلز سنة 1661، إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات، التي لا يمكن المساس بقدسيتها، أقيمت على أساس دور مركزي للذهب. وقد قُدِّر لتلك المؤسسات أن تحكم اقتصاد العالم خلال القسم الأعظم من القرنين التاسع عشر والعشرين. وهكذا، ورغم أن القصة تبدأ هنا بالتركيز على الفضة، إلا أن الخيوط الذَّهبية قد خالطت نسيجها من البداية وحتى النهاية.



كان الليديُّون وقدماء الإغريق، وهم أول من طرح القطع النَّقديَّة للتداول، يقومون بِطَرْق هذه القطع يدوياً، قطعة قطعة. وإذا أَخذنا بالاعتبار ملايين القطع النَّقديَّة، التي تم إنتاجها خلال السنوات الألف التالية في كل أنحاء أوروبا وفي الشرق، نشعر بالدهشة لأن أحداً لم ينجح في تطوير طريقة أسرع. ولكن أحداً لم يفعل ذلك. ومن حيث الواقع، كان الدافع لإحداث تغيير يتطلب أكثر من مجرد الرغبة في الإسراع بالإنتاج. فمنذ البداية الأولى لسك النَّقد، كانت الحواف الناعمة للقطع النَّقديَّة المطروقة باليد تغري الناس بقص أو حك قطع صغيرة من المعدن يمكن تجميعها حتى تصبح الكمية كافية لصهرها وتحويلها إلى سبيكة ثم يقومون بإعادة بيعها إلى دار سك النَّقد لصنع كمية جديدة من القطع النَّقديَّة. كانت العملية مربحة بحيث لم يكن بالإمكان وضع حد لها عن طريق العقوبات الصارمة التي كانت تُطبَّق على من يقومون بذلك لدى ضبطهم متلبسين. وفي القرن الثالث عشر، كان اليهود كثيراً ما يتهمون بقص حواف القطع النَّقديَّة حتى لدى كونهم أبرياء. وفي سنة 1270 وحده، تم ضرب أعناق 280 يهودياً بسبب تلك الجريمة[1].

ورغم تأثير عملية الاقتطاع هذه على العملة، استمرت الطرق التقليديَّة لسك القطع النَّقديَّة دون أدنى تغيير حتى بداية حكم الملكة اليزابيث ملكة

إنكلترا، فقد قام رجل يدعى ايلوي ميستريل بإجراء تجارب لاستخدام الخيول في إدارة الآلات التي تقوم بدمغ القطع النَّقديَّة، ولاستخدام تلك الآلات في إعادة تشكيل حواف القطع النَّقديَّة بحيث تتّضح عملية الاقتطاع على الفور. ورغم براعته، لم يلق ميستريل الكثير من الحماس لقاء جهوده وصُرف من العمل سنة 1572. لم تكن تلك آخر أخباره، فقد أُعدم شنقاً سنة 1578 بتهمة التزوير[2]!..

ومع ذلك، شجعت جهود ميستريل آخرين على المضي بالمحاولة. ففي عشرينات القرن السابع عشر، نجح نيكولاس بريو، وهو الموظف الرئيسي المسؤول عن النقش في دار سكّ النَّقد في باريس، في التوصل إلى أسلوب عملي لإحباط مساعي من يقومون بقص حوافّ القطع النَّقديَّة. كانت طريقته تقوم على جعل حواف في القطع النَّقديَّة إما بشكل حبيبات أو بتغطيتها بالنقوش مما يجعل عملية الاقتطاع واضحة للعيان فوراً ومهما كانت القطعة المقصوصة صغيرة الحجم. لم يحالفه الحظ: رفض المتمسِّكون بالأساليب القديمة التجاوب معه، مما جعل بريو نفسه، لا من يقومون بقص حواف القطع النَّقديَّة، يعيش حالة من الإحباط[3].

لم يكن بريو مستعداً للاستسلام. ففي سنة 1625 ذهب إلى بريطانيا، حيث بدأ بإنتاج ماعُرف بالقطع النَّقديَّة المحززة في دار سك النَّقد في البرج في مدينة لندن. وهنا أيضاً، واجه مقاومة من السلطة ذات الترتيب الهرمي في دار السك. فقد كان ضاربو العملة يتلقون أجورهم حسب وزن القطع النَّقديَّة التي ينتجونها، بالباوند، ولم يكونوا على استعداد للتخلي بسهولة عن الكثير من معدنهم لصالح رجل فرنسي وبِدَعِهِ[4]. وخلال الفترة 1631 ـ 1632 كان كل ما استطاع بريو إنتاجه هو 26 باونداً من قطع النَّقد الذَّهبية و211 باونداً من قطع النَّقد الفضية تقريباً، وذلك بالمقارنة مع ما يزيد على أربعة آلاف باوند من الذَّهب وخمسين ألف باوند من الفضة جرى إنتاجها بالطرق التقليديَّة، وبحلول

الفترة 1638 ـ 1639 كان إنتاج بريو من قطع النَّقد الفضية يكاد يصل إلى ألف باوند، ولكن ذلك كان ما يزال يعتبر جهداً ضئيلاً[5]، مما يوحي بأن قطع النَّقد التي كان ينتجها بريو كانت تصَّنع يدوياً لا بواسطة الآلات[6]. اختفى بريو عن الأنظار مؤقتاً اعتباراً من سنة 1640 تقريباً وحتى ستينات القرن السابع عشر.

وفي سنة 1645، قام الفرنسيون أخيراً، بعد أن فكَّروا مليّاً، بإلغاء المطرقة في دار سكّ النَّقد في باريس واستعاضوا عنها بآلات تجرها الجياد وتؤدي العمل بكامله من سحب المعدن إلى دمغ الأشكال على وجهي القطع النَّقديَّة وتحزيز الحواف. وذلك لإحباط جهود من يقومون بقص تلك الحواف. وقد أدَّى نجاح تلك الطريقة إلى قيام الكومنولث الإنكليزي بدعوة بيير بلوندو، كبير المهندسين في باريس، لاقتفاء خطى بريو والمجيء إلى لندن[*]. سمحت السلطات في دار السكّ لبلوندو بإنتاج قطع نقديَّة ذات حواف محززة، ولكن من جزء صغير فقط من كنز فضي ضخم كان الإنكليز قد نهبوه من سفينة إسبانية تم أسرها، أَمَّا الكمية المتبقية من الفضة، فقد تم تحويلها إلى قطع نقديَّة بطريقة الطرق اليدوي[7].

انتهت القصة نهاية سعيدة. فلدى استرجاع تشارلز الثاني لعرش بريطانيا سنة 1660، تسارعت عملية التغيير، فقد تم استدعاء بريو إلى لندن مرة أخرى، وأُبرم عقد مع بلوندو لمدة 12 سنةً، وجاء في القرار الملك تشارلز، بناء على نصيحة مستشاريه، سنة 1661، «يجب أن تضرب كافة القطع النَّقديَّة بواسطة الآلات بالسرعة الممكنة، وأن تكون ذات حواف محززة أو مغطاة بالكتابة»[8]. توفي بلوندو سنة 1672، قبل أن تتم مدة العقد، لكنه خلال عمله في دار سكّ

(*) الكومنولث الإنكليزي هو الحكومة التي كان يرأسها أوليڤر كرومويل الذي استولى على الحكم في بريطانيا بعد إعدام تشارلز الأول في وايتهول في 30 كانون الثاني 1649. أعيدت الملكية، تحت حكم تشارلز الثاني ابن تشارلز، سنة 1660.

النَّقد جعل ضاربي العملة خاضعين له تماماً كما جعلهم يقسمون على الحفاظ على سرية ما تعلموه منه[9].

وإضافة لما سبق، أصدر الملك تشارلز الثاني ترخيصاً عشية عيد الميلاد سنة 1663 يقضي بضرب قطعة ذهبية جديدة يجري تصنيعها بالكامل بواسطة الآلات. وسرعان ما عُرفت هذه القطعة باسم الجنيه Guinea، لأنها كانت مصنَّعة من ذهب تم استيراده من غرب أفريقيا عن طريق شركة إفريقيا التي كانت قد أُنشئت حديثاً. وقد حدَّد الترخيص الذي أصدره تشارلز قيمة القطعة النَّقديَّة الجديدة على أنَّها تساوي باونداً إسترلينياً واحداً (اثني عشر شلناً من الفضة). كانت قطعة نفيسة من الذَّهب ـ تزن حوالى ثمانية غرامات، أو ربع أونصة، أي أكثر من ضعف وزن الغينوين أو الفلورين اللذين عُرفا في القرن الثالث عشر. وكان من المناسب طبع صورة فيل صغير على الجنيه، فقد كان شعار شركة إفريقيا[10]. وحُفر على الحواف شعار: Decus et Tutamen، ويعني: زينة وحماية، ويُعتقد أن ذلك الشعار كان مكتوباً على مشبك محفظة الكاردينال ريشيليو، الذي كان راعياً لبلوندو. وبعد ظهور الجنيه، تبعته إصدارات جديدة من قطع النَّقد الفضية التي صنِّعت بتلك الطرق[11].



كانت القطع النَّقديَّة البديعة الجديدة، بتصاميمها الأنيقة وحوافها المحززة، نقيضاً حياً لتلك القطع التي كان يجري تداولها في بريطانيا لمدة ستين سنةً منذ أن أُعيد سكّ النقد سنة 1601. فقد كانت القطع الأخيرة بالية، جرى اقتطاع أجزاء منها لمرَّات متتالية، كما كانت مهترئة بصورة مزرية لطول عهدها بالتداول. ورغم ذلك، فقد استمر الناس في تداول القطع النَّقديَّة المهترئة لأن أي شخص كان يعيدها إلى دار سك النَّقد لاستبدالها بقطع جديدة كاملة الوزن كان يحصل على قيمة أقل من القيمة الإسمية التي كانت مطبوعة عليها.

ورغم أن الأشخاص الذين كانوا يقومون باقتطاع أجزاء من القطع النَّقديَّة كان يجري إعدامهم (بأعداد كبيرة) استناداً لأحد المصادر المعاصرة، لم يكن حبل المشنقة ليبدو رادعاً كافياً يحول دون اللجوء إلى تلك الوسيلة البسيطة والسهلة للإثراء. ولم تتباطأ عملية قص أجزاء القطع النَّقديَّة، وبخاصة من قطع نصف الكراون (شلنان وست بنسات) والشلن التي كانت أكبر حجماً، وأكثر سماكة من فئات العملات الأصغر[12]. وفي سنة 1652 قدّر بلوندو أن وزن قطعة النَّقد الذَّهبية القديمة الوسطي كان يقل بنسبة 20 ـ 30٪ من وزنها الأصلي. وكانت نتيجة حسابات هوبتون هينيس، الذي كان مدير التحليل والتقدير في دار سكّ النَّقد، أن كيساً من القطع النَّقديَّة ذات القيمة الاسمية الكلية البالغة 100 باوند استرليني كان وزنه يعادل في سنة 1695 نصف وزن الكيس في سنة 1686[13].

وعلى نحو ما، أسدى الأشخاص الذين كانوا يقومون باقتطاع أجزاء من القطع النَّقديَّة، خدمة عامة، وذلك لأن تلك القطع أصبحت، بمرور الوقت، غير متساوية من حيث السماكة والوزن، كما أصبح شكلها المستدير أقل انتظاماً. وكانت ملاحظة هينيس أن هؤلاء الأشخاص كانوا يقومون بحك القطع ببراعة بحيث أصبحت «في مثل انبساط ونعومة القطع الخام في دار سكّ النَّقد قبل أن يتم ضربها»[14]. ويروي صامويل بيبيس طرفة عن أحد العمال في دار السكّ كان يكسب أرباحاً عن طريق قيامه بضرب قطع نقديَّة مزيفة من فئة الغرو Groats كانت بمثل جودة الغروت الحقيقية التي كان يجري تداولها إن لم تكن أفضل. كانت الغروت قطع نقديَّة صغيرة تساوي أربعة بنسات، وكانت ثلاث غروتات تساوي شلناً واحداً. ألقي القبض على العامل لكن لم يتم «شنقه أو حرقه [لأن] أسلوب الغش كان متقناً. . . ولم يؤد إلا إلى ضرر لا يذكر للناس بما أن النقود كانت بمثل جودة النقود المتداولة»[15].



بالإضافة للصعوبات المتعلِّقة بنوعية سكّ النَّقد، نشأت مشاكل كانت تتعلق بنسبة أسعار الذَّهب لأسعار الفضة. فخلال النصف الأول من القرن السابع عشر، أغرقت مناجم الفضة الضخمة في المكسيك والبيرو أوروبا بإنتاجها بكميات جعلت سعر الفضة هناك يبدأ بالانخفاض. وبذلك كان على الشخص الذي يريد استبدال الذَّهب بالفضة أن يعرض كميات متزايدة من الفضة للحصول على كمية لا تتغير من الذَّهب ـ وبعبارة أخرى، كانت أونصة الذَّهب تتطلب مقابلها كميات متزايدة من الفضة. وفي هذه الأثناء، كان سعر الفضة في الهند خلال النصف الأول من القرن السابع عشر عالياً بحيث لم يكن الأمر يتطلب أكثر من تسع أو عشر أونصات من الفضة، وذلك بالمقارنة مع خمس عشرة أونصة في بريطانيا، لشراء أونصة واحدة من الذَّهب. وفي الواقع، كان سعر أونصة واحدة من الفضة في الهند أعلى بكثير من مقدار النَّقد الذي كان بإمكان الإنكليزي الحصول عليه لو أنه أحضر أونصة من الفضة إلى دار سكّ النَّقد.

كانت اقتصاديات مجال الأعمال هذا لا تقاوم. فقد ارتفعت صادرات الفضة ارتفاعاً كبيراً، وكان يتم شحن معظم كميات الفضة بواسطة شركة الهند الشرقية. وكان التجار والمصنعون الإنكليز يشكون بمرارة من أن الشركة لم تكن تفي البضائع الإنكليزية حقها، وخاصة الأقمشة الصوفية التي كانت تسمى: «زهرة تاج الملك، دوطة المملكة، العائد الرئيسي للملك. . . ذهب أوفير وحليب وشهد كنعاننا، وجزر الهند الخاصة بإنكلترا»[16]. ولم يكن الهنود، لسوء الحظ، بحاجة للأقمشة الصوفية، لكن إقبالهم على الفضة لم ينقطع.

ازداد الضغط من أجل رفع سعر الفضة في دار سك النَّقد وذلك للحفاظ على كمية أكبر منها داخل البلاد ولتأمين كمية أكبر من قطع النَّقد الفضية. واعتباراً من كانون الثاني 1690 ولغاية كانون الأول 1695، لم يتجاوز النَّقد المضروب من الفضة قيمة 19,383 باونداً إسترلينياً[17]. كان المال من الندرة

بحيث قامت الحكومة عن طريق إصدار بيان بَرفْعِ القِيَم الاسمية لقطع النَّقد الفضية الأجنبية بهدف ثني الناس عن تصديرها. وفي هذه الأثناء كان الإقبال يتزايد على الذَّهب، لأن إبدال الذَّهب بالفضة التي سيتم تصديرها إلى آسيا كان مصدر ربح كبير. كان ذلك أحد العوامل المؤديَّة لرفع سعر القطع النَّقديَّة من فئة الجنيه في السوق إلى ما فوق القيمة الرسمية المُعلَنة والبالغة عشرين شلناً.



كانت النتيجة أن الثورة الهائلة التي أحدثها تشارلز الثاني في أساليب سكّ النَّقد والابتكارات المرتبطة بها لتدبير شؤون العملة انتهت دون أثر يُذكر. فقد اختفت معظم القطع النَّقديَّة الفضية الجديدة داخل الخُزُنِ أو تمّ شحنها إلى آسيا نظراً لأسعارها الباهظة بدلاً من استخدامها كمالٍ إنكليزي. وتابعت العملة، في هذه الأثناء، انخفاضها، نظراً لاستمرار تفشي ظاهرة اقتطاع أجزاء منها، إلى الحد الذي جعل عدداً متزايداً من القطع النَّقديَّة غير مقبولة في التجارة أو في تسديد الديون. فإذا كان لإنكلترا أن يصبح لديها عملة لائقة للاستعمال اليومي ولتكديس الثروات، لابد إذاً من إجراء إصلاح كبير.

كانت العقبة الكبرى أمام التحول الشامل لإعادة سك النَّقد هي القلق بشأن من سيتحمَّل كلفة الفرق بين القيمة الإسمية للقطع النَّقديَّة وبين قيمتها الحقيقية المبنية على أساس وزنها المُتضائل. وحذّر بلوندو من أنه كلما طال انتظارُ السلطات، كلما ازدادت الأجزاء التي يجري اقتطاعها من القطع النَّقديَّة وبالتالي زادت فداحة الثمن الذي سيدفع في نهاية الأمر. ورغم ذلك تلكأت الحكومة طويلاً في معالجة المشكلة بحيث أطيح بعائلة ستيوارت، وعندما وَجَّهت الحكومة الملكية انتباهها أخيراً للقيام بتلك المهمة، سنة 1696، كان ويليام وماري يتربعان على العرش.

وقد سبق قرار البدء بسك النقود، مباشرة، أحداثٌ هامة. وكالمعتاد كانت

تلك الأحداث تتمحور حول الحرب،وفي هذه المرة كان الأمر يتعلق بمجهود كبير لقهر، أو على الأقل لاحتواء، لويس الرابع عشر ملك فرنسا، الذي كان أكثر القادة الأوروبيين عدوانية منذ عهد الرومان وحتى أيام نابليون، اندلعت الأعمال العدائية سنة 1689 وسريعاً ما تركت آثارها المدمرة على خزينة الدولة. وبحلول سنة 1697، كان ويليام الثالث يرزح تحت وطأة دين يفوق العشرين مليون جنيه. استطاعت الضرائب والقروض الخاصة وتنظيم اليانصيب رفع العائدات ولكن ليس إلى الحد الكافي. كانت نتيجة هذا العجز إنشاء بنك إنجلترا، وهي صفقة غير عاديَّة بين الحكومة ورجال «ذوي مكانة» كانوا مساهمين في البنك (واعتباراً من ذلك الوقت كان استعمال حرف الباء الاستهلالي الكبير في أول الكلمة يشير إلى أن المقصود هو ذلك البنك). وبموجب هذا التدبير، كان البنك سيقوم بإقراض الحكومة 1,2 مليون جنيه بفائدة متوسطة تبلغ 8٪، مقابل إنشاء مؤسسة تكون أول شركة خاصة تقوم بالعمل بشكل شركة محدودة، أو ما يدعى بشركة محاصَّة ـ ضمن مجال المصارف الذي كان يتنامى بسرعة ـ أي ما يشبه تماماً المؤسَّسات المعاصرة(*)(18).

ثبت فيما بعد أن تأسيس البنك كان خطوة شديدة الأهمية في تاريخ بريطانيا، لأن تلك المؤسسات استطاعت بمرور الوقت أن تزيد من نفوذها ـ ومن قوتها حتى ـ بشكل مطَّرد على النظام المصرفي والاقتصاد عموماً، وعلى مخزون الذَّهب وعلى علاقات بريطانيا المالية مع العالم. وفي السنوات التي تلت أصبح الاسم الشعبي للبنك «عجوز شارع ثريد نيدل»، وهو تعبير كان معناه يتفاوت حسب الظروف ما بين لقب للتحبُّب وبين التعبير المرير عن الازدراء.

(*) كانت شركة الهند الشرقية الهولنديَّة، التي تأسَّست سنة 1602، أول شركة محاصّة دائمة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان تطور شركات الصرافة التجارية المحدودة في الولايات المتحدة أسرع منه في بريطانيا.

كانت تلك، على أية حال، مجرَّد خطوة واحدة في حركة تطوّر واسع للنمو الاقتصادي وللحنكة الماليَّة المتنامية في بريطانيا، وقد أُطلقت هذه الحركة من عقالها بعد أن حسمت «الثورة المجيدة» في سنة 1688، وإلى الأبد، التساؤلات الدينية المحيطة بالملكيَّة وسمحت للبلاد أخيراً بالإنصراف للأعمال(*). ولدى تسارع توسع الاعتمادات في مجال الاقتصاد البريطاني، كانت النتيجة الحتمية السريعة هي تضخم الأسعار الذي أثر على كافة السلع، ثم على المعادن الثمينة، وأدَّى في النهاية إلى حدوث موجة من المضاربات في سوق الأسهم الذي كان في أول عهده. وكما يحدث دائماً في أجواء كهذه، تخاطفت الجموع الجشعة ودون حذر عدداً لا يحصى من الإصدارات الزائفة في سوق كانت تبدو فيه خسارة المال أمراً مستحيلاً. ويتحدث المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبيرغر عن: «عرض قدمته عدة سيدات. . . . لصناعة وطبع ورسم وصباغة أقمشة قطنية خام»[19]. (السيدات اللواتي قدمن العرض لابد وأنهن كن يرتدين تلك الأقمشة). أَمَّا دانيال ديفو مؤلف كتاب «روبنسن كروزو» Robinson Crusoe، فقد أصدر كراساً وصف فيه «التجارة المخزية» على أنها تجارة «لا يستطيع رجل أن ينكر أنها شبكة كاملة للاحتيال. . أساسها الدجل، أنجبها الخداع وغذَّتها الحيلة والغش والتملق والتزييف والكذب والأوهام. . تصطاد فرائسها نتيجة ضعف أولئك الذين كان يشتط بهم الخيال صعوداً أو هبوطاً»[20].

كانت الظروف مؤاتية لكي تنتشر حمى المضاربات إلى الجنيه، الذي كان قد ضُرب أصلاً من مقدار من الذهب تبلغ قيمته اثني عشر شلناً فضياً. ومع استمرار تدهور العملة الفضية، تناقلت الإشاعات أخباراً مفادها أن التحول في سكّ النَّقد أصبح أخيراً وشيك الحدوث ـ ولكن ضمن شروط لم تتأكد بعد.

(*) انظر بيرنشتاين (1996)، الفصل 5، من أجل مناقشة مستفيضة للاقتصاد والتطور المالي في إنكلترا في القرن السابع عشر، بما في ذلك تأسيس شركة لويد للتأمين.

وكما يحدث في عصرنا، أدَّت مشاعر القلق إلى «اللجوء إلى النوعية»، بدأ الناس بالتحول عن قطع النَّقد الفضية إلى الجنيهات، حتى ولو اضطروا لدفع الفرق وذلك لحماية قيمة موجوداتهم.

في آذار من سنة 1694، كان الجنيه يباع بـ 22 شلناً، ولكن بعد سنة ارتفع سعره إلى 25 شلناً. وصل سعر الجنيه إلى ثلاثين شلناً في حزيران من سنة 1695، وأدَّى ذلك للاندفاع إلى إحضار الذهب إلى دار سكّ النَّقد لضربه بشكل جنيهات، الأمر الذي رفع سعر الذهب من ثمانين شلناً إلى 109 شلنات. وعند هذه المرحلة أدت الزيادة الكبيرة في كمية الجنيهات المتوفرة إلى التخفيف من حدة ارتفاع سعرها ـ في سنة 1695 تم ضرب 750,000 باوند من الذهب، بالمقارنة مع 65,000 باوند في السنة السابقة ـ وفي نفس الوقت، كانت تلك القفزة في سعر الذهب سبباً في أن جعلت الجانب الآخر من الصفقة مكلفاً جداً بحيث لا يبرر استمرارها[21]. وكان لدى الحكومة سلاحاً آخر ترمي به المضاربين: فقد أعلن محصلو الضرائب أنهم لن يقبلوا أخذ الجنيهات لدفع الضرائب بقيمة تصل إلى ثلاثين شلناً.



وأخيراً، أدَّت المضاربات بالجنيه إلى إقناع السلطات بأنها لم تعد تستطيع تأجيل عملية إعادة سكّ النَّقد. فقد كانت الأمور قد وصلت إلى حدّ لم تعد فيه تصل أية قطع نقدية فضية قديمة إلى دار السكّ لضربها، لأن وزنها كان ضئيلاً لدرجة أن كمية القطع الفضية الجديدة المقدمة بدلاً عنها ستكون ذات قيمة اسمية أقل بكثير من القيمة الاسمية للقطع القديمة بحيث تصبح عملية التبادل غير عملية على الإطلاق. وكان رأي السير دادلي نورث، وهو خبير معاصر: «هناك خشية كبيرة من أنه في حال لم تؤخذ قطع النَّقد التي تم اقتطاع أجزاء منها، فلن يكون هناك نقد على الإطلاق»[22].

ومع أن إعادة السكّ شغلت اهتمام السياسيين خلال القسم الأعظم من تسعينات القرن السابع عشر، إلاّ أن مسلسلاً طويلاً من التقارير واللجان البرلمانية لم ينجح إلاّ في إصدار مجلد ضخم مليء بالكلام ولكن دون أن يتم إصدار تشريع. وبدأ التحول من الأقوال إلى الأفعال، أخيراً، في أيلول من سنة 1695 عقب نشر «مقالة حول تعديل قطع النَّقد الفضية» بقلم ويليام لوندز، وهو موظف حكومي مخضرم وأمين الخزينة(*). كانت المقالة وثيقة مهمة تَتَّبع فيها لوندز، بتفصيل دقيق، كامل تاريخ سكّ النَّقد الأنكليزي على مدى 629 سنةً اعتباراً من الغزو النورماندي.

وعلى أساس التحليل الذي قام به، أوصى لوندز بالاستعاضة عن قطع النَّقد التي تم اقتطاع أجزاء منها بقطع فضية تم ضربها حديثاً. وكان على القطع الجديدة أن تعكس القيمة المتناقصة للفضة في القطع المقتطع منها التي يجري تسليمها: أي أن قطع الشلن الفضية الجديدة يجب أن تحوي 8٪ فقط من الفضة بالمقارنة مع قطع الشلن القديمة التي ستحل هي مكانها. كانت تلك الخطوة تعادل رفع سعر الفضة في دار السكّ، لأن أي شخص كان يحضر كمية معينة من الفضة إلى دار السكّ لضربها، سيتلقى الآن قطع شلنات أكثر بـ 25٪ مما كان يتلقاه سابقاً.

كانت حجة لوندز أن الضرر قد حصل، وأن هذه الخطوة ستؤكد ببساطة ما يعرفه الجميع[23]. لماذا لا نعترف بحقيقة الموقف؟.. فبدون هذا التغيير، لا شك بأنه لن يكون هناك من يحضر فضة إلى دار السكّ لضربها. وفي حال

(*) لقد تم اختصار النقاش الذي تلا وذلك بحكم الضرورة. تركز معظم الخلاف حول ما ينبغي فعله بشأن السعر الرسمي للفضة، وهذا ما تم حذف معظمه فيما بعد. من أجل وصف رسمي واضح للجداول والقرارات المتعلقة بتلك الأمور، انظر لي (1963)، الصفحات 83 ـ 107.

حدوث نقص في قطع النَّقد التي ستدفع لقاء السلع أو لتسديد الديون، ستنكمش حركة العمل وسيتناقص الإنتاج. وليس هناك أيّ عار في القيام بذلك: فالملكة إليزابيث العظيمة نفسها قد خطت تلك الخطوة من حيث الأساس في السنة الثالثة والأربعين من فترة حكمها. وأكد لوندز أيضاً أن إعادة السكّ يجب ألاّ تنتظر إلى ما بعد انتهاء الحرب، لأن خطوة من هذا النوع «لا تؤجل شفاء الدَّاء الذي قد يقضي علينا قبل أن يبدأ مفعول مثل هذا العلاج»[24].

وقد اصطدمت توصيات لوندز على الفور بمعارضة تشارلز مونتاغو، وزير المالية، وعضو مجلس الوزراء الذي يعمل لوندز تحت إمرته. كان مونتاغو يحظى بدعم قوي من الفيلسوف المرموق جون لوك. كان لوك غارقاً في الأنشطة السياسية لأعوام طويلة، كما كان أحد المساهمين الأصليين في بنك إنجلترا، لكنه أصبح أيضاً أحد أبرز أنصار «عصر المنطق»، بدأ صيته ضمن هذا المجال بالانتشار عندما كان في الثامنة والخمسين من عمره، وذلك بنشره سنة 1690 لمقالته «مقالة حول الفهم البشري». كان موقفه المُعارض لإعادة سكّ النَّقد، رغم المنطق المدروس الذي يغلفه ظاهرياً، مفعماً بالانفعال.

قدّم لوك نفسه على أنه رجل خبير بالنَّقد المعدني السليم، رجل لا يحتمل العبث بالأوزان والمعايير الرسمية التقليدية للنقد الإنكليزي، مهما كان الضرر المحسوس الذي قد تكون النقود قد عانت منه في تلك الأثناء. وبرأي لوك، أن القطعة النَّقديَّة التي كتب عليها «شلن واحد» كانت شلناً، وأن فكرة أن القطعة النَّقديَّة قد اقتطع منها، إلى الحد الذي جعلها شبحاً لذاتها السابقة، كانت فكرة لا علاقة لها بالأمر. إن الشلن يمثِّل وزناً محدداً من الفضة، ويجب أن يستمر في أن يمثِّل ذلك الوزن المحدد إلى الأبد. والطلب من حامل النَّقد أن يبدل قطع الشلن القديمة بأخرى جديدة تساوي أقل من شلن تعادل مصادرة الحكومة للأملاك الخاصة، وأشار لوك إلى ذلك الاحتمال بسخرية بقوله

«الاقتطاع العام»[25]. وفي سنة 1844، استند رئيس الوزراء روبرت بيل بشكل مباشر إلى موقف لوك عندما حدد الباوند بأنه: «كمية معينة مقررة من الذهب، تحمل علامة تحدد وزنها ونقاءها. . . . والاقدام على دفع باوند لا يعني سوى وعد بأن يدفع لحامل النَّقد. . . تلك الكمية المقررة من الذهب»[26].

وأضاف لوك إلى حججه قوله أن بريطانيا كانت تخسر الفضة لصالح الدول الأجنبية، وأن الحل المناسب هو تخفيض الطلب على الواردات، حتى ولو كانت البلد في حالة حرب. وشبَّه الأمر وكأنه «مزارع ريفي يعيش ضمن نطاق محدد، يزيد من مخزونه عن طريق الدأب والاقتصاد، لايجد نفسه تحت وطأة الدَيْن في آخر السنة بل لديه دائماً رصيد يتبقى له بعد إجراء حساباته»[27].

وهنا كان لوك، مرَّة أخرى يتوقع حدوث نزاعات في المستقبل بشأن تلك القضايا. فخلال الحرب مع نابليون جرى تذكر وجهة نظره القائلة بأن التقشف هو الدواء الأمثل لتدفق المعادن الثمينة إلى الخارج، وقُدِّر لوجهة النظر هذه أن تصبح الاستجابة السائدة لمعيار الذهب في القرن التاسع عشر. وقد كان هذا المبدأ هو المحرِّك للقرارات في السياستين البريطانيَّة والأمريكيَّة في هاوية الركود الكبير سنة 1931 كما كان أحد الأسباب الرئيسية وراء الانكماش الاقتصادي العالمي المدمر في ثلاثينات القرن العشرين. وأخيراً كان لوك شديد القناعة بأن قبول تخفيض العملة بالشكل الذي كان ينادي به لوندز، سيقدم، وبكل بساطة، تبريراً لاقتراف ذلك الفعل المريع مرَّة بعد مرَّة خلال السنوات القادمة، أو حتى «خلال الأسبوع القادم»[28]. كان رأي لوك رجع صدى لبيان كان قد صدر في القرن السابع عشر يناهض فكرة تخفيض قيمة العملة، وقد جاء في تشبيه مجازي أخّاذ للسير روبرت كوتون: «إن إضعاف العملة ليس سوى تحول مؤقت، كمن يقدم الشراب لشخص مصاب بالاستسقاء لجعله أكثر تورماً»[29].

كانت حجج لوك في قضيته أضعف من حماسه، لكن حماسه كان فصيحاً

ومقنعاً[*]. ربح مونتاجو ولوك القضية. فالشلنات البالية سيتم استبدالها حسب قيمتها الاسمية الأصلية بأخرى جديدة، وكان على الخزينة أن تتحمل الخسارة ـ وبالتالي سيتحملها دافع الضرائب في نهاية الأمر. أصبح الوضع مهيئاً الآن لبدء عملية إعادة السكّ[30].



كان لدى إنكليز القرنين السادس عشر والسابع عشر ولع غير عادي بإطلاق صفة كبير على الأحداث الهامة «مهما كان الحدث» فقد دعي هجوم الملك هنري الثامن على الوضع السليم للعملة بالتخفيض الكبير. وعندما قرر أعضاء البرلمان، سنة 1641، أن يصارحوا الملك تشارلز الأول بما يظنون في حكمه، أطلقوا على قرارهم اسم الاحتجاج الكبير، أَمَّا معركة الإطاحة به، التي بدأت في السنة التالية، فقد عُرفت في ذلك الوقت باسم التمرد الكبير (وتسمى اليوم بالحرب الأهلية). والوباء الذي ضرب إنكلترا سنة 1665 وقتل مائة ألف شخص، قبيل بدء هذا الفصل من قصتنا، دعي بالوباء الكبير. والحريق الفظيع الذي دمر معظم مدينة لندن في السنة التالية يشار إليه بالحريق الكبير. وعملية التحول في سكّ النَّقد التي بدأت في نهاية سنة 1695 أصبحت تعرف بالتحول الكبير[**].

إن تنفيذ تحول كبير في سكّ النَّقد، هو عملية في غاية التعقيد، لكن في هذه الحالة، ثبت أنها عملية في غاية الفوضى أيضاً. ظهر أول بيان للملك في

(*) إن القضايا المتعلقة بذلك معقدة وتطال جذور ما نعنيه بالمال و«المعيار». لمعرفة النقاش الكامل حول كلا جانبي الموضوع، انظر مقاطع لي (1963)، المذكورة سابقاً، الصفحات 133 ـ 135.

(**) لا يزال الإنكليز يشيرون إلى الحرب العالمية الأولى بالحرب الكبرى.

كانون الأول سنة 1695، وجاء فيه: «إن اللوردات الروحيين والدنيويين، والفرسان والمواطنين والنواب المجتمعين في البرلمان، بعد أن تدارسوا الأذى الكبير الذي ترزح مملكتنا تحت وطأته، ونظراً لأن قطعة النَّقد، التي يجري الدفع بموجبها يجري الاقتطاع منها. . . فإن الطريقة الأكثر فاعلية لوضع حد لهذا الشر هو منع تداول قطعة النَّقد تلك»[31]. ثم يمضي البيان ليحدد سلسلة من التواريخ لا يمكن بعدها قبول الدفع بالقطع النَّقديَّة المقتطع منها إلى أي كان إلا لدفع الضرائب والقروض للملك. وبحلول 2 نيسان 1696، «لن يقُبل نقد مقتطع كهذا. . . . للدفع بأي شكل كان»[32].

كان الذعر هو النتيجة المباشرة. فلم يكن هناك من يرغب بقبول قطع نقدية مقتطع منها للدفع، وهكذا تعثرت الأعمال لتتوقف بعدها، وفي كل الأحوال لم يدفع معظم الناس كل ما ترتب عليهم من ضرائب خلال الفترة الزمنية القصيرة التي سبقت التواريخ المحددة. وفي 21 كانون الثاني من سنة 1696، أي بعد شهر من البيان الأصلي، أبدى البرلمان بعض الليونة بأن أصدر «قانوناً لمعالجة سوء حالة النَّقد»، وقد مدد هذا القانون العملية حتى النصف الأخير من شهر حزيران مما أعاد شيئاً من النظام للأمور.

ومع ذلك، كان الاضطراب يبرز من وقت لآخر بشأن تفاصيل الإجراءات. وبالرغم من تسليم مبلغ 4,7 مليون باوند استرليني (لا تحوي أكثر من 2,7 مليون باوند من وزنها فضة) إلى الخزانة بحلول تاريخ الاستلام النهائي في 24 حزيران، بقي ما يزيد على 2 مليون باوند بين أيدي العامة، وبخاصة البسطاء منهم الذين لم يستطيعوا الوصول إلى الخزينة في الوقت المحدد[33]. كان من المفروض أن تُغطى الخسائر التي تكبدتها الحكومة، جرّاء الفرق بين ما تسلمته وما كانت قد التزمت بدفعه، عن طريق ضريبة تفرض على النوافذ، لكن الهامش بين الخسائر المقدرة والفعلية كان كبيراً مما أجبر الحكومة على الاقتراض لسد العجز. وفي هذه الأثناء، كانت دار السكّ قد أُغرقت بقطع النَّقد المقتطع منها بحيث أن الأشخاص الذين جاؤوا بتلك القطع لتبديلها كان عليهم

مغادرة المكان صفر اليدين وليس بحوزتهم سوى وثيقة تعهد بالدفع. أدَّى النقص الناتج في قطع النَّقد المعدنية إلى تعطّل حركة تجارة التجزئة. وفي نفس الوقت، بقي سعر الفضة في السوق أعلى من القيمة الاسمية للفضة في القطع النَّقديَّة، مما أدى إلى اختفاء عدد كبير من القطع الجديدة من التداول. ولم يكتمل إنجاز العمل قبل حلول شهر تشرين الثاني، وعندها كانت الخيول التي تسيِّر مضارب السكّ مرهقة بالعمل بحيث أنه كان ينبغي دفع مبلغ 700 جنيه لقاء نقل أرواثها بعيداً[34].

وكانت هناك اضطرابات وعرائض وأوامر إلى القضاة «للإشراف على تطبيق ذلك القانون التعس، وفوق كل شيء، للحفاظ على الهدوء»[35]. وفي 31 تموز 1696، كتب إدوارد بوهن من مدينة إيبسويتش، يقول: «إن المستأجرين عندنا لا يستطيعون دفع الإيجار. ووسطاء تجارة الذرة لا يستطيعون دفع أي شيء لقاء ما استلموه، ولن يقوموا بالتجارة بعد الآن. . . لقد انتحر العديد من أفراد العائلات الفقيرة بسبب الحاجة، وتبدو الأمور قاتمة، وفي حال أدى أي حادث إلى تحريك الرعاع، فإنه ما من أحد يستطيع التنبؤ بالنتيجة»[36].

وفي شهر تشرين الثاني، صدر قانون «بمعالجة للوضع السيىء للنقد»، وحدّد هذا القانون تاريخ الأول من تموز 1697 على أنه التاريخ النهائي ولا يمكن بعده إحضار أية قطع نقدية قديمة إلى دار السكّ لاستبدالها. ولدى انتهاء هذه العملية الطويلة، بعد ثلاثة سنوات من بدايتها، كان قد تم إصدار 6,8 مليون باوند من قطع النَّقد الفضية الجديدة، معظمها تقريباً كان مقابل عملات مقتطَع منها، والقليل نسبياً مقابل سبائك أو صفائح. ويقدر الخبراء أنه كان هناك مليوناً أخرى من العملات المُقْتطَع منها، بحوزة أشخاص فقراء، لم يقدَّر لها أن تُسلَّم لاستبدالها[37].



وعندما انتهى كل شيء، كانت حركة التحول الكبير في سكّ النَّقد قد أعادت وزن النَّقد الإنكليزي إلى ما كان عليه قبل فترة الانخفاض الكبير في سعر النَّقد، أي إلى ما قبل مائة وخمسين سنةً تقريباً (كان تحليل هاينز لمعطيات النَّقد يشير إلى أن العملات المقتطَع منها كانت لا تساوي أكثر من وزنها الأصلي وقيمتها الاسمية)[38]. ولقد كان إنجازاً رائعاً رغم كل العثرات والأخطاء، لأن الإنكليز قد قاموا به أثناء انشغال البلاد بحرب كبرى ضد عدو قوي، أي أحد تلك الأجواء التي يأتي فيها الحفاظ على قدسية النَّقد عند أدنى درجات الأولويات الوطنية. خلال الأوقات الماضية التي سبقت ذلك، كان النَّقد القوي يكاد يقوم مقام الدين لدى الإنكليز فقد كان «المعيار الصحيح القديم لبريطانيا» يحظى بالاحترام ولم يتعرض إلا لبعض التعديلات الطفيفة منذ أيام الغزو وحتى بداية حرب المائة عام. ومنذ عهد الملك إدوارد الثالث وحتى عهد هنري الثامن، كان معظم الناس على قناعة بأن النقود كانت ملكاً للملك وهو حر التصرف بها كيف شاء.

ومع ذلك، كان انخفاض قيمة الباوند عبر القرون أكثر محدودية منه في بقية البلاد ـ والواقع أن التاريخ المستمر للباوند الإسترليني منذ نهاية القرن الثامن عشر، عندما أصبح مبلغ 240 بنس أوف Offa يدعى باوند، وحتى وقتنا الحالي، يعتبر تاريخاً فريداً بالمقارنة مع بقية العملات في العالم. وقد كان الموقف الذي اتخذه لوك سنة 1695 بمثابة جهد يهدف لاستعادة التقليد الأقدم المتعلق بوزن العملة. وعندما اتخذ موقف المعارض للطريقة التي اقترحها لوندز لإعادة سكّ النَّقد كان مدركاً لمغزى تلك الأحداث، فقد صرح قائلاً: «إن ذلك سيضعف الثقة العامة إن لم يقض عليها تماماً، عندما يتبين أن كل ما كان يثق به الشعب ويساعد على الوفاء بضروراتنا الراهنة بموجب قوانين البرلمان. . . ستُسلب قيمته بنسبة عشرين بالمائة عما كانت تَضْمنُه تلك القوانين»[39].

ولم يكن لوندز، على الإطلاق، يسعى وراء سلب أموال العامة أو وراء استغلال الحكومة لنهبهم. لكنه كان متردداً في قبول فكرة قدسية أي وزن معدني محدد. وكان يرى أن إبداء مرونة أكبر في إدارة شؤون النَّقد قد يؤدي إلى تخفيف الضرر على المدى البعيد أكثر من القيام بالتشبث برقم قسري جرى تحديده في الماضي البعيد. وفي النهاية، كانت كلفة التحول الكبير في سكّ النَّقد بالنسبة لدافع الضرائب خسارة الكثير من المال، لأن النَّقد الجديد كان يتطلب كميات من الفضة أكثر بكثير من تلك التي تم تسليمها إلى الخزينة بشكل قطع نقدية قديمة ليتم استبدالها. وأكثر من ذلك، كان التأثير المباشر الذي أحدثته إعادة السكّ على الاقتصاد الإنكليزي هو الانكماش، وقد يكون ذلك قد ساعد المصرفيين والأثرياء الذين هلَّلوا لموقف لوك لكن الأمر كان موجعاً حقّاً لكل من كان لديه مال.

كانت الجاذبية الكبيرة لحجج لوك تكمن في تغليفها برداء الفضيلة والحنكة والاستقرار ومراعاة التقاليد. وكانت مقارعة تلك الحجج تقتضي من المهارة أكثر مما كان بإمكان مناهضيه إكتسابها في ذلك الوقت وذلك العصر. كان الخلاف خلافاً أساسياً ذا مدلولات اجتماعية وسياسية كبيرة تتجاوز المدلولات الاقتصادية الصرفة. وكانت أصداؤه لا تزال تتردد سنة 1821، عندما قامت بريطانيا رسمياً بتأسيس معيار الذهب، كما كان متجذِّراً في صيحة ويليام جينينغز بريان الشهيرة المفعمة بالتحدي بشأن صلب العمال على صليب من الذهب، وعاد هذا الخلاف ليشغل تفكير ونستون تشرتشل عندما أصبح وزيراً للمالية في عشرينات القرن العشرين، كما استمر في إثارة الكثير من الجدل بشأن السياسات الاقتصادية التوسعية في مواجهة السياسات الانكماشية وذلك حتى نهاية القرن العشرين. وليس بوسعنا أن نتوقع تلاشي هذا النوع من الخلاقات خلال القرن الحادي والعشرين.



وعند هذه النقطة، تظهر على مسرح الأحداث شخصية غير متوقعة: وهي السير إسحق نيوتن أبرز علماء عصره وأحد أكثر العلماء تأثيراً على الإطلاق. ففي آذار من سنة 1696، أي قبل بضعة أشهر من الاضطرابات التي رافقت عملية إعادة سكّ النقد، تقلّد نيوتن منصب القيِّم في دار السّك بطلب من صديقه الحميم تشارلز مونتاغو، وزير المالية.

ماذا يمكن أن يكون الدافع وراء اختيار الوزير لنيوتن لمثل هذه المهمَّة؟... فقد كان نيوتن قد قضى الشطر الأكبر من حياته شخصاً غريب الأطوار منطوياً على نفسه لا يخالط الناس ولا يقاربهم، كما كان نائياً عن الواقع المضطرب للسياسة والمال. لكنه كان إلى جانب ذلك شديد الإيمان بالعلم الزائف المسمّى الخيمياء الذي يدّعي إمكانية تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، وهو العلم الذي كان نيوتن يَنسُب إليه أهمية كيميائية ودينية عميقة. لنقرأ وصفاً لنيوتن كتبه عالم الاقتصاد الإنكليزي الشهير جون مينارد كينيز سنة 1942 ـ أي بعد ثلاثمائة سنة تماماً من مولد نيوتن:

> خلال القرن الثامن عشر واعتباراً من ذلك الوقت، بدأ نيوتن يُعتبر أول علماء العصر الحديث وأعظمهم... هو الذي علَّمنا أن نفكِّر بحسب ما يمليه المنطق الرَّصين الذي لا تشوبه شائبة. أنا لا أعتبره كذلك... فلم يكن نيوتن هو الأول في عصر المنطق، كان آخر السحرة، أخر البابليين والسومريين. كان أخر عقل جبار نظر إلى العالم المرئي والفكري بنفس العينين اللتين نظر بهما أولئك الذين بدأوا ببناء إرثنا الفكري منذ أقل من 10,000 سنة خلت... [لقد كان] آخر طفل أعجوبي يمكن لحكماء المجوس أن يقدِّموا له فروض الولاء الصادق واللائق»[40].

إن تطور نيوتن من شخص غريب الأطوار إلى سياسي نشط وموظف حكومي بارز، لا يمكن وصفه بأقل من التحول. ولكن عندما حطَّم نيوتن قوقعته وانطلق ليلحق بركب العالم وهو في الخامسة والخمسين من العمر، كان

الرجل الجديد مختلفاً عن ذلك القديم اختلاف الفراشة عن اليرقة التي نشأت عنها[41].

كان نيوتن طفلاً وحيداً، وُلد يوم عيد الميلاد سنة 1642 لزوجة مزارع كان قد توفي بعد حمل زوجته بوقت قصير. كان الوليد ضئيل الحجم بحيث علق الجيران بأنه كان بالإمكان وضعه داخل وعاء بحجم ربع غالون. وبعد ثلاث سنوات تزوجت والدته وتركته في كنف والديها معظم أيام طفولته ـ كان ذلك صدعاً أحدث في شخصيته ندوباً لم تندمل مدى الحياة.

بدأت مواهبه بالتفتح باكراً. وكان رأي مدير المدرسة المحلية أن نيوتن يجب أن يذهب إلى كمبردج بعد تخرجه من المدرسة مباشرة، لكن والدته استبقته للعمل في مزرعة العائلة قبل أن تمتثل لذلك. وكانت النتيجة أنه كان، لدى التحاقه بكمبردج سنة 1661، أكبر من معظم أقرانه في الصف، وقد زاد ذلك من شعوره بالوحدة والعزلة. كما أنَّه بدأ حياته من أدنى درجات السلم الاجتماعي فقد كان يسدِّد نفقاته عن طريق تنظيف غرف أقرانه الأكثر ثراء، وتفريغ أوعية التبول الخاصة بهم.

وعند نقطة ما في هذا المسار، أصبح نيوتن شديد التدين، وكان ذا اتجاه بيورتاني متزمِّت، مفرط العداء للكاثوليكية، مهووساً بموضوع الخطيئة وشديد التدقيق في تطبيق الطقوس الدينية. لا شك بأن معتقداته قد أسهمت في تكوين شخصيته الفردية، لكنها أيضاً كانت وراء تفانيه الذي لا يكل في العمل الدؤوب واندفاعه العاطفي لاكتشاف حقائق الطبيعة بوصفها انعكاساً للمجد الأعظم لله ولكن عندما كان الأمر يتعلق بالمال، كان فقره يهيمن على دوافعه الدينية. فقد كان يزيد من مكاسبه عن طريق الإقراض بالرِّبا ـ كانت وساوسه هي التي منعته على الدوام من إقراض أي شخص أكثر من باوند واحد في كل مرَّة ـ ولكن ذلك أفقده شعبيَّته بين بقية الطلبة. وهناك اعتراف

مدوَّن في مذكراته يردد فيه ما قاله أيوب، فقد كتب يقول: «أسلمت قلبي للمال أكثر مما أسلمته لله»[42].

خلال سنته الثانية في كمبردج، التقى نيوتن بزميل صفِّه جون ويكنز، وهو شاب يشبهه في ميله للوحدة وسمو التفكير. اشتركا في الإقامة بغرفة واحدة، وظلا يتقاسمان مكان الإقامة لمدة عشرين سنة. لم تكن لنيوتن أية علاقات نسائية أو أية صداقات حميمة مع أي شخص آخر عدا ويكنز حتى فترة متقدمة من حياته. كان ويكنز يؤدي عن نيوتن معظم الأعمال البغيضة في العديد من تجاربه وبخاصة في تجارب تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب، تلك التجارب المعقدة الخطرة بيئياً التي كانت تجرى بشكل محموم والتي استمرا في القيام بها لعدة سنوات في شقة نيوتن. وبعد انقضاء السنوات العشرين افترق الرجلان ولم يجر أي اتصال بينهما بعد ذلك. وما يزال سبب ذلك الانقطاع المفاجىء والدائم لغزاً دون حل.

عندما تخرَّج نيوتن من كمبردج، كان قد قرر أن العمل الذي سيكرس له حياته هو إماطة اللثام عن القوانين التي تحكم الكون الذي خلقه الله. ولم يكن ليرى أي تعارض بين طموحاته العلمية المباشرة وبين انكبابه على فنون الخيمياء. وبحسب ما جاء في سيرة نيوتن الساحرة ذات الصبغة الفكرية «وجوه يانوس للعبقرية: دور الخيمياء في فكر نيوتن»، التي كتبتها بيتي جو دوبس تيتر المتخصصة في الأبحاث المتعلقة بنيوتن، كان نيوتن يؤمن أن الحقيقة الكلية مؤلفة من عدة أجزاء. وبالإمكان العثور على هذه الأجزاء في كل مكان، ليس فقط في الرياضيات والفيزياء ولكن في الخيمياء وفي الضوء وحتى في اللاهوت القديم والنبوءات القديمة. كان مليئاً بالحماس لاستكشاف تلك المجالات، لكن دون أن يفقد انضباط ودقة العالِم النظري. لم يتوصل إلى إنتاج الذهب عن طريق تجاربه الخيميائية، لكنه خلال تلك العمليات اكتسب الكثير من المعلومات القيّمة حول الكيمياء.

ارتقى نيوتن السلم الأكاديمي في كمبردج بسرعة، وحصل على درجة أستاذ أصيل سنة 1669، ولم يكن عمره يتجاوز السابعة والعشرين، تقديراً لإنجازاته التي كانت قد أكسبته صيتاً كأكثر علماء الرياضيات تطوراً في عصره. وكانت محاضرته الأولى للطلاب، سنة 1670، استكشافاً رائداً في مجال علم البصريات. ويبدو أن الأمر كان شاقاً على الطلاب، فلم يأت أحد منهم إلى محاضرته الثانية. والواقع أنه لم يَحضَر أي طالب معظم المحاضرات التي ألقاها نيوتن في كمبردج على مدى السبع عشرة سنة التالية. وبمرور الوقت، اختصر هو مدة الكلام من نصف ساعة إلى خمس عشرة دقيقة، لكنه كان دقيقاً في الحضور إلى كل حصة مقررة.

كانت الظروف التي أدَّت إلى تغيير حياة نيوتن المهنية غير متوقعة بتاتاً. كان قد انغمس في دنيا الواقع إلى حد ما، ذلك بأن انتسب إلى الجمعية المَلَكية، وهي جماعة نُظمت من أجل تبادل الأفكار والأبحاث العلمية، لكن مقامه الروحي ظل بعيداً داخل البرج العاجي حتى سنة 1685. ففي تلك السنة، صمم الملك جيمس الثاني، الملك الجديد الذي كان كاثوليكياً، على ضرب مؤسسة كمبردج البروتستانتية، الشديدة التزمّت، وذلك بإجبار أعضائها على قبول الأب ألبان فرانسيس، وكان راهباً بنيديكتياً، في كلية ماجدالين «دون أن يُطلب منه القيام بالشعائر المطلوبة هناك. . . . ودون أن يُملى عليه أي قَسَم مهما كان نوعه»[43]. كان عميد كلية ماجدالين جون بيتشل رجلاً ضعيفاً، سكيراً وغير مؤهل للتعامل مع وضع كان بغيضاً بالنسبة للجامعة بكاملها، وبخاصة بعد أن حذره الملك بقوله: «إن رفضك سيكون مخاطرة من جانبك»[44].

وقد كانت تلك هي اللحظة التي كان فيها بحث نيوتن المسمى «برنسبيا» Principia على وشك الصدور، وكان هو يقترب من ذروة إنجازاته العلمية. لكنه عندما سمع بقضية الأب ألبان، ثارت مشاعره المناهضة للكاثوليكية وانغمس بكليته في ذلك الصراع. وبالرغم من جهوده، لم يقدم الكثير من

العون؛ كان التخويف الذي مارسه الملك ضد أساتذة كامبريدج بلا رحمة، فقد عُزل بيتشل من منصبه، وأحدق الخطر الشديد بمركز نيوتن واتخذ الأب ألبان مقامه في كمبريدج. لكن النصر كان قصير الأمد. فقبل أن يحصل الراهب على درجته تمت الإطاحة بالملك جيمس من قِبَل وليم وماري اللذين كانا على المذهب البروتستنتي. وظلت الحواجز الدينية التقليدية المناهضة للكاثوليك في كمبريدج على حالها دون تبديل، وغادر الأب ألبان المكان.

لم يعد نيوتن بعد ذلك أبداً إلى سابق عهده. فقد أثارت تلك الأحداث فجأة شهيته للحياة العامة في الوقت الذي كانت شهرته قد طبقت الآفاق بسبب اكتشافاته العلمية. رشح نفسه لعضوية البرلمان وفاز. وبدأ يمارس حياة اجتماعية تضمنت، ولأول مرة، الكثير من الصداقات النسائية. كما جدد معرفته بمونتاغو، الذي كان قد التقاه عندما كان هذا الأخير زميلاً في كلية ترينيتي في كمبريدج. ثم التقى بجون لوك، الذي كان يشير إلى نيوتن بالقول: «السيد نيوتن الذي لا يضاهى». كان نيوتن يرشد لوك في قضايا الرياضيات والفيزياء بينما كان لوك يُطلع نيوتن على النظريات السياسية وتطبيقاتها. كان نيوتن تلميذاً نبيهاً لدرجة أن لوك استشاره قبل عرض تقريره الأصلي، بشأن إعادة السك، على مونتاغو سنة 1695.

ورغم أن نيوتن دحض الإشاعات التي بدأت تروج في كامبريدج بشأن مغادرته الوشيكة، إلا أنه مع حلول نهاية الثمانينات من القرن السابع عشر أصبح توّاقاً للحصول على منصب في الحكومة. وسنحت الفرصة أخيراً في آذار من سنة 1696، عندما أخبره مونتاغو أن منصب القيِّم في دار السك، بمرتبه الذي يتراوح ما بين خمسمائة أو ستمائة باونداً في السنة «لا يتطلب ذلك القدر من العمل الذي يستوجب وقتاً أكثر مما تستطيع تخصيصه له»[45]. وبالإضافة للأجر، كان المنصب يتلقى جعالة عن كل أونصة من الذهب والفضة تصدر عن

الدار. وكان معظم قيمي دار السكّ الذين سبقوا نيوتن ينظرون إلى ذلك العمل نظرة قريبة جداً من وصف مونتاغو له.

بعد ذلك بأربعة أيام، ٱنقطع نيوتن بغتة عن دراساته وتجاربه السابقة وحزم حوائجه في كامبريدج وانتقل إلى لندن. في الثاني من أيار بدأ عمله في البرج، حيث كانت تقوم دار السكّ منذ سنة 1300. وبلحظة واحدة، تخلّى عن عمله كعالم انطوائي غامض تكتنفه الأسرار ـ آخر السحرة ـ وتحوّل إلى أول اللاعبين السياسيين. كان الانقطاع بحد ذاته يبعث على الدهشة، لكن اختياره لمهنته الجديدة كان أكثر إثارة للاستغراب: تخيل مثلاً آينشتاين يغادر برينستون ليصبح المسؤول الثاني في دائرة الطبع والحفر في واشنطن ـ أو حتى الأمين المساعد في وزارة الخزانة.

عندما باشر نيوتن مسؤولياته في دار السك، كان رئيس أو مدير المؤسسة في ذلك الوقت هو توماس نيل، وهو شخص بليد مولع بالخمر. لم يدرك نيل وموظفوه تماماً ما الذي كان يعنيه مجيء نيوتن. وحتى مونتاغو نفسه لم يكن لديه أدنى فكرة بأن هذا الإنسان الأكاديمي النظري سيتكشف عن إداري مندفع وماهر ونشيط ومتطلب، رجل يكرس للمهمة التي عهدت إليه ليس فقط كامل وقته بل ووقتاً إضافياً على ذلك.

خلال الأسابيع الأولى من العمل، اتَّخذ نيوتن مسكناً في غرفة صغيرة رطبة مجاورة تماماً لآلات الضرب ذات الضجة الشديدة والتي يقوم بتشغيلها ثلاثمائة رجل وعشرات الخيول (تذكر الروث الناتج هناك الذي كانت تكلفة نقله تبلغ 700 جنيه). كان يتواجد في موقع العمل عند بدء العمل الساعة الرابعة صباحاً وعندما كانت تستلم الوردية الليلية عملها، ستة أيام في الأسبوع. قام بدراسة العملية برمتها بتفاصيلها الدقيقة، وكان يكتشف على الدوام طرقاً لتسريع عملية إنتاج القطع النقدية. وفيما بعد، اشترى لنفسه منزلاً جميلاً في لندن وبدأ يعيش كالنبلاء، لكن تعلقه الهوسي بعمله في دار السكّ لم يفارقه.

ورغم أنه كان يعمل ست عشرة ساعة يومياً، شرع نيوتن في تثقيف نفسه ليصبح رجل اقتصاد. كان يقضي وقتاً طويلاً قدر استطاعته مع أشخاص من نوع لوك ومونتاغو و لوندز، كما كان يقرأ كل ما تقع عليه يده حول الموضوع. ثم بدأ يكتب ـ وبكثرة ـ حول تاريخ الاقتصاد والتجارة وأنظمة النقد. ونظراً لعدم توفر آلة نسخ، قام بتوظيف شبان لنقل نسخ عن كل ما يكتبه. وطوال ذلك الوقت كان يقوم بمناورات لإقصاء نيل والحلول محله كمدير لدار السك. كان يسعى دائماً ليكون تحت الأنظار قدر المستطاع، يصطدم مع المتعهدين الحكوميين بشأن الأسعار التي يفرضونها على دار السك، ثم يدخل في صراع عنيف مع حاكم برج لندن، حيث كانت تقوم دار السك. لم يكن يشعر بالكلل وهو يحاول التغلب على القصور البيروقراطي (والقصور هو مبدأ فيزيائي شكل جزءاً لا يتجزأ من بحثه العلمي) ووصل لدرجة بث عملاء سريين في الأرياف لاستئصال الأوغاد الذين استمروا بالاقتطاع من قطع النقد. وبدأ هذا الرجل، الذي كان منطوياً ومتزمتاً، بالتردد على أحطّ بيوت الدعارة في المدينة لتدبير لقاءات سرية مع مخبرين من المواخير ودور تعاطي الخمر. كان يقوم بالاستجوابات ويحضر تنفيذ أحكام الإعدام شنقاً، كما كان يحتفظ بوصف مفصل لكل شيء.

وفي كانون الأول من سنة 1699، توفي نيل وحصل نيوتن أخيراً على الترقية التي كان يصبو إليها منذ زمن بعيد، صار مديراً لدار السك.



لنعد الآن إلى الوراء قليلاً. خلال التحول الكبير في سكّ النقد خلال الفترة 1695 ـ 1696، حاولت الحكومة تخفيض سعر الجنيه المتضخم بأن رفضت قبول الجنيهات في مدفوعات الضرائب لقاء سعر أعلى من 22 شلن. ورغم ذلك، كان سعر 22 شلن يعتبر مربحاً من أجل استيراد الذهب لضربه

جنيهات وصرفها بعملات فضية، ومن ثم صهر الفضة بشكل سبائك يجري تصديرها إلى الشرق. ولما كانت الفضة هي أساس التعامل النقدي اليومي في إنكلترا، وهي المعيار الذي يحدد قيمة الباوند الإسترليني، فإن هذه العملية ما كان ليسمح لها بالاستمرار إلى ما لا نهاية. كما أنه لم يكن بالإمكان تحمل بقاء الفرق بين المعدنين بشكل قطع نقدية وسبائك.

وكان لا بد من تراجع شيء ما. ولم يكن هناك من شك في أن سعر الذهب هو الذي سيتراجع. وقد جاء في تقرير خاص صدر عن مجلس التجارة في 22 أيلول من سنة 1698: «بالنظر لاستحالة أن يكون المعيار الصحيح للتجارة أكثر من معدن واحد، وبما أن العالم قد قرر بحكم الموافقة والمواءمة أن الفضة ستكون هي المعيار، فإن الذهب، سيعتبر سلعة. . . . وستكون قيمته على الدوام عرضة للتغيير»[46].

وفي شباط 1699، خفضت الخزينة السعر المقبول للجنيه ليصبح 21 شلن وست بنسات آملة بذلك وقف العملية. انخفضت واردات الذهب قليلاً، ولكن في سنة 1701 وصلت إلى بريطانيا واردات بلغت رقماً قياسياً وهو 1,5 مليون باوند، واستمرت الفضة في الإبحار باتجاه آسيا. ولمّا كان نيوتن مديراً لدار السك، أصدر تقارير حول الموضوع في سنتي 1701 و1702، مشيراً إلى أن قيمة وزن الذهب في الجنيه، حسب أسعار الصرف الراهنة، كانت أعلى منها في باقي الدول الأوروبية بمعدل مابين تسعة بنسات إلى شلن كامل (أي 12 بنساً). وكانت توصياته المشددة هي تخفيض آخر للجنيه إلى 21 شلن. وقد أدّى تجدّد القتال مع فرنسا إلى قطع الواردات من الذهب بعض الوقت وجعل أية تغييرات إضافية على النقد أمراً غير ضروري وذلك إلى حين توقيع معاهدة أوتريكت سنة 1713. وعند تلك النقطة، استعاد تدفق واردات الذهب قوته. وخلال السنوات الثلاث التالية، دخل ما يربو على أربعة ملايين باوند. وعندما قامت شركة الهند الشرقية، سنة 1717، بتصدير ثلاثة ملايين أونصة من الفضة،

لجأت السلطات مرة أُخرى، يحدوها الأمل، إلى حكمة السير اسحق نيوتن.

وقد أصبحت الوثيقة التي أُطلق عليها اسم «بيان إلى أصحاب السمو السادة المفوضين بعائدات جلالته» وثيقة مشهورة في تاريخ النقد. إن قراءة هذه الوثيقة لهي عمل مضنٍ، ولا يعدو جوهر محتواها أن يكون سرداً حسابياً بسيطاً لقِيَم الأوزان المتعددة للذهب والفضة في الدول المختلفة. ولم تكن تلك المهمة المحددة لتتطلب عقلاً علمياً جباراً. ومع ذلك، كُتب الخلود لكلمات نيوتن وللتوصيات التي أنهى بها مقالته منذ لحظة ظهورها.

ونورد هنا مثالاً عن الطابع الأدبي لذلك «البيان»، وهي الجمل الافتتاحية لجوهر تلك الوثيقة:

> اقترح، بكل تواضع، أن يجزأ ما وزنه باوند ترويسي من الذهب الخالص و11 أونصة صافية وأونصة واحدة من الخلائط إلى 44 جنيهاً ونصف، وأن يجزأ ما وزنه باوند واحد من الفضة و11 أونصة و2 بنس وزن صاف، ووزن 18 بنس من الخلائط إلى 62 شلناً وحسب هذا المعدل تكون قيمة وزن باوند من الذهب الصافي 15 باونداً و6 أونصات و17 بنساً وخمس قمحات من الفضة الخالصة، مما يجعل قيمة الجنيه مساوية لباوند واحد وشلن واحد وستة بنسات بالعملة الفضية[47].

ويمضي نيوتن في إجراء حسابات مماثلة للبيستول الإسباني وجنيهات لويس الذهبية الفرنسية والدوكات الهولندية والمجرية، إضافة لدراسة الأوضاع في إيطاليا وألمانيا وبولندا والدانمرك والسويد والصين واليابان. وأكد أن الطلب على الفضة من أجل التصدير: «قد رفع سعر الفضة القابلة للتصدير بحدود 2 ـ 3 بنسات فوق سعر الفضة الموجودة في النقد، مما شكل إغراء لتصدير قطع النقد الفضية أو صهرها بدل دفع 2 ـ 3 بنسات زيادة من أجل الفضة الأجنبية»[48].

وتنتهي البراهين التي يسوقها نيوتن إلى ملاحظة مفادها «يبدو أن الحل الأنسب هو في إنقاص ما قيمته 10 ـ 12 بنساً من الجنيه، بحيث تكون نسبة الذهب إلى العملة الفضية في إنكلترا هي نفسها كما يجب أن تكون ضمن سياق التجارة والمبادلات في أوروبا»[49]. وعلى أساس نصيحة نيوتن، أصدرت وزارة الخزينة بياناً في 22 كانون الأول سنة 1717، يمنع أي شخص من دفع أو استلام قطع نقدية من فئة الجنيه الذهبي على أساس قيمة 21 شلناً تماماً. ولم تأت النتيجة حسب التوقعات. فقد أخطأ نيوتن في نقطتين:

النقطة الأولى: تبيّن أن قيمة 21 شلنا كانت عالية جداً بالنسبة للجنيه: فخلافاً لتوقعات نيوتن، استمرت واردات الذهب وصادرات الفضة، ولو بمعدل أقل. واستمرت العملية، في الواقع، لمدة ثلاثين سنة بعد سنة 1717، كانت عندها القطع النقدية الفضية ذات الوزن الكامل قد اختفت من التداول.

والنقطة الثانية: كان نيوتن على ثقة من أن قوانين العرض والطلب ستحل الأمر، بحيث تزول المشكلة ببساطة مع مرور الوقت. كما كان واثقاً من أن الزيادة المستمرة في عرض الذهب ستخفض من سعر الجنيهات المقسمة إلى فئات الشلن الفضي وكتب نيوتن قائلاً: «إذا تُرك الأمر وشأنه، إلى أن يصبح النقد الفضي أكثر ندرة، سينخفض سعر الذهب من تلقاء نفسه... وعلى هذا فإن السؤال هو ما إذا كان سعر الذهب سيُخفَّض من قبل الحكومة، أم إنه سيُترك وشأنه لينخفض من تلقاء نفسه، نتيجة الحاجة إلى النقد الفضي»[50]؟..



لم يكن ذلك ما حصل، على الإطلاق. فقد تبين أن تكهنات نيوتن كانت خاطئة عند مستوى أكثر جوهرية من مجرد توقع أن قوانين العرض والطلب ستضع الأمور في نصابها. كان هو مصيباً في أن قيمة الذهب ستنخفض في نهاية الأمر بالنسبة للفضة، لكنه شأن الكثير من الاقتصاديين منذ ذلك

الوقت، أخطأ في افتراض أن المستقبل سيكون كما الماضي. لا شك بأن شؤون الاقتصاد أصعب بكثير من الفيزياء، حتى بالنسبة لشخص عبقري مثل نيوتن.

وحدث ما لم يكن بالحسبان: لم ينخفض سعر الذهب «من تلقاء نفسه». بل إنه في الواقع لم ينخفض أبداً. وبدلاً عن ذلك استقر سعر الجنيه عند 21 شلناً، بينما أخذت قطع النقد الفضية تُصرف بأعلى من قيمتها الإِسمية. واستمرت خسارة الذهب بالنسبة للفضة، لكن السعر الذي تغير لتحقيق هذا التحول كان سعر الفضة لا سعر الذهب. ورغم أن النتيجة النهائية كانت نفسها في الحالتين، إلاّ أن الأسواق ذاتها، دون أية قرارات اتخذت بناءً على نصائح المستشارين ودون أية بيانات، قامت بهدوء ولكن بشكل حاسم، بإحلال الذهب مكان الفضة كمعيار للباوند.

وكما يحدث في غالب الأحيان، كانت الأسواق تسبق المسؤولين الرسميين. فحتى سنة 1730، كان جون كوندويت، الذي خلف نيوتن في دار السك، لا يزال يردد المقولة القديمة ذاتها بأن «إن الذهب يعتبر سلعة فقط، وبذلك يجب أن يرتفع سعره أو ينخفض وفقاً لما يقتضيه الظرف. إن أونصة الفضة الخالصة، في جميع الأحوال، هي المعيار الثابت الذي لا يتغير بين أمة وأُخرى»[51]. غير أن الحقيقة كانت قد انطلقت بقوة وبصورة قاطعة في الاتجاه المعاكس اعتباراً من سنة 1717. ولمدة تزيد على مائتي سنة، بقي سعر الذهب في بريطانيا ثابتاً عند 3 باوندات، 17 شلناً و10,5 بنساً، بينما خضع سعر الفضة لتقلبات عنيفة[*]. وإلى حين حدوث التخفيض الرسمي للباوند أثناء الأزمة الرهيبة سنة 1931، بقي الرقم 3 باوندات، 17 شلناً، 10,5 بنساً نوعاً من توليفة سحرية مقدسة للأعداد، حكمت السياسة المالية الإنكليزية.

(*) الرقم 3 باوندات و 17 شلناً و 10,5 بنساً هو نتيجة تحويل 129,4 قمحة من الذهب في الجنيه إلى سعرها المالي البالغ 21 شلناً.

كانت تلك النتيجة غير المتوقعة انعكاساً مباشراً لتزايد شعبية الجنيه. كان وزن الجنيه الثابت ونقائه يشكلان تناقضاً صارخاً مع الوضع الرث للنقد الفضي حتى جاء التحول الكبير في سكّ النقد، بحيث أن الناس كانوا يفضلون قبول الجنيه كلما أمكنهم ذلك، كان المصرفيون يحتفظون به كاحتياطي، وكان جامعو الضرائب يفضلونه لتفادي المجادلات بشأن قيمة القطعة الفضية المهترئة، كما أن النشاط الاقتصادي في بريطانيا كان قد تطور في ذلك الوقت لدرجة لم تعد معها فئة نقدية كبيرة كالجنيه نوعاً من التحفة الغريبة غير المناسبة.

ومنذ لحظة اعتلاء الملكة إليزابيت الأولى العرش سنة 1558 وحتى تأسيس بنك إنجلترا سنة 1694، وهي مدة بلغت 136 سنة، لم تُصدر دار السكّ أكثر ما قيمته 15 مليون باوند بالنقد الذهبي، كان نصفها من الجنيهات التي ظهرت بعد سنة 1663. وخلال السنوات الخمس والأربعين، بين سنتي 1695 ـ 1740، ضربت دار السكّ ما قيمته 17 مليون باوند بالنقد الذهبي. أما فيما يتعلق بالفضة، فقد كان الأمر على العكس تماماً: 20 مليون باوند خلال الفترة الأولى مقابل 1 مليون باوند خلال الفترة التالية[52].



إن إسحاق نيوتن يُعتبر البطل الزائف في هذا الفصل من القصة. فبغضّ النظر عن إنجازاته العلمية، يستحق هذا الرجل مكانة بطولية بصفته أول موظف حكومي في التاريخ امتلك الجرأة الكافية في تطبيق قوانين العرض والطلب لوضع تكهنات اقتصادية تحدد السياسة العامة. لكنه يبقى، مع ذلك، بطلاً زائفاً، لأنه ٱستَنَّ تقليداً لازم الفصول اللاحقة من هذا التاريخ: وهو التكهنات الاقتصادية التي يضعها رجال سياسة ويثبت خطؤها في النهاية!. . . لقد كانت

تكهنات نيوتن المتعلقة بالحركة المستقبلية للتفاحة أفضل من تلك المتعلقة بسعر الذهب.

أما البطل الحقيقي لهذا الفصل، وهو الجنيه، فقد انتهى نهاية غريبة. فبوصفه السليل المباشر للدينار المديني الخاص بكرويسوس، وبيزنط قسطنطين، والدوكة والغينوين والفلورين، ظلَّ الجنيه قطعة النقد الذهبية الأساسية في بريطانيا لمائة سنة أُخرى بعد الأحداث التي رويناها. وفي سنة 1821، في عهد جورج الرابع، انتهى الجنيه رسمياً ليحل مكانه السَّفْرَ Sovereign، الذي جُعل مساوياً تماماً لباوند واحد بدلاً من القيمة المربكة للجنيه والبالغة 12 شلناً.

استمر بقاء الجنيه، ولكن لا كعملة بل كفئة أو وحدة حساب غريبة نوعاً ما. كان للأسعار المقدَّمة بالجنيه وقع رفيع يذكر بالماضي المجيد. فالأطباء في شارع هارلي كانوا يطلبون أجورهم بالجنيه، كما كانت المجوهرات والثياب الراقية تُسعَّر بنفس الطريقة. لكن الواحد والعشرين شلناً كفئة نقدية لم تعد تحمل أي معنى عندما انضمت بريطانيا إلى بقية العالم وتخلَّت عن شلناتها وبنساتها التاريخية لتستبدل بها النظام العشري سنة 1969. وأخيراً تلاشى الجنيه، وظل ذكرى رومانسية أو هدية ثمينة تقدم إلى الأطفال في عيد الميلاد، في المناسبات، من الجدّين المحبّين اللذين لا يزال بحوزتهما القليل من القطع النقدية الجميلة الموسومة بخاتم الفيل الصغير.

ومع ذلك، فإن العملية التي بدأها الجنيه قدر لها أن تمضي بعيداً في المستقبل، فمنذ اللحظة التي رسّخت فيها الأسواق سيادة الذهب كمعيار سنة 1717، لم يلتفت الإنكليز أبداً إلى الوراء. وخلال المائتي سنة التالية، سارت معظم شعوب العالم على هَدْيهم، ولو أن ذلك لم يكن دائماً بناء على رغبة تلك الشعوب. لم تفقد الفضة سحرها على الإطلاق ولم يستطع الذهب أبداً أن يؤدي دورها دون صعوبة. سيتحدث الفصل التالي عن أكبر العثرات التي واجهت الإنكليز في سعيهم لتدبر أمور عملتهم لدى استعمال الذهب كمعيار.

13

المبدأ الصحيح والشر المستطير

في 22 شباط من سنة 1797، دخلت ثلاث فرقاطات من البحرية الفرنسية إلى ميناء قرية الصيد الصغيرة فيشغارد الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لمقاطعة ويلز وشرعت بإنزال ما يقارب من ألف و مائتي جندي مسلَّح. وسرعان ما وُوجهت هذه الغزوة الصغيرة بالمقاومة من قبل الميليشيا المحلية بقيادة لورد كودور(*). ووقعت أعين الفرنسيين أيضاً على قوات عسكرية تقترب منهم، وقد أوحت معاطفهم الحمراء وقبعاتهم السوداء الطويلة للفرنسيين بأنهم كانوا يواجهون فرقة من الوحدة البريطانية ذات القوة الفائقة، حراس غرينادبير ـ وهي أشد خطراً من سابقتها.

ولم تكن تلك الزُّمرة التي أثارت الذعر شيئاً من هذا القبيل. فسرعان ما اكتشف الفرنسيون أنها لم تكن سوى مجموعة من النساء الويلزيات اللواتي كن

(*) كان «ثين أوف كودور» هو اللقب الذي خلعه الملك دنكان على ماكبث ـ كما تنبأت الساحرات الثلاث ـ في ذات الأمسية التي كان ماكبث وزوجته قد قرَّرا قتل الملك. لا يزال هناك من يحمل لقب لورد كودور حتى وقتنا الحالي!

يرتدين أزياء المهرجانات التقليدية(*). لم تمنع تلك الأزياء النساء من ضرب الجنود الفرنسيين الذين استبدت بهم الحيرة. وكانت إحدى النساء، واسمها جيمايما نيكولاس، من المهارة في استخدام مذراتها بحيث نُسب إليها الفضل في أسر أربعة عشر جندياً فرنسياً[1]. وقد أُرغم القائد الفرنسي، وكان جنرالاً أمريكياً من أصل إيرلندي، على الإذعان لاستسلام مهين.

وكانت الإشاعات حول غزو فرنسي وشيك قد راجت لعدة أشهر مع تواتر ورود تقارير من باريس تشير إلى هذا الخطر. كما كانت السفن الحربية الفرنسية قد تجمعت في بريست في نهاية سنة 1796 واتجهت نحو شمال إيرلندا في وقت غير بعيد من عيد الميلاد، ويبدو أن الآمال كانت تراود الفرنسيين بأن الإيرلنديين سينضمون إليهم في هذا الغزو. وفي 21 شباط، سرت إشاعة كاذبة حول وجود سفن فرنسية قبالة بيتشي هيد على الساحل الجنوبي الشرقي، مما حمل السفن الحربية البريطانية على الإبحار من مرفأ بورتسموث. وفي اليوم التالي، وقعت معركة فيشغارد.

إن ما كان يدور في ذهن الفرنسيين بشأن هذه الحملة لا يزال يلفه الغموض. فقد كان نابليون مشغولاً بغزو إيطاليا، كما أن فيشغارد كانت بعيدة عن مراكز القوى البريطانية أكثر مما يمكن لأحد تصوره. ويبدو أن أكثر التفسيرات منطقية هو أن الفرنسيين كانوا يقومون بمسعى رخيص التكاليف

(*) إن المصدر الذي استقيت منه تفاصيل هذه المغامرة، وهو Yahoo.com «ويلز في بريطانيا: الخط الزماني التاريخي 1793» Wales on Britannia: History Timeline 1793ـ، يضيف أن الجنود الفرنسيين كانوا سكارى مما سهَّل مهمة هزيمتهم. كما أن هناك دليل على أن الجنود الفرنسيين كانوا من المحكومين الذين ألبسوا بزَّات الجنود. إن اسم فيشغارد بلغة ويلز هو أبيرغون، ولا تزال حانة رويال أوك المحلية تحتفظ بنسخة عن المعاهدة التي أنهت الغزو الفرنسي.

ولكن متعمد لخلق الذعر في صفوف الإنكليز. فإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر هذه، نرى أن خطتهم لاقت نجاحاً هائلاً.

إن المسعى الفرنسي الأخرق، شأنه شأن الكثير من الأحداث في التاريخ، أدى إلى نتائج عويصة لم تكن في الحسبان. فقد كان لتأثيره النهائي أصداء وصلت إلى ما هو أبعد من قرية فيشغارد أو الذعر الذي عم طول البلاد وعرضها نتيجة تلك القصة الهزلية. إن تسلسل الأحداث الناتجة عن فيشغارد أدى مع الوقت إلى حدوث جدل كبير حول الذهب وأسباب التضخم والمكانة الدولية للباوند الإسترليني والدور المناسب لبنك إنجلترا في ذلك كله. وقد تصدرت صفحات الجرائد الآراء المتعلقة بتلك الأمور والتي أدلى بها أرفع القادة السياسيين وأكثر الاقتصاديين والمصرفيين تمتعاً بالاحترام. وقد استرجع ذلك الجدل كل الخلافات التي نشأت بين لوك ولوندز إبان مرحلة التحول الكبير في سكّ النقد قبل مائة سنة خلت، كما أن أصداءه عادت لتتردد بعد 125 سنةً في أعقاب الحرب الرهيبة التي اندلعت خلال الفترة 1914 ـ 1918، وقاد هذا الجدل السياسة البريطانية وصولاً إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبحت مهزلة فيشغارد نسياً منسياً.



إن الهياج الذي أحدثه الغزو الفرنسي أثار موجة من الاندفاع لسحب الذهب من المنظومة المصرفية، وذلك عندما اقتحم المواطنون المذعورون مكاتب المصارف لصرف نقدهم الورقي، وكان كله تقريباً عبارة عن أوراق نقدية Bank notes صادرة عن بنك إنجلترا وأُخرى صادرة عن بنوك أصغر. وفي حين كانت الأوراق النقدية الخاصة ببنك إنجلترا أكثر اشكال النقد الورقي قبولاً لدى التداول ـ وكان يشار إليها عادة باسم الأوراق النقدية لبنك إنجلترا ـ

كان مرد الخوف الأعظم هو مصير المصارف الصغيرة وإمكانية قبول أوراقها النقدية في المدفوعات في حال وقوع الغزو.

وبعكس العملة الورقية، كان الذهب يعتبر النقد الأساسي، فقد كانت قيمته عصية على الدمار كما أنه مقبول على الدوام بغض النظر عمن سيتولى الحكم، حتى ولو كان الفرنسيون. وكانت مجرد فكرة أن احتياطي الذهب في بنك إنجلترا كان يتناقص بسرعة، كافية لتلعب دور النبوءة التي تحقق ذاتها بذاتها، وذلك عندما اندفع الناس إلى المصارف لتحويل نقودهم الورقية إلى ذهب ما دام هناك بعض الذهب المتبقي للسحب.

وفي يوم السبت الواقع في 18 شباط، أي قبل حادثة فيشغارد، كانت المخاوف من وقوع غزو فرنسي قد تسببت في حدوث سباق نحو المصارف في نيوكاسل (التي تبعد 350 ميلاً عن فيشغارد)، مما أجبر المصارف المحلية على إغلاق كواتها في العشرين من نفس الشهر. وسرعان ما انتشرت موجة الذعر لتصل إلى لندن ومدن رئيسية أُخرى. كانت المسحوبات تعمل على استنزاف احتياطي الذهب في بنك إنجلترا بمعدل 100,000 باوند إسترليني في اليوم، وذلك من أصل احتياطي من الذهب كان بالأصل قد تقلص تحت وطأة ظروف الحرب من 7 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1794 إلى 5 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1795، ثم إلى ما لا يزيد عن 2 مليون باوند إسترليني تقريباً في نهاية سنة 1796[2].

وصلت إشاعة «الغزو» في فيشغارد إلى لندن صبيحة يوم السبت الخامس والعشرين، أي بعد ثلاثة أيام من الحادثة، مما أرغم إدارة بنك إنجلترا على مواجهة الاحتمال البغيض وغير المسبوق برفض صرف النقد الورقي بالذهب. قام مديرو البنك بإبلاغ رئيس الوزراء بيت الذي بعث برسالة عاجلة إلى الملك جورج الثالث في ويندسور مساء السبت بأن ينضم إلى المجلس الذي سينعقد في بنك إنجلترا يوم الأحد. وقد ضمّ اجتماع يوم الأحد، بالإضافة إلى الملك،

كلاً من بيت ورئيس مجلس اللوردات وحاكم بنك إنجلترا ونائبه واثنين من المدراء. وفي ختام الاجتماع، أصدرت الحكومة قراراً تم اتخاذه في المجلس، كانت أهم فقرة فيه هي التالي:

> إن الدواعي القاهرة للمصلحة العامة تقتضي بأن يتوقف مدراء بنك إنجلترا عن صرف أي نقد (أي ذهب) بشكل مدفوعات، إلى حين أخذ رأي البرلمان بهذا الشأن واعتماد الإجراءات المناسبة للحفاظ على وسيلة التداول[3].

وفي التاسع من آذار حَوَّل مجلس العموم القرار المذكور إلى قانون مكتمل، وهو ما سمي بقانون التقييد، الذي أَحَلَّ بنك إنجلترا من أي نتائج قضائية قد تترتب على رفضه دفع عملة ذهبية مقابل العملة الورقية. كما أضفى القانون صفة الرسمية على اعتبار جميع المدفوعات بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا «مدفوعات نقدية». وأُعلنت على الأثر حملة علاقات عامة بقصد طمأنة الرأي سنة وللحيلولة دون تحول أزمة الذهب إلى حالة من الذعر أكثر عنفاً. وفي يوم الأثنين، السابع والعشرين من شباط، نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقالاً افتتاحياً، كانت كلماته شبيهة بالنداءات التي كانت تُطلَق في أحلك أيام معركة بريطانيا سنة 1940، ناشدت فيه استعادة الروح القتالية الإنكليزية التي سادت أيام الأرماد الأسبانية، عندما كان الخطر الذي يتهدد الحياة والممتلكات أعظم بكثير. وفي ظهيرة ذلك اليوم، اجتمع كبار المصرفيين والتجار في لندن في مانشن هاوس، مقر عمدة المدينة، وأصدروا بالإجماع قراراً يعلنون فيه عن عزمهم على أن يقبلوا دون تردد الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا لأي مبلغ مدين لهم به، وعن أنهم سيقومون شخصياً بالدفع بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا. وقد نشر هذا القرار، الذي أضيف إليه أربعة آلاف توقيع، في الصحف في كل أنحاء البلاد. وبعد ذلك، أصدر مدراء بنك إنجلترا

بياناً أعلنوا فيه أن المصرف كان يتمتع «بوضع في غاية الرخاء والازدهار بحيث يستطيع تبديد أي شك في سلامة أوراقه النقدية، وأن موجوداته (وهي في معظمها استحقاقات من المقترضين) تفوق التزاماته بحدود 4 ملايين باوند استرليني، وذلك دون حساب الدين المترتب على الحكومة والبالغ زهاء 12 مليون باوند استرليني»[4]. وقد كان هذا التأكيد المطمئن بشأن الوضع المالي لبنك إنجلترا في منتهى الأهمية، نظراً لأن كثيراً من المصارف الأصغر كانت إما أفلست أو عانت من تدهور خطير في وضعها خلال فترة الغليان التي أثارها الإعلان الأصلي للحرب ضد الثورة الفرنسية سنة 1793[5].

ورغم كل التهدئة بشأن أوضاع بنك إنجلترا، إلاّ أن القرار الذي اتُّخذ في مجلس المستشارين في 26 شباط وقانون التقييد الذي تلاه شكّلا صدمة. فلم يكن لهذه الأزمة سابقة في التاريخ حتى تلك اللحظة. فكثيراً ما قامت الحكومات في أوقات الحروب الأخرى بتخفيض قيمة نقدها، ولكن ذلك لم يكن يشمل سوى القطع النقدية. كان الصينيون قد خلقوا جواً من الفوضى بعملاتهم الورقية، ولكن دون أن يمس ذلك القطع النقدية. كانت تلك المرة الأولى التي تتنكر فيها الأسواق لعملة ورقية كانت قابلة للتحويل بحرية إلى قطع نقدية ذهبية أو إلى سبائك ذهبية، وهو حق كان قائماً لمدة تزيد على القرن. وقد تم تأسيس بنك إنجلترا نفسه على أنه أنموذج للقوة المالية وللمسؤولية. كانت الأوراق النقدية الصادرة عنه «جيدة كالذهب». وبالفعل، كانت عملة بنك إنكلترا، المزدانة بخاتم المؤسسة والمحفور عليها صورة بريطانيا وهي تجلس فوق كومة من النقود، كانت تلك العملة أكثر قبولاً من تعهدات الحكومة ذاتها.

وفجأة تغير كل ذلك. فمع خلو الأقبية من الذهب، لم تعد العملة الورقية الصادرة عن بنك إنجلترا سوى قطع من الورق. صحيح أن الاستحقاقات من المقترضين قد تكون أكبر من التزامات المصرف، ولكن تلك الاستحقاقات

كانت أبعد ما تكون عن الذهب، وحتى لو سدَّد المقترضون ديونهم، فلن يكون لدى المصرف سوى عملة ورقية يدفع بها التزاماته.

ويمكن استنتاج تأثير هذا التفكك المفاجيء من خلال مذكرات مصرفي إسكوتلندي وهو السير ويليام فوربس، الذي يستعيد تلك التجربة في كتاب «مذكرات مؤسسة مصرفية» Memoirs of a Banking House، الصادر سنة 1803. يصف فوربس شعوره في صبيحة الأول من آذار عندما وصلت إلى أدنبرة أول أخبار «تلك الحادثة المثيرة للاهتمام»:

> كنت واثقاً من أن البلاد قد دُمرِّت فوق ما يمكن إصلاحه، بعد حدوث تلك الظروف الجديدة والمفزعة في بنك إنجلترا الذي كان يعتبر حصن الأرصدة العامة والخاصة. . . لم يعد هناك مجال لأية كياسة أو لباقة عندما يكون لزاماً علينا أن نفكر بما يكفلُ بقاءَنا جميعاً في هذا الظرف الطاريء. . وفي اللحظة التي انتشر فيها بين الناس خبر القرار بعدم دفع أي نقد، حدثت حالة من الفوضى والهياج لا يمكن لمن لم يرها أن يتصورها. لقد ازدحم مكتب المحاسبة حتى الباب بأشخاص كانوا يطالبون بصخب بأن تدفع لهم استحقاقات إيصالات الفائدة ذهباً. . . . كان معظمهم من أبناء الطبقات الغارقة في الجهل. . . كانوا يزعقون معاً مطالبين بصرف النقود. . . وجرى تخزين القطع الذهبية والفضية لتختفي فوراً[6].

ومع ذلك، فإن الأسلوب الذي تعامل به الإنكليز مع تلك القضايا، بعد انقضاء الأزمة، كان استثنائياً بقدر الحزم الذي أبدته السلطات في لحظة حدوث أزمة لم يسبق لأحدهم أن واجهها من قبل. ويمضي فوربس في سرده للأحداث قائلاً: «كانت مفاجأة سارة أن نَرى كيف أنه وخلال فترة قصيرة من بدء تعليق الدفع بالنقد، توقف تدافع الناس إلينا، وكيف رضخت البلاد بهدوء. . . لإجراء

صفقات كل الأعمال بواسطة العملات الورقية التي لم يعد مصدِّروها يدفعون لقاءها نقداً كما في السابق».

لم يكن هناك أي جدل ضد مبدأ ضرورة استمرار الذهب كأساس مركزي للنظام المالي، وضد فكرة أن الصرف بالقطع الذهبية سيعود يوماً ما. إن اللغة التي صيغت بها تلك السلسلة الطويلة من القرارات الحكومية التي صدرت لاحقاً، تُظهر تماماً أن معظم الناس كانوا يعتقدون أن كل تلك الإجراءات كانت تدبيراً مؤقتاً وأن الأوضاع الطبيعية لن تلبث أن تستعاد. كانت الغاية برمتها هي الوصول إلى نقطة تعود فيها من جديد إمكانية تحويل النقد الورقي إلى ذهب عند الطلب. استمر الحظر24 سنةً، وهو مدة لم يكن يتوقعها أكثر المراقبين تشاؤماً. لكن الثقة الواسعة الانتشار بأن تلك المأساة لابد وأن تنتهي نهاية سعيدة كانت تعني أن قبول النقد الورقي الصادر عن بنك إنجلترا لم يعد موضع تساؤل في أي مكان. واستمر النقد الورقي في أداء وظيفته وكأن شيئاً لم يحدث لاحتياطات الذهب. وعندما قال وينستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية: «إن إنكلترا تخسر كل المعارك ما عدا المعركة الأخيرة»، فإنه كان بذلك ليعكس روحاً طالما كانت نموذجاً لإحساس الإنكليز بأنفسهم ودولتهم.



لنعد قليلاً إلى الوراء ليتسنى لنا إلقاء نظرة أفضل على تلك الأحداث المثيرة. وقد يفيدنا هنا بعض الإلمام البسيط بالتاريخ ونظرة شاملة نلقيها على آليات النظام النقدي الإنكليزي.

من المهم أن نعرف أن النظام النقدي الإنكليزي ـ شأنه شأن النظام السياسي الإنكليزي ـ كان قد تطور عبر التجربة والخطأ، دون أن يلحقه جمود النظم والشروط القانونية الذي يميز نظام الحكومة الفرنسي الذي لم يقم نابليون، ولا من جاء بعده، بعمل أي شيء للتخفيف منه. كان يجري تداول

المال الخاص والعام سوية وكانا يقويان بعضهما بعضاً. كانت أموال الحكومة هي النقد، الذي كان الجنيه الذهبي يشكل معظمه، رغم أن قطع النقد الفضية وقطع أخرى تذكارية من فئات أصغر كان يجري تداولها أيضاً(*). وقد بدأت أوراق مالية خاصة تحل محل القطع النقدية في الصفقات الكبرى، وذلك قبل أكثر من مائة سنة من أزمة سنة 1797. وكما رأينا سابقاً، كانت الحوالات كثيراً ما يتم تجييرها من مالك لآخر بحيث تتحول إلى نقود ورقية من نوع ما. وإضافة لذلك، كان كثير من الأشخاص الذين يملكون قطعاً نقدية ذهبية يقومون بإيداعها لدى صائغ بهدف حمايتها لقاء إيصال بقيمة الذهب، وكان يمكن استخدام الإيصال كوسيلة للدفع لأنه كان قابلاً للصرف بالذهب لدى الطلب. والواقع أن معدل إنتاج الذهب بصورة إجمالية، خلال القرن بكامله بلغ عشرين طناً فقط في السنة[7].

والأهم من ذلك أن الصرافة نمت بوتيرة سريعة خلال القرن الثامن عشر، وكان من المألوف أن تدفع المصارف عائدات قروضها إلى زبائنها بشكل كمبيالات وكان يجري تداول تلك الكمبيالات، ذات الفئات المختلفة والدمغة الشفافة لمقاومة التزوير، كنقد. عندما تأسَّس بنك إنجلترا سنة 1694، وقام بتقديم القرض الأصلي البالغ 2.1 مليون باوند إسترليني إلى الحكومة، دفع المصرف إلى الحكومة جزءا من العوائد بشكل أوراق نقدية استخدمتها الحكومة لشراء التموينات من أجل حملتها ضد لويس الرابع عشر. وقد جرى تداول تلك الأوراق بين دور الأعمال وبين عامة الناس كنقد، لكن بعض المصارف الأخرى احتفظت بها بشكلٍ إحتياطيّ لتغطية المسحوبات من الودائع.

كان لهذه التركيبة غير المدروسة نتائج بعيدة الأثر. فبما أن حجم الأوراق

(*) في سنة 1816 أصدر البرلمان قراراً بأن القطع الفضية ستعتبر منذ تلك اللحظة قطعاً تذكارية وستقبل فقط حسب قيمتها الإسمية لا حسب محتواها من المعدن.

النقدية حل محل نقد الحكومة في التداول اليومي، انضمت مبالغ الأموال المتوفرة، التي كانت قيد الاستعمال اليومي، بشكل مباشر إلى حجم الاعتماد الذي كانت تؤمنه منظومة المصارف ذات الملكية الخاصة. ومن حيث الأساس، تجاوز القطاعُ الخاص القطاعَ العام بصفته المحرك الرئيسي في عملية خلق المال. ورغم أن معظم المال المستخدم حالياً هو بشكل حسابات جارية أكثر منه عملة ورقية، إلاّ أن العلاقة الأساسية التي كانت تربط بين الاعتماد المصرفي ومبالغ الأموال المتوفرة في القرن الثامن عشر، لا تزال على حالها. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت حصة متزايدة من المال قد تم حفظها بشكل شيكات وإيداعات تشبه كثيراً ما نعرفه في عصرنا الحالي.

إن التطورات المذكورة لا تعني أن قطع النقد والسبائك الذهبية قد فقدت أهميتها بسبب تراجع تداولها بين أيدي الناس. فقد كان النقد الإنكليزي محدداً بوضوح حسب وزنه ذهباً ـ 129,4 قمحات من الذهب في الجنيه، ويحسب ذلك على أساس أن أونصة الذهب تساوي 3 باوندات إسترلينية و17 شلناً و10,5 بنسات. ورغم أن الجنيهات كانت في معظمها محفوظة داخل خُزُن الصياغ أو قيد الحراسة الأمنية في أقبية بنك إنجلترا، إلاّ أن شعور الاطمئنان لوجودها هناك كان على ما يبدو هو ما يجعل النظام ناجحاً. لقد كان من الممكن دائماً صرف الأشكال المختلفة من الأوراق الخاصة ـ الحوالات وإيصالات الصياغ والنقد الورقي الصادر عن المصارف التجارية في كل أنحاء البلاد ـ بأوراق نقدية صادرة عن بنك إنجلترا، وكانت هذه بدورها قابلة للصرف بالذهب، أو بالقطع النقدية Specie كما كانت تُدعى في تلك الأيام. وعلى سبيل المثال، قبل تاريخ 26 شباط 1797، كان بإمكان أي شخص يملك 210 باوند إسترليني بشكل نقد ورقي، أن يذهب إلى بنك إنجلترا في أي وقت ويصرفها بمائتي جنيه ذهبي.

لم يكن أحد يبالي بذلك معظم الوقت. ولكن عندما ازدهرت الأعمال

وأخذ سعر الذهب في السوق بالارتفاع، أو عندما أخذ الباوند الإسترليني يخسر قيمته في أسواق القطع الأجنبي، أصبح بإمكان مائتي جنيه ذهبي أن تُصرف بأكثر من 210 باوندات إسترلينية في أسواق المنطقة التجارية في لندن أو أن تعادل أكثر من 210 باوندات استرلينية في الأسواق المالية الأجنبية. وفي هذه الحالة، يكون من الأربح تحويل 210 باوندات إسترلينية بالعملة الورقية إلى مائتي جنيه ذهبي، ومن ثم صرف الجنيهات بمبلغ أكبر في الأسواق المالية.

وفي سنة 1783، أي بعد نهاية الثورة الأمريكية، كان بنك إنجلترا قد بذل جهداً حثيثاً لوقف تلك العملية قبل أن يُتاح لها أن تبدأ. كان نشاط الأعمال الخاصة آخذاً بالتوسع بسرعة، كما ارتفعت الأسعار بنسبة عشرة بالمائة تقريباً عما كانت عليه قبل أربع سنوات مضت، وبدأ مخزون بنك إنجلترا من الذهب في التناقص[8]. وفي مواجهة ذلك، أخذ مديرو بنك إنجلترا برفض تقديم قروض إضافية للتجار وسواهم من المقترضين، مما جعلهم يتوجهون وجهة أخرى للاقتراض. وكانت النتيجة ارتفاعاً حادّاً في معدلات الفائدة، وفتور حمى المضاربات، وتحسن فوري في معدل الصرف بين الإسترليني والعملات الأوروبية، وعودة لتدفق الجنيهات إلى أقبية بنك إنجلترا[9]. وهكذا، فإن الإيمان القوي بالذهب حوَّل هذا المعدن اللامع، المُعتبر من قبل الغالبية الشكل المطلق للثروة، إلى أداة قوية للضبط والتوازن (وهو دور قُيِّض للذهب أن يستمر بالقيام به، بشكل أو بآخر، لا في بريطانيا فحسب، خلال السنوات المائة والأربع والسبعين التالية). وبدا، ما كان يعتبره الجميع من الموجودات الآمنة، وكأنه يقوم بقهر المخاطر التي تحيق بالاقتصاد برمته.

إن أزمة سنة 1797 وقانون التقييد، اللذين قطعا تلك الرابطة بين الأوراق النقدية والذهب، قد قضيا تماماً على منظومة الضوابط غير الرسمية ولكن القوية. ومع اختفاء دور الوزن المقابل من الذهب، أصبحت الفعاليات

الاقتصادية تجري كلياً بالعملية الورقية[*]. وهكذا، فإن ابتكار هيين تسونغ غير المقصود، الذي كان قد تسبب بإحداث كوارث قبل مدة قصيرة، وذلك لدى تمويل كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية، بسبب الكونتيننتالز [نقد ورقي صدر أثناء الثورة الأمريكية] والأسيجنات [نقد ورقي أصدرته حكومة الثورة الفرنسية]، أصبح الآن على وشك الظهور للمرة الأولى على الشواطىء المحافظة لبريطانيا العظمى. وقد قال اللورد لانسداون، وهو يمعن التفكير في تبعات قانون التقييد: «إن حمى في لندن هي حمى بقدر ما هي كذلك في باريس أو أمستردام، قد يكون السقوط بطيئاً ربما، وتدريجياً لبعض الوقت، لكنه سيكون مؤكداً»[10].

بلغ الإصدار الأصلي من الأسيجنات في كانون الثاني سنة 1790 ثمانمائة مليون جنيه فرنسي Livres، وبتاريخ 23 تشرين الأول سنة 1795 كان هناك ما يربو على عشرين بليون جنيه قيد التداول. وقد مهَّدت أعمال الشغب، التي أعقبت ذلك في باريس، لارتقاء نابليون إلى السلطة كما أجبرت الحكومة على التخلي عن الأسيجنات العديمة القيمة والاستعاضة عنها بنظام ذي أساس معدني قائم على الذهب والفضة.

من أين جاء الذهب الفرنسي؟ . . كان في معظمه رأس المال الذي عاد بعد أن كان قد هُرِّب من البلاد أثناء نظام الأسيجنات. وفي الواقع، فإن الأحداث في فرنسا كانت السبب الرئيسي في أن احتياطات الذهب في بنك

(*) إن التحوّلات في السعر النسبي للذهب والفضة قد تكون أدَّت إلى وضع معيار للفضة في بريطانيا، لكن الارتباط بالذهب كان قوياً لدرجة أنه تم إيقاف سك النقد الفضي عام 1798، ولم تعد الفضة على الإطلاق تصلح لأن تعرض بشكل قانوني لوفاء الالتزامات ما عدا في حال المدفوعات التي لا تتجاوز قيمتها 25 باونداً إسترلينياً (انظر جيفون، 1875، ص 69).

إنجلترا كانت على تلك الدرجة من الانخفاض لدى حدوث مغامرة فيشغارد: فالذهب الذي كان الفرنسيون المذعورون قد نقلوه إلى إنكلترا في وقت سابق، بدأ بالعودة إلى فرنسا، مما أنقص احتياطي الذهب في بنك إنجلترا من 6 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1795 إلى 2 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1797. ودون أن يقصد ذلك، وضع نابليون الأساس لحالة الذعر التي أعقبت معركة فيشغارد[11].

وبالإضافة لذلك، سار نابليون على هدى من سبقه من الفاتحين العظام في الماضي، فسرعان ما بدأ دون هوادة بتكديس الكنوز المالية (فضلاً عن أشياء أخرى) التي كسبها من الأمم المقهورة. وفي مذكرة وجّهها إلى المديرية التنفيذية في الأول من حزيران سنة 1796، أبلغ زملاءه: «إن مليونين ذهباً في طريقها إلينا [من إيطاليا]. ستبدأ رحلتها غداً مع مائة جواد لجر العربات، وهي أجمل جياد يمكن أن يجدها المرء في لومباردي. وستحل محل الجياد التي تجر عرباتنا»[12].

وقد حافظ نابليون على ثبات موقفه كرجل «العملة المعدنية» طوال فترة حكمه. ولم يكن لديه خيار. فقد كان يكفيه أن يذكر، ولو همساً، إمكانية إصدار عملة ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حتى يؤدي كابوس تجربة الاسيجنات إلى إثارة حركة فورية لتهريب كل ذهب فرنسا إلى مواطن أكثر أماناً في الخارج، وهكذا، مكّنته مهاراته الحاذقة في الإدارة المالية من النجاح حيث أخفق كل القادة الآخرين. وقد تكون تلك هي الحرب الرئيسية الوحيدة في التاريخ التي جرت دون إجراء تخفيض للعملة بشكل أو بآخر[13].



لقد أصاب اللورد لانسدون: كان السقوط بطيئاً وتدريجياً، لكن التضخم وطّد أركانه في بريطانيا في نهاية الأمر. كانت الأسعار في سنة 1802 أرخص

مما كانت عليه سنة 1800، لكنها ارتفعت بمعدل 30 بالمائة في الفترة ما بين 1802 ـ 1807، كما ارتفعت بمقدار 15 بالمائة أخرى خلال السنوات الثلاث التالية. وعندما استسلم نابليون في واترلو سنة 1815، كانت الأسعار قد تضاعفت عما كانت عليه سنة 1797[14].

ارتبط التضخم بزيادة كبيرة في الأموال والديون. فقد ارتفعت القروض التي يقدمها بنك إنجلترا إلى دور الأعمال ـ وهي ما كان يدعى بالكمبيالات التجارية الخاضعة للحسم ـ إلى أكثر من أربعة أضعافها في الفترة ما بين 1797 ـ 1810، نظراً لكونها قد تحرَّرت من ربقة الذهب. ولم يحدث أن قام بنك إنجلترا بمد الأسواق المالية بهذا الفيض المتزايد من القروض إلاَّ خلال الظروف الاستثنائية للحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين. وبالطبع لم يكن محض صدفة أن إصدار بنك إنجلترا من النقد الورقي ازداد من 10 ملايين باوند إسترليني تقريباً إلى 25 مليون باوند إسترليني خلال نفس الفترة، وقد حصل نصف تلك الزيادة اعتباراً من سنة 1807 فحسب، في حين أن الودائع في المصرف كانت تزداد بنفس النسبة. كانت موجودات بنك إنجلترا من القطع النقدية والسبائك تتقلب حسب تقلّب أحوال الحرب، لكنها لم تبلغ في أية لحظة حداً يساوي 50 بالمائة من عملات المصرف الورقية المتداولة، وفي سنة 1794، وقبل أن تبدأ كل تلك المشاكل، كان احتياطي الذَّهب يساوي 70 بالمائة من النقد الورقي المتداول[15].

واعتباراً من سنة 1808، بدأ سعر الذَّهب بالارتفاع بسرعة. وبحلول سنة 1809 كانت قيمة الذَّهب الموجود في الجنيه تصل إلى 4 باوندات إسترلينية و10 شلنات للأونصة في السوق، وهو سعر أعلى بكثير من سعر 3 باوندات إسترلينية و17 شلناً و10,5 بنساً أي السعر الذي حدد قيمة الذَّهب عندما كان إسحاق نيوتن لا يزال يمعن التفكير في الموضوع سنة 1717. كان الإسترليني أيضاً يفقد قيمته بالنسبة لعملات الأمم الأخرى ـ وبنهاية سنة 1809، كان يجري صرف الباوند

في هامبورغ وأمستردام وباريس بسعر يقل عن قيمته الإسمية الرسمية بنسب تتراوح ما بين 16 بالمائة وحتى أكثر من 20 بالمائة[16]. وكانت النتيجة هبوطاً بلغ 50 بالمائة في موجودات بنك إنجلترا من العملات الذهبية والسبائك في الفترة ما بين شباط 1808 ـ آب 1809، رغم أن تلك الموجودات قد تم تعويضها منذ وصولها إلى الحد الأدنى لدى سن قانون التقييد للمصرف سنة 1797. وبدا احتمال أن تعود إمكانية صرف العملات الورقية إلى ذهب وكأنه يبتعد أكثر فأكثر، وهذا ما أثار ثائرة المجموعات المالية[17].

وفي 29 آب، قام سمسار بورصة يبلغ الثامنة والثلاثين من العمر، بتقديم الرسالة الأولى من رسائل ثلاث تتعلَّق بهذا الشأن إلى جريدة مورننغ كرونيكل وذلك بصفته ناطقاً باسم تلك المجموعات، وشكا في تلك الرسالة من أن الجمهور «لا يبدو متأثراً بما فيه الكفاية بأهمية الموضوع، ولا بالنتائج الكارثية التي قد تترتّب على مزيد من التخفيض لقيمة العملة الورقية»[18]. كان اسم ذلك السمسار دافيد ريكاردو، وكان أول مرة يظهر فيها اسمه في الصحف. وفيما بعد، ظهرت الرسائل وبعض التعليقات الإضافية في كراس بعنوان «السعر المرتفع للسبيكة».

ولد ريكاردو سنة 1772، عندما كان آدم سميث في الخمسين من عمره، وكان توماس مالتوس، صديق ريكاردو المحبوب وخصمه الثقافي اللدود، في السادسة من عمره، قابل ريكاردو مالتوس أول مرة سنة 1809 في نفس الوقت الذي كان فيه يبعث برسائله إلى جريدة مورننغ كرونيكل Morning Chronicle[19]. كان والد ريكاردو يهودياً ويعمل تاجراً ومصرفياً وسمسار بورصة ـ أي وسيطاً كما يسميه الإنكليز ـ وقد وظف ابنه لديه عندما كان الصبي في الرابعة عشرة من العمر. وقد ازدهرت الشركة، رغم أنه كان يتعين عليها أن تقصر نشاطها التجاري على قسم محدد من دار البورصة الملكية يدعى مسار اليهود Jews walk. ظل ريكاردو مع أبيه في العمل لمدة سبع سنوات، إلى أن

وقع في غرام فتاة من طائفة الكويكرز. وفي الحادية والعشرين من عمره انفصل عن عائلته، وتزوج الآنسة ويلكنسون واعتنق مذهب الكويكرز، ثم بدأ العمل وحده في البورصة، وعاش حياة أسعد من حياة الكثيرين حتى توفي فجأة وهو في الحادية والخمسين.

حقق ريكاردو نجاحاً كبيراً كوسيط للأسهم والسندات، وذلك قبل سنوات من مجرد تفكيره بأنه سيصبح أحد أشهر المنظِّرين الاقتصاديين على الإطلاق لدى صدور مؤلَّفه «مبادىء الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» The Principles of Political Economy and Taxation سنة 1817. وقد علَّق أخوه ذات مرة قائلاً: «أعتقد أنه لم يكن هناك من شيء فعله السيد ريكاردو ليثبت إمكاناته الاستثنائية أكثر من عمله في عالم الأعمال. إن معرفته التامة بتعقيدات ذلك العالم. . . وقدرته على اجتياز تلك التعقيدات دون مجهود يُذكر، والصفقات الكبرى التي كان معنياً بها ـ إضافة لرباطة جأشه وصواب أحكامه ـ كل ذلك قد مكّنه من تجاوز معاصريه في دار البورصة مخلفاً إياهم وراء ظهره»[20].

وعندما تصاعدت ديون الحكومة الإنكليزية إِلى مستويات أعلى أثناء الحرب ضد نابليون، أصبح ريكاردو أحد ضامني السندات الرئيسيين للأوراق المالية الحكومية في كل مرة كان يجري إصدارها للعامة. وكان ريكاردو، شأن مصرفيـي الاستثمارات المعاصرين الذين يودون أن يُفيدوا أصدقاءهم، يخصِّص أحياناً جزءاً من هذه الصفقات لصديقه الحميم مالتوس، الكاهن والأكاديمي ذو الموارد المتواضعة الذي كانت شهرته كاقتصادي ستنافس مع الأيام شهرة ريكاردو. وفي سنة 1815 ـ عندما كانت معركة واترلو على الأبواب ـ لم يعد باستطاعة مالتوس الصمود أمام القلق الذي كان ينتابه بشأن ما يمكن أن يحدث لمدخراته في حال خسر ويلنغتون المعركة. وتوسل إِلى ريكاردو من أجل «انتهاز أقرب فرصة لتحقيق شيء ولو قليل من الربح على الحصة التي تفضلت ووعدتني بها»[21]. استجاب ريكاردو ولكنه تمسَّك بموقفه الخاص الأكثر أهمية. بالنسبة لمالتوس، كانت هزيمة نابليون في واترلو نبأً ساراً وسيئاً في

الوقت نفسه: كانت نبأً ساراً لأنها كانت كذلك بالنسبة لجميع الإنكليز، لكنها كانت نبأً سيئاً نظراً للفرصة الكبيرة التي ضاعت. أما بالنسبة لريكاردو فقد كانت نبأ مذهلاً مائة بالمائة. وبعد سنتين أصدر كتابه البالغ الأهمية «مبادىء الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب». وقد صمدت صداقته الوثيقة مع مالتوس دون أن يمسها سوء. وبعد وفاة ريكاردو صرح مالتوس: «لم أحب في حياتي شخصاً خارج أفراد عائلتي بهذا القدر»[22].

إن رسائل ريكاردو إلى صحيفة مورننغ كرونيكل حول الاحتياط الذَّهبي البريطاني الآخذ في التناقص وانخفاض سعر الباوند في أسواق القطع الأجنبي جذبت الكثير من الاهتمام. وبعد ستة أشهر من نشر رسائل ريكاردو، وبعد نقاش مطول في البرلمان والصحافة، قام عضو مغمور في البرلمان اسمه فرانسيس هورنر بتقديم اقتراح بتشكيل لجنة برلمانية لدراسة الموضوع برمته بشكل تفصيلي والاستماع إلى الشهود الخبراء في هذا المجال ولإعداد تقرير وتوصيات لرفعها إلى مجلس العموم لدى الانتهاء من المهمة. وبعد ثمانية عشر يوماً، أعلن المجلس عن تعيين «اللجنة المنتقاة» لتقصي أسباب السعر المرتفع للسبيكة الذَّهبية، ولبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»[23].

بلغ عدد أعضاء ما أصبح يُعرف بلجنة السبائك 22 عضواً، معظمهم خبراء تم اختيارهم من عالم المال، وكان بعضهم من الموظفين الحكوميين كصرّاف الرواتب الرئيسي في الجيش. استمرت جلسات الاستماع للأقوال مدة 31 يوماً، بين الثاني والعشرين من شهر شباط والخامس والعشرين من شهر أيار لسنة 1810، استمعت اللجنة فيها إلى أقوال 29 شاهداً من رجال الأعمال والمال والحكومة ومن الوسط الأكاديمي. كان تقرير اللجنة يُعرِّف بهويات جميع الشهود، ما عدا في الصفحة 19، حيث أشار التقرير إلى «تاجر أوروبي بارز»، كان، حسب ما جاء بعد ذلك في الصفحة 25، «على معرفة وثيقة بالتجارة بين

هذه البلاد والقارة الأوروبية». وقد اكتفت شهادة ريكاردو بالإشارة إلى ذلك الرجل باسم «السيد ــــ». استنتج إدوارد كانان، الذي كتب تعليقاً قيِّماً حول الموضوع برمته سنة 1919، «يمكن أن نحدس بوضوح أن ذلك السيد المجهول المتواضع لم يكن سوى ن. م. روتشيلد العظيم»[24].

لم يذكر التقرير قط أسماء الأعضاء الذين طرحوا الأسئلة على الشهود، وذلك على أساس أن الأسئلة قد وجهت من قبل اللجنة «كمجموعة واحدة»[25]. كان أكثر الأعضاء فاعلية والواضعون الرئيسيون لتقرير اللجنة النهائي هم فرانسيس هورنر وهنري ثورنتون ووبليام هاسكيسون. كان هورنر، وهو محامٍ، أحد مؤسسي صحيفة إدنبرة ريفيو، وقد كتب فيها عدة مقالات حول الصرافة. وكان هورنر، شأن آدم سميث قبله، قد ولد وتلقى علومه في أدنبرة لكنه أمضى سنتين في إنكلترا «ليتخلص من مساوىء اللهجة الريفية»[26]. أما ثورنتون، وكان مصرفياً، فقد سبق له أن ألَّف كتاباً بشأن نظرية الصرافة تضمن تحذيرات متشائمة من إساءة استخدام الاعتمادات الورقية. وكان قد سبق لها سكيسون أن ارتبط ببعض قادة فرنسا الثورة وأعرب علناً عن امتعاضه من خطتهم بإصدار الأسيجنات. وقد أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس التجارة (وهو يعادل منصب وزير التجارة في الولايات المتحدة) لكنه، وكما وصفه الاقتصادي غلين ديفيز: «عانى من امتياز نهائي محير بأن قُتل تحت عجلات قطار أثناء الاحتفال بافتتاح خط السكة الحديدية بين ليڤربول ومانشستر سنة 1830»[27].



وفي حزيران، وبينما كان التقرير لا يزال قيد الطباعة، كتب هورنر إلى أحد أصدقائه ما يلي:

> إن التقرير في الواقع، قد صيغ بأسلوب أخرق وشديد الإسهاب، ولم يأت على أي شيء سوى نفس المبادىء، البالية المتعلقة بالموضوع الذي

> يعالجه، وهو يذكرها بطريقة أسوأ مما كانت تبدو عليه سابقاً. . . إلاَّ أن التقرير يشتمل على ميزة واحدة عظيمة، وهي أنه يتحدث بعبارات صريحة وثاقبة عن المبدأ الصحيح وعن وجود شر مستطير قد ينشأ عن إغفال هذا المبدأ. . . ونحن (كما أعتقد) سنقوم بمرور الوقت باستعادة النظام القديم وهو النظام المأمون الوحيد[28].

ورغم عدم رضى هورنر عن القيمة الأدبية للتقرير، إلاَّ أنه لاقى رواجاً كبيراً في ذلك الوقت، فقد نفذ من الأسواق بعد ثلاثة أشهر من ظهوره في شهر آب. وبالنسبة لشخص يقرأ هذا التقرير بعد مائتي سنة تقريباً من صدوره، فهو يعتبر وثيقة استثنائية. إن رسالة هورنر تشير إلى أنه لم يكن هناك شيء تافه القيمة في الجهد المبذول: فالنتائج والتوصيات كانت بحق صريحة وثاقبة. قد يختلف القارىء مع الموقف المتصلب لكاتبي التقرير لكنه يبقى مع ذلك مأخوذاً بمدى الدراية العميقة التي تتبدى في التحليل الاقتصادي. والتقرير في أفضل حالاته يعكس بدقة أهم الأفكار الاقتصادية التي طورها دافيد هيوم وآدم سميث حتى في حين تنبؤهما بمفاهيم لم تكن لتظهر في كتب النظريات إلاَّ بعد سنوات في المستقبل، وبخاصة ما يتعلّق منها بالنظرية والتطبيق في نظام معيار الذهب الذي تطور خلال القرن التاسع عشر. والواقع أن الوضوح والشمول في تقديم النظرية المالية يماثلان أفضل ما قدّمه ميلتون فريدمان. ولا يمكن تخيل إمكانية إعداد وثيقة ذات نوعية مشابهة من قبل الأعضاء الحاليين في البرلمان أو الكونغرس في الولايات المتحدة.

إن القضايا التي واجهتها لجنة السبائك كانت من حيث الجوهر نفس المجادلات التي جرت بين لوندز ولوك في الفترة التي سبقت التحول الكبير في سك النقد سنة 1695. ويستند التقرير إلى افتراض طموح لم يكن مطروحاً للبحث في أية لحظة ـ وهو أن الذَّهب يُشكِّل المُقتنى الأسمى. وقد أشار واضعو التقرير في مستهل حديثهم إلى «الوضع السليم والطبيعي للعملة

البريطانية التي كانت الذَّهب يشكل أساسها»[29]. وبعد بضع صفحات، كرروا ما كان ريكاردو قد أكّده في رسالته الثانية إِلى صحيفة مورنغ كرونكل من أن «العملات الذَّهبية قد أصبحت حالياً، من حيث ممارسات العامة ورأيها، هي المقياس الرئيسي للممتلكات»[30]. ويؤكد التقرير، «في هذه البلاد، يعتبر الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تُقوَّم به كل أسعار النقد»[31]. ويخلص التقرير للقول، «إن الذهب بشكل سبائك هو المعيار الذي شاءت الهيئة التشريعية أن تطابق معه العملة النقدية وأن تماثله إِلى أقصى حد ممكن. . . ويرغب العامة بشدة أن تجري مطابقة وسيلة التداول لدينا، بأسرع ما تسمح به الظروف، مع معيارها الحقيقي والقانوني، ألا وهو السبيكة الذهبية»[32].

والذَّهب ليس فقط معيار العملة المحلية: «إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي»[33]. وهذه العبارة هي لب «المبدأ الصحيح» الذي تشير إليه رسالة هورنر و«الشر المستطير الناشىء عن إهمال هذا المبدأ» هو تضخم الأسعار الذي كان يؤدي إِلى التآكل الكبير في القوة الشرائية للنقد.

وبالنسبة للجنة، التي كانت تستنير بهدي التحليل الوارد في رسائل ريكاردو إِلى صحيفة المورنغ كرونيكل، كانت المشكلة برمتها واضحة وكان الحل بسيطاً. فقد نشأت المشكلة لأن «وجود كمية زائدة من وسيلة التداول، في بلد اعتمد عملة غير قابلة للتصدير إِلى بلاد أخرى أَو غير قابلة للتحويل لدى الطلب إِلى نقد يمكن تصديره، سيؤدي إِلى ارتفاع سنة في جميع الأسعار وإِلى ارتفاع في سعر الذهب في السوق وهبوط في معدلات المبادلات بالقطع الأجنبي»[34]. لقد نشأ «الشطر المستطير» عن ما كان هورنر قد وصفه «بإغفال ذلك المبدأ». لذا، فقد كان استرجاع إمكانية تحويل العملة إِلى ذهب بأسرع وقت ممكن هو الحل.

وفي هذه الأثناء، اتخذت اللجنة موقفاً مفاده أن على مديري بنك إنجلترا أن يتصرفوا كما لو أن الذَّهب لا يزال يقوم بدور المنظِّم الحقيقي رغم الحظر المفروض على إمكانية التحويل الحر للعملة الورقية إِلى ذهب. أي أن المصرف يجب أن يتجاهل حقيقة نظام العملة الورقية الخالصة الذي فُرض على الأمة قسراً وأن يستجيب، بدلاً عن ذلك، للإشارات التي لا تحتمل اللبس والتي خلقتها الزيادات في سعر الذَّهب وضعف الباوند في أسواق القطع الأجنبي. ولدى ظهور مثل هذه الإشارات، على المصرف أن يَحِدَّ من أنشطته الخاصة بالقروض وبالتالي يكبح النمو في مبالغ الأموال المتوفرة، وهو عين ما كان قد فعله في ظروف مماثلة في سنوات 1783 و1793 و1797. أي كما يقال بلغة المال المعاصرة على المصرف أن يدير شؤونه بموجب ضوابط المعيار الفعلي للذهب. وقد صادق ريكاردو بقوة على هذا الرأي في كرّاسه الصادر سنة 1816 حول السعر المرتفع للسبيكة. وأكد أن لو «[كان المديرون] قد تمسكوا سابقاً بالمبدأ الذي أقروا بأنه كان ينظم شؤونهم عندما اضطروا للدفع نقداً. . . . لما كنا قد تعرضنا لكل تلك الشرور التي تجلت في عملة ذات قيمة منخفضة ومتغيرة باستمرار»[35].

ويدحض التقرير بغضب الأدلة التي جاء بها الكثير من الشهود والتي ترى أن الزيادة في سعر الذَّهب كانت مجرد نتيجة لندرة الذَّهب أَو لزيادة الطلب عليه. ويتساءل التقرير، لو أن الأمر كان كذلك، فلم بقي سعر الذَّهب مستقراً في فرنسا وبقية دول القارة الأوروبية؟ . . لم تكن هناك ندرة في الذهب: «لا جدال بأن الجنيهات قد اختفت من التداول، لكن ذلك لا يثبت حدوث ندرة في السبائك إِلاَّ بقدر ما يثبت ارتفاع السعر حدوث تلك الندرة». لا وألف لا. ويورد واضعو التقرير شهادة أحد المتعاملين الذي أقر بأنه «لم يجد صعوبة في الحصول على أية كمية كان يريدها [من الذَّهب] في حال كان مستعداً لدفع سعرها»[36]. لقد ارتفع سعر الذهب بسبب «الكميات الزائدة من وسيلة

التداول». إن سعر الذهب المرتفع كان في الواقع برهاناً على أن كمية النقد المتوفرة كانت «زائدة». وقد وافق ذلك «التاجر الأوروبي البارز» الذي لا وجود لسلطة فوق سلطته، على أن تَدَنِّي قيمة صرف الباوند بالعملات الأجنبية لم يكن لتحدث لو أن النقد الورقي كان قابلاً للتحويل إلى جنيهات، وقد صرح قائلاً: «أنا أقوّم كل شيء بالسبيكة». ومضى يُعلم اللجنة أن المشكلة برمتها قد حدثت ببساطة لأن بنك إنجلترا «لم يكن يسمح للسبيكة بأداء الوظائف التي يبدو وكأن الطبيعة قد أعدَّتها لها»[37].

ثم شرعت اللجنة بمقابلة مديري المصرف لتحديد ما إذا كانوا «يحملون نفس الرأي ويستمدون منه قاعدة عملية لضبط التداول لديهم[38]. وكان جواب المدراء الصريح بأنهم لم يكونوا يحملون رأياً كهذا. وبقي الجدل محتدماً بين الطرفين، لكن السيد ويـــمور، الحاكم السابق للمصرف، أوضح في بيانه بجلاء موقف المصرف بكل براعة وإيجاز، فقد أبلغ اللجنة إن الحالة الراهنة غير المواتية للقَطْع [الأجنبي] ليس لها أي تأثير على كمية إصدارات [المصرف] نظراً لأن المصرف قد تصرف تماماً كما كان يتصرف من قبل. . . وأن كمية نقدنا الورقي المتداول لا علاقة لها على الإطلاق بوضع القَطْع»[39]. وقد وافق حاكم المصرف في ذلك الوقت، السيد بيز، قائلاً: «لا أستطيع أن أفهم أن كمية الأوراق النقدية التي أصدرها المصرف يمكن لها أن تؤثر على سعر السبيكة، أو على أوضاع القَطْع. . ولا أظن أبداً أن من الضروري الإشارة إلى سعر الذهب أو وضع القَطْع في الأيام التي نُقدم فيها السُلَف»[40].

رفض المديرون بعناد التخلي عن موقفهم إلى الحد الذي جعل إفاداتهم تبدو وكأنها توحي بأنهم لم يتمكنوا من إدراك ما كان يرمي إليه أعضاء اللجنة. وقد وصفهم ريكاردو، في رسالة بعث بها إلى مالتوس بعد عدة سنوات، «حقاً إنهم مجموعة من الجهلة»[41]. وبعد خمس وستين سنة، ولدى استرجاع تلك الأحداث، أبدى ستانلي جيفونز، رجل الاقتصاد الكبير في العصر الفيكتوري،

من نفاذ الصبر تجاه معارضي حجج اللجنة ما كان قد أبداه ريكاردو تجاههم. فقد أثاره رفضهم لفهم موضوع الخلاف لدرجة حملته على القول «إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»[42].

ورغم كل ذلك، كان المدراء فيما يتعلق بهم، يعتقدون بأنهم كانوا فقط يقومون بما كُلِّفوا بالقيام به ـ تأمين متطلبات المقترضين الجديرين بالثقة. ولا يمكن لأحد أن يتهمهم بفرض تداول النقد الورقي للمصرف. وكما أوضح السيد وايتمور للجنة: «لن يبقى في التداول ورقة نقدية واحدة زيادة عما تتطلبه عامة الناس. . . إن النقد الورقي الصادر عن البنك سيرتد إلينا في حال كان هناك زيادة أكثر من اللازم يجري تداولها، إذ أن ما من أحد يرغب في دفع فائدة على ورقة نقدية مصرفية لا يود الاستفادة منها»[43]. وصرَّح مدير آخر، وهو السيد هارمان، أن بنك إنجلترا، إذ يتصرف بتلك الصورة فإنه «حتماً لن يضل الطريق»[44].

وبعد أن يرفض تقرير اللجنة قبول أي من تلك الحجج، يعود فيعرب عن نوع من مراجعة الفكر بشأن المصرف. فبرغم «الأخطاء العملية الكبيرة»، يمضي التقرير ليُقرَّ بأن المدراء قد أبدوا بالفعل «قدراً من الصبر» وأن على المصرف المضي في السعي لاكتساب ثقة العامة «بالاستقامة التي تُدار بها الأمور فيه وبالاستقرار الذي لا يهتز وبالأرصدة الوفيرة في تلك المنشأة العظيمة»[45]. إن أصل المشكلة يكمن في فشل مدراء المصرف في التمييز بين ما يبدو أنه قرضٌ مشروع لتاجر يستحقه، وبين التأثير الذي تتركه الزيادة الناتجة عن ذلك في النقد المتوفر، على الاقتصاد ككل. ولكن الإنسان لا يمكن أن يلوم المدراء، لأن قانون التقييد نفسه قد فرض عليهم قدراً زائداً من المسؤولية التي تشابكت فيما بعد بشكل تعارضٍ هائل للمصلحة بين الأهداف الخاصة والاحتياجات العامة.

ويوصلنا هذا الأسلوب في مناقشة الأمور إلى أهم استنتاجات اللجنة. وهنا تستحق كلمات أعضاء اللجنة أن تورَد بشيء من الإطالة. فبعد أن يردد التقرير المبادئ المتعلقة بدور الذهب، التي كان قد وضعها أصلاً ديفيد هيوم وآدم سميث، يمضي ليورد أول تبرير، وقد يكون أصدق تبرير، لإرساء معيار الذهب على أنه النظام الأمثل لإدارة الموارد المالية في اقتصاد ما. إن الزخم الكلي للبيان هو في إبراز التباين الحاد مع ما يمكن أن يحدث في حال أصبح المال غير قابل للتحويل إلى عملة معدنية وفي حال تُركت قرارات كهذه للأحكام البشرية العادية.

وبعد أن أشارت اللجنة إلى قوة التحكم بالاقتصاد التي انتقلت إلى أيدي المدراء نتيجة تعليق المدفوعات النقدية، تابعت الإعراب عن موافقتها:

> وبرأي اللجنة، فإن ذلك يعتبر عهداً بالثقة لا يعقل أن نتوقع من مدراء بنك إنجلترا أن يتخلوا عنه. إن المعرفة الأكثر تفصيلاً بالتجارة في البلاد، مقرونة بالعلم العميق المتعلق بجميع مبادىء المال والتداول، لن يُمكِّنا أي رجل، أو أي مجموعة من الرجال، من ضبط التناسق الصحيح بين وسيلة التداول في البلاد وبين احتياجات التجارة، ومن الحفاظ على ضبط هذا التناسب بشكل دائم.
>
> عندما تكون العملة مؤلفة كلياً من المعدنين الثمينين، أو من ورق قابل للتحويل إلى المعدنين الثمينين لدى الرغبة بذلك، فإن العملية الطبيعية لمسار التجارة تقوم، عن طريق إنشاء أسواق قَطْعٍ للتبادل بين مختلف بلدان العالم، بضبط نسبة وسيلة التداول في كل بلد وذلك حسب الظروف الفعلية الخاصة بتلك البلد... وفي حال التخلي عن النظام الطبيعي للعملة والتداول، والاستعاضة عنه بإصدار نقد ورقي حسب تقديرات المعنيين لما هو مناسب، فإن من العقم التفكير بإمكانية وضع أيّة قواعد تحكم ممارسة حرية التقدير هذه بشكل دقيق[46].

وقد أكَّد ريكاردو، عندما كتب حول الموضوع بعد سنة، تَفَوُّق القرارات التي تضعها الأسواق على تلك التي يضعها المصرفيون الذين يحملون مسؤولية تنظيم العملات، فقد قال: «إن تصدير القطع النقدية يمكن أن يعهد به بأمان لتقديرات الأفراد»[47].

وباختصار، إن الأسواق هي خير من يعرف، والإشارات التي تطلقها هذه الأسواق هي من يجب أن يحدد السياسة. إن منطق اللجنة يقودها إلى توصية واضحة غير مشروطة: «يجب أن يعود نظام وسيلة التداول في البلاد، بسرعة تتناسب مع الحذر الواجب والحكيم، إلى المبدأ الأصلي بأن تكون المدفوعات النقدية تابعة لخيار حامل الأوراق الصادرة عن بنك إنجلترا. لأنه لا شيء آخر سيكون من شأنه تأمين علاج كاف للحاضر أو ضمانة للمستقبل»[48]. إن صدى هذه الكلمات سيتردد باستمرار خلال المناقشات المستقبلية التي لن تنتهي بشأن النقود.



لم تتهيأ الفرصة لمجلس العموم لمناقشة ما توصلت إليه لجنة السبائك حتى ربيع سنة 1811. وفي هذه الأثناء ظهر العديد من الكراسات التي تتحدث عن الموضوع، وكانت هذه الكراسات تشرح للعامة دقائق المواضيع المطروحة. وكان ذلك أيضاً هو الوقت الذي ظهر فيه مُؤَلَّف ريكاردو «السعر المرتفع للسبيكة وانخفاض قيمة الأوراق النقدية». وقد أصبح الموضوع مثيراً لدرجة أن إحدى الصحف قامت برشوة كاتب في بنك إنجلترا كي يسرق نسخة سرية لنشرة تضم أسماء المقترضين من المصرف، لتقوم بنشرها في اليوم التالي على صفحاتها.

وفي 6 أيار سنة 1811، أي في الوقت الذي كان فيه إصدار النقد الورقي قد ازداد بمقدار 2 مليون باوند إسترليني إضافية كما تابع سعر الذهب صعوده،

قام فرانسيس هورنز أخيراً بتحويل كلماته إلى أفعال بأن قدم إلى مجلس العموم ستة عشر قراراً ترمي إلى تطبيق الاقتراحات المتضمنة في تقرير لجنة السبائك. بدأ هورتن بتتبع توالي الأحداث خلال الأزمة التي أدت إلى تشكيل اللجنة، ثم قام بوضع تحديد قانوني دقيق للباوند الإسترليني حسب وزنه ذهباً، وأعلن بعد ذلك أن الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا هي بمثابة وعود بالدفع بتلك العملة.

انتهت قراراته بتوصيتين محددتين. كانت التوصية الأولى هي أنه ما دام تعليق إمكانية التحويل مستمراً «فمن واجب مديري بنك إنجلترا الالتفات إلى وضع أسواق القطع الأجنبي وإلى سعر السبيكة و ذلك بهدف تنظيم مقادير إصداراتهم»[49]. أما الاقتراح الثاني فيدعو إلى العودة بالسرعة الممكنة إلى إمكانية التحويل وذلك بتغيير نهاية مدة تعليق المدفوعات النقدية من «ستة أشهر بعد إقرار معاهدة سلام محددة»، كما هو منصوص أصلاً في قانون التقييد، إلى «سنتين اعتبارا من الوقت الحالي»[50].

وفي ذلك الوقت، أضاف هنري ثورنتون تحليلاً موسعاً لحالات التضخم السريعة التقلب في كل من السويد وفرنسا وروسيا وأمريكا. ومضى يشرح أنه كلما طال أمد تخفيض قيمة الباوند الورقي، كلما أصبح من الصعب إعادة إرساء المعيار القديم. كانت تلك نقطة ذات أهمية كبرى، تشبه من حيث جوهرها الجدال الذي كان قائماً بين لوك ولونذر سنة 1717. وصرح ثورنتون قائلاً: «في حال قُدِّر للتضخم، الذي سببه الباوند الورقي، أن يستمر لمدة ثماني سنوات أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين سنة، فقد يكون من الظلم استعادة القيمة القديمة لوسيلة التداول وذلك لأن الصفقات تكون قد تمت قي ظل تَوقُّع استمرار التخفيض القائم»[51].

أي أنَّه في حال أدَّى ارتفاع سعر الذهب إلى تخفيض كبير لكمية الذهب التي يستطيع الباوند شراءها، فإن جميع المدينين سيلحق بهم ضرر كبير في

حال أُرغِموا على دفع مكافىء كمية الذهب التي كان بإمكان الباوند أن يشتريها عندما وقَّعوا عقودهم في الأصل. إن هواجس كهذه تعاود الظهور في كل مرة تواجه فيها السلطات الخيار المؤلم بين وضع حد لهبوط قيمة عملتها وبين السماح له بالاستمرار.

استمرت مناقشة قرارات هورنر في مجلس العموم لمدة أربعة أيام. رُفضت القرارات الخمسة عشر الأولى في الاقتراح بنسبة 150 إلى 75، أما القرار النهائي المتعلِّق بتغيير تاريخ نهاية مدة التعليق فقد رُفض بنسبة 181 إلى 47.

ما الذي حدث؟... رغم كل البلاغة التي انطوت عليها حجج لجنة السبائك، فإن تلك اللجنة كانت ببساطة قد تجاهلت الحقيقة المؤلمة وهي أن بريطانيا كانت تخوض أكبر حرب في التاريخ حتى ذلك الوقت ـ حرب كانت النذير للحروب الشاملة في النصف الأول من القرن العشرين. كان أهم هدف مالي ترمي إليه الحكومة هو التشجيع على الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة من إنتاج الطعام والفحم والسفن والبنادق والذخيرة والبزَّات العسكرية. وبالتالي فقد كانت القيادة في الحكومة تعارض وضع أية قيود على المبالغ المالية المتوفرة طالما أن الحرب مستمرة وطالما كانت الحكومة تنفق من المال ما يفوق عائداتها من الضرائب. ورغم أن بنك إنجلترا كان قد زاد من موجوداته من الدَّين الحكومي بنسبة صغيرة جداً لغاية سنة 1810، إلاَّ أن وضعه فيما يتعلَّق بالأوراق المالية الحكومية ارتفع بنسبة تفوق الضعف في الفترة ما بين سنة 1810 ونهاية الحرب سنة 1815[52]. وقد كان وزير المالية عنيفاً في موقفه بهذا الشأن، إذ أعلن أن توصيات اللجنة كانت بمثابة «تصريح بأن علينا أن نمتثل لأي شروط للسلام بدل الاستمرار بالحرب»[53].

أبلغ اللورد كينغ مستأجريه أنه «بهدف الدفاع عن ممتلكاته» لن يقبل بعد اليوم أوراق بنك إنجلترا بقيمتها الاسمية كمدفوعات لإيجاراتهم. وأكَّد أنه لا

يرى سبباً يدعوه للمعاناة لمجرد أن الأسعار قد ارتفعت بهذا الشكل منذ أن وقَّعوا عقود إيجاراتهم. وبالتالي، فقد عرض على المستأجرين أحد خيارين. فبإمكانهم أن يدفعوا له الإيجار بشكل كمية من الذَّهب تساوي الكمية التي كان بالإمكان شراؤها بالنقد الورقي لبنك إنجلترا لحظة توقيعهم عقود الإيجار، أَو أنهم يستطيعون أن يدفعوا له كمية من النقد الورقي للبنك تكفي لشراء نفس تلك الكمية من الذَّهب بسعره الراهن. بل إنه مضى إِلى حد إعلان استعداده لأن يدفع هو شخصياً لدائنيه بنفس الطريقة، ولأن يخفض مدفوعات الإيجار عن مستأجريه في حال انخفضت الأسعار وتحسَّنت القوة الشرائية للنقد الورقي للبنك. ثم قام بنشر خطابه في كراس اشتمل على جداول مساعدة مستأجريه، وأية أطراف أخرى يهمها الأمر، على حساب المدفوعات بعد تعديلها[54]. وقد سبَّب تصريح لورد كينغ ضجة جعلت البرلمان يصدر تشريعاً خاصاً يعلن فيه أن القيمة الاسمية للعقود لا يمكن المساس بها ولا يمكن تعديلها بهذه الصورة.



ولقد كان هناك المزيد من الأزمات والمزيد من جلسات الاستماع والمزيد من المناقشات العامَّة والمزيد من التضخم بل وحتى الانكماش، قبل أن يعمد البرلمان في نهاية الأمر إِلى إعادة إمكانية تحويل نقد بنك إنجلترا الورقي إِلى ذهب سنة 1821. وبحلول ذلك الوقت، كانت فترة الانكماش التي تعقب الحروب الكبرى عادة قد أعادت مستويات الأسعار إِلى ما كانت عليه سنة 1797. وزال من المنظومة ككل ذلك الانحراف الذي كان يقلق اللورد كينغ سنة 1810. استعيدت بشكل كامل المدفوعات النقدية بالذَّهب وتم إصدار عملة جديدة، وهي الجنيه الذَّهبي (السفرن)، وكانت تساوي عشرين شلناً و20/ 21 من مقدار الذَّهب في الجنيه، واستعداداً لتلك اللحظة، ضربت دار السكّ ما مجموعه 35 مليون جنيه ذهبي سنة 1821[55]. أصبح معيار الذَّهب حقيقة قائمة

معترف بها، يحميها تشريع رسمي. وأصبحت تلك الإجراءات البريطانية مثالاً يُحتذى في العالم لمدة مائة سنة.

لقد قام النظام، في سعيه لتدبير شؤون مقدار النقد المتوفر للأمة، بوضع المعدن فوق الإنسان. ولم يدر بخلد أحد أنه سيكون من السهل حساب كمية النقد التي يمكن اعتبارها الكمية الصحيحة. فمعظم الناس يريدون من المال أكثر مما يملكون فعلاً، لكن النقود السهلة قد تؤدي إِلى حالة من التضخم يفقد فيها المال الزائد قيمته، لذلك فإن إدارة منظومة نقدية تُعتبر مهمة يكتنفها الغموض والالتباس، وهذا ما يجعل المصارف المركزية المعاصرة أكثر مهارة في الكلام المراوغ منها في الحديث الواضح الصريح. ويشاع عن البارون روتشيلد أنه قال ذات مرة أنه يعرف ثلاثة أشخاص فقط يفهمون المال، ولكن ليس فيهم من يملك الكثير منه.

كان عامل الثقة الذي يتضمنه معيار الذَّهب يكمن في قدرة الأسواق الحرة، هذه القدر التي نرى تعبيراً عنها في التغييرات التي تصيب أسعار الذهب، على أداء هذه المهمة المعقَّدة بأفضل من صانعي السياسة. وضمن تركيبة كهذه، فإن ما كان ينتظر من الذَّهب هو قيامه بدعم منظومة من الضوابط والتوازنات، بحيث تكون كمية الأموال المتوفرة مثل كرسي غولديلوك ـ لا أكبر من اللازم ولا أصغر من اللازم.

ولكن ما الذي يحدث عندما يبدأ مقدار المعيار النهائي للقيمة ذاته بالازدياد؟. . ما هو الفرق، من حيث الجوهر، بين إصدار بنك إنجلترا نقد ورقي لإبداء الكرم تجاه زبائنه التجاريين في بدايات القرن التاسع عشر، وبين تلك الوفرة السخية من الذَّهب التي أسهم المنقبون الجريئون في إضافتها للمبالغ المالية المتوفرة، خلال فورات الذَّهب في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة واستراليا وجنوب أفريقيا؟. . وهل كان فرانسيس هورنر ليتذمر لو أنه

كان حياً عندما قام فرانسيس دريك بإغداق فيض من الذَّهب على الاقتصاد الإنكليزي في أواخر القرن السادس عشر؟..

إن الذَّهب هو نتاج الأرض، وليس نتاجاً لحلم راود الاقتصاديين والماليين. ورغم أن أعضاء لجنة السبائك المتزمتين كانوا يعترفون بأنه بالإمكان اكتشاف مصادر جديدة للذهب، إلا أنه لم يدر بخلدهم على الإطلاق شيئاً يعادل تلك الاكتشافات الكبيرة للذهب في كل أنحاء العالم في الفترة ما بين سنة 1848 وبين نهاية القرن. إن شذرات الذَّهب في الجدول قرب منشرة سوتر في كاليفورنيا جعلت كرويسوس يبدو أشبه بمضارب خسيس، هذا ولم تكن قد اكتُشفت بعد مصادر الذَّهب في أستراليا وكلونديك وجنوب أفريقيا.

إن حالة الإثارة التي خلفتها فورات الذَّهب كانت تذكيراً حياً بالدور المركزي الذي لعبه الذهب في حضارتنا. وقد حان الوقت لنلقي نظرة متفحصة على الكيفية التي حدث بها ذلك.

14

المعبودة الجديدة
والاكتشاف اللعين

إن الروايات التي تحدثت عن فورات الذَّهب التي حدثت في القرن التاسع عشر في كاليفورنيا وأستراليا وكلونديك وجنوب أفريقيا قد تردَّدت مراراً وتكراراً في الكتب والأفلام السينمائية والتلفزيون. وما من مكتبة إِلاَّ وتخصص حيزاً كبيراً على رفوفها لهذا الموضوع. لا شك بأن كل تلك الروايات للمغامرات والقصص الشخصية تأخذ بالألباب، لكنها تقوم باختزال قصة عظيمة إِلى مستوى بالغ الصغر، إذ أن المدى الذي بلغته اكتشافات القرن التاسع عشر قد مسخ كل ما كان قد حدث في تاريخ الذَّهب حتى تلك اللحظة. إن إنتاج الذَّهب في الولايات المتحدة كان يفوق، من حيث القيمة، كلاً من خامات الحديد والبترول وذلك إِلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وإذا نظرنا إِلى ذهب كرويسوس وبيزارو وقوافل الصحراء الكبرى بهذا المنظار، لرأيناه يتضاءل لدرجة متناهية الصغر. وفضلاً عن ذلك، فرغم أن الزيادة الكبيرة في كميات الذَّهب قد جعلت بالإمكان وضع معيار دولي للذهب، إِلاَّ أن التأثير الاقتصادي للاكتشافات كان يختلف كلياً عن «ثورة الأسعار» في القرن السادس عشر ويناقض تماماً ما كان معظم الخبراء يتوقعون حدوثه بكل ثقة.

لا شك بأن اكتشافات الذَّهب التي قام بها الأسبان في العالم الجديد قد أدَّت إلى زيادة الإنتاج العالمي من المعدنين الثمينين ـ الذَّهب والفضة ـ خلال العقد الأول من القرن السابع عشر، إلى ما يزيد عن سبعة أطنان في السنة، أي الضعف تقريباً عما كان عليه قبل تلك الاكتشافات. وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، كان المخزون العالمي الكلي من المعدنين الثمينين خمسة أضعاف ما كان عليه قبل سنة 1492. وبعدئذ تضاعف الإنتاج ثانية في القرن الثامن عشر بفضل اكتشافات البرتغاليين في البرازيل[1].

وبحلول سنة 1859، ومع تزايد إنتاج كل من كاليفورنيا وأستراليا وسيبيريا بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الذَّهب وحده 275 طناً في السنة، أي ما يفوق عشرة أضعاف وسطي الإنتاج السنوي خلال القرن الثامن عشر. وبحسب معدل كهذا، كانت كمية الذهب التي يجري إنتاجها خلال عشر سنوات تعادل إنتاج جميع المصادر طوال 356 سنةً منذ أيام كولومبس وحتى سنة 1848[2]. وكان ذلك قبل أن يبدأ الإنتاج في كلونديك وكولورادو وجنوب أفريقيا في مستهل القرن. وفي سنة 1908، كان الإنتاج العالمي من الذَّهب يزيد على مائة ضعف عما كان عليه سنة 1848، و4,5 أضعاف مستويات الإنتاج قبل عشرين سنةً[3]. وبحلول سنة 1908، كان بالإمكان تشكيل مجموع الذَّهب الموجود بكل صوره ـ نقداً ومدخرات ووسائل زخرفة وتزيين ـ بشكل مكعب يمتد لمسافة عشرة أمتار في كل اتجاه ـ وهو توسع كبير بالمقارنة مع المكعب الذي يمتد مترين في سنة 1500، والذي يمثل ثلاثة آلاف سنة من المدنية المتطورة[4].

وإذا تركنا التباين في الكميات جانباً، لرأينا أن طابع الموضوع ككل لا يشبه كثيراً مكتشفات الذهب خلال العقد الأول من القرن السابع عشر. فذهب العالم الجديد وجده مغامرون كانوا قد قادوا جيوش الملك واستخدموا القوة العسكرية للاستيلاء على أمم بأكملها باسم الثروة المكتشفة حديثاً وأعمال النهب. أما الذهب في كاليفورنيا وأستراليا فقد تم اكتشافه من قبل أفراد من

المنقبين كانوا يغسلون التراب والحصى في الأنهار ويعملون لحسابهم الخاص معبرين تماماً عن روح الرواد المبدعين، ثم تبعهم رجال الأعمال الذين استعاضوا عن الأفراد المنقبين بمعدات ثقيلة كرافعات الرمل من الأنهار والحفارات، ومن ثم كان الذهب يُنقل إلى المصارف وخزائن الدول على عربات السكة الحديدية أو على السفن البخارية التي كانت سرعتها الكبيرة ودخانها الأسود يعملان على طمس ذكريات روائية ومخاطر البر الإسباني أو جمال قوافل الصحراء الكبرى. ولم يصل إلى آسيا إلا القليل من ذهب القرن التاسع عشر، بينما استمرت الفضة في اتجاهها نحو الشرق.

وفي العقد الأول من القرن السادس عشر، انضمت إلى المكتشفات من الذهب كميات جديدة من الفضة كانت أكثر أهمية وذلك في كل من بيرو والمكسيك، وهكذا استمرت الفضة الشكل الأساسي من النقد في أوروبا وأمريكا حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر. ولما يقدر لتأثير كل واردات الذهب من أمريكا أن يبدأ حتى في زحزحة الفضة من مكانها في بريطانيا حتى سنة 1717، أي في عصر إسحاق نيوتن، كما تعين انقضاء مائة سنة أخرى قبل أن يضع برلمان بريطانيا المعيار الرسمي للذهب. لكن طوفان كميات جديدة من الذهب في العقد الأول من القرن التاسع عشر أسس في النهاية لسيطرة الذهب على الفضة في النظام المالي العالمي. وبحلول سنة 1900، كان قد جرى العمل بمعيار الذهب في كل مكان تقريباً، وفي كثير من البلدان، لم تعد الفضة تعتبر مالاً (لم تعد تقبل كنقد) إلا في الصفقات قليلة الأهمية.

وأخيراً، ورغم التحذيرات المتكررة بشأن إغراق الأسواق بالذهب وحتمية ارتفاع الأسعار، لم يحدث التضخم إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وفي فترات قصيرة جداً. وقد كانت تلك التجربة مناقضة تماماً لثورة الأسعار التي حدثت في القرن السادس عشر. والواقع أن مسلك مستوى الأسعار كان

من عدة نواح، النتيجة الأكثر إثارة للدهشة والاهتمام من بين نتائج اكتشافات الذهب في القرن التاسع عشر.

يجري تصوير فورات الذهب خلال القرن التاسع عشر، عادة كحوادث تاريخية نوعاً ما، عثر فيها بعض الأفراد، ممن لم يدر ذلك ببالهم من قبل، على ثروات مفاجئة، لينتشر الخبر بعد ذلك انتشار النار في الهشيم. لا شك بأن هذا التصوير التقليدي يحوي عنصراً لا يستهان به من الحقيقة، وإن كانت ناقصة. لقد كانت فورات الذهب في القرن التاسع عشر أكثر من مجرد ومضات مفاجئة من السماء، فقد كان الناس مدركين لوجود مناطق تحتوي على الذهب في كل من كاليفورنيا وكندا وأستراليا وآلاسكا وجنوب أفريقيا قبل أن يستعر الحماس في تلك المناطق. غير أن التوسع السريع للاقتصاد العالمي وللنظام المالي جعل الذهب كنقد وكمعيار يتمتع بأهمية تفوق تلك التي كان يتمتع بها حتى تلك اللحظة. وكانت الجوائز الكبرى بانتظار هؤلاء الأفراد المحظوظين الذين تغلبوا على الصعاب وتدبروا أمر الظفر بشيء من الذهب من خلال غمرة الهياج والصراع اللذين كانا سمة الحياة اليومية أثناء فورات الذهب.



ومع أننا لا نستطيع وصف الوضع في العقد الأول من القرن التاسع عشر بأنه ندرة في السبائك، إلا أن التدفق السخي للذهب من أمريكا اللاتينية بدأ بالانحسار خلال التسعينات من القرن الثامن عشر عندما بدأت الكميات الواردة من البرازيل بالنضوب. وفي سنة 1810 ـ السنة التي عقدت فيها لجنة السبائك جلسات الاستماع للشهود ـ ثارت المكسيك ضد إسبانيا مما أشعل سلسلة من حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية وأدى إلى انقطاع إنتاج المعدنين الثمينين لمدة عشرين سنةً. وكانت هذه الاضطرابات في أمريكا اللاتينية أحد الأسباب التي جعلت بريطانيا العظمى تؤجل إعادة إمكانية تحويل

أوراق النقد إلى ذهب لمدة ست سنوات بعد هزيمة نابليون سنة 1815.

تأجل حدوث كارثة نقص عالمي في الذهب، حتى قبل أن يتم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا، وذلك نتيجة اكتشاف الذهب في أول مناطق فورة الذهب في القرن التاسع عشر وأقلها أهمية ـ وهي روسيا. كان الذهب قد اكتشف أول مرة في الأورال سنة 1744، غير أن الإنتاج ظل متواضعاً حتى سنة 1823، عندما قام القيصر الكسندر الأول ـ وقد أحس بالفرصة السانحة ـ ببذل جهد كبير لتطوير مصادر الذهب الوفيرة في بلاده. ارتفع الإنتاج السنوي في الأورال من أقل من طنين في سنة 1823 إلى أكثر من خمسة أطنان بحلول سنة 1830، واستمر في الارتفاع. وعندما اتجه المستكشفون شرقاً إلى سيبيريا صادفوا مزيداً من النجاح، فقد وصل الإنتاج في تلك المنطقة إلى أحد عشر طناً سنة 1842. وبحلول سنة 1847، كان الروس يساهمون بستين بالمائة من الإنتاج العالمي للذهب. ونتيجة للاكتشافات التي جرت في بلاد أخرى، انخفضت حصة الروس من مجموع الإنتاج بعد ذلك التاريخ، لكن الروس اكتشفوا كميات كبيرة من الذهب بمرور السنين بحيث كان إنتاجهم قد وصل إلى ستين طناً عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914[(5)]. وعندما كان سجناء ستالين يعملون في المناجم ذات السمعة المخيفة في جبال الأورال وسيبيريا، كان قد مر على روسيا أكثر من مائة سنة وهي تقوم بإنتاج كميات ضخمة من الذهب.

إن تطور إنتاج الذهب في روسيا لا يحمل أي شبه بالغرب الجامح، ولا بروح الجرأة والمبادرة المميزة لفورات الذهب التي ألهبت خيال المغامرين في أمريكا الشمالية وأستراليا. لاشك بأن معظم هؤلاء المنقبين عادوا إلى بيوتهم صفر اليدين، لكنهم على الأقل كانت لديهم الفرصة للاهتداء إلى مكان الكنز كما أن هناك عدداً لا بأس به منهم صادف نجاحاً أدى إلى استمرار تدفق الجموع. أما في روسيا فكان الأمر مختلفاً، فعمال المناجم التابعين للقيصر، الذين كانوا يحفرون أراضي التَّندرا الجليدية، كانوا أساساً من الأقنان الذين

يعيشون ويعملون لقاء أجور زهيدة من الخامسة صباحاً حتى الثامنة مساءً، ستة أيام في الأسبوع، في أراضٍ وعرة مليئة بالمستنقعات، ولم يكونوا ليحصلوا على شيء من الذهب الذي يستخرجونه. وكان الموضوع بكامله يجري إما تحت الإشراف المباشر للتاج أو لعدد صغير من ملاك الأراضي الأغنياء، الذين كان القيصر يفرض ضرائب على عائداتهم من الذهب.

لقد كان التباين واضحاً بين العمال المسحوقين وبين رؤسائهم، الذين كانوا يعيشون في ترف رغم الطقس القاسي والأراضي الصعبة. وقد وصف زائر لسيبريا في القرن التاسع عشر، كان يتناول العشاء في منزل أحد هؤلاء السادة، وجبة لا تقل بذخاً عما يقدم في قصور سانت بيترسبورغ. ٱستُهِلَّ العشاء ببرتقال من الريفييرا الفرنسية قُدِّم على طبق من البورسلين الياباني، أما الوجبة الفخمة التي تلت ذلك فكانت مصحوبة بمشروب من أسبانيا ومن الراين ومن بوردو، واختتم العشاء بقهوة عربية وبسيجار من هاڤانا[6].



في كاليفورنيا، تم اكتشاف الذهب سنة 1848 قبل سنتين من اعتبارها ولاية، وحتى قبل توقيع معاهدة سلام في الحرب المكسيكية. انتشر خبر منشرة سوتر بين أوساط الجوار بسرعة البرق وأوشك على إفراغ سان فرانسيسكو من السكان في غضون أسابيع قليلة. وفي غياب أجهزة الراديو أو التليفزيون أو شبكة الإنترنت، وصل النبأ إلى بقية أنحاء البلاد متأخراً قليلاً. ولم تصل الكمية الأولى من ذهب كاليفورنيا إلى دار السك الأمريكية قبل الثامن من كانون الأول سنة 1848، وعندها قامت إحدى المنشورات الدورية بالترحيب بها واصفة إياها «بالمعبودة الجديدة»[7].

لكن الفورة الكبرى لم تبدأ قبل سنة 1849، بعد أن تطرَّق رئيس الجمهورية بولك إلى الموضوع في كلمة عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس،

وهذا هو السبب في أن المنقبين (وفريق كرة القدم في سان فرانسيسكو) أصبحوا يُعرفون باسم رجال التاسعة والأربعين forty - Niners لا رجال الثامنة والأربعين. إن فترة التأخير بين الاكتشاف وبين تصريح بولك كان الحافز الأساسي للثورة الأولى في مجال الاتصالات عن بُعد ـ وهي تأسيس شركة ويسترن يونيون وربط الولايات المتحدة بأسرها بأسلاك البرق. ولدى حلول سنة 1853 كان ما يزيد عن مائة ألف شخص قد زحفوا إلى كاليفورنيا، كان من بينهم 25,000 فرنسي و20,000 ألف صيني، وقارب الإنتاج السنوي من الذهب الثمانين طناً مترياً، ولم يطل الأمر إلى ما بعد سنة 1853 ليصل الإنتاج إلى ذروته، أي بحدود 95 طناً[8].

لقد ارتبط اسم منشرة سوتر على الدوام بإنطلاق فورة الذهب في كاليفورنيا. يا لتعاسة جوهان سوتر. فبما أنه كان في جوهره رجلاً طيباً ولم يكن جشعاً، شعر بالحزن، لا بالإثارة، لدى سماعه بوجود الشذرات الذهبية في الجدول الذي يجري ضمن ممتلكاته. وكان أن تخلف عن مجاراة التطورات، بحيث وقع أخيراً في المتاعب وانتهى نهاية محزنة.

في سنة 1876، عندما كان سوتر في السابعة والستين، استقبل زائراً يدعى بانكروفت، وهو مؤرِّخ أقنعه بأن يملي عليه ذكرياته المتعلقة بمنشرته وبفورة الذهب. وكان سوتر قد احتفظ أيضاً بمذكرات. وفي سنة 1936، قام أدوين غود، أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا، بجمع كل تلك المواد وتحريرها لنشرها. وكانت النتيجة مجلداً يسحر الألباب، جاءت معظم محتوياته على لسان سوتر نفسه، يعرض صورة حية عن كل نواحي الحياة السياسية والنشاط العسكري في أربعينيات القرن التاسع عشر. والموجز الذي سنقدمه فيما يلي لا يفي ذلك المجلد حقه.

وُلد سوتر في غرب سويسرا سنة 1803، وفرَّ من موطنه سنة 1834، هرباً من ملاحقة الدائنين ومن حكم بالسجن بسبب الدين. ذهب إلى الولايات

المتحدة، وبعد إقامة قصيرة في كل من نيويورك وسانت لويس وسانتاڤي، توجه إلى كاليفورنيا عن طريق أوريغون وفانكوڤر وهاواي وسيتكا في أرخبيل ألوشان قبل أن يواصل سفره إلى يربابوينا، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به سان فرانسيسكو في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وفي آب من سنة 1839، أي بعد ثمانية عشر شهراً من مغادرته لسانتاڤي، اختار موقعاً في وادي سكرامنتو، لا يبعد عن مبنى البرلمان الحالي، بعد إطلاق النار كتحية من زوارقه المبحرة في نهر ساكرامنتو، مما أفزع الغزلان والأيائل وذئاب الغابات وذئاب القيوط التي تعيش في المنطقة. أطلق سوتر على المنطقة التي أصبحت ملكه اسم هيلفيسيا الجديدة، وكان عليه أن يصبح مواطناً مكسيكياً لإضفاء الصفة الرسمية على المناطق التي ادعى ملكيتها هناك.

أدار سوتر هيلفيسيا الجديدة كإمبراطورية صغيرة، وكان هناك ناقوس يقرع كل صباح على غرار نفير الاستيقاظ في مراكز الجيش، كما كان هو يصر على التقيد بالسلوك المهذب من قبل عماله، سواء منهم البيض أو الهنود. وبحلول سنة 1846، كان هناك ستون مبنى في هيلفيسيا الجديدة، تتضمن مخبزاً وأبنية كالثكنات ومدبغة ومصنع للبطانيات، إضافة لأثني عشر ألف رأس من البقر، وأكثر من عشرة آلاف خروف وألفي حصان وبغل، وكانت الحقول تنتج ما يزيد على أربعين ألف صاع من القمح[9]. كان سوتر يعتقد بأن لديه كل الإمكانيات ليصبح أغنى رجل على ساحل المحيط الهادي. ويستعيد الماضي قائلاً: «كانت أفضل أيام حياتي هي التي سبقت اكتشاف الذهب»[10].

برزت الحاجة إلى إقامة منشرة ضخمة. ونظراً لعدم وجود غابات في المنطقة، قرر سوتر البحث عن موقع في الجبال واختار كولوتا على الفرع الجنوبي لنهر أمريكان. أسند مهمة بناء المنشرة إلى جيمس مارشال كبير الميكانيكيين لديه. وفي 24 كانون الثاني سنة 1848، جاء مارشال إلى مكتب سوتر في المركز الرئيسي وطلب رؤيته على انفراد وأصر على إقفال الباب.

سحب مارشال من بنطاله خرقة قطنية بيضاء. فتح قطعة القماش وقربها من سوتر الذي رأى ما يعادل أونصة ونصف من تبر الذهب بشكل شذرات وحبيبات. قال مارشال: «أعتقد أن هذا ذهباً، ولكن الرجال في المنشرة سخروا مني ونعتوني بالأحمق»[11].

شعر سوتر بالتشاؤم حيال النتائج التي قد تترتب على ذلك: «خلال الليل اندفعت إلى ذهني فجأة فكرة أن لعنة ما ستحل على هذا الاكتشاف... لقد أدركت النتيجة منذ البداية، وفي الصباح التالي امتطيت حصاني وأنا أشعر بالكآبة الشديدة»[12]. ذهب سوتر إلى المنشرة وطلب من جميع العمال إبقاء الاكتشاف سراً لمدة ستة أسابيع حتى يتم الانتهاء من طاحونة الدقيق التي كان يبنيها في أسفل الجبل. «ولم يكن ذلك ما حصل، فقد تكفل الخمر والنساء بإفشاء السر»[13]. ورغم ذلك، نجح سوتر بحصر سر الاكتشاف ضمن منطقة محدودة حول فورت هيلفيسيا لما يزيد على ثلاثة أشهر.

وفي الرابع من أيار تغيَّر كل شيء، وذلك عندما قام أحد الجيران الذين زاروا الموقع بالركض في شوارع سان فرانسيسكو يحمل قارورة مليئة بتبر الذهب وهو يصيح: «ذهب، ذهب، ذهب من نهر أمريكان»[14]. وخلال أسابيع قليلة، جن جنون المنطقة المحيطة بالمكان، وحتى المدرسة المفتتحة حديثاً في سان فرانسيسكو كان لا بد من إغلاقها لأن الأساتذة والتلاميذ جميعاً كانوا قد انطلقوا إلى المناجم.

وهنا يبدأ سوتر بالتحسُّر: «جميع خططي ومشاريعي آلت إلى لا شيء. فالأشخاص من حولي كانوا يختفون واحداً بعد آخر باتجاه حقول الذهب... لم يتخلف سوى المرضى والمقعدين.... إن الضرر الذي عانيت منه سنة 1848 ليستعصي على التقدير». استوطن المغتصبون كل مكان: «لقد انكشفت أملاكي بالكامل وأصبحت تحت رحمة الرعاع... كنت وحيداً ولم يكن هناك

من قانون»[15]. لم يكتمل إنشاء مطحنة القمح، لقد سرقت حتى الأحجار، إضافة للماشية والجياد ونواقيس الحصن والجلود والبراميل.

قضى سوتر سنوات في قاعات المحاكم يبذل جهوداً، لم يقدر لها النجاح، في محاولة استرجاع حقوقه عن طريق القضاء، اعتزل في مدينة ليتيتز الصغيرة في بنسلفانيا. وفي سنة 1880، عاد إلى واشنطن يحاول للمرة السادسة عشرة الحصول على إقرار من الكونغرس بحقوقه، لكن الكونغرس أرجأ اجتماعاته دون اتخاذ أي إجراء. وبعد يومين، توفي سوتر وكان في السابعة والسبعين من العمر. لكن ذكرى منشرته بقيت حية في الأذهان.



عندما وصلت أنباء الاكتشاف في منشرة سوتر إلى أستراليا في نهاية سنة 1848، قامت مجموعة من الأستراليين بالإبحار مباشرة عبر المحيط الهادي للمشاركة في بهجة الحفل. كان من بينهم رجل إنكليزي المولد قضى عدة سنوات يكسب عيشه بمشقة في منطقة ويلينغتون في نيو ساوث ويلز على بعد 170 ميلاً إلى الغرب من سيدني. كان اسمه أدموند هاموند هارغريفز، يصفه المؤرخ ريتشارد هيوز بقوله «كان رجلاً ضخم الجثة كالعجل»[16]. وبعد سنتين من غسيل التراب والكفاح المرير دون طائل، أنفق هارغريفز آخر ما تبقى لديه من دولارات ليعود إلى أستراليا. إلاّ أن الأمل كان لا يزال يراوده: لقد اصطحب معه إلى موطنه معدات البحث عن الذهب فقد فطن إلى التشابه الجيولوجي بين منطقة الذهب في كاليفورنيا ومنطقة ويلينغتون في أستراليا.

وفي الأول من شباط سنة 1851، كان هارغريفز ودليله يطوفان بجواديهما على طول رافد نهر ماكويري عندما شعر هو، حسب وصفه، بأنه «محاط بالذهب». ظهر الذهب في أربعة من الأوعية الخمسة التي قاما بتغطيسها في

النهر. هتف هارغريفز بدليله قائلاً: «هذا يوم مشهود في تاريخ نيو ساوث ويلز. سأصبح أنا بارونيت وستمنح أنت رتبة فارس، وسيصار إلى تحنيط جوادي الهرم ووضعه في ناووس زجاجي وإرساله إلى المتحف البريطاني»[17]. لم يحدث شيء من هذا، لكن اليوم كان مشهوداً بالفعل. ويذكر هيوز أنه لدى انتشار الخبر «وكأن سدادة قد نزعت من مكانها وأُفرغت نيو ساوث ويلز من سكانها الذكور كما يُفرغ الخزان، وذلك في اندفاعهم نحو المناجم، وكتبت إحدى صحف سيدني تقول: «يبدو وكأن مسّاً من الجنون المطبق قد أصاب كل السكان تقريباً». وخلال ستة أشهر بلغ عدد الأشخاص المنقبين عن الذهب خمسين ألفاً[18]. ومن الطريف أن نذكر هنا أن الثلج من «والدين بوند» في ماساتشوسيتس، والمحفوظ ضمن نشارة الخشب، كان يشحن مسافة خمسة عشر ألف ميل إلى ميلبورن، حيث يفرغ إلى داخل عربات ويجر بواسطة الجياد لعدة مئات من الأميال إلى حقول الذهب لكي يستطيع المنقبون الذين أصابوا حظاً الاستمتاع بمشروبات باردة[19].

وبحلول شهر تشرين الثاني تدفقت الأكياس المملوءة بالذهب إلى السفن الرابضة بانتظارها. كانت أول شحنة وصلت إلى لندن في نهاية سنة 1851 تبلغ 253 أونصة. وبعد ستة أشهر، بلغ معدل الشحنات الأسبوعية نصف طن. وسرعان ما حول الذهب أكثر العمال خشونة إلى سادة يملؤهم الغرور والخيلاء. وقد كتب أحد المعاصرين يقول: «ليس المعيار ماذا كنت، بل ما أصبحت عليه الآن»[20]. كما سُمع رجال المناجم يقولون: «نحن الآن الأرستقراطيون، والأرستقراطيون هم نحن»[21].

وعندما تدفق القادمون الجُدد إلى أستراليا، حولوا تلك المستعمرة التي كان مرتكبو الجرائم العادية يرسلون إليها كعقاب، والتي كان يقطنها 45,000 رجل، حوَّلوها إلى ما سيصبح في المستقبل أمة مزدهرة ذات طبيعة شديدة التنوع. ويلخص هيوز تلك الأوقات المضطربة تلخيصاً جيداً قائلاً: «لقد ألحق

الذهب الاضطراب بنظام المجتمع الأنكلو ـ أسترالي بأن حرك فيه موجات من الديمقراطية ـ وشمل ذلك الأرستقراطي الريفي والمجرم المحكوم على حد سواء»[22]. وبالفعل فقد كانت أوضح نتائج فورة الذهب الأسترالية هي وضع حد لعملية «الإبعاد» ـ أي النفي القسري للمجرمين الإنكليز إلى أهوال ڤان ديمين لاند في جزيرة تسمانيا. ولم يعد الهلع مرتبطاً باسم أستراليا عندما صار بوسع الإنسان العثور على الثروة التي يحلم بها هناك. فبعد أن أصبح ربع رجال بريطانيا يتهافتون على شراء بطاقات للذهاب إلى أستراليا، اضطر الحاكم العام للاعتراف بأن «قلة من المجرمين الإنكليز. . . لن تعتبر سفرة مجانية إلى حقول الذهب. . . بمثابة نعمة كبرى»[23]. في العصور الوسطى، كان الذهب ينقذ الأرواح عندما كان يدفع كفدية، وفي أستراليا القرن التاسع عشر، أدَّى الذهب إلى وضع حد لتلك الظروف الهمجية في جزيرة تسمانيا في كانون الأول سنة 1852، أي بعد أقل من مائتي سنة من شعور هارغريفز بأنه «محاط بالذهب».



رغم أن فورة الذهب في كلونديك كانت تتميز بالإثارة وبنبض الحياة بسبب موقعها وطبيعة أراضيها القاسية، إلاّ أن كلونديك لم تكن نسبياً ذات أهمية في التاريخ الطويل للذهب. ففي هذا المكان، كان بعض صيادي السمك يقومون بالبحث عن سمك السلمون في أحد روافد نهر يوكون، واسمه ثرون ديوك ـ غُيِّر فيما بعد إلى كلونديك ـ عندما اكتشفوا وجود الذهب في المياه وكان ذلك في عصر ذات يوم من شهر آب سنة 1897. وقد جاءت طليعة المندفعين وراء الذهب من مدينة سيركل سيتي على نهر يوكن، وكانت مركزاً صاخباً للمنقبين عن الذهب يضم كل ما يستتبعه ذلك عادة من قاعات الرقص والحانات. ولم تقلع أول شحنات ذهب كلونديك جنوباً باتجاه كاليفورنيا قبل ربيع السنة التالية. وفي غضون عشرة أيام من ورود أول نبأ بهذا الشأن، أبحر

ألف وخمسمائة شخص من سياتل باتجاه الشمال، بمن فيهم رئيس البلدية.

وقبل أن ينقضي الأمر، كان مائة ألف شخص قد قصدوا مدينة دوسون سيتي، وكان أقل من نصف هؤلاء قادرين وراغبين في التلكؤ خلال تلك الرحلة القاسية، وقد استطاعوا فعلاً الوصول إلى المناطق الحاوية للذهب. عثر أربعة آلاف منهم على الذهب، وكان الثراء من نصيب أربعمائة. كانت المناطق الغنية قليلة العدد، وما إن حلَّ سنة 1900 حتى كانت قد استنفدت في معظمها. ومع كل ما رافق العملية من ضجة، فإن كل الذهب الذي تم تعدينه في ألاسكا اعتباراً من سنة 1880 كان أقل من عشرة بالمائة من الذهب المعدَّن في كل المناطق الأخرى في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة[24].



أما القصة في جنوب أفريقيا، فكانت ذات نكهة مختلفة. صحيح أن جنوب أفريقيا وُجد فيها من لعب دور جيمس مارشال أو إدوارد هارغريفز وذلك في شخص جورج هاريسون الذي عثر مصادفة على صخور حاملة للذهب سنة 1886 أثناء تكسير بعض الأحجار لبناء منزل لأرملة من جيرانه، وذلك في مكان لا يبعد عن مدينة جوهانسبرغ. إلا أن ذهب جنوب أفريقيا لا يتبدَّى بشكل شذرات ولا يظهر على الصخور السطحية سوى القليل منه فقط، بل إنه يكون دفيناً داخل كتلة كبيرة من الخامات في ما يدعى بالعروق التي تصل سماكتها في المتوسط حوالى قدم واحدة، فقط وتكون غائرة في باطن الأرض على عمق ميل. والعمق، على أية حال، هو أبسط المشاكل التي يعاني منها عمال المناجم: فالخام لا يحوي إلاّ على نسبة صغيرة بحيث أن الطن منه لا يعطي أكثر من أونصة من الذهب الخالص، وهي لا تنفصل بسهولة عن الصخر الخام.

ورغم أن فورة الذهب في ذروتها قد جلبت إلى جنوب أفريقيا أعداداً لا

تقل عن ألفي مهاجر أسبوعياً، إلا أن تعدين الذهب هناك كان يتطلب رأسمال ضخم بحيث أنه كان يعتبر عملاً كبيراً منذ بدايته، وكان المنقبين عن الماس من كمبرلي هم الرواد في هذا المجال[25]. ومع ذلك، فإن فترة الازدهار في جنوب أفريقيا بدا وكأنها انتهت خلال ثلاث سنوات من اكتشاف هاريسون للذهب في مزرعة الأرملة أوسثويزن: لقد دفنت الآمال الكبيرة داخل تلك الأكوام البشعة من الخَبَثْ الذي تراكم بهيئة قبيحة ولم يكن قد استخرج منه غير كميات ضئيلة من الذهب ـ كانت أرباحها تعادلها ضآلة. بالرغم من الجهود المتكررة التي اُستُخدمت فيها عمليات كيميائية من مختلف الأنواع، لاستخلاص مزيد من الذهب الخام، استمرت أطنان الصخور الحاوية على الذهب في التكدس، وهي تأبى التخلي عن محتوياتها الثمينة بكمية تكفي لجعل العمل مربحاً.

وعندما أخذت الخامات التي كانت تجلب إلى سطح الأرض تبدو أَرق فأَرق، استحال الحماس السابق إلى تشاؤم. وانهارت أسعار أسهم شركات التعدين، وهبطت أسعار بعضها بنسبة 95٪ من قيمتها السابقة. تنبأ أحد المراقبين قائلاً: «سينمو العشب في شوارع جوهانسبرغ خلال سنة»[26]. وكان ذلك تكهناً سطحياً آخر من تلك التكهنات الشهيرة التي ثبت خطؤها بمجرد أن قيلت كلماتها. وكما يحصل غالباً للأشخاص الذين يستسلمون للذعر، ثبت فيما بعد أن بيع أسهم تعدين الذهب في تلك اللحظة سيتكشف عن خطأ فاحش.

وفي أواخر سنة 1889، حط آلان جيمس رحاله في المكان، وكان ممثلاً لشركة إسكتلندية تدعى أفريكان غولد إكستر آكتينغ. أعلن آلان جيمس أن شركته قد قامت بتطوير عملية تسمى المعالجة بالسيانيد من شأنها حل كل مشاكل جنوب أفريقيا. ورغم أن العلماء في بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا كانوا قد أجروا تجارب على السيانيد منذ أربعينات القرن التاسع عشر، دون نجاح يذكر، إلاّ أن العملية التي جاء بها جيمس كُتب لها أن تنجح.

كان يجري تحريك السيانيد وتصفيته بعد عدة ساعات. وكانت تلك الخطوات تؤدي إلى فصل الذهب عن الخامات، ومن ثم كان يستخدم الزّنك لترسيب الذهب[27].

جرى إنشاء معمل تجريبي في أيار من سنة 1890، حقق المعمل كل المعجزات التي كان جيمس قد وعد بها. مكنت العملية من إنتاج الذهب بصورة مربحة من الخامات المعدَّنة حديثاً، لكن ذلك لم يكن كل شيء. لقد أصبح بالإمكان الانقضاض على أكوام الخَبَثْ وتحويلها بصورة مربحة إلى المعدن الأصفر الجميل. وسرعان ما قامت شركة أفريكان غولد أكستراكتينغ بالتفاوض مع شركات التعدين بشأن جعالة تبلغ 1,35 دولار عن كل أونصة من الذَّهب الخالص، تدفع عن كل طن من الخام تجري معالجته بالسيانيد، وكان سعر الذهب العالمي في ذلك الوقت بحدود 21 دولار للأونصة، لقد كانت جَعَالة لا بأس بها.

كانت عملية المعالجة بالسيانيد قد طُوِّرتْ من قبل جون ستيوارت ماك آثر، وهو كيميائي من غلاسكمو، كان قد اشترك مع طبيبين يهتمان بمسائل من هذا النوع، وإن بدا ذلك غريباً، وهما روبرت ويليام فوريست. ويصف ماك آرثر الجهود التي قاموا بها: «في جحر مجيد يقع تحت غرف الاستشارة للطبيبين فوريست. . . كنا نقوم بمعظم العمل بين الساعة الثامنة مساء والثانية فجراً بعد أن يكون الطبيبان قد أنهيا عملهما اليومي. . . وقد جرت العادة أن نأكل الفطائر ونشرب أباريق الشاي التي كان يجري إحضارها من أقرب مطعم. . . وعندما كان يغالبنا النعاس أكثر من المعتاد، كان الدكتور روبرت يحضر قارورة فيها مزيج غريب كتب عليها «منشط للأطفال» ويطوف بها علينا لإبقائنا مستيقظين»[28].

حققت عملية المعالجة بالسيانيد نجاحاً ساحقاً وفورياً. وجعلت دقة وتطور إنجازات ماك آرثر ـ فوريست من إنتاج الذَّهب في جنوب أفريقيا واحدة

من الصناعات ذات التقنية العالية في القرن التاسع عشر[29]. لقد كان المهندس الاستشاري لسيسيل رودس على حق سنة 1890 عندما تنبأ بأنه، بفضل عملية المعالجة بالسيانيد، سترتفع قيمة الإنتاج السنوي من الذَّهب في جنوب أفريقيا لتتجاوز 20 مليون باوند إسترليني قبل انقضاء القرن، في الوقت الذي لم يكن مجموع الإنتاج العالمي من الذَّهب أكبر من ذلك بكثير[30]. ارتفع إنتاج الذهب من أقل من طن سنة 1886 عند الاكتشاف الأول في مزرعة الأرملة اسثويزن، إلى أربعة عشر طناً سنة 1889 ثم إلى ما يقرب من 120 طناً سنة 1898 قبل اندلاع حرب البوير. كانت قيمة المائة والعشرين طناً في السوق سنة 1889 تبلغ 16 مليون باونداً إسترلينياً تقريباً[31].

بعد أربع سنوات من دفع تلك الجعالات الدسمة إلى ماك آرثر وشركائه، توصلت شركات تعدين الذَّهب إلى نتيجة مفادها أن شركة أفريكان غولد ريكفري (كما أصبحت تُعرف فيما بعد) كانت تتقاضى أكثر من اللازم. دخلت غرفة المناجم في مفاوضات من أجل تخفيض نسبة الجعالة، ولكن ماك آرثر وشركاؤه تشبثوا بموقفهم بقوة. وكان طمعهم هو ما أودى بهم. فبعد أربعة أشهر، تخلت الغرفة عن المفاوضات وأقامت دعوى في المحكمة العليا للاعتراض على جواز تمتع ماك آرثر بامتياز الاختراع وكانت حجة الدعوى أن أصحاب الامتياز لم يكونوا المخترعين الحقيقيين، وأن العملية لم تكن جديدة عندما سُجلت اختراعاً، وأن المواصفة النهائية كانت تحوي بعض العيوب، وأن آخرين في جنوب أفريقيا كانوا قد استخدموا العملية قبل أن تبدأ مجموعة ماك آرثر بذلك[32].

وكانت النتيجة قضية استهلكت الكثير من الوقت والتكاليف. استدعي للشهادة خبراء تعدين من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وهنغاريا وكوريا واليابان وأمريكا الجنوبية والهند وروسيا. كما أن رئيس الجمعية الملكية في بريطانيا ومجموعة من الفيزيائيين والكيميائيين من عشرات الجامعات قاموا

بالإدلاء بشهاداتهم أَو قدموا شهادات خطية تحت القسم. وقد استغرقت التحضيرات مدة سنتين قبل أن تبدأ جلسات الاستماع للشهادات، ولم يصدر القضاة حكمهم قبل تشرين الثاني من سنة 1896، أي بعد تسعة أشهر من بداية جلسات الاستماع. كانت النقاشات المطولة ذات طبيعة فنية عالية ـ قد تكون أخاذة بالنسبة للكيميائيين لكنها مملَّة للقارىء العادي. وجاء قرار القضاة (اثنان مع، وواحد ضد) في سبعين صفحة.

كانت خلاصة القرار واضحة وصريحة: «استناداً للحقائق، تبين لمعظم أعضاء المحكمة أن العمليات المشار إليها أعلاه لم تكن مستحدثة وأنها كانت معروفة ومتوقعة، وبالتالي قضت المحكمة ببطلان حقوق الامتياز المذكورة... فليس هناك من جديد في أمر إضعاف أَو تخفيف محلول أَو كاشف معروف بهدف استخلاص الذهب من الكوارتز»[33].

ورغم ذلك الحكم، كانت عملية المعالجة بالسيانيد التي جاء بها ماك آرثر قد ارتبطت بتعدين الذهب في جنوب أفريقيا منذ أن بُدء باستخدامها، مع وجود تعديلات طفيفة أدخلها عليها أصحاب الامتياز الأصليين. وفي سنة 1988، أي بعد مائة سنة تقريباً من وصول الآن جيمس إلى المنطقة وهو يحمل أخبار عملية المعالجة بالسيانيد، قدَّم س. ي. فيفاز، وهو مستشار في علم المعادن لدى غرفة المناجم، تعليقه التالي على الموضوع في سياق خطابه الرئاسي لمعهد جنوب أفريقيا للتعدين والمعادن:

> لولا اختراع عملية المعالجة بالسيانيد من قِبَل ماك آرثر وفوريست، لكان التطور الاقتصادي في جنوب أفريقيا سيواجه الموت لا محالة حتى قبل أن تتاح له فرصة حقيقية لأن يبدأ نموه الحقيقي. وأنا أضع هذا الاختراع... في مصاف الاختراعات العظيمة في مجال التعدين كتطوير المتفجرات وحفارة الصخور الترددية... كان [الاختراع] أهم تطور تكنولوجي في مجال صناعة استخراج المعادن خلال القرن الماضي[34].

إذاً، كان يجب أن يصبح ماك آرثر رجلاً ثرياً ومشهوراً. ولكن الأمر لم يسر على هذا النحو. لقد لحق ماك آرثر بجوهان سوتر إلى مهاوي الفقر والنسيان. لقد توفي رجلاً فقيراً سنة 1920. جاء دمار سورتر نتيجة عدم شعوره بالطمع لدى رؤية الذهب، أما ماك آرثر فقد دمره طمعه الشديد.



في خريف سنة 1857، نُشرت سلسلة من المقالات المثيرة للقلق في صحيفة ريفو دي موند الباريسية، وكانت تتحدث عن التضخم الحتمي المترتب على الكميات المتنامية من الذَّهب الناتج عن فورات الذهب في روسيا وكاليفورنيا واستراليا. كان المؤلف، ميشيل شيفالييه، رجلاً مرموقاً يحمل آراء قوية وأفكاراً جريئة. كما كان أستاذ الاقتصاد الوحيد في فرنسا في عصره، والمستشار الاقتصادي لنابليون الثالث ومؤلف «رسائل من أمريكا الشمالية» Letters from North America وهو وصفٌ مطوَّل لأسفاره في الولايات المتحدة. كان شيفالييه يحمل مشاعر قوية حيال حقوق النساء ـ وبأن من الواجب تحريرهن من قوانين العفة في الزواج إذا كن سيتحققن المساواة مع الرجل ـ بحيث أنه قضى سنة في السجن سنة 1832 بتهمة «الإساءة للتعاليم الأخلاقية». وفي أوقات أخرى، كان ينادي بمد خطوط سكة حديدية عبر جبال الأنديز وعبر سيبيريا، وبحفر نفق تحت القنال الإنكليزي[35].

نشر شيفالييه تحذيراته الواردة في المقال بشكل كراس أيضاً، بلغ طوله ضعف سلسلة المقالات المنشورة في الصحيفة، بعدها ترجمت أعماله ونشرت في لندن سنة 1859 تحت عنوان ضخم: «حول احتمال هبوط قيمة الذَّهب: النتائج التجارية والاجتماعية التي قد تترتب على ذلك والتدابير اللازمة». كان «احتمال هبوط قيمة الذَّهب» يتضمن احتمال أن يؤدي إغراق الأسواق بكميات جديدة من الذهب إلى هبوط قسري في سعره بالنسبة للفضة، ولكن النتيجة التي

كانت تثير قلق شيفالييه أكثر من غيرها في فقدان الذَّهب لقيمته الفعلية ـ أي التضخم، أَو ارتفاع سعر كل شيء ما عدا الذهب.

كانت كتابات شيفالييه تحمل قدراً كبيراً من الدقَّة مما يجعل قراءتها أمراً ممتعاً، لكن كتابه يعتبر في المقام الأول، عملاً إحصائياً بديعاً. فهو يمتلك مجموعة تأخذ بالألباب من الحقائق المتعلقة بكميات الذَّهب الورادة وإنتاج الذَّهب ومنظومة المصارف واستعمالات الذَّهب في دنيا المال كما في «أساليب البذخ» «The habits of luxury»، بل إن الكتاب يضم تقديرات أولية بشأن ما يشير إليه خبراء الاقتصاد اليوم باسم إجمالي الناتج الوطني الاسمي، أَو مقياس القيمة النقدية لمجموع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات.

وفي أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، عندما كان شيفالييه يؤلف كتابه، أصبحت أسعار البيع بالجملة أعلى بخمس وثلاثين بالمائة من المستويات التي كانت سائدة قبل اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا. وكانت نهاية عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر تشكل المرحلة الأخيرة في مسار انخفاض الأسعار الذي كان قد بدأ لدى انتهاء الحرب مع نابليون. لم تكن الأسعار سنة 1857 أعلى بكثير من المعدل الذي ساد خلال السنوات العشرين التي سبقت، وكانت أقل بنسبة 40٪ عن الذروة التي بلغتها سنة 1813، بل إن أداء الأسعار خارج الولايات المتحدة كان أقل قوة[36]. كان شيفالييه يدرك تلك الحقائق جيداً، وحتى أنه كان يشير بشيء من الإطالة إلى التأثير العابر لازدهار الأعمال مؤخراً على مستوى الأسعار. ويؤكد منذ البداية «سأناقش الأمر بشكل عام كما لو أن تلك المناجم من الذَّهب لم تُحدث بعد أي تأثير ملموس»[37].

وبعد تحليل معقد لطبيعة المال ومقدار كميات الذَّهب الجديدة المتوفرة بالنسبة للماضي والتفاعل بين أسعار الذَّهب والفضة، يستنتج شيفالييه أن، «الطريقة الوحيدة لمنع انخفاض قيمة الذهب، والارتفاع الذي سيتلو ذلك في أسعار السلع، هو استنباط نوع جديد من الطلب يعادل في مداه المقدار الزائد

[من الذَّهب] الذي سيطرح في أسواق العالم الغربي». ومن ثم يتساءل: «هل إن إيجاد مخرج كهذا ممكن أَو محتمل؟..»[38] وكان جوابه على هذا السؤال هو النفي الذي لا يحتمل اللبس. وهو يصل إلى هذا الاستنتاج بعد أن يضيف تقديراته بشأن زيادة الطلب على الذَّهب التي قد تنشأ نتيجة رغبة بعض البلدان في زيادة نسبة المعدن في عملاتها، ونتيجة الاحتياجات المتزايدة للنقد الذهبي التي يفرضها تنامي الأعمال وعدد السكان، ونتيجة الحاجة لتخفيف أثر اختفاء الذهب من التداول المالي بسبب الاهتراء والتخزين «وعادات البذخ»[39].

ويصل شيفالييه إلى أعلى درجات التشويق عندما يجادل قائلاً «إن تزايد المال الذي سينتج لا محالة عن التوسع التجاري» سيكون أقل بكثير من إمكانية استيعاب كمية الذَّهب التي ستُغرِق النظام المالي عندما تتدفق إليه[40]. وهو يدافع عن موقفه بأن يلفت النظر إلى أن النظام المالي «قد أجريت عليه، ولا تزال تجري، تحسينات كبيرة، قد تصل في عظمتها إلى التحسينات التي أجريت على المحرك البخاري». ـ وهو الاختراع التكنولوجي الرئيسي في عصره[41]. ويضيف شيفالييه، قبل خمسين سنةً كان المحرك البخاري الذي تبلغ قوته أربعين حصاناً يكلف 4000 باونداً إسترلينياً، ولكن الآن، أي سنة 1857، ونظراً لأن عملية التصنيع قد خَفّضت وإلى حد كبير، الكمية اللازمة من الحديد الصلب أَو الحديد المطاوع دون أن يمس ذلك قوة المحرك أَو درجة الأمان فيه، فإن محركاً بخارياً بالطاقة ذاتها لن يكلف أكثر من 1000 باوند إسترليني. ويؤكد: «يمكن أن نقول الشيء نفسه عن وسيلة المبادلات، ففي السابق كانت [صفقات الأعمال] تتطلب كمية كبيرة من المعدن، سواء الذَّهب أم الفضة. أما الآن، فتكفي كمية أصغر بكثير من أجل نفس المجال من الأعمال»[42].

وبقدر ما أدت المواد المحسَّنة إلى تخفيض كلفة المحرك البخاري، يؤدي «عدد من الابتكارات البارعة» بالمثل إلى تخفيض كمية المعدن اللازم للصفقات

التجارية. بل إن معظم الصفقات، في الحقيقة، تجري دون تدخّل «قطعة كروان واحدة... فرسائل الاعتماد والفواتير والشيكات، وسواها من الوسائل من نفس النوع، قد ازدادت بمعدل يناسب اتساع مجال التجارة، لكن النقد اللازم لهذه الصفقات يكاد لا تطرأ عليه أية زيادة»[43]. بل إن استعمال النقد الورقي قد ازداد بسرعة الحلزون: فخلال السنوات العشر ما بين 1846 ـ 1856، ازداد تداول النقد الورقي في بريطانيا العظمى ـ مركز التجارة العظيم ـ من: 30,925,123 إسترليني إلى 31,001,027 باوند إسترليني فقط[44].

وعلى الصعيد المالي يذكر شيفالييه أنه في غرفة المقاصة في لندن، حيث تسوي المصارف الحسابات فيما بينها، «[حيث توجد] كتلة صفقات تصل إلى 1,500 مليون أَو 2,000 مليون إسترليني سنوياً.... لا تستدعي الحاجة وجود شلن واحد... بل تجري تسوية الأمور عن طريق تحويل المبالغ من حساب لآخر في دفاتر بنك إنجلترا»[45].

إن الحجج التي يوردها شيفالييه بهذا الشأن تشبه إلى حد كبير الظروف التي كانت سائدة في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين. وكما كان الأمر بالنسبة للمحرك البخاري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد أخذ سعر الاختراع التكنولوجي الرئيسي في عصرنا ـ وهو الكومبيوتر ـ ينخفض إلى حد كبير بمرور السنين مع تحسن النوعية لا تدنّيها، وفي نفس الوقت، وكما كان الحال في عصر شيفالييه، أدى ذلك التسارع الذي يأخذ بالأنفاس في الابتكارات المالية، كبطاقات الاعتماد والبدائل الأخرى للنقد، إلى اتساع حجم صفقات الأعمال بوتيرة فاقت سرعتها سرعة الزيادة في مقادير المال المتوفرة. إضافة لأن الوسائط المالية الغريبة، كالعمليات الخيارية المؤجلة والعمليات الآجلة التسليم وعمليات المبادلة، قد أدَّت إلى إحداث ثورة في كامل مجال المتاجرة بالموجودات المالية بأن رفعت مستوى الفعالية إلى درجات لم يكن أحدٌ ليحلم بها قبل عشر سنوات.

ويتطرق شيفالييه لسؤال ما إذا كان هناك احتمال أن يزيد الطلب على الذَّهب اللازم للمجوهرات وأشكال الزينة الأخرى نظراً لتوفر كميات سخية من ذلك المعدن. وهنا أيضاً لا يبدو أن هناك أيّ أمل، فالعالم، على ما يبدو، قد تغير كثيراً عما كان عليه في أيام فرانسيس الأول وهنري الثامن:

«فالعصر أقل أبهة مما كان يفترض به أن يكون، أَو أنه لا يعبر عن تلك الأبهة بوسائل الزينة الذهبية»[46] ففي بريطانيا، كانت صناعة المجوهرات لا تتجاوز مقدار «ذرة بالمقارنة مع الإنتاج ككل»[47] وينطبق الشيء ذاته على فرنسا. وبعد أن أخذ أوروبا و«الدول المتمدنة في أمريكا الشمالية والجنوبية» معاً وحَسَب كل شيء دون وضع أية تحفظات، كان أعلى تقدير استطاع شيفالييه وضعه لاستهلاك المجوهرات هو 25 طناً في السنة[48].

إلا أن المجوهرات ليست الشكل الوحيد للتحلي بالذَّهب. «فباريس لا تبخل على نفسها بالطلاء الذهبي، كما أنها تدمن التحلي بالأربطة المذهبة لدرجة تبعث على الدهشة»[49]. وتقوده هذه الملاحظة للقيام بمجموعة من الحسابات المعقدة لكي يُظهر كيف أن قابلية الذَّهب الكبيرة للتشكيل تجعل من كمية صغيرة منه تغطي مساحة كبيرة. مثلاً، إن طناً منه يكفي لتذهيب مساحة تبلغ 179 فداناً أَو 144,000 صالوناً ـ «عشرون ضعفاً على الأقل من عدد الصالونات التي يجري تزيينها بهذا الشكل خلال سنة واحدة في كل تلك المدن التي تكون فيها البيوت ذات جو يتطلب تذهيبها من الداخل»[50]. أما فيما يتعلق بالأربطة الذهبية، فإن قطعة ذهبية من فئة العشرين فرنكاً تحوي من الذهب ما يكفي لتذهيب خيط يمتد ما بين كاليه ومرسيليا.

وباختصار، فإن «البشرية ليست من الثراء، ولن تصبح ذلك سريعاً، إلى الحد الذي يسمح لها بأن تدفع هذا الثمن الغالي لمثل هذه الكتلة الضخمة [من الذهب]. وللعثور على مخرج، لا بد من أن يترافق هذا الإنتاج الضخم مع

تخفيض كبير للقيمة»[51]. ويخلص شيفالييه للقول إِن الطريقة الوحيدة للتصرف بتلك الكتل من الذَّهب هي:

> ضربها نقداً ودفعها قسراً إلى تيار التداول. إن هذا التيار.... يتلقى كل ما يلقى فيه ويحمله بعيداً، ولكن عملية الامتصاص والاستيعاب هذه تتم بشرط واحد، وهو تناقص قيمة الذَّهب إلى الحد الذي يجعل الصفقات التي تكفي فيها عشر قطع من الذَّهب مثلاً، تتطلب الآن إحدى عشرة أَو اثنتي عشرة أَو خمس عشرة قطعة أَو أكثر. وباختصار، إذا كان للذهب أن يدخل في التداول بمقادير غير محدودة، فيجب أن يكون ذلك بإخضاعه للقانون الذي لا يرحم، وهو انخفاض القيمة باستمرار وبشكل متزايد[52](*).



ثبت أن التوقعات التي حملها تحليل شيفالييه الرائع والمحكم والمقنع، قد أخطأت الهدف إلى حد كبير، فالتتابع الفعلي للأحداث لم يكن يحمل أي شبه بنبؤته القائمة أَو حتى بتلك الفترة الطويلة القاسية من التضخم التي أعقبت اكتشافات المعدنين الثمينين ـ في المكسيك وأمريكا الجنوبية في القرن السادس عشر. فالأسعار لم ترتفع خلال السنوات الأربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر بأكثر من نسبة خمسة بالمائة فوق مستويات أواخر عقد الخمسينات من

(*) أقر شيڤالييه أن العملية، رغم أنَّه ليس بالإمكانُ تفاديها، إلاَّ أنها ستتأخر بتأثير صادرات الفضة الفرنسية إِلى الهند. أي أنها «المظلة» التي ستهدىء من سرعة سقوط قيمة الذهب. إن هذه الملاحظة لا تفي بحق تلك القصة المعقَّدة والساحرة المتعلّقة، منذ قرون، بقدرة الشرق على استيعاب كميات ضخمة من المعادن الثمينة. انظر بشكل خاص، فلاندرو 1996، وكيندلبرغر 1989.

نفس القرن، وبقيت دون تلك المستويات بنسبة كبيرة اعتباراً من سنة 1875 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى[53]. إن التباين مع ما كان قائماً في سني العقدين الأولين في كل من القرنين السادس عشر والسابع عشر كان أكبر بكثير من الكميات التي تبدت للعيان بعد أن اجتاز كولومبس المحيط الأطلسي لأول مرة سنة 1492.

إن أحد التفسيرات للفرق الشاسع في الأداء الاقتصادي بين سنوات العقدين الأولين من كل من القرن السادس عشر والتاسع عشر هو تواتر حدوث الحروب في العقد الأول من القرن السادس عشر. فرغم أن مستويات الحياة تحسنت خلال القرن السادس عشر، إلا أن الحروب استهلكت دون رحمة الكثير من الإنتاج والقوة البشرية بصورة رهيبة. إن السنوات المائة التي انقضت ما بين سقوط نابليون واندلاع الحرب العالمية الأولى كانت أيضاً موسومة بالحروب، بما في ذلك الحرب الأهلية الأمريكية، والحرب الفرنسية ـ البروسية سنة 1870، والحملة البريطانية على القرم في خمسينات القرن التاسع عشر، لكن تلك النزاعات، على دمويتها، كانت قصيرة نسبياً، وقد تمتعت كل من الولايات المتحدة بالسلام طوال ما تبقى من الوقت.

لقد استخف شيفالييه كثيراً في تقديراته بمعدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمسين التي تلت ـ فقد كان هذا النمو هائلاً استوعب كل «الإنتاج الضخم» للذهب الذي كان قد دفع شيڤالييه لقرع ناقوس الخطر. لكننا لا نستطيع أن نحكم على خطئه الفاحش في التنبؤ، لأن ما حدث كان خارج نطاق ما كان أي إنسان قد جربه قبلاً. وإذا كان هامش الخطأ في توقعات شيفالييه كبيراً بهذا الشكل، فلنتخيل دهشة واضعي تقرير السبيكة سنة 1810 إزاء مدى السرعة الذي سيَسبق به النشاط الاقتصادي الزيادة في مخزون الذهب.

لنأخذ مثلاً عقد السبعينات من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة ـ وهو عقد تميز بالانحدار المستمر للأسعار وبركود خطير بدأ سنة 1873، وكانت

آثاره لا تزال ملموسة إلى حد ما سنة 1879. ازداد عدد السكان، بفضل الهجرة إلى حد كبير، بنسبة 30٪. كما ازداد عدد الأميال في خطوط السكك الحديدية العاملة إلى أكثر من الضعف (الخط الذي يربط منظومة الطرق بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي كان قد أنشأ سنة 1869). وفي ولاية نيويورك، تجاوزت حركة النقل بالسكك الحديدية في سبعينات القرن التاسع عشر، ولأول مرة، حركة النقل على الأقنية والأنهار. إزداد عدد المزارع بنسبة 50٪، كما ارتفع سعر الفدان بالدولار مع أن أسعار منتجات المزارع كانت تنخفض ـ وهي شهادة دامغة على الكيفية التي كانت الإنتاجية الزراعية تخفض بها تكاليف الإنتاج. وارتفع إنتاج الفحم والحديد الخام المصهور والنحاس إلى أكثر من الضعف، أما إنتاج الرصاص فارتفع ستة أضعاف[54]. وجملة القول، كان الإنتاج الصناعي ينمو بمعدل سنوي يزيد على 5٪ في السنة اعتباراً من نهاية الحرب الأهلية وحتى سنة 1900، مما يعني أن الإنتاج وصل في نهاية القرن إلى خمسة أضعاف ونصف عما كان عليه سنة 1865.

وهذا معيار آخر يدل على ضخامة عملية النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر. ففي سنة 1800 استهلكت الولايات المتحدة ما مجموعه ثلاثة تريليونات وحدة حرارية بريطانية من الطاقة ـ فحم، خشب، قوة كهربائية مائية، بترول. وفي سنة 1850، زمن اكتشافات الذهب في كاليفورنيا وأستراليا، ارتفع استهلاك الطاقة إلى 219 ترليون وحدة حرارية بريطانية. ارتفع الرقم إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس عشرة التالية ثم إلى اثني عشر ضعفاً خلال السنوات الخمس والثلاثين التالية. وعند نهاية القرن، كان استهلاك الطاقة قد وصل إلى 7322 ترليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن معدل الإنتاج بلغ 7,3٪ سنوياً اعتباراً من اليوم الذي عثر فيه جيمس مارشال على الذهب مصادفة في منشرة سوتر[55].

وفي عصر مثل عصرنا، يجري فيه تقبل التغيير التكنولوجي والقفزات

الإنتاجية على أنهما من المسلمات، يصعب علينا إدراك ما الذي كان يعنيه الابتكار التكنولوجي في عصر كانت فيه الانقطاعات كبيرة ومفاجئة في آن واحد. فهذه على سبيل المثال رسالة من أحد النبلاء كان قد ذهب من مانشستر إلى ليفربول سنة 1833 لزيارة قبر صديقه القديم ويليام هاسكيسون، ذلك التعس الذي كان قد شارك في إعداد تقرير لجنة السبائك ثم قتل تحت عجلات قاطرة ستيفنسون الشهيرة «روكيت» أثناء حفل افتتاح خط سكة الحديد بين ليفربول ومانشستر سنة 1830:

> وصلت إلى مانشستر في الساعة الحادية عشرة من الليلة الماضية. استيقظت هذا الصباح في الساعة السابعة، وفي الساعة الثامنة، كنت على متن عربة القطار.. وفي التاسعة والنصف كنت في ليفربول ـ وهذا يعني أني قطعت 32 ميلاً خلال تسعين دقيقة.. ليتك شاهدت تومبسون وجيمس في مقصورة العربة، عندما كنا نطير أحياناً على سكة الحديد نقطع ميلاً خلال دقيقتين، كان المنظر سيجعلك تضحك. فقد كان تومبسون يحاول الابتسام ولسانه يبرز خارج فمه وأصابعه كلها مشدودة، أما جيمس فكان كما تعهده، إلا أنه كان يفقد قبعته من حين لآخر[56].

لدى قراءة هذه السطور علينا أن نتذكر أنه طوال تاريخ البشرية وحتى ذلك الوقت، لم يحدث أن كان بإمكان أحد السفر بأسرع مما كان الحصان يستطيع حمله إليه، وحتى الحصان ما كان له أن يحتفظ بأعلى سرعة لديه إلا لفترات قصيرة من الوقت. فقد كانت جدتي لأمي، التي ولدت سنة 1860، تشير دائماً إلى سيارة العائلة باسم «الآلة» وهو تعبير دأبت على استخدامه حتى وفاتها في السادسة والثمانين من العمر سنة 1946.

لقد كانت هناك درجة من الترابط بين إنتاج الذهب وتضخم الأسعار، وبخاصة بعد سنة 1870، لكن أحداً لم يلحظ ذلك. فقد كانت تقلبات الأسعار من سنة لأخرى، على أية حال، من عدم الانتظام والفوضى بحيث لم يكن

بالإمكان أن يتضح للعيان أي توجه تضخمي قد يكون كامناً. وذلك إلى حين فرضت اكتشافات جنوب أفريقيا الالتفات إلى تأثيرها الكامل على النظام الاقتصادي العالمي بعد سنة 1900 ـ وحتى عندها، تأخر هذا الإدراك للتضخم أو جرى التخفيف من شأنه(*). إن أصدق دليل على وجهة نظر الرأي العام المسترخية حيال احتمال حدوث التضخم تمكن ملاحظته في مسلك معدلات الفائدة التي تراوحت صعوداً وهبوطاً دونما أي رابط منهجي مع ما كان يحدث لمستوى أسعار السلع والخدمات[57].



إن عجز شيڤالييه عن إدراك ما ستؤول إليه إنتاجية النظام الاقتصادي كان كافياً لدحض توقعاته القاتمة. ولم يكن هذا الجانب فقط من المسألة هو التطور الوحيد الذي حكم على تنبؤاته بالفشل.

يخصِّص شيڤالييه صفحتين للتحدث عن عملية التخزين، وهو يصفها قائلاً: «إخفاء المال في أماكن سرية». وهو يدين هذه العادة قائلاً أنها «تنتمي لطبقة غير متحضرة في المجتمع، تلجأ فيها الثروات إلى باطن الأرض للخلاص من السلب»[58]. وقد قلَّل شيفالييه، بوصفه مشاركاً مخلصاً متحمساً في عصر قوامه التحسن المادي الكبير لأسلوب الحياة وإسباغ الديموقراطية على النظام السياسي، قلَّل من احتمال أن يكون للتخزين، كما عرفه هو، شأن كبير. بل أنه

(*) كان التعبير الفني عن هذه النقطة بلغة الاقتصاد كالتالي: «إن إجراءات بوكس ـ جينكينز بتواتر ربعي وسنوي تعرِّف مستوى السعر خلال الفترة 1870 ـ 1914 على أنه مسيرة عشوائية مع انحراف ضئيل، وبالتالي يكون التضخم هو عبارة عن ضجة بيضاء كميتها الوسطية صفر، في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة». (انظر بارسكي وديلونغ، 1991، ص 824).

يمضي إلى الحد الذي يقترح فيه «في أوروبا، وفي يومنا هذا، تفوق كمية المعادن الثمينة التي تغادر مخابئها، على الأغلب، كمية المعادن التي تسعى للإختباء هناك»[59].

ومع أنه لا تتوفَّر لدينا معطيات كافية لاختبار فرضية شيفالييه حول التخزين، إلا أننا نعرف دون شك أنه أخفق في التعرف على وجود حاجة للتخزين لدى «الطبقة المتحضرة في المجتمع»، وهو ما كان سيتكشف عن كميات مخبوءة لا تعد ولا تحصى تفوق أي مقدار من الذهب قد يخفيه الأفراد للخلاص من السلب. إن التقبل المتنامي لمعيار الذهب، الذي جاء عقب الخطوات الأولى التي قامت بها بريطانيا في ذلك الاتجاه في العقد الأول من القرن التاسع عشر، قد خلق طلباً هائلاً على الذهب من أجل التخزين ـ لا من قبل الأفراد بل من قبل المصارف المركزية، مثل بنك إنجلترا أو بنك فرنسا أو وزارة الخزانة في الولايات المتحدة. كان تخزين الذهب هو خط الدفاع الرئيسي ضد اندفاع مفاجىء للواردات أو تدفق رؤوس المال الخاصة بالاستثمار نحو الخارج إلى مراكز مالية أخرى. ومع ذلك التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي والتجارة والاستثمار العالميين، كانت مخزونات الذهب تعتبر أمراً جوهرياً من أجل تزويد الأمم بحرية الحركة ولجذب رؤوس أموال جديدة إلى أراضيها. وأصبح «النقد الموثوق» و «المصارف الموثوقة» يعرَّفان حسب إمكانية توفر الذهب عند الطلب لأي شخص يأتي إلى الكوة ليطلبه. كانت الدول التي تكسب الذهب تتمتع بصيت ممتاز، بينما كان يُنظر للدول التي تخسر الذهب على أنها متورطة في مصاعب كبيرة.

وكانت النتيجة، أن جزءاً قليلاً من «الإنتاج الهائل» للذهب الذي أقضَّ مضجع شيفالييه، صار يجري تداوله من يد ليد. أما الجزء الأعظم منه فقد تم نقله إلى مخازن صامتة داخل أبنية ضخمة تشبه المعابد الإغريقية، حيث أُطلق

على هذه الأكداس من الذهب أسم أكثر تهذيباً وهو «الاحتياطات». لنر الآن ماذا كانت نتيجة ذلك، وما هي أنواع المشاكل التي برزت في أعقاب وضع معيار الذهب العالمي؟

15

دلالة الشرف

من بين ثنايا الماضي، يومِضُ المعيار الدولي للذهب كذكرى للفردوس المفقود، حاوياً كل الحنين إلى عصر الملكة فيكتوريا والعصر الإدواردي ـ ذلك الحنين إلى الاستقرار والانسجام والاحترام. والألق المرتبط بهذا الحنين لم يقم على أساس أسطورة إنما يستمد أصله من حقيقة حية. فخلال الفترة ما بين الحرب الأهلية الأمريكية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى ـ وهي فترة وجيزة تمتد خمسين سنةً فقط ـ اكتسب معيار الذهب سحراً غامضاً تجاوز إشعاعه حدود الإلتزام البسيط الذي كان يفرضه على أعضائه. إن تحكُّم الذهب بشؤون البشر لم يصل سابقاً إلى ذلك الشكل المطلق، كما أن عبادة الذهب من قبل رجال المال والسياسة، الصعبي المراس، لم تكن أبداً بمثل ذلك الخنوع.

وكما سنرى لاحقاً، فإن معيار الذهب قد تهيأت له كل زخارف فلسفة مكتملة الأبعاد: معتقدات مشتركة، وكهنة رفيعو المقام، وقواعد صارمة للسلوك وعقيدة وإيمان. والكتاب المقدس لهذه الفلسفة كانت قد صاغته «لجنة السبائك» سنة 1810، بوحي من ريكاردو. أما المذابح التي تعبَّدت عندها جماهير المؤمنين بهذه الفلسفة فكانت تلك الأكداس المصفوفة بعناية من اللَّبِنات الذهبية البراقة في أقبية المصارف. والكهنة الكبار كانوا رجال السلطة

المالية، وهم في معظم الحالات مدراء المصارف المركزية كبنك إنجلترا أو بنك فرنسا، وفي بعض الحالات هم وزراء المالية أو وزراء الخزانة، وهناك جدل حول ما إذا كان هناك بابا لهذه المجموعة أو من يساويه منزلة. ومعيار الذهب. شأنه شأن الكثير من الفلسفات الكبرى، يتوعد أولئك الذين يجرؤون على الانحراف عن الطريق السوي بالعقوبات الرهيبة، لكنه أيضاً يعد بالغفران لأولئك الذين يتعهدون بالرجوع عن الرِدّة مُقسِمين على العودة إلى حظيرة الإيمان بأسرع ما يمكنهم. إن معيار الذهب يسبغ على المؤمنين به إحساساً بالراحة والانتماء والفخر وشعوراً بالخلود.

إن مجموعة الأمم التي تبنت معيار الذهب قد تطورت لتتحول إلى أخوية من نوع ما ـ مجموعة يرمقها الجميع بعين الحسد تقتصر حصراً على أعضائها الذين يحمون بعضهم بعضاً من المخاطر ودواعي القلق التي يفرضها عليهم العالم فيما وراء حدودهم. وقد وصف المؤرخ والاقتصادي الكبير جوزيف شومبيتر جاذبية معيار الذهب بأنها سعي وراء الهيبة الوطنية، «رمز للتصرف السليم ودلالة الشرف واللياقة»، تحمل قيمة مستقلة عن الفوائد الاقتصادية الصرفة[1]. وقد قام مؤخراً أحد أعضاء البرلمان النمساوي بتحذير زملائه من مغبة فقدان «الاعتبار» الذي عانته البلاد لتَحَوّلِها إلى دولة «ذات اقتصاد عماده القصاصات الورقية»[2]. كما أكَّد اقتصادي روسي أنْ «لا سبيل إلى العضوية في الحضارة العالمية دون عضوية في الاقتصاد المالي العالمي»[3]. وصرح جون شيرمان، وهو عضو بارز في الكونغرس الأمريكي وفي الدوائر الرئاسية، أن عملة لا تتمتع بقابلية الصرف إلى ذهب هي «عار قومي»[4].

كانت بريطانيا هي العضو المؤسس لهذا النادي، بل إنها كانت صاحبة فكرة إنشائه. ومع أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت تعتمد معيار الثنائية المعدنية فضة/ ذهب، إلا أنها كانت السبّاقة لاقتفاء خطى بريطانيا بأن أعادت حساب العلاقة بين المعدنين من حيث السعر في سنة 1834 لتؤسس

معياراً للذهب على أساس الأمر الواقع، أما معيار الذهب المُعترف به فقد قُدِّر له أن ينتظر بعد ذلك ستاً وستين سنة أخرى، أي إلى ما بعد حسم الخلاف بين دعاة الفضة ومؤيدي الذهب ليستقر الرأي في النهاية لصالح الذهب. انضم الألمان للمجموعة سنة 1871، بعد أن موَّلوا احتياطي الذهب لديهم بجزء من التعويضات التي دفعها الفرنسيون بعد هزيمتهم في الحرب الفرنسية ـ البروسية ـ وتصل هذه التعويضات إلى خمسة بلايين فرنك، أي ما يعادل تقريباً ثلث مجمل إنتاج فرنسا من السلع والخدمات[5](*). وبعد ذلك تبنى الفرنسيون الذهب، لا عن طريق خطوة كاملة فورية بل عن طريق تحديد الحجم المسموح به من النقد الفضي. وكما سنرى لاحقاً، اعتُبرت تلك الخطوة «احترازية وقابلة للإلغاء» وكانت تحركها الرغبة في إرباك جهود الألمان الساعية للتخلص من مخزونهم من الفضة[6]. وبحلول سنة 1876، كانت إيطاليا وبلجيكا وسويسرا والدول الإسكندينافية وهولندا قد انضمت جميعاً. وفي نهاية العقد، كانت الهند والصين وحدهما، من بين الدول الكبرى، لا تزالان تعتمدان معيار الفضة.

كان احترام الذهب في القرن التاسع عشر من الرسوخ بحيث أنه أدى إلى انحدار مطَّرد في مقام الفضة، ومن ثم في قبولها كنقد في نهاية الأمر. وخير من لخص تلك النظرة للأمور هو رئيس الوزراء الإنكليزي لورد ليفربول، حيث أشار إلى أن «النقد يجب أن يُضرب من معادن تكون ذات قيمة إلى حد ما. . . وذلك تبعاً لثراء وتجارة الدولة التي يُشكِّل فيها هذا النقد مقياس المُلْكية»[7]. لم تكن الفضة فحسب هي من انحط قدرها بهذه الصورة. فما إن استقر معيار الذهب حتى صارت العملات الورقية وودائع المصارف وكذلك النقد الأجنبي

(*) لم يقم الفرنسيون بدفع التعويضات نقداً، بل إنهم أصدروا سنداً مستمراً Perpetual bond (سنداً دون موعد استحقاق)، ضمنه آل روتشيلد بكل مهارة، ووجد هذا السند مشترين كثيرين خارج فرنسا، وحُوّلَ النقد الأجنبي الناتج عن ذلك إلى ألمانيا.

المتوفر لا تعتبر أكثر من بدائل ملائمة «للشيء الحقيقي»، موجودات تستمد إمكانية قبولها من مجرد كونها قابلة للتحويل إلى ذهب[8].

إن أقوى سمات نظام معيار الذهب هي ذلك الأسلوب العبقري الذي جمع في هذا النظام بين الثقة البدائية بمعدن برَّاق، وهي ثقة ترتد إلى أقدم العصور، وبين ديناميكية بالغة التعقيد هيأت للذهب أن يؤدي المطلوب منه بشكل جيد تماماً خلال سنوات التطور الصناعي والمالي النشيط قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. لقد عملت المَزِيَّتان البدائية والمتطورة على تقوية بعضهما البعض بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً وعلى نحو لم يستطع العالم منذ سنة 1914 أن يوجد له نظيراً.

كانت تلك الصورة من القوة بعد هدنة سنة 1918 بحيث أن قلة من الناس تجرأت على القول ـ أو حتى على ملاحظة ـ أن معيار الذهب قد عفا عليه الزمن نتيجة الزلازل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أُطلقت من عقالها بفعل الصراع الدموي خلال الحرب العالمية الأولى. وقد وصف أندرو بويل، مؤرخ سيرة مونتاغو نورمان الذي كان حاكم بنك إنجلترا في الفترة بين 1920 ـ 1944، الوضع بقوله: «إن أي شخص قد يبلغ به التهور حداً يدفعه للمناداة بمسارٍ مختلف يمكن له أن يُسجن ويوصم بالجنون. إذ أنه لم يكن بالإمكان تصور وجود خطة بديلة»[9].

وقد أقدمت كل البلدان تقريباً على مخاطرات سياسية استثنائية لاستعادة معيار الذهب حتى لو تطلب الأمر تقديم تنازلات تطال البنية العامة والتركيبة. وبعد أكثر من خمسين سنةً على صمت مدافع الحرب العالمية الأولى، استمر الاحترام التقليدي، بشكل أو بآخر، لما كان الناس يظنونه دور الذهب في توجيه دفة الأمور، بينما استمر الذهب بإدارة ـ أو بزرع الفوضى في ـ قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي.

وفي حال ثبت في النهاية أن معيار الذهب أصبح مفارقة تاريخية وسط الاضطراب الدولي والاقتصادي في القرن العشرين، فهل سيكون بمقدور القرن الحادي والعشرين أن يأتي بمجموعة مختلفة من الظروف؟ . . إن الجواب الممكن على هذا السؤال ينبغي له الانتظار حتى نهاية قصتنا.



تعود المفاهيم الأصلية التي تدعم معيار الذهب بأصولها إلى الاعتبار الذي كانت تتمتع به دنانير كرويسوس وإلى إمكانية قبولها العالمية، حين بدأ الذهب لأول مرة يلعب دور النقد بأسلوب منهجي. وانطلاقاً من هذا الأساس، كان لدين معيار الذهب العالمي وصية جوهرية واحدة فقط: الذهب، والذهب وحده، هو الشكل المطلق للمال، هو المعيار. والدولة التي تعتمد معيار الذهب تحدد عملتها ـ الباوند الاسترليني أو الفرنك أو الليرأو الدولار ـ وفقاً لكمية محددة ثابتة من الذهب. كما أن مواطنيها، والعالم من حولهم، ينتظرون من السلطات أن تحافظ على قابلية تحويل كاملة وحرة لأوراقها النقدية وودائع المصارف (أي الأموال الخاصة كما رأينا في الفصل العاشر) إلى ذهب بمعدل ثابت مهما كانت الظروف.

إن الأرقام تدعو للارتباك، كما أن العرف المتبع في قياس الأوزان بالقمحات يبعث على الضيق، لكن المعدلات تعتبر مهمة لأنها تحدد كم من الوحدات من عملة معينة، كالباوند الاسترليني مثلاً، قابلة للصرف بوحدات من عملة أخرى كالدولار أو الفرنك. فعلى سبيل المثال، القطعة النقدية البريطانية المسماة السفرن، والتي كانت تعادل باونداً إسترلينيا واحداً، حُدِّدت سنة 1870 على أنها تساوي 113,0016 قمحات من الذهب، وهذا التحديد يعود بأصوله إلى قرار برلماني اتُخذ سنة 1717، وهو تاريخ ورد ذكره سابقاً. كان ذلك

يساوي ربع أونصة، أي نفس وزن القطعة الحالية من فئة 25 سنتاً. حُدد وزن الدولار ذهباً على أنه يساوي 23,22 قمحة أو 620,67 دولار للأونصة وذلك سنة 1837، بعد أن تراوح ما بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة خلال الفترة ما بين 1791 ـ 1837[10](*).

كانت نتيجة تلك التحديدات النهائية، بجعل الباوند الإسترليني يعادل 113,0016 قمحة، والدولار الأمريكي يعادل 23,22 قمحة، هي وضع سعر صرف آلي ثابت بين العملتين، أي خلق وضع قائم على الثقة بأن باونداً إسترلينياً واحداً يعادل 4,86 دولاراً (نتيجة تقسيم 113,0016 على 23,22) وذلك إلى ما شاء الله. وبموجب تلك الظروف، ظلت التقلبات حول هذا المعدل بمرور الوقت ضمن الحد الأدنى، تقررها في المقام الأول النفقات المترتبة على شحن الذهب عبر الأطلسي بين لندن ونيويورك.

كانت تلك العلاقات مع الذهب والمعلنة على الملأ غير قابلة للتجاوز. ولم يَعد معيار الذهب العالمي يتجاوز أكثر من ذلك. فما دام المكافىء الذهبي سليماً لم يُمَسّ، كان الدولار أو الكراون مقبولَيْن في لندن كالباوند الإسترليني، كما كان المارك والروبل مقبولَيْن في باريس كالفرنك، وذلك في عصر أصبحت فيه عملية عولمة رأس المال والتجارة قوية كما كانت خلال الخمس والعشرين سنةً الماضية. وقد أعطى روبرت مانديل، الحائز على جائزة نوبل، لهذا النظام وصفاً بالغ الإيجاز والبراعة إذ قال: «كانت العملات مجرد أسماء لأوزان محددة من الذهب»[11].

(*) لما كان وزن الأونصة الواحدة يحتاج إلى ما مجموعه خمسمائة قمحة، يمكن أن نلاحظ أن الفرق بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة هو فرق طفيف فعلاً. وكان الدولار في الأصل قد حدد سنة 1795 مقابل 371,25 قمحة من الفضة عوضاً عن أن يحدد بالذهب مباشرة.

وقد نشأت الديناميكية المعقدة لذلك النظام عن التوتر الشديد بين الأنباء الجيدة والأنباء السيئة ضمن معيار الذهب. كانت الأنباء الجيدة تتجلى في الفوائد الجمة المترتبة على امتلاك عملة مقبولة عالمياً لأنها مدعومة بمادة كانت البشرية تركع أمامها منذ قديم الزمان. ويعني ذلك أن من يقتنون عملتك لن يتخلوا عنك عند أول بوادر المتاعب. وفي حالات نادرة، كالباوند الإسترليني البريطاني، كان الأجانب يرغبون، أو أنهم كانوا أكثر رغبة، بالاحتفاظ بالإسترليني والدفع بالاسترليني مفضلين إياه على عملاتهم الخاصة، تماماً كما يستخدم الناس الدولار، في وقتنا الحالي، في كل أنحاء العالم. وقد جنى البريطانيون فوائد كبرى من هذه الترتيبات لأن بنك إنجلترا أصبح قادراً على القيام بوظيفته رغم احتياطيات الذهب المنخفضة، التي لا تجلب أي دخل، بخلاف المخزونات الموجودة في المصارف المركزية والخزنات الأخرى. وهكذا نرى أنه في سنة 1913، كان لدى المصرف ما قيمته 165 مليون دولار ذهباً وذلك بالمقارنة مع 678 مليون دولار في بنك فرنسا و 1,3 بليون دولار في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة[12]. وقد تعرض بنك إنجلترا للنقد من قبل بعض الدوائر المحافظة التي كانت ترى أن احتياطيات الذهب المنخفضة تدل على أن إدارة المصرف كانت تضع مصالح حَمَلَة الأسهم فوق احتياجات النظام المصرفي البريطاني بشكل عام[13].

أما الأنباء السيئة فكانت الخسارة المدمِّرة لإمكانية قبول العملة والتي قد تَلْحق بدولة ما جراء سوء إدارتها لشؤونها أو جراء وقوعها في دوامة أزمة اقتصادية عالمية. عندها يندفع المستثمرون والتجار والمضاربون لاسترداد قيمة النقد الورقي وودائعهم المصرفية ذهباً، مما يستنزف مخزون الدولة الثمين. إن نتائج عنيفة وسريعة من هذا النوع كثيرة الحدوث بين الأمم الصغرى، لكن الطموحة، التي يعتمد معظمها على الأسواق المتقلبة للحصول على المواد الأولية. لقد وصل الأعضاء الكبار في نادي معيار الذهب إلى شفير الهاوية أكثر

مما يوحي به الحنين المرتبط بمعيار الذهب، لكن أياً منهم لم يستسلم لإغراء التخلي عن تلك الفكرة رغم كثرة حوادث النجاة التي جرت بشق الأنفس.



لم يقم أحد باختراع هذا النظام الاستثنائي، ولم تُبتكر له أية خطة كبرى، كما لم يقم أحد قط بتأليف كتاب يحكم قواعد السلوك فيه. وأقرب ما يمكن اعتباره دليلاً رسمياً في مجال معيار الذهب هو ما جاء في تقرير لجنة السبائك سنة 1810: «إن الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تُقَوَّم به أسعار النقد. . . . إن السبيكة هي المنظِّم الحقيقي لكلٍ من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي»[14].

لقد لعب الحظ والسياسة والجغرافيا وقوانين الفيزياء دوراً في انتشار معيار الذهب لا يقل عن دور أي من النظريات المالية السائدة في ذلك الحين، والقسم الأعظم من الأفكار الجليلة، التي دعمت فيما بعد معيار الذهب، تم التوصل إليها بعد أن حدث ما حدث. فقد كان قد حل سنة 1875 قبل أن يقوم ستانلي جيفونز بتوضيح الفلسفة السائدة التي تكمن في أساس معيار الذهب والتي أوردناها في الفصل 13: «إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتقرره إدارةٌ تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»[15].

أما إسحاق نيوتن، الذي اكتسب شرف ـ أو ملامة ـ إطلاق فكرة معيار الذهب، فلم تكن تراوده أية فكرة من هذا النوع سنة 1717. بل إنه قد وضع تقويماً خاطئاً للنسبة الصحيحة بين أسعار الذهب وأسعار الفضة، مما ترك بريطانيا، دون قصد منه، مرتبطة بمعيار الذهب. ورغم حسابات نيوتن الخاطئة، إلا أن البريطانيين لم يتخلوا رسمياً عن معيار ثنائية المعدن، أي الذهب والفضة، حتى سنة 1816، حين تم تحويل القطع الفضية إلى فئات

أصغر من عملة قانونية محدودة. وظل المدافعون البريطانيون عن الفضة ينادون بها لمدة ثلاثين سنة أخرى[16].

وحتى السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت كل حركة، تنحو باتجاه معيار أوروبي للذهب، أشبه بحركة نيوتن في هذا الاتجاه، من حيث افتقارها للتخطيط. كان وجود معدنين أمراً ضرورياً، فقد كانت العملات الذهبية ذات قيمة عالية بحيث أن النظام ما كان له أن يقوم بوظيفته دون وجود نقد إضافي مساعد مقبول على نطاق واسع. وفي معظم الدول، كانت إمكانية تحويل العملة الورقية والودائع المصرفية لا تعتبر سوى شكلٍ آخر لمعيار ثنائي المعدن يقوم على الذهب والفضة، وفي أماكن أخرى، كانت الفضة هي المعيار الوحيد. وكان الأمر الوحيد الثابت أن القطع النقدية ـ أي المال ذا الأساس المعدني ـ شكّلت على الدوام حاجة ملحة. ولم يتمكن العالم من تجاوز هذا المفهوم الأساسي لعدة عقود تلت.

وبالرغم من بريق الذهب وروعته وسمو مكانته في العديد من نواحي الحياة، كانت الفضة هي الشكل الرئيسي للمال حتى منتصف القرن التاسع عشر. وبرأي أنجيلا ريديش، وهي عالمة اقتصادية بريطانية، أن السبب الرئيسي لنجاح لمعيار الذهب خلال القرن التاسع عشر هو أن «التقنية الحديثة التي استخدمتها دار السك جعلت بالامكان صنع قطع نقدية [فضية] لم يستطع المزورون تقليدها بكلفة رخيصة، إضافة لأن دار السك قبلت تحمل مسؤولية ضمان قابلية تحويل تلك المسكوكات المعدنية»[17]. إن الكميات الوافرة من العملات الفضية الجيدة الصنع، خلافاً للعملات التعسة في أواخر القرن السابع عشر التي تم اقتطاع أجزاء منها، هيأت سبيل مدفوعات الصفقات الصغيرة، أما الذهب فقد تبوأ مكان الصدارة في نظام الصفقات الكبرى واحتياطات السيولة.

لقد كانت الفضة على الدوام أكثر وفرة من الذهب، كما تُذكّرنا بذلك بنسات أوفا. وليس من قبيل الصدفة أن الكلمة الفرنسية التي تعبر عن النقود هي

Argent ومعناها الفضة، أو أن كلمة «Sterling» (اسم لعملة فضية قديمة) قد عَرَّفت النقد الإنكليزي لعدة قرون حتى عندما كان الباوند يحَدَّد بالذهب فقط[18]. وقد كانت الفضة محوراً رئيسياً للاهتمام حتى أثناء الجدل القائم حول الذهب في أيام لجنة السبائك وفيما تلاها من أحداث مباشرة. وكان كل من ريكاردو ولوك يُؤْثِران معدناً واحداً لا اثنين كمعيار، ولكن في سنة 1816 اختار ريكاردو الفضة عوضاً عن الذهب لهذه الغاية. وبنى حجته على أساس «الانتظام الأكبر للفضة من حيث حركة العرض والطلب»، واستخدامها من قبل كل الدول الأجنبية، مضيفاً أن الصعوبة الناجمة عن كتلتها الكبيرة يمكن التغلب عليها تماماً بالاستعاضة عنها بنقود ورقية لاستخدامها «وسيلة التداول العامة»[19][*].

كان من الممكن أن تتبوأ الفضة المكانة الأولى إلى الأبد، لكنها تعاني من نقيصتين. الأولى، أنها تفتقد إلى ألق الذهب، لأنها تفقد بريقها بشكل أسرع منه بكثير، كما أن الفضة لم يسبق لها أن دفعت بالرجال والنساء إلى أقصى درجات الطمع التي دفعهم إليها الذهب. والنقيصة الثانية، أن كتلتها أكبر بكثير من كتلة الذهب. ففي أيام لوك ونيوتن، كان وزن ما قيمته ألف جنيه ذهبي بسعر 3 باوندات استرلينية و17 شلناً و 10,5 بنساً يبلغ 18,5 باونداً، بينما كان نفس المبلغ ـ 1050 باونداً استرلينياً ـ بالعملات الفضية يزن تقريباً 280 باونداً. لذا فقد كانت كلفة نقل مبلغ معين من النقود بالعملات الذهبية أرخص بكثير من كلفة نقل نفس المبلغ ولكن بالعملة الفضية. ومع ذلك النمو المتسارع باندفاع لا مثيل له في ميادين التجارة الدولية والصناعة خلال القرن التاسع عشر، كان

(*) غيَّر ريكاردو رأيه سنة 1819 وانحاز إلى الذهب بسبب قلقه من أن آلات التعدين الجديدة في مناجم الفضة سينتج عنها إغراق الأسواق، الأمر الذي سيؤدي إلى «تغيير» في قيمة الفضة، «في حين أن نفس السبب لن يؤثر في الغالب على قيمة الذهب».
(انظر فريدمان، 1992، ص 153). كان ينبغي أن تتاح له فرصة مناقشة الأمر مع شيفالييه بعد سنة 1848.

هذا الفارق الفيزيائي البسيط لغير صالح الفضة، يشكل عبئاً على التحركات الدولية، وقد يكون قد اكتسب في النهاية أهمية تعادل أهمية «الشرف واللياقة» في ترجيح كفة الذهب[20]. وهناك عامل آخر يميل لصالح الذهب وهو أنه في حال وجود حجم معين من كلٍّ من المعدنين في دار السك، يمكن لهذا الحجم أن يُنتِج من العملات الذهبية ما قيمته أعلى بكثير من العملات الفضية.

والواقع أن نظام ثنائية المعدن كان له مزاياه، رغم أن أية ترتيبات تُبنى على أساس المعدن مُقدَّر لها أن تكون عرضة للهزات، كالعثور على مكامن جديدة أو استخدام تقنيات تعدين جديدة أوالحروب أوحدوث تغير في أذواق الآسيويين أو ما يترتب عن النهب. وفي سنة 1791 قدم ألكساندر هاملتون تبريراً مقنعاً لمبدأ ثنائية المعدن وذلك في وثيقة شهيرة وضع فيها أُسس النظام النقدي الأمريكي، بما في ذلك معاييره المعدنية، والنظام العشري، وفئات العملة والكثير من التفاصيل الدقيقة. كانت قطع النقد ستشتمل على ثلاث قطع ذهبية ـ فئة 10 دولارات و 5 دولارات و 2,5 دولار ـ ثم على دولار واحد ونصف دولار وربع دولار وعُشْر دولار (دايم) ونصف دايم من الفضة، إضافة لبنس ونصف بنس من النحاس. كان التركيب العشري للفئات يعتبر انفصالاً جذرياً عن التقليد الذي كان متبعاً منذ زمن طويل في بنسات أوفا، التي كان الباوند يضم منها 240 بنساً، كما كان يُعتبر ابتعاداً عن استخدام مضاعفات الرقم، اثني عشر، في الكثير من النظم المالية الأخرى التي تطورت في أوروبا.

ورغم أن هاملتون وضع نموذجاً يحتذي به الاقتصاديون ممن جاؤوا بعده، بأن قدم حججاً لا حصر لها، من نوع «من جهة» ومن ثم «من جهة أخرى»، إلا أنه يستنتج بعد تفكير متأنٍ أن «الوزير بوجه عام شديد الميل للرأي القائل أنه لا يجب منح الأفضلية لأي من المعدنين فيما يخص الوحدة النقدية»[21]. وتؤكد وثيقته على أهمية إيجاد نقد يكون مقبولاً في النظم المختلفة لكل الدول والتالي فهو يحذِّر من مغبة تحويل أحد المعدنين إلى

«مجرد سلعة [كذا]»[22]. ويمضي فيوضح نقطة أكثر أهمية تكشف عن نظرته المستقبلية الخارقة: «إن إلغاء استخدام أي من المعدنين، كنقد، هو بمثابة تقليص لكمية وسيلة التداول، وسيكون هذا الإلغاء عرضة لكل الاعتراضات الناشئة عن المقارنة بين المزايا المتأتية عن تداولٍ كامل وبين الشرور الناجمة عن تداول هزيل»[23]. لقد ثبت أن عدم كفاية كميات الذهب المتوفرة ـ ما عدا خلال فترة قصيرة في خمسينات القرن التاسع عشر ـ سيكون من شأنه خلق حالات متكررة من القلق بشأن الاقتصاد العالمي طوال القرن التاسع عشر.

وهنالك حالة تدل على أن معيار الذَّهب العالمي ليس بحال من الأحوال تطوراً محتوماً. فقد صرح مارك فلاندرو، وهو اقتصادي معاصر، أن استبعاد الفضة والاستعاضة عنها بالذَّهب كمعيار وحيد في سبعينات القرن التاسع عشر كان «فشلاً سافراً للتعاون الدولي ـ ولا يعدو أن يكون قراراً بخفض سعر الفضة يدل على ضيق أفق الفرنسيين الذين اتخذوه بهدف التضييق على الألمان الذين كانوا يحاولون التخلّص من مخزونهم من الفضة وإقامة معيار الذَّهب»[24]. وفي سنة 1911، ذهب أبرز اقتصاديي الولايات المتحدة، وهو البروفيسور ايرفنغ فيشر من جامعة ييل، أبعد من ذلك مؤكداً أن النقص المتزايد للذهب في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان سيدفع العالم إلى التخلي عن الثنائية المعدنية وتحويل ولائه إلى معيار الفضة لولا اكتشاف الذَّهب في كاليفورنيا وأستراليا «كما لو أن ذلك قد حصل لإنقاذ الموقف»[25].



إن تسلسل الأحداث المؤدية للانتصار النهائي للذهب في أوروبا لهو تسلسل دراماتيكي دون أدنى شك. فقد استمرت أمريكا الشمالية وآسيا، كما كان شأنهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بإحداث التطورات النقدية

في كل الاتجاهات في أوروبا، كما أنهما كانتا المصدر لمعظم الاضطرابات العنيفة التي لم تنته.

تبدأ القصة في الولايات المتحدة الوليدة، التي قامت سنة 1791 باتباع نصيحة ألكساندر هاملتون بأن حدَّدت سعر الذَّهب في دار السكّ بما يعادل 19,3939 دولاراً، وسعر الفضة في دار السكّ بما يعادل 1,2929 دولاراً، مما يجعل النسبة بينهما تصل إلى 15 : 1، وصادف في الوقت نفسه أن كميات الذهب الواردة من البرازيل بدأت بالتناقص، وسرعان ما تلى ذلك حدوث ثورات في أمريكا اللاتينية مما أدَّى إلى هبوط حاد في كميات المعدن النفيسة المشحونة من نصف الكرة الغربي. ثم جاء إصرار نابليون على قيام نظام مالي في فرنسا مدعوم بالنقد المعدني، وتبع ذلك محاولة إنكلترا العودة إلى إمكانية تحويل الإسترليني إلى ذهب. ومع تناقص العرض وازدياد الطلب، سرعان ما ارتفع سعر الذَّهب في الأسواق العالمية ليصبح خمسة عشر ضعف سعر الفضة في دار السكّ. وأصبح بإمكان المرء أن يحمل إلى دار السكّ في الولايات المتحدة خمسْ عشرة أونصة من الفضة ليحصل مقابلها على أونصة واحدة من الذهب، ثم يذهب إلى السوق ويشتري بأونصة الذَّهب خمس عشرة أونصة من الفضة ليعود ويكرِّر العملية.

كان إغراء تلك العملية لا يقاوم إلى الحد الذي وجدت فيه الولايات المتحدة نفسها في وضع لم يعد فيه سوى الفضة قيد التداول، بينما أخذ الذَّهب يختفي رويداً رويداً من النظام النقدي. ومن الناحية العملية، كانت البلاد قائمة على معيار الفضة. وبحلول سنة 1834، تغيرت نسبة سعر الذَّهب ـ الفضة في الأسواق العالمية من 15 : 1 إلى ما يعادل 15,625 : 1. وصار النقص المتزايد في النقد الذَّهبي يترك بصماته على الصفقات التجارية والمالية. ذهب ميشيل شيڤالييه، وهو الاقتصادي الفرنسي الذي كان يشعر بالقلق جراء طوفان الذَّهب

القادم من كاليفورنيا أثناء فورة الذَّهب، إلى الولايات المتحدة ليقضي هناك ما يزيد على السنة، في الفترة ما بين 1833 ـ 1834، وكتب في رسالة إلى بلاده قائلاً: «منذ أن جئت إلى الولايات المتحدة، لم تقع عيني هناك على قطعة واحدة من النقد الذَّهبي، ما عدا على موازين دار السكّ. كان الذَّهب ما إن يُسكّ حتى يُحمل إلى أوروبا ليعاد صهره»(26).

وأخيراً أقر الكونغرس، في سنة 1834، أن نسبة 15: 1 لم تعد هي النسبة الملائمة لسعر الذَّهب في دار السكّ إلى سعر الفضة في دار السكّ، وبأن الوضع لم يعد يحتمل تأجيل إجراء تعديل يكون أقرب إلى واقع الأسواق العالمية. لكن الكونغرس لم يحدِّد نسبة 15,625 على أنها النسبة الجديدة لأسعار دار السكّ. بل إنه وضع مباشرة نسبة 16: 1 مما أوصل سعر أونصة الذهب إلى 20,67 دولار، وقد ظل هذا السعر سارياً لمدة 99 سنةً أخرى.

لقد قلبت هذه الخطوة موازين الأمور، وعكست الاتجاه السائد لتدفق المعادن. أصبح الآن من المربح إحضار أونصة من الذَّهب إلى دار السكّ والحصول على ست عشرة أونصة من الفضة، ومن ثم العودة إلى السوق لشراء أونصة من الذَّهب لقاء أونصات من الفضة بنسبة 15,625 فقط، وإعادة الكرَّة. كان أعضاء الكونغرس مدركين تمام الإدراك أنهم من خلال اختيارهم لنسبة 16: 1، إنما كانوا يحفزون الطلب على الذَّهب. وقد كان وراء اتخاذ هذا القرار عاملان سياسيان إلى حد كبير. العامل الأول، هو الرغبة «في القيام بشيء ما من أجل الذهب» قد كانت قد اكتُشفت مقادير ضئيلة إلى حد ما من الذَّهب في فيرجينيا وكل من كارولاينا الشمالية والجنوبية وجورجيا. والعامل الثاني هو أن تلك القرارات تزامنت مع الحرب التي شنّها أندرو جاكسون ضد البنك الثاني في الولايات المتحدة ـ المعروف ببنك بيدلز ـ، الذي كانت أوراقه النقدية تعتبر الوسيلة المفضَّلة للمبادلات في ذلك الوقت. كان السياسيُّون يأملون في أن

طرحاً متزايداً للنقد الذَّهبي سيشكِّل بديلاً جاهزاً للأوراق النقدية مما سيضعف موقف بنك بيدلز.

من الناحية الفعلية، كانت الولايات المتحدة في تلك اللحظة، قائمة على معيار الذهب، ولو أن قانوناً رسمياً باعتماد معيار الذهب لم يصدر حتى سنة 1900. لقد استمرت الفضة في لعب دور النقد الثانوي، لكن الذهب كان هو الملكية الأساسية التي يمكن أن تُحوَّل إليها الودائع المصرفية والعملة[27].

وقد كانت تلك التحولات هي النتيجة الحتمية لاستخدام سلعة كمعيار للقيمة في نظام مالي. والطلب على الذَّهب والفضة كان يعتمد على ما هو أكثر من العوامل المالية، لأن هذين المعدنين كانت لهما استعمالات إضافية كالزينة مثلاً أَو كمخزونات ضد تقلبات الزمن. وفي الوقت نفسه، لم يكن أحد ليدري متى تتم الاكتشافات الجديدة. وهكذا نرى أن قوى عدة قد أثَّرت على الأسعار العالمية للذهب والفضة في القرن التاسع عشر، مما خلق اضطرابات دائمة داخل النظام المالي، وذلك لدى ظهور الاختلاف بين الأسعار القائمة في السوق وتلك الموضوعة في دار السكّ. إن تجربة سنة 1834 تعتبر الفصل الأول في الرواية، فقد كانت هناك اضطرابات أشد عنفاً تنتظر المستقبل.



إن الاكتشافات في منشرة سوتر في كاليفورنيا سنة 1848 واكتشاف هارغروف في أستراليا سنة 1852 قد أحدثت هزَّة في العالم. فقد تزايدت كميات الذَّهب الواردة إِلى الأسواق بسرعة لتحدث انخفاضاً في سعر الذَّهب في السوق. وبدت الفضة وكأنها أغلى نسبياً. توقف الناس عن إحضار الفضة إِلى دور السكّ لتضرب نقداً وبدأوا بتخزينها عن طريق استبدالها بعملتهم الورقية أَو ودائعهم المصرفية، بل وحتى عن طريق التخلي عن الذَّهب لقاء الفضة. وفي

سنة 1850، كان النقد الفضي المتداول يبلغ ثلاثة أضعاف النقد الذَّهبي، وبحلول سنة 1860 أصبح المعدلان متساويين إِلى حد ما[28].

لقد كانت الفضة هي العامل الرئيسي الذي حمى الذهب من التحول إِلى فائض في السوق بعد اكتشاف المكامن في كاليفورنيا وأستراليا. ففي خمسينات القرن التاسع عشر، كانت الفضة، كما كان شأنها منذ وقت طويل، تذهب بكميات وافرة إِلى آسيا، وبخاصة إِلى الهند. وقد أشار شيفالييه إِلى أن صادرات الفضة كانت بمثابة «المظلة» التي تمتص صدمة هبوط سعر الذهب وتضخم كميات النقد المتوفرة، وبالتالي فهي تؤجل حدوث التضخم المريع الذي كان ريكاردو يخشى من أنه سيحدث لا محالة. ارتفعت شحنات الفضة إِلى الهند إِلى أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين أربعينات القرن التاسع عشر وحتى الخمسينات منه، فقد ارتفعت الصادرات الفرنسية وحدها بشكل مطرد من 82 مليون فرنك سنة 1850 إِلى 458 مليون فرنك سنة 1857. ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية، التي أوقفت الصادرات الأمريكية من القطن وأدَّت إِلى ازدياد مفاجىء في طلب القطن الهندي، وكانت استجابة الهند هي استيراد مزيد من الفضة على سبيل المبادلة[29].

وفجأة، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، انعكست الآية. فلم تبد على الطلب على الذَّهب أية علامات تنذر بالتناقص بينما هبط طلب الهند على الفضة هبوطاً حاداً. وخلال الفترة 1870 ـ 1875، كانت واردات الهند من الفضة أقل مما كانت عليه خلال سنة 1865 فقط. وعندما تم اكتشاف مخزون كبير من الفضة، يعرف باسم كومستوك لود، في نيفادا سنة 1859، أصبحت الفضة هي من يعاني مشكلة إغراق الأسواق.

بالنسبة للفضة، جاء كل ذلك في أسوأ توقيت. فبالنظر للمكانة الاقتصادية الرائدة التي تبوأتها بريطانيا في مجال التجارة الأجنبية، بدأت الدول الأخرى بالتفكير جدياً بالتحول إِلى معيار ذهب خالص كالمعيار البريطاني ـ

لكن صعوبة التخلص من مخزوناتهم من الفضة في سوق متخم كان يشكل العائق الرئيسي. كان الألمان، بشكل خاص، تواقين للتحول إلى الذهب، لأنهم كانوا يرغبون في أن يعتبرهم العالم قوة كبرى. كما أنهم كانوا يريدون أن يعتمدوا نفس المعيار كالبريطانيين وذلك لتأمين احتياجاتهم المتزايدة من الإسترليني الضروري من أجل دفع أسعار المواد الخام المستوردة من المناطق النائية للإمبراطورية البريطانية. وقد اعترف بذلك لودفيغ بامبيرغر، وهو سياسي لعب دوراً أساسياً في جعل ألمانيا تعتمد معيار الذهب، بقوله: «لقد اخترنا الذهب، لا لأن الذهب هو ذهب، بل لأن بريطانيا هي بريطانيا»[30].

اغتنمت ألمانيا فرصة انتصارها على فرنسا سنة 1871، فالتعويضات التي دفعتها فرنسا أغنت الألمان عن ضرورة تحويل الفضة إلى نقد لتمويل مشترياتهم من الذهب. وانتظر الألمان حلول سنة 1873 ليبدأوا ببيع ما لديهم من الفضة، بل إنهم كانوا يتوقعون أن يقوم الفرنسيون بشراء بعض هذه الفضة. لكن الفرنسيين لم يكتفوا برفض التعاون معهم، وإنما اتخذوا خطوة أكثر عنفاً وتطرفاً. ففي الخامس من أيلول سنة 1873، وهو اليوم الذي أعقب تسديد آخر دفعة من التعويضات، أقدمت فرنسا على تحديد ضرب نقدها الفضي بمبلغ 280,000 فرنك في اليوم، ثم خفضته مرة أخرى في تشرين الثاني إلى 150,000[31]. وكانت النتيجة هبوطاً حاداً آخر في طلب الفضة.

وقد انتهى الأمر بالفرنسيين إلى إلحاق الهزيمة بأنفسهم. فقد انضم عدد كبير جداً من الدول إلى موجة البيع هذه، في محاولة لتجنب استبقاء مخزون من النقد الفضي الذي كانت قيمته تتناقص كل ساعة تقريباً. تحولت اللعبة إلى نبوءة حققت نفسها بنفسها. فالقرار الذي اعتبرته فرنسا مجرَّد خطوة تكتيكية، لا مجرَّد إجراء استراتيجي، أدى إلى هبوط مطرد في سعر الفضة من ما يزيد على ستين بنساً للأونصة في الستينات من القرن التاسع عشر، إلى 4/ 3، 52 بنس فقط في سنة 1876 ثم إلى 51 بنساً لدى نهاية السبعينات من القرن التاسع

عشر[32]. وفي هذا الوقت، كانت قيمة أونصة الذهب في السوق أكبر بثمانية عشر ضعفاً من قيمة أونصة الفضة، وعند حلول نهاية القرن، كان المقدار قد ارتفع إلى ثلاثين ضعف قيمة أونصة الفضة. وفي الوقت الذي كان فيه إغراق السوق بالفضة يبعد النسبة القائمة في السوق أكثر فأكثر عن النسبة بين سعر المعدنين في دور السك، أصبح بإمكان أي شخص، يستخدم الذهب لشراء الفضة بسعر السوق المنخفضة، ومن ثم يحملها إلى دار السك لتضرب نقوداً، أن ينعم بعمل رابح وآمن بشكل لا تمكن مقاومته. وقد هزت تلك العملية أسس معيار الذهب وهددت بتقويض التركيبة بكاملها. كان الدفاع الوحيد هو استبعاد الفضة كمعدن للنقد، إلاّ للقطع من الفئات الصغيرة.

وقد كان هذا ما حدث تماماً خلال سبعينات القرن التاسع عشر، بدءاً بفرنسا سنة 1873، وكذلك في الولايات المتحدة، كما سنرى في الفصل التالي. إن تتابع الأحداث هذا يوضح السبب الذي دفع بهذا العدد الكبير من الدول إلى الإسراع في أن تحذو حذو ألمانيا في اعتماد نظام معيار الذهب الخالص.

وهكذا نرى أن معيار الذهب العالمي الأسطوري قد بُنيَ من أنقاض كارثة الفضة ـ وعندما حلت سنة 1893، كانت دور السك الهندية قد أغلقت أبوابها في وجه النقد الفضي. إن اكتشاف مكامن الذهب في كاليفورنيا وأستراليا ومكامن كومستوك لود في نيڤادا، وشهية الهنود للفضة، والحرب الأهلية الأمريكية، وطموح ألمانيا الطاغي لأن تكون قوة عظمى قد قامت كلها، في الواقع، بدفع العالم إلى نظام لم يكن أحد ليتوقعه، نظام تردد الكثيرون في قبوله، إلا أنه ما إن اتخذ موقعه حتى أبدى صموداً لافتاً خلال نصف القرن التالي.



إن اعتماد معيار الذهب العالمي خلال سبعينات القرن التاسع عشر، لم

يشكِّل ضمانة لمسيرة هادئة للاقتصاد العالمي، لكن هذا النظام كان من شأنه الحد من خطر الأزمات التي لا مفر منها والناشئة عن المضاربات والاستثمار الزائد عن الحد والمبالَغة في المنافسة،ضمن منظومة لم تكن فيها الحكومات توفر ضمانات ضد الانهيار، حتى عندما كانت نيران الجحيم كلها تبدو وكأنها أُطلقت من عقالها. وكان تدفق الذهب إلى الخارج بمثابة نذير خطر سرعان ما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات دفاعية من قِبَل المصارف المركزية، كانت تتمثل في رفع معدلات الفائدة. وفي حال أخفقت هذه الجهود في صد التيار، كانت المصارف تهرع لمساعدة بعضها بعضاً، وكثيراً ما تم ذلك بالاشتراك مع المؤسسات المصرفية الخاصة الكبرى.

إن مجرد فكرة أن تسمح دولة كبيرة لنفسها بأن ينفذ ما لديها من ذهب كانت بعيدة عن التصور ـ وبعبارة أخرى، كانت المصداقية أمراً لا يتطرق إليه الشك ـ ما يعني أن تلك الأنواع من القروض كانت في متناول اليد قبل انفلات الأمور، وكان تخفيف وطأة الأزمة يجعل بالإمكان القيام بتسديد القروض، وهذا التسديد كان يجدد المصداقية التي حفظت للنظام ككل قدرته على أداء مهامه. ويجب أن نؤكد هنا أن تلك التسهيلات كانت تتوافر في التعامل بين القوى الكبرى. أما الدول الواقعة خارج نطاق تلك القوى ـ بما في ذلك الولايات المتحدة ـ فكانت تضطر لحماية نفسها بنفسها وقد تتعرض لنفاذ ما لديها من احتياطيات الذهب أو الفضة.

كان الالتزام بالنظام كاملاً لدرجة أن بعض الدول كانت تستطيع، ضمن ظروف خاصة، اتخاذ خطوة متطرفة تتمثل بتعليق إمكانية صرف عملتها بالذهب، والاستمرار في ممارسة أعمالها كما لو أن شيئاً لم يحدث. وفي المناسبات النادرة التي حدث فيها أن اضطرت إحدى الدول الأعضاء إلى تعليق إمكانية الصرف،تفَهَّم الجميع أن الدولة المعنية قد اتخذت تلك الخطوة لتحمي مخزونها من الذهب بحيث تكون قادرة على البقاء ضمن المنظومة بعد انقضاء الأزمة.

ظهرت معظم تلك الحالات الخاصة في أيام الحروب. وقد سبق ورأينا كيف أن بريطانيا كانت السبّاقة في هذا المجال خلال الحرب ضد نابليون. كما عُلِّقت إمكانية الصرف في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1862 وحتى 1879. وفي كلا الحالتين، أعيدت إمكانية الصرف في نهاية الأمر بموجب النسبة القديمة. كان لهذه الأحداث السابقة تأثير عميق على قرار بريطانيا سنة 1925 بالعودة إلى إمكانية الصرف بالذهب بموجب النسبة القديمة بعد توقفها خلال الحرب العالمية الأولى. أما الفرنسيون، فقد سلكوا سبيلاً أقل تزمتاً في عشرينات القرن العشرين، وذلك عندما أعادوا تحديد العلاقة بين الفرنك والذهب بنسبة مثَّلت اعترافاً كاملاً بالارتفاع الكبير في الأسعار الفرنسية خلال السنوات التي مرت. اعتباراً من سنة 1915 نَعِمَ الفرنسيون بحياة أكثر رغداً من البريطانيين إلى حين، ولكن ليس إلى الأبد. إلاّ أنه في حالة كل من فرنسا وبريطانيا، كان أي سبيل آخر غير العودة إلى معيار الذهب أمراً غير وارد على الإطلاق.

لقد حدثت إحدى أكبر الأزمات ـ ولو أنها ليست الوحيدة من نوعها بأي شكل من الأشكال ـ في تاريخ معيار الذهب في سنة 1890، وكانت في جانب كبير منها نتيجة استثمارات أُسيء فيها تقديم المشورة والإدارة قامت بها دار بيرنغ بروذرز اللندنية، ذات السمعة المحترمة، في الأرجنتين. وقد كان الأخوان بيرنغ على وشك دفع بنك إنجلترا ذاته للانهيار.

إلى جانب ولاء البريطانيين لمعيار الذهب، كان هؤلاء ومنذ وقت طويل، السباقين بين الأمم الأوروبية في ميدان تطوير أسواق ومؤسسات مالية. ولدى اتساع موارد المنطقة التجارية في لندن The City، أصبح سوق العاصمة البريطانية المصدر الرئيسي للموارد المالية الخاصة بالنمو الاقتصادي في كل أرجاء العالم. كانت بريطانيا أكبر مموِّل لرأس المال الخاص بتطوير نظام السكك الحديدية في الولايات المتحدة، لكن الرساميل البريطانية كانت تتدفق أيضاً على الكثير من الاقتصاديات النامية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا. وكانت

الأرجنتين تتمتع بأفضلية خاصة في هذا المجال. ويقول هنري دانا نوييس، وهو أحد أكبر المطلعين من بين المعلقين الأمريكيين على الوضع المالي في نهاية القرن التاسع عشر، «ما من بلد أجنبي تدفق إليه الرأسمال الإنكليزي بمثل ذلك الحماس المتهور كجمهورية الأرجنتين»[33]. وكان نوييس يشعر بالتشاؤم فقد كان جو الأرجنتين «محفوفاً» بالمخاطر لا يشجع على الإنتاج، كما خُفِّضت قيمة عملتها، ولم تكن حكومتها أهلاً للثقة[34].

إن لملاحظات نوييس ميزة النظرة المدركة لطبيعة الأحداث بعد وقوعها. فالحماس للأرجنتين خلال الفترة ما بين 1870 و1890، كان له ما يبرره خير تبرير وهو النمو المثير للإعجاب الذي حققه هذا البلد. وقد ضاعفت الهجرة إلى الأرجنتين، خلال الفترة المذكورة، عدد السكان بأشخاص أوروبيين كانوا شديدي الاختلاف عن تلك «البقايا الغريبة» التي كانت تتجه إلى الولايات المتحدة. وقد جلب الكثير من هؤلاء معهم رأسمال استخدموه في الحصول على الأراضي الشاسعة التي كانت متوفرة لإنشاء المزارع وللزراعة وقاموا بتطوير تلك الأراضي. وكانت النتيجة زيادة متنامية في الحاجة للطرق والسكك الحديدية ومحطات المياه والمنشآت الصناعية. وخلال الفترة الوجيزة بين سنوات 1882 ـ 1889 وحدها، قام المستثمرون الأوروبيون بإنفاق بليون دولار في الأرجنتين[35]. وكما أشار أحد المراقبين المرموقين، لم يكن هناك «بلد أوروبي ذو حكومة جيدة يستطيع الحصول على قروض بهذا الحجم بالنسبة لعدد سكانه»[36].

وقد استنفذت هذه الدراما نفسها بأسلوب كلاسيكي. ففي نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت القروض تتدفق بسرعة هائلة إلى الحد الذي أخذت فيه الخدمات على الديون المستحقة تتجاوز القدرة على الدفع، كان ذلك الفيض من المال يلتصق بأصابع السياسيين اللزجة، وأخذ التضخم يطل برأسه

القبيح. وخلال سنة واحد فقط، ازدادت كمية المال المتداولة بمقدار 270 مليون دولار.

وفي تلك الأثناء كان نشاط الأعمال في أوروبا آخذاً بالتسارع، ويعود السبب جزئياً إلى قرض ضخم بلغ 11 مليون باوند إسترليني اقترضته الحكومة البريطانية لبناء سفن حربية مدرعة، أعقبته جهود مماثلة في كل من فرنسا وروسيا وألمانيا. كانت أسواق الأسهم في كل أنحاء أوروبا تمضي في مسارها بصخب وتخلق مضارباتها الخاصة، فخلال الفترة ما بين 1884 ـ 1889، ارتفعت أسعار الأسهم في وول ستريت بنسبة تزيد عن خمسين بالمائة[37](*).

وفي الوقت نفسه كان رأس المال يتحرك باتجاه مناجم النترات الحديثة في تشيلي ومناجم الذهب والماس في جنوب أفريقيا.

وفي سنة 1889، أقدم بنك إنجلترا وبنك الرايخ الألماني، وقد أقلقهما الغش والطمع اللذين كانا يحركان جنون المضاربة، على رفع معدلات الفائدة الرئيسية بشكل حاد. كان التأثير فورياً وهدأت الحمى ـ مما كان يعني انخفاض أسعار الأوراق المالية الأمر الذي كان له تأثير موجع على أولئك المستثمرين المساكين الذين تركوا أنفسهم ينساقون للإغراء إبان الفورة الكاذبة.

كان التوقيت مشؤوماً. فقد كان محصول القمح في الأرجنتين سيئاً، وأعقبت ذلك ثورة سياسية دموية في صيف سنة 1890. ساد ذعر مالي في بوينس آيرس. وكان الترجيع فورياً على الدُور المصرفية الكبرى في لندن، ولا سيما

(*) انظر ويرث Wirth 1893، الصفحات 219 ـ 229، من أجل وصف حي للأعمال الجريئة. ومن أجل تحليل أكثر علمية وتقنية للأحداث المؤدية إلى أزمة الخوين بيرينغ والتوتر الحاصل بين بنك إنجلترا ووزارة المالية، والتطور الصعب المضطرب لفن الصرافة المركزية، انظر بريسنل Pressnell، وخاصة الصفحات 167 ـ 193.

على دار بيرنغ برذرز، فقد كان الأخوان بيرنغ قد ضمنا ما قيمته 42 مليون باوند إسترليني من الأوراق المالية الأرجنتينية خلال ثمانينات القرن التاسع عشر ـ 28 مليون في سنتي 1888 و1889 وحدهما ـ وقد بقي قسم كبير من هذه الأوراق دون بيع ـ مما ترك الأخوين بيرنغ في وضع المالكين المُرْغَمين. وبدت الرسالة الموجودة في شعار العائلة، الذي أصبح رمزاً للشركة virtus in arduis (الجَلَدْ في مواجهة المصاعب)، بدت وكأن تشويشاً قد أصابها.

ولما كانت عائلة بيرنغ تُعَد من أكثر العائلات احتراماً في بريطانيا، كان وقع الصدمة مدمِّراً، تجاوز حتى المبالغ الضخمة التي تناولتها الخسارة. وقد جاء في مذكرات أحد المعاصرين، عقب حل الأزمة، أن «أسلوب الحياة الإجتماعية المترفة التي يعيشها اللورد ريفيلستوك (الشريك الذي اعتُبِر مسؤولاً عن الأزمة) قد أثار حفيظة سوق المضاربات لدرجة أن المسؤولين هناك كانوا على استعداد لإعدامه دون محاكمة»[38]. كانت عائلة بيرنغ من قادة الأسواق المالية العالمية «عندما كان آل روتشيلد لا يزالون يتاجرون بالثياب العتيقة»[39]. وفي سنة 1792، لعبت العائلة دوراً رئيسياً في تمويل المجهود الحربي البريطاني ضد الثورة الفرنسية وضد نابليون. وفي سنة 1803، كان للعائلة الدور القيادي في تمويل صفقة شراء أمريكا لأراضي لويزيانا من الفرنسيين. كما أن العائلة قادت حركة التمويل الأوروبي للتجارة الخارجية الأمريكية ولحكومة الولايات المتحدة حتى اندلاع الحرب الأهلية. وفي أوائل أربعينات القرن التاسع عشر، عُيِّنَ الشريك الإداري، ألكساندر بيرنغ، الذي أصبح فيما بعد اللورد أشبيرتن، سفيراً في الولايات المتحدة، وكان هو من قام بالمفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكي دانييل ويبستر بشأن حدود مين ـ كندا. وقد تقلد أحفاد أشبيرتن المباشَرين مناصب وزير المالية، واللورد الأول للأدميرالية، ونائب الملك في الهند والحاكم الفعلي لمصر، وذلك اعتباراً من سنة 1883 وحتى 1907.

لقد حدثت أزمة بيرنغ في أسوأ توقيت ممكن. فقد كان احتياطي الذهب

في بنك إنجلترا قد انخفض ليصل إلى 9 ملايين باوند إِسترليني سنة 1889، وفي ذروة الأزمة، وصل الإحتياطي إلى أقل من 11 مليون باوند إِسترليني. وكانت دار بيرينغ وحدها تتطلب 4 ملايين باوند استرليني فوراً لتفادي إيقاف أعمالها[40]. كما كان بنك إنجلترا في تلك اللحظة يتوقع سحوبات من الذهب من قبل بنك إسبانيا وبنك الدولة في روسيا. ورغم أن معدلات الفائدة في البنك كانت قد رُفعت للتو إلى 6 بالمائة، إلاّ أن ويليام ليديرديل، حاكم البنك (وهو اسم منصب المدير الرئيسي في ذلك الوقت)، الذي لم ينقصه الدهاء، كان يدرك أن أية زيادات أخرى في معدلات الفائدة في المصرف ستشكل إشارة واضحة لفداحة الصعوبات التي كانوا يواجهونها هناك. وقد شرح ليديرديل فيما بعد وجهة نظره لوزير المالية قائلاً: «إن جلب الذهب بكميات كبيرة كان ليتطلب معدل فائدة عالياً جداً»[41]. ورغم ذلك، جاء في مجلة الإيكونوميست في 15 تشرين الثاني أن احتياطي بنك إنجلترا من الذهب كان «بالكاد يكفي للمتطلبات الداخلية العادية، لكنه كان أقل من أن يلبي المتطلبات الاستثنائية»[42].

وفي غمرة اليأس، لجأ بنك إنجلترا إلى آل روتشيلد، وكانت العائلة منافساً قوياً لعائلة بيرنغ. وتضافرت جهود آل روتشيلد وبنك إنجلترا في جمع مبلغ وصل إلى 15 مليون باوند إسترليني وذلك للبدء بتلك العملية المعقدة والمؤلمة، وهي تسديد القروض التي كانت عائلة بيرنغ قد اضطرت لاقتراضها من أجل تمويل مخزوناتها غير المرغوب فيها من الإصدارات الأرجنتينية التي لم يتم بيعها. ثم طُلب من آل روتشيلد أن يقوموا بدور الوساطة من أجل الحصول على قرض من الذهب بقيمة 2 مليون باوند إسترليني من بنك فرنسا (في مناسبة سابقة، عندما اضطر بنك إنجلترا للاقتراض من فرنسا، سنة 1839، لعبت عائلة بيرنغ دور الوسيط). ووافق الفرنسيون على القرض بفائدة لا تزيد عن ثلاثة بالمائة، وحتى أنهم قاموا بشحن الذهب عبر القنال إلى الأراضي

البريطانية. وتم الحصول على ما قيمته 5.1 مليون باوند إسترليني بالعملة الذهبية الألمانية من روسيا، في نفس الوقت الذي وافق فيه الروس أيضاً على الامتناع عن سحب إيداعاتهم الضخمة لدى دار بيرنغ. وهنا، عرض بنك فرنسا ما قيمته مليون باوند إسترليني إضافية من الذهب. وعندها تقدمت مجموعة من المصارف المحلية في لندن كانت دائماً تواقة للحصول على رضا بنك إنجلترا، تقدمت يحدوها دافع اتّباع خطى القائد، ووافقت على دفع معظم ما تبقى من الأموال المطلوبة للتسديد لدائني دار بيرنغ بروذيرز[43].

قد يكون أبرز النواحي التي تلفت النظر في العملية برمتها هما الحذر والسرية اللذين تمت العملية بهما. فقد كان لدى حاكم بنك إنجلترا مصادر ممتازة للمعلومات بشأن ما كان يجري في المنطقة التجارية في لندن، وفي يوم الجمعة الواقع في 7 تشرين الثاني، بلغته الشائعات الأولى بأن بعض كبار البيوتات المالية قد تكون عرضة للخطر. بعد ثلاثة أيام، طلب ليديرديل من وزير المالية الاتصال بروتشيلد، وقبل أن ينقضي الأسبوع كان الروس قد ظهروا على مسرح الأحداث. وعندما حل الرابع عشر من تشرين الثاني «بدأت تتسرب إشاعة تفيد بأن شيئاً ما يجري إعداده»، وبعد الظهر من نفس اليوم كان العمل قد أُنجز بالكامل[44].

كان عملاً رائعاً دون أدنى شك. ويقول تشارلز كيندلبيرغر، وهو مؤرخ مرموق للأزمات المالية، أن عمليات الإنقاذ في أزمة الأخوين بيرنغ اعتُبرت «معياراً لقوة النظام المالي اللندني أكثر مما اعتُبر فشل دار بيرنغ علامة على ضعف هذا النظام»[45]. ويمضي فيورد رأياً عبَّر عنه مؤرخ آخر، بعد 25 سنةً من انتهاء الأزمة، وهو أن بنك إنجلترا يُعتبر «زعُيماً لأضخم تكتل في ميدان القوة المالية شهده العالم حتى اللحظة»[46].

ولولا تعاون الفرنسيين والروس، لكانت القصة انتهت إلى نهاية مروعة، إلا أن تقليد التعاون كان قد ترسخ في ذلك الوقت. فقد كان بنك إنجلترا،

المُعتبر عماد النظام، قد استمد الدعم من بنك فرنسا تسع مرات خلال الفترة ما بين سنة 1826 (بمساعدة آل روتشيلد أيضاً) وسنة 1892، إضافة للمساعدة التي قُدمت خلال أزمة الأخوين بيرنغ. وفي أزمات أخرى، خفت مدينة هامبورغ ومصرف رايخسبانك إلى معونة إنكلترا. وفي سنة 1861، تلقى بنك فرنسا دعماً من بنك إنجلترا وبنك دولة روسيا وبنك امستردام(47). كما أن مصرف ريسكبانك السويدي اقترض من البنك الدانمركي الوطني سنة 1882. وقد تضافرت جهود بنك فرنسا وبنك إنجلترا سنة 1898 لانتشال مصرف الرايخسبانك من مصاعبه، كما أن بنك فرنسا والرايخسبانك هبّا لمساعدة بنك إنجلترا في سنتي 1906 و1907.

لقد انطلقت كل تلك المساعدات من الفرضية القائلة بأن الحفاظ على قابلية الصرف إلى ذهب بمعدلات ثابتة، يشكل الأساس الصلب للسياسة الاقتصادية، الذي يجب أن تتراجع أمامه كل الاعتبارات الأخرى. ولولا تلك الفرضية، لكانت القروض التي تقدمها الدول القائمة على معيار الذهب لبعضها بعضاً أقل كرماً إلى حد كبير كما أن هذه القروض كانت ستقدَّم تحت شروط مرهقة أكثر.

إن ذلك التسلسل النموذجي للأحداث لدى تطور المشكلة، هو النقيض لما يمكن أن يحدث في وقتنا الحالي. فَمَنْ، غير السُذّج، في عصرنا هذا يمكن أن يولي ثقة راسخة كهذه للمصداقية والتعاون؟. . . ونحن نرى الآن كيف أن المضاربين يتخلون عن أية عملة تواجه متاعب ما، مما يوقعها في متاعب أكثر صعوبة، ويهز أُسس استقرار علاقاتها مع العالم الخارجي إلى أن تصبح تلك العلاقات دون جدوى على الإطلاق. في القرن التاسع عشر، كان التعهد بالحفاظ على القيمة المكافئة للذهب يُؤخذ على أساس معناه الظاهري. أما في نهاية القرن العشرين، فقد كان تعهد كهذا يُعتبر عادة إشارة إلى أنه مهما كان نوع القيمة القائمة فسرعان ما سيلقى بها داخل القمامة. وفي حياتنا

المعاصرة، لا نرى أمامنا سوى تعاون يتسم بالشح، وحتى في حال حدوثه، نراه مغلفاً بقيود جارحة بحيث أن الاعتبارات السياسية المحلية قد تستوجب رفض هذه المعونة المقدَّمة.

ورغم كل ما حدث، كان ذلك الوضع الطارىء من الأهمية والخطورة بحيث أقنع مدراء المصارف المركزية بضرورة الاحتفاظ باحتياطيات من الذهب أكبر بكثير مما كانوا يتصورونه كافياً حتى تلك اللحظة. ورغم أنه لم يجر التخلي عن الإيمان بفعالية سياسة معدل الفائدة في الوقوف بوجه الكوارث، إلا أن التركيز بدأ يتحول باتجاه تجميع مخزون كبير من الذهب يكفي لبناء مصداقية لا يتطرق إليها الشك. ومن شأن هذه الخطوة أن تقلل من الاعتماد الكبير على مجرد معدلات مقبولة للفائدة في إدارة شؤون احتياطيات الذهب. إن احتياطي الحرب الألماني الذي تم جمعه بعد سنة 1900 والذي ظل مستقلاً عن احتياطي مصرف رايخسبانك أصبح مثار حسد، ويستدعي ذلك للبال ظلال أباطرة بيزنطة.



ويؤكد باري أيتشنغرين، وهو من كبار الثقاة في تاريخ ودور معيار الذهب، أن السبب الحاسم وراء نجاح نظام معيار الذهب هو ارتباطه بالمصداقية ارتباطاً لا مجال فيه للتساؤل ـ أي رفض مجرد احتمال أن تسمح دولة ما لنفسها أن تهجر الذهب بصورة دائمة أو أن تغير القيمة المكافئة للذهب ـ إضافة للتعاون الذي تكفله مثل هذه المصداقية. وهناك كتّابٌ آخرون، مثل تشارلز كندلبيرغر، مقتنعون بأن ما ضَمِن للنظام القيام بوظيفته في أوقات الرخاء وأوقات الشدة هو السيطرة التي كان يتمتع بها بنك إنجلترا، الذي كان يمهد الطريق للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، ويقوم بدور الدائن في نهاية المطاف ويدير شؤون التعاون الدولي. وهنا يردد كندلبيرغر آراء جون مينارد

كينيز، الذي كان يشير إلى بنك إنجلترا بأنه «قائد الأوركسترا الدولية»[48].

إن جميع الخبراء متفقون على القول بأن معيار الذهب كان يعمل ضمن بيئة اقتصادية وسياسية متجانسة الطبيعة والمصالح. وبالرغم من بعض الاضطرابات المالية التي كان يتكرر حدوثها من حين لآخر، إلا أن الفترة ما بين انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية واندلاع الحرب العالمية الأولى تميزت بنمو اقتصادي وتصنيع بالغَي القوة في كل من أمريكا وأوروبا. ولا شك بأن السلام قد ساعد أيضاً: فلم تنشب حروب كبيرة في أوروبا خلال الفترة ما بين 1870 و1914، وكان العمل العسكري الوحيد الذي اشتركت به الولايات المتحدة هو الحرب الإسبانية ـ الأمريكية سنة 1898.

وكان هناك عامل إضافي ذو أهمية بالغة، يطغى عليه الطابع السياسي أكثر من العامل الاقتصادي. إن اقتصاداً ذا معدل صرف ثابت بين عملته وعملة باقي الدول، لا بد له من أن يتوقع رؤية اقتصاده عرضة لهيمنة متطلبات معيار الذهب. ففي حال كان مخزون الذهب آخذاً بالتدفق إلى الخارج، ينبغي رفع معدلات الفائدة وذلك لجذب الأرصدة الأجنبية كما ينبغي وضع حدود للاقتصاد المحلي من أجل تقليص الواردات. لم يكن يُسمح بوضع أية سياسات توفر ضمانات. كانت تلك أنباء سيئة بالنسبة للعمال الذين فقدوا وظائفهم ورأوا أجورهم تنخفض أيضاَ، وكذلك بالنسبة لمؤسسات الأعمال التي تقلصت أرباحها. ولكن تلك كانت قواعد اللعبة. فلم يكن بإمكان النظام ببساطة أن يحافظ على وجوده لو أن أهداف الاستقرار الاقتصادي المحلي ومستوى التوظيف العالي طغت على هدف الدفاع عن مخزون الذهب. وبغض النظر عن درجة المعاناة، لم تراود السلطات السياسية للحكومة ـ سواء منها المجالس النيابية أو السلطات التنفيذية ـ أية أحلام بالتدخل، لأن المعاناة كانت في سبيل الصالح العام[49].

يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك كان عصر الملكة فيكتوريا والملك إدوارد السادس. وأن نوع الاحتجاج السياسي الذي يمكن أن نتوقعه في عصرنا

الحالي كان يبدو غريباً إلى حد كبير عن بيئة أوروبا القرن التاسع عشر، وحتى في حال ارتفعت بعض الأصوات، فإن الأشخاص الذين يشغلون مواقع السلطة لم يكونوا ليُبالوا كثيراً بتلك الأصوات. لم تكن الاعتبارات الاقتصادية الكبيرة وتحليل دورة الأعمال لتشغل بال المُنظِّرين ضمن السياق العام للأمور، حتى بين علماء الاقتصاد، ولم يكن يجري التعبير عن تلك الهموم إلاّ في عالم الدرْك الأسفل لأشخاص من نوع كارل ماركس. فقد كانت الفلسفة السائدة لمعظم تلك الفترة هي مبدأ عدم تدخل الدولة والتعاطي الحكومي مع شؤون الأعمال والشؤون المالية بأقل درجة ممكنة.

إن وجهة النظر هذه تفترض أن نجاح معيار الذهب العالمي كان عَرَضاً أكثر منه سبباً، فقد عَملَ ضمن بيئة كان النمو فيها يقوم باستمرار بالتكفل بأمر الأخطاء السياسية، حيث لم تتجاوز أعباء الديون الدولية داخل أوروبا مطلقاً المستويات التي يمكن التحكم بها، وحيث كان التعاون الدولي من المسَلَّمات بدل الاعتماد على دعم مؤلم ومشروط.

وقد فطن أحد المعاصرين المعروفين في ذلك الوقت إلى هذه النقطة، دون أن تتوفر لديه ميزة إمكانية فهم الحوادث بعد وقوعها، ففي سنة 1895، قال بينجامين دزرائيللي لمجموعة من تجار غلاسكو: «إن من أكبر الأوهام في العالم أن نعزو التفوق التجاري والرخاء في بريطانيا إلى أننا نعتمد معيار الذهب. إن معيار الذهب ليس السبب، بل هو النتيجة، لازدهارنا التجاري»[50]. وإذا كان هناك وقت في التاريخ البشري تضافرت فيه الظروف لجعل النظام الاقتصادي العالمي يعمل وفق ما يشاء له الناس أن يعمل، فقد كان هذا هو ذلك الوقت.

إن العجز العام عن إدراك الحقيقة العميقة في الملاحظة التي أبداها دزرائيللي هي شهادة بليغة عن قوة السحر الغامض الذي اكتسبه معيار الذهب أثناء القرن التاسع عشر، رغم التاريخ العاصف الذي نشأ هذا المعيار من خلاله. إن الاعتقاد الراسخ بأن معيار الذهب يحمل تعليلاً لبيئته الآمنة، هو

السبب الأكبر وراء إصرار الأوروبيين على خوض كل تلك التجارب والمحن المرتبطة بالجهود الرامية لاستعادة معيار الذهب ومن ثم للمحافظة عليه اعتباراً من سنة 1921 حتى كان سقوطه النهائي سنة 1971.



رغم أن القسم الأكبر مما جاء في هذا الفصل ينطبق بشكل متساوٍ على أوروبا وعلى الولايات المتحدة، إلاّ أن الفروق بين ما حصل على الساحلين المتقابلين للمحيط الأطلسي، قد تكون أعمق بكثير من أوجه التشابه. لقد كانت الاختلافات تحمل طبيعة سياسية. فقد نشأت كل الفروق المذكورة عن الطبيعة الفريدة لبلد جديد تماماً لم يكن عمره يتجاوز المائة سنة عندما حصلت كل تلك الأحداث. كما أن الولايات المتحدة كانت تقع على مسافة شاسعة عن ألفي سنة من التاريخ المشترك في أوروبا وعن شبكة الأصدقاء القدامى التي هيمنت على المؤسسات المالية فيها. وفوق ذلك، كان المجتمع الأمريكي أكثر انفتاحاً وليونة من المجتمع الأوروبي، وكانت قوى الديموقراطية والولع بالحرية والمساواة أوضح تعبيراً وأكثر تصميماً، إضافة إلى أن معظم الثروات كانت «ثروة جديدة» لا ثروة موروثة عن ارستقراطية ملاك الأراضي أو عن ثروات الأسلاف مثل ثروات آل روتشيلد أو آل بيرنغ. ولذلك، كان العديد من الأمريكيين، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، يترددون في المشاركة في حماس الأوروبيين إزاء هذا النظام، وخاصة بسبب القيود التي يفرضها على حرية العمل.

شكلت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر نقطة الذروة الملائمة لقصة معيار الذهب في القرن المذكور. وسنرى الآن ما الذي أدى إلى تلك الأحداث، وكيف أن التجلّيات المحلية لفكرة الكارثة ـ الوشيكة قامت باستنزاف نفسها.

16

المؤامرة الأعجب والسلسلة المتصلة

تقف الولايات المتحدة اليوم في العالم وقفة عملاق مالي، لكن هذه الصورة لا تشبه في شيء ما كانت عليه أمريكا في القرن التاسع عشر. ففي تلك الأيام، كانت المصارف كثيراً ما تفلس، وكان الأجانب لا يستقرون في إقبالهم على الأوراق المالية الأمريكية، كما أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كثيراً ما وصل إلى شفير التسرب إلى دول أخرى. أما استقرار العملة والقواعد المالية للنمو فكانت على الدوام عرضة للهجوم من خارج البلاد.

ومن حيث الواقع، وكما سيوضح هذا الفصل، فإن ما يدعى «بالتسعينات البهيجة» لم تكن بهيجة على الإطلاق. كما وأن ذلك العصر يعرف أيضاً باسم «العصر المذهَّب». لا شك بأن كبار الأثرياء كانوا يعيشون عيشة الملوك، لكن تلك السنوات اتسمت أيضاً بعجز دائم في العملات الذهبية في الولايات المتحدة. كان ذلك العقد سلسلة من المغامرات التي تحبس الأنفاس فيما يتعلق بمخزون الذهب، ومن مستويات البطالة العالية التي لم يسبق لها مثيل، ومن الاضطرابات السياسية والتململ الاجتماعي والأسواق الكبيرة للمضاربين على هبوط الأسعار في وول ستريت Wall Street.

لم تتوفر في البلاد أية وسائل سهلة للتخفيف من قوة تلك الضربات. فلم

يكن الأمريكيون يتمتعون بتلك المصداقية التي تسمح للمصارف المركزية الخاصة بالقوى الكبرى ـ أي تلك المؤسسات المالية المتنفذة كبنك إنجلترا وبنك فرنسا ـ بالتصرف على أساس أنها مجموعة واحدة، أي اقتراض الذهب من بعضها البعض كلما واجهت إحداها مصاعب ما. وبالتالي، فقد حُرِم الأمريكيون فرصةَ الحصول على قروض من الآخرين لدى احتياجهم لتلك القروض، كما أنهم كانوا يُستَبْعَدون من العملية حتى لو كانوا في وضع يسمح لهم بتقديم القروض. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة للذهب إذا كان للأمريكيين أن يواصلوا القيام بالأعمال مع عالم بدأ فيه معيار الذهب يصبح هو النظام النقدي المسيطر بين القوى الكبرى.

لم يكن الأمر مجرد اعتبار الولايات المتحدة أمة ناشئة، أمة لا تزال أحدث من أن تكون أهلاً لأن يُعتمد عليها كشريك مالي. فقد كان ثبات الارتباط الأمريكي بمعيار الذهب موضع شك على الدوام. ولم يكن في سلوك العم سام ما يشجع على تغيير هذه الفكرة. فإدارة السياسة المالية في أمريكا إبان القرن التاسع عشر كانت تبدو للأوروبيين أشبه بسفينة دون دعامة تسند قعرها، يتجمع فيها الركاب على منصة الربان يُخرسون صوته بصراخهم، بحيث أن مسار السفينة يحدده أعلى الصرخات ورغم ذلك يبقى خط سيرها غير مؤكد.

أما الرأي الشائع بين الأمريكيين فكان يعتبر أن معيار الذهب كان توليفة شيطانية من صنع الأجانب، وبخاصة البريطانيين المكروهين ولا سيما منهم اليهود البريطانيين. وقد حمل رسماً كارتونياً نموذجياً، في تسعينات القرن التاسع عشر، عنوان: «الأخطبوط الإنكليزي: لا يتغذى سوى على الذهب». وقد ظهرت خريطة العالم تحت ذلك التعليق، وتبدو فيها أذرع الأخطبوط تمتد من بريطانيا لتلتف حول كل قارة من القارات. ويظهر تحت ذلك تعليق آخر: «يملك آل روتشيلد ملياراً وستمائة مليون من الذهب» ـ صحيفة شيكاغو ديلي نيوز. وهذا يعادل تقريباً نصف الذهب في مخزن القمح في شيكاغو[1].

وكان لدى الأوروبيين سبب آخر يدفعهم لإقصاء الأمريكيين خارج مجموعتهم: فلم يكن لدى الولايات المتحدة مصرفاً مركزياً شبيهاً ببنك إنجلترا. وبغض النظر عن نوع إدارة السياسية المالية فقد كانت هذه الإدارة بيد وزارة الخزانة في واشنطن، التي كانت قيادتها سياسية بطبيعتها ومسؤولة أمام الكونغرس. ومع ذلك، كان الأمريكيون عنيدين فيما يتعلق بتغيير أساليبهم. فمنذ البداية، كان لدى الأمريكيين، وهم أمة تتألف في معظمها من أشخاص ريفيين وتشعر بالاستقلالية، شك غريزي بأهل المدن وبالمصرفيين وبأي شخص يُشتبه بأنه يعاشر الأجانب. وقد تمسك الأمريكيون بتركيبتهم المصرفية التجارية المؤلفة من أجزاء عدة، والقائمة على آلاف المصارف الصغيرة المستقلة الموزعة في طول البلاد وعرضها، التي تخضع في تنظيمها للولايات لا لواشنطن. وقد ظل قسم كبير من هذا الصرح المتداعي قائماً في مكانه حتى اللحظات الأخيرة من القرن العشرين.

لقد كانت البلاغيات السياسية تعكس تلك الأفكار مرة بعد أخرى. واستمرت هذه الصبغة الريفية لعالم المال في أمريكا حتى عندما أصبحت البلاد ذات طبيعة صناعية أكثر وحين أخذ عدد متزايد من السكان بالتحول تجاه المدن. وحتى سنة 1913، عندما قررت الولايات المتحدة أخيراً الانضمام إلى العالم وإنشاء مصرف مركزي، كانت تركيبة نظام الاحتياطي الفيدرالي مقيدة بضوابط وتوازنات اقليمية شديدة كانت تحد من سلطة الهيئة الحاكمة في واشنطن.

وهناك مشكلة أخرى، وقد تكون أكثر أهمية، بقيت دون حل طوال القرن التاسع عشر: لقد انتظرت الولايات المتحدة حتى سنة 1900 قبل أن تلتزم قانونياً بمعيار الذهب. وحتى ذلك الوقت ظل الأمريكيون رسمياً ملتزمين بمعيار هاملتون القائم على الثنائية المعدنية، الذي تقف فيه الفضة على قدم المساواة مع الذهب. وكانت تلك التدابير مدعومة بالمصالح القوية المرتبطة بالفضة،

وليس فقط لأن تعدين الفضة كان فعالية اقتصادية مهمة في الولايات الغربية. فالمزارعون وغيرهم من كانوا مَدينين بصفة تقليدية كانوا يفضلون وجود أكبر مبالغ متوفرة ممكنة من المال، وكانوا يعتبرون التضخم نعمة لا نقمة. وكانت الفضة مضافاً إليها الذهب تعادل ضمن النظام مبلغاً أكبر مما يؤمنه الذهب بمفرده. لكن الفضة أصبحت شيئاً أكبر من مجرد مرشح يصلح لأن يقوم مع الذهب بدور المعيار المالي. كانت الفضة رمزاً قوياً لنضال الإنسان العادي ضد السلطات القائمة. وكانت الصيحات المطالِبة بالمساواة والديموقراطية، التي تشجعها المطالَبة الشاملة بحق الاقتراع، ترتفع أصداؤها هنا بأعلى مما كانت عليه في العالم القديم.

لا عجب إذاً أن تساور الأجانب الشكوك بنوايا أمريكا فيما يتعلق بالذهب.



وفي سنة 1861، أي في بداية الحرب الأهلية، أدى تناقص مخزون الذهب إلى قيام الكونغرس بتعليق إمكانية صرف الدولار بالذهب، وهو إجراء معتاد في مثل تلك الظروف. وفي إجراء آخر معتاد في ظروف الحرب، قامت وزارة الخزانة بتمويل قسم من نفقات الحرب عن طريق إصدار عملة ورقية جديدة. كانت تلك العملة الورقية، غير القابلة للصرف بأي شيء، على الإطلاق، تحمل ختماً رسمياً «أوراق نقد الولايات المتحدة». وكان اسمها الأكثر شيوعاً هو النقود ذات الظهر الأخضر Green back، وهو اسم لا يزال يستخدم للإشارة إلى الدولار الأمريكي الحالي ـ وهو أيضاً غير قابل للصرف بأي شيء على الإطلاق. كانت النقود الخضراء، كالنقد الورقي المعاصر، نقداً قانونياً، وهذا يعني أن الدائن لا يستطيع من الوجهة القانونية رفض استلامها كدفعات لديون مستحقة، وكانت النتيجة أن أصبح يُشار إلى النقود الخضراء

أحياناً باسم «النقد القانوني». وخلال الفترة 1863 ـ 1871 كان هناك ما قيمته 300 مليون دولار تقريباً من النقود الخضراء قيد التداول، ثم صدر تصريح بأن تلك النقود لم تعد تقوم بأية مهمة لا يستطيع نقد الاحتياطي الفيدرالي القيام بها بكفاءة[2]. واعتباراً من تلك اللحظات، توقفت وزارة الخزانة عن إصدار النقود الخضراء، وفي سنة 1891، قامت الوزارة بإتلاف كل ما بحوزتها من الموجودات المتبقية منها. والجدير بالملاحظة، أن أحد وجهي أوراق نقد الاحتياطي الفيدرالي ذو لون أخضر ـ كما أن هذه الأوراق ليست قابلة للصرف بالذهب حالياً بأكثر مما كانت النقود الخضراء الصادرة في وقت سابق.

لم يختفِ الذهب عن مسرح الأحداث خلال مرحلة النقود الخضراء، رغم أن كمية النقد الذهبي المتداول انخفضت من أكثر من 200 مليون دولار لدى اندلاع الحرب سنة 1860، إلى 150 مليون دولار فقط سنة 1865 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 65 مليون دولار سنة 1875[3]. وقد وفت الحكومة بوعودها التعاقدية بدفع الفائدة والمبلغ الأصلي للدين الوطني بالذهب، لكنها، في الوقت نفسه، طالبت المستوردين بالتقيد بالقانون وبدفع الرسوم الجمركية المترتبة عليهم بالذهب. استمر الذهب قيد التداول في المدفوعات اليومية في الغرب.

إن دولاراً بالنقود الخضراء لم يكن أبداً مساوياً لما قيمته دولار من الذهب، لأنه لم يكن هناك يقين من أن يوماً سيأتي يستطيع فيه الناس أن يأخذوا نقودهم الخضراء إلى المصرف لاستبدالها بعملات ذهبية. كان ذلك نفس الوضع الذي ساد في إنكلترا خلال حروبها ضد نابليون عندما عُلِّقَتْ إمكانية صرف الإسترليني: إذا لم تعد العملة الورقية والودائع المصرفية قابلة للصرف بالذهب، يكف الذهب عن القيام بدور المال ويصبح سلعة يكون سعرها المالي عرضة للتقلبات.

وخلال معظم أيام الحرب الأهلية، كانت قيمة الدولار من الذهب 1,30

دولار تقريباً بالنقود الخضراء. وعندما حاول جي غولد وجيمس فيسك السيطرة على سوق الذهب سنة 1864، قام أحد المشترين في تجربة متهورة بدفع مبلغ وصل إلى 310,000 دولار لقاء 100,000 دولار ذهبي تقريباً لكن ذلك كان حادثاً عابراً. وبعد انتصار قوات الاتحاد سنة 1865 تحسنت الأمور، وبحلول سنة 1869 بدأت قيمة النقود الخضراء تتجاوز 90 سنتاً للدولار. وفي كانون الثاني من سنة 1875، أقر الكونغرس قانوناً تعهد فيه باستئناف إمكانية الصرف بشكل كامل بتاريخ 1 كانون الثاني من سنة 1879، كما فوّض وزارة الخزانة سلطة اقتراض المال لتأمين احتياطي من الذهب، في حال تبين أن خطوة كهذه كانت ضرورية.

اتسم المسار المؤدي إلى سنة 1879 بحادثتين جديرتين بالملاحظة، يمكن اعتبارهما مثالين صارخين لقانون النتائج غير المقصودة. جرت الحادثة الأولى بعد انتهاء الحرب مباشرة، أما الثانية فجاءت بعد ثمان سنوات.

كانت الحادثة الأولى نتيجة التقرير السنوي المقدم من وزير الخزانة سنة 1865. بعد استخدام مصطلح «نقد قانوني» للإشارة إلى النقود الخضراء، أكد الوزير أن «قرارات النقد القانوني الحالي... يجب ألا تظل سارية المفعول يوماً واحداً بعد المدة اللازمة لتمكين الناس من الاستعداد للعودة إلى العملة الدستورية»[4]. وقد لقي هذا التعبير عن الرغبة في الإصلاح دعماً شعبياً واسعاً. وفي بداية شهر نيسان من سنة 1866، انضم مجلس النواب إلى التيار بأن أجاز قراراً بتأييد الوزير بأغلبية 144 صوتاً مقابل 6 أصوات. وبعد ذلك بعشرة أيام صدر التشريع اللازم لبدء إحالة النقود الخضراء للتقاعد.

كان مقدراً لهذا الإجماع الساحق أن يتداعى فور حدوثه تقريباً. ونادراً ما أخفق الشعب وممثلوه هذا الإخفاق التام في التكهن بنتائج قراراتهم. إن من الصعب فهم قلة التبصر. وخلال التاريخ، كان مجيء السلام يؤدي دائماً إلى انحسار اقتصادي، بما في ذلك من ضغوط لا تكل لإحداث انكماش عند

مستوى الأسعار. وثبت أن انتهاء الحرب الأهلية لم يكن استثناء لهذه القاعدة. فخلال الحرب، ارتفعت الأسعار إلى أكثر من الضعف، ولكن لدى حلول سنة 1866، كان مستوى الأسعار قد انخفض بمعدل 15 بالمائة. وكان الإصلاح المالي سيزيد الأمور سوءاً.

وسريعاً ما صدرت مراجعات تعيد النظر بقرارات سنة 1866، واستمرت الاحتجاجات العامة لأكثر من عقد من الزمن. فلدى هبوط الأسعار، كان من المؤكد أن تخفيض الموجودات من النقود الخضراء، إلى مقدار يعادل مخزون الذهب المتوفر، سيزيد من المعاناة التي كان الانكماش قد سببها للمزارعين وللكثير من دور الأعمال ولكل المَدينين. وبدأت فكرة إعادة إمكانية الصرف بسرعة، تواجه معارضة قوية، رغم كل الفضائل التي نسبت إليها قبل ثلاث سنوات فقط.

كانت المشكلة، كما تقول الحكمة المأثورة، أن مبلغ 20,76 دولاراً الذي تمثله أونصة الذهب، لم يعد يستطيع شراء ما كان يستطيع شراءه من قبل. وإن إعادة إمكانية الصرف ستضع البلاد في وضع يصبح معه مخزون الذهب المتوفر قادراً على شراء أقل من نصف ما كان يستطيع شراءه قبل سنة 1860، مما يزيد من إحكام الأزمة المالية الآخذة بخناق الدولة. والأسوأ من هذا، أن القوة الشرائية لذهب الدول الأجنبية ستذوي أيضاً، مما يجعل أسعار الصادرات الأمريكية من القطن والحبوب لا تنسجم مع الأسواق العالمية. و حتى الخبراء، لم يبد أنهم قد أولوا أي اعتبار لفكرة خفض كمية الذهب في الدولار إلى النصف بشكل رسمي، مما يؤدي بالتالي إلى مضاعفة الحجم الفعال لمخزون الذهب. فتخفيض رسمي من هذا النوع لقيمة العملة لم يكن يشكل جزءاً من الفكرة السائدة حول مغزى معيار الذهب في القرن التاسع عشر. وكما حدث في بريطانيا بعد حروبها ضد نابليون، كان على إعادة إمكانية الصرف أن تنتظر

حتى تعود الأسعار إلى مستوى يمكن التحكم به قبل أن يصبح بالإمكان ربط العملة ثانية بالذهب.



أما المثال الثاني على قانون النتائج غير المقصودة، فقد جاء سنة 1873، أي بعد مرور سبع سنوات طوال على تلك التعابير الرنانة حول الرغبة في إعادة إمكانية الصرف بالذهب. وقد تبين أن هذا المثال كان له تأثير القنبلة المدمرة[*].

بحلول سنة 1873، كان الضغط يتزايد من أجل إيقاف التحايل بشأن الوعود المتعلقة بإعادة إمكانية الصرف بالذهب. فقد حان الوقت لتنظيم وضع العملة والانتهاء من الأمر[5]. عقد الكونغرس سلسلة طويلة من جلسات الاستماع خاصة بهذا الشأن، ومن ثم قام بإقرار قانون سكّ النقد لسنة 1873، الذي تضمن قائمة بالفئات النقدية المختلفة من القطع الذهبية والفضية التي على وزارة الخزانة أن تضربها اعتباراً من ذلك الوقت فصاعداً. وقد تم إقرار القانون في الكونغرس بأغلبية 110 إلى 13 في مجلس النواب و 36 إلى 4 في مجلس الشيوخ.

وقد لوحظ في قانون 1873 إغفال يثير الروع. فلم يُشِر القانون ولو بكلمة إلى المعيار التاريخي للدولار الفضي البالغ وزنه 371,25 قمحة، وهو المعيار الذي يعود تاريخه إلى أيام تأسيس الكساندر هاميلتون لسكّ النقد في الولايات المتحدة. وكانت الإشارة الوحيدة إلى الفضة هي ذكر القطع النقدية الفضية

(*) إن الوصف التالي للأحداث يعتمد إلى حد كبير على مناقشة ميلتون فريدمان الساحرة لهذه القضية، انظر فريدمان، 1992، الفصل 3، وبخاصة الصفحات 51 ـ 61.

الثانوية من الفئات الصغيرة. كانت النتائج بالغة الخطورة: لقد أنهى قانون سكّ النقد لسنة 1873 الوضع القانوني للثنائية المعدنية في الولايات المتحدة.

ولو أن قانون سكّ النقد لسنة 1873 قد تضمن الدولار الفضي المتعارف عليه، فإن الطلب على الفضة في الولايات المتحدة، من أجل ضرب دولارات فضية، كان من شأنه أن يجلب إلى الشواطىء الأمريكية مقادير ضخمة من الفضة لسكها. أما الذهب، فكان سيغادر الولايات المتحدة إلى الأسواق العالمية، ليصرف بالفضة بسعر لا يقاوم، تماماً كما حدث في الفترة ما بين 1791 ـ 1834 عندما كان هناك نقص في عرض الذهب وكانت الفضة هي المعدن ذو السعر المتدني. وضمن ظروف كهذه، كانت إعادة إمكانية الصرف سنة 1879، وبكل الاحتمالات، هي عودة إلى معيار الفضة لا معيار الذهب.

لقد جرت تلك الحادثة في نفس الوقت الذي كان فيه سعر الفضة، على أية حال، يتعرض لضغوط قوية تدفعه للانخفاض في الأسواق العالمية، وذلك استجابة لقرار الفرنسيين بخفض حجم النقد الفضي ولجهود الألمان لاستبدال مخزونهم من الفضة بالذهب. والأسوأ من هذا كله، أن قانون سنة 1873 جاء في لحظة بدأت تشتد فيها ضغوط الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وذلك لدى تسارع نمو الإنتاج وقصور كميات النقد المتوفرة عن اللحاق به. هبطت أسعار المبيع بالجملة بمعدل 30 بالمائة سنة 1878 وسرعان ما لحقتها أسعار الأسهم[6].

وعندما فطن دعاة الفضة إلى ما حصل، شعروا بالصدمة بسبب ما حدث تحت أنظارهم مباشرة. وفيما بعد، وبعد أن هدأت الأمور قليلاً وانجلى الموقف، أشار السيناتور ويليام ستيوارت إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي على أنه «جريمة القرن العشرين». وقد مضى أحد خصومه إلى أبعد من ذلك إذ صرح أن تلك الأحداث قد اشتملت على «أكبر جريمة تشريعية وعلى

أعجب مؤامرة ضد صالح شعب الولايات المتحدة والشعوب الأوروبية، لم يُشهد لهما نظير، لا في هذا العصر، ولا في أي عصر آخر»[7].

وهناك بعض العلماء ممن يعتقدون أن ما أصبح يُعرَفُ بجريمة سنة 1873 ألهم فرانك بوم قصته الخالدة، ساحر أوز The Wizard of Oz الصادرة سنة 1900. إن بوسع المرء أن يدّعي أن الكتاب هو عبارة عن تورية رمزية لصالح النقد الفضي وضد الذهب فكلمة أوز Oz هي اختصار لكلمة أونصة، وأرض أوز هي الشرق حيث الذهب هو المعدن الأثير. أما الإعصار الذي يهب من الغرب بتلك القوة فهو حركة سكّ النقد الفضي التي لايحدها شيء، ودوروثي هي الأمريكية المقدامة العطوفة التي تمثل الناس البسطاء في مواجهة جبابرة المال. أما مدينة الزمرد فهي واشنطن، والساحر الذي يعيش هناك ما هو إلاّ تجسيد للمخادعين. وهنالك تحليل مفصل ومسلٍ بهذا الشأن ظهر في مقالة طريفة لبروفيسور من جامعة روتجرز يدعى هيو روكوف[8].

أما أن يُعتَبَر قانون سكّ النقد لسنة 1873 جريمة، فلا يمكن قول ذلك، لكنه قد يكون مؤامرة. وتشير الأدلة المعاصرة إلى أن النتائج كانت جلية لكبار صانعي القرار. فقد نصح ليندرمان، مديرُ دار السك، وزيرَ الخزانة سنة 1872 قائلاً: «هناك أسباباً عديدة تنشط حالياً، وتهدف جميعها إلى زيادة العرض عن الطلب بخصوص الفضة، وما يتبع ذلك من خفض سعر الفضة». كما أنه أشار، في مذكراته الصادرة سنة 1877، إلى أن القانون «وضع الولايات المتحدة على معيار الذهب وحده. . . والرأي الذي يضغط بثقله في أوروبا وفي أمريكا كان يعارض فكرة أن هناك فائدة عملية من الحفاظ على معيار ثنائي مهما كان أساس اختياره، وذلك لصالح معيار الذهب وحده». واعتباراً من سنة 1867، لم يُخفِ جون شيرمان، رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ، تصميمه على إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي، بل إنه مضى إلى حد وضع مسودة قانون بهذا

الشأن في نهاية سنة 1869. وقد أيده في جهوده هذه كل من ليندرمان ووزير الخزانة[9].

إن من الصعب العثور على تفسير مُرضٍ للسبب في أن عدداً جد ضئيل من الناس، خارج هذه الدائرة الضيقة، كانوا واعين لما سيحدث بعد ذلك. فلم يكن قد بُذِلَ أي جهد لإبقاء محتويات قانون سكّ النقد سراً. كما أن القانون ظل معروضاً أمام الكونغرس لثلاث سنوات قبل إقراره بتلك الأغلبية الساحقة. وقد صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب، التي قامت بدراسة مسودة القانون، أن المسودة كانت قد جاءته من إحدى لجان مجلس الشيوخ التي كانت قد أولتها «اهتماماً كبيراً لا يقل عن الاهتمام الذي رأيت كل اللجان توليه لأي قرار». وقد أمر الكونغرس بطبع القانون ثلاث عشرة مرة، وقد احتل نصه 144 عموداً من صحيفة كونغيريشينال غلوب Congressional Globe. أما النائب هوبر، الذي أشرف على عملية إقرار القانون داخل مجلس النواب، فقد كان واضحاً في إشاراته إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي. وكان تقرير ليندرمان لسنة 1872 قد نشر لدى تصويت الكونغرس لإقرار القانون. وإذا كان بالإمكان، كما أكد لينكولن، خداع كل الناس لبعض الوقت، فإن هذه الحادثة تعتبر نموذجاً واضحاً لذلك[10].



إن الدراما الرئيسية لسبعينات القرن التاسع عشر، كان مقدراً لها أن تحدث سنة 1879، بعد أن استؤنفت رسمياً إمكانية صرف العملات الورقية بالذهب، كما كان مقرراً لها أن تبدأ، أي في الأول من كانون الثاني. وكان بعض الذهب المتوفر لسد طلبات الصرف قد تراكم من فائض عائدات الضرائب (بشكل إيصالات تعرفة جمركية في معظمها) عن الإنفاق، أما ما تبقى

من الذهب اللازم فقد تم شراؤه من الخارج بأموال كانت وزارة الخزانة قد اقترضتها في أسواق الرساميل.

ومع ذلك، كانت الظروف لا تبشر بالخير، كما أن قابلية عملية استئناف الصرف للاستمرار ظلت محفوفة بالشكوك. ورغم إقرار قانون عودة إمكانية الصرف، إلا أن مصداقية التزام الدولة بالذهب كانت تبدو بكليتها موضع تساؤل كما كانت في الماضي. كانت تجارة الصادرات الأمريكية تفقد توازنها كما ساد التوقع بشكل عام بوجود إمكانية أن تخسر أمريكا كمية كبيرة من الذهب لصالح أوروبا. فكم كان بإمكان المرء أن يثق بأن وزارة الخزانة ستكون قادرة أو راغبة في الوفاء بالالتزامات التي قد يفرضها عليها قانون إعادة إمكانية الصرف؟ . . .

وهنا تدخلت الطبيعة بأسلوبها الخارق لإخراج مخزون الذهب الأمريكي من مأزقه. ففي شهر أيار تساقطت الثلوج في فرنسا كما عانت بريطانيا من موجة صقيع مدمرة تبعتها أمطار تواصلت حتى أواخر فصل الصيف. كانت الكارثة التي لحقت بالمحاصيل البريطانية والفرنسية لا سابقة لها. وضرب الطقس الرديء كلاً من النمسا وألمانيا وروسيا، حيث كانت محاصيل القمح هي الأسوأ منذ عشرة أعوام. وزاد فوق كل هذا، أن محصول القطن الهندي كان شحيحاً. وكما سنرى لاحقاً، فإن هذا التحول السعيد للأمور لم يكن سوى الحدث الأول في سلسلة من المناسبات التي أظهرت فيها الطبيعة من العطف ما يكفي لإنقاذ مخزون الذهب الأمريكي في اللحظة الأخيرة.

وفي حين جعل الطقس الكارثي في أوروبا أسعار القمح تحلق عالياً، كان الطقس في أمريكا في أفضل أحواله وكانت المحاصيل في الولايات المتحدة وفيرة. وبالإضافة لذلك، جاء حدث ذو أهمية مستقبلية كبيرة ليوفر المزيد من الدعم للميزان التجاري الأمريكي: فقد تم الانتهاء من تمديد خط الأنابيب الساحلي الآتي من آبار النفط التي تم اكتشافها حديثاً في بنسلفانيا، مما رفع حجم الصادرات الأمريكية من النفط لتشمل العالم بأسره.

وسرعان ما بدأ الذهب رحلة العودة من أوروبا باتجاه أمريكا. وبحلول منتصف خريف سنة 1879، كان قد دخل الولايات المتحدة ما قيمته 6 مليون دولار. وارتفع مخزون الذهب الحكومي، الذي كان بالأصل آخذاً بالارتفاع، من 120 مليون دولار في نهاية شهر حزيران إلى 157 مليون دولار في أول شهر تشرين الثاني. أصبحت وزارة الخزانة عندها في وضع يسمح لها بدفع الذهب، ليس فقط لقاء الأوراق النقدية المقدمة لها للصرف بل في نواحي الإنفاق الحكومي العادي من سلع وخدمات. كانت تلك مجرد بداية. وبدا الأمر وكأن يوسف كان موجوداً يقدم تنبؤاته عن الطقس لفرعون: فلثلاث سنوات على الأقل، استمر الميزان المذهل للتفوق الزراعي الأمريكي قائماً، مما جذب المزيد من الذهب عبر المحيطات[11].



نحثُّ الخطى الآن نحو سنة 1890، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة الأخوين بيرنغ في لندن. ومثلما حدث في أزمة النقد التي حصلت في آسيا سنة 1998، وأثرت على الأوراق المالية الروسية والأمريكية اللاتينية، كان لِأَزمة الأخوين بيرنغ سنة 1890، تأثير مدمِّر على شهية الأجانب للأوراق المالية التي يسيطر عليها الدولار. وقد ثبت أن التأثير الراجع لأزمة بيرنغ لم يَعْد أن يكون الأول من بين مجموعة القوى التي صاغت السنوات الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر لتجعلها أشبه بمركبة تسير على مسارات ذات تقلبات مرعبة من الأحوال الاقتصادية والمالية.

وقبل أن يبدأ الإحساس بتأثير أزمة بيرنغ في الولايات المتحدة، سجل معسكر أنصار الفضة انتصاراً آخر حاسماً كان من شأنه تعميق الشكوك المستمرة بشأن التزام أمريكا بمعيار الذهب. ففي تموز من سنة 1890، أقر الكونغرس قانون شيرمان المتعلق بشراء الفضة (وقد جاء اسم القانون من اسم الشخص

ذاته الذي كان يريد إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي قبل عشرين سنة)، من حيث الأساس، كان القانون يهدف للحصول على دعم لتعرفة جمركية أعلى من قِبَلِ ثمانية عشر سيناتوراً جاءوا من الولايات التسع الواقعة غرب المسيسيبي، حيث كانت تقع معظم مصادر الفضة في الولايات المتحدة. وقد اشترط القانون أن تقوم وزارة الخزانة بشراء كميات شهرية من الفضة بحيث تصل قيمتها السنوية إلى خمسين مليون دولار تقريباً، أي ضعف الكميات المسموح بها في قانون سنة 1878. وبالإضافة لذلك، كانت المدفوعات مقابل الفضة ستتم بالعملة الورقية الجديدة، أي أوراق وزارة الخزانة لسنة 1890، التي كانت تُعتبر أوراقاً نقدية قانونية يمكن صرفها لدى الطلب بالذهب أو بالفضة حسب ما يرى وزير الخزانة.

لم يكن ذلك كل شيء. فقد تم إقرار قانون شيرمان عندما كان الكونغرس على وشك تخصيص مبالغ إضافية ضخمة من أجل الإنفاق الحكومي الاعتيادي مما كان سيزيد من تدفق الأموال من وزارة الخزانة إلى حد كبير. وبما أن وزارة الخزانة كانت تعاني من صعوبات في موازنة النفقات مع الواردات، سرعان ما دفع القانون الجديد بالحكومة إلى وضع العجز. في وقتنا الحالي، يمكن للحكومة أن تخرج إلى الأسواق وتقترض بغية تمويل العجز. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد كانت الاستجابة الأولى هي تغطية العجز عن طريق خفض الأرصدة النقدية ـ سواء منها العملة الورقية القانونية أو الذهب ذاته. وأضيفت للوضع مهزلة قاسية عندما لاحظت كتلة أنصار الفضة أن التحسن السريع المبكر في سعر الفضة سرعان ما تبدد تحت تأثير ضغط حركة البيع الكبيرة إلى الخارج بحيث تم القضاء على المصدر الجديد للطلب.

لم يكن بالإمكان أن يجري ذلك في توقيت أسوأ. فما إن أفلتت أزمة الأخوين بيرنغ من عقالها في لندن، لم يعد الأوروبيون يكتفون بتصفية ما بحوزتهم من أوراق مالية أمريكية، بل إنهم اختاروا أيضاً تحويل عائداتهم إلى

عملاتهم المحلية، مما كان يعني في نهاية الأمر إعادة أموالهم بشكل ذهب. وخلال الستة أشهر الأولى من سنة 1891، فاقت صادرات الذهب من الولايات المتحدة مجموع صادرات الذهب خلال سنة كاملة في السنوات الخمس والعشرين السابقة[12]. وقد أدى هذا التدفُّق إلى خلل ينذر بالخطر في الاحتياطي الذي تحتفظ به وزارة الخزانة من أجل صرف العملة الورقية القانونية إلى ذهب. أصبحت الآن كل الدلائل تشير إلى حدوث تدافع على مخزون الذهب الأمريكي، أصبح فيه الهدف الوحيد لكل حامل لأوراق نقد هو صرف ما يملك من الدولارات بالذهب قبل أن يسبقه آخر إلى منافذ الصرف في وزارة الخزانة.

وفي سنة 1891، تدخلت الطبيعة، دونما إبطاء، لإنقاذ الموقف، كما فعلت تماماً سنة 1879. فقد أصيب محصول القمح في جنوب روسيا، وهو ثاني أهم مصدر للتموين في أوروبا، أصيب بكارثة حقيقية. وكان الموسم الفرنسي الأسوأ منذ كوارث سنة 1879. وفي هذه الأثناء أنتجت مزارع الولايات المتحدة أضخم محصول للغلال في التاريخ، كان أعلى من المحصول القياسي السابق بنسبة 65٪. ومرة أخرى انحسر تدفق الذهب.

لكن المهلة كانت قصيرة في هذه المرة. إذ ما كادت سنة 1892 تنصرم حتى استؤنف نزيف الذهب. ولدى نهاية شهر أيار، كان احتياطي وزارة الخزانة من الذهب قد هبط إلى 114 مليون دولار، أي بالكاد فوق مبلغ 100 مليون دولار وهو الحد الأدنى الذي كان الكونغرس قد حدده لتحافظ عليه وزارة الخزانة. وقررت الوزارة ألا خيار أمامها سوى إيقاف كل مدفوعات الحكومة بالذهب، وأصبحت كل المدفوعات تجري الآن بالعملة الورقية القانونية. ولم يكن من شأن هذا القرار التعس الذي لا مناص منه سوى زيادة الطلب على الذهب بين عامة الشعب وبين الأجانب وزيادة الشكوك المتعلقة بالتزام بالدولة بمعيار الذهب. وفي هذه الأثناء، ارتفعت الواردات من السلع بسرعة شديدة في

الشهور التسعة الأولى من سنة 1893 بحيث تجاوزت قيمتها قيمة الصادرات بمبلغ مذهل وهو 447 مليون دولار. وفي تقريره السنوي لسنة 1892، اعترف وزير الخزانة، والأسى يملؤه، بوجود عجز هائل وشيك الحدوث في العائدات، وحذر من أن آلية الصرف الحكومية برمتها كانت تواجه خطراً[13].

لكن الوضع لم يكن قد بلغ ذروته بشكل من الأشكال. ففي شهر شباط، أفلست شركة سكة الحديد فيلاديلفيا آند ريدينغ. وفي نيسان، تدنى احتياطي الذهب إلى ما دون 100 مليون دولار. وفي أيار، حذت ناشيونال كورديج، أوسع وأنشط مؤسسة للأسهم الصناعية في سوق الأسهم في نيويورك، حذو فيلادلفيا آند ريدينغ وأشهرت إفلاسها، وهبطت قيمة أسهمها من 147 في كانون الثاني إلى أقل من 10 في شهر أيار، مما جعل سوق الأسهم بكامله ينهار معها والفزع يملؤه. وبدا الآن أن قدرة المصارف على الدفع أصبحت في خطر مما أدى إلى اندفاع الناس لسحب ودائعهم ـ حتى أن العملات الورقية بدت الآن أفضل من لا شيء. وقد أدى الاندفاع إلى المصارف إلى زيادة الهستيريا ودَفَع بمعدل الفائدة على القروض القصيرة الأمد في سوق المال في نيويورك إلى 74٪، أما القروض لأجَلٍ ما فقد أصبحت متعذرة[14]. وقد شملت حالات الإفلاس التي تلت في شركات الخطوط الحديدية، قبل نهاية سنة 1893، كل من شركات إري، نورذيرن باسيفيك، أتشيسون، توبيكا آند سانتا في، ناهيك عن خمسة عشر ألف شركة أخرى وخمسمائة مصرف. وفي مواجهة كل تلك الكوارث، لم يكن من مخرج أمام الحكومة لمعالجة الوضع سوى إلغاء قانون شيرمان لشراء الفضة الصادر سنة 1890.



كان لتلك الأحداث الرهيبة تداعيات جد بغيضة. فقد تجاوز مستوى البطالة في الولايات المتحدة عشرة بالمائة من القوى العاملة في كل سنة وذلك

خلال الفترة ما بين 1893 ـ 1898، ويعتبر ذلك أسوأ تجربة مرَّت بها الولايات المتحدة في أي فترة من تاريخها، باستثناء فترة الركود في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي نيسان من سنة 1894، قامت مجموعة من المعوزين المؤلفة من آلاف العاطلين عن العمل بتنظيم أنفسهم فيما أصبح يدعى بجيش كوكي. وخلال مسيرتهم التي بدأت من الميسيسيبي باتجاه الشرق، قاموا باجتياح المدن وبالاستيلاء على قطارات سكة الحديد قبل أن يتجمعوا أمام مبنى الكونغرس في واشنطن مطالبين بالمعونات. وقد تطلب الأمر استدعاء قوات الجند لتفريقهم. وفي الشهر الذي أعقب ذلك، أدى الضغط باتجاه خفض الأجور إلى حدوث إضراب في شركة بولمان، (واسمها الرسمي بولمان بلاس كار كومباني) استمر لأكثر من شهرين قبل أن يتم انهاؤه بموجب إنذار حكومي، كانت تلك هي المرة الأولى التي تُستخدم فيها القوانين المقاومة للتروستات ضد النقابات العمالية، وقد قام الزعيم الاشتراكي أيوجين ديبس بإدارة دفة الإضراب، ليقضي بعد ذلك ستة أشهر في السجن مكافأة له على جهوده. وفي شهر تموز، قامت مجموعات عمالية بالاستيلاء على شبكة السكك الحديدية، ثم تجمعت في شيكاغو حيث أقام زعماؤهم مقرات رسمية لهم، ومن هناك أصدروا بلاغات تملؤها «ثقة الفاتحين العسكريين»[15]. وهنا كان لا بد من استدعاء جنود المشاة. كما قررت الطبيعة، سنة 1894، تغيير اتجاه منح بركاتها بأن تأتي بغلال هزيلة في الولايات المتحدة بينما تُغرق أوروبا بالمحاصيل الوفيرة. بلغت الأمور حداً من السوء دفع المفوض المسؤول عن الخدمة المدنية تيودور روزفلت لبيع أربعة فدادين في ساغامور هيل للحفاظ على مستوى حياة عائلته[16].

وفي هذه الأثناء لم تكن الأمور في واشنطن تدفع للظن بأن شيئاً ما يبعث على التفاؤل بشأن الوضع المالي لوزارة الخزانة. فمعدل تجاوز المدفوعات للعوائد ازداد سوءاً. وكان الفرق في البداية قد تمَّت تغطيته عن طريق اللجوء

إلى الدفع بالعملة الورقية القانونية، ولكن عندما استُنفذت تلك العملات، لم يكن أمام الوزارة من خيار سوى الشروع باستخدام الذهب لسد نفقاتها الجارية. وكانت النتيجة أن أخذ مخزون الذهب بالتدهور بسرعة. وفي شباط من سنة 1894، قرر وزير الخزانة جون كارليسل، أن يغطي العجز ببيع إصدار جديد من السندات التي كانت تقتضي الدفع بالذهب. وقد باءت خطته بالفشل عندما أعرض السوق عن إصداره الجديد رغم معدل الفائدة العالي الذي وضعه كار ليسل لجعل الصفقة مغرية.

تنازل كارل ليسل عن كبريائه وسافر إلى نيويورك ليمارس ضغطاً شديداً على المصارف الكبيرة لجعلها تشتري السندات التي أصدرتها الحكومة، ملوحاً بالدوافع الوطنية ومصراً على وجوب تفادي حدوث حالة أخرى من الفزع مهما كان الثمن. واستجابت المصارف لطلب المساعدة ولكن بتردد. وسرعان ما وصل إلى وزارة الخزانة 59 مليون دولار بالعملات الذهبية كثمن للسندات الجديدة. كان ذلك هو الجانب المشرق من الأنباء. أما الخبر السيىء فكان أن ما قيمته 24 مليون دولاراً من الذهب، الذي استخدمته المصارف لدفع ثمن السندات، كان قد أتى في الأصل من قيمة مماثلة من النقد الورقي القانوني الذي كانت المصارف قد صرفته بالذهب من وزارة الخزانة قبل وقت قصير فقط. في واقع الأمر إذاً كانت نصف المدفوعات لقاء السندات تقريباً قد تمت بالأوراق النقدية القانونية لا بكمية الذهب الإضافية التي كانت وزارة الخزانة بحاجة ماسة إليها. ولم تُضف تلك اللعبة إلى احتياطي الذهب إلاّ 35 مليون دولار فقط، لا 59 مليون دولار. وبعد كل تلك الألاعيب المخادعة، ظل احتياطي وزارة الخزانة لا يزيد عن 107 مليون دولار تقريباً. وارتفع العجز الذي كان قائماً في شهر تشرين الأول سنة 1894 ارتفاعاً شاهقاً ليصل إلى 13 مليون دولار، بينما تدنى احتياطي الذهب إلى 52 مليون دولار.

توجه كارليسل مرة أخرى إلى مصارف نيويورك طلباً للعون. ومرة

أخرى، استجابت المصارف لإلحاحه بشأن قرض. ولكن مرة أخرى أيضاً، قامت تلك المصارف بصرف العملة الورقية القانونية بالذهب للوفاء بنصف الالتزامات المالية التي كانت قد دفعتها للوزارة لقاء السندات. وقد اشتكى رئيس الجمهورية كليفلاند، وهو يشعر بالحزن الشديد، قائلاً، «إننا هنا أمام سلسلة متصلة، سلسلة آخذة بإفراغ الخزانة من الذهب دون أن تلوح في الأفق بادرة راحة نهائية»[17]. وفي كانون الثاني من سنة 1895، تمَّ تصدير ما قيمته 26 مليون دولار. ذهباً من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمَّ سحب ما قيمته 45 مليون دولار ذهباً من وزارة الخزانة وذلك لقاء صرف عملات ورقية قانونية. كان احتياطي الوزارة من الذهب يقترب من 40 مليون دولار كما أخذ يتدنى بمعدل 2 مليون دولار يومياً[18].

وقد وصف نوييس الوضع في الأسبوع الأخير من كانون الثاني سنة 1895، قائلاً:

> «إن التجار والمصرفيين مشغولين حالياً بتنظيم شؤونهم بانتظار الاستسلام المتوقع لوزارة الخزانة. . . [لقد كان هناك] شعور عام بأنه خلال بضعة أيام، أو بضع ساعات، ستسوى المسألة نهائياً[19].



إن السنوات الخمس، التي انقضت ما بين إقرار قانون شيرمان المتعلق بالفضة وأزمة الأخوين بيرنغ في أوائل سنة 1890، وصولاً إلى ذروة الأحداث في شهر كانون الثاني من سنة 1895، هذه السنوات تحمل في ثناياها سلسلة من الكوارث المتعلقة بالذهب التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بقوة واستمرارية لا مثيل لهما. إن طبيعة كل من أسباب ونتائج تلك الأحداث ستعاود الظهور

بشكل مشابه خلال الكوارث والتداعيات التي أحدقت بالدول الناشئة بعد مائة سنة، من الأزمة المكسيكية سنة 1994 إلى الأزمة الآسيوية خلال الفترة ما بين 1997 ـ 1998.

إلا أن الفرق بين الفترتين كان حاسماً. ففي تسعينات القرن العشرين، تجمعت الدول المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بشكل منظمات دولية بغية تقديم قروض سخية أوقفت تعاظم الأزمة وهيأت الأساس لاسترجاع الدول لعافيتها. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد وقفت أوروبا تتفرج تاركة الولايات المتحدة تعاني مشكلتها في حالة من العزلة. ولا مجال للإنكار أن تسعينات القرن التاسع عشر كانت فترة صعبة في أوروبا أيضاً، ولكن كان من الواضح أيضاً أن بنك إنجلترا وبنك فرنسا ونظرائهما من المصارف في كل أنحاء القارة الأوروبية، لن تقوم بالتأكيد بتلويث سبائكها الذهبية الثمينة بتقديمها بشكل قروض إلى وزارة الخزانة الأمريكية غير الجديرة بالثقة.

هل غاب عن بال الأوروبيِّين يا تُرى أن الولايات المتحدة ربما أصبحت «أكبر من أن تصاب بالعجز»؟.. والواقع أن الروابط بين ساحلي الأطلسي كانت تتطور بسرعة كبيرة سواء من الناحية المالية أو في مجال التجارة بحيث أن الفوضى الاقتصادية في الولايات المتحدة كان من شأنها أن تجعل الأمور في أوروبا أخطر مما كانت عليه في الأصل. أم أن الأمر كان على النقيض من ذلك ـ هل كان الأوروبيون يفرطون في التركيز على التهديد التنافسي الناجم عن تحول أمريكا الوشيك إلى القوة الصناعية العظمى لذلك العصر؟.. أيّاً كان الدافع، فإننا سنرى في الفصل التالي أن ذلك الشكل المحدد من قصر النظر سيعاود الظهور في أكثر من دولة، محدثاً نتائج قاتلة، وذلك في العقدين اللذين أعقبا نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع ذلك لم تسقط الولايات المتحدة من على شفير الهاوية في كانون الثاني سنة 1895. ففي اليوم الأخير من ذلك الشهر، قفز سوق الأسهم صعوداً،

وبدأ الدولار فجأة يستعيد عافيته في أسواق القطع الأجنبي، كما تم بشكل مفاجىء إلغاء أوامر بتصدير الذهب. وتم خلال ليلة واحدة إفراغ ما قيمته تسعة ملايين دولار من الذهب من على السفن الراسية في الميناء[20].

ما الذي حدث؟.. إن الأمريكيين، وقد أعوزهم العون من المصارف المركزية الأوروبية، وفي غياب منظمات دولية من نوع صندوق النقد الدولي، كانوا قد تدبروا أمر وصنع صيغتهم الخاصة لما كان سيتحول في أواخر القرن العشرين إلى أساليب الإنقاذ من المآزق المالية. وقد نفَّذوا عملية الإنقاذ هذه بمهارة فائقة عن طريق الجمع بين العبقرية في الارتجال في مواجهة الخطر وبين الإرادة التي لا تلين في إظهار القوة الغاشمة حين يتطلب الأمر ذلك.

ولم يكن الشخص الذي وضع القوة موضع التنفيذ سوى. ج. بيير بونت مورغان، الذي حشد كل ما يملك من سلطة وسمعة فريدتين على كلا ساحلي الأطلسي. ويشير رون تشيرناو، مؤرخ دار مورغان، إلى الخطة التي وضعها مورغان بقوله «الإنجاز الباهر، لقد أنقذ معيار الذهب». ومن محاسن الصدف، أن رئيس الجمهورية، غروفر كليفلاند، كان صديقاً لدار مورغان، بما أنه عمل في شركة محاماة مجاورة للدار خلال السنوات الأربع الفاصلة بين فترتي رئاسته. كما أن الرجلين كانا جارين في منزليهما الريفيين في برينستون، ولاية نيوجيرسي. وكان كليفلاند هو الديموقراطي الوحيد الذي صوَّت بيير بونت مورغان لصالحه طوال حياته.

لم يكن فيما حدث أي شيء سهلاً أو بسيطاً. فعلى ضوء الوضع الاقتصادي المتردي، كان الكره الشعبي لمصرفيي نيويورك أقوى وأوسع انتشاراً من ذي قبل، مما جعل كليفلاند عاجزاً عن التماس العون منهم كما كان الوزير كارليسل قد فعل قبل سنة. وحتى في حال أبدى المصرفيون استعداداً أكبر للتعاون، فإنه لم يكن هناك في الولايات المتحدة ما يكفي من الذهب لإعادة وزارة الخزانة إلى قدرتها في الوفاء بديونها. وهنا لم يكن من خيار سوى التوجه

إلى رجال المال الأوروبيين، الذين كان آل روتشيلد لا يزالون في مقدمتهم. وافق آل روتشيلد على محاولة إصدار سندات أوروبية، وكانت الخطوة الأولى هي السعي لدى الفرع الأوروبي من بنك مورغان في نيويورك ـ ج. س. مورغان آند كومباني. وقد تردد بنك ج. س. مورغان واشترط لمشاركته أن يوكل لبيير بونت مورغان نفسه أمر اتخاذ الترتيبات لدى الجانب الأمريكي بالاشتراك مع ممثل روتشيلد في نيويورك، أوغست بلمونت الابن[*].

ورغم أن تدفق الذهب إلى الخارج ٱسْتُؤنِفَ في مطلع شهر شباط، إلاّ أن مجلس الوزراء في واشنطن كان متصلباً في معارضته لأي اقتراح بإصدار سندات من شأنها وضع الحكومة الأمريكية في موضع المدين أمام حفنة من المصرفيين الأجانب. كاد بيير بونت مورغان أن يُصعَقْ. وأبرق إلى شركائه في لندن بأن الولايات المتحدة كانت «على شفير هاوية من الفوضى المالية» وانطلق على الفور في عربة قطار خاصة، مصطحباً بلمونت معه[21]. وعندما أُبلغَ أن لا فائدة من مقابلة كليفلاند، صرح مورغان «لقد أتيت لمقابلة الرئيس وسأبقى هنا حتى أقابله». وقد وصل إلى ما يريد. إذ أنه سرعان ما انضم إلى اجتماع يحضره كليفلاند وكارليسل والمدعي العام، ودخل أثناء الاجتماع أحد الكتبة ليبلغ وزير الخزانة أنه لم يتبق في أقبية الوزارة سوى ما قيمته 9 ملايين دولار ذهباً[22]. فقال مورغان بأسلوبه المقتضب: «سينضب ذلك قبل الساعة الثالثة». أدرك كليفلاند أنه لم يتبق لديه أية خيارات. وسأل مورغان: «سيد مورغان، ما هي الاقتراحات التي تود التقدم بها»[23]؟..

كانت خطة مورغان تتسم بالجرأة والتهور. فقد اقترح بيع إصدار سندات من وزارة الخزانة، بقيمة 65 مليون دولار تقريباً، إلى مجموعة أوروبية يقوم هو

(*) كان بلمونت واسمه في الأصل شوينبرغ، هو اليهودي الوحيد الذي كان مورغان مستعداً لتقبّله ضمن مجال الأعمال دون تذمُّر سنة 1894.

و روتشيلد بتنظيمها، وأن يجري الدفع بشكل 3,5 مليون أونصة تقريباً من العملات الذهبية (أي بحدود مائة طن)، يتم الحصول على نصفها على الأقل في أوروبا. ومن باب تشجيع المصارف الأوروبية، يُرفع معدل الفائدة بنسبة نقطة مئوية كاملة أكثر مما تلقته مصارف نيويورك بموجب صفقة كارليسل سنة 1894.

اشتملت خطة مورغان على ثلاثة عناصر بالغة الأهمية. كان العنصر الأول في نص العقد المبرم بين المجموعة وبين وزارة الخزانة: «يقوم الفرقاء من الفريق الثاني، وشركاؤهم فيما يلي... بما في وسعهم لممارسة نفوذهم المالي كما يبذلون كل الجهود المشروعة في سبيل حماية وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من سحب الذهب وذلك لحين تنفيذ العقد بشكل كامل»[24]. وكان ذلك يعني من حيث الواقع، أن مجموعة مورغان ـ روتشيلد ستقوم بالتلاعب بسوق الذهب. أما العنصر الثاني، فكان يقضي بأن تستخدم المجموعة موجوداتها من العملات الأوروبية لإقراض الأمريكيين الذين كانوا مدينين بالنقود للأوروبيين بموجب صفقات تجارية أو مالية، مما يعني وضع حد لطلب تحويل الدولارات إلى ذهب. وأخيراً، قامت المجموعة بموجب هذا المشروع بربط كل الدور المصرفية في مدينة نيويورك بمجموعات أوروبية مهمة، وجعلتها، بحكم إصدار السندات، جزءاً من الصفقة.

وعندما انتشرت أخبار هذه الصفقة المخادعة، ثارت ضجة عامة تصم الآذان ضد ما بدا وكأنه بيع إلى المصارف الأجنبية. فقد وصفت صحيفة نيويورك وورلد تلك المجموعة بأنها: «مصّاصو دماء من اليهود والأغراب». وفي الكونغرس، طلب ويليام جينينغز بريان من أحد الكَتَبة قراءة نص صك شايلوك من مسرحية تاجر البندقية[25]. ولم يحرِّك رئيس الجمهورية ساكناً. وفي رسالته السنوية بتاريخ 2 كانون الثاني سنة 1895، أوضح كليفلاند أنه «لم يساوره أدنى شك على الإطلاق فيما يتعلق بحكمة هذا التدبير»[26].

كانت النظرات المليئة بالشك تراقب التنفيذ الفعلي اليومي لتلك الخطة في كل من لندن ونيويورك، لكن الخطة نجحت. لاشك بأن آلياتها لعبت دوراً في نجاحها، لكن إدراك السوق بأن أوروبا كانت تقدم ذلك النوع من الدعم كان كافياً لتهدئة خواطر المصرفيين والمستثمرين. والباوند الإسترليني، الذي كان يُصرف بسعر 4,89 دولار في نيويورك، هبط فجأة ليعود إلى قيمته الأساسية البالغة 4,86 دولار، مما سهل على المجموعة منح مهل إضافية على قروض القطع الأجنبي المقدمة للمستوردين الأمريكيين. وسرعان ما أخذ الذهب يصل إلى وزارة الخزانة من أوروبا بمعدل 5 مليون دولار شهرياً، وبتاريخ 8 تموز، كان احتياطي الوزارة قد عاد إلى مبلغ 108 مليون دولار[27]. وشهدت الأسواق الأوروبية تدافعاً حقيقياً، بلغ حد الفزع، لشراء الأوراق المالية الأمريكية، وخلال فصل الربيع، كانت كل سفينة تغادر البلاد تحمل أكداساً من الأسهم والسندات الأمريكية المخصصة للبيوتات الأوروبية.



رغم أن المجموعة لم تفلح في الإمساك بخيوط اللعبة إلى ما لا نهاية، ومع أن بوادر ضعف آخر ظهرت لاحقاً سنة 1895، إلا أن أسوأ ما في الموضوع كان قد انقضى. وبطرق عدة، وذلك عندما تبين أن سنة 1896 شكّلت نقطة الحضيض في نشاط الأعمال بعد عدة سنوات من الانكماش الاقتصادي. ولدى نهاية العقد، كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 10٪. وفي شباط من سنة 1896، وعندما طرحت وزارة الخزانة الأمريكية إصدار قرض بمبلغ 100 مليون دولار في الأسواق العامة، تلقّت عروضاً وصلت إلى مبلغ استثنائي وهو 568 مليون دولار، مما جعل غرفة التجارة في نيويورك تصدر قراراً تعلن فيه «إن نجاح هذا القرض سيبدد أي شك فيما يتعلق بقدرة حكومة الولايات المتحدة وعزمها على الوفاء بالتزاماتها بمال يعد الأفضل في العالم»[28]. ومنذ تلك

اللحظة لم يحدث أن تدنى احتياطي الذهب في وزارة الخزانة مرة أخرى إلى ما دون 100 مليون دولار(*).

ورغم كل تلك الانتصارات الدراماتيكية، قام أنصار الفضة، سنة 1896، بشن أعنف هجوم لهم على معيار الذهب. ففي مؤتمر عقد في سرادق في حقول شيكاغو، على مقربة من موقع جامعة شيكاغو الحالي (وهو المكان الذي يخبرنا ميلتون فريدمان بأنه كان يُعرف باسم «زاوية الخطيئة» في ثلاثينات القرن العشرين)[29]، أقنع هؤلاء الحزبَ الديمقراطي بترشيح ويليام جيننغز بريان من نبراسكا، الذي لم يكن يتجاوز السادسة والثلاثين، في مواجهة المرشح الجمهوري ويليام ماكينلي الذي كان يبلغ الثالثة والخمسين من العمر، وذلك في الانتخابات الرئاسية لسنة 1896.

كانت تلك هي الانتخابات الوحيدة في التاريخ الأمريكي التي اْنصبَّ فيها التركيز على طبيعة النظام المالي للبلاد، ولو أن أمراً كهذا حدث في وقتنا الراهن لأثار نظرات الدهشة في عيون الناخبين. لم تكن هذه الفكرة واضحة في الحملة عند البداية. فقد هاجم بريان بعنف الاحتكار وارتفاع الأسعار(!)، والفساد الحكومي وإهمال الحكومة لعامة الشعب. أما ماكينلي، فقد كان في الأصل من دعاة الفضة، وكان قد صوّت لصالح إقرار سكّ حر للدولارات الفضية سنة 1877، كما أنه كان قد صوَّت لصالح قانون شراء الفضة سنة 1890. لكنه كان أيضاً مقتنعاً بأنه سيكسب الجولة عن طريق التركيز على فضائل قانون التعرفة العالية الذي صادق عليه بحماس شديد، وسرعان ما اكتشف ماكينلي أنه لن يكون قادراً على اجتذاب أصوات الديمقراطيين بشأن قضية كانوا يعتبرونها من

(*) عندما أُقرّ قانون معيار الذهب سنة 1900، كان ينص على تخصيص إحتياطي يبلغ 150 مليون دولار لصرف العملة الورقية، وأن يُعاد استكماله إلى مبلغ 150 مليون دولار في كل مرة قد يتدنَّى فيها الاحتياطي ليصبح أقل من 100 مليون دولار.

المحرمات. كما أدرك أن كثيراً من الديمقراطيين كانوا مترددين بشأن دعم بريان غير المشروط للطلب الذي يقوم عليه البرنامج السياسي لحزبهم والخاص «بسك حر وغير محدود لنقد فضي وذهبي حسب النسبة القانونية السائدة وهي 16 إلى 1، دون انتظار مساعدة أو موافقة أية دولة أخرى». وفي الواقع، كان الديمقراطيون من الولايات الشرقية قد انفصلوا عن الحزب ليؤسسوا جماعة «ديموقراطيي الذهب».

قرر ماكينلي أن يُقلّ من كلامه بشأن التعرفات وأن يكثر الحديث عن تفوق الذهب على مبدأ ثنائية المعدن، وبتاريخ 10 تموز، صرّح بتأييده العلني لمعيار الذهب الأحادي المعدن. ومنذ تلك اللحظة اكتسبت القضية متانة وفقدت المواضيع الأخرى أهميتها. ولدى استمرار الحملة، قام الفريقان بإصدار كميات ضخمة من منشورات الحملة تتعلق بموضوع المعايير النقدية المعقد، وكانا ينصحان أتباعهما بتثقيف أنفسهم فيما يخص تلك القضايا. وقد تبين فيما بعد أن المنافسة الانتخابية لسنة 1896 كانت فريدة من نوعها في التاريخ نظراً للعمليةِ التثقيفية التي دُعي الناخبون للاشتراك بها.

وبالرغم من حداثة سن بريان، إلا أنه كان خصماً لا يستهان به، وكان يشار إليه باسم «الصبي الخطيب الآتي من بلات»، و «الخطيب ذي اللسان الفضي»، و «الشعبي العظيم». كان رجلاً يعرف موقعه على الدوام، لا يتكلم دون طائل. وفي إحدى المناسبات عندما تناهى إلى سمعه أن ج. ب. مورغان علق قائلاً: «إن أمريكا تكفيني»، قال بريان ساخراً: «متى كرهها، بوسعه إعادتها»[30]. كما أن نظرته إلى الشؤون الاقتصادية كانت أيضاً مباشرة:

«ينبغي للمال أن يخدم الإنسان، وأنا أعارض كل النظريات التي تمجِّد المال وتحط من قدر الجنس البشري»[31]. وقد عبَّر أحد أقوى مؤيدي بريان عن الوضع عندما خاطب مجموعة من المزارعين قائلاً: «اْغرسوا كمية أقل من الذرة

وكمية أكبر من الشغب. . إن وول ستريت يملك البلاد. . . إن المال هو الذي يحكم ونائب رئيسنا هو مصرفي من لندن»[32].

وقد كان خطاب بريان الشهير في مؤتمر الحزب الديمقراطي بتاريخ 9 تموز 1896، دفاعاً عن الثنائية المعدنية الواردة في البرنامج السياسي للحزب. ويستحق الخطاب أن يُقرأ بالكامل ـ ولا بد أن سماعه كان يثير الإعجاب. فبساطة اللغة، وفصاحة التعبير، والثقة التي لا يتطرق إليها الشك في الفكرة والتنظيم المحكم للبراهين، والتنقل ما بين الإحساس الرفيع بالمثالية وبين التحليل السياسي الواقعي، تعد كلها من الإنجازات النادرة، لا في مجال الخطابة السياسية وإنما من حيث الصفة الشاعرية للنثر الذي كتبه بريان.

بدأ بريان بالإدعاء بأنه يتكلم «دفاعاً عن قضية لا تقل قدسية عن الحرية ـ ألا وهي قضية الإنسانية»[33]. ومضى يقول:

> أيها الأصدقاء، إننا لن نتفوه بكلمة ضد هؤلاء الذين يعيشون على ساحل الأطلسي لكن أولئك الرواد الأشداء الذين تحدّوا كل مخاطر القفار، الذين جعلواالصحراء تزهر كالوردة ـ الرواد البعيدون هناك الذين ربُّوا أولادهم على مقربة من قلب الطبيعة حيث يمكن لأصواتهم أن تمتزج بأصوات الطيور. . .
>
> هؤلاء الناس. . . . يستحقون من حزبنا اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بباقي الناس في هذه البلاد. ونحن إنما نتكلم لأجل هؤلاء الناس.

ثم يرفع هراوته ضد معيار الذهب:

> إذا كانت الحماية [التعرفة] قد أهلكت الآلاف فإن معيار الذهب قد أهلك عشرات الآلاف. . . وعندما نعيد العمل بأموال الدستور فإن كل الإصلاحات الضرورية تصبح ممكنة، ولكن إلى أن يتم ذلك ليس هناك من إصلاح يمكن إنجازه. . . لا. . . ليس هناك من شعبية شخصية، مهما

عظمت، بإمكانها حماية رجل... يرغب في وضع سلطة التشريع لقضايانا بأيدي حكام وقوى أجنبية، الانتقام الغاضب للشعب الساخط.

وأخيراً تأتي الفقرات الذروة في نهاية الخطاب:

نحن لا نهتم خلف أية خطوط تجري المعركة. فإن هم قالوا أن ثنائية المعدن هي أمر جيد، ولكن ليس بإمكاننا العمل به دون أن تساعدنا دول أخرى، فإننا نجيب أنه عوضاً عن تبني معيار الذهب لأن إنكلترا تعمل به، سنعيد ثنائية المعدن ولتتبناه إنكلترا لأن الولايات المتحدة تعمل به. وفي حال تجرَّأوا على الخروج للملأ والدفاع عن معيار الذهب فسنحاربهم بأقصى ما نملك من جهد. ونحن إذ تقف خلفنا الجماهير المنتجة في هذا البلد وفي العالم، وتدعمنا المصالح التجارية ومصالح العمال والكادحين في كل مكان، فإننا سنرد على طلبهم بشأن معيار الذهب قائلين: لن نسمح لكم بإجبار العامل على لبس إكليل الشوك هذا، ولن نسمح لكم بصلب البشرية على صليب من ذهب.

لقد خسر بريان الانتخابات وبفارق كبير. وحصل ماكينلي على أغلبية وصلت إلى 95 بالمائة في الهيئة الانتخابية وبأغلبية شعبية وصلت إلى 602,000 في التصويت الشعبي ـ وهو تفوق كبير على ما أحرزه كليفلاند من أغلبية شعبية وصلت إلى 381,000 في فوزه الساحق سنة 1892[34].

كان الأثر الذي أحدثته نتائج الانتخابات على الأسواق المالية غير عادي فقد أثارت حملة بريان الصاخبة موجة عالية من الخوف والقلق خلال الصيف مع تدن حاد في سعر الأسهم، وموجة من بيع الدولارات للحصول على الباوندات الإسترلينية، وارتفاع في مؤشر الأموال الموجودة تحت الطلب بمقدار نقطة ليصل الرقم إلى 125 بالمائة، وطابور من الأشخاص خارج منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بانتظار صرف النقد الورقي القانوني بعملة ذهبية[35].

وخلال أسبوع من انتهاء الانتخابات، عادت أسعار الأسهم لتحلق عالياً، وهبطت معدلات المال بمقدار 4 بالمائة، وبدأت العملات الذهبية رحلة العودة إلى منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بغية استرجاع العملة الورقية.

تختلف التفسيرات بشأن الفوز الساحق لماكينلي. ومع أن مبدأ ثنائية المعدن كان لعدة قرون هو الشكل التقليدي للمعيار المالي، إلا أن العديد من الناخبين في تسعينات القرن التاسع عشر كانوا لا يعرفون طريقة عمله بحيث كانوا يتصورونه بدعة لا يمكن الوثوق بها. وبالرغم من التقلبات المثيرة في السنوات القليلة السابقة لذلك، إلا أن معيار الذهب كان، وبكل فعالية، هو المعيار الوحيد في الولايات المتحدة لما يربو على عشرين سنةً. وقليلون من كانت لديهم فكرة عن أي مجموعة أخرى من التدابير. ومما ساعد الآراء الغريزية بشأن انتصار الذهب تلك الطاقات الضخمة التي سخَّرها الحزب الديمقراطي لتنظيم العملية التعليمية والسير بها قدماً.

وتدخلت الطبيعة مرة أخرى. ففي شهر تشرين الأول، وصلت أخبار تتحدث عن شح في محصول القمح الهندي، وصل في خطورته إلى درجة جعلت الهند مستورداً للقمح بل كونها مصدراً له. قفزت أسعار القمح من 53 سنتاً للصاع في شهر آب إلى 8/ 7، 74 سنتاً في شهر تشرين الأول ثم إلى 8/ 3، 94 سنتاً خلال الانتخابات. ورغم ادعاء بريان بأن «قوة المال» كانت تتلاعب بالسوق، فإن الحقائق الأولية أظهرت أن أسعار القمح يمكن لها أن ترتفع حتى في حال وجود معيار ذهب كامل. وفي حين كان الديمقراطيون قد حصلوا على أغلبية شعبية صغيرة في أوهايو وميتشيغان ومينيسوتا في انتخابات سنة 1892، حصل الجمهوريون الآن على أغلبية وصلت إلى 148,000 في هذه الولايات الثلاثة[36]. وكما يطيب لنا أن نردِّد في عصرنا الحالي: «ما يهم هو الاقتصاد، أيها الغبي»! . . .

لكن ميلتون فريدمان له رأي مختلف، فهو يشيد بذلك «المثال الساحر للتأثيرات البعيدة وغير المتوقعة لما يبدو أنه تطور مالي قليل الشأن». وهو يعزو هزيمة بريان إلى ابتكار ماك آرثر ـ فوريست لعملية تنقية الذهب بالسيانيد في إسكوتلندا ومن ثم استعمالها فيما بعد في مناجم جنوب أفريقيا سنة 1890. ولم يكن هناك أدنى شك بأن ذلك التطور كان يَعِد بحدوث زيادة كبيرة في الكميات العالمية من الذهب بشكل مال، كما كان، على الأرجح، يعد بإمكانية حدوث التحول التضخمي الذي كان المزارعون وكل أنصار بريان يتوقون إليه بشدة[37].



لقد كتب بريان فيما بعد وصفاً لحملة سنة 1896، وسمَّاها «المعركة الأولى»، ولكن تبين فيما بعد أن الحملة كانت المعركة الأخيرة بالنسبة لمبدأ ثنائية المعدن. مما لا شك فيه أن بريان قد ساعد على شن المعركة الأولى لصالح قائمة مؤثرة من القضايا الراديكالية في يومه والتي قيض لها أن تصبح قانوناً خلال ربع القرن التالي، ومنها: التنظيم الحكومي لسكك الحديد والبرق والهاتف، والإشراف على الاحتكارات، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات، وضريبة الدخل، وإصلاح التعرفة، وحق الاقتراع للنساء وضبط تعاطي الخمر[38].

وعندما توفي بريان سنة 1925، ولم يكن يتجاوز الخامسة والستين من العمر، كان ذلك الخطاب البليغ، الذي ألهب شعور الجماهير في سرادق في شيكاغو سنة 1896، لا يزال يعتبر مناسباً ومعاصراً كما كان قبل 29 سنة. فقد كانت هناك قرارات كبيرة تأخذ مجراها في سبيل إجبار العمال على ارتداء تاج الشوك ولصلب البشرية على صليب من ذهب. ترى أية لغة عنيفة كان بريان سيستخدم لو أنه عاش ليشهد تلك النتائج؟...

الانحدار من المجد

The Descent From Glory

17

الغزو النورماندي

بالرغم من أن الحرب العالمية الأولى غيَّرت القسم الأكبر من العالم بحيث كادت تفقده معالمه القديمة، إلا أن إحدى السِّمات العظيمة لفترة ما قبل الحرب قامت منتصرة من بين الرماد: إنه الذهب. فقد هيمنت تلك السبائك الذهبية، المكدسة بعناية في أقبية المصارف المركزية، على السياسة الاقتصادية خلال عشرينات القرن العشرين، كما أنها كثيراً ما هيمنت على النزاعات السياسية المحلية والدولية، وهي تغمر المشهد برمته بوهج أصفر.

رغم كل المباهج التي ارتبطت بعقد «العشرينات الصاخبة» إلا أن الولع بالذهب خلال ذلك العقد وأوائل عقد الثلاثينات جعل تلك الفترة أشبه بفيلم من أفلام الرعب. ولا تملك سوى أن ترقب بيأس كيف كانت صراعات القوى الدولية والارتباط الأعمى بالذهب، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تدفع النظام برمته نحو نهاية كارثية لا مجال لتفاديها، وهي مرحلة الركود الكبير Great Depression غير أن فيلم الرعب هذا هو فيلم غير ما نعهده، فلا وجود فيه للأشرار، لأن الأخيار يوقعون من الأذى ما يكفي دون مساعدة من أحد. فعندما يصوبون الطلقات النارية على أقدام بعضهم بعضاً، يغتنمون الفرصة

لإطلاق النار على أقدامهم أيضاً. وخلال ذلك المسار، تتكشف القرارات،التي تبدو في لحظة ما خير ما يساير المنطق، عن هراء.

من السهل إطلاق هذه الأحكام لدى النظر إلى الوراء لأكثر من سبعة عقود. وبخلاف القادة الذين كانوا مسؤولين عن إعادة العالم إلى وضعه الطبيعي بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الساسة والاقتصاديون خلال العشرينات أنفسهم في أراض مجهولة، دون أي دليل أو سابقة تعينهم على تلمس طريقهم ضمن تلك القفار المظلمة التي تنبسط أمامهم. ولم يكن بإمكان أية حكاية في تاريخ الذهب أو النقد، سُردت حتى الآن في هذا الكتاب، أن تكون ذات عون كبير بالنسبة لهم. فلم يحصل أن جرى قبلاً ما يشبه تلك الحرب التي اندلعت خلال الفترة 1914 ـ 1918 من حيث مداها أو من حيث ما أدَّت إليه من كوارث وتكاليف وآلام. وبالرغم من تحذيرات دزرائيلي، كان من الطبيعي أن يسعى الجميع للعودة إلى التركيبة التي كان معظم الناس يعتقدون أنها أدَّت إلى تماسك العالم خلال فترة السلام الطويلة، وإلى المستويات المتنامية للعيش خلال العصرين الفيكتوري والإدواردي. وفضلاً عن ذلك، فإن التجربة أظهرت أن الشك في قيمة المال قد يكون له تأثير قوي ومدمر على التركيبات الاجتماعية، وعلى النظام الراسخ للمُلْكية وعلى التطور الاقتصادي. أما التجارب الجديدة في تلك البيئة القلقة لعالم ما بعد الحرب، فلم تحظ بأي اهتمام من السلطات، وحتى بين الخبراء كان عدد الذين اهتموا بها ضئيلاً، وبخاصة في دنيا المال. كان لا بد لطريق الشفاء من أن تُرصف بالذهب.

وفي بريطانيا، كان قد وُضع شكل للمستقبل في وقت مبكر يعود إلى كانون الثاني سنة 1918، وذلك في تقرير صادر عن لجنة خاصة تم تشكيلها بهدف محدد، وهو اقتراح السياسات الملائمة للمرحلة الانتقالية ما بعد الحرب. كانت اللجنة تُعرف باسم لجنة كانليف Cunliffe Committee، نسبة إلى اللورد كانليف، رئيس اللجنة وحاكم بنك إنجلترا، وقد وضع التقرير

اقتراحاته على أساس «الآلية التي برهنت التجربة الطويلة على أنها الدواء الناجع الوحيد لميزان تجاري خاسر ولنمو ائتماني غير مؤات». وكانت التوصية الوحيدة التي لا تحتمل لبساً في التقرير هي «بعد الحرب، هناك حاجة ملحة لأن يتم استرجاع الظروف اللازمة للحفاظ على معيار ذهب دون إبطاء». ثم أشارت اللجنة إلى أن أعضاءها «مسرورون ألا يكون هناك أي خلاف في الرأي بين الشهود الذين مثلوا أمامنا، وذلك فيما يتعلق بالأهمية الحيوية لتلك القضايا». وعلى الفور، رحبت الدورية المحترمة، «الإيكونوميست» The Economist، بما حدث وذلك في مقال افتتاحي بعنوان «عودة إلى التعقل» Back To Sanity، ووصفت التقرير بأنه «وثيقة بالغة الدقة».

كان أحد القلائل الذين رفعوا أصواتهم بالنقد، شخص متهور يدعى جون مينارد كينيز، وكان آنذاك في السادسة والثلاثين، لكن اللورد كانليف تولى معالجة الموضوع بأن صرح أن «لا يعتبر السيد كينيز. . . في الدوائر التجارية. . . صاحب معرفة أَو خبرة في قضايا الأعمال أَو الصرف العملية»[1]. لكن مرور الوقت برهن على أن هذا الاتهام كان بعيداً تماماً عن الصحة.

لقد قامت لجنة كانليف بوصف هدف محبب للنفس، لكنها أغفلت ذكر الإرشادات المتعلقة بكيفية تحقيقه. وما من أحد تروى قليلاً ليسترجع ملاحظة دزرائيلي الحكيمة بأن معيار الذهب في القرن التاسع عشر كان عَرَضاً للرخاء لا سبباً له. لقد تحولت معظم الشروط الأساسية والجوهرية، التي رعت نشوء معيار الذَّهب، إِلى أشلاء بعد مجزرة دامت أربع سنوات. فالتحالفات السياسيَّة، والأموال الحكومية والديون الدولية ومكانة بريطانيا الرائدة في المجال العالمي للمال والمصارف وحالة الفعالية الصناعية، كل ذلك خضع لتغييرات أضاعت المعالم السابقة. إن التماثل للشفاء من تبعات الحرب المخيفة كان بحد ذاته أمراً صعباً بما فيه الكفاية حتى في حال كانت المفاهيم أقل تصلباً وكانت التحليلات الاقتصادية أقل تورطاً في نظريات الماضي. ورغم ذلك، كان الافتراض السائد هو أن الشفاء التام يمكن تحقيقه فقط لدى عودة معيار الذهب ليتربع في مكانه.



عندما توقفت أخيراً مجزرة الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني من سنة 1918، كان ما يزيد على ثمانية ملايين رجل قد هلكوا في المعارك، وكان قرابة أكثر من نصفهم في جانب الحلفاء، بما في ذلك 1,8 مليون رجل من الروس و1,4 مليون رجل من الفرنسيين. كما كان أكثر من ثلث الذكور الألمان، ممن تراوحت أعمارهم ما بين 19 ـ 22 سنةً، قد قضوا أيضاً، إضافة لعُشر الجنود البريطانيين. أما الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، قد خسرت 114,000 رجل، أي أقل من نصف ما خسرته رومانيا. وبلغ مجموع الجرحى من كلا الجانبين خمسة عشر مليون رجل، وكانت إصابات العديد منهم بليغة بحيث جعلتهم يقضون ما تبقَّى من حياتهم عالة على المجتمع وعلى عائلاتهم، دون أي أمل بالعودة إلى حياة منتجة. وفي شمال شرقي فرنسا، حيث كان ميدان المعارك الرئيسي أثناء الحرب، تم تدمير أكثر من نصف الطرق ومئات الجسور، كما تعطل تسعة آلاف مصنع، يستخدم كل منها عشرة أشخاص أَو أكثر، أَو أزيلت بالكامل، وتوقف العمل في صناعة النسيج الأساسية في فرنسا[2].

أما النتائج المالية فكانت لا تقل بشاعة. فقد تضخمت الديون الوطنية عدة أضعاف عن القِيَم التي كانت عليها سنة 1916. وبالإضافة لصعوبة تدبير أمور أعباء من هذا النوع، كانت كل دولة مدينة بمعظم تلك المبالغ لمواطنيها. لكن الحلفاء أيضاً انتهى بهم الأمر إلى الوقوع في براثن دين لصالح الولايات المتحدة بلغ ما يقرب 2 بليون دولار، بينما كانت كل من فرنسا وإيطاليا وروسيا مدينة لبريطانيا بحوالي 500 مليون دولار[3]. قد تبدو تلك المبالغ زهيدة بمفاهيم الاقتصاد المعاصر، لكن علينا ألا ننسى أن قيمة الدولار لمجموع الناتج الحالي في الولايات المتحدة قد بلغ مائة ضعف عما كان عليه في بدايات عشرينات القرن العشرين، وأن اقتصاد كل دولة من الدول الأوروبية كان أصغر

من الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير، إضافة إلى أن تلك الاقتصاديات كانت قد أفقرتها الحرب. فلم يكن مجموع الموجودات من الذَّهب في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في نهاية الحرب، يزيد عن 2 بليون دولار تقريباً[4]. لقد كانت تلك الديون تساوي مبالغ ضخمة.

وبالرغم من الآمال المبكرة التي راودت الأوروبيين، إلاً أن السنوات التي تلت لم تحمل في طياتها، باستثناء الراحة من الحرب ذاتها، سوى مشاعر عَرَضية بالارتياح، وفي بعض أنحاء أوروبا، استمر الرعب من الحرب قائماً. ولم يكن على المجاعات الجماعية والبطالة والقلق بشأن قيمة العملة أن تنتظر حتى بداية الركود الكبير. إذ أن تلك الكارثة التي شملت العالم لم تكن سوى امتداد للمصاعب التي لم تجد حلاً، والتي كانت قد بدأت تنتاب هذا الجزء أَو ذاك من أوروبا لفترات متقطعة منذ عشر سنين.

وقد لطخت مشاعر الضغينة والمرارة والأنانية والحسد كل ناحية من نواحي العلاقات الدولية، وأفسدت بذلك روح التعاون المتجانس التي سادت في السنوات السابقة. قد أصر الفرنسيون، الذين تحمّلوا القسم الأكبر من الخسائر المادية. خلال الحرب، على أن تدفع ألمانيا تعويضات جائرة ومؤلمة، كما رفضوا دفع ديونهم للبريطانيين، الذين لم تصب أراضيهم بأي أذى، إلى أن تخرج ألمانيا من محنتها. أما البريطانيون، فقد كانوا أيضاً قد أراقوا الكثير من دماء شبابهم، إضافة لأنهم اضطروا في تلك الأثناء إلى تحويل جزء كبير من ثروتهم الموجودة ما وراء البحار إلى نقد لتمويل الحرب. وبدون دفعات الفرنسيين، لم يكن البريطانيون يرغبون في دفع ديونهم إلى الأمريكيين، الذين خرجوا من الحرب، دون أن يتكبَّدوا سوى خسائر زهيدة، وباقتصاد أغنى وأكثر حيوية من ذي قبل.

وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقات البريطانية الفرنسية كثيراً ما أدَّت إلى مشاكل خطيرة كان بالإمكان تفاديها لو كانت الظروف مختلفة. فرغم الخسائر

الكبيرة، خرج البريطانيون من الحرب وهم على قناعة بأن القنال الإنكليزي لا زال بإمكانه فصلهم عن «أوروبا» وعن الاضطرابات الكبيرة التي عصفت بالقارة الأوروبية ـ الخراب الذي سبَّبته الحرب في فرنسا وثورة ألمانيا والفقر الذي ألمَّ بها وتفتت إمبراطورية هيبسبرغ والثورة الروسية والثورات التي اجتاحت المنطقة من بولونيا وصولاً إلى البلقان. وفي مؤتمر السلام في فيرساي، كان هذا الموقف هو ما منع رئيس الوزراء لويد جورج من بذل جهد كاف في سبيل منع رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمانصو، من فرض معاهدة سلام على الألمان، كانت من القسوة واستحالة التنفيذ بحيث أدَّت إلى صعود هتلر وإلى حرب أفظع، من حيث خسائرها، من الحرب التي نشبت في الفترة 1914 ـ 1918. وكما سنرى بعد فترة وجيزة، فإن هذا الموقف أيضاً لعب دوراً في التعاون البريطاني ـ الفرنسي بشأن الذَّهب في مراحل هامة على هذا المسار.

وفي هذه الأثناء اتخذ الأمريكيون موقف «لقد استأجروا المال، أليس كذلك؟..» وكانت حجتهم التي لا تقبل الجدل أن الجنود الأمريكيين قد أتوا لنجدة الحلفاء في أحرج اللحظات، وبأن الولايات المتحدة لم تقدِّم التنازلات إلاَّ بعد أن دفعت ظروف الأزمة بالأمور إلى ذلك المسار، أو بعد أن قدم الآخرون تضحيات مكافئة. كان الكثير من الأمريكيين يعارضون معاهدة السلام وعجز ويلسون عن التأثير على النتائج وتوجيهها إلى المسارات الأكثر نبلاً التي كان قد وعد بها. وبالتالي، كان هناك ضغط مستمر للالتزام بالمواقف التقليدية المتحاملة ضد «التورط الأجنبي». ولم تفلح حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تجلس مرتاحة على أكبر كومة من احتياطات الذَّهب، تفوق ما لدى أية دولة إلى حد كبير، لم تفلح سوى بتعزيز تردد الأمريكيين بالتورط في الاضطراب الاقتصادي الذي يعم أوروبا.

كان هناك عدد قليل من الرسميين مدركين لمدى أهمية التعاون الأمريكي في تماثل أوروبا للشفاء، لكنهم كانوا كمن يحاول سد ثقوب السد بأصابعه،

فسرعان ما سيطغى الفيضان بالرغم من جهودهم. وقبل حدوث الانهيار، تمكَّنوا حتى من إطلاق النار على أقدام الجميع لدى تسديد نيران أسلحتهم على أقدامهم هم.

في سنة 1920، وعندما كان سعر الباوند في أسواق النقد الأجنبية يبلغ 4,00 دولار تقريباً ـ وقد يبلغ أحياناً 3,40 دولاراً في أخفض سعر له ـ أمر البرلمان بالعودة بشكل كامل إلى معيار الذَّهب في بريطانيا قبل نهاية سنة 1925. وكانت بريطانيا قد تدبرت أمر اتخاذ هذه الخطوة خلال أربع سنوات عقب انتهاء الحروب ضد نابليون، لكن العملية، هذه المرَّة، استغرقت سبع سنين. وكما في الوضع السابق، كانت العقبة الرئيسيَّة أمام العودة إلى الذَّهب هي المستوى المتضخم للأسعار، لكن الحاجز الواجب تخطيه كان الآن أعلى بكثير. فبعد أربع سنوات من اندحار نابليون، كانت الأسعار قد عادت إلى المستويات التي كانت عليها سنة 1799، أما الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت قد بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، وفي سنة 1925 كانت لا تزال قريبة من ضعف مستويات سنة 1914. وفي العقد نفسه، لم ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة خلال الحرب إلاَّ بمقدار الضعف، ثم هبطت سنة 1921 إلى حيث لم تتجاوز حوالى 40٪ من مستويات أسعار قبل الحرب، وبقيت حتى سنة 1929[5] دون اتخاذ مسار محدد.

وهناك عقبتان إضافيتان زادتا من صعوبة تلك المهمَّة. الأولى، أن الدين الوطني كان قد ارتفع بمقدار 5,5 مليون باوند إسترليني خلال الحرب ليصبح أكثر من 7 بلايين باوند إسترليني، لكن العجز في ميزانية الحكومة كان ماضياً بالازدياد، كما أن المماحكات السياسية المعتادة بشأن من سيتحمل عبء تصحيح الأمور، كانت تبدو مستعصية على الحل[6]. والأمر الذي قد يبدو أكثر خطورة أن الآلية الإنتاجية التي كان يتبجح بها البريطانيون، بدأت تصاب بالشيخوخة، وكانت تكاليفها لا تتماشى مع المنافسة القادمة من أوروبا

وأمريكا، وهي عملية كانت قد بدأت سنة 1914. وكما كان مدراء الأعمال الأمريكيين خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين بطيئين في إدراك حجم تهديد المنافسة المتزايدة، الناتج عن تحسين إنتاجية المصنِّعين في اليابان وأوروبا، فإن الإدارة البريطانية أيضاً، في أوائل العشرينات، كانت تبدي تردداً بشأن تغيير أساليبها. وفي سنة 1924، كان مستوى الصادرات البريطانية يقل بنسبة 25 بالمائة عن مستوياتها قبل الحرب. وبالإضافة إلى خيبات الأمل الناجمة عن أداء الصادرات، أُضيف إلى مصاعب بريطانيا ازدياد الطلب على الواردات ـ ليعود إلى مستوى ما قبل الحرب ـ وخسارة الدخل الآتي من ما وراء البحار والفشل في إنعاش الدخل الآتي من الملاحة والتأمين.

وإذا كان لبريطانيا أن تعود إلى معيار الذَّهب تبعاً لمقياس نيوتن المعمول به من زمن طويل، الذي كان يقوِّم الباوند الإسترليني بما يساوي 4,86 دولاراً بالنسبة للأمريكيين في فترة ما قبل الحرب، فإن هذا المبلغ لم يكن ليُصرف في بريطانيا العشرينات بقيمة قريبة لما كان يُصرف بها في السابق. وهكذا، كان واضحاً أن الطبيعة المستعصية للتوجهات المعاكسة في ميزان التجارة قد تؤدي إلى خلق ضغوط لا يمكن التحكُّم بها على موجودات الذَّهب. وفي حال اختيار قيمة أدنى للباوند، وذلك كوسيلة لمساعدة الوضع التجاري، فإن المصداقية التي ترغب بها بريطانيا بشدة ستكون موضع مساومة، كما سيستمر الشك بأي نوع من ثبات النقد الإنكليزي وذلك لأجل غير مسمى. أما الأجانب الذين اعتادوا على التردد على المنطقة التجارية في لندن للاستفادة منه كمركز للصرافة، فسيهربون إلى أماكن أخرى ـ نيويورك أَو باريس على سبيل المثال، ولن يبدو الباوند إسترلينياً بعد ذلك.



ورغم تقلبات الآراء حتى الموعد النهائي في سنة 1925، إلاّ أن الآراء المطلقة بقيت تساند بحزم قيمة 4,86 دولار للباوند. وبدت العقبات ضئيلة بالمقارنة مع حجم النصر الذي بدا ماثلاً للأنظار. وأصبحت كلمة «تضحية»هي الكلمة التي تردد في كل مكان. وقد عبَّر أحد الخبراء المعاصرين، وهو السير شارل أديس عن الوضع بقوله «إن تقديم تضحية، حتى ولو اختلفنا في تحديد حجمها، لن يشكِّل بتقديري ثمناً باهظاً لقاء الفائدة الكبيرة التي ستجنيها الطبقة العاملة [للأمة] ولقاء ـ ولو أنني أورد ذلك لاحقاً ـ استعادة المنطقة التجارية في لندن لموقعها السابق كمركز المال العالمي»[7].

كان يقف وراء معظم القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، والكثير من المناقشات المتعلقة بالباوند، رجل قوي غامض يدعى مونتاغو نورمان. كان نورمان قد اختير حاكماً لبنك إنجلترا لمدة قياسية بلغت 24 سنة، وقضى في عمله اثنتي عشرة فترة متتالية، دامت كل منها سنتين، وذلك من سنة 1920 وحتى 1944. وكما وصفه مؤرخ سيرته أندرو بويل، فقد مكَّنته «سمعته التي تتصف بالترفع الذي يشبه ترفع الآلة وبالمعارف الشاملة التي تثير المشاعر» من أن يمارس، بحيوية بالغة، كل جانب من جوانب القوة، التي وضعها بين يديه «ذلك الغموض الهائل الذي يحيط بمنصبه الرفيع»[8].

كان نورمان، النحيل، الأنيق ذو اللحية الصغيرة والطلعة التي خالطها الشيب، سليل أسرة كانت منذ وقت طويل جزءاً من الطبقة العليا في المنطقة التجارية في لندن. كانت طباعه تتقلب ما بين الصرامة والتقشف أَو كثرة المطالب والسحر والجاذبية الآسرة، كما كانت تنتابه من حين لآخر انهيارات عصبية تبعده عن عمله لفترات طويلة من الوقت. وكان، وهو شديد الذكاء في شؤون المال، رغم قناعاته المحافظة التي لا سبيل لتغييرها، كما قال بويل «الكاهن الأكبر للعقيدة السائدة في المنطقة التجارية في لندن، بأن قوة بريطانيا كانت قد تأسست في الأصل على الذَّهب. . . وهو ضرب من الإيمان لا يمكن

مهاجمته إلاّ بقدر من كان بالإمكان مهاجمة اعتقاد البشرية الشائع قبل عصر كوبرنيكوس وغاليليو بأن الشمس هي التي تدور، لا الأرض. . . . . لقد كان [الذَّهب] أيضاً رمزاً غامضاً لكل ما كان الأروع في نضال الجنس البشري لتحسين قَدَره على الأرض»[9]. وعندما كان الأمر يتعلَّق بالآراء حول النقد السليم، كان نورمان يسير على هدى الأفكار التي وضعها ريكاردو قبل مائة سنة عقب انتهاء الحروب ضد نابليون.

رغم عدم التكافؤ في مستويات الأسعار بين بريطانيا وكبار شركائها التجاريين، كان نورمان على يقين من أنه يستطيع تدبر أمر إعادة الباوند إلى قيمة 4,86 دولار دونما «آثار شبه كارثية» لكن كان على بريطانيا أن تتأهب «لفترة طويلة من النقود العزيزة» Dear money[10]. وتعبير «النقود العزيزة» يعني معدلات فائدة عالية، وتؤدي معدلات الفائدة العالية بدورها إلى إضعاف حركة الأعمال، مما يعني ارتفاع نسبة البطالة. ويؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى ضبط الأجور، مما يحول دون ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع قيمة صرف العملة بالقطع الأجنبي ويأتي بالذهب إلى سواحل البلاد. أما النتائج الإنسانية المترتبة على هذا التعاقب الذي لا مفر منه للأحداث، فلم تسبب أي إزعاج لنورمان. وعندما قام سنة 1920 برفع معدلات الفائدة لإخماد حركة الازدهار التي بدأت تطل برأسها، ثمَّ تسريح مليون رجل تقريباً من العمل خلال اثني عشر شهراً، هي نتيجة كانت متوقعة تماماً. ومن وجهة نظر نورمان، كانت المعاناة الإنسانية أمراً يتوجب على الحكومة أن تقلق بشأنه، لا بنك إنجلترا، الذي تنحصر مسؤوليته الرئيسة في زيادة المجموعة الثمينة من السبائك الذَّهبية المكدسة في الأقبية.



إن التعاقب النهائي للأحداث المؤدية للعودة إلى الذهب وفق سعر 86.4 دولار للباوند، في نيسان من سنة 1925، يمكن له أن يشكل مشهداً رائعاً في أوبرا ضخمة يلعب فيها الممثل الدرامي الزلق اللسان ونستون تشرتشل، وزير المالية وحامل المسؤولية الأساسية في القرار الحاسم، دور التينور البطولي، الذي يتجول في غابة مظلمة مجهولة المعالم. أما مونتاغو نورمان، الرجل القوي البارد الأعصاب، الذي يُتوقع منه أن يكون دليل تشرتشل، فسيؤدي دور الباريتون، ويقوم بنيامين سترونغ، صديق نورمان الحميم و بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، على إيقاع ألحان نورمان، بتقديم فقرة باريتون إجبارية، كما يرتدي فيها كل من نورمان وسترونغ لباس الكهنة(*). أما الشخص الذي سيقوم باستمرار بصرف انتباه نورمان، فهو رئيس بنك فرنسا، أميل مورو، ذو الأصل القروي، وهو يمسك بيده منجلاً حاداً ويغني فقرة كونتراباسو بلغة يحاول الآخرون التظاهر بعدم فهمها. ويظهر فيها الاقتصادي البارز جون مينارد كينيز، وهو يؤدي دوراً بصوت يشبه الصوت الطفولي، وهو على هيئة قرد عصبي المزاج، يغني ألحاناً عالية حادة، ويلعب دور الناقد الوحيد، ولكن الفصيح، لقرار تشرتشل. وسيكون هناك جوقة مؤلفة من رجال المال في المنطقة التجارية يضعون قبعات سوداء رسمية ويرتدون معاطف الصباح. أما المشهد النهائي في هذه الأوبرا فهو لقاء بين نورمان ومورو في حقل مفروش ببساط من الذهب، يعيد إلى الأذهان اللقاء التاريخي بين هنري الثامن وفرانسيس الأول قبل أربعمائة سنة تماماً.

ومن أجل البدء بالعملية قبل حلول الموعد النهائي لإعادة معيار الذهب، وهو نيسان من سنة 1925، قطع نورمان المحيط الأطلسي في أواخر كانون

(*) كان رؤساء بنوك الاحتياطي الأمريكي يحملون لقب «حاكم» وذلك ٱلتزاماً بقاعدة وضعها بنك إنجلترا.

الأول سنة 1924 للتشاور مع سترونغ، ذي الاسم الرنان، الذي كان، رغم خضوعه الظاهري لإشراف لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن، على استعداد لتسيير دفة الأمور في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل مستقل عندما تسمح له الظروف بذلك. كان سترونغ يشاطر نورمان قيمه وأفكاره المسبقة. وانتهز نورمان فرصة وجوده هناك لاستطلاع رأي ج. ب. مورغان، ووزير الخزانة ميلون ومسؤولين آخرين في لجنة الاحتياطي الفيدرالي. وأشار نورمان في تقرير وضعه بعد عودته إلى أنهم قد وافقوا جميعاً على أن لحظة استئناف العمل بمعيار الذهب قد حانت في بريطانيا. وأضاف أن سترونغ، على وجه الخصوص، أكد له أنه لن تكون هناك سياسة لدى لجنة الاحتياطي الفيدرالي تهدف إلى «سياسة متعمدة للانكماش الاقتصادي»، وبأنه ستكون هناك محاولة للضغط بالاتجاه التوسعي وذلك إلى المدى الذي يمكنه التأثير على الأسعار[11]. أما تقرير سترونغ عن الاجتماعات فقد استنتج أن الإخفاق في استعادة معيار الذهب في بريطانيا سيؤدي إلى «فترة طويلة من الظروف القلقة، الخطرة بحيث لا يمكن التفكير بها. . . وستكون بمثابة الحافز لكل أولئك الذين يطرحون أفكاراً جديدة تتعلق بأنواع من العلاج وبوسائل غير معيار الذهب وذلك للترويج لبضائعهم»[12].

وقد حذَّر سترونغ نورمان من أن رغباته لن تكون لها، بالضرورة، الغَلَبة على مزاج قومي معارض للالتزامات المالية الدولية، وبخاصة، على موقف معظم أعضاء اللجنة في واشنطن، والمتسم بضيق الأفق. وكان أسوأ احتمال اقترحه سترونغ هو أن ألا يكون أمام لجنة الاحتياطي الفيدرالي، في لحظة ما، خيار سوى رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وذلك للحد من المضاربات في سوق الأسهم ـ وهو ما نشير إليه في يومنا هذا باسم «الوِفرة اللاعقلانية» Irrational Exuberance وعندها سوف تأتي الاعتبارات المحلية في المقام الأول. وكان ذلك تكهناً بالغ الدقة، رغم أن سترونغ لم يعش ليراه يتحقق.

وقام تشرتشل، الذي شجَّعه تقرير نورمان، بإبلاغ رئيس الوزراء بأنه «سيكون من السهل تحقيق إقامة معيار الذهب، وفي الواقع، فإن تفادي اتخاذ القرار يكاد يكون من المستحيل». ولكن اتخاذ القرار لم يكن بهذه السهولة. إذاً كان على تشرشل، خلال المدة ما بين نهاية كانون الأول وبين الموعد النهائي في نهاية نيسان، أن يقضي أربعة أشهر بائسة يحاول فيها الإمساك بزمام الأمور. وقد اشتكى لأحد أصدقائه قائلاً «عندما كنت أتولى مناصب أخرى في المملكة، كان بمقدوري دائماً أن أعرف موطىء قدمي. أما هنا، فأشعر بالضياع، لقد انحدرت إلى مستوى من يتلمس طريقه»[13]. كما تذمر من أن «الحاكم [نورمان] لا يخفي سعادته التامة لمرأى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع المليون إنسان يعانون البطالة»[14]. وقال أحد المستشارين الرئيسيين في وزارة المالية وهو أوتو نيميير، «ليس هناك من بين المشعوذين من يوافق الآخر في وجهة نظره وإن وينستون لم يكن ليستقر على رأي من يوم لآخر فيما إذا كان داعية متحمس للذهب أم أنه داعية تضخم صرف»[15].

وفي الواقع، كان نيميير ومونتاغو نورمان مشعوذَيْن يتفقان في وجهة النظر. وبضم جهودهما سوية، ربما يكونان قد مارسا أكبر تأثير في دفع تشرتشل لاتخاذ القرار المتعلق بجعل سعر الباوند 4,86 دولاراً لدى حلول نيسان من سنة 1925. فقد أصرَّ نيميير على أن اتخاذ أي سبيل آخر، أو الاستمرار في منع تداول الذهب، سيكون من شأنه إثبات أن بريطانيا لم تكن «جدية» على الإطلاق بشأن معيار الذهب في المقام الأول، وبأن شجاعة بريطانيا قد خانتها، بحيث يقوم الأجانب وحتى البريطانيون أنفسهم بسحب رؤوس أموالهم إلى سواحل أجنبية، وتكون النتيجة الحتمية دوامة من التضخم تطال عملة غير مدعومة بمعيار الذهب. وبرأيه لم يكن استرجاع معيار الذهب يشكل مخاطرة كبيرة فيما يتعلق بالبطالة. بل على العكس، كانت تلك هي الخطوة الوحيدة الأكيدة لإنعاش التجارة والصادرات البريطانية.

أما مذكرة نورمان المرفقة، فقد أنهت الموضوع بالاستنتاج القائل أن احتياطي الذهب ومعيار الذهب «كانا من حيث ضرورتهما وخطورة الاستغناء عنهما كقوات الشرطة وجابي الضرائب»[16]. كانت تلك كلمات قوية لا يملك الوزير معارضتها.

تم التوصل للقرار في 20 آذار، وأُعلن في البرلمان في 25 نيسان، وفي 14 أيار حظي بتوقيع الملك ليصبح قراراً رسمياً. كان احتياطي الذهب في بنك إنجلترا يبلغ 153 مليون باوند إسترليني. تدبر سترونغ أمر الحصول على قرض جاهز عند الاقتضاء من الاحتياطي الفيدرالي، يبلغ 200 مليون دولار، ثم انضم إليه مورغان بمبلغ 100 مليون دولار إضافية ـ كانت لحظة إنجاز بالنسبة لمورغان وشركائه. ولم يكد يحل سنة 1923، حتى صرح راسل ليفينويل، وهو أحد كبار شركاء مورغان، بأنه على استعداد «لبيع قميصه لمساعدة إنكلترا في الخروج من هذه الورطة. . . . وهل هناك ما يشد العزيمة أكثر من أن تضع إنكلترا ذراعها في ذراع أمريكا في سبيل الحصول على نقد شريف»؟. . وعندما قام نورمان بزيارة ج. ب. مورغان نفسه في كانون الأول سنة 1924، حذَّره مورغان من أن قروناً من الاعتبار المعنوي ستذهب هباء إذا فشلت إنكلترا في تنفيذ خطوة العودة إلى الذهب. كما أن قرار مورغان كان مبعث ارتياح بالنسبة لسترونغ، لأنه يوفر الغطاء السياسي لتحالفه مع نورمان[17].

مثل تشرتشل أمام البرلمان في 4 أيار للدفاع عن القرار. واستهل خطابه قائلاً «أنا لا أتظاهر بأنني خبير نقدي، ولو فعلت ذلك لبدا الأمر سخيفاً: فلن يصدقني أحد». لكنه ادّعى بأن لديه خبرة في الحكم على حجج الخبراء وبأنه يقدِّر عالياً اجتهادات «الرجال الذين تدبروا شؤون النقد بطريقة ممتازة» الذين أخبروه بأنه كان من المستحيل تدبير الأمور حتى تلك المرحلة لو لم يجعلوا من العودة إلى الذهب هدفاً لهم. وأكد تشرتشل أن ذلك القرار كان جوهرياً «من أجل إنعاش التجارة الدولية والتجارة بين أرجاء الإمبراطورية [و]المركز المالي

للعالم». ثم أنهى خطابه، ببلاغته المعروفة، بهذه الكلمات الرنانة: «وفي حال لم يصبح الباوند الإنكليزي هو المعيار الذي يعرفه الجميع ويستطيعون الثقة به..... فإن صفقات الأعمال، لا في الإمبراطورية البريطانية بل في أوروبا أيضاً، سيجري عقدها بالدولار عوضاً عن الباوند الاسترليني. وفي ظني أن ذلك سيشكل البلية الكبرى»(18).

إن قانون معيار الذهب الصادر سنة 1925 لم يسترجع الإجراءات القديمة استرجاعاً تاماً. ظلت الأوراق النقدية عملة قانونية لكنها لم تعد قابلة للتحويل إلى نقد ذهبي في بنك إنجلترا. وبعبارة أخرى، تم إلغاء الحق القديم بإحضار الذهب إلى المصرف ليتم ضربه نقداً. ومع ذلك، استمر بنك إنجلترا في بيع الذهب لدى الطلب بشكل سبائك يبلغ وزن السبيكة أربعمائة أونصة ـ وهي كتل ثقيلة تزن الواحدة 33,33 باونداً ـ بالسعر التقليدي البالغ 3 باوندات و 17 شلناً و 10,5 بنساً ـ أو ما يعادل 1700 باوند إسترليني للسبيكة(*).

اُستخلص كينيز مغزى حزيناً من هذه الخطوة. فعندما استرجع الأمر سنة 1930، عندما تحسنت الأوضاع، أشار بأسلوبه البليغ إلى أن:

> [الذهب] لم يعد يجري تداوله من يد ليد، لقد حُرمت أكف الرجال الجشعة من ملمس هذا المعدن. إن تلك العائدات المنزلية الصغيرة، التي كانت سُكْناها المحافِظ والجوارب وعلب القصدير، قد تلاشت ضمن رمز ذهبي واحد في كل بلد، يعيش في باطن الأرض دون أن يراه أحد. لقد غاب الذهب عن الأنظار ـ عاد تارة أخرى إلى التراب. لكن عندما لا نعود نرى رموزنا تسير في الأرض بكل أبهتها الصفراء، نبدأ نحن بالنظر إليها نظرة عقلانية، وقبل أن يمضي وقت طويل، لا يتبقى منها شيء(19).

(*) كان ريكاردو، قد اقترح تحديد تداول الذهب بالسبائك بدل قطع النقد، لكي يهيىء لعودة بريطانيا للذهب بعد الحروب ضد نابليون، وذلك سنة 1819. للاطلاع على المناقشة الكاملة، انظر بونار 1923.

لقد استبق كينيز عصره، إلا أن صدى نبوءته ظل يتردد عالياً عبر السنين منذ سنة 1930.

بعد أسبوع من اتخاذ البرلمان للقرار، ادّعت مجلة الأيكونوميست، الصادرة بتاريخ 2 أيار سنة 1925، أنه قد تم التوصل إلى معْلم هام في تاريخ بريطانيا المالي، وأن ذلك كان «الإنجاز الذي توَّج جهود السيد مونتاغو نورمان». ومضت الأيكونوميست The Economist (في الصفحات 844 - 846) تعلن باعتزاز أن «بريطانيا العظمى قد أومأت للعالم بكل مهابة: يشرِّفنا أن ندفع بطريقتنا المعتادة إذا ما تبين أن حساباتكم مسجلة في رصيد الدائن في دفتر الأستاذ لدينا».



وردَّدت صحيفة التايمز صدى تلك المشاعر بعد بضعة أيام، مشيرة إلى الحاجة «لمواجهة الدولار دون أن يرف لنا جفن»، وهو تعبير سرعان ما انتشر في كل الصحافة البريطانية. ومضت الصحيفة تهاجم احتجاجات أعضاء حزب العمال في البرلمان بالقول «إنكم تشعرون بالقلق على الحاضر الراهن مهملين بذلك المستقبل البعيد»[20]. لقد تحقق ما علق به أحد الظرفاء قبل سنة بشأن الغزو النورماندي بسعر 4,84 دولار[21].

لقد كانت اللحظة أقل تفاؤلاً مما جعلتها التعليقات المنمّقة تبدو عليه. لقد فهمت التايمز الأمر بشكل خاطىء: كان هناك في «الحاضر الراهن» ما يكفي من الأمور الباعثة على القلق ليطغى على أية فوائد قد تتطور حتى في «المستقبل البعيد». صحيح أن الأسواق قد رفعت قيمة الباوند إلى سابق معدلها، لكن ذلك كان يعود، إلى حد كبير، إلى أن القرار كان متوقعاً على نطاق واسع. وفي بداية السنة، كان أكثر من سبعة ملايين رجل عاطلين عن العمل، وقد ارتفع هذا الرقم بسرعة. وحتى الأيكونوميست، في عددها الصادر في 19 كانون الأول سنة 1925، اعترفت بأن الهوة بين الأسعار في الولايات

المتحدة وفي بريطانيا لم تردم أبداً، ولو أنها قد ضاقت. وفي هذه الأثناء، كانت الأسعار في القارة الأوروبية قد انخفضت أكثر وبسرعة أكبر عنها في بريطانيا، وكانت النتيجة أن الأسعار البريطانية أصبحت الآن أكثر اختلافاً عن المنافسين الأوروبيين منها عن الأسعار الأمريكية[22].

وأخيراً، كان كينيز قد أشار، قبل بضعة أشهر، أن العودة للذهب ستكون «إجراءً خطيراً» لأن ذلك من شأنه أن يضع بريطانيا الخارجة لتوها من الحرب تحت رحمة سلطات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وأضاف أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كان يساوي ستة أضعاف المخزون في بريطانيا، مما يعني أن الأمريكيين بإمكانهم امتصاص التأرجح صعوداً ونزولاً في مخزونهم الذهبي، ذلك التأرجح الذي سيرتد على بريطانيا ليضربها بقوة تبلغ ستة أضعاف القوة الأصلية. وفضلاً عن ذلك فإن بريطانيا كانت مدينة للولايات المتحدة بدل كونها أحد أكبر دائنيها[23]. لم يكن ذلك البرهان، المتسم بحدة الملاحظة، ليعتبر مشكلة ماثلة، وذلك لأن كلاً من السياسة والظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة كانتا ملائمتين لاحتياجاتها على المدى القصير. إلا أن تحذير كينيز سيتكشف، في النهاية، عن كونه أخطر التحذيرات جميعاً.



كانت أكثر المشاكل إثارة للقلق هي عدم حدوث انتعاش التجارة الدولية، الذي كثر التبجح بشأنه، في الوقت المحدد. كانت الضغوط على الاقتصاد المحلي كبيرة. وفي نهاية شهر تموز، طالبت صناعة تعدين الفحم، التي جعلتها كلفتها العالية غير قادرة على المنافسة في أسواق التصدير، طالبت العمال إما بقبول تخفيض أجورهم أو مواجهة فقدان عملهم. وكان قد حصل انخفاض كبير في صادرات الفحم، كما أن الصناعة كانت تخسر مليون باوند استرليني في

الشهر[24]. وفي هذه الأثناء، رفض عمال المناجم، الذين كانوا لا يزالون يكابدون جراء نزاعهم المرير ضد أصحاب العمل خلال سنتي 1921 و1922، رفضوا قبول تخفيض الأجور رفضاً قاطعاً. استمرت المفاوضات الطويلة حتى ربيع سنة 1926، وقد اشتملت على تهديدات بالإضراب وإغلاق أرباب العمل للمصانع كنوع من الضغط على العمال وإعانات حكومية مؤقتة وتشكيل محكمة للتحقيق. وقد كان رأي أحد الأعضاء المعروفين في تلك المحكمة، أن لا بديل سوى أن تتخذ صناعة تعدين الفحم موقفاً حازماً، وقال أن التهديد بالإضراب يمكن أن يُفسر «فقط على أنه نتيجة التأثيرات المباشرة والضرورية المترتبة على العودة إلى الذهب»[25].

وافق رئيس الوزراء بالدوين على ذلك، كانت تلك هي الحالة التي حذر منها بريان كلَّ التحذير، عندما أطلق صرخة «لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب» وقد لخص بالدوين موقف أصحاب العمل بطلبه «من جميع عمال هذه البلاد الإذعان لتخفيض الأجور لتتمكن البلاد من الوقوف على قدميها». وفي الأول من شهر أيار، عندما أعلن زعيم عمال المناجم آ. ج. كوك «لن ينقص بنس واحد من الأجور، ولن تزيد دقيقة واحدة على ساعات العمل اليومية»، قام أصحاب العمل بإغلاق أبواب المصانع في وجه مليون رجل[26]. أعلنت الهيئة المركزية للنقابات المهنية البريطانية، مؤتمر نقابات العمال، إضراباً وطنياً لمؤازرة عمال المناجم. أدَّى الإضراب العام، كما أصبح يُعرف لاحقاً، الذي وصل إلى سنة 1926، إلى شلِّ أجزاء كثيرة من البلاد، لكنه أيضاً أطلق أعداداً لا تحصى من المتطوعين الذين حافظوا على حركة التموينات وعلى عمل الخدمات الأساسية. ضعف زخم الإضراب العام، لكن الشعور بالمرارة في مناجم الفحم استمر حتى شهر تشرين الثاني. وعندها كان عمال المناجم قد أصبحوا على شفير المجاعة. وضع العمال حداً لمطالبهم وقبلوا معدلات الأجور الأدنى. كان أعضاء المجتمع البريطاني الأكثر ليبرالية واليساريون على

قناعة بأن العمال كانوا ضحية خيانة زعمائهم المرتشين الحمقى. وقد وصفت عالمة الاجتماع [الاشتراكية] بياتريس ديب «هؤلاء الزعماء بالمتخلفين عقلياً»[27]. وازداد شعور عدم الثقة بالسياسيين ورجال المال والأجانب لدى اليسار والعمال وأصبح أعلى صوتاً وأكثر صلابة.

وسرعان ما أُلقي اللوم، بسبب كل تلك الأحداث المؤسفة، على تشرتشل المسكين. لقد كانت الأوضاع في المناجم مروعة بما فيه الكفاية، ولكن حصلت تطورات أكثر عمقاً وخطورة. فخلافاً للآمال والتوقعات الواسعة الانتشار، لم ترتفع الأسعار العالمية، بل إنها، في الواقع، كانت تتجه للانخفاض في معظم الدول، بما فيها الولايات المتحدة، التي كان يعول عليها الكثير.

لم يضع كينيز وقتاً قبل أن يتصدر حركة الاحتجاج. وشن هجوماً حاقداً، وإن كان لا يخلو من الفصاحة وقوة التعبير، على القرار، وذلك في ثلاث مقالات نشرت ليطَّلع عليها الرأي العام في صحيفة إيفننغ ستاندرد Evening Standard، وأعيد نشرها فيما بعد تحت عنوان «النتائج الاقتصادية للسيد تشرتشل». كان العنوان نوعاً من التلاعب بالكلمات. فبحكم كونه أحد كبار موظفي وزارة المالية، كان كينيز المستشار الاقتصادي الرئيسي للويد جورج في مؤتمر الصلح في ڤرساي. وقد هالته الشروط القاسية والمُذِلّة والمستحيلة المفروضة على الألمان إلى الحد الذي جعله يستقيل وهو يشعر بالاشمئزاز ليؤلف كتاباً مشهوراً شنّ فيه هجوماً عنيفاً انتقد فيه ما حصل ودعاه «النتائج الاقتصادية للسلام» The Economic Consequences of The Peace. وسرعان ما لقي الكتاب رواجاً واسعاً أصبغ على كينيز صيتاً شعبياً بالغ النفوذ، وقد أحسن كينيز استخدام هذا الصيت خلال فترة الركود الكبير وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية وعملية إعادة التعمير التي تلتها.

ومع أن كينيز أكد أن الحجج التي يسوقها لم تكن «ضد معيار الذهب بحد ذاته». إلا أنه أصر أن تشرتشل كان «يسعى وراء المتاعب [نظراً] لقيامه

بالالتزام بتخفيض الأجور وكل القيم المالية بشكل قسري دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن كيفية القيام بذلك. ولماذا يُقدم على مثل هذا العمل السخيف؟ . قد يعود السبب جزئياً إلى أنه يفتقر إلى مَلَكة التمييز الغريزي الذي يردعه عن ٱرتكاب الأخطاء»[28]. وبعد هذا التجريح الشخصي القاسي بحق الرجل الذي سيكتب له يوماً ما أن يقود بريطانيا إلى «أمجد لحظاتها» في مواجهة النازيين، يمضي كينيز ليعترف بأن تشرتشل «قد أصمَّته الأصوات الصاخبة التي تتعالى من القائمين على الشؤون المالية التقليدية، والأهم، أنه كان مضلَّلاً إلى حد كبير من قِبَلْ خبرائه» ـ وعلى رأسهم نيميير ونورمان.

ولم ينسب كينيز أي فضل لتشرتشل بسبب قيامه بالضغط على خبرائه إلى أقصى مدى ليتأكد من أنه كان يفعل الصواب. وفي شهر شباط، أي قبل ثلاثة أشهر من حلول اليوم الحاسم، وزع تشرتشل على نورمان ونيميير وبقية الخبراء مذكرة تفصيلية، يشار إليها في محفوظات وزارة المالية باسم «تمرين السيد تشرتشل» ـ وهو مسعى يمثل انعكاساً واضحاً لآراء كينيز. وقد تضمنت الوثيقة ستة اعتراضات قوية ضد اتخاذ خطوة باتجاه العودة إلى الذهب، بما في ذلك الملاحظة اللافتة للنظر بأن «احتياطي الذهب ومعيار الذهب هما في الحقيقة بقايا المرحلتين البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات». وكان هناك اقتراح متطرف يدعو للكف عن الجهود الرامية لاسترجاع معيار الذهب والقيام، بدلاً عن ذلك، بشحن ما قيمته 100 مليون باوند استرليني من الذهب إلى نيويورك لتسديد ديون الحرب. وبالتالي، إحداث تضخم في أمريكا مما يؤدي إلى تحسن كبير في قيمة الباوند في أسواق القطع الأجنبي[29]. كانت تلك هي الوثيقة التي أدت إلى الحجج والبراهين المقدمة لتشرتشل من قبل نورمان ونيميير، المشار إليها أعلاه، والتي أقنعته بالمضي حسب ما كان مقدراً.



إن عودة فرنسا إلى الذهب تمثل نقيضاً صارخاً لما حدث في بريطانيا، وتجسد كل الأنماط السائدة في عشرينات القرن العشرين والمتعلقة بالاختلاف بين الأمتين: فالقادة الإنكليز، ذوو الدم البارد، يقومون بمناقشة الأمور بهدوء في مداولات مستفيضة مع الأساتذة والخبراء الماليين، بينما يقوم السياسيون الفرنسيون، ذوو الطبع الحاد، بإصدار الكثير من الجلبة وهم يتبادلون الصراخ بحيث اختفت أصوات الخبراء وسط الضجيج والهياج. كانت التجربة الفرنسية مزيجاً من المهزلة والمأساة والتذبذب والتوقعات الخيالية واللهفة المتواصلة، أي أنها كانت لا تقل أوبرالية في كل نواحيها عن التجربة البريطانية.

وخلال سعي الفرنسيين للبحث عن مجال كاف لالتقاط أنفاسهم من أجل اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه، كانوا يخرجون من أزمة ليقعوا في أخرى - رغم أنه لم يكن هناك من شك بأن فرنسا لا بد وأن تنضم إلى نادي الذهب في لحظة ما. والواقع أنه بعد توقف أصوات الصراخ، تبين أن الفرنسيين قد اتخذوا قراراً كان أكثر حكمة وواقعية من قرار البريطانيين، كما أنهم كانوا أسعد حالاً بما انتهوا إليه. فبمجرد أن استقر الفرنك، اندفع نحو باريس فيض من الذهب الأجنبي ورأس المال الأجنبي. أما فكرة أن تسبب تلك المضاعفات مشاكل خطيرة للندن، فقد كانت مصدراً للرضى أكثر منها مبعثاً للقلق.

كان المأزق الفرنسي واضحاً لا يحتمل اللبس: حكومة غارقة في الخسائر. ففي أعقاب الحرب، كانت متطلبات إعادة بناء صناعة فرنسا الممزقة والمساكن والبُنى التحتية تبدو وكأنها لا تعرف الشبع، وكذلك كانت أيضاً الاستغاثات الملحة من قبل ملايين المحاربين القدماء طلباً للمعونة الاجتماعية. وفي ذات الوقت، كانت العائدات الآتية إلى الخزينة تنخفض بسبب المعدل البطيء للانتعاش الاقتصادي، هذا إذا لم نذكر العادات والمهارات الفرنسية المعتادة في المراوغة لتفادي الضرائب. فحتى سنة 1926، كانت الضرائب تغطي أقل من نصف الإنفاق الحكومي.

وقد أنتج النظام البرلماني الفرنسي حكومات أضعف بكثير من الحكومات البريطانية، ففي أوقات الأزمات، كانت الهوة الأيديولوجية بين الأحزاب المتناحرة تؤدي في معظم الحالات إلى شلل أو إلى إجراءات لا معنى لها. كان اليسار يناضل في سبيل فرض ضرائب على رؤوس الأموال وفرض ضرائب دخل أعلى على الأثرياء، بينما كان اليمين يطالب بإجراء تخفيضات على الإنفاق الاجتماعي. وفي مواجهة خيارات صعبة كان تبنيها من قبيل المستحيل، صار رؤساء الوزارة ووزراء المالية يدخلون مناصبهم ويخرجون منها وكأنهم يعبرون باباً دواراً. فخلال الفترة ما بين أيلول 1924 وتموز 1926، كان هناك عشرة وزراء مالية.

لم يكن المأزق ناجماً فقط عن الهوة الواسعة بين الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب. بل إن أسوأ ما في العجز كان إيجاد السبيل لتمويله. ونظراً لأن الأثرياء والمصارف كانوا غير راغبين في إقراض خزينة وزارة تبدو غير قادرة على ترتيب شؤونها الداخلية، لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الاقتراض من بنك فرنسا. وفي كل مرة كانت فيها الحكومة تقوم بهذه الخطوة، كان ذلك يعادل اللجوء إلى مطبعة النقد. اشتدت ضغوط التضخم وبدأ الفرنك يترنح تحت وطأة الهجوم في أسواق القطع الأجنبي.

استمر الأمل يداعب كلاً من اليمين واليسار بأن كل تلك المصاعب سيتم التغلب عليها لو أن ألمانيا اضطلعت بكامل العبء ودفعت التعويضات التي نصت عليها معاهدة ڤرساي ـ وأصبح الشعارالمفضل لدى المواطن الفرنسي هو(الهون سيدفعو The Hun will pay)[30] أفلم يقم الفرنسيون سنة 1518 بدفع سبعمائة مليون فرنك إلى المنتصرين في معركة واترلو، ثم قاموا بدفع خمسة بلايين مارك إلى الألمان سنة 1871. كان الفرنسيون مصممين الآن على أن يكونوا الطرف الذي يتلقى[31]. وفي كانون الثاني سنة 1923، قامت الجيوش الفرنسية والبلجيكية، بهدف الحصول على التعويضات بالقوة، بغزو منطقة

الرور الألمانية، وهي قلب صناعات الفحم والحديد والفولاذ في ألمانيا. نجحت المقاومة الألمانية السلبية في جعل هذه المغامرة عديمة الجدوى، وبخاصة لأن نفقة قوات الاحتلال كانت تضيف إلى ويلات العجز المالي الفرنسي. أما الألمان الذين كانوا يعانون مشاكل داخلية رهيبة خاصة بهم، فقد كانوا عاجزين عن الوفاء بالمطالب الضخمة التي فرضها الحلفاء عليهم.



وبفضل القروض المقدَّمة من ج. ب. مورغان وشركاه، الذي لم يكن يبخل بالعون، والذي كان لا يزال يحاول إحداث استقرار عالمي، تم تثبيت سعر الفرنك بعد الهدنة عند قيمة 4,5 بالنسبة للدولار (18,5 سنت) وقيمة 25,22 بالنسبة للباوند. ولكن عندما استحق قرض مورغان الدفع في آذار من سنة 1919 هبط سعر الفرنك في أسواق القطع الأجنبي إلى حد تعين فيه على المواطن الفرنسي دفع أحد عشر فرنكاً لشراء دولار واحد، وفي السنة التالية ارتفع هذا الرقم ليصل إلى عشرين ـ وهذا يعني أن الفرد الأمريكي كان بإمكانه شراء الفرنك لقاء خمسة سنتات. وخلال السنوات الأربع التالية، استمر الفرنك بالتأرجح صعوداً وهبوطاً كالدمية النطاطة، يرتفع لدى تحسن احتمالات قيام فعالية بنَّاءة ليعود فيهبط رأساً على عقب عند تحول الاحتمال إلى الاتجاه المعاكس. وقد وصل الفرنك، في أسوأ حالاته، إلى قيمة 2 سنت.

وبحلول شهر آذار من سنة 1924، ومع عجز الميزانية الآخذ بالازدياد، واقتراب موعد استحقاق مبلغ كبير من الدين الحكومي، رفضت الأسواق تقديم أية مساعدة لإسعاف وزارة المالية. وكانت الجهود السابقة الهادفة للوقوف في وجه النتائج المعادلة لطبع النقد، والناجمة عن الاقتراض من بنك فرنسا، قد أدت إلى عقد اتفاق كان وقتها يحول دون ذلك المصدر للتمويل. حل الذعر في 4 آذار، واندفع الفرنسيون والأجانب لتحويل فرنكاتهم إلى دولارات

وإسترليني. وسرت إشاعة تقول بأن الأمر بكامله كان نتيجة مؤامرة سرية دبرتها الحكومة الألمانية ـ ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي انساق فيها الفرنسيون لإغراء الشك بأن «الغرباء» كانوا يسببون لهم المتاعب. وصار السياح الأجانب يتعرضون للهجوم في شوارع باريس. اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي كانت تفتقر للحماس والتي لم تحقق سوى أقل القليل بحيث أنها لم تُسهم إلا في جعل الانحدار نحو الهاوية أكثر حدة[32].

وفي غمرة اليأس، التفت الفرنسيون مرة أخرى إلى مورغان طالبين قرضاً يبلغ 50 مليون دولار. كانت مجموعة مورغان تعتقد أن 50 مليون دولار لا تكفي وعرضت ضعف هذا المبلغ ولكن بشروط قاسية وهي: جَعْل الذهب ضمانة إضافية، وزيادة في الضرائب إبطاء عملية إعادة التعمير والتوقف عن وضع برامج إنفاق جديدة. ورغم أن هذه الصفقة قد كبحت تصاعد المد وجعلت الفرنك يبدأ رحلة العودة باتجاه الأعلى، إلا أن الشروط أغضبت الجماهير الفرنسية مما أدى لسقوط الحكومة في انتخابات شهر أيار. ومع ذلك، تلقى المضاربون ضد الفرنك لطمة عنيفة، وخاصة في النمسا وألمانيا. وقد كانت المجموعة المصرفية النمساوية بكاملها تقريباً ضالعة في الأمر. وبحسب ما قالته إحدى الصحف، فإنهم وقعوا «وقوع النمل في العسل»[33].

إن النصر الذي حققه الفرنك سنة 1924 لم يكن إلا نصراً عابراً، فقد نفد قرض مورغان وعادت الدوامة السياسية القديمة إلى الدوران كسابق عهدها. وفي وسط ذلك كله، تم إيقاف أية قروض مستقبلية من الولايات المتحدة، من حيث الأساس، من قِبَل وزارة الخارجية، التي التزمت بالرأي الذي كان شائعاً في أمريكا في ذلك الوقت وذلك بأن عبّرت عن معارضتها «لتقديم قروض إلى دول لم تكن قد توصلت إلى تسديد التزاماتها الناجمة عن ديون الحرب، إلى الولايات المتحدة»[34].

وبحلول شهر تموز من سنة 1926، كان الفرنك يباع بسعر 49 فرنكاً

للدولار، أي بنسبة 10 بالمائة تقريباً من قيمته المثبتة سنة 1918، بينما كانت أسعار الجملة ترتفع بمعدل شهري يبلغ 15 بالمائة تقريباً. وجاء الآن دور حكومة يمين ـ الوسط الحازمة تحت رئاسة ريمون بوانكارية لتستلم زمام الأمور في بلد أنهكته النزاعات السياسية العنيفة. كان بوانكاريه يؤمن بأن الحل الوحيد هو في إقناع الفرنسيين المتخوفين والمتقلبين، الذين كانوا قد حولوا ثروات ضخمة إلى خارج البلاد، بأن الفرنك سيستقر الآن. وفي سبيل تلك الغاية، قام على الفور بخفض ضرائب الدخل على الأثرياء ورفع الضرائب التي تدفعها عامة الناس على السلع الاستهلاكية ـ وهي حركة تلاعب سياسية حققت هدفها الاستراتيجي.

كان التأثير على الأسواق هائلاً. فخلال الفترة ما بين شهري حزيران وتموز فقط فقد الفرنك الفرنسي ثلث قيمته بالنسبة للباوند والدولار، لكنه بحلول شهر تشرين الأول ارتفع بمقدار الثلث ثم واصل الصعود ليرتفع بمعدل ثلث آخر لدى حلول شهر تشرين الثاني، وهو مستوى ثبت عليه، مع فروقات بسيطة، خلال السنوات العشر التالية. عادت فرنسا إلى معيار الذهب ولكن على أساس الأمر الواقع.

تأكدت صحة استراتيجية بوانكاريه، فقد اختار الفرنسيون قيمة كان من الصعب على الأجانب مقاومتها ـ على حساب البريطانيين بشكل خاص ولكن على حساب الأمريكيين أيضاً. كما كانت تلك القيمة مغرية أيضاً للفرنسيين الذين كانوا قبلاً يضاربون ضد الفرنك عن طريق إرسال أموالهم إلى لندن بانتظار لحظة كهذه. عادت رؤوس الأموال تتدفق باتجاه فرنسا. وبعد كل تلك المعاناة، بدأت فرنسا تحصل على فائض لم ينقطع في صفقاتها الدولية وذلك خلال السنوات الأربع التالية.

ولم تكن كل تلك الأنباء مما يثلج الصدر بالنسبة للندن، فقد أتاح تدفق رأس المال الوارد لبنك فرنسا تكديس مبالغ ضخمة لصالحه في المنطقة التجارية

في لندن، من 5 مليون باوند استرليني في تشرين الثاني 1926 إلى 160 مليون باوند استرليني عند نهاية أيار1927[35] وهو مبلغ كان بإمكان بنك فرنسا سحبه لدى الطلب، كما أنه يمثل عبئاً قابلاً للمطالبة يُثقل كاهل مخزون بريطانيا من الذهب. لكن تلك الأوضاع النسبية كانت، على أية حال، تتغير بسرعة. فقد ارتفعت موجودات بنك فرنسا من الذهب من نقطة مساوية تقريباً لاحتياطي الذهب في بنك إنجلترا سنة 1926، لتصبح ضعف موجودات بريطانيا سنة 1929، وبعد سنتين، كان المخزون الفرنسي يقارب خمسة أضعاف مخزون بريطانيا تقريباً[36].

ومن المفارقات العجيبة في تلك الفترة أن مخزون ألمانيا من الذهب قد ارتفع، فقد ازداد من 181 مليون دولار في نهاية سنة 1924 إلى 569 مليون دولار في نهاية سنة 1928، في حين راوحت بريطانيا في مكانها بين قيمتي 700 مليون دولار و800 مليون دولار[37]. فقد تدفقت رؤوس الأموال من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة، إلى ألمانيا وقد جذبتها معدلات الفائدة العالية التي أبقى عليها مصرف الرايخسبانك في أعقاب فترة التضخم الهائلة في وقت سابق من ذلك العقد[38].



وقعت بريطانيا تحت ضغط مستمر يدفعها للتمسك بمخزونها الذهبي في وجه المكاسب التي كانت تجنيها فرنسا وألمانيا. وفي شباط سنة 1931، وصف نورمان وضعه بأنه كان باستمرار «تحت أشواك المِسْحاة» (وهي أداة مجهزة بأشواك يستخدمها المزارع لتفتيت التربة).

تحول التوتر المالي المتصاعد بين لندن وباريس إلى شعور شخصي بالضيق والإحباط وذلك عندما قام إميل مورو، المدير الأسبق لبنك الجزائر، بتسلم منصب رئيس بنك فرنسا في شهر حزيران سنة 1926. كان مورو يحمل

مشاعر قومية قوية ويتمتع بالحكمة والحنكة فيما يتعلق بقضايا المال، كما كان يعي جيداً مقدار السطوة التي كان اقتناء الذهب يشي بوجودها وذلك ضمن النظام المالي لفترة ما بعد الحرب. أما من حيث الشخصية، فقد كان مورو إنساناً ذا طبيعة مختلفة عمن حوله، شخصاً مقتضب الكلام، ريفياً من مقاطعة أوفيرن يفتقر إلى تلك الكياسة التي تميز رجل المصارف المركزية. لم يكن يعبأ كثيراً بدواعي القلق الدولية ويكره السفر ولا يتقن أية لغة أجنبية.

من الصعب تخيل شخص يبعد إلى هذا الحد عن ذوق مونتاغو نورمان، الدمث الطباع، الأرستقراطي المنهمك في الشؤون الدنيوية. كان نورمان يعامل مورو بفوقية لا ترحم. فرغم أنه كان يتكلم الفرنسية بطلاقة، إلا أنه أصر دائماً على الكلام بالإنكليزية خلال اجتماعاته مع مورو، مما يعني أن مورو كان مضطراً على الدوام لوجود مترجم معه. كما أن نورمان، الذي قضى فترة من شبابه في ألمانيا، كان دائماً منحازاً إلى الألمان ويحمل شعوراً بالعداء تجاه الفرنسيين، ولم يكن من شأن صداقته الحميمة مع رئيس مصرف الرايخسبانك، هيالمار هوريس غريلي شاخت، إلا أن تزيد من شدة الاحتكاك بينه وبين مورو.

كان شاخت خبيراً مالياً جباراً متقد الذكاء، وهو المسؤول الأول عن وضع حد للتضخم الهائل الذي حدث في ألمانيا في أوائل عشرينات القرن العشرين. وفي أواخر الثلاثينات، كان يشغل كلاً من منصبي رئيس مصرف الرايخسبانك ووزير الاقتصاد في حكومة هتلر، لكن التنافس بينه وبين هيرمان غورنغ أدى إلى إقالته سنة 1939. دخل السجن بعد محاولة اغتيال هتلر في 20 تموز سنة 1944، لكنه أيضاً مثل أمام محكمة جرائم الحرب في نورنبرغ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ حيث بُرِّيءَ. توفي سنة 1970 وكان في الثالثة والتسعين.

وفي أول لقاء بين الرجلين، بعد شهر من تعيين مورو، لم يحاول نورمان إخفاء كرهه للفرنسيين، رغم تأكيده بأن معظم مشاعر العداء لديه كانت موجهة

ضد السياسيين. وقد كان الهدف الكبير الذي يسعى إليه نورمان، في الواقع، هو إنشاء ناد دولي يضم جميع المصارف المركزية الأوربية، يكون فيه بنك إنجلترا هو الأول بين أكفائه. لم ترق هذه الأحلام لمورو، الذي كان لديه برنامجه الخاص بشأن علاقات فرنسا المالية ببقية دول أوروبا، كما شعر بالسخط حيال الاتصالات المستقلة التي كان نورمان يجريها مع بقية المصارف المركزية الأوروبية. وفي حين كان نورمان يوازي سعادة العالم بقوة بريطانيا ورخائها، كان تركيز مورو ينصب فقط على ثروات فرنسا.

حصلت أعنف خصومة بين الرجلين خلال سنة 1927، عندما كانت أرصدة فرنسا في لندن تزداد بمعدل سريع. أخذ مورو يتحدث عن رغبته بتحويل تلك الأرصدة إلى ذهب عن طريق السحب من مخزون الذهب في بنك إنجلترا، وكان اقتراحه أن بوسع نورمان تجنب تلك النتيجة البغيضة إلى النفس بأن يرفع معدلات الفائدة وذلك لإقناع الفرنسيين بالتوقف عن تحويل الباوندات التي بحوزتهم. لم يكن بإمكان نورمان القيام بأمر كهذا نظراً لمعدل البطالة المرتفع الذي كانت تعاني منه بريطانيا. وأصر، عوضاً عن ذلك، على أن فرنسا يجب أن تقوم بإعادة العلاقة الثابتة بين الفرنك والذهب، بشكل قانوني، وذلك لوضع حد للتخمينات القائلة بأن الفرنك قد يرتفع ثمنه أكثر بالنسبة للباوند. وعند هذه النقطة من النزاع تدخل سترونغ، ووافق على تزويد الفرنسيين بالذهب الأمريكي لقاء أرصدتهم بالاسترليني، الأمر الذي من شأنه تخفيف الضغط عن لندن.

ورغم ذلك استمرت المجادلات. وفي شهر تموز، رتب أوغدن ميلز، وزير الخزانة الأمريكي، أمر عقد مؤتمر سلام في منزله في لونغ آيلند، دعا إليه سترونغ ومورو ونورمان وشاخت. وكما هي العادة، رفض مورو أن يسافر وأوفد بدلاً عنه ممثلاً على مستوى رفيع. اغتنم سترونغ الفرصة مرة أخرى ليتقدم بالمساعدة، ووافق على أن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يقوم بتخفيض

معدلات الفائدة في أمريكا، وذلك لتخفيف الضغط عن الباوند في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتقديم كميات إضافية من الذهب إلى الفرنسيين لقاء بيع الفرنسيين للإسترليني.

ولم تكن إشارة سترونغ إلى معدلات الفائدة ناتجة كلياً عن الشعور بإنكار الذات، فقد كان الاقتصاد الأمريكي آنذاك يعاني من الضعف وكانت أسعار السلع تتهاوى بسرعة. إن إدراك نتائج تلك الأحداث الماضية من شأنه إثارة نقد مرير لتلك الخطوة من قِبَل أولئك الذين يعتقدون بأن سياسة المال المتيسر بفائدة ضئيلة سنة 1927 قد غذّت أعنف مراحل الإزدهار الاقتصادي في وول ستريت، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تقييد كارثية بعد ذلك بأقل من سنة. وفي آذار من سنة 1929، قال ليفينغويل وهو من مؤسسة مورجان، عندما سمع بأن نورمان كان شديد الانفعال إزاء المضاربات المحمومة في سوق الأسهم، «لقد بذر مونتي وبن الريح. وأنا أتوقع أن نضطر إلى حصد الزوبعة. . . . سنقع في أزمة أرصدة عالمية»[39]. وأشار هيربرت هوفر إلى سترونغ بكلمات لاذعة واصفاً إياه «بالذيل الفكري لأوروبا»[40].

وبالرغم من تدخلات سترونغ الجادة استمرت الخصومة بين نورمان ومورو، مع تزايد نقمة مورو على «إمبريالية» نورمان. وفي شباط من سنة 1928، اشتكى مورو لبوانكاري من أن بريطانيا «كانت أول دولة أوروبية تعيد تأسيس نقد ثابت ومضمون [وقد] استغلت تلك الميزة لإرساء قواعد وضع أوروبا تحت سيطرة مالية حقيقية. .هل نترك ذلك الوضع يستمر؟ . . » وعلّق وهو يشعر بالرضى «إن اهتمام السيد بوانكاريه قد استثير بالكامل»[41]. وبناء على مبادرة من رئيس الوزراء، استجمع مورو ما يكفي من القوة ليقوم فعلاً بقطع القنال الإنكليزي «ويعرض على نورمان الحرب أو السلام». ولدى وصوله إلى بنك إنجلترا، تم إبلاغه بأدب بأنه نورمان كان متوعك الصحة. ولم يثن ذلك مورو الذي شرع في إجراء مفاوضات مع موظفي نورمان بشأن مجموعة

من الاتفاقات الملائمة. ولم يثن ذلك نورمان أيضاً. الذي شُفي بشكل أعجوبي لحظة أن غادر مورو المكان، ولم يضع وقتاً قبل إلغاء تلك الاتفاقات.

غير أن مشاكل نورمان الفكرية والجسدية لم تكن لتنته قط. فقد كتب مورو في مذكراته في شهر نيسان (وهو يشعر بشيء من السرور؟. .) أن «م. نورمان يعاني من عصاب مرضي نتيجة الأحداث في الأشهر الأخيرة»[42]. تلقى نورمان صدمة شخصية أخرى عندما قضى صديقه المحبوب بنيامين سترونغ صريع التدرن الرئوي في تشرين الأول من سنة 1928. لا شك بأن نورمان افتقد سترونغ، لكن الجو في الاحتياطي الفيدرالي كان قد بدأ بالتحول حتى قبل أن يقع سترونغ فريسة مرضه الأخير.



في الواقع، أخذت الاعتبارات المحلية في الولايات المتحدة تحظى بالأولوية على القضايا الدولية، وذلك عندما بدأت السلطات ترقب بقلق متزايد الزخم المدوي لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار Bull market في وول ستريت. وكما حصل في أواخر التسعينات من القرن العشرين، كان كل ارتفاع يأخذ بالأنفاس في أسعار الأسهم لا يؤدي سوى إلى إثارة شهية المستثمرين للمزيد. وقد تضاعف المعدل الصناعي لداو جونز بين نهاية سنة 1924 وبداية سنة 1928، وهو إنجاز تم خلال ثلاث سنوات ولم يكن قد تحقق سوى أربع مرات في تاريخ السوق، كان آخرها سنة 1905. قفزت أسعار السوق بنسبة 50 بالمائة أخرى في النصف الثاني من سنة 1928. وبعد أن بقيت على حالها خلال الأشهر الخمس الأولى من سنة 1929، واصلت صعودها المدوي بنسبة 25 بالمائة خلال الأشهر الثلاث التالية قبل أن تصل إلى ذروتها النهائية في آب من سنة 1929. وفي أواخر سنة 1928، وعندما كتب جون ج. راسكوب، مدير جنرال موتور وصديق دوبونت ورئيس اللجنة الديموقراطية، في مجلة ليديز هوم

جورنال بأن «**يجب على كل شخص أن يكون غنياً**»، كان من الواضح أنه كان يحظى بالكثير من المؤيدين[43].

ومن الإنصاف التساؤل هنا لماذا حظيت تلك المعجزات، التي أخذت تتكشف في سوق الأسهم، باهتمام الاحتياطي الفيدرالي، الذي كان قد أُسِّس سنة 1913 للإشراف على المصارف التجارية ومد الاقتصاد بالسيولة حسب الحاجة. لم يكن الاهتمام في غير محله. فالقسم الأكبر من سوق الأسهم الذي يلفه الهياج كان يجري تمويله من قبل أشخاص اقترضوا مالاً لشراء أسهمهم، وكان ذلك يجري غالباً بمعدلات فائدة تفوق نسبة 10 بالمائة. بدأت المصارف تفقد اهتمامها بتمويل أي شيء عدا الميل الصاخب للمضاربة. والأسوأ من ذلك، بدأ سيل من رؤوس الأموال من أقسام أخرى من الاقتصاد بالتدفق باتجاه وول ستريت. وارتفع تمويل سوق الأسهم ـ أي قروض السماسرة بالتعبير الفني ـ في المصارف من 1,5 بليون دولار سنة 1925 إلى 2,6 بليون دولار سنة 1928، بل وارتفع إلى أعلى من ذلك قبل أن تصل السوق للذروة. ولكن، وفي الوقت نفسه، ارتفعت القروض من مصادر غير مصرفية من مالا يزيد عن 1,0 بليون دولار إلى 6,6 بليون دولار عند نقطة الذروة، ويتضمن ذلك الرقم مبلغاً لا يُستهان به من مصادر خارجية[44]. وبحلول سنة 1928، أصبحت القروض المقدمة للسماسرة ـ المستحقة عند الطلب ـ تربح أكثر بكثير من الإقراض التجاري العادي[45].

دخل المسؤولون عن الاحتياطي الفيدرالي في مرحلة طويلة من المشاحنات الداخلية بشأن ما الذي يتوجب عمله بهذا الشأن. كانت لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن تريد من مصارف الاحتياطي الفيدرالي المحلية الأثني عشر أن تمارس «ضغطاً مباشراً» على أي مصرف تجاري يقوم بتقديم «قروض مضاربة»، وذلك بأن تحرم ذلك المصرف من إمكانية الحصول على قرض من مصرف الاحتياطي الفيدرالي المحلي. وقد عارض مدراء المصارف

المحلية، ومدير مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل خاص، هذا الاقتراح بقوة، مصرّين على أنه غير قانوني ولا يمكن تطبيقه ـ إذ كيف يتسنى للمرء أن يحدد «قرض المضاربة» بطريقة لا يرقى إليها الشك؟. . وقد دافع جورج هاريسون، خليفة سترونغ في إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، عن اقتراح كان سترونغ قد قدمه سابقاً ويقضي باتخاذ «إجراء صارم وقاطع» من أجل رفع معدلات الفائدة إلى الحد الكافي للقضاء على المضاربة على أن يتبعه فوراً هبوط في المعدلات وذلك تفادياً للقضاء على ازدهار الأعمال. بل إن سترونغ كان قد أقنع نورمان بدعم هذه الفكرة، رغم أن نورمان أدرك أن أي زيادة في المعدلات في الولايات المتحدة سيكون من شأنها تطبيق المزيد من الضغط على مخزون بنك إنجلترا من الذهب. وكانت المصارف المركزية في كل أنحاء أوروبا عاكفة على رفع معدلات الفائدة لديها طوال السنة[46].

بدأت مصارف الاحتياطي الفيدرالي، في سلسلة من الخطوات، برفع معدل الحسم ـ أي المعدل الذي كانت تفرضه على المصارف التجارية ـ من 3 بالمائة في سنة 1925 إلى 5 بالمائة سنة 1928. وفي شهر شباط من سنة 1929، بدأ مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يضغط من أجل زيادة أخرى تصل إلى 6 بالمائة. ولكنّ واشنطن رفضت. كما تم رفض عشر مساعي إضافية ملحَّة قام بها هاريسون. وكان أن حل شهر آب من سنة 1929 قبل أن تمتثل واشنطن، وتحرك معدل الحسم أخيراً ليصل إلى 6 بالمائة. كانت تلك نقطة الذروة بالنسبة لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار.

لقد بقيت تلك القرارات موضع أخذ ورد منذ تلك اللحظة، إلا أن تعاقب الأحداث واضح بما فيه الكفاية. فالمعدل في مصارف الاحتياطي الفيدرالي كان حتى ذلك الوقت أدنى بكثير مما كان بالإمكان كسبه عن طريق إقراض المضاربين، بحيث أنه أخفق في تحقيق هدفه وهو القيام بدور الرادع الجدي.

وبدلاً عن ذلك، تمثَّل نجاحه في الارتفاع إلى حد كاف للإسهام في ضعف الاقتصاد العام، وكان الإنتاج الصناعي قد بدأ بالهبوط منذ بضعة أشهر قبل أن يضرب الانهيار الكبير سوق الأسهم في تشرين الأول. ولم تقتصر تداعيات تلك التحركات على الولايات المتحدة. فالتدفق الحيوي لأموال القروض الأمريكية إلى أوروبا، وبخاصة إلى ألمانيا، لم يكن قادراً على الصمود في وجه الارتفاع السريع في معدلات الفائدة المحلية. وعندما وصلت سوق السهم إلى نقطة الذروة، كان الإقراض الأمريكي للخارج قد نضب بشكل رئيسي ليصل إلى الصفر[47]. والواقع أن مساراً متعاظماً من رؤوس الأموال الأوروبية كان قد بدأ منذ بعض الوقت بالاتجاه نحو نيويورك للمشاركة في بهجة الاحتفال.

لكن التدفق باتجاه الخارج لم يكن مبعث سرور في الدول التي خرجت منها رؤوس الأموال، حيث شقت معدلات الفائدة طريقها صعوداً في مسعى للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال. وعندما آنهار سوق الأسهم في تشرين الأول كانت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا قد بدأت بالسير على طريق الركود، وخلال الفترة ما بين صيف سنة 1928 ونهاية سنة 1929 كان معدل البطالة في ألمانيا وحدها قد تضاعف أربع مرَّات[48].



لم يكن للذهب أي دور في نزاع الاحتياطي الفيدرالي ضد.الازدهار الحاصل في سوق الأسهم خلال الفترة ما بين 1928 ـ 1929، ولكن هذه كانت إحدى المناسبات القليلة في سني ما بعد الحرب التي لم يكن الذهب فيها هو العامل المهيمن في ميدان اتخاذ القرارات السياسة. إلا أن الذهب سرعان ما عاد إلى مركز الأحداث عقب حدوث الانهيار الكبير Great crash، وذلك عندما برزت بوضوح كل حالات عدم التوافق المستعصية والمعضلات المعلَّقة خلال عشرينات القرن العشرين: الفوضى الشاملة لديون الحرب وتعويضاتها التي لم

تدفع، تقويم الاسترليني بأكثر من قيمته وتقويم الفرنك بأقل من قيمته، هبوط أسعار السلع والمصارف التي أفرطت في التوسع.

كان التأثير المباشر للأحداث الجائحة سنة 1929 هو أن قويت مشاعر عبادة الذهب ورُفع إلى مصاف أكثر تقديساً. وكانت النتيجة أن الأضرار الرهيبة سواء منها البشرية والمالية والاقتصادية عمت أرجاء أوروبا والولايات المتحدة قبل أن تتاح لأي شخص في موقع السلطة الفرصة لأن يتوقف لاسترجاع ما قاله تشرتشل بعد تفكير من أن الذهب قد يكون «بقايا المرحلتين البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات». لم يكن العامل وحده من سيُصلب على صليب من ذهب.

18

نهـاية عصر

في الأيام الأولى التي أعقبت انهيار سنة 1929، قدَّم أندرو ميلون ـ وكان آنذاك، وزير الخزانة وأَحد أكبر الأثرياء في الولايات المتحدة ـ هذه النصيحة للرئيس هوڤر: «قُمْ بتصفية العمال والأسهم والمزارعين والعقارات. . . طهِّر النظام من العفونة»[1]. وفي نفس الوقت تقريباً، قدم ليفينغويل من مؤسسة مورغان وصْفتَه بشأن الكيفية التي يتم بواسطتها إخراج الاقتصاد من حالة الركود: «يكمن العلاج في توقف الناس عن مراقبة أجهزة التلغراف وعن الإصغاء للراديو وعن شرب الجِنْ المهرَّب وعن الرقص على أنغام الجاز. . . . والعودة للحياة الاقتصادية القديمة والرخاء، القائميْن على أساس الادخار والعمل»[2].

إن خطايا المضاربين قد أُلقيت على كاهل الأطفال، كما يقول المثل الذي أورده شكسبير[3]، ولكن في هذه الحالة، أُلقيت الخطايا على كاهل الخاطئين أنفسهم أيضاً، هذا إذا لم نذكر ملايين الأبرياء الذين وقعوا في دوامة من ظروف لا حيلة لهم فيها. ولم يكن ليُسمح لأحد بالإفلات من تلك القبضة الخانقة التي كانت تفرضها عملية الانكماش الاقتصادي المرفقة بالخلاص الأخلاقي.

لم يكن ميلون وليفينغويل الوحيديْن في التعبير عن تلك الأفكار. بل على

العكس، كانت آراؤهما تلخّص الحكمة السائدة في تلك الأيام: فالنداءات الداعية لمحاربة التضخم وللتطهير كانت تتكرر بأشكال عديدة، ولكن برتابة فظيعة تبعث على الاكتئاب. ولم يكن ذلك على أي حال أسوأ ما في الأمر. فواضعو السياسات ـ أي رجال المصارف المركزية والقادة السياسيون ـ التزموا فعلاً بتلك النصيحة وذلك عندما كانوا يترجمون البلاغة المقيتة لتلك التعابير، وبكل دقة، إلى قرارات سياسية على كل الأصعدة وفي كل بلد. وإذا نظرنا إليهم الآن من خلال السنوات الستين الماضية، ظهر هؤلاء الأشخاص وكأنهم يتكلمون لغة كوكب آخر.

لم يخل الأمر من بعض الأفراد من ذوي الجرأة الذين كانوا على قناعة بأن النظام الاقتصادي برمته، لا أخلاقيات المضاربين في سوق الأسهم، هو من يعاني من أوضاع تلوح في الأفق منذرة بسوء التعاطي مع الأمور. وكان رأيهم أن الوسيلة إلى الخروج من الركود هي محاولة وضع حد للمعاناة لا زيادتها. كما كانوا يبحثون عن وسائل لإعادة السيولة إلى النظام المصرفي المتداعي، ولوضع المال في جيوب الناس بطريقة ما بحيث يصبحون راغبين بل وقادرين على مغادرة بيوتهم لإنفاقه. لكن هؤلاء وجدوا أنفسهم في وضع كانوا فيه إما يخاطبون جداراً أصم أو يواجَهون بمعارضة عنيفة مما جعلهم ينسحبون من المعركة.

أحد هؤلاء الأشخاص كان هربرت هوفر نفسه. فقد صُعق هوفر لنصيحة ميلون، وبخاصة لأن «ميلون لم يكن قاسي القلب. بل إنه في الواقع كان كريماً ويتعاطف مع كل أنواع المعاناة»[4]. وأشار هوفر بحكمة إلى أن غلطة ميلون كانت إصراره على أنَّ هذه «مجرد نكسة عادية للازدهار»، مما جعله يستهين في تقديره لخطورة الوضع الأوروبي. ومع ذلك، فإن جهود هوفر الرامية لأن يصبح داعية للقيام بتصرف فعال كانت أضعف من أن تضع حداً للإعصار الذي كان يكتسح العالم. كما أنه لم يتخل أبداً عن الفكرة التقليدية بأنه ليس بوسع

الناس اللجوء إلى الحكومة لحل مشاكلهم، مهما بلغ شعورهم بالعجز. وفي خطاب وجهه عبر الراديو في 12 شباط سنة 1931، وبدا فيه أشبه برونالد ريغان بعد ذلك بخمسين سنةً ـ ولو أن الظروف كانت مختلفة بشكل جذري ـ ذكَّر هوڤر مستمعيه قائلاً:

إن الدليل على قدرتنا على حل المشاكل الكبيرة، بشكل مستقل عن تدخل الحكومة، وعلى درجة القوة المعنوية التي سنتجاوز بها هذه المرحلة، سيحدده ما إذا كان الأفراد والجماعات المحلية تستمر في تحمُل مسؤولياتها. . . . إن النصر. . . . سيتم تحقيقه عن طريق تصميم شعبنا على خوض معاركه الخاصة. . . وعن طريق استثارة مكامن الإبداع لديه لحل مشاكله الخاصة، وعن طريق التحلي بشجاعة إضافية ليكون سيد مصيره في الكفاح في هذه الحياة[5].

وكان هناك رجل آخر يؤمن بوجوب القيام بعمل إيجابي وهو جورج هاريسون، الذي خلف سترونغ في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك[*]. وفي غضون أيام من حدوث الانهيار، اقترح هاريسون أن تقوم مصارف الاحتياطي الفيدرالي بشراء أوراق مالية حكومية في السوق المفتوحة Open market وذلك لضخٍّ بعض السيولة في النظام. وكان يعتقد بأن تلك الاستراتيجية ضرورية لإرضاء الطلب الذي لا يعرف الشبع على النقود ـ وهي الموجودات الوحيدة التي كانت البيوت والشركات والمؤسسات المالية تريد الحصول عليها في ظل بيئة يسودها الهلع. كان الإقراض المصرفي قد توقف

(*) عندما كنت موظفاً شاباً في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك خلال الفترة 1940 ـ 1942، سنحت لي الفرصة لمقابلة هاريسون شخصياً عدة مرَّات. كان متزوجاً من أرملة وودرو ويلسون. والأمر الذي ترك عندي أكبر الأثر هو أنه كان يتقاضى راتباً سنوياً مقداره خمسون ألف دولار، وكان راتبي أنا 125 دولاراً في الشهر.

تماماً مما أدى لانهيار أسعار السلع، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكاثر حوادث الإفلاس وانهيار المصارف[6]. وعندما أخذت ملايين فرص العمل بالتلاشي، قام هاريسون ببذل بعض الجهود القصيرة الأمد على مسؤليته الخاصة المؤدية لعمليات شراء في السوق المفتوحة في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ومرة أخرى عملت السلطات في واشنطن ورؤساء مصارف الاحتياطي الفيدرالي على إحباط مساعي هاريسون وموظفيه بأن دعوا إلى إيقاف تلك الأنشطة «التضخمية».

يا لهاريسون المسكين ـ عندما أخذت الولايات المتحدة تفقد الذهب في خريف سنة 1931، حتى هو تخلّى عن آرائه التوسعية وانخرط ضمن أصحاب وجهات النظر السائدة. وافق فوراً على رأي زملائه بأن السياسة الصائبة الوحيدة في مثل هذه الظروف هي رفع معدلات الفائدة ـ ورفعها إلى حد كبير. وقد سارع يوجين ماير، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن وأحد المؤيدين القلائل لأفكار هاريسون السابقة، سارع إلى الموافقة، معلناً أن الزيادة الكبيرة في معدلات الفائدة «تقتضيها كل القواعد المعروفة، وأن. . . الأجانب سيعتبرون الإحجام عنها ضرباً من الجبن»[7].

وفي تلك اللحظة، كانت أسعار مبيعات الجملة في الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة 24 بالمائة عما كانت عليه سنة 1929، ووصل معدل البطالة إلى ما يزيد عن 15 بالمائة من القوة العاملة كما أفلس ثلاثة آلاف مصرف. وفي تلك الأيام، لم يكن هناك ما يدعى بتأمين الودائع، ويعني ذلك أن المودعين قد خسروا كل دولار موجود في إيداعاتهم في كل بنك أصيب بالإفلاس. لقد تبخر ذلك المال في الهواء بكل بساطة. ولدى قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة أكثر من ذلك، هبطت الأسعار بنسبة 10 بالمائة أخرى، ووصل معدل البطالة إلى 25 بالمائة من القوة العاملة، كما أغلق ما يزيد عن ثلاثة آلاف مصرف أبوابه[8].

كان ماير مصيباً دون شك: فسياسة الانكماش كانت تقتضيها كل القواعد المعروفة. ويكشف تحليله مدى عمق سيطرة الأفكار الأساسية المتعلقة بمعيار الذهب على واضعي القرار السياسي. لدرجة أوصلت الأمور إلى مرحلة الركود ـ وهو وضع اعتبره، حتى هربرت هوڤر، أمراً لم يكن له سابقة في التاريخ. لقد استمر الساسة والهيئات المالية ومدراء دور الأعمال والمصرفيون، وحتى معظم الأكاديميين، في الركوع أمام سبائك الذهب وكأن تلك الذخائر البراقة هي كل ما لديهم. ونسوا أن تلك كانت المادة التي سكبها البارثيون في حلق كراسوس بعد أن هُزم في المعركة.

إن وباء الكوارث المُعدي، الذي نتج عن ذلك، لم يؤد إلا لتقوية الإيمان الذي لا يلين في الأساليب القديمة. والواقع أنه لدى ضعف حركة تجارة الصادرات في دولة بعد أخرى، بدا وكأنه لا خيار سوى كبح الطلب في سبيل خفض الواردات. وأن الفشل في التصرف وفق تلك القواعد سيؤدي دون شك إلى عاقبة وخيمة: انتقال الذهب إلى دول أخرى. إن المثال الحي عن الكيفية التي شوَّه بها الذهب النظام الاقتصادي البريطاني، وجره إلى الانكماش اعتباراً من 1925، كان جلياً أمام أعين الجميع، لكن السبيل الذي سلكته بريطانيا كان، على ما يبدو، الدليل الوحيد المتوفر الذي يجب السير على هداه لتدبر أمر كارثة الثلاثينات العنيفة. ورغم أن الضغوط الداعية للانكماش كانت في ألمانيا من الشدة بحيث دفعت بهتلر إلى السلطة وهو يرغي ويزبد، ورغم أن معدل البطالة المتزايد وانتشار حالات الإفلاس بين المصارف ودور الأعمال في كل أنحاء العالم كانا يهزان أُسس النظام الرأسمالي، إلا أن تلك الأمور المرعبة لم تؤد سوى لتقوية العزم على الحفاظ على احتياطيات الذهب فوق كل شيء آخر. إن القواعد المعروفة قد حددت السياسة الوحيدة الصائبة وذلك عندما خرجت كل الأمور عن نطاق السيطرة.



كانت الأحداث خلال السنة الأولى من الانهيار الكبير تدعو إلى القلق، ولكن إذا أعدنا النظر في سنة 1930 لرأينا أنه يشبه بطرق عدة، الهدوء الذي يسبق العاصفة. في السابع من آذار، قال الرئيس هوڤر في تقرير له «تشير جميع الأدلة إلى أن أسوأ تداعيات الانهيار على البطالة ستنجلي خلال الأيام الستين القادمة»[9]. وضمن تلك الظروف، لم تكن هذه بالنبوءة السيئة. ولم يتضح تأثير الانهيارات المتتالية، الناتجة عن أزمة كبرى، قبل نهاية سنة 1930، وبدأ الأمر بانهيار مصرف كالدويل آند كومباني، وهو مصرف في تينيسي، الذي جر في أعقابه شركات صناعية وشركات تأمين ومصارف تجارية صغيرة، ثم جاء انهيار مصرف صغير في نيويورك يحمل اسماً كبيراً، وهو بنك الولايات المتحدة. وخلال الأشهر القليلة التالية لحق بالركب 2300 مصرفٍ تقريباً[10]. أما في بريطانيا، فقد كانت النتيجة الأولى سلسلة من خسائر لا يستهان بها في الذهب. وفي 13 كانون الثاني كان نورمان قد حذر وزير المالية من أنه لن يستطيع أكثر من ذلك تأجيل اتخاذ تلك الخطوة البغيضة وهي رفع معدلات الفائدة.

كانت فتائل التفجير قد وُضعت في مواقعها. تم إشعالها في 11 أيار عندما صُعق العالم لدى انفجار نبأ انهيار مصرف كريديتانشتالت بانك في ڤيينا. وكان أضخم مصرف تجاري في النمسا، ويضم أكثر من نصف ودائع كل المصارف النمساوية. وبلغتنا المعاصرة يمكن أن نصف كريديتانشتالت بأنه مؤسسة أضخم من أن تنهار، وقد كان أضخم من أن ينهار سنة 1931 أيضاً، واضطرت الحكومة النمساوية لأن تكفله ولكن دون جدوى. إذ أن انهيار كريديتانشتالت قد أدى، كما قال رالف هوتري أحد مسؤولي وزارة المالية البريطانية، «إلى إطلاق موجة من الفزع أصابت كل المراكز المالية في العالم»[11]. أدَّت هذه الموجة أولاً إلى التهافت على سحب الودائع من بقية المصارف النمساوية من ثم ضربت الشلن Schilling في أسواق القطع الأجنبي. وفي غمرة اليأس،

حاول مصرف أوستريان ناشينال بانك اقتراض عملات أجنبية من مصارف مركزية أخرى. لكن بنك فرنسا أصرَّ على أنه لن يكون بالإمكان تقديم أية قروض إلا إذا تخلى النمساويون عن عزمهم على إقامة اتحاد جمركي مع ألمانيا، الأمر الذي رفضته الحكومة النمساوية. وفي هذه الأثناء استطاع بنك فرنسا، الذي كان مشغولاً باستبدال الإيداعات في المصارف المركزية الأجنبية بالذهب، الحصول على ما قيمته 539 مليون دولار ذهباً ـ أي ما يعادل أكثر من 25 بالمائة من كامل الإنتاج السنوي للمناجم من الذهب[12]. ورغم ذلك نجح مونتاغو نورمان، الذي كان ما يزال يخوض حربه الشخصية ضد الفرنسيين، في إثارة غضب عدوه مرة أخرى بأن مضى قدماً في تقديم قرض إلى النمساويين من بنك إنجلترا.

كان الوقت قد فات. إذ أن كل شيء قد تركز على حماية تلك الأكداس الذهبية من المزيد من الضرر. ولم تفلح الجهود المتواضعة التي قام بها نورمان في أن تكون أكثر من بديل مؤقت عابر. وخلال مدة قصيرة، وخلال فترات قصيرة، أدَّى هرع الناس إلى المصارف في النمسا لسحب إيداعاتهم إلى أحداث مماثلة في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولونيا. وكانت هذه الحالات من الفزع كافية لنشر الرعب في أقطار أخرى، وكانت أخطر التداعيات تلك التي ضربت ألمانيا.

جاء رد فعل المستشار الألماني هنريك برواننغ عصبياً، فقد عمد إلى تخفيض الإنفاق الحكومي تخفيضاً كبيراً. كما حاول برواننغ امتصاص النقمة، التي أثارتها معدلات البطالة الإضافية والضغوط الداعية للانكماش، بأن صرَّح بأن ألمانيا لم يعد بمقدورها بعد ذلك دفع التعويضات. وقد يكون تصريحه قد لاقى ترحيباً داخل وطنه، لكنه أدى إلى البدء بالتهرب من المارك الألماني REICHSMARK بشكل جدي. وتحولت الأزمة إلى مصدر للتهدئة بحيث قام الرئيس هوڤر، في 19 حزيران، بناء على اقتراح قدمه ليفينغويل، بعرض تأجيل

دفع الديون مدة سنة واحدة، وذلك بالنسبة لدفعات التعويضات الألمانية ودفعات الحلفاء الخاصة بديون الحرب إلى الولايات المتحدة. اشتعل غضب الفرنسيين بسبب تقديم هذا التنازل للألمان ورفضوا في بادىء الأمر الإشتراك في أية مباحثات. ومع أنه تمّ تدبير قروض مؤقتة لألمانيا، إلا أن المساومات حول اقتراح هوفر استمرت طويلاً إلى الحد الذي جعل الذعر يدب من جديد وجعل النزف الألماني من الذهب والعملات الأجنبية يتسارع. وفي محاولة لاحتواء الضرر، بدأ الألمان بفرض نظام من الضوابط على صفقات القطع الأجنبي بلغ حداً من الصرامة والتعقيد أدى إلى أن تكف ألمانيا، سنة 1932، بشكل فعلي عن اعتماد معيار الذهب.



وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة القائمة في أوروبا الوسطى إلى الباوند، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جهود الفرنسيين بهذا الشأن. بدأت بريطانيا الآن تعاني خسائر كبيرة في الذهب وسحوبات ضخمة من الأرصدة بالإسترليني المملوكة من قبل أجانب. وقد توضحت أزمة الإسترليني بهذا الشكل لأن الأسعار في بريطانيا كانت قد انخفضت بمعدل 38 بالمائة عن المستوى الذي كانت عليه سنة 1925 عندما أعيد العمل بمعيار الذهب[13]. وقد بدا الوضع يائساً إلى الحد الذي دفع بونستون تشرتشل، الذي كان يُمضي إجازة في بيارتيز، لأن يقول «إن كل شخص ألقاه يبدو وكأنه يشعر بفزع غامض من أن شيئاً فظيعاً يتعلق بالمال سوف يحدث. وإذا حدث ذلك، آمل أن نقوم بشنق مونتاغو نورمان. ولا شك بأني سأشهد ضده مقابل إطلاق سراحي»[14].

والواقع أن نورمان كان يشعر بالضياع شأن أي شخص آخر. فعندما أبرق إليه هاريسون من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في 15 تموز قائلاً «نحن نشعر بالقلق والدهشة من الهبوط المفاجىء للإسترليني اليوم» كان رد

نورمان، «أنا لا أستطيع تفسير هذا الهبوط، لقد كان مفاجئاً وغير متوقع»[15].

ولا يسع المرء إلا أن يَعْجب من الأسلوب الذي تفادى به نورمان تساؤل هاريسون. فقبل ذلك بيومين، كان نشر التقرير النهائي، المتعلق بالنتائج التي توصلت إليها لجنة حكومية خاصة، قد كشف النقاب عن تدهور ينذر بالخطر عن وضع التجارة الخارجية في بريطانيا، فقد كانت الواردات تفوق الصادرات بهامش لا يكف عن الاتساع. كما أن مصدراً للمتاعب أكثر مباشرة كان أيضاً قد بلغ نقطة الذروة. فقد كان رجال المال اللندنيُّون يقترضون بمعدلات فائدة منخفضة في باريس ويقومون بإقراض العوائد إلى الألمان بمعدلات فائدة أعلى بكثير، لكن رجال المال الفرنسيين، الذين كانوا يشعرون بالقلق بشأن مستقبل الباوند، أخذوا يطالبون بتسديد القروض التي قدموها إلى لندن. كان الأمر يتعلق بمبلغ يثير الذهول وهو 750 مليون باوند إسترليني[16].

وبعد أسبوع، بلغ الوضع حداً جعل نورمان يتخذ قراراً استثنائياً بإرسال أحد مدراء بنك إنجلترا لطلب قرض فوري من بنك فرنسا. كان الفرنسيون لا يمانعون في تقديم القرض في حال قامت الحكومة البريطانية ـ بل دافعو الضرائب البريطانيون في الواقع ـ بضمان القرض. ولكنَّ مجلس الوزراء البريطاني رفض ذلك، فانهارت المفاوضات وتابع الباوند انحداره[*].

كان مسار الأحداث أكبر مما يحتمله نورمان. ففي 28 تموز، غادر المصرف وذهب إلى بيته، وقد أنهكه تعاقب خيبات أمله وأحلامه، «وهو يشعر بتوعك»[17]. وبعد أسبوع قضاه في الفراش، أبحر إلى كندا في إجازة للراحة التامة. أما الفصل الأخير من المسرحية التي كان قد أسهم إلى حد كبير بتأليفها وإخراجها، فقد كان مقدراً له أن يُنقِذ نفسه بنفسه دون وجود نورمان. ولن

(*) أسهم الفرنسيون فعلاً بتقديم قروض لبريطانيا، قروض قليلة جداً ومتأخرة جداً، وذلك في أواخر شهر آب، عندما بلغت الأزمة ذروتها.

نعرف قط ما إذا كان فعلاً قد بلغ من المرض حداً جعله غير قادر على التعامل مع الأزمة، أم أنه كان عاجزاً عن مواجهة الخيبة التامة لجهوده التي كانت تلوح في الأفق.

وبعد ذلك بيومين، أصدرت وزارة المالية تقريراً مفزعاً عن حالة العجز المتنامي في ميزانية الحكومة. وجاء فيه أن العجز سنة 1932 أصبح 170 مليون باوند إسترليني، أي أنه أعلى من التقدير السابق بمبلغ 50 مليون باوند إسترليني. وقد هزت هذه الأنباء العالم المالي بأسره. ولم يستطع أحد أن يفهم سبب نشر التقرير في تلك اللحظة البالغة الحساسية، وقد وصفه كينيز بقوله «أكثر الوثائق حماقة، والتي جعلتني أقرأ سوء طالعي طيلة حياتي»[18].

ومع استمرار هجرة موجودات الذهب البريطانية إلى الخارج، تكاثرت الآراء التي تدعو الحكومة لاتخاذ إجراء متطرف لتنظيم أمورها المالية. وكانت حالة الاقتصاد تجعل من هذه المهمة أمراً بغيضاً إلى أقصى الحدود: فبحلول شهر آب، كان كل عامل من بين أربعة عمال تقريباً دون عمل، وذلك بالمقارنة مع كل عامل من بين كل ستة عمال في السنة السابقة، بينما كانت الأسعار والأجور مستمرة في التدني. وقد اختارت الإيكونوميست في عددها الصادر في 22 آب، تلك اللحظة لتعلن أن بريطانيا كانت تعيش بشكل يفوق إمكانياتها، وأن الميزانية يجب أن تجري موازنتها وأن «كل تبذير في الإعانات [مساعدات العاطلين عن العمل] والنفقات الأخرى يجب التوقف عنه. كان هذا النوع من الكلام قد أخذ يتردد من حين لآخر منذ الحرب، لكن الآن لم يعد مجرد كلام. ومع ذلك، فإن وجود حزب العمال في السلطة، برئاسة رامزي ماكدونالد، جعل قرار قطع الإعانات يبدو أكثر إيلاماً منه في حال كان المحافظون يتزعمون الحكم. وبُذل جهد طارىء آخر للاقتراض من مصارف فرنسية وأمريكية، بما في ذلك مصرف ج. ب مورغان، لكن المصرفيين رفضوا تقديم قروض أخرى دون فرض تخفيضات على الموازنة كانت أكثر مما يمكن للحكومة قبولها،

وبخاصة في مجال الإعانات. وقد أحدث ذكر شروط المصرفيين حالة من «الهرج» في غرفة مجلس الوزراء[19].

ومع ذلك، كان لا بد من عمل شيء ما. في 24 آب، دعا الملك جورج ماكدونالد لتشكيل حكومة وطنية، ائتلاف من أحزاب العمال والأحرار والمحافظين، وذلك لجعل الألم المترتب على تخفيضات الميزانية أكثر قبولاً من الناحية السياسية. ويتضح القلق الذي كان يعصف بقادة البلاد بجلاء في رسالة وجهها الملك إلى رئيس الوزراء بتاريخ 12 أيلول، وقد قرأها ماكدونالد على أعضاء البرلمان خلال جلسة طارئة. وقد أعرب جلالته عن الرغبة «نظراً للوضع المالي الخطير الذي تواجهه الأمة، بأن يشارك شخصياً بالحركة الرامية إلى تخفيض الإنفاق الوطني». واقترح الملك أن يستغني هو عن 50,000 باوند إسترليني في السنة من مخصصاته السنوية، وهو تخفيض تبلغ نسبته 10 بالمائة تقريباً. ولدى ترحيب ماكدونالد بعرض الملك ـ مذكِّراً بالتضحية الكبيرة لسيدني كارتون في إحدى قصص ديكنز ـ أعلن بأن «من الأفضل لنا جميعاً، إلى حد كبير، أن نمضي ونحن نشد الأحزمة باتجاه الاستقرار من أن نرخي تلك الأحزمة ونمضي نحو الفوضى». ثم مضى يعبر عن تصميمه على التصرف وفق هذا المبدأ وذلك بالتأكيد للبلاد بأنه سيُبقي البرلمان في جلسة طارئة حتى «يقتنع العالم مرة أخرى بأنه لا سبيل إلى النيل من الإسترليني»[20].

ومن حسن الحظ أن أحداً لم يبال بإلزام ماكدونالد بوعده. ولو حصل ذلك، لكان البرلمان لا يزال منعقداً في تلك الجلسة الطارئة حتى الآن.

لقد كان صوت كينيز هو الصوت الوحيد المعارض لمسار التفكير العام القائل بأن الاقتصاد في الإنفاق هو الدواء الوحيد لأمراض العالم الاقتصادية المخيفة. وفي حديث إذاعي له، في كانون الثاني من سنة 1931، قال كينيز «لنفترض أننا توقفنا عن إنفاق مداخيلنا بالكامل ووفرنا المبلغ، سيخسر الجميع أعمالهم. . . لذا أدعوكن يا ربات البيوت الوطنيات، انطلقن غداً صباحاً باكراً

إلى الشوارع واقصدن متاجر التنزيلات الرائعة التي تملأ إعلاناتها كل مكان. ستقدمن إلى أنفسكن خدمة رائعة. . . فلم يسبق أن كانت البضائع بمثل هذا الرخص. . . كما أنكن ستشعرن بالمزيد من البهجة لقيامكن بزيادة معدل التوظيف [و] لمساهمتكن في ثروة البلاد لأنكن تقمن بتشغيل أنشطة مفيدة»[21].

ربما يكون منطق كينيز يبدو ذا معنى بالنسبة لربات البيوت الوطنيات، ولكن لم يكن له أي تأثير على نوايا القادة السياسيين للأمة. فقد اشتمل مشروع قانون الموازنة والاقتصاد الوطني الحكومي على تخفيض بلغ 70 مليون باوند إسترليني من الإنفاق الحكومي وعلى زيادة في الضرائب بلغت 86 مليون باوند إسترليني. وقد بادر كينيز على الفور لوصف هذا القانون بقوله «يزخر بالحماقة والظلم». ومع ذلك، فإن الحكومة كانت مقتنعة بأن الدفاع عن الإسترليني هو الغاية الأولى، مهما كان الثمن الإنساني داخل بريطانيا. كما تم رفع معدل البنك ـ وهو المعدل الذي يفرضه بنك إنجلترا على المصارف التي تحتاج قروضاً سريعة ـ في قفزة جبارة إلى 6 بالمائة من معدل 2,5 بالمائة في شهر حزيران، وذلك كعامل إضافي لتشجيع الأجانب على الاحتفاظ بما في حوزتهم من الإسترليني. إن ارتفاع الضرائب، مضافاً إليه خفض النفقات ومعدلات فائدة أعلى، كان قاتلاً. فقد تدهور الاقتصاد أكثر وارتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى، مما خفض عوائد الضرائب مع تقلص الرواتب والأرباح. وفي النهاية، وجدت الحكومة نفسها في مواجهة عجز فاق توقعات الخبراء.

وقبل أن تتاح الفرصة لمشروع قانون الاقتصاد لإنقاذ الباوند، وقعت حادثة غريبة صاعقة بينما كان النقاش قائماً حول القانون، وكانت الحادثة ترجيعاً غريباً لغزو فيشغارد في شباط من سنة 1797. فقد أعلنت فرقة صغيرة من البحارة، في محطة البحرية البريطانية في أنفرغوردون، الإضراب احتجاجاً على تخفيض الأجور الذي نص عليه القانون المقترح. أبرزت الصحافة، المحلية

والأجنبية، أنباء ذلك التمرد الصغير تحت عناوين ضخمة. تلقى الأجانب هذا النبأ بخوف كبير: إذا كان شيء كهذا يمكن أن يحدث في البحرية البريطانية، وهي على ما هي عليه، فلا بد أن تكون البلاد بكاملها على شفير الثورة. وخلال أسبوع واحد، تم سحب ما يقارب 40 مليون باوند إسترليني من أقبية بنك إنجلترا، ومنذ منتصف تموز كانت الخسارة قد وصلت إلى 200 مليون باوند إسترليني.

وفي الأسبوع الثالث من أيلول، وصلت الأمور إلى أقصى مداها. فقد طلب بنك إنجلترا من الحكومة إعفاءه في الحال من الالتزام بتوفير سبائك الذهب عند الطلب، وهو التزام كان سارياً لمدة ست سنوات فقط. تم إقرار القانون المطلوب في مجلس العموم في 21 أيلول. وأعلنت مجلة الايكونومست «نهاية عصر». وفي رفضها الاعتراف بنتائج الغزو النورماندي بقيمة 4,86 دولار للباوند، ألقت المجلة باللوم على «الركود الذي أعقب تبذير الازدهار الأمريكي [الذي] أظهر النقائص العديدة، بكل ما فيها من فجاجة ـ التي منعت معيار الذهب من لعب دوره بشكل مناسب وأدَّت إلى الكساد التجاري». أما ملاحظات كينيز في 27 أيلول، فقد كانت أكثر تحديداً وقرباً من الموضوع، نظر كينيز إلى الأمام بدل الالتفات إلى الخلف. وكتب يقول: «هناك قلة من الإنكليز لا تشعر بالابتهاج لكسر الأغلال الذهبية. فنحن نشعر بأننا قد تحررنا أخيراً وأصبح بإمكاننا القيام بما هو معقول... وفي اعتقادي أن الأحداث الكبيرة التي وقعت الأسبوع الماضي قد تفتح فصلاً جديداً في التاريخ المالي للعالم. ويحدوني الأمل بأنها قد تحطم الحواجز التي كانت تبدو وكأن لا سبيل لتجاوزها»[22](*). وقد جاء التعليق الأكثر لذعاً على لسان توم

(*) إن هذا المقال الرائع يستحق أن يُقرأ بالكامل، سواء من حيث تحليله للماضي أو دقة تكهناته للمستقبل.

جونسون، وهو وزير عمالي سابق، فقد قال: «إنهم لم يبلغونا قط بأن بمقدورهم القيام بذلك»[23].

قبل أيام قليلة من تلك الأحداث، كان نورمان قد أبحر من كندا على ظهر سفينة متوجهة إلى إنكلترا وقد شعر بتحسن كبير وبأنه مستعد للعودة للعمل، كان يجهل تماماً ما ينتظره من أخبار عن الانهيار الكبير لكل مساعيه. كان زملاؤه في بنك إنجلترا يشعرون بأن من الواجب إبلاغه بالقرار الخطير الذي كان يوشك أن يدخل حيز التنفيذ في غيابه، لكنهم لم يكونوا راغبين في أن يتسرب النبأ قبل الأوان. وفي يوم السبت الذي سبق يوم الاثنين الذي كان سيجري فيه الإعلان الرسمي، وفي إشارة إلى عجوز شارع ثريد نيدل ـ وهو الاسم التهكمي المفضل الذي يُطلق على بنك إنجلترا ـ أبرق إليه زملاؤه يقولون «العجوز سترحل يوم الاثنين». وظن نورمان المسكين، نظراً لبعده عن مسرح الأحداث، أنهم كانوا يشيرون إلى مخططات والدته للذهاب في إجازة[24]. ترى ما هي نوع الصدمة التي تلقاها عندما رست السفينة في ساوثامبتون.



خلال الأشهر الثلاثة التالية، هبط سعر الجنيه هبوطاً حاداً في أسواق القطع الأجنبي نظراً لأنه لم يعد قابلاً للتحويل إلى ذهب. وأصبح بإمكان الأجانب، الذين كان بحوزتهم باوندات إسترلينية في 21 أيلول، أي اليوم الذي تحررت فيه بريطانيا من قيودها، أن يصرفوا باونداتهم بسعر 3,75 دولار فقط عوضاً عن 4,86 ـ وهي خسارة هائلة، وفي كانون الأول، وصل السعر إلى 25.3 دولاراً. وسرعان ما فقدت المصارف المركزية في أرجاء العالم حماسها للاحتفاظ بموجوداتها بشكل عملات الدول الأخرى، حتى الدولار نفسه بجلالة قدره. إذاً، لم تكن هناك أية بدائل للذهب.

أسرعت أربع وعشرون دولة، من أصل 47 دولة قائمة على معيار

الذهب، إلى التسابق على المسار الذي كانت بريطانيا قد شقته للتو عبر أدغال الفوضى الاقتصادية: فقد علّقت تلك الدول إمكانية التحويل إلى ذهب خلال أيام من قيام بريطانيا بذلك. وبعد سنة، لم يبق على معيار الذهب سوى الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا، وبعد ست سنوات، لم تكن هناك دولة واحدة تسمح لمواطنيها بتحويل عملتهم أو ودائعهم المصرفية إلى ذهب[25]. أصبح الدفاع عن المخزون الذهبي يتجلى في جعله خامداً.

لقد أوقع التسابق على الذهب ضربة قاسية بأمريكا. فقد كان ذلك الإلحاح المتعجل للتخلص من الدولارات يثير الدهشة، لأن مخزون الذهب الرسمي في الولايات المتحدة، في تلك اللحظة، كان يبلغ ما قيمته 4,5 بليون دولار ـ أي أكثر بأربعين بالمائة من احتياطيات الذهب في كل المصارف المركزية ووزارات المالية في سائر أرجاء العالم، وأكثر بخمس وستين بالمائة من موجودات الذهب في فرنسا[26]. ومع ذلك، قام المصرف الوطني البلجيكي، في 22 أيلول 1931، بسحب ما قيمته 106 مليون دولار ذهباً من نيويورك بضربة واحدة قاتلة، وسحبت فرنسا ما قيمته 50 مليوناً في نفس اليوم، وما قيمته 70 مليوناً أخرى بعد بضعة أسابيع. وخلال الفترة ما بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول، خرج من الولايات المتحدة ما مجموعه 755 مليون دولار بشكل ذهب، ذهب نصفها إلى فرنسا وذهب الباقي، بشكل رئيسي، إلى بلجيكا وسويسرا وهولندا. أي أن سبيكة ذهبية من أصل كل سبع سبائك في أقبية مصارف الاحتياطي الفيدرالي رحلت من مكانها[27]. وقد أدى الفزع الذي أثارته تلك الأنباء بالأمريكيين إلى التصرف بالمثل فقاموا بإجراء سحوبات كبيرة من المصارف التجارية بشكل نقد وعملة ذهبية، مما أدى على الفور إلى إفلاس ثمانمائة مصرف آخر.

ومرة أخرى كانت الوصفة اللازمة للتعاطي مع هذه الأزمة، هي الوصفة التقليدية: وقف التضخم وخلق البطالة. لم يضع الاحتياطي الفيدرالي وقتاً،

فقد رفع معدل الحسم إلى أكثر من الضعف، وجعله يصل في خطوة واحدة جبارة من 1,5 بالمائة إلى 3,5 بالمائة. أدت هذه الوصفة ما كان متوقعاً منها. توقف تدفق الذهب ـ ولكن للوقت الراهن فقط. كما أن الانكماش ورفع معدلات البطالة قد تما أيضاً بنجاح. وخلال الأشهر الستة التالية، هبط الإنتاج الصناعي، الذي كان أصلاً قد هبط بمعدل الثلث عن مستواه سنة 1929، بنسبة 25 بالمائة إضافية، وتضاعف معدل البطالة من النسبة المقلقة وهي 10 بالمائة من القوة العاملة، إلى ما يزيد عن 20 بالمائة، في الوقت الذي هبطت فيه أسعار الجملة بنسبة 25 بالمائة، لتصبح في سنة 1932 أدنى مما كانت عليه سنة 1929 بنسبة وصلت إلى 40 بالمائة تقريباً.

وهنا، أصبح تخزين العملة وقطع النقد من قبل العامة يحد أكثر من إمكانية المصارف على تقديم القروض لزبائنها. وفي منتصف سنة 1930، كان الأمريكيون يحتفظون بأحد عشر دولاراً في ودائعهم المصرفية مقابل كل دولار من النقد الموجود في جيوبهم وسجلاتهم النقدية، لكن هذه النسبة هبطت خلال الأشهر الاثني عشر التالية إلى 6 دولارات فقط في الودائع لكل دولار من النقد المتداول[28]. وعندها، طلب الرئيس هوڤر من الكولونيل فرانك نوكس من شيكاغو القيام بحملة تثقيفية لثني الناس عن التخزين، ولابد أن نوكس كان ممثل مبيعات لا بأس به، إذ أن أسلوبه قد عمل على الأقل على تهدئة وتيرة الانحدار في المعدل ولو إلى حين[29](*)

إن التدهور الرهيب الذي لحق بالأوضاع الاقتصادية قد دفع بالقائمين على الاحتياطي الفيدرالي إلى الاستنتاج بأنهم قد فرضوا سياسة وقف التضخم

(*) اُشتهر نوكس، الذي كان وزير الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، بما قاله عن اليابانيين عندما وضع ذراعه على كتف السفير الصيني، ت. ف. تسونغ، «لا تقلق ت. ف. سنقضي على هؤلاء الأوغاد الصفر».

إلى حد كاف. ولم يعد بالإمكان تأجيل اتخاذ إجراء إيجابي أكثر من ذلك. في ربيع سنة 1932، اشتركت مصارف الاحتياطي ما قيمته 1 بليون دولار من الأوراق المالية الحكومية، وهي حركة وصفها رالف هوتري، الخبير الاقتصادي في وزارة المالية البريطانية، بأنها «بطولية»[30] ورغم أن عدد 30 أيار، 1932، من مجلة التايم حمل على غلافه صورة مدير الاحتياطي الفيدرالي يوجين ماير (كما تضمن نقاشاً فنياً يثير الدهشة حول عمليات الاحتياطي الأمريكي في سوق الأوراق المالية الحكومية)، إلا أن عملية الشراء ذات القيمة البالغة بليون دولار، ثبت بأنها لم تكن ذات نفع كبير للاقتصاد. وبدأت موجة أخرى من مشاعر الهم والقلق، أثارتها المخاوف من أن الاحتياطي الفيدرالي كان يعمل على زيادة التضخم. وكل ما فعلته تلك الخطوة البطولية هو أنها أدت إلى تدفق الذهب إلى الخارج.

وعند ذلك بدأت الأحداث، التي أدت إلى الأزمة النهائية في الحكومة البريطانية سنة 1931، تتكرر بشكل يبعث الرعدة في الأوصال: جهود محمومة لوقف العجز المتزايد في الميزانية وذلك لدى تضاؤل عائدات الضرائب بينما ازداد الطلب بشكل ملح على مساعدة الحكومة للعاطلين عن العمل. في السنة المالية التي انتهت في حزيران من سنة 1923، قُدر العجز بمبلغ 2 بليون دولار، أي أكثر بنسبة 3 بالمائة من مجموع الناتج الوطني (وهو رقم مذهل في ذلك الوقت)، وقد تجاوز الرقم الفعلي هذا المبلغ[31]. وقام هوڤر، وهو يقتفي خطى بروننغ وماكدونالد بكل حرص، بِحَثِّ الكونغرس على تخفيض هذا العجز البغيض عن طريق خفض النفقات وزيادة الضرائب. وأكد للكونغرس «إن الاقتصاد المتين هو الطريق الحقيقي لتخفيف الأعباء عن مالكي البيوت والمزارعين والعمال وكل فئات الشعب. وإن واجبنا الأول كأمة، هو تنظيم الشؤون الداخلية لحكومتنا»[32].

إن عزيمة هوڤر فيما يتعلق بتلك المسألة لم تفتر، لكن الكونغرس كان أقل ميلاً من الرئيس نحو تلك الأهداف النبيلة. فقد كانت تخفيضات الإنفاق

والزيادات في الضرائب أقل مما كان هوڤر يصبو إليه. ومع ذلك، فإن التأثير الاقتصادي لتلك الإجراءات، أضاف إلى الضغوط السائدة باتجاه الانكماش، وأدَّى بالتالي إلى عجز أكبر في الميزانية سنة 1933.



بقيت الأمور تراوح جيئة وذهاباً حتى موعد انتخابات تشرين الثاني سنة 1932، عندما حقق فرانكلين د. روزفلت انتصاراً كاسحاً على هيربرت هوڤر. غير أن لحظة اتخاذ إجراء ما لإنعاش الاقتصاد لم تكن قد حانت بعد، لأن احتفال التنصيب الرسمي كان في ذلك الوقت يجري في 4 آذار، لا في العشرين من كانون الثاني. وظل الرئيس المهزوم والكونغرس يقبعان في مكانهما لمدة أربعة أشهر طويلة.

ورغم الجهود التي لم تلن، لجعل روزفلت يعمل معه، كان هوڤر يشكو للرأي العام مرة بعد أخرى رفض روزفلت القاطع للتعاون في اتخاذ أي إجراء مهما كان نوعه حتى يتم تنصيبه ويستلم السلطة[33]. وكانت الجهود التي استغرقت وقتاً أطول من غيرها، والتي بذلها هوڤر للحصول على مشاركة روزفلت، تتعلق بخطط تهدف لعقد مؤتمر اقتصادي دولي كبير بشأن الركود العالمي وديون الحرب. وقد ناشد هوڤر روزفلت قائلاً:

> منذ أن هبَّت العاصفة على أوروبا، ظلت الولايات المتحدة متمسكة بقوة بمعيار الذهب... لقد قمنا... بالمحافظة على ذلك الحصن المنيع للاستقرار في العالم وأسهمنا في وقف الاندفاع نحو الفوضى... إن كتلة من الذهب تندفع إلى هنا وإلى هناك من دولة لأخرى، ساعية وراء أقصى درجات الأمان، كانت أشبه بمدفع قد أطلق من عقاله على ظهر سفينة العالم لدى هبوب العاصفة.... إن الثقة لا يمكن استعادتها عن طريق التخلي عن الذهب كمعيار في هذا العالم[34].

وحتى تلك الكلمات القوية أخفقت في إقناع روزفلت بالتعاون. وكانت النتيجة أن مرت أربعة شهور صعبة قبل أن يحين حفل التنصيب، تنامى فيها القلق إزاء ما سيحدث بعد تنصيب الرئيس الجديد. وقد كان للوعد الذي قطعه روزفلت أثناء حملته الانتخابية بأن الحكومة ستؤمن عملاً لكل العاطلين، تأثيراً معاكساً بأن أثار موجة جديدة من البطالة كان السبب فيها رجال الأعمال الذين ساورتهم المخاوف من الاشتراكية ومن الإنفاق الحكومي المتهور.

وسرعان ما انتشرت إشاعات تفيد بأن الإدارة الجديدة ستبدأ «بإصلاح العملة بشكل أخرق». وفي 2 كانون الثاني من سنة 1933، عبَّر ثلاثون اقتصادياً بارزاً عن قلقهم وأصرُّوا على أن «معيار الذهب بوزنه ونقائه الحاليين يجب أن تتم المحافظة عليه دون تراخ. . . . وأن الاهتياج والتجارب من شأنهما الإضرار بالثقة وإعاقة الشفاء»[35]. وفي حالة لا تخفى من القلق، قام رجل المال الشهير برنارد باروخ، الذي كان قد دعم روزفلت، بإخبار إحدى لجان مجلس الشيوخ في 13 شباط بأن التضخم هو السبيل نحو الخراب «وأنتم إذا ما شرعتم بالحديث عن [تخفيض قيمة العملة] فلن تجدوا في منظومة الاحتياطي من الذهب ما يساوي خمسة سنتات بعد غد»[36].

لم تؤد تلك النصائح إلاَّ لزيادة الخوف الذي كان منتشراً، لكن الدعوات إلى الحفاظ على معيار الذهب استؤنفت في الصحافة، وبين كبار أعضاء الكونغرس، ومن جورج هاريسون، من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، نفسه. وفي 31 كانون الثاني، قام هنري واليس، الذي كان قد أُشير إليه بأنه عضو في الوزارة الجديدة، بتحدي الآراء المتصلبة بأن صرح قائلاً: «إن الشيء الصائب هو الابتعاد عن معيار الذهب بأكثر قليلاً مما ابتعدت إنكلترا». وفي 18 شباط، أعلنت الصحف أن السيناتور غلاس، أحد الخبراء الرئيسيين بشؤون الذهب والنقد في الكونغرس، قد رفض دعوة روزفلت بأن يتقلد منصب وزير الخزانة، وذلك لأن الرئيس المنتخب لم يقدم له تأكيدات كافية بشأن الحفاظ على معيار الذهب[37].

انضم الآن الأمريكيون الخائفون إلى صفوف الأجانب المهتاجين في السعي نحو الأمان بأن نقلوا رؤوس أموالهم إلى الخارج أو حولوها إلى ذهب. وكانت النتيجة حركة جديدة من التهافت على المصارف لسحب مخزون الذهب الأمريكي، أن غادر ما قيمته 160 مليون دولار ذهباً إلى أجواء أجنبية في شباط 1933، تلاها ما قيمته 160 مليون دولار أخرى في الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار التي كانت تسبق حفل تنصيب روزفلت. وقد شمل الذعر المتزايد سحوبات نقد ذهبي من المصارف التجارية، بلغت أكثر من 80 مليون دولار في الأيام العشرة الأخيرة من شهر شباط، كما زادت عن 200 مليون دولار خلال الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار/ مارس[38].

ووقعت مصادفة مثيرة في كامبردج في ولاية ماساتشوسيتس، عندما قام البروفيسور آرثر ديوينغ، وكان أشهر أعضاء الهيئة التدريسية في مدرسة الأعمال بجامعة هارڤرد، بالتوجه إلى مكاتب مصرف هارڤرد تراست كومباني في ساحة هارڤرد، وسحب حسابه المصرفي الكبير بالعملة الذهبية ووضع النقود في صندوق الودائع الخاص به. وعندما نقلت الجماهير التي كانت داخل المصرف إلى الناس في الشارع ما فعله ديوينغ، تجمع جمهور في الساحة، وأخذ الناس يتدافعون للدخول إلى المصرف ليقوموا بما قام به البروفيسور المعروف. وكانت النتيجة أن استدعي ديوينغ من قبل عميد مدرسة الأعمال الذي عنفه على ذلك التصرف الذي يعتبر سلوكاً منافياً للشعور الوطني. وبعد ذلك بوقت قصير، سارع ديونغ إلى مغادرة الجامعة[*].

لقد صمد مصرف هارڤرد تراست كومباني، لكن آلاف المصارف الأخرى

(*) لقد سمعت تلك القصة عندما كنت تلميذاً في هارڤرد في أواخر الثلاثينات، وقد تفضَّل البروفيسور بول صاموئيلسون من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا بتأكيدها في رسالة شخصية.

التي عانت من تهافت الناس على سحب ودائعها منها لم تصمد. وخلال سنة 1933، اختفى من مسرح الأحداث أكثر من عشرة آلاف مصرف، وعندها أصبح مجموع عدد المصارف في الولايات المتحدة أقل من عشرة آلاف مصرف بعد أن كان ثلاثين ألف مصرف سنة 1925، وخمس وعشرين سنة 1929[39]. إن التصفية المحمومة للحسابات المصرفية جعلت نسبة الودائع المصرفية إلى العملات المتداولة تهبط بحدة من 6 دولارات من الودائع لكل دولار قيد التداول في نهاية سنة 1932 إلى ما لا يزيد عن 4 دولارات لكل دولار قيد التداول في آذار من سنة 1933 ـ أي ثلث ما كانت عليه النسبة قبل سنة 1929[40].

أين كان الاحتياطي الفيدرالي عندما جرت كل تلك الأحداث؟.. يجيب كل من الاقتصاديين البارزين ميلتون فريدمان وآنا شوارتز على هذا السؤال في عملهما الهام حول التاريخ المالي للولايات المتحدة: «كان النظام يعاني من ضعف الروح المعنوية [و] يسهم في جو الفزع العام الذي كان يسري ضمن مجموعة الأسرة المالية والمجتمع ككل. كما أن غياب الدور القيادي، الذي كان من المفروض أن يمنحه للسوق نظامٌ مصرفي مركزي مستقل، ... كان شديد الوضوح»[41].



في 5 آذار، وفي اليوم الذي أعقب التنصيب، أكد وزير الخزانة الجديد للبلاد أن معيار الذهب كان ما يزال سليماً لم يمس. وخلال اليومين التاليين، اشتركت كل من الصحافة الداخلية والخارجية في ترداد تلك الآراء. وفي 8 آذار، عقد روزفلت أول مؤتمر صحفي له وصرح بأن معيار الذهب كان في أمان.

نكتفي الآن بهذا القدر من الحديث حول هذا الموضوع. في 9 آذار، قام

روزفلت بتقديم قانون الصرافة الطارىء لسنة 1933 إلى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويخوله هذا القانون تنظيم، أو منع، تصدير الذهب أو الفضة أو تخزينهما، كما يخول وزير الخزانة المطالبة بتسليم كل العملات الذهبية والسبائك والشهادات (أوراق نقدية مضمونة بالذهب بالكامل) الموجودة بحوزة العامة[42]. أخذ العامة قانون 9 آذار على أنه قانون مؤقت. هدأ القلق وبدأ الذهب والعملة الورقية يعودان إلى النظام المصرفي.

ولعدة أسابيع، بدا كل شيء رائعاً، حتى بدأ السوق يشك بأن روزفلت كان فعلاً يريد خفض قيمة الذهب من الدولار. ولم يكن هو يخفي عزمه على وضع حد لدورة الانكماش والبدء برفع الأسعار، لأنه كان على ثقة من أن القيام بخطوات جريئة في ذلك الاتجاه من شأنها تشجيع قطاع الأعمال على البدء بإعادة الاستخدام وعلى رفع مستوى الإنتاج الذي كان قد تأثر بالكساد. وعندما تكاثرت الإشاعات المتعلقة بالذهب استؤنف التهافت على الدولار من جديد، ولسبب وجيه: فبتاريخ 18 نيسان، تم إقرار قانون يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات في مجال الاقتصاد، بما في ذلك تخفيض محتوى الذهب في الدولار.

إن مذكرات هوڤر لا تدخر وسعاً في شن هجوم عنيف على سياسات روزفلت. ويدَّعي هوڤر أن التخلي عن معيار الذهب القابل للتحويل يشكل الخطوة الأولى باتجاه «الشيوعية والفاشية والاشتراكية والاقتصاد الموجه والاقتصاد المخطط». ويضيف قائلاً أن الذهب ضروري لمنع الحكومات من «مصادرة مدخرات المواطنين عن طريق التلاعب بالتضخم والانكماش». ويمضي مطولاً في هذا النوع من الحديث، وفي إحدى الحواشي يذكر مثلاً قديماً يقول: «لدينا الذهب لأننا لا نستطيع أن نثق بالحكومات»[43].

كان روزفلت مصمماً على المضي قدماً. ففي 5 نيسان، بعد شهر فقط من تنصيبه، قام، بموجب الصلاحيات الممنوحة له في قانون التجارة مع

العدو، الصادر سنة 1917، وقانون الصرافة الطارىء، الذي جرى إقراره في شهر آذار، قام بإصدار أمر تنفيذي طالب فيه الجميع بتسليم كل ما بحوزتهم من نقد ذهبي وشهادات مضمونة بالذهب وسبائك إلى المصارف مقابل عملة ورقية أو ودائع مصرفية، كما طالب المصارف بتسليم الذهب إلى الاحتياطي الفيدرالي. وتبعاً لما قاله هوڤر، لم يصل إلى المصارف سوى ما قيمته 400 مليون دولار ذهباً، أي زيادة لا تصل إلى 10 بالمائة من مخزون الذهب الموجود أصلاً.

وصدر قانون آخر في شهر نيسان يخول رئيس الجمهورية بعض السلطات ومنها سلطة تثبيت وزن الذهب في الدولار ضمن حد لايقل عن خمسين بالمائة أو لا يزيد عن ستين بالمائة دون الوزن الذي كان قد حدد أونصة الذهب بمبلغ 20,67 دولار سنة 1837، أي قبل مائة سنة تقريباً. وقد دفع هذا القانون بلويس دوغلاس، مدير الموازنة للتنبؤ قائلاً «إنها نهاية المدنية الغربية»[44]. لم تنته الأمور عند هذا الحد. فقد نص قرار في إحدى اجتماعات الكونغرس، بتاريخ 5 حزيران، على أن أي فقرة في أي عقد تشترط الدفع بالذهب تعتبر الآن لاغية ـ بما في ذلك التزامات حكومة الولايات المتحدة.

وقد أدى إلغاء فقرة الذهب من التزامات حكومة الولايات المتحدة إلى سلسلة متلاحقة من الدعاوى القانونية التي انتهت إلى المحكمة العليا. وافقت المحكمة على أنه لا يحق للكونغرس إلغاء التعهد بتسديد الديون بالذهب بناء على خيار المالك. لكن القضاة أعلنوا بعد ذلك أنه نظراً لأن الملكية الخاصة للذهب لم تعد قانونية، فإن مطالبة المدعي بتعويضات تعادل التغيير في قيمة الذهب بالنسبة للدولار من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار، لا تتمتع بالأهلية[45].

في 3 تموز، أصدر روزفلت بياناً ـ عُرف فيما بعد باسم الرسالة «القنبلة» ـ قال فيه أن الجهود الرامية لجلب الاستقرار إلى معدلات الصرف، عن طريق

العودة إلى العلاقات الصارمة مع الذهب كانت «نوعاً من الولع البدائي من قِبَل من يُدعَوْن بالمصرفيين الدوليين» وأن استقرار معدل الصرف كان «مغالطة خادعة»[46]. وقد استنكر البيانَ معظمُ السياسيين المحافظين ورجال المال والخبراء الأكاديميين، لكن كان هناك مؤيد واحد للرئيس وهو مينارد الذي صرح بأن «روزفلت كان مصيباً RIGHT إلى حد كبير». وعلق ريموند مولي، أحد أكبر مستشاري الرئيس، فيما بعد ساخراً: «إن كينيز يعني أن روزفلت كان يسارياً LEFT إلى حد كبير»[47].

كان سعر الدولار يتقلب من يوم لآخر في أسواق القطع الأجنبي نظراً لأن وزير الخزانة مورغينثو كان ينفذ أوامر روزفلت القاضية بالقيام تدريجياً بتخفيض كمية الذهب التي يستطيع الدولار شراءها ـ أو بعبارة أخرى، زيادة عدد الدولارات اللازمة لشراء أونصة ذهب. ونقرأ في مذكرات الوزير مورغينثو طرفة شهيرة من تلك الفترة، عندما كان هو واثنان من المسؤولين يجتمعون كل صباح في غرفة نوم الرئيس لوضع سعر الذهب في ذلك اليوم:

> كان روزفلت يستلقي مرتاحاً في سريره الضخم القديم الطراز المصنوع من خشب الماهوغني. . . لم يكن للسعر الفعلي [للذهب] في أي يوم بعينه يعني شيئاً. كان هدفنا، ببساطة، هو إبقاء المسار صاعداً بالتدريج بأمل أن تتبعه أسعار السلع. وفي أحد الأيام، ولابد أنني قد جئت وأنا أشعر بالقلق أكثر من المعتاد بشأن الأوضاع في العالم [كان هتلر قد استلم السلطة لتوه في ألمانيا]، كنا نخطط من أجل إحداث زيادة من 9 إلى 22 سنتاً. ألقى روزفلت عليّ نظرة ثم اقترح زيادة 21 سنتاً. ثم قال وهو يضحك «إنه رقم يجلب الحظ، لأنه حاصل ضرب سبعة بثلاثة». . .
>
> كانت تروقه الصدمة التي كانت سياسته تسببها للمصرفيين العالميين. وكان مونتاغو نورمان من بنك إنجلترا، الذي كان فرانكلين روزفلت يدعوه «العجوز ذو الشاربين الورديين» قد رفع عقيرته بالشكوى عبر المحيط، «هذا أفظع شيء حصل حتى الآن. إن العالم بأسره سيصاب بالإفلاس».

ونظرت أنا والرئيس إلى بعضنا، ونحن نتخيل المصرفيين الأجانب وقد وقف شعر رؤوسهم من الفزع. بدأت أضحك وانفجر روزفلت بالضحك»[48].

ولمرة واحدة فقط وقف كينيز في صف خصمه التقليدي نورمان ورفض الاشتراك في المهزلة وشبّه حركة الدولار الدورانية «وكأنها ترنح معيار الذهب المخمور»[49].

وفي 30 كانون الثاني 1934، وصلت اللعبة إلى نهايتها، وذلك عندما تم تثبيت سعر الذهب، عن طريق قرار إجرائي، عند 35,00 دولار للأونصة، ويعني هذا زيادة تبلغ 69 بالمائة عن القيمة السابقة. بقي هذا السعر سائداً دون انقطاع لمدة 37 سنةً، أي مدة أطول بثلاث سنوات من مدة العمل بالقيمة الشرعية البالغة 20,67 دولار والمحددة في قانون معيار الذهب الصادر سنة 1900. ورغم وجود عوامل أخرى لها تأثيرها، إلا أننا يجب أن نذكر هنا أنه خلال الفترة ما بين 1933 ـ 1937 قفز الإنتاج الصناعي بمعدل 60 بالمائة، وارتفعت أسعار الجملة بنسبة 31 بالمائة بينما هبط معدل البطالة من 25 بالمائة إلى 14 بالمائة. وفي بداية سنة 1937، توقف مؤشر المعدل الصناعي لداو جونز عند 200 نقطة، وهي قفزة جبارة من نقطة الحضيض البالغة 40 نقطة، التي وصل إليها خلال أحلك أيام سنة 1932. وها قد عادت الأيام السعيدة.

لم يشمل ذلك الفرنسيين والسويسريين والهولنديين والبلجيكيين الذين بقوا مسمّرين على الصليب لمدة لا بأس بها خلال الثلاثينات. ظل الهولنديون والبلجيكيون متمسكين بنسبهم التكافؤية لسنة 1913 وذلك حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. أما الفرنك الفرنسي، الذي كان قد جعل البضائع الفرنسية في السابق تبدو شديدة الرخص بالنسبة للبضائع البريطانية، بعد أن تحقق له الاستقرار سنة 1925، فقد بدا وكأن سعره يزيد بصورة متنامية بعد انفصال الباوند عن الذهب سنة 1931. ثم التقط الفرنسيون عدوى داء الانكماش، الذي

أدى الانفصال عن الذهب إلى شفاء بريطانيا والولايات المتحدة منه. انخفضت الأسعار في فرنسا بنسبة 25 بالمائة تقريباً خلال الفترة ما بين 1931 ـ 1935، في حين تدنى الدخل القومي الفرنسي بمقدار الثلث[50].

وفي سنة 1936، بلغت مشاعر الخوف الشديد حداً جعل فرنسا محاصرة بإضرابات اعتصامية غاضبة. أدت الفوضى السياسية إلى تشكيل حكومة جبهة شعبية شملت الشيوعيين والاشتراكيين ـ ولم تكن تلك بالتوليفة المناسبة لإعادة الثقة الدولية بالفرنك. حصل الانفصال عن الذهب وخفضت قيمة الفرنك في شهر أيلول تحت غطاء الاتفاقية الثلاثية مع بريطانيا والولايات المتحدة. لم تضف الاتفاقية الكثير إلى إجراءات التصرف الفعلية، لكنها أعادت، على الأقل، التعاون الدولي إلى وضع أفضل من وضع الخلاف والنميمة المستمر الذي طبع العلاقات المالية الدولية بطابعه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى[51].



وفي تلك الأثناء، كان هناك شيء غريب يجري للذهب. فلدى انفصال كل عملة عن الذهب وتخفيض قيمتها، صار بإمكان وحدة هذه العملة أن تشتري كمية من الذهب أقل من السابق ـ وبكلمات أخرى، ارتفع سعر الذهب، مثلما كان قد ارتفع في الولايات المتحدة من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار. وبالمقابل، انخفضت أسعار السلع والخدمات في كل الدول بمعدلات كبيرة. وكانت النتيجة أن أونصة الذهب في منتصف الثلاثينات أصبح بإمكانها شراء ضعف السلع والخدمات التي كانت تستطيع شراءها سنة 1929[52].

وفي سنة كان فيها الإنتاج مصاباً بركود كبير فيما يتعلق بكل ما يحتاجه الناس بشدة دون أن يستطيعوا دفع ثمنه ـ كالطعام والملبس والمسكن ـ كانت هذه القفزة في سعر الذهب بمثابة الكنز لأصحاب مناجم الذهب كما أنها كانت تعادل فورة ذهب جديدة للاقتصاد العالمي. ارتفع إنتاج الذهب بمعدلات

عالية. وقد جاء معظم الذهب الجديد من جنوب إفريقيا بشكل رئيسي، رغم أن روسيا ظلت، كما في السابق، منتجاً مهماً. وفوق ذلك، قامت آسيا ـ وقد أحدق بها الركود الكبير كما أحدق بالجميع ـ ولأول مرة في التاريخ بإخراج الذهب المخزون وشحنت ما قيمته 100 مليون دولار ذهباً إلى الغرب. وفي سنة 1932، كان المليوني طن من الذهب المستخرج من المناجم العالمية يساويان حوالى نصف مجموع الذهب المضروب بشكل نقد والمتراكم من فجر التاريخ وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي سنة 1938، ارتفع الإنتاج بنسبة 50 بالمائة أخرى عما كان عليه سنة 1932[53].

وبعد ذلك بعشر سنوات ارتفعت احتياطات الذهب في المصارف المركزية والأرصدة الحكومية المتعلقة بها، من حوالى أربعين مليون طن سنة 1929 (ويعني ذلك 10 بلايين دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة) إلى ستين مليون طن (25 بليون دولار بسعر 35,00 دولار للأونصة)[54] كان تزايد الذهب بشكل نقد في العالم بأسره كبيراً بحيث أنه في سنة 1939، أصبح هناك من الذهب في الاحتياطات المالية العالمية ما يكفي للاستعاضة عن كل النقد العادي بنقد ذهبي بنسبة مائة بالمائة[55].

كانت تلك إحدى اللحظات النادرة التي بدا فيها وكأن هناك الكثير من الذهب بحيث لم يكن أحد يدري ماذا يفعل به. وقد بدا أن هنالك حلاً واحداً فقط يمكن القبول به: إرسال الذهب عبْر المحيطات إلى نيويورك، حيث كانت الولايات المتحدة تبدي استعدادها لشراء كل ما هو موجود بسعر 35 دولار للأونصة. وكانت النتيجة أن معظم ذلك الذهب الجديد، والكثير من الذهب القديم، عَبَر المحيطات باتجاه نيويورك. وقد وصف اقتصاديان معاصران، وهما فرانك غراهام وشارل ويتليسي، ما حصل بأنه «انهيار ذهبي». وخلال الفترة ما بين 1900 ـ 1913، بلغ معدل ارتفاع مقدار الذهب بشكل نقد في الولايات المتحدة ما يقارب 70 مليون دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة (122

مليون دولار بسعر 35 دولار). وخلال الفترة ما بين 1934 ـ 1939، كانت أقل زيادة في احتياطي الذهب الأمريكي تبلغ 1,1 بليون دولار[56]. كما بلغ مجموع واردات الولايات المتحدة من الذهب خلال الفترة ما بين 1934 ـ 1939 مقداراً هائلاً وهو 9,6 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 3,3 بليون دولار عن الإنتاج المتزايد للذهب خلال تلك السنوات، وقد جاء 20 بالمائة تقريباً من هذا الدفق من فرنسا، ولكن ضمن هذه المعاناة من الركود، كانت حتى الهند تصدر الذهب إلى الولايات المتحدة[57]. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان ما يقارب 20 بليون دولار أو 60 بالمائة من النقد الذهبي العالمي، قد استقر في الولايات المتحدة مقارنة بمعدل لم يكن يزيد عن 38 بالمائة سنة 1929 و23 بالمائة سنة 1913[58]. كان ذلك المخزون الهائل يزن أكثر من خمسة عشرألف طن، كما كان يعادل في ذلك الوقت الإنتاج العالمي من الذهب خلال اثنتي عشرة سنةً، ويالها من كومة. إن غرفة أتاهوالبا، بعد أن ملئت بالذهب، لم تكن لتحوي سوى ستة أطنان ـ تلك الكمية كانت أكبر من مجموع الإنتاج السنوي للذهب في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر.

كيف يمكن تفسير ظاهرة هجرة الذهب من سائر أرجاء العالم إلى الولايات المتحدة؟. . لقد أثار ذلك الكم الهائل من الإنتاج الجديد أسئلة بشأن ما إذا كان سعر الذهب سوف يهبط فعلياً، مع بقية السلع في العالم، وفي هذه الحالة، كانت أفضل استراتيجية هي بيع أكبر كمية ممكنة من الذهب إلى الولايات المتحدة بسعر 35 دولاراً ما دامت الفرصة متوفرة. لكن الدافع الأكثر أهمية كان دافعاً سياسياً: فقد كانت تلك الأيام تثير الرعب في أوروبا، كان هتلر قد بدأ مسيرته، وإلى جانبه موسوليني وإمبراطور اليابان يصلصلان بسيفيهما. رفض هتلر شروط اتفاقية ڤرساي، وفي سنة 1935 أعاد القوات الألمانية إلى منطقة راينلاند المنزوعة السلاح ـ الملاصقة للحدود الفرنسية ـ وأطلق برنامجاً جباراً علنياً لإعادة التسلح فور تسلمه زعامة ألمانيا. وبينما كانت الدول الأخرى

لا تزال تتخبط في مأزق الركود، نجح الإنفاق السخي لهتلر على السلاح في إخراج ألمانيا من الركود بنفس السرعة التي عجلت فيها سياسات روزفلت الجديدة بشفاء الولايات المتحدة. قامت إيطاليا بغزو الحبشة (أثيوبيا الحالية) سنة 1935. وقام النازيون بغزو النمسا سنة 1938، ثم تشيكوسلوفاكيا في أوائل سنة 1939، استولى هتلر على احتياطهما من الذهب بمجرد أن دخلت قواته ڤيينا وبراغ. وفي هذه الأثناء، كان النظام الشيوعي مزدهراً في روسيا، حيث ظل معدل الإنتاج ومعدل التوظيف في تصاعد خلال الثلاثينات.

وفي مثل هذا الجو المثير للخوف، بدا شحن الرساميل، وبخاصة بشكل ذهب، إلى أمريكا عبر الأطلسي أمراً يفرضه المنطق السليم. كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي بدت مستعدة لشراء الذهب بكميات غير محدودة بسعر لا يتغير وهو 35,00 دولار. أما الدول الأخرى، فكانت إما قد توقفت عن شراء الذهب أو أنها كانت تدفع أسعاراً تتغير حسب معدل صرف عملاتها بالنسبة للدولار. كانت علاقة الدولار ـ الذهب بمثابة النجم الثابت في السماء الذي تنجذب إليه، دون مقاومة، سائر الكواكب ومجموعات النجوم الأخرى.

غير أن أغرب ما في الأمر أن الولايات المتحدة قد امتصّت كل ذلك الذهب، المقدَّرة قيمته ببلايين الدولارات، دون صدور أية إشارة عن تلك القوة الطبيعية التي تقوم بتغيير اتجاه العملية بشكل معاكس. ماذا حدث لملاحظة ديفيد هيوم القيّمة، التي أبداها سنة 1752، بأنه «لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم»؟. . لم تحدث أي من الخطوات اللازمة لتحقيق تكهنات هيوم. فإيداعات المصارف التي تلقّاها أولئك الذين صدّروا الذهب إلى الولايات المتحدة كانت تقبع خاملة أو أنها كانت تُستثمر بمعدلات فائدة تصل إلى أقل من 1 بالمائة سنوياً. لم يكن الوقت مناسباً لركوب المخاطر. أما المصارف التي أُتْخِم احتياطها بالذهب المستورد فقد كان

لديها نفس الشعور: لم يكن هناك في تلك الأيام، أجمل من منظر كومة جميلة دسمة من النقد. وخلاصة القول، استمر المال في التكدس في أمريكا إلى أكثر من مستواه الملائم لا لهدف سوى أن يقبع هناك بهدوء في انتظار سكون العاصفة. وقد عُرفت العملية باسم «فخ السيولة». فلم يجر استخدام تلك الأكوام من النقد إلا فيما بعد، وعندما فرضت ذلك ضغوط الإنفاق في أوقات الحرب.



وهكذا واجه معيار الذهب الفيكتوري العظيم ميتة بشعة ومؤلمة وطويلة، وهي عملية تعود إلى زمن الموانع التي فرضت على قابلية التحويل والتي فُرضت بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولم يُكتب للتركيبة القديمة أن تعود إلى سابق عهدها بعد سنة 1918. إن الناحية التي تسترعي الانتباه في هذه الحكاية هي أن العديد من الناس كانوا يعتقدون أن بإمكانهم إنعاش ذلك النظام في عالم غيرته الحرب لدرجة تعذر معها التعرف على ملامحه.

من السهل تفهُّم الحنين إلى عالم ما قبل الحرب، وهو الحنين الذي شجع الصراع الهادف للعودة إلى الذهب. كما أن من السهل تفهُّم الرغبة في نظام لا سبيل إلى مجاراته في تاريخ المال، من حيث بساطته وأناقته. ومن السهل تفهم شعور الافتتان بالذهب ـ وهو شعور لم يضعف منذ أيام موسى وجيسون وكرويسوس وبيزارو وحتى أيام مونتاغو ونورمان.

ولكن ما لا يسهل فهمه هو أن يقوم الناس باتخاذ قرارات بهذه الأهمية على أساس رؤى عفا عليها الزمن، لا على أساس تحليل موضوعي، رافضين بإصرار التفكير بأي حل آخر للمشكلة القائمة(59). كما أن من أصعب الأمور فِهْمَ كيف أن القلة فقط بدت واعية ـ إلى أن تأخر الوقت ـ للعِبَر التي قدمها المثال البريطاني عن الكيفية التي يمكن بها لقرار بسيط أن يؤدي إلى معاناة

اقتصادية لا مثيل لها. إن الفكرة القائلة بأن الذهب يقدم الحل الأمثل لكل الأمور، هي فكرة مقلوبة رأساً على عقب: بإمكان الذهب تقديم الحل الأمثل لكل الأمور فقط عندما تكون تلك الأمور في الوضع الأمثل في المقام الأول. لقد كان ذلك هو المعنى الحقيقي وراء تأكيد دزرائيلي سنة 1895 بأن معيار الذهب في بريطانيا كان النتيجة لا السبب لازدهارها التجاري.

وكما يحدث غالباً، تتوضح الأخطاء باطراد بعد حدوث الواقعة. ويقول ب. ج. غريغ، السكرتير الشخصي الرئيسي لتشرتشل، «إن ونستون يكاد يتوصل للقناعة [في أواخر أيامه] بأن قراره بالعودة إلى الذهب كان أكبر خطأ ارتكبه في حياته»[60]. ويعتبر ذلك رأياً لافتاً للنظر من قبل تشرتشل بالنظر للكابوس الماثل في دوره الرئيسي في كارثة غاليبولي سنة 1915[61]. بوصفه اللورد الأول للأميرالية.

وماذا عن نورمان نفسه؟. . جاء في رسالة بعثها راسل ليفينغويل إلى نورمان سنة 1944، «لشد ما كافحنا سوية، أنت وبن [سترونغ]، وشركائي وأنا، لإعادة إعمار العالم بعد الحرب الأخيرة ـ وانظر الآن إلى الوضع الحالي اللعين»[62](*). وقد أقره نورمان قائلاً: «عندما أستعيد الماضي، أرى أننا، رغم كل الأفكار والجهد والنوايا الحسنة التي قدمناها، إلا أننا لم نحقق شيئاً على الإطلاق. . . . وعلى العموم، فإن ما من شيء قمت به أنا، والقليل جداً مما قام به ذلك العجوز بن. . . . كان له تأثير جيد»[63].

(*) كان ليفينويل يرسل إلى نورمان بانتظام رزم الطعام خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ثابر بنشاط على مراسلة صديقه القديم.

19

القيمة المتفوقة

عندما توقفت أعمال القصف وإراقة الدماء والاضطهاد في الحرب العالمية الثانية في صيف سنة 1945، كانت أوروبا وآسيا أشلاء ممزقة. أما الصناعات والمدن وأنظمة المواصلات فلم تزد كثيراً عن كونها أكواماً من الخراب، أصبح الملايين دون مأوى أو دون عمل، بمن في ذلك كثيرون ممن أُبعدوا قسراً عن مواطنهم، ـ كانت العملات في معظم البلاد بلا قيمة ـ في ألمانيا مثلاً، كانت السجائر وجوارب النايلون هي الشكل المفضل من المدفوعات. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، لم يخرج من الحرب سوى بريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين بأنظمة حكومية حافظت على وجودها، كما أن جوزيف ستالين وشيانغ كاي تشيك وحدهما من بين سائر قادة الدول أثناء الحرب، ظلاّ في الحكم. إذ أن تشرشل كان قد غادر منصبه بعد أن أخرجته الانتخابات في الفوز الكاسح لحزب العمال خلال أشهر من توقف القتال.

ولكن خلال أقل من عشرين سنةً، تلاشت كل مظاهر الخراب الذي أحدثته الحرب. وفي بداية الستينات، كانت حتى ألمانيا الغربية والاتحاد السوفياتي واليابان، التي عاشت أسوأ الويلات، قد تحولت إلى اقتصاديات تنبض بالحياة وتتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي، وقادرة إلى حد كبير

على منافسة الدولة الكبرى الوحيدة التي خرجت من الحرب دون أن تُخدش ـ وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وسنرى الآن كيف أنه، بالرغم من كل ذلك التقدم الباهر، فإن كل الخطط الموضوعة بعناية فائقة من قِبَل كل من القادة والتابعين، انتهى بها المطاف بعيداً جداً عن أهدافها المُعلنة. وتبين أن الوغد في تلك المسرحية لم يكن سوى الذهب. فقد أصبح الذهب، في خضم كل ذلك التمزق والنزاعات والمفاجآت غير السارة التي تطورت على مسار الستينات، أصبح هو نقطة التركيز كما أصبح، من وجهات عدة، مصدراً للمتاعب. وتتضمن هذه الحكاية الكثير من اللحظات التي سبَّب فيها الذهب من الضوضاء والجلبة ما جعل معظم السلطات تتمنى زواله ليكف عن إزعاجها. لكننا نرى أيضاً في التاريخ مناسبات عدة، انتهت فيها مساعي البشر إلى نتيجة شديدة البعد عن مقاصدهم الأصلية. وحيث يكون للذهب ضلوع في الأمر، نادراً ما تتحقق الأحلام. وكما يذكِّرنا راسكين، إن من يملك الذهب غالباً ما يتعرض للخداع.



ان الزعيم الأكثر تركيزاً على الذهب هو الجنرال شارل ديغول، الذي قاد قوات فرنسا الحرة ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، كما كان رئيس الجمهورية الفرنسية خلال معظم فترة الستينات. ظل ديغول يشعر بالمرارة، حتى بعد عشرين سنةً، مما اعتبره إهانة لا تغتفر بالنسبة له شخصياً ولفرنسا وذلك عندما قام روزفلت وتشرتشل باستبعاده من أهم المشاورات التي أجرياها ومن لقاءاتهما مع ستالين خلال زمن الحرب. لم يكن هنالك من شيء يمكن أن يُرضي ديغول أكثر من رؤيته الأنجلو ـ ساكسون راكعين أمامه. وكان مقتنعاً بأنه يستطيع تحقيق هذا الهدف لو أن العالم اتبع نصيحته في إعادة الذهب كمعيار دولي رئيسي وكوسيلة للمدفوعات ـ وبذلك يستأصل الدولار من موقعه المتفوق في ذلك الوقت.

في الرابع من شباط سنة 1965، جمع ديغول ألفاً من الصحفيين في قصر الإليزيه، المقر الرسمي لرئيس الجمهورية الفرنسي، واستقبلهم في قاعة الاحتفالات Salles des fêtes المذهبة. لقد كان الطلاء الذهبي الذي غطى كل شيء في ذلك المكان المترف، من المقاعد وحتى الجدران، ملائماً، لأن الجنرال كان قد طلب عقد ذلك المؤتمر الصحفي لكي يطالب بالعودة إلى معيار الذهب الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، ولن يرضى بأقل من ذلك. وقد ألح على أنه «في الواقع، لا يمكن أن يكون هناك مقياس آخر، ولا معيار آخر، غير الذهب ـ الذهب الذي لا يتغير أبداً، الذي يمكن جعله قوالب وسبائك وقطع نقدية، الذهب الذي لا يقتصر على جنسية دون غيرها، والذي سيظل مقبولاً إلى الأبد، وفي كل مكان، كقيمة تحمل ثقة راسخة لا ينازعها شيء»[1].

ذكّر ديغول الحضور بأن «طبيعة القيمة المتفوقة التي تُعزى للدولار قد فقدت أساسها الأولي، ألا وهو امتلاك أمريكا للقسم الأكبر من ذهب العالم». إن الحقائق التي أوردها لم تكن لتحتمل الجدل. ففي أوائل سنة 1965، كان مخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ شهر آذار سنة 1937. وقد انخفض المخزون إلى 15 بليون دولار بالمقارنة مع الذروة التي وصل إليها طوال الفترة منذ سنة 1949 وهي 25 بليون دولار، كما تقلصت حصة أمريكا من مجموع المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد من 75 بالمائة إلى أقل من 50 بالمائة. وفي نهاية الستينات، أصبحت حصة الولايات المتحدة دون نسبة 30 بالمائة.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أعلن جاك رويف، وهو اقتصادي فرنسي مشهور وكبير مستشاري الرئيس في قضايا من هذا النوع، أن ديغول هو رجل الساعة، «السياسي الذي سيعيد المال الحقيقي». وأن النظام الراهن كان «سخيفاً. . . ويمثل عقبة كأداء في طريق التطور الاجتماعي». وبعد ذلك بستة

أيام، قام وزير المالية الفرنسي، ذو الاسم الذي يتسم بالأناقة، ڤاليري جيسكار ديستانغ، بإلقاء محاضرة بجامعة باريس أمام حشد يبلغ ثلاثة آلاف طالب، كان معظمهم يستمعون وقوفاً، دعا فيها إلى إصدار «بيان رزين واضح» من قِبَل القوى المالية الكبرى يتعلق باستخدام الذهب لتسوية كل حالات العجز في المدفوعات الدولية. وأكد أن هذا الإجراء سيكون من شأنه «وقف تفسخ النظام المالي العالمي». ومضى ليعلن أن فرنسا ستكون السباقة بأن تبدأ بتحويل كل الدولارات المتراكمة لديها حديثاً إلى ذهب[2].

تابع الفرنسيون شرح وجهة نظرهم بتعابير لا تحتمل اللبس. في أغلب الأحيان، تعمد الدول الأخرى التي تصرف دولاراتها بالذهب إلى ترك الذهب الجديد مصوناً في أقبية مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. أما السلطات الفرنسية فقد تصدرت صفحات الجرائد لدى إعلانها أن كل زيادة في مخزونها الذهبي ستُبحر عبر الأطلسي على متن سفن فرنسية من عابرات المحيطات لتستقر على الشواطىء الآمنة للوطن الأم.

أين كان يكمن الخطأ؟. . لقد كانت لدى واضعي خطط مرحلة ما بعد الحرب كل الأسباب التي تدعوهم للاعتقاد بأنهم قاموا وبكل براعة باحتواء ذلك الوحش الذهبي الذي عاث فساداً خلال العشرينات والثلاثينات. إلا أنه، وكما جَهِدَ الجنرال ديغول في محاولاته للتوضيح، كان الذهب أقوى من أن يظل سجيناً. ولم يكن المؤتمر الصحفي في قاعة الاحتفالات سوى حلقة من سلسلة أحداث الستينات التي بدت وكأنها تتجه نحو وضع الدولار في الظل وإعادة الذهب إلى سابق مجده. لكن الأمور كانت تتجه نحو الأسوأ. ومع ذلك، وعندما حانت اللحظة التي حطَّم فيها الذهب أغلاله وحلَّق عالياً ليصل إلى الأوج في وهج من المجد، تبين أن ذلك الوهج أكثر سطوعاً وحرارة وروعة من أن يُكتب له البقاء. واعتباراً من بداية الستينات، دار العالم دورة كاملة على نحو

غريب ومفاجىء، ليعود الدولار ويكتسب تلك القيمة المتفوقة بينما قبع الذهب في الظل.



تبدأ القصة عقب كارثة الحرب العالمية الثانية مباشرة، في لحظة من تلك اللحظات النادرة التي يتخذ فيها الناس كل القرارات الصائبة، كان القسم الأعظم من العالم خارج الولايات المتحدة يعيش حالة من الفوضى بحيث أن القائمين على صياغة مرحلة ما بعد الحرب تهيأت لهم فرصة فريدة لرسم شكل التركيبة الجديدة على خلفية خالية من العوائق، ولتحقيق أحلام عصر التنوير والعصر الفيكتوري في نهاية المطاف. لقد كانت الخطوط العريضة لما يجب عمله واضحة: إن تلاحق الأخطاء المفجعة في العشرينات والثلاثينات قد قدم لقادة الدول في فترة ما بعد الحرب الثانية برنامجاً كاملاً لما ينبغي تجنبه. وكما قال جون مينارد كينيز «في سنة 1918 كانت الفكرة الوحيدة التي تراود الناس هي العودة إلى ما قبل سنة 1914. أما اليوم فلا أحد يحمل نفس الشعور نحو سنة 1939»[3].

فبدلاً من فرض دفع التعويضات، قام الحلفاء بجهود مالية وسياسية نشطة تهدف إلى إدخال ألمانيا وإيطاليا واليابان ضمن المسار العام للمجتمع الديمقراطي. وبدلاً من الإلحاح على تسديد المبالغ الضخمة الناتجة عن المساعدة العسكرية التي كانت الولايات المتحدة قد قدمتها خلال الحرب، اكتفى الأمريكيون بحديث سطحي وعابر بشأن المطالبة بالدفع. بل إنهم قاموا، عوضاً عن ذلك، بتحويلِ معظم مساهمتهم، في الجهود الحربية للحلفاء، إلى هبات ـ وأردفوا ذلك بتقديم مساعدة ضخمة من خلال خطة مارشال أضافوا إليها فيما بعد مشاريع معونة كبيرة أخرى. وبدلاً من عالم كانت فيه كل دولة تسعى بعناد وراء مصلحتها الخاصة، أُنْشِئت الأمم المتحدة لتسيير شؤون عالم

من التعاون والانسجام الدوليين، وبخلاف ما كانت عليه عصبة الأمم، فإن خطط إنشاء الأمم المتحدة تضمنت المشاركة التي يملؤها الحماس للولايات المتحدة.

تم وضع الخطط المتعلقة بنظام اقتصادي دولي جديد من قبل 730 مندوباً من 44 دولة، اجتمعوا في منتجع وايت ماونتن في بريتون وودز، بولاية نيوهامبشاير، سنة 1944. وقد وضع القسم الأكبر من المخطط النهائي كلاً من جون مينارد كينيز، ممثلاً عن وزارة المالية البريطانية ونظيره هاري وايت من وزارة الخزانة الأمريكية(*). وقد بدت الخطة التي أعدها كينيز ووايت، في ذلك الوقت، خطة لا يتطرق الشك إلى وضوحها.

وبدلاً من اقتصاد عالمي يضع كل دولة تحت رحمة مخزونها من الذهب، جعل النظام الجديد الدولار الأمريكي في مقام المركز من التركيبة. كان الدولار الجبار حينذاك مدعوماً بخمس وسبعين بالمائة من المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد. ولم يكن الاقتصاد الأمريكي الضخم قد عانى من أية أضرار بسبب الحرب، كما أنه كان أكثر إنتاجية منه في أي وقت مضى في تاريخه. وقد جاء في التقرير الاقتصادي لرئيس الجمهورية في شهر كانون الثاني من سنة 1947، أن البلاد قد حققت «أسرع وأضخم تحول أمكن لأي دولة أن تحققه من الحرب إلى السلم». كان مجمل الإنتاج سنة 1947 أعلى بثلاثين بالمائة عنه في سنة 1941، أي آخر إنتاج سنة كاملة في زمن السلم.

نصَّت الترتيبات الجديدة على أن الولايات المتحدة ـ التي تنعم بالنسبة

(*) توفي الرجلان قبل أن تتاح لهما فرصة رؤية ثمار جهودهما، توفي كينيز في نيسان من سنة 1946، وتوفي وايت في شهر آب من سنة 1948. ولدى رؤية الشكل النهائي لنظام بريتون وودز، هناك ما يجعلنا نعتقد أن وايت كان الشريك الأقوى، بينما لعب كينيز ـ الذي كان يمثل الطرف الأضعف ـ دوراً ثانوياً.

الأكبر من مخزون الذهب العالمي ـ ستكون الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب بمعدل ثابت، وكما في أيام ما قبل الحرب، اقتصرت ميزة التحويل هذه، على أية حال، على الخزانات القومية والمصارف المركزية، لا الجهات الخاصة. كانت باقي الأقطار الأخرى مُلزَمَة ببذل أقصى ما في وسعها لجعل عملاتها قابلة للتحويل إلى دولارات من قبل أي شخص، لكن لم يكن مطلوباً منها الحفاظ على إمكانية التحويل إلى ذهب. حُدِّد معدل التحويل بين الدولار والذهب على أنه 35 دولار للأونصة، ومن ثم حددت بقية دول العالم عملاتها حسب أسعار الدولار لا الذهب.

ولو اقتصر الأمر على ذلك، لكان النظام الجديد قد ترك الدول كل بمفردها أسيرة الدولار كما كانت في السابق أسيرة لمخزونها من الذهب. لم يكن قد تبقى لدى دول الحلفاء الكثير من الدولارات بعد دفعها لنفقات الحرب الهائلة، فحتى رغم المساعدة الأمريكية، كانت بريطانيا مدينة بمبالغ ضخمة لمستعمراتها الإمبراطورية، أما الدول المعادية فكانت مفلسة تماماً. والنتيجة، أن العلاقة بين الذهب والدولار عند معدل 35 دولار للأونصة، كانت العلاقة الوحيدة التي يُتوقع أن تكون دائمة ـ أي راسخة، كما في السابق ـ ولكن وضُعت ترتيبات مختلفة بشأن العلاقة بين الدولار وبقية العملات الأخرى. وكان يُتوقع من هذه العلاقة، التي تعرف باسم «القِيَم الإسمية القانونية»، أن تكون ثابتة أيضاً أثناء مسار الأمور بشكل طبيعي، ولكن وضعت شروط تنص على إجراء تغييرات في القيم الإسمية القانونية في حال واجهت مساعي الدولة، للوفاء بالتزاماتها الدولية من المدفوعات، بعض المشاكل، تلك المشاكل التي كان يغلب احتمال أن تكون دائمة لا مؤقتة. إن تحديد القيم الإسمية عند مستوى تستطيع كل دولة تدبير أمر الإبقاء عليه، لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق. لم تستطع ألمانيا واليابان تحديد قيمها حتى سنة 1953، أما إيطاليا فكان عليها الانتظار حتى سنة 1960. كما أن معظم القيم المحددة الأصلية تم

تغييرها أكثر من مرة قبل حدوث الانهيار النهائي للنظام بعد سنة 1971. ومن حيث الواقع، وحتى تاريخ متأخر من الستينات، لم يكن هناك سوى كندا وسويسرا والولايات المتحدة، من بين الدول المتطورة، ممن تسمح بخروج رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى دون أية عوائق.

إن الترتيبات الخاصة بالتغييرات في القيم الإسمية القانونية، لم تكن الخطوة الوحيدة التي اتخذها واضعو النظام لتفادي حالات الانكماش والبطالة الحادثين التي كان التقيد الأعمى بمعيار الذهب القديم يفرضها في الماضي. وفي تلك الحالات المتكررة، التي تكون فيها المصاعب أمراً عابراً، كان لا بد من تأمين مبالغ من القطع الأجنبي المتوفرة لتقديم قروض تساعد الدول على تجاوز تلك الحالات، وقد تمّ ذلك عن طريق إنشاء منظمة جديدة دُعيت باسم صندوق النقد الدولي. وكان على هذا الصندوق أن يقوم بدور المُقرِضْ للحكومات والمصارف المركزية التي كانت بحاجة لقروض قصيرة الأجل لم يكن بالإمكان تأمينها من مصادر تقليدية.

ومع ذلك لم يفقد الذهب مكانته تماماً. فالموارد المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي من أجل القروض، كانت تأتي من إسهامات الدول الأعضاء في الصندوق بصورتين. كانت نسبة خمس وسبعين بالمائة تأتي بصورة عملات الدول الأعضاء ـ كان الفرنسيون يدفعون بالفرنك والهولنديون بالغيلدر والولايات المتحدة بالدولار وهكذا. أما نسبة الخمس والعشرين المتبقية، فكان ينبغي أن تدفع بالذهب، رغم أن الدول غير القادرة على الدفع كانت تُمنح نسبة أقل. وبمرور الوقت، تم عقد الكثير من الصفقات بالذهب بين الصندوق والدول الأعضاء فيه.

جوبهت الخطة الجديدة، بما فيها من التزامات دولية غير مألوفة، بالمعارضة من قبل المتخوفين من النظم الجديدة. وقد حفز موقفُ هؤلاء كينيز على الدفاع بحرارة عن تلك التركيبة الجديدة التي أسهم فيها بالكثير: «لقد

استنفذت قواي في إقناع مواطنيّ، والعالم بأسره، بتغيير مبادئهم التقليدية. . . ألم أكن أنا من كتب، عندما كان الكثيرون من المناوئين الحاليين لتوقير الرموز لا يزالون على عبادة العجل، أن «الذهب هو من بقايا البربرية؟ . . »[4].



تمضي القصة بعد ذلك في درب سهل المسالك.

كان هناك افتراض ضمني حاسم قام بدعم البنية بكاملها: وهو أن الدولار سيستمر في الظهور بمظهر الذي لا يُقهر ـ جيد كالذهب ـ وبالتالي فهو سيبقى مقبولاً على الدوام ومهما كانت الظروف. كان ذلك افتراضاً لم يفكر كثيرون بالتوقف، ولو للحظة، للتساؤل بشأنه أثناء عملية وضع الترتيبات، أو خلال السنوات العشر الأولى بعد البدء بتطبيق تلك الترتيبات. ولكن ومهما كان رأي العالم بقوة الأمريكيين غير المحدودة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية سنة 1945، إلا أنه لم يكن هناك من سبب يحمل على التوقع بأن ذلك الوضع سيستمر إلى الأبد.

بل على النقيض من ذلك. فالخطة بكاملها قد وضُعت بهدف رئيسي، وهو جعل أوروبا واليابان تقفان على أقدامهما من جديد. وبمجرد أن تحقق ذلك الهدف، مرت الديناميكيات بتحول عميق. لقد أصبحت المنشآت الصناعية الأوروبية واليابانية النشيطة تشكل منافساً للصناعة الأمريكية. كما أنها أصبحت مواقع جذابة للاستثمارات الأمريكية. وكانت النتيجة أن انتهى المطاف بالأمريكيين لإنفاق مبالغ ضخمة متزايدة على الواردات وعلى الاستثمارات في دول أجنبية لدرجة أن مخزونهم الذهبي الضخم انخفض إلى أدنى من مستوياته الأصلية الكبيرة كما ازدادت ديونهم للأجانب لتتجاوز المستويات التي كانت عليها في الأربعينات.

استجاب الأمريكيُّون، والبهجة تملؤهم، بأن انغمسوا في موجة عارمة من الإنفاق. وبينما كان اقتصاد كل من أوروبا وآسيا ينتعش حسب الخطة المرسومة ونتيجة للمساعدة الأمريكية، أدى إغراء دافع الربح إلى سحب مبالغ هائلة من رؤوس الأموال الخاصة من الولايات المتحدة لإدخالها في آلاف المشاريع عبر البحار، كما أدى إلى جذب كميات متزايدة من الواردات من البضائع الأجنبية إلى السواحل الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة قامت بتقديم مساعدات اقتصادية دولية لم يسبق لها مثيل، وبدأت بتنفيذ برامج اجتماعية داخلية على نطاق واسع، ونشرت القوة العسكرية الأمريكية حول العالم وخاضت غمار حربين طاحنتين في آسيا إضافة للحرب الباردة ضد الروس. وقبل أن تنته اللعبة، وجد الأمريكيون أنفسهم محاصرين من قبل أعدائهم الاقتصاديين وقد أجبرهم الذهب على الركوع أمام أصدقائهم.

ولدى نهاية الخمسينات، كان تأثير العملية على الوضع المالي العالمي لأمريكا قد توضح للعيان. فمخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد، الذي ظل ثابتاً بحدود 22 بليون دولار خلال الفترة 1950 ـ 1958، انخفض بأكثر من 3 بلايين دولار بين نهاية سنة 1958 ونهاية سنة 1960. وفي الوقت نفسه، وبينما كان الأمريكيون ينفقون دولاراتهم خارج بلادهم، ارتفعت ملكية الأجانب للودائع المصرفية في المصارف الأمريكية، وللالتزامات القصيرة الأجل لوزارة الخزانة الأمريكية، من 8 بليون دولار سنة 1950 إلى أكثر من 20 بليون دولار سنة 1960. ولو خطر للأجانب في تلك اللحظة تحويل كل موجوداتهم من الدولارات النقدية إلى ذهب لاستنفذوا مخزون الذهب الأمريكي[5].

وفي 27 تشرن الأول من سنة 1960، قفز سعر الذهب إلى 40 دولاراً للأونصة في سوق الذهب في لندن، حيث كان يجري بيع الذهب وشراؤه بحرية بشكل سبائك، لا نقد، وحيث كانت دولة جنوب أفريقيا هي مصدر

معظم الكميات الجديدة الواردة، وكان السبب وراء ارتفاع سعر الذهب الأنباء القائلة بأن جون ف. كيندي، الليبرالي الاتجاه، كان على الأرجح سيهزم ريتشارد نيكسون في انتخابات الرئاسة التي كانت ستجري في الأسبوع التالي. فاز كيندي في الانتخابات في بلاده، ولكن الحكم المعاكس الذي نطقت به سوق الذهب جعله يشعر بالقلق. وفور انتخابه أخبر كيندي مستشاريه بأنه كان يولي مشكلة الدولار المقام الأول بين المسائل التي تدعوه للقلق(6).

لم تكن تلك باللحظة المناسبة لظهور أزمة تصيب الدولار. ولكن لم يكن ينبغي لأحد أن يتوقع أن يدوم إلى الأبد وضع كانت فيه كمية الذهب الأمريكي تتجاوز التزامات أمريكا تجاه الأجانب، وهو ما كان عليه الأمر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ـ أكثر من 20 بليون دولار ذهباً مع التزامات لا تصل إلى 10 بلايين دولار. فقد كان ذلك خللاً موروثاً من تلك الأيام الكئيبة في أواخر الثلاثينات ومن التضحيات التي قدمتها دول الحلفاء خلال الحرب في سبيل قهر ألمانيا واليابان. ومع مجيء السلام وبدء عملية إعادة التعمير، كان لا مناص من العودة إلى علاقة أكثر طبيعية تكون فيها مخزونات الذهب أقل من الالتزامات المستحقة للأجانب.

وهنا لابد من الاعتراف بأن العملية لم تكن مثيرة للقلق بالشكل الذي حاولت به الصحافة ومعلقو التلفزيون أن توهم العامة. فلم يكن هناك من يرغم الأجانب على الاحتفاظ بتلك الكمية الكبيرة من الدولارات. وكان مالكو الدولارات الأجانب يتصرفون بعقلانية تامة. كما أن الدولارات كانت مقبولة في كل مكان لدفع الالتزامات ولتسوية الحسابات بين الدول وبين شركات الأعمال. ولم يكن هناك دولة أخرى بإمكانها مجاراة حجم المستندات المالية، التي تهيّئها الأسواق المالية الأمريكية، أو مجاراة تنوعها الكبير. وبعكس الذهب، كان من السهل انتقال الدولارات من مالك لآخر. كما أن حيازة الدولارات كانت مصدراً لدخل يأتي من الفائدة، مما جعلها احتياطياً أكثر جاذبية من الذهب. وطالما استمر الدولار في أن يكون الوسيلة الأكثر قبولاً

للمدفوعات في كل مكان، لم يكن لأحد حاجة، أو حتى دافع، لصرف دولاراته وتخزين الذهب أو لحيازة عملة دولة أخرى عوضاً عنها.

من حيث الواقع، كانت الولايات المتحدة تقوم بدور المصرف لبقية العالم، تماماً كما كانت بريطانيا تقوم بدور المصرف لبقية العالم قبل الحرب العالمية الأولى، ولنفس السبب. فقد كان لدى بنك إنجلترا مخزوناً صغيراً من الذهب بالنسبة لالتزاماته، لأن الإسترليني كان يشكل العملة المفضلة لاحتياطي القطع الأجنبي كما أن أسواق الرساميل في المنطقة التجارية في لندن توفر سيولة جاهزة بشكل مستندات ذات تنوع كبير. وفي الوقت نفسه، كانت مكاسب الاستثمارات البريطانية في الخارج تؤمن للدولة التي تعمل فيها دفقاً مستمراً من القطع الأجنبي. وهكذا، كان الإسترليني هو الوسيلة الجاهزة للدفع لا للشعب الإنكليزي فحسب ولكن للعالم بأسره. كانت معظم المصارف تحتفظ باحتياطات نقدية متواضعة بالنسبة لالتزاماتها المودعة لأن زبائنها كانوا يشعرون تماماً بأن تحويل تلك الودائع جيئة وذهاباً بين بعضهم البعض ـ أي عن طريق كتابة الشيكات ـ هو وسيلة دفع أكثر ملائمة وفاعلية من سحب نقد يقومون بإرساله إلى دائنيهم(*).

وضمن ظروف من هذا النوع، كان التضخم هو القوة الوحيدة التي يمكن لها أن تهدد قابلية الدولار على البقاء. وهنا يكمن مصدر الأسئلة التي بدأت

(*) انظر ديسبريس وآخرون، 1966. يذكر هنا أن الولايات المتحدة، مثل أي مصرف، كانت تقرض أو تستثمر في الخارج على أساس طويل الأجل، بينما تقترض من الأجانب على أجل قصير. وهؤلاء الخبراء، الذين كانوا يشعرون بقلق شديد بشأن معدلات النمو العالية في التزامات الولايات المتحدة تجاه الأجانب، كانوا ضحية وهم محاسبي. فليس هناك من مصرف يمكنه المحافظة على بقائه في عالم تحليلي بهذا الشكل [حيث] يصر فيه أصحاب الثروة. . . . على ما يعتقدونه وسيلة دفع أكثر «جوهرية». وفي حال كان المصرف سليماً، تأتي المتاعب من «لا عقلانية» المودعين.

تُطرح. لاشك بأن اقتصاد الولايات المتحدة لم يكن يعاني من ضغوط تضخمية خلال النصف الأول من الخمسينات، رغم المعدلات العالية للنمو الاقتصادي، بل إن أسعار المستهلك، في الواقع، قد انخفضت خلال سنة 1954. بدأت أول بوادر المشكلة تظهر خلال الفترة ما بين 1956 ـ 1957، عندما بلغت دورة الأعمال ذروتها ووصل التضخم إلى نسبة 3 بالمائة. وحتى نسبة التضخم هذه كان بالإمكان تَحَمُّلها في المراحل الأخيرة من فترة توسّع اقتصادي، لكن الزيادة البالغة 2,7 بالمائة في أسعار المستهلك، اعتباراً من نهاية 1957 وحتى نهاية 1958، جاءت بمثابة الصدمة. في ذلك الوقت كانت مرحلة الازدهار قد انتهت، وبدأ انحدار خطير في نشاط دنيا الأعمال. كانت البطالة قد ارتفعت إلى أكثر من مليون شخص، مما دفع بمعدل البطالة إلى ما يقرب من 7 بالمائة من القوة العاملة.

لم يسبق أن حدث شيء كهذا. ففي فترات الانحسار والكساد كانت الأسعار دائماً تنخفض. وقد بلغ القلق بالاحتياطي الفيدرالي حداً جعله يرفع معدل الحسم خلال وقت قصير من 1,5 بالمائة إلى 4 بالمائة، وهي خطوة أدت إلى وضع حد لعملية التعافي من الكساد بعد سنتين من بدايتها. وقد صرح ويليام ماكتشيزني مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، أنه يعتبر التضخم تهديداً، لا يقل خطراً عن الشيوعية، لأمن ومستقبل الولايات المتحدة.

ويبدو أن وقفة مارتن الحازمة ضد عدوه الكريه قد أعطت النتائج المرجوة. إذ أنه ما إن اختفت أخبار سنة 1958 المزعجة عن الأنظار، حتى أصبحت الزيادة في أسعار المستهلك، خلال سنوات التعافي بين 1959 ـ 1960، أقل منها في سنة 1958. بل إن سياسة الاحتياطي الفيدرالي الصدامية قد أقنعت موظفي وستنغهاوس وجنرال إلكتريك بالتخلي عن الفقرات الخاصة بغلاء المعيشة في عقودهم، كما أقنعت عمال موانىء الساحل الغربي الصعبي المراس بإطلاق يد أرباب العمل في تطبيق آلية الاقتصاد في عدد العمال.

وخلال الفترة ما بين 1958 ـ 1964، لم يزد معدل التضخم عن 1,4 بالمائة سنوياً، رغم معدل التوسّع الاقتصادي السنوي البالغ 5 بالمائة. أما في الفترة ما بين 1959 ـ 1971، فقد كان كل من معدل التضخم ومعدل النمو في مقدار النقد المتوفر في الولايات المتحدة أقل منهما في أي من الاقتصاديات الأوروبية الرئيسية[7].

ربما كانت أرقام التضخم تلك كافية لتهدئة مشاعر القلق حيال الدولار، إلا أن إحصائيات اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة أدَّت إلى تناقص متسارع في المخزون الذهبي. فخلال السنوات الخمس 1960 ـ 1964، بلغ مجموع الواردات أكثر من 80 بليون دولار، كما أنفقت الحكومة مبلغ 11 بليون دولار للحفاظ على قواتها المسلحة خارج الولايات المتحدة، وأنفق قطاع الأعمال الأمريكي 29 بليون دولار بشكل استثمارات في شركات أوروبا وآسيا أو لتعزيز موجوداتهم المالية في دول أخرى، بينما استهلك السفر إلى الخارج والخدمات الأخرى والمعونة الخارجية مبلغ 18 بليون دولار أخرى. من جهة، كان رأس المال الأمريكي ومجموع السياح الأمريكيين الأسخياء يلقون الترحيب، ومن جهة أخرى، كان السخط إزاء العرض السوقي للشراء الأمريكي يملأ أجواء الستينات[*]. كان الفرنسيون هم الأعلى صوتاً في التعبير عن قلقهم كما كانوا مصممين على قص جناحي العنقاء الأمريكية.



في النصف الثاني من الستينات، بلغت مشكلة التضخم أبعاداً أكثر خطورة، وذلك عندما هبط معدل البطالة من أكثر من 5 بالمائة من القوة العاملة سنة 1965 إلى ما لا يزيد عن 5.3 بالمائة سنة 1969. ارتفعت الأسعار بمعدل 3,4

(*) كان هذا الموقف لا يزال موجوداً وواضحاً لدى بداية الألفية الجديدة.

بالمائة في سنة خلال الفترة 1965 ـ 1968 ومن ثم ارتفعت بمعدل 5,5 سنة 1969 وصلت الأمور إلى درجة كافية من السوء، لكن الأسعار ارتفعت بمعدل 5,7 بالمائة سنة 1970 التي تميّزت بالانحسار الاقتصادي، أي سابقة تاريخية خارقة مرة أخرى. ثم ظهرت بوادر أخرى لاقتصاد أمريكي ذي نشاط مفرط وذلك عندما وصلت الزيادة الكبيرة في السلع المصّدرة عن الواردات، التي ظلت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى نقطة الذروة سنة 1964، وهي 6,8 بليون دولار، ثم هبطت لتصل إلى 600 مليون دولار سنة 1969. وفي نفس الوقت، استمر حجم رأس المال الأمريكي في التدفق على دور الأعمال الأجنبية بكثافته المعهودة.

كان تشديد التزام الولايات المتحدة بالحرب في ڤيتنام هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية. فالنفقات الدفاعية ازدادت بمعدل 60 بالمائة خلال النصف الثاني من الستينات. وكانت الحكومة الاتحادية قد حققت فوائض خلال سنة 1966، ولكن العجز في الميزانية بلغ سنة 1967 أكثر من 8 بلايين دولار، وأعقب ذلك عجز آخر سنة 1968 بلغ 26 بليون دولار. وفي مظهر نادر من مظاهر الإجماع الذي يكاد يكون كاملاً، حثّ الاقتصاديُّون المختصون من كافة الشرائح الرئيس جونسون على تمويل نفقات الدفاع المتعاظمة عن طريق زيادة الضرائب. رفض جونسون الأخذ بنصيحتهم. ومما زاد من صعوبة الأمر، أن معظم العائدات الناجمة عن الإنفاق العسكري المتزايد في ڤيتنام كان مآلها المصارف الفرنسية.

واجهت الحكومات الأجنبية صعوبات جمة في محاولة إيجاد سبيل للمضي عبر هذا التآكل في الاقتصاد الأمريكي. فما من أحد كان يود التخلي عن الدولار: إذ أنه لم يكن هناك عملة أخرى مؤهلة بهذا الشكل الكبير للقيام بدور الاحتياطي العالمي ووسيلة الدفع. بل على العكس، فإن تدافع الناس لاستبدال الدولار وهبوط قيمته إزاء أسعار العملات الأخرى لن يؤدي سوى إلى

خسارات كبيرة لبلايين الدولارات التي كانت بحوزة الأجانب في ذلك الوقت. وقد يكون تأثير ذلك حدوث فوضى شاملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل تلك الهواجس، ظل الذهب ـ كما كان شأنه دائماً ـ بديلاً مغرياً، لجزء على الأقل، من الموجودات الأجنبية المتزايدة من الدولارات.

وكانت النتيجة، أن مخزون الذهب الأمريكي استمر في التناقص رغم وضع مجموعة من التدابير المعقدة الخاصة بقروض قصيرة الأجل بحيث تتوفر للولايات المتحدة عملات أخرى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها خارج البلاد عوضاً عن استنفاد مخزونها الذهبي. وقد حاول الاحتياطي الفيدرالي أن يحافظ على معدلات فائدة قصيرة الأجل عالية بحيث تجعل الدولار أكثر جاذبية من المارك الألماني أو الفرنك السويسري وأفضل بالطبع من الذهب الذي لا يجلب أية فائدة. ودفعت الحكومة بكل من مجموعات الأعمال ونقابات العمال إلى عقد اتفاقات «طوعية» لوقف التضخم المحلي عن طريق تحديد الأسعار والزيادات في الأجور.

ولم يكن ذلك كل شيء. ففي أيلول من سنة 1964، تم فرض ضريبة خاصة دُعيت بضريبة تَعادُل الفائدة Interest Equalization، وذلك بهدف الحد من الاستثمارات الأمريكية خارج البلاد وذلك عن طريق فرض ضريبة على الفائدة المكتسَبة من الإيداعات والسَّندات بالعملات الأجنبية. ثم أُلحقت تلك الضريبة بإجراءات إضافية، وذلك عندما أعلن الرئيس جونسون في الأول من كانون الثاني سنة 1968، بأنه سيضع «كل ما إمكانيات من أجل دعم الدولار وللإبقاء على ترتيب شؤوننا المالية الداخلية»[8]. جرى وضع ضوابط للاستثمارات الأمريكية في الشركات الموجودة في القارة الأوروبية: فقد طُلب من الشركات أن تعيد إلى الوطن جزءاً من الأرباح المكتسبة في ما وراء البحار. وحُدِّد الاقتراض المصرفي في الخارج. وجرى حثّ المسافرين الأمريكيين على البقاء في وطنهم لاستكشاف مواطن الجمال في بلدهم عوضاً عن إنفاق

الدولارات الثمينة في السياحة في بلاد الآخرين. وبعد فوز ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية سنة 1968، تم فرض ضريبة رسم إضافي بمعدل 10 بالمائة وذلك للتقليل من العجز في الميزانية ـ وهو نقيض، جاء متأخراً، لمعارضة ليندون جونسون العنيدة لخطوة من هذا النوع.

ولم يكن أي شيء لِيفيَ بالغرض. فتكديس الموجودات الأجنبية المنتِجة والرابحة من قِبَل الشركات الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين لم يساوِ سوى القليل. تابع مخزون الذهب هبوطه سنةً بعد سنة خلال الفترة 1958 ـ 1971، وذلك من 19 بليون دولار ليصل إلى 10 بلايين دولار، في الوقت الذي زادت فيه الالتزامات الأمريكية النقدية تجاه الاجانب من سنة إلى سنة خلال نفس الفترة حتى وصلت إلى أكثر من 60 بليون دولار[9]. وكما قال الاقتصادي الفرنسي جاك رويف في 20 تشرين الأول سنة 1967، عندما كان مخزون الذهب 12 بليون دولار بينما بلغت الالتزامات 33 بليون دولار، كانت الولايات المتحدة قد استنفذت قدرتها على الدفع بالذهب لدائنيها: «يبدو الأمر كمن يطلب من الأصلع تسريح شعره. ولكن ليس لديه أي شعر على الإطلاق»[10].



بدت الولايات المتحدة وكأنها عاجزة عن استرجاع التوازن إلى موقفها الدولي. استمرت السبائك الذهبية في الانتقال من المِلْكيَّة الأمريكية في فورت نوكس إلى ملكيات أجنبية مخزونة بقصد الأمان في أقبية بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (أو في بنك فرنسا، فيما يتعلق بالفرنسيين). لقد كسب الأوروبيون الذهب، لكن هذا التدفق باتجاههم فشل في تحريك الطلب لديهم على الواردات من الولايات المتحدة بصورة تكفي لعكس حركة انتقال الذهب المتجهة شرقاً. وقد تحدَّى الأوروبيون، شأنهم شأن الآسيويين فيما مضى، نبوءة آدم سميث بأنه «عندما تتجاوز كمية الذهب والفضة الواردة إلى بلد ما،

الطلب الفعلي، فلن تنفع جهود الحكومة الاحترازية في منع تصديرهما». وبدا أن «الطلب الفعلي» في الستينات لم يكن يعرف حداً.

إن ما كان يبدو وكأنه سلسلة لا تنتهي من الأنباء السيئة لأي إنسان آخر، بدا أنباء عظيمة لأولئك المتشائمين الذين كانوا على قناعة بأن الذهب كان الوقاء الوحيد في حالات اليأس. وكان مهووسو الذهب، كما أصبحوا يعرفون فيما بعد، يكدسون الذهب في سوق لندن منذ أواخر الخمسينات. كانت القوى المالية الرئيسية تخشى من أن عمليات الشراء هذه قد تؤدي إلى رفع قيمة الذهب إلى ما فوق السعر الرسمي البالغ 35 دولاراً للأونصة، مما يؤدي إلى اندفاع لا يمكن ضبطه على الذهب الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض النظام بكامله. وفي سنة 1961، انضمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا وبلجكا في مسعى مشترك لضم مصادرها في صندوق مشترك بهدف حمل هؤلاء المضاربين على تخفيض أسعارهم. وكان هذا الصندوق المشترك سيقوم ببيع الذهب في السوق كلما ظهرت بوادر حركة تفوق بضعة سنتات فوق 35 دولار.

في بداية الأمر، ومع ورود كميات كبيرة من الإنتاج الجديد إلى لندن، كان بإمكان ذلك الصندوق أن يشتري من الذهب بسعر 35 دولار أكثر مما كان مضطراً للبيع. وتحول النزاع مع المضاربين ليصبح آحادي الجانب أكثر فأكثر، عندما بدأ الجنرال ديغول يقرع الطبول داعياً إلى زيادة سعر الذهب، بعد أن قام خلال سنة 1967 بسحب فرنسا من صندوق الذهب المشترك. في أوائل آذار من سنة 1968، اضطرت الولايات المتحدة لنقل ما قيمته 950 مليون دولار ذهباً إلى لندن للإبقاء على سعره قريباً من 35 دولار وكان قد تم إنفاق ما يقارب 5.2 بليون دولار، من فورت نوكس، اعتباراً من 18 تشرين الثاني 1967، وذلك عندما اضطر البريطانيون لتخفيض قيمة الإسترليني للمرة الثانية اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي 17 آذار 1968، وبعد سبع سنوات عقيمة من قيام أعضاء صندوق الذهب المشترك بصب ثرواتهم في حلوق المضاربين، قرروا إنهاء اللعبة. وصرحوا بأنهم، من الآن فصاعداً، لن يقوموا بتزويد سوق لندن بالذهب، أو أي سوق آخر، كما أنهم لا ينوون شراء الذهب من تلك المصادر في المستقبل. استمرت الصفقات الرسمية بالذهب بين المصارف المركزية بسعر 35 دولار للأونصة، كما أن المصارف المركزية كانت حرة في شراء الذهب من الولايات المتحدة لقاء الدولار بنفس السعر. واعتباراً من تلك اللحظة فصاعداً، تُرك سعر الذهب في السوق الحرة لتقرره الجهات الخاصة.

إن ذلك القرار بحل الصندوق المشترك للذهب لم يكن فقط قد جاء متأخراً جداً، بل إن ذلك التجمع ما كان ينبغي له أن يتم أصلاً. وإلى أن جاء الوقت الذي أبدى فيه الميزان الأمريكي للصفقات الدولية بعض التحسن الجوهري، كان كل ما يقوم به الشركاء في الصندوق هو صب مخزوناتهم الذهبية في سوق لندن في جهد عبثي لا يمكن فيه للصندوق سوى أن يخسر بينما كان المضاربون يقدمون على مخاطرة من الصعب مقاومتها. فمع قيام الولايات المتحدة بتحديد الحد الأدنى لسعر الذهب لدى استعدادها لشراء كل الذهب المعروض بسعر 35 دولار، ومع استمرار أعضاء الصندوق بعرض كميات من الذهب تكفي لتثبيت سعر السوق الحرة بحدود 35.20 دولار، كان المضاربون في وضع لا يخسرون فيه سوى ذلك الفرق الضئيل بين ما يدفعونه وبين 35 دولار. لكن الربح المحتمل قد يكون كبيراً(*). كما أن الطلبات التي لا تتوقف للمضاربين قد تؤدي مع الوقت إلى استنزاف مخزونات الذهب الرسمية للدول الأعضاء في الصندوق إلى حد تبدو معه العملات الرئيسية وكأن

(*) في المصطلحات الفنِّيَّة المعاصرة يطلق على هذا النوع من التجارة التي تتضمن الاختيار ما بين المخاطرة والربح اسم الخيار الحر free option.

لم يعد لديها دعم ذهبي كاف. وعندها لن يكون أمام السلطات خيار سوى زيادة السعر الرسمي للذهب زيادة كبيرة. فمن بمقدوره رفض صفقة كهذه؟..

وعند ذلك، شرع الجنرال ديغول يعلن أن استراتيجية صندوق الذهب المشترك بكاملها هي شيء صوري وأنها لا تعدو أن تكون بديلاً مؤقتاً على طريق التخفيض النهائي لسعر الدولار. ولقد كان بالامكان اعتبار تصريحاته الفجة مجرد مسعى آخر من مساعيه التي لا تنتهي للنيل من الدولار لو لم يُظهر ويليام ماكتشيزني مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، قدراً من الطيش الذي دفعه لترداد توقعات ديغول: ففي خطاب ألقاه مارتن في ديترويت في 20 آذار 1968، بعد ثلاثة أيام من حل صندوق الذهب المشترك، عبر عن رأيه قائلاً: «قد نكون على طريق التخفيض»[11]. وأدّت حالة الهياج إلى رفع سعر الذهب في لندن إلى 41 دولار خلال شهري نيسان وأيار. وعندما حل ربيع 1969، كان السعر قد تجاوز 43 دولاراً.

وهنا ظهر احتمال آخر يثير القلق. فقد كان صندوق الذهب المشترك قد نُظِّم بحيث كان إسهام كل دولة من الأعضاء محدداً، وذلك للتحكم في أية عملية بيع للذهب قد ترغب إحدى الدول الأعضاء القيام بها.

والآن تم حل ذلك الصندوق ووصل سعر الذهب إلى أكثر من 40 دولاراً. ما الذي سيمنع المصارف المركزية، التي كانت أعضاء في الصندوق، من صرف دولاراتها بالذهب بسعر 35 دولاراً في نيويورك وتغذية سوق لندن بالذهب بهدوء لقاء ربح وفير؟.. وما دام الصندوق المشترك قد أوقف أعماله، فإن إغراء الغش قد يكون أصعب من أن يقاوم.

لقد كان الخطر واضحاً، وكان لا بد من القيام بشيء ما. لم يكن هناك أي تأكيد حول عقد اتفاق رسمي، لكن شائعات سرت حول وجود اتفاق ودي غير رسمي بشأن التعاطي مع هذه المشكلة. فقد اتفق الأعضاء الأوروبيون في الصندوق فيما بينهم على الإحجام عن تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب.

على الأقل طوال استمرار حرب فيتنام. كانت تلك النقطة الحاسمة، التي كان يُتوقع بعدها أن يصبح الأمريكيون قادرين أخيراً، على التصدي للخلل المتعاظم بين ما يرِدْهم من الأقطار الأخرى وبين مدفوعاتهم في الخارج. وكان الألمان قد قاموا قبل سنة بسابقة وضع ترتيبات كهذه، عندما تعهدوا علناً بعدم صرف موجوداتهم من الدولارات بالذهب.

إن استعداد الأوروبيين لإبداء روح تعاونية لم يأت دون مقابل. فقد كان على الأمريكيين، لقاء ذلك أن يبتلعوا ذلك الدواء القديم المعروف، وهو ضبط الموازنة ورفع معدلات الفائدة، الذي كان أمراً روتينياً في العشرينات وأوائل الثلاثينات. وقد تم إقناع نيكسون، بعد جهد، بدعم الرسم الإضافي البالغ 10 بالمائة على جميع ضرائب الدخل، الذي أصبح ساري المفعول سنة 1969، وهو عامه الأول في الحكم، وأحدث فائضاً صغيراً، وإن كان عابراً، في الموازنة. وقام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الحسم في سلسلة من الخطوات، من 4 بالمائة في نهاية سنة 1967 إلى 6 بالمائة لدى منتصف سنة 1969. وكانت النتيجة الانحسار الخفيف الذي حصل سنة 1970، ولكن حتى ذلك، لم ينجز سوى القليل على طريق تهدئة الحمى التضخمية بما أن معدل زيادة الأسعار لم يُظهر أية علامات دالة على الاتجاه للهبوط.



وبينما كان يجري كل ذلك، كان الجنرال ديغول مشغولاً. فقد كان مصمماً على إعادة فرنسا إلى أيام مجدها وعلى مهاجمة الأنجلو ـ ساكسون حيث أمكنه ذلك. فقد صًوت مرتين ضد دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة، حتى أنه في المرة الثانية صًوت حتى ضد إجراء مفاوضات تتعلق بدخولها. وطالب بإجراء «تغيير شامل في تركيبة كندا». مع رفع كويبك «إلى مرتبة دولة ذات سيادة»، لأن كويبك «يجب أن تتصدى لغزو الولايات

المتحدة»[12]. كما دعا المتحدرين من أصل فرنسي في ولاية لويزيانا إلى وضع تراثهم فوق جنسيتهم الأمريكية. وحد من تعاونه مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعبَّر عن تصميمه على بناء قوة نووية فرنسية مستقلة. وانتقد تزايد انتقال الصناعات الفرنسية إلى الأمريكيين الذين كانوا ينفقون دولاراتهم بتلك الكثرة داخل بلده العظيم.

وقام ديغول ومساعدوه، مدعومين بالحماية الفكرية التي أمَّنها لهم جاك رويف، بالمطالبة برفع سعر الذهب إلى 70 دولاراً، مما سيؤدي إلى رفع السعر بالدولار، لكل ذهب العالم النقدي، إلى الضعف. وكانت هذه الخطوة ستؤمن ربحاً مثمراً للفرنسيين الذين كانوا يمتلكون الحصة الأكبر من الذهب النقدي خارج الولايات المتحدة. ومضى روويف في المجادلة بأنه على الولايات المتحدة التخلي عن أرباحها من هذا الكسب غير المتوقع وذلك بأن تستخدم ذهبها لدفع ما كان يعتبره هو التزاماتها المتضخمة للأجانب. واعتباراً من تلك اللحظة، كان على الدول التي تنفق خارج بلادها أكثر مما تتلقاه من المدفوعات من الأجانب، كان عليها تسوية الفرق عن طريق تحويلات الذهب.

كان الهدف النهائي الذي رمى إليه ديغول هو وضع حد للمكانة الخاصة التي تشغلها الولايات المتحدة، وهي المكانة التي كانت تسمح للأمريكيين بتعويض العجز في صفقاتهم الدولية، بكل بساطة، بالدفع بالدولار ـ أي بعملتهم الخاصة ـ للأجانب، بينما تعين على الآخرين تسوية مدفوعاتهم بعملة دولة أخرى أو بالذهب. لم يكن ديغول الوحيد الذي يشعر بالسخط حيال تلك العملية التي تسمح للولايات المتحدة وحدها بتمويل إنفاقها خارج بلادها عن طريق إجراء لا يعدو في جوهره طبع الدولارات، بينما كان يترتب على بقية دول العالم «كسب» قطعها الأجنبي أو ذهبها عن طريق تأمين فائض في صفقاتها مع الدول الأجنبية.

لقد كان الحل الذي أوصى به ديغول هو الذي فشل في الحصول على أي

دعم. فقد رفضت السلطات في الدول ذات النفوذ المالي الرئيسي تصريحه الذي قصد به استطلاع آرائهم. إذ أنه فضلاً عن احتمال التضخم الناشىء عن مضاعفة القاعدة النقدية العالمية، فإن ذلك الكسب الناشىء عن جرَّة قلم سيكون بمثابة ثروة وفيرة لأكبر منتجي الذهب في العالم، وهما جنوب أفريقيا وروسيا، ولم تكن أي من الدولتين لتتمتع بالشعبية الكافية لدى الدول الغربية في ذلك الوقت.

ولم يلبث أن تبين أن ذلك المسعى كان الشهقة الأخيرة للجنرال. ففي شهر نيسان من سنة 1968، جاء في صحيفة لوموند الفرنسية، التي تتمتع بالموثوقية، أن «ضعف الموقف [الفرنسي] ناشىء عن غياب اقتراحات مضادة معقدة للمنظومة المشوشة،ولكن المتماسكة، للأمريكيين وحلفائهم الأوروبيين»[13]. وقد كانت لوموند حتى تلك اللحظة مناوئاً متحمساً للدولار. لذلك فإن تراجعها عن موقفها اعتُبر إشارة واضحة على أن حملة ديغول قد بدأت بالتفتت.

جاءت الضربة القاصمة في أيار سنة 1968، لفَّت فرنسا دوامة عنيفة من حركات التمرد والاضطرابات. كانت تلك الاضطرابات الصاخبة تماثل في شدتها الثورات الغاضبة في الولايات المتحدة والتي كانت تتقد في ذات الوقت، لكن ما كان يدفع الفرنسيين هو مطالبتهم بأجور أعلى لا احتجاجهم على الحرب في ڤيتنام. وقد ألحقت تلك الاضطرابات ضربة كبرى بالاقتصاد الفرنسي، وكلفته ما يزيد على 750 مليون ساعة عمل، كما نتج عنها ارتفاع حاد في تكاليف العمالة، مما أدى بدوره إلى ازدياد التوقعات بخفض قيمة الفرنك. وقد أدى العنف الصاعق للثورة إلى هروب رأس المال، مما يذكر بالذعر الذي ساد في العشرينات، رافقه ضغط قوي باتجاه متصاعد على المارك الألماني والفرنك السويسري كونهما يشكلان في ذلك الوقت الملاذ المناسب الأكثر أماناً. وعندما انجلى الموقف، جازف ديغول وطرح فترة حكمه في استفتاء

شعبي أرغمه على تقديم استقالته من الحكم ـ وقد أدى ذلك القرار إلى إثارة ذعر أكبر في الأسواق بالنسبة للفرنك[14].

نكتفي بهذا القدر من الحديث عن حملة الجنرال لإرغام الدولار على العودة إلى معيار الذهب القديم.

كانت أحداث سنة 1968 نقطة تحول في التاريخ. ويعتبر تأثيرها على الذهب جزءاً من التحول العميق في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي برمته.



لقد تميزت سنة 1968 بمظاهر راديكالية واضطرابات اجتماعية كانت على مستوى لم يُشهد له مثيل منذ الثلاثينات، وليس فقط في الولايات المتحدة وفرنسا. في الولايات المتحدة، جاءت سنة 1968 بأول فوز للجمهوريين في الانتخابات منذ سنة 1956. وضمن ذلك المسعى العقيم لإحراز نصر في ڤيتنام، انتهت سلسلة البرامج الاجتماعية المُجدِّدة في فترة ما بعد الحرب، والتي بلغت ذروتها في برنامج ليندون جونسون المسمى المجتمع العظيم Great Society، انتهت نهاية هادئة دون مشاكل. وانشغل القادة السياسيون في أرجاء العالم في معركة كبيرة ضد التهديدات والتمزقات الناجمة عن التضخم المتسارع ـ وهو صراع دام لأكثر من عقد من الزمن وأدى إلى حدوث تغييرات ثورية في دَوْر الحكومات وفي تركيبة النُظم المالية ومؤسساتها وفي الطبيعة الأساسية للنظام الرأسمالي بحد ذاته.

إن نقطة التحول للذهب كانت في القرار الصادر في 17 آذار 1968، والقاضي بحل صندوق الذهب المشترك. ومنذ تلك اللحظة، قامت الحكومات المعنية بتحذير المضاربين وأولئك الذين يلتزمون الحذر بأن الذهب أصبح لهم يلعبون به كيف يشاؤون وعلى مسؤوليتهم. ولن يكون هناك بعد الآن حد أدنى

ولا سقف لسعر الذهب في الأسواق الحرة. ومع أن ذلك التهديد كان موجهاً إلى الأسواق العامة، إلا أنه كان بداية النهاية، بالنسبة للذهب كمعيار للنقد. كان ذلك المفهوم، كما رأينا، قد أصبح مهلهلاً، لكن الدولار، بوصفه نقطة الارتكاز في النظام المالي، كان لا يزال مرتبطاً بالذهب بالسعر القديم وهو 35 دولاراً للأونصة. والمشكلة الآن هو أن الدولار نفسه قد أصبح مهلهلاً، وأن احتياطيات الولايات المتحدة من الذهب قد استُنزفت بحيث أن النظام بكامله كان منطلقاً باتجاه ذروة سينجلي عنها شيء مختلف تمام الاختلاف. إذ أنه ما إن تخلت السلطات عن ممارسة أي إشراف على سعر الذهب في الأسواق الحرة، حتى لم يبق أمام السياسيين من خيار سوى أن يتضافروا للانعتاق من الأغلال الذهبية. ولمدة طويلة، ظل السياسيون يسبقون الأسواق المالية في هذا المسعى.

يمكن أن نستخلص درساً من كل ما جرى، درساً كانت قد تنبأت به هزيمة الجنرال ديغول الشنيعة، ولكن ذات المغزى الهام. إن ديغول يذكرنا بالملك ميداس المسكين، الذي حول ابنته المحبوبة إلى تمثال من ذهب عندما عانقها ـ أو بمونتاغو نورمان، الذي جعله إيمانه الأعمى بالذهب يشعر، كما يذكرنا تشرتشل، «بسعادة تامة لمرأى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع مليون إنسان يعانون البطالة».

كان الطموح الذي يدفع ديغول هو الثأر من الأنكلو ـ ساكسون وجعلهم يركعون أمام فرنسا. وكان سلاحه المفضل هو «الذهب الذي لا يتغير أبداً. . . . الذي سيظل مقبولاً إلى الأبد وفي كل مكان». وقد كان جاك رويف، الموجِّه الفكري لديغول، يصر على أن أي نظام غير معيار الذهب الصافي سيكون «عقبة كأداء في وجه التطور الاجتماعي». ورغم ذلك، وفي نهاية الأمر، فإن مخزون فرنسا من الذهب كان هو العقبة الكأداء في وجه التطور الاجتماعي، وهو الذي دفع بالجنرال ديغول للتقاعد والانسحاب من معترك الحياة العامة. وبينما كان

الجنرال ديغول ينظر بازدراء من خلف أنفه الضخم إلى الدولار الأمريكي ويتأمل بحبور الذهب الذي كانت فرنسا تشحنه عبر الأطلسي بكل كبرياء، كان الأمريكيون يستهلكون الكثير من الطعام الفرنسي اللذيذ ويشربون العديد من زجاجات المشروب الفرنسي الرائع، تداعب أنوفهم العطور الفرنسية الشذية، ويصبحون، ولكن ليس عن طريق الصدفة، مالكين لشركات فرنسية كبرى مثل شركة تصنيع الحواسيب ماشينز بول. ولو كان المواطنون الفرنسيون وبقية الأوروبيين ينفقون بسخاء كالأمريكيين، لكان تعاقب الأحداث قد اختلف كلياً.

لقد أحاق الإحباط وخيبة الأمل والهزيمة بكل شخص في التاريخ أعماه السعي وراء تخزين الذهب بحيث لم يستطع تمييز الفرق بين معدن لا قيمة له وبين ثروة حقيقية. ويبدو أن القادة السياسيين، في العقود الثلاثة التي تلت الستينات، قد وعوا هذا الدرس. لنرى الآن كيف أدت اضطرابات سنة 1968 إلى بدء مسيرة الذهب على الدرب الذي أوصله إلى المكانة التي يشغلها حالياً في العالم.

20

الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

بينما كان التضخم يستجمع قواه خلال سنة 1968، كان نظام برايتون وودز، الخاص بمعدلات الصرف الثابتة، يبدو أشبه بقيد لا يُحتمل يكبح مساعي رجال السياسة الذين يبذلون أقصى جهودهم في سبيل إيجاد سبل لتمويل التكاليف المتنامية للحكومات. وكانت النتيجة تَجَدُّد الاهتمام بالذهب بين العامة كوقاء آمن مقدَّر له أن يحقق القول المأثورالذي رماه هربرت هوڤر في وجه الرئيس المُنتخَب روزفلت سنة 1933: «لدينا الذهب لأننا لا نثق بالحكومات». لكن الحكومات لم تكن مطلقة السراج فيما يمكن أن تفعله في حال كانت راغبة في بقاء قيمة عملاتها في أسواق القطع الأجنبي ثابتة لا تتحرك، حسب قواعد نظام بريتون وودز. إن ارتفاع الإنفاق الحكومي يحرك الطلب المحلي، مما يؤدي غالباً إلى ارتفاع الأسعار وإلى استهلاك الواردات بشراهة، وهي عين الشروط التي تجعل الناس يرغبون في تجنب عملة ما والتحول باتجاه دول ذات نظام أكثر محافظة في تدبير شؤونها الاقتصادية والمالية ـ أو باتجاه الذهب. وكلما كثرت محاولات الحكومات للتحايل على

الضوابط التي يفرضها نظام بريتون وودز، كلما زاد التزام العامة والمضاربين بمبدأ هوڤر وزاد تحولهم نحو الذهب على أنه الوقاء الأساسي ضد سلوك الحكومات اللامسؤول.

وبالفعل، لم يكن أحد يشعر بالرضى عن الطريقة التي تطورت بموجبها الظروف. لقد خلق واضعو نظام ما بعد الحرب تصميماً بارعاً، لكن الانحسار الاقتصادي والانكماش كانا العاملَيْن الرئيسيين اللذين أثّرا على ماقاموا به من عمل. كما أن البيئة الاقتصادية المضطربة، الناتجة عن الإغراق في التفاؤل وعن السياسات الحكومية الصدامية خلال عقد الستينات، كانت ما تزال حديثة العهد بحيث أنه لم يخطر ببال أحد أن يقترح وضع بديل لنظام بريتون وودز. وما إن خرج مارد التضخم من القمقم، حتى عَدِمَ النظام إيجاد وسيلة سهلة لإعادته إليه.



وبعد سنة 1968، تحول التضخم إلى نبوءة حققت ذاتها بذاتها حيث أضافت زخماً إلى قوى التضخم الأساسية التي كانت تسري في النظام. ارتفع تعويض الموظفين في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية فاقت نسبة 7 بالمائة خلال سنة 1970 وذلك لقاء معدل بطالة ارتفع من 3,5 بالمائة إلى ما يزيد على 6 بالمائة من القوة العاملة. كانت قناعة نقابات العمال أن عليها أن تُبقي سرعة ارتفاع الأجور أعلى من سرعة التضخم، بينما كانت قناعة إدارات الأعمال أن عليها أن تحافظ على استمرار ارتفاع الأسعار لتغطية التكاليف المتزايدة للعمالة. خلقت تلك العملية ديناميكية خاصة بها كانت مستمرة في الاندفاع بغض النظر عن معدل البطالة أو معدل الربح أو معدل الفائدة أو معدل الضريبة أو أي قوة أخرى كانت ستقوم بترويض تلك الديناميكية لو كانت الظروف مختلفة. وقد أضافت تلك الضغوط التضخمية العنيدة مزيداً من التوتر على مشكلة الدولار والمخزون المتناقص للذهب.

ولم تكن إدارة نيكسون ترى سوى طريقتين للخروج من هذه المعضلات. كان البديل الأول، والتقليدي، الذي كان البريطانيون قد رسموا خطوطه العامة سنة 1931، بعد صراع مرير، هو رفع الضرائب ومعدلات الفائدة إلى مستويات تدفع بالاقتصاد إلى انحسار جدي، لا إلى مجرد فترة توقف كما في سنة 1970. إن خطوة كهذه كان من شأنها القضاء على ذهنية التضخم وإنقاذ الدولار، ولكن بكلفة إنسانية غير مقبولة، هذا عدا عن النتائج التي ستنعكس على رجل سياسة منتخب ويقوم باختيار استراتيجية كهذه.

أما الخيار الآخر، وهو محاولة شن هجوم مباشر على الأسعار المتصاعدة، فسيكون من شأنه إقحام الحكومة في إدارة نظام ضوابط وذلك لتقييد الزيادات في كل من الأجور والأسعار. وعن طريق التحكم بالأجور، فإن تلك السياسة سَتُطَمْئِن شركات الأعمال بأن بإمكانها العمل دون أن تلجأ بصورة دائمة لرفع أسعارها لحماية أرباحها، وعن طريق التحكم بالأسعار، فإن تلك السياسة ستطمئن العاملين بأن التضخم في كلفة المعيشة لن يؤدي بعد الآن إلى تآكل القوة الشرائية لمكاسبهم. إن هذا النهج، الذي عُرف بالاسم المُلطَّف «سياسة المداخيل»، قد بدا في نظر الكثيرين على أنه الخيار المفضل. وفي حال استطاعت الضوابط كبح جماح التضخم، فلن تكون هناك حاجة للضغط على التوسع في الأعمال ورفع معدل البطالة. كما أن تخفيف التضخم قد يؤدي أيضاً إلى تلطيف أزمة الدولار ومخزون الذهب. إن الضوابط قد تعني التدخل في نظام السوق الحرة، لكنها بدت أيضاً وكأنها تؤمن أفضل العوالمْ الممكنة. لقد كان كثير من الديمقراطيين يدعون إلى اتخاذ هذا المسار، أما الآن فقد بدأت تظهر بوادر دعم من جهات أكثر محافظة. وفي آب من سنة 1970، أقر الكونغرس قانوناً منح رئيس الجمهورية سلطة فرض ضوابط شاملة على الأجور والأسعار وفق ما يراه هو مناسباً.

لم يكن نيكسون شديد الحماس للفكرة. فقد علمته تجربته في أيام

الحرب، كموظف في دائرة تدبير شؤون الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، درساً طيباً بشأن الكيفية التي يمكن بها لاقتصاديات وسياسات ضوابط الأسعار والأجور، أن تكون مصدراً للتحدي. في البداية، لم يقم بأكثر من حركة رمزية نحو فرض تلك الضوابط إضافة لعدد من الإجراءات الفارغة من المعنى ولكن ذات الصدى الرنان، مثل تعيين لجنة قومية للإنتاجية، أو إصدار الأوامر لمجلس المستشارين الاقتصاديين بنشر «إنذارات بشأن التضخم» كانت ذات طبيعة إحصائية وتحليلية أكثر منها توصيات باتخاذ إجراءات مباشرة.

وقد أدرك الرئيس، بالرغم من هواجسه، أن الظروف كانت تحد من حريته في الحركة. ففي شهر كانون الأول، قام باتخاذ خطوة رئيسية باتجاه سياسة أكثر فاعلية وذلك بتعيينه جون كونيللي كوزير للخزانة وكان كونيللي حاكماً سابقاً لولاية تكساس، وقد حظي باهتمام وطني عندما جُرح بينما كان يركب السيارة لدى اغتيال الرئيس كينيدي في دالاس. كان كونيللي سياسياً محنكاً كما كان رجلاً وسيماً ذا شعر فضي وحضور طاغ. ولم تكن لديه أية أفكار مسبقة بشأن السياسة. كانت إحدى تعابيره المفضلة هي «بإمكاني أن ألعبها مداورة وبإمكاني أن ألعبها مباشرة، وحسبك أن تقول لي كيف تريدني أن ألعبها»[1]. لقد كان كونيللي هو الرجل المناسب للتغلب على تردد نيكسون في القيام بتحركات دراماتيكية في السياسة الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، كان تدهور المركز المالي العالمي للولايات المتحدة هو المسؤولية الرئيسية لكونيللي، بوصفه وزير الخزانة، وهنا، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة، تأجيل القيام بإجراء ما أكثر من ذلك.

قرر نيكسون وكونيللي دراسة خطوة ذات شقين. وللوهلة الأولى، بدا عنصرا ذلك الإجراء وكأن لا علاقة واضحة تربط بعضهما ببعض، ولكن، وعندما بدأت الأمور بالتحسن، اتحد العنصران ببراعة ليشكلا برنامجاً متكاملاً[2].

صُمِّمت الخطوة الأولى لتحل مشكلة الذهب في الولايات المتحدة بشكل نهائي. وكل ما كان على وزارة الخزانة أن تقوم به هو إغلاق كوة الذهب، أي أن ترفض بيع الذهب بسعر 35 دولار للأونصة إلى الحكومات أو المصارف المركزية التي تقصد الوزارة لصرف دولاراتها. وقد شكلت هذه الخطوة الجذرية الفصل الختامي الكبير لإمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، تلك الامكانية التي ظلت سارية المفعول لما يقارب مائتي سنة، عدا فترة الحرب الأهلية. وتحرر الدولار أخيراً من أغلال الذهب، أسوة بباقي العملات في العالم. وأصبح، بعد أن تخلص من كل ما يثبته في المكان، حراً «ليعوم» في أسواق القطع الأجنبي.

إن من المهم هنا فهم المعنى الكامل لهذا التعبير. لقد حُدِّدت كل معدلات صرف القطع الأجنبي، في البداية، في سوق يعمل فيه العرض والطلب على تحديد سعر العملة، كما في أسواق الأسهم العادية أو القمح أو النفط. لنفترض أن مصرفاً تجارياً فرنسياً بدأ يتراكم لديه من الدولارات أكثر مما يحتاجه لأن السياح الأمريكيين يقومون بصرف مبالغ ضخمة بشكل شيكات سياحية بالدولار إلى فرنكات. هناك سوق يستطيع فيه المصرف بيع تلك الدولارات الزائدة إلى المتعاملين بالقطع الأجنبي أو إلى أفراد أو مؤسسات ترغب بشراء الدولارات ودفع ثمنها بالفرنكات الفرنسية. إن هذه الكمية من الدولارات الواردة حديثاً إلى السوق قد تؤدي إلى هبوط سعر الدولار بالنسبة للفرنك. ما يعني أن بائعي الدولار سيحصلون على فرنكات أقلّ، ولكن مشتري الدولار، على أية حال، سيدفعون لقاءه فرنكات أقل.

في حال كان الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، قد يقوم بنك فرنسا بشراء الدولارات غير المرغوب فيها من المصرف التجاري، لأن البنك يستطيع تحويل تلك الدولارات إلى ذهب في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بسعر لن يتدنى ـ أي أن الدولار يشبه الذهب من حيث الجودة. وفي

ظل هذه الظروف، يميل معدل صرف الدولار ـ الفرنك للاستقرار لا للتدهور نتيجة وجود كمية زائدة من الدولارات المعروضة للبيع.

ولكن ماذا يحدث عندما تكون عملة ما غير قابلة للتحويل إلى ذهب، عندما تُغلق كوة الذهب في واشنطن؟ . . عندما لا تكون هناك حدود آلية لما يمكن أن يمضي إليه معدل صرف العملة صعوداً أو هبوطاً بالنسبة لقيم العملات الأخرى. عندها تكون العملة عائمة. والطريقة الوحيدة لمنع الدولار من التدهور في ظروف كهذه هي في قيام بنك فرنسا بشراء تلك الدولارات والاحتفاظ بها، أو في قيام وزارة الخزانة الأمريكية ببيع فرنكات فرنسية من احتياطياتها (وهي سياسة تدعى «بالتعويم القذر»). وفي حال تنحى بنك فرنسا جانباً، أو في حال كان احتياطي وزارة الخزانة الأمريكية من الفرنكات أقل من المطلوب، ينخفض عندها سعر الدولار ويرتفع سعر الفرنك.

وإذا ما أُغلقت كوة الذهب، يكون نيكسون وكونيللي قد أجبرا المصارف المركزية الأجنبية على مواجهة مجموعة من البدائل البغيضة. كان الأمر أشبه بلعبة بأوراق الكوبة يقوم فيها الأمريكيون بإعطاء خصومهم ورقة ملكة البستوني. إن بإمكان المصارف المركزية الاستمرار في شراء كل الدولارات المعروضة للبيع، ولكن ذلك سيؤدي إلى تضخم في أوضاعها الغارقة بالدولار من الأصل ـ حسب تعبير وول ستريت، أي يصبح لديها فائض من الدولارات. وفي حال أحجمت المصارف عن الشراء، يهبط سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى. مما يعني خسارة كبيرة لمواطني دول تلك المصارف الذين كانوا قد اشتروا في الماضي دولارات أو موجودات مسعَّرة بالدولار، لا تزال بحوزتهم حتى تلك اللحظة. وفضلاً عن ذلك، في حال أصبحت الفرنكات الفرنسية تكلِّف الأمريكيين دولارات أكثر من ذي قبل، سيلجأ الأمريكيون إلى شراء كمية أقل من العطور الفرنسية والمشروب الفرنسي، وفي الوقت نفسه، يتعين على

الفرنسيين دفع فرنكات أقل لشراء ما قيمته 1000 دولار من السلع والخدمات الأمريكية، مما يزيد واردات فرنسا من الولايات المتحدة.

تلك تماماً هي النتيجة التي كان نيكسون وكونيللي يأملان في تحقيقها. وسيعود كل ذلك بالنفع على الأعمال والوظائف الأمريكية. إضافة إلى حقيقة أن جعل الصادرات الأمريكية أكثر جاذبية والواردات الأجنبية أقل جاذبية، قد يؤدي بعملية تخفيض قيمة الدولار إلى تصحيح نفسها بنفسها وذلك لدى تناقص الطلب الأمريكي على العملات الأجنبية وزيادة الطلب الأجنبي على الدولار.

أما الجزء الثاني من استراتيجية كونيللي ـ نيكسون فقد وُضع بحيث يؤدي إلى إعاقة النتائج التضخمية المحتملة لعملية إنعاش الأعمال. ومن أجل إقناع العالم (بما في ذلك الأمريكيين أنفسهم) بأن نهاية إمكانية التحويل إلى ذهب ليست بالضرورة الخطوة الأخيرة على الطريق الأكيد المؤدي لتضخم جامح، أدرك نيكسون وكونيللي أن عليهما إرفاق عملية القضاء على الرابطة مع الذهب بعملية وضع ضوابط للأسعار والأجور تؤكد التزامهما بمحاربة التضخم.



كان نيكسون مقتنعاً أن زمن أنصاف الحلول قد ولى. وكان في نيته أن يقضي على كل انتقاد يوجه له بالتلكؤ بأن يتحرك بأسلوب، وصفه هو بقوله، «يجعله يتجاوز الجميع بوثبة واحدة»[3]. لم يكن يتوقع الكثير من المصاعب. فالجمع بين التخلي عن معيار الذهب وتبني ضوابط إلزامية للأسعار والأجور كان يشكل تركيبة متكاملة. لا شك بأن دوافع الجاذبية الاقتصادية كانت قوية، لكن كل من نيكسون وكونيللي كانا يهتمان أكثر بالجاذبية السياسية لسياستهما الجديدة: فقد أُعجب المحافظون بالمدلولات المتعلقة بالسوق الحرة في الانفصال عن الذهب، بينما أُعجب الليبراليون بالسياسة الفعّالة المتضمِّنة ضوابط الأجور والأسعار.

وقد جاءت القشة الأخيرة خلال أسبوع التاسع من آب، وعلى نحو يحفل بالسخرية، وذلك عندما توجه الممثل الاقتصادي البريطاني شخصياً إلى وزارة الخزانة وطلب ما قيمته 3 بلايين دولار ذهباً. وفي يوم الجمعة الذي تلا ذلك، وكان الثالث عشر من الشهر، أمر الرئيس بشكل مفاجىء ستة عشر من كبار واضعي السياسة الاقتصادية في إدارته بمرافقته في طائرة مروحية إلى كامب ديڤيد. وللتأكد من عدم تسرب أي شيء حول المداولات، عمد الرئيس إلى عزل تلك المجموعة عن أي اتصال بالعالم الخارجي. وقد وصف هيربرت شتاين، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين آنذاك، تلك المناسبة بقوله: «واحد من أكثر الأحداث إثارة ودراماتيكية في تاريخ السياسة الاقتصادية»[4].

وتمخضت اجتماعات تلك المجموعة عمّا أُطلق عليه اسم سياسة اقتصادية جديدة، كانت تجمع بين إغلاق كوة الذهب مع تثبيت إلزامي وشامل للأسعار والأجور. كانت مدة التثبيت المقررة تسعين يوماً، لكن التوقعات ذهبت إلى أن تلك الخطوة الأولية ستتبعها قيود طوعية تفرضها دور الأعمال والعمال. وبالإضافة للقرارات المتعلقة بالضوابط والذهب، تضمنت السياسة الجديدة توصيات بإجراء خفض للضرائب على الأعمال وتخفيضات على الإنفاق الحكومي وبفرض رسم إضافي تبلغ نسبته 10 بالمائة على نصف واردات الولايات المتحدة تقريباً. كان الرسم الإضافي على الواردات يعادل تخفيض قيمة الدولار، حتى دون حدوث أي تغيير في أسواق القطع الأجنبي، وذلك لأنه يرفع ثمن تلك الواردات بالنسبة للأمريكيين بشكل آلي. وقد أجمع المشاركون على أن إعلان تلك السياسة الاقتصادية الجديدة يجب أن يتم التخطيط له بحيث يُحدث أثراً كبيراً في العالم بأسره. وألحوا على الرئيس بإذاعة تصريح عام عبر التلفزيون أثناء فترة البث الرئيسية في مساء ذلك الأحد. لأن إذاعة قراراته قبل أن تفتح الأسواق صباح يوم الاثنين سيقطع على الإشاعات أو الأنباء المتسربة الطريق لإضعاف زخم كلماته. اعترض نيكسون:

فقد كان متردداً في إذاعة خطابه مساء الأحد خوف إزعاج الناس بالحديث خلال الوقت المخصص لمسلسل بونانزا، وهو أكثر المسلسلات شعبية في تلك الفترة[5].

وتحت ضغط مستشاريه، تدبر نيكسون أمر وضع المصلحة العامة فوق راحة عشاق بونانزا. وقد ظهر خبر الخطاب الذي ألقاه خلال فترة البث الرئيسية بعناوين بارزة تصدرت الصحف الصباحية يوم الاثنين. كانت كلمات الرئيس واضحة وصريحة:

> لقد أعطيت توجيهاتي لوزير الخزانة بالدفاع عن الدولار ضد المضاربين. . . والآن، وبعد أن أصبحت الدول الأخرى قوية اقتصادياً، حان لها الوقت لأن تنهض بحصتها العادلة من عبء الدفاع عن الحرية في أرجاء العالم. لقد حان الوقت لإعادة معدلات الصرف إلى وضعها الصحيح. . . . ولم تعد للولايات المتحدة حاجة للصراع وإحدى يديها مكبلة خلف ظهرها. . . ونحن لن نتراخى ونفقد زعامتنا الاقتصادية في العالم[6].

«لقد أطلقوا النار من كلا ماسورتي البندقية»، كان هذا تعليق رئيس شركة بانكرز ترست كومباني صباح يوم الاثنين. وأكَّد پول صاموئيلسون، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، في مقالة كتبها لصحيفة نيويورك تايمز أن «الرئيس لم يكن لديه فرصة حقيقية للإختيار. لقد أُرغم على التصرف بسبب النزيف الهائل لاحتياطيات الدولار في الأسابيع الأخيرة. . . . فلأكثر من عقد، ظل الدولار الأمريكي عملة مقوَّمة بأكثر من قيمتها. . . . [والسياسة الجديدة] تساعد اليابان أيضاً. . . إذ أن من الحماقة بالنسبة لليابان أن توزع السلع دون أن يُدفع لها الثمن بسلع مكافئة. وفي وول ستريت، هتف أحد البائعين «إن جميع المضاربين اليوم هم أسعد الناس على سطح الأرض». وبينما حلَّقت أسعار

السندات، ارتفعت معدلات سوق الأسهم بنسبة 4 بالمائة تقريباً، وبلغ حجم العمليات التجارية رقماً قياسياً لم يسبق أن وصل إليه قبل ذلك التاريخ[7].

ظهرت بعض ردود الفعل الناقمة. فقد شعر جورج ماكغفرن، المرشح الديمقراطي الوحيد المُعلَن للترشيح للرئاسة، بالتعاسة: «عار على أمة عظيمة كأمتنا أن تُنهي إمكانية تحويل الدولار بهذه الطريقة. . . وسنصبح، بسبب هذا التصرف، المنبوذين الاقتصاديين في العالم»[8]. كما صرح الاتحاد الأمريكي للعمال ومؤتمر المنظمات الصناعية، باسم اتحاد النقابات المهنية، وقد أغضبهما احتمال فرض ضوابط على زيادة الأجور، صرحا بأن «لا ثقة لهما على الإطلاق بقدرة الرئيس نيكسون على أن يدير شؤون البلاد الاقتصادية بنجاح»[9].

لقد فات تلك الآراء السلبية إدراك جوهر الموضوع برمته. فاعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، أغلق الأمريكيون على أنفسهم باب سجن ذهبي لم يكن من شأنه سوى تأجيل يوم تصفية الحسابات. وحاولوا بكل الطرق الحفاظ على الرابطة مع الذهب حتى عندما كانوا يضطرون لإنفاق مبالغ كبيرة من المال على الواردات وعلى الاستثمارات في الدول الأجنبية. اقترضوا من أصدقائهم وتملقوا هؤلاء الأصدقاء، وفرضوا الضرائب على مواطنيهم، وشنوا الحرب على المضاربين، ووضعوا عوائق أمام استثمارات شركاتهم في الخارج. لكن الخطوة الوحيدة التي كان بإمكانها أن تتيح لهم الاحتفاظ بذهبهم ـ وهي السياسة التقليدية القائمة على الضغط على الاقتصاد ورفع معدلات البطالة ـ هذه الخطوة لم تكن مقبولة في عالم ما بعد الحرب.

كان البديل الوحيد هو التخلي عن الذهب قبل سنة 1971 بفترة طويلة. وقد تجرأت قلة من غريبي الأطوار على اقتراح هذا الحل، ولكن جرى إسكات هؤلاء بالقوة. وكان الأجانب يفضلون إبقاء كوة الذهب مفتوحة ليتمكنوا من تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب كما يشاءون. كما حالت العجرفة بين

القادة الأمريكيين وبين اتخاذ أي إجراء عنيف حتى اللحظة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، كان الأوروبيون واليابانيون يخافون من تخفيض قيمة الدولار لأن ذلك سينعكس سلباً على أعمالهم كما أنه سيسبب خسارة لمواطنيهم الذين كانوا قد قاموا في الماضي بتكديس الدولارات والموجودات المسعَّرة بالدولار. كما أن تخفيض قيمة الدولار تعني أيضاً صادرات أقل إلى أمريكا ومنافسة أكبر مع الواردات من أمريكا. ومع ذلك، فإن تخفيض قيمة الدولار كان على الأرجح سيؤدي إلى جعل الأجانب المترددين أكثر إقبالاً على السلع والخدمات الأمريكية وإلى إعادة التوازن إلى النظام.



لدى الانعتاق من الأثقال الذهبية بشكل نهائي، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى خلق بلبلة فورية خارج البلاد. وخلافاً لوول ستريت، هبطت أسواق الأسهم الأجنبية هبوطاً حاداً. ففي سوق طوكيو، دب ذعر حقيقي وصفته جريدة نيويورك تايمز بقولها «مع ورود أوامر البيع بأي سعر هبطت الأسعار هبوطاً حاداً»[10]. وعندما قام أحد الأمريكيين، وكان يريد شراء رغيف من الخبز في باريس، بتقديم ورقة نقدية من فئة الدولار إلى الخباز، قال له الخباز: «لم تعد لهذه أية قيمة»[11].

وقد كان البديل الوحيد لحدوث هبوط في قيمة الدولار بالنسبة لعملات العالم هو استعداد الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية لشراء كل الدولارات المعروضة للبيع من قِبَل جهات خاصة لم تعد ترى أي سبب يدفعها للاستمرار في مخاطرة حيازة الدولارات. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات تجهد نفسها بالتفكير بما ينبغي اتخاذه من إجراءات، أُغلقت أسواق القطع الأجنبي، ولم يعد يُسمح بإجراء أية عمليات تجارية. الأسواق اليابانية فقط ظلت مفتوحة، ولكن بعد أن امتصت 4 بلايين دولار خلال الأسبوعين اللذيْن

تليا يوم 15 آب، أطلقت الحكومة اليابانية الأسواق وأخذت تراقب سعر الين وهو يرتفع مقابل الدولار. فتحت الأسواق الأخرى أبوابها في اليوم الثالث والعشرين، وأحرزت نتائج مماثلة. لقد تم تخفيض قيمة الدولار.

حفزت موجة بيع الدولار الحكومات الأجنبية للمطالبة بعودة فورية إلى شكل من أشكال النظام ذي معدلات صرف ثابتة. وحتى الأمريكيون اضطروا للاعتراف بأن معدلات صرف متقلبة بهذا الشكل أدت إلى خلق حالة من البلبلة لدى اتخاذ كل أنواع القرارات المتعلقة بالأعمال. وقد تُوِّجت سلسلة من المفاوضات الطويلة بعقد اجتماع في كانون الأول 1971 في مؤسسة سميونيان في واشنطن من أجل إعادة النظام إلى أسواق القطع الأجنبي. وجرى الاتفاق على مجموعة جديدة من نسب التكافؤ، أخذت في الاعتبار جزءاً من انخفاض قيمة الدولار الذي حصل في الأسواق خلال الأشهر الأربعة السابقة، وتخلت الولايات المتحدة عن الرسم الإضافي على الواردات البالغ 10 بالمائة. كما وُضع سعر رسمي جديد لسعر الذهب بالدولار وهو 38 دولار ـ أي ما يعادل التخفيض الرسمي لقيمة الدولار البالغ 9.7 بالمائة ـ رغم أن الذهب كان في ذلك الوقت يباع في سوق لندن بسعر يتراوح ما بين 43 دولاراً و44 دولاراً، أي أعلى بحوالى خمس دولارات عما كان عليه السعر في 15 آب. وقد وصف نيكسون ذلك الاتفاق، بمغالاة مجافية للمنطق، بقوله «أهم اتفاق مالي في تاريخ العالم»[12].

لم تكن تلك الإجراءات الجديدة قادرة على تخطي ضغوط التضخم المتصاعدة التي كانت آخذة في التراكم في سائر أرجاء العالم. وقد أدت سلسلة من الأزمات إلى إجراء مجموعة أخرى من المفاوضات التي تمخضت عن زيادة تمت الموافقة عليها في السعر الرسمي للذهب بالدولار، ليصبح 42,22 دولاراً (وهو السعر الذي لا يزال معمولاً به في الولايات المتحدة بعد 27 سنةً)، ولكن حتى هذه الخطوة أخفقت في منع حدوث انهيار نهائي في الجهود الرامية

للحفاظ على علاقات صرف ثابتة بين العملات الرئيسية. ومما زاد الأمر سوءاً، أن منظمة الأوبيك (منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، وهو تجمع يضم الدول الرئيسية المنتجة للنفط، تضافرت في تشرين الأول من سنة 1973 لتحديد إنتاجها حتى قفز سعر النفط من 2,11 دولار للبرميل إلى عشر دولارات، مما أدى إلى إطلاق العنان لدوافع تضخمية إضافية قوية لا سبيل إلى مقاومتها في كل أرجاء العالم.

كان كل ذلك فوق احتمال نظام ضوابط الأسعار والأجور في الولايات المتحدة. ولم يكن أمام الإدارة من خيار سوى التخلي عن تلك الإجراءات وذلك في وجه القفزة الهائلة في سعر النفط التي رافقها تخفيض قيمة الدولار، مما أدى، بشكل آلي، إلى رفع أسعار معظم السلع والخدمات الأجنبية بالنسبة للأمريكيين.

وفي تشرين الثاني من سنة 1973، أي بعد شهر من قيام دول الأوبيك بهز الاقتصاد العالمي، أقرَّت المصارف المركزية بعقم قرارها المتخذ سنة 1968 بالكف عن المتاجرة بالذهب إلا فيما بين بعضها البعض. وأصبح الآن بإمكان المصارف المركزية الشراء والبيع في سوق لندن بأسعار تفوق السعر الرسمي البالغ 42,22 دولار، كما جرى ضمان العديد من القروض بين الحكومات بالذهب المسعَّر بأكثر من 40 دولار. وسرعان ما بدأ الفرنسيون يقوِّمون كل احتياطياتهم من الذهب بسعر السوق، لكن الآخرين رفضوا اتباع خطاهم مما جعل الفرنسيين يظهرون مرة أخرى بمظهر المتفردين في تصرفاتهم.

وبدءاً من سنة 1975، بُدِئ باتخاذ خطوات أولية لتحرير النظام المالي بدرجة أكبر من قيود الذهب. ففي شهري كانون الثاني و حزيران من سنة 1975، ثم مرة أخرى في سنتي 1978 و1979 طرحت وزارة الخزانة الأمريكية للبيع في المزاد العلني ما مجموعه 6 بالمائة تقريباً من كامل مخزونها الذهبي، يدفعها الاعتقاد بأن «لا الذهب ولا أية سلعة أخرى توفر قاعدة مناسبة

للإجراءات المالية»[13]. وفي شهر آب، توصلت إحدى لجان صندوق النقد الدولي إلى قرارين في غاية الأهمية: فقد وافق أعضاؤها على إلغاء السعر الرسمي للذهب، وكانت عائدات المزاد ستستخدَم لصالح الدول النامية وكذلك لإعادة جزء من المال الذي كانت الدول الأعضاء قد أسهمت به في الصندوق إلى تلك الدول. وبعد مائة سنة كان فيها تخزين الذهب هو العادة المتبعة في المصارف المركزية، انتهت عادة التخزين وجاء دور التخلص من المخزونات.

لم يتأثر جمهور المضاربين كثيراً لا بأقوال الحكومات والوكالات الرسمية ولا بأفعالها. ففي حال رغبت الحكومات بأن تلعب بالذهب وفق قِيَم مصطنعة أو بأن تطرح للبيع في المزاد مقادير إسمية من الذهب، فإن تلك كانت مشكلتها هي. ولم يبد أي اتفاق من الاتفاقات الدولية، المتعلقة بتدبر أمر تقلب معدلات الصرف، قادراً على الصمود. فقد كان التضخم في كل الأقطار يلتهم كل قيم الأسهم والسندات والنقد. و بلغ التضخم أشده في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من بين الدول المتطورة، ولكن حتى التضخم في ألمانيا وصل معدله إلى 5 بالمائة خلال الفترة ما بين 1974 ـ 1981، ومر بفترات وصل فيها إلى ما فوق نسبة 7 بالمائة. وكانت النتيجة أن العديد من المضاربين كان من دواعي سرورهم شراء الذهب من المصارف المركزية التي كانت تصر على التصرف كما لو أن الذهب كان مجرد بقايا بربرية لا يستحق أن يقتنيه أحد بعد تلك اللحظة.



أدَّى الازدياد الكبير في الطلب على الذهب، كملاذ آمن للثروة وكوقاء ضد التضخم، إلى رفع سعره في سوق لندن من 46 دولار للأونصة عند بداية سنة 1972 إلى 64 دولاراً للأونصة عند نهاية السنة نفسها. وخلال سنة 1973، تجاوز السعر مبلغ 100 دولار، أما خلال الفترة ما بين 1974 ـ 1977، فقد

تراوح سعر الذهب ما بين 130 دولاراً و180 دولاراً. كما أدت زيادة ثانية فرضتها أوبيك على سعر النفط ليصبح 30 دولاراً للبرميل سنة 1978، إلى إثارة نوبة من الجنون أسفرت عن ارتفاع جديد حاد في اسواق الذهب: فقد وصل سعر الذهب إلى 244 دولاراً للأونصة قبل نهاية السنة ثم تضاعف ليصل إلى 500 دولار سنة 1979. وانسجاماً مع الجو السائد في تلك الأيام، طلبت الممثلة الكوميدية الشهيرة بيتي ميدلر، التي كانت تهم بالقيام بجولة في أوروبا، في 3 تموز من سنة 1978، أن يدفع أجرها البالغ 600,000 دولار بعملات ذهبية جنوب أفريقية بدلاً من الدولارات الأمريكية[14].

كان العنوان الرئيسي على غلاف عدد 12 آذار 1979 لمجلة بيزنيس ويك هو «انحدار قوة الولايات المتحدة»، وقد نُشرت عليه صورة مُقرَّبة لوجه تمثال الحرية ودمعة تنحدر على خده. كان هناك الكثير مما يستوجب البكاء عليه في اقتصاد الولايات المتحدة، الذي كانت معظم مشاكله ذات أساس محلي. تحولت أمريكا إلى ضحية لنجاحها. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الأعمال الأمريكية متفوقة إلى حد كبير على الاقتصاديات المدمَّرة في بقية أنحاء العالم لدرجة أن المشرفين على الإدارات في أمريكا كانوا على قناعة بأن لديهم جميع الحلول. وقد استخف المدراء التنفيذيون بالتغيير وهوَّنوا من شأن الضغوط التنافسية الآخذة في التجمع بثبات واطراد فيما وراء حدود الولايات المتحدة وذلك عندما أخذت كل من أوروبا وآسيا تستعيدان عافيتهما بعد الحرب. وفي الوقت الذي كان فيه الجيل الجديد من إدارات الأعمال في الخارج يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية ويتوصل إلى ابتكارات تقنية استمر ميدان الأعمال الأمريكي يعاني من تصلب الشرايين الاقتصادي.

لقد كانت الخسارة المأساوية للموقع التنافسي من قِبَل الاقتصاد الأمريكي في السبعينات تعادل هزيمة عسكرية كبرى. فالتضخم كان يبدو عصياً على التحكم، ومعدلات البطالة حافظت بعناد على ارتفاعها، والسياسة المالية غارقة في فوضى عارمة، وكان الدولار موشكاً على الوقوع في أزمة كبرى عند نهاية

العقد، أما حصة أمريكا قي الأسواق العالمية فكانت آخذة بالتضاؤل بمعدل يبعث على الأسى.

وفي تشرين الأول، سنة 1979، تجاوز التضخم في الولايات المتحدة معدل 12 بالمائة ـ وهي زيادة كبيرة على الرقم المأساوي للسنة ما قبل السابقة، والذي بلغ 8 بالمائة ـ بينما كان الدولار في أسواق القطع الأجنبي يعاني من وضع حرج. ووجد پول فولكر، رئيس منظومة الاحتياطي الفيدرالي، نفسه في مواجهة نظرائه الشديدي الغضب في الدول الأوروبية الكبرى واليابان، الذين كانوا يخشون أن يقع العالم بأسره ضحية أزمة مدمرة كأزمة الثلاثينات ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات قوية وحاسمة لإصلاح أساليبها. تعهد فولكر بأن يعمل الاحتياطي الفيدرالي على ضبط كميات النقد المتزايدة في الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك يعني رفع معدلات الفائدة إلى مستويات لم تبلغها سابقاً في التاريخ. كان الاحتياطي الفيدرالي على وشك ابتلاع الدواء التقليدي.

انتصرت استراتيجية فولكر في النهاية في معركتها الطويلة ضد التضخم، غير أن التأثير الفوري لتلك السياسات أطلق وابلاً آخر من الاضطرابات في الأسواق المالية. فلم يكن أحد يدري على وجه اليقين كيف سيتم تنفيذ إجراءات بمثل تلك الصرامة مع مرور الوقت. وكان أكبر دواعي القلق هنا هو أن الضربة على الاقتصاد قد تكون جد قاسية، وأن تؤدي إلى انتشار حالات الإفلاس وهبوط معدل الإنتاج وارتفاع معدل البطالة بحيث يصبح من الضروري عكس اتجاه تلك السياسة بالكامل، مما يطلق موجة جديدة من الضغوط التضخمية.

لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تواجه ظروفاً تحكمها الفوضى في ذلك الوقت. ففي نهاية سنة 1979، كان التضخم في معظم الدول يرتفع بمعدلات متضاعفة، حتى وصل في ألمانيا إلى 6 بالمائة. أما الظروف السياسية فربما كانت أكثر مدعاة للقلق. ففي شهر تشرين الثاني من سنة 1979،

قام متطرفون إيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا كل العاملين هناك كرهائن، وبدأت بذلك أزمة استمرت لأكثر من أربعمائة يوم. وفي الوقت نفسه، كان الروس ماضين في تعزيز قوتهم في اليمن الجنوبية قرب المملكة العربية السعودية، وقرب حدود أفغانستان مع إيران وقرب حدود بلغاريا مع يوغسلافيا ـ في الوقت الذي كان فيه المارشال تيتو، زعيم يوغسلافيا، البالغ من العمر سبعاً وثمانين سنةً، في صحة سيئة.

وفي سوق الذهب، كان شهر كانون الثاني، سنة 1980، واحداً من أعنف الشهور في تاريخ أي سوق، في أي مكان وزمان. فقد قفز سعر الذهب بمقدار 110دولاراً للأونصة ليصبح السعر 634 دولاراً خلال اليومين الأولين للتعامل فقط من الشهر، في الوقت الذي هبطت فيه قيمة الدولار مقابل المارك الألماني إلى مستوى قياسي. وقد ذكر أحد فروع بنك إنجلترا أن موجوداته البالغة ألف سوفرن ذهبي قد بيعت خلال يومين. وفي تصريح بارع حاول فيه التهوين من شأن المشكلة، قال أحد تجار المعادن الثمينة، ممن يتعاملون مع بنك سويسري، لمراسل صحيفة نيويورك تايمز: «إن السوق تُظهر أن الناس لا يثقون لا بالحكومات ولا بالنقد الورقي»[15].

وعلى حين غرة، أخذت أصوات المصارف المركزية تتصاعد حول استرجاع الذهب لدوره التقليدي في النظام النقدي، وهو اتجاه معاكس تماماً للسياسات الأخيرة التي كانت تنادي ببيع الذهب من مخزونات تلك المصارف. وأعلن وكيل وزارة الخزانة الأمريكية أمام الكونغرس: «يظل الذهب جزءاً مهماً من احتياطيات المصارف المركزية التي تتوفر عند الحاجة. ولن يتغير ذلك في المستقبل المنظور»[16]. ولا عجب في ذلك: فالزيادة المذهلة في سعر الذهب اعتباراً من سنة 1978 قد زادت سعر السوق للاحتياطيات الذهبية بأكثر من ثلاثة أضعاف قيمة كامل موجوداتها من العملات الأجنبية.

بعد ذلك، عقد وزير الخزانة ج. ويليام ميللر مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن

وزارة الخزانة لن تقيم بعد ذلك مزادات لبيع الذهب. وقال للصحفيين: «لا يبدو حالياً أن هذا هو الوقت المناسب لبيع ذهبنا». ومع وجود 220 مليون أونصة (ما يقارب سبعة آلاف طن) مخزونة في فورت فوكس، كان تخزين الذهب يستعيد بعضاً من احترامه التقليدي. وقد كانت تلك ملاحظة غريبة، وذلك في ضوء مزادات الذهب التي كانت وزارة الخزانة قد أقامتها وبأسعار أقلّ بكثير منذ أن بدأت هذا الإجراء قبل خمس سنوات. إن معظم المستثمرين يهدفون للشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع، لكن، على ما يبدو، كانت وزارة الخزانة الأمريكية تميل لفكرة البيع بسعر منخفض أكثر من فكرة البيع بسعر مرتفع: ففي المزاد الأخير الذي أقيم قبل تلك الأحداث، أي قبل شهرين تماماً، كان السعر الوسطي لا يتعدى 372,30 دولاراً[17].

وخلال ثلاثين دقيقة من إبداء ميللر لملاحظاته، ارتفع سعر الذهب بمقدار 30 دولاراً للأونصة ليصل إلى 715 دولاراً. وفي اليوم التالي، ارتفع إلى 760 دولاراً. وفي اليوم الذي تلاه وصل إلى 820 دولاراً. واستبد الحبور بمدير دائرة المعادن الثمينة في أحد مصارف نيويورك المتخصصة بتجارة الذهب، ليعلن قائلاً: «شهادات، قطع نقدية، سبائك، كل ما يخطر ببالك، لقد انتعشت أعمالنا. أصيب الأمريكيون بحمى الذهب. أما سوق السبائك العالمي، التي تُمثِّل القسم الأكبر من أعمالنا، فقد تحولت إلى حديقة حيوانات»[18].

لم تشمل مشاعر الذعر كل الناس. فبعكس الوزير ميللر، كان الكثير من المواطنين العاديين يعتقدون أن البيع بسعر مرتفع يعتبر فكرة جيدة. وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها بتاريخ 12 كانون الثاني، مقالاً استهلته بهذه الكلمات: «جاءوا يحملون كل أنواع القطع الغالية إليهم، من الفضيات الموروثة إلى قطع النقد الذهبية والمجوهرات، آملين بتحويل ذهبهم وفضتهم القديمين إلى أوراق نقدية [دولار] جديدة». ووُصفت غرفة انتظار أحد التجار البارزين بأنها أشبه بقاعة مطار في ذروة موسم الإجازات منها بشركة تعمل في ميدان

شراء القطع المعدنية القديمة. وبعد خمسة أيام، وعندما وصل السعر في سوق الذهب إلى 760 دولاراً للأونصة، جاء في مقال مماثل، «كان التجار في الشارع السابع والأربعين يتوقعون أن يصل السعر إلى 1000 دولار للأونصة في شهر تموز، ولكن لا يبدو أن أحداً يرغب بالانتظار».

وصل السعر حده القياسي البالغ 850 دولاراً في 21 كانون الثاني. وقد لخص جيمس سنكلير، وهو سمسار سلع، الوضع بقوله «إذا كنت تصدق السوق، فنحن إذاً نخوض غمار الحرب العالمية الثامنة»[19]. وفي وقت متأخر من بعد الظهر، أعلن الرئيس كارتر أن على الولايات المتحدة «دفع أي ثمن يتطلبه الأمر لتظل أقوى دولة في العالم». وقد هدَّأ هذا التعليق من حدة الانفعال في أسواق الذهب والقطع الأجنبي ـ وهبط سعر الذهب بمقدار 50 دولاراً قبل موعد إغلاق عمليات المتاجرة.

وبالفعل، تحول الوضع في السوق تحولاً كاملاً بسرعة خارقة. ففي 22 كانون الثاني، هبط السعر بمقدار 145 دولاراً. وفي سنة 1981 كان السعر الأعلى هو 599 دولاراً للأونصة. وعندما حلت سنة 1985، هبط الذهب إلى حدود 300 دولار. أما السعر العالي الذي وصل إليه بعد ذلك، ولمدة قصيرة فقط، فقد بلغ 486 دولاراً، وذلك في أعقاب انهيار سوق السهم سنة 1987. وفي نهاية سنة 1997، هبط الذهب إلى ما دون 300 دولار. أي أن السعر قد هبط بنسبة تزيد عن 60 بالمائة خلال أقل من ثماني سنوات.



تُعتبر تلك السوق الغريبة للمضاربة على ارتفاع الأسعار، التي تراوحت فيها الأسعار بين 35 دولاراً سنة 1968، وبين 850 دولاراً، وهي الذروة التي بلغتها في كانون الثاني سنة 1980، حدثاً استثنائياً في تاريخ المال. فقد مثلت زيادة وصلت إلى 30 بالمائة سنوياً خلال اثنتي عشرة سنة، أي معدل يتجاوز

كثيراً معدل التضخم البالغ 5.7 بالمائة خلال الفترة ما بين 1968 ـ 1980. إن أكبر أسواق المضاربة على ارتفاع الأسعار في تاريخ سوق الأسهم، لتبدو باهتة بالمقارنة معها. فقد بلغ أعلى مردود سنوي إجمالي (بما في ذلك الدخل) في سوق الأسهم خلال فترة اثنتي عشرة سنة، نسبة 19 بالمائة، وذلك اعتباراً من منتصف سنة 1949 وحتى منتصف سنة 1961. وفي سنة 1959، كان المبلغ المُستثمَر بالذهب يبلغ تقريباً خُمْس سعر السوق من مجموع الأسهم العادية في الولايات المتحدة، وفي سنة 1980، كان مبلغ 6.1 تريليون دولاراً، المُستثمَر بالذهب، يتجاوز سعر السوق لمبلغ 4.1 تريليون دولار بأسهم الولايات المتحدة[20]. لو أن كرويسوس وشارلمان وبيزارو امتد بهم العمر ليشهدوا هذه المسيرة الظافرة لقيمة ذهبهم الثمين! . . .

ومع ذلك، فإن تلك المعطيات الصِرْفة تبالغ في وصف السعادة التي منحتها تلك الأسعار للمهووسين بالذهب. إن القلة ممن اشتروا بسعر 35 دولاراً، أو حتى بسعر يقل عن 100 دولار، قد صَمَدتْ انتظاراً للبيع بسعر 850 دولاراً. فلا شك أن معظم الأشخاص الذين اشتروا في وقت مبكر أخذوا أرباحهم وانصرفوا قبل أن تبلغ الأسعار ذروتها، لأن المسار إلى سعر 850 دولاراً كان متقلباً طوال الوقت. والاحتمال الأكبر هو أن عدد الأشخاص الذين جذبهم سوق الذهب عندما اقترب سعر 850 دولاراً ـ وبعد ذلك بفترة قصيرة ـ كان أكبر من عدد الأشخاص الذين كانوا يتمتعون ببعد النظر الكافي لجعلهم يدخلون تلك السوق عندما كان السعر لا يزال يحوم حول 40 دولاراً.

إن فورة الاندفاع إلى أسواق الذهب في أوائل الثمانينات كان لها نتائج مشابهة تقريباً لنتائج فورة الذهب في كلونديك قبل ثمانين سنة، حيث لم يُصِبْ الثراء سوى أربعمائة شخص تقريباً من أصل مائة ألف من المنقبين. ومما يدعو للسخرية أن نظام التقاعد لولاية آلاسكا اشترى طناً من سبائك الذهب سنة 1980 بسعر 651 دولاراً للأونصة، ثم عاد واشترى طناً آخر في نهاية سنة 1980 دفع

ثمنه 575 دولاراً للأونصة. وفي آذار من سنة 1983، باعت الولاية بسعر 414 دولاراً[21]. وهكذا كان الرابحون الحقيقيون في النهاية هم البائعين - وهي فرصة اختارت وزارة الخزانة الأمريكية أن تتركها تفلت من بين يديها.



وفي سنة 1981، بلغ المخزون الذهبي من النقد في الولايات المتحدة ما يقارب ثمانية آلاف طن، أي أكثر قليلاً من ثلث الحد الأعلى الذي بلغه سنة 1949، وأكثر بنسبة 50 بالمائة فقط عما كان عليه سنة 1933، ويعادل تقريباً ربع مخزون النقد الذهبي في العالم. وبموجب السعر الرسمي البالغ 42,22 دولاراً، لم تكن قيمة ذلك المخزون تتجاوز 11 بليون دولار، رغم أن قيمته كانت تبلغ 120 بليون دولار حسب وسطي سعر السوق سنة 1981، وهو 460 دولاراً للأونصة. كانت الالتزامات تجاه الأجانب تتجاوز في ذلك الوقت 300 بليون دولار. وهو زيادة تبعث على الدهشة وتبلغ تقريباً أكثر من عشرة أضعاف المستوى الذي أثار حنق الجنرال ديغول قبل ذلك بثلاث عشرة سنة[22].

قرر دونالد ريغان، وزير الخزانة، بأن الوضع يتطلب إجراء دراسة معمقة. ومثلما دعا دايفيد ريكاردو سنة 1810 إلى تشكيل «لجنة منتقاة لتقصي أسباب السعر المرتفع للسبيكة الذهبية، ولبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»، شكل ريغان لجنة الذهب في حزيران من سنة 1981 من أجل «القيام بدراسة تهدف إلى تقديم ووضع توصيات. . . تتعلق بدور الذهب في أنظمة النقد المحلية والعالمية». وقد تضمنت اللجنة أعضاء من الكونغرس وممثلين من مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي وكبار الاقتصاديين، وأحد الأكاديميين المعروفين، وشخصية من النشطاء في أسواق الذهب.

وبعد أن عقدت اللجنة تسعة اجتماعات واستمعت إلى 23 شاهداً،

أصدرت تقريراً يضم عدداً كبيراً جداً من الحواشي التي وضعها الأعضاء، مما يشير إلى عمق الاختلافات في فهمهم لما حدث للذهب مؤخراً ولأسلوب العمل المناسب الذي يجب أن توصي اللجنة باتخاذه في المستقبل القريب. كما حوى التقرير سرداً يثير الإعجاب لتاريخ الذهب في الأنظمة المالية وكنزاً من الإحصاءات التاريخية المفيدة، غير أن التوصيات التي جاء بها لا تثير الاهتمام نظراً لأنها لم تفلح في الوصول إلى إجماع بتأييدها بين أعضاء اللجنة. وكان مآل لجنة ريغان لسنة 1981 التجاهل والنسيان، بينما ظل تقرير لجنة السبائك لسنة 1810 يشكل عنصراً هاماً لدى دراسة النقد والصرافة. والأثر الوحيد الباقي من توصيات لجنة ريغان هو ذلك العدد الصغير من قطع النقد الذهبية التي تم ضربها بعد أن أجازها الرئيس ريغان في كانون الأول سنة 1985. إن معظم هذه القطع النقدية الجميلة موجودة في أيدي هواة جمع القطع الأثرية[23].



وبالإضافة لإخفاق لجنة الذهب في الوصول إلى إجماع واضح، أخذت الاتجاهات الاقتصادية الأساسية في أوائل الثمانينات تعمل، آخر الأمر، على إقصاء الذهب عن مركز الأحداث. أخذت عائدات السندات تتضاعف كما أن الأسهم العادية صارت تُؤَمِّن لأصحابها دفقاً من الدخل من إيرادات الأسهم التي وصلت حتى 6 بالمائة. وبما أن الذهب لا يؤمن أي دخل، بل أن تخزينه يتطلب نفقات، أصبح امتلاك الذهب أمراً مكلفاً فعلاً بالمقارنة مع فرص الاستثمار البديلة.

ورغم كل تلك العراقيل، كان بإمكان الذهب أن يظل فكرة معقولة لو أن الناس كانوا يتوقعون أن يفلت زمام التضخم. إن القصة بكاملها خلال الثمانينات، كانت في الإدراك المتعاظم، الذي شمل العالم بأسره، بأن التضخم العنيف خلال السبعينات كان قد تم صده أخيراً وبأن أسعار السلع والخدمات

في المستقبل المنظور سترتفع بوتائر أكثر اعتدالاً وطواعية. ومما يستحق الملاحظة أن معدل التضخم في الولايات المتحدة قد هبط من تلك المستويات الشاهقة التي كان عليها في نهاية السبعينات إلى معدل لا يزيد عن 3 بالمائة بحلول سنة 1985، ولكن الأمور كانت تجري بالطريقة ذاتها في معظم البلاد، حتى في مناطق كإيطاليا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث كان التضخم يُعتبر مشكلة مزمنة. وفي حال كان التضخم قد توقف أو في سبيله لذلك، لا يعود هناك أي معنى لتخزين الذهب، لأنه لن يكون هناك كبير أمل في استرداد تكاليف التخزين أو في التعويض عن الدخل المفقود.

خلال العقدين الذين أعقبا سنة 1980، كان ارتفاع وهبوط أسعار الذهب يتبعان حالات ارتفاع وهبوط ـ حالات الهبوط في معظم الأحيان ـ معدل التضخم. غير أن سعر الذهب أخذ يهبط بشكل ثابت، بينما استمرت أسعار السلع والخدمات بالارتفاع، ولو أن ذلك كان يجري بوتيرة أبطأ. تضاعفت كلفة المعيشة في سنوات 1980 ـ 1999 ـ أي أن معدل التضخم السنوي بلغ 5.3 بالمائة تقريباً ـ لكن سعر الذهب هبط بمعدل 60 بالمائة. في كانون الثاني سنة 1980، كانت أونصة الذهب تشتري مجموعة من السلع والخدمات تصل قيمتها إلى 850 دولاراً. أما في سنة 1999، فنفس المجموعة كانت تكلف خمس أونصات من الذهب.

بل إن سوق الأسهم يقدم لنا مقارنة أوضح. فمن قبيل الصدفة الغريبة أن متوسط داو جونز الصناعي لأسعار الأسهم وصل إلى 850 نقطة تقريباً عندما بلغ سعر الذهب ذروة 850 دولاراً(*). وهكذا أصبحت أونصة الذهب تستطيع شراء حصة من ذلك المتوسط في ذلك الوقت. عندما هبط سعر الذهب إلى ما يقارب 300 دولار في خريف سنة 1999، كان متوسط داو جونز بحدود 10,000

(*) أُغلق المتوسط في كانون الثاني سنة 1980 على 860,34 نقطة.

نقطة. الآن أصبح الأمر يحتاج لثلاثين أونصة من الذهب لشراء حصة واحدة من المتوسط.



إن إحدى التوصيات، التي لم تحظَ بكثير من الاهتمام، في لجنة ريغان لسنة 1981 قد تناولت موضوع المقدار المناسب من مخزون الحكومة من الذهب. ورغم أن تصويتاً مبدئياً نال الأغلبية كان قد أقر أنه «في ظل ظروف كتلك الموجودة حالياً، يجب الحفاظ على المخزون بقيمته الحالية»، إلا أن التقرير النهائي يوصي بالتالي «بالنظر إلى أنه لا يمكن اعتبار أي مستوى محدد لمخزون الذهب على أنه "صحيح" بالضرورة، [يجب أن] تحتفظ وزارة الخزانة بحق القيام بالمبيعات حسب ما تراه مناسباً، شرط الحفاظ على مستويات كافية للحالات الطارئة»(24). ورغم المراوغة التي تتضمنها الجملة الأخيرة، إلا أن هذه التوصية حددت الاتجاه العام الذي سيكتنف الذهب للسنوات الباقية من الثمانينات وخلال التسعينات.

كان كلما انخفض سعر الذهب، كلما ازدادت احتمالات البيع الرسمي، لا من قبل الولايات المتحدة فحسب بل ومن قبل دول أخرى، بل وحتى من قبل صندوق النقد الدولي نفسه. وعندما ارتفع سعر الذهب من 375 دولار سنة 1982 إلى ما يقارب 500 دولار بعد انهيار سوق الأسهم سنة 1987، لم يجر سوى القليل من المبيعات من قبل المصرف المركزي. ولكن عندما بدأ السعر ينخفض ليصل إلى 350 دولاراً سنة 1992، تم بيع ما يقارب خمسمائة طن. وخلال الفترة ما بين 1992 ـ 1999، وعندما هبط السعر إلى ما دون 300 دولار، باع القائمون على المصرف المركزي ثلاثة آلاف طن، أو ما يعادل أربعمائة طن في السنة(25). إذاً، ليس من الضروري أن تكون مستثمراً هاوياً حتى تبيع بسعرٍ منخفض.

وبينما كانت المصارف المركزية تحول ذهبها إلى نقد، كان يصل إلى الأسواق كل سنة ما يزيد على ألفي طن إضافية من الذهب من الإنتاج الجديد في المناجم، أي ما يبلغ تقريباً ضعف مستوى الإنتاج قبل أن يتحرر سعر الذهب من السعر القديم البالغ 35 دولاراً. وكانت مبيعات المصارف المركزية البالغة أربعمائة طن تبدو قليلة بالمقارنة مع ألفي طن من الكميات التي توشك على الوصول من المناجم. ورغم ذلك، ظل حجم مجموع موجودات المصرف المركزي والموجودات الرسمية يعتبر ضخماً ـ ما يزيد على ثلاثين ألف طن ـ بحيث بدا الأمر وكأن غيمة سوداء تتكاثف فوق الأسواق. إذ من بإمكانه معرفة كم سيصل إلى السوق من هذا الكنز المخزون؟..

وضمن هذه الأجواء، انقضت صاعقة على الأسواق في تشرين الأول من سنة 1997، وذلك عندما أصدر فريق من الخبراء السويسريين تقريراً يوصون فيه بإجراء تعديل على الدستور السويسري بشكل جذري وقد صرح هؤلاء الخبراء: «لقد فقد الذهب وظيفته النقدية، إن نسبة التكافؤ مع الذهب هي مجرد أداة محاسبية... والعودة إلى معيار الذهب أمر مستحيل حالياً.... كما أن المسودة المقترحة للمادة الدستورية لا تحوي أي علاقة للفرنك [السويسري] مع الذهب. إن الفقرة الخامسة من المادة E-BV، التي تُلزم البنك الوطني السويسري بالاحتفاظ باحتياطات كافية من العملة، يجب أن تحل محل الثقة التي توحي بوجود تغطية ذهبية، وأن تؤكد باستمرار بقاء ثقة العامة بعملة الدولة»[26].

لكن الخبراء لم يكونوا مستعدين تماماً للتخلي عن الذهب كلية، فقد أشاروا إلى أن «كثيراً من المودعين يرون في الذهب الشيء الوحيد الذي يحتفظ بقيمته عبر آلاف السنين». لذا، فقد أوصوا بأن يستمر المصرف المركزي بالاحتفاظ بنصف مخزونه الكلي من الذهب تقريباً وأن «يباع القسم الذي تم الاستغناء عنه من الذهب على دفعات صغيرة»[27]. ورغم تلك المرونة إزاء

عوامل القلق المحتملة بين الناس، إلا أن روح التقرير تقوم بأجمعها على ثقته التي لا يتطرق إليها الشك بأن مهارات التخطيط والمهارات الإدارية لمدراء وموظفي المصرف المركزي بإمكانها القيام بعمل أفضل من مجرد تقديم فروض الاحترام لمخزون الذهب «وإعطائه الأولوية على المحافظة على استقرار السعر».

لم يكن ذلك الرأي يعتبر، بأي حال، مبدأً ثورياً في سنة 1997 ـ بل على العكس كان يمثل المسار العام للتفكير. ورغم ذلك، فقد كان هؤلاء هم السويسريون، لا البريطانيون أو الأمريكيون أو إحدى الدول القليلة الشأن. كان السويسريون أسطوريين في ارتباطهم بالذهب وفي مقتهم لحيازة عملات دول كان التزامها بالصراع المستمر لضبط التضخم، أقل عنفواناً من التزامهم هم. لقد كان «حراس الكنوز الأقزام في زيوريخ» مشهورين بهجومهم في المضاربات على الدولار والإسترليني خلال أزمات السبعينات. والآن أصبح كل ذلك في طي النسيان.

وبعد سنتين، قام البريطانيون بخطوة مماثلة فيما يتعلق بمخزونهم من الذهب، الذي كان في غابر الأزمان يمثل فخر القوة البريطانية. وفي أيار من سنة 1999، أعلنت وزارة المالية البريطانية عن عزمها على بيع 415 طن من أصل مجموع مخزونها البالغ 715 طناً. وعلى الفور، خسر الذهب 4 بالمائة من قيمته.

وسرعان ما حذت المصارف المركزية حذو بريطانيا: لقد كانت المصارف هي عدوة نفسها. كان عنصر التهديد في الذهب الذي تحتفظ به المصارف يعني أنه في كل مرة يُنشر فيها نبأ بيع رسمي، فإن سعر الذهب سيهبط وستتناقص عائدات البيع.

كانت السلطات قد بذلت جهودها لرفع سعر الذهب عن طريق الدفاع عنه. فبعد ستة أسابيع من نشر تقرير الخبراء السويسريين، أكد نائب رئيس

البنك الوطني السويسري «إننا واثقون من أن الذهب سيستمر في لعب دوره كاحتياطي للعملة، وبخاصة في وقت الأزمات». وفي نيسان من سنة 1998، عاد التقرير السنوي لبنك فرنسا لسنة 1997، إلى ترداد المقولات القديمة: «إن الذهب يظل عنصر الثقة الطويلة الأمد في العملة... وفوق كل شيء، تعتبر حيازة الذهب، من وجهة النظر السياسية، دليلاً على السيادة المالية [و] بوليصة تأمين ضد انهيار كبير قد يحدث في النظام النقدي العالمي». وفي نفس الوقت تقريباً، أكد أحد المدراء الإداريين السابقين لصندوق النقد الدولي أن «الذهب يظل في قلب الاعتقاد الجماعي بمصداقية اقتصاد عالمي... نوع من (صندوق حرب) لا غنى عنه لغد لا نستطيع سوى التكهن باحتياجاته»[28]. وعندما تم افتتاح البنك المركزي الأوروبي سنة 1998، للعناية بشؤون عملة أوروبا الجديدة، اليورو، كانت نسبة 15 بالمائة من احتياطات المصرف ذهباً.

غير أن كل ذلك كان في معظمه كلاماً أو شيئاً رمزياً فحسب. ولم ينخدع به سوى قلة من الناس.

لَكم تغيَّر الزمن!.. في الستينات، قامت المصارف المركزية الرئيسية بتشكيل صندوق الذهب المشترك لبيع أي كمية من الذهب تعتبر ضرورية من أجل منع المضاربين من رفع السعر. أما في أيلول من سنة 1999، وفي وضع كانت فيه تلك المصارف تملك تقريباً نصف مجموع الذهب الذي بحوزة المصارف المركزية وبقية المؤسسات الرسمية الأخرى، فقد أصبح موقفها مشابهاً لبطل قصة راسكين الذي ربط ثروته الذهبية حول جسمه عندما كانت سفينته موشكة على الغرق ليغوص فوراً إلى قاع المحيط. وفي حال قررت المصارف المركزية في نفس الوقت أن تبيع مخزوناتها من الذهب، لهوى السعر وتحولت المبيعات إلى كارثة.

لذلك، فقد اتفقت المصارف على الحد من مبيعاتها السنوية لتصبح أربعمائة طن من الذهب سنوياً، وذلك خلال السنوات الخمس التالية ـ تقريباً

نفس وسطي الكمية السنوية التي تم تحويلها إلى نقد خلال السنوات الثماني السابقة. أعلن صندوق النقد الدولي أنه «سيلتزم» بروح الاتفاق. وانضمت كل من أستراليا وجنوب أفريقيا في تجمع غير رسمي، مما جعل كمية الذهب الرسمي التي يغطيها الاتفاق تصل إلى 85 بالمائة من المجموع. كما قررت المصارف المركزية تحديد صفقات القروض مع شركات التعدين. وقد غطى الاتفاق الألف وثلاثمائة طن التي كانت على وشك التسليم للسويسريين ليقوموا ببيعها كما غطى 365 طناً للبريطانيين، مما ترك 335 طناً فقط لأية دولة أخرى قد ترغب بتحويل ذهبها إلى نقد خلال فترة خمس سنوات وهي المدة التي تستغرقها تلك التدابير.

وقد كان ويليام دويسبرغ، رئيس البنك المركزي الأوروبي، صادقاً بما يكفي للامتناع عن وصف تلك القرارات بأنها حركة تهدف لاستعادة الذهب لمجده السابق. بل إنه كان مفرطاً في الصراحة فيما يتعلق بالموضوع: فقد كان الهدف هو حماية قيمة احتياطيات البنك المركزي عن طريق «[الحفاظ] على قيمة الذهب حيث هي... والغرض من هذا الإجراء هو توفير الثقة لسوق الذهب»[(29)].

لم تكن المصارف المركزية تمثل الباعة الوحيدين المهمين في السوق، لكنها كانت مجموعة من الشركاء المتلهفين للمجموعة الرئيسية الأخرى: شركات التعدين. إننا نتوقع من شركات التعدين أن تكون من الباعة، لأن ذلك هو ما جعلها تنخرط في هذا العمل. خلال التسعينات، بدأت شركات التعدين، وقد شعرت كغيرها بالقلق حول دلائل مستقبل الذهب، ببيع أكثر من إنتاجها في ذلك الوقت. وقد قامت في واقع الأمر برهن إنتاجها المستقبلي بالسعر السائد وذلك لتجنب الاضطرار للبيع بسعر أقل فيما بعد. وعلى أية حال، فإن الشارين عندما يتعاقدون للشراء، فإن ما يهمهم هو التسليم. وقد جنَّدت شركاتُ التعدين المصارفَ المركزية لهذا الغرض: فشركات التعدين تقوم باقتراض الذهب من المصارف المركزية بمعدل فائدة إسمي، مضمون بوعد بدفع القرض

من الإنتاج المستقبلي، ومن ثم تسلِّم الذهب إلى المشترين. وقد كانت المصارف المركزية تشعر بالسرور كونها تحصل على كسب مهما بلغ مما كان في وقت ما يمثل مجد قوتها الاقتصادية، أما الآن فلا يعدو في نظرها أن يكون من الموجودات العقيمة. وقد نجح هذا التدبير ـ طالما أن سعر الذهب كان يهبط. أما في تلك المناسبات التي ارتفع فيها سعر الذهب، فقد كانت المصارف المركزية تصبح أكثر تردداً في الإقراض، بينما تجد شركات التعدين نفسها في موقف حرج. فبما أن إنتاجها الراهن أقل من الكميات التي اقترضتها، كان عليها التوجه للسوق والانضمام إلى بقية المشترين هناك وذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها وتسليم الذهب إلى من اشتروه منها. وكانت النتيجة ظهور دافع جديد لارتفاع سعر الذهب.

وبينما كان كل ذلك يحدث، بقي الطلب العالمي على الذهب قوياً. فقد تضاعف استهلاك الذهب خلال التسعينات، ولأسباب وجيهة[30]. فقد كان سعر الذهب يهبط بينما كان سعر أي شيء آخر يرتفع. والنتيجة، أن الذهب صار يعتبر مادة رخيصة. فقد كانت كمية الذهب المستهلكة لصنع المجوهرات ـ وهي أهم دواعي الطلب ـ وفي صناعة الإلكترونيات في نهاية التسعينات، أكثر بنسبة 50 بالمائة منها في سنة 1980، وأعلى بمعدل الثلث منها في سنة 1994[31]. كان إنتاج المجوهرات وحده أكثر بمائة مرة عما كان عليه سنة 1850، عندما حذر شيفالييه من أن الطلب الأوروبي البالغ 25 طناً من أجل المجوهرات يشكل «ذرة بالقياس إلى مجموع الإنتاج» وذلك في مواجهة إغراق السوق بالذهب الذي كانت الاكتشافات في كاليفورنيا ستمطر به العالم بأسره[*].

(*) تقدِّم لنا هذه المعطيات نظرة متعمقة تلفت الأنظار بشأن التحسُّن الكبير الذي طرأ على المستويات العالمية للمعيشة خلال السنوات الخمسين الماضية. فبينما ازداد =

استمر الآسيويون، كما كان شأنهم في الماضي، في استهلاك كميات كبيرة من الذهب. وقد جاء في مجلة الإيكونوميست، في عدد كانون الثاني، سنة 1999، أن «شهوة الهنود للذهب لا تفتر أبداً. . . إن المجوهرات الذهبية [كذا] هي الشكل الوحيد من الثروة الذي تستطيع الكثيرات الادعاء بأنهن يملكنه»[32]. إن مجموع ما في الهند من ذهب حالياً، ويقدر بتسعة آلاف طن تقريباً، يفوق حتى ذلك الكنز المخبوء في فورت نوكس، في ولاية كنتاكي[33].

وفي هذه الأثناء، وتجاوباً مع الاقتصاديات المتدهورة ضمن مجال الأعمال هذا، صار إنتاج المناجم والكميات المتوفرة من قِطَعِ الذهب القديم يزيدان بمعدل أبطأ بكثير من الطلب. ومع هذا التباطؤ في عرض كميات جديدة، وتزايُد الطلب على الذهب، كان من المتوقع أن يزيد سعره. لكن السعر انخفض بدل أن يرتفع. هل جاءت تلك النتيجة التي تثير الدهشة بسبب انحسار الطلب على الذهب كوقاء ضد التضخم، رافقته حركة بيع متواصلة من قبل المصارف وشركات التعدين؟. . ربما، ولكن ما من شيء في عالم الاقتصاد يُفسَّر بمثل هذه البساطة. وليس هناك من طريقة تجعلنا نعرف هل إن الطلب على المجوهرات بشكل خاص كان سيزيد إلى هذا الحد لو لم يهبط سعر الذهب بذلك الشكل ليحول المجوهرات الذهبية إلى صفقة رابحة.



كيف يمكننا استخلاص معنى من كل تلك القصة الطويلة، في الوقت الذي مثَّل فيه الفصل الأخير من هذه القصة انقطاعاً دراماتيكياً عن كل ما جرى

= إنتاج المجوهرات مائة ضعف، لم يزد عدد السكان سوى خمسة أضعاف. أي أن استهلاك الفرد للمجوهرات قد ازداد بمعدل عشرين ضعفاً.

قبل ذلك؟. . كيف يمكن لشيء كهذا أن يحدث؟. . هل الذهب حالياً لا يزيد عن كونه سلعة، حلية جميلة رمزية، يقف على قدم المساواة مع الماس والبلاتين؟. . أو، هل يستعيد الذهب، يوماً ما، عظمته؟. . لقد حان الوقت لننظر إلى الوهم الرائع للذهب على ضوء تلك الأسئلة.

خاتمة
أسمى المقتنيات؟

على مدى قرون ظل الذهب يحرك العواطف نحو السطوة والمجد، نحو الجمال، نحو الأمان، وحتى نحو تمني الخلود. ظل الذهب معبود الجشع، ووسيلة للتباهي وعامل ضبط فعال كمعيار نقدي. وما من مادة أخرى فرضت هذا القدر من التبجيل طوال تلك المدة من الزمن.

لقد اصطفى الله الذهب لتزيين المكان الذي يجب أن يؤمه البشر ليتعبدوا فيه. ورأى جيسون في الجزّة الذهبية الوسيلة إلى إنشاء أسرة حاكمة من صلبه. أما بالنسبة للفراعنة المصريين، فقد كان الذهب يُرَسِّخ عظمتهم حتى في الآخرة. ضرب كرويسوس دنانيره الذهبية وقام برشوة عرافة دلفي بالذهب كي يضمن لنفسه ثبات حكمه. وخُيِّل لكراسوس أن الذهب بإمكانه أن يشتري له المجد العسكري لينتهي بصب الذهب المصهور في حلقه. وتمسك البيزنطيون بالذهب كوسيلة للقوة ولاتقاء شر أعدائهم الكثر. واستخدم العرب الذهب، إلى جانب حماسهم العسكري، لإخضاع العالم بمهاراتهم في إدارة الأعمال. وقام الجنويون وأهل البندقية والفلورنسيون بضرب النقد الذهبي للتعبير عن سطوتهم

المالية. أما الناجون من الموت الأسود فقد تزينوا بالذهب للاحتفال ببقائهم على قيد الحياة.

كان كولومبس يعتقد أن بإمكان الذهب إدخال الناس إلى الفردوس. ونهب الأسبان ذهب العالم الجديد في محاولة عقيمة للسيطرة على العالم القديم. وامتص الآسيويون الذهب كالإسفنجة لحماية أنفسهم من المجهول. وخُيِّل لإسحاق نيوتن، العالِم الذي قضى سنوات في تجارب الخيمياء، أنه قد فهم الجنيه الذهبي لكنه بَخَسه حقه إلى حد فاضح. وقام الإنكليز، ومن بعدهم كل الأوروبيين والأمريكيين، ببناء أنظمة مالية معقدة، كان أساسها الذهب، وهم يتوقعون أن يحموا ثروتهم من نهب الحكومات ومن الفقراء النافذي الصبر. وقد استباح المندفعون وراء الذهب في كاليفورنيا مزرعة جوهان سوتر بحثاً عن حياة الملوك. وكان جون ستيوارت ماك آرثر يتوقع أن تؤمن له طريقة المعالجة بالسيانيد ثروة طائلة، لكن الآخرين، الأكثر جشعاً منه، أحبطوا مسعاه. ورأى الجنرال ديغول في الذهب سلاحاً لتركيع منافسيه حتى يتمكن العالم من أن ينعم بالنظام الذي ستهبهم إياه فرنسا. . أما الأقزام حراس الكنوز السويسريون والمضاربون خلال حمى بداية الثمانينات فقد لجؤوا إلى الذهب كوقاء ضد لا عقلانية الدولة.

لكن كل ذلك أصبح الآن في ذمّة التاريخ. إذ أنه لدى بزوغ فجر ألفية جديدة، لم يعد الذهب في مركز الكون. وفي سنة 1971، طرح نيكسون جانباً آخر الأغلال الذهبية. وعندما وقعت البيضة الذهبية عن الجدار لم يُبْدِ أحد رغبة كبيرة بإصلاحها. ولدى تجريد الذهب من سطوته على عالم المال، أصبح عاجزاً. بدأ الجشع والشهوة إلى السطوة يأخذان مسارات مختلفة. لقد أعدْنا الذهب ليلعب دوره التقليدي في المجوهرات والزينة، ولو أن مقادير صغيرة منه تطير حالياً في المركبات الفضائية كما تعمل على تسريع حركة الصور الالكترونية على الشاشات. حتى أنه بدأ يؤدي وظيفة أكثر حداثة، فقد نُثرت رقائق ذهبية، من عيار 22، فوق أطباق سَلَطات

ساشيمي ولحم الجدي المحمَّر وبعض الأطباق الأخرى الغالية الثمن(*).

هل انتهى التاريخ المجيد للذهب؟ . .



للإجابة على هذا السؤال علينا أن نعود إلى بدايات القصة.

لعب الذهب، عبر التاريخ دورَيْن ـ الزينة والمال ـ وقد عمل الدوران على تقوية ودعم بعضهما البعض. إن الذهب يوحي بالسطوة بسبب بريقه الذي لا يخبو، لكنه عندما يكتسب أهمية متزايدة بشكل نقد، فإن تعبيره عن السطوة يصبح أعلى صوتاً.

ومع ذلك فإن بذور توقّفِ الذهب عن لَعِبِ دور النقد بشكل نهائي، قد زُرعت منذ وقت بعيد في التاريخ. وكان ابتكار هيين تسونغ غير المقصود للنقد الورقي في القرن التاسع هو الخطوة الأولى على هذا الدرب. وخلال العصور الوسطى، تطورت بدائل أكثر فعالية للنقد المعدني، بدءاً بالاستخدام المتزايد للنقد الائتماني كالحوالات، مع ما رافقه من تطور الصرافة. واعتباراً من القرن السابع عشر فصاعداً، أدى تسارع نمو الأعمال التجارية والإنتاج إلى زيادة كبيرة في الحاجة للنقد. وبمرور الوقت، تحول الذهب إلى عقبة في وجه الصفقات المالية بدل أن يكون مدخلاً لها.

(*) انظر نيل شيستر Neil Shister، «فليأكلوا الذهب Let Them Eat Gold»، بوسطن غلوب، 13 تشرين الثاني 1999، صd1. وقد جاء في هذا المقال البليغ بعد ذلك (قد لا يبدو مدهشاً، في أيام الثراء الفاحش والمفرط هذه، أن تتحول جملة «فليأكلوا الكعك» إلى «فليأكلوا الذهب» ـ وهي هذه المرة موجَّهة إلى النظراء من الأثرياء لا إلى من هم دونهم). ويبدو أن فرصة من هذا النوع لا يستطيبها الجميع: فقد علّقت جوليا تشايلد، إحدى أستاذات فن الطهو، «لقد سمعت بذلك على نحو غامض، لكن لم يسبق لي أن أكلت ذهباً وما أظنني أكترث لأن آكله».

كان معيار الذهب، الذي نشأ بفعل الصدفة تقريباً، في القرن التاسع عشر اعترافاً جلياً بهذا التحول في وظيفة الذهب. بدأت حركة انتقال الذهب بين الأشخاص تقل شيئاً فشيئاً. وبدلاً عن ذلك، استقر القسم الأعظم من النقد الذهبي في أقبية المصارف ليشكل الضمانة الإضافية الأهم للنقد الورقي وللودائع المصرفية التي تُستخدم في الصفقات الاقتصادية والمالية المتنامية. لقد تم الاحتفاظ بالذهب كشيء مقدس، كمعيار مطلق وكحاجز منيع ـ كوعد لا يمكن الحنث به بألاّ يقوم الساسة بإطلاق العنان لأنفسهم عن طريق وضع أشكال أكثر تجريدية من النقد، والتسَبُبِ في جنون التضخم الذي ميَّز الكثير من أحداث الماضي. وفي سنة 1928، أجمَلَ برناردشو، الذي لم يكن من المحافظين، هذا الموقف بشكل ممتاز في مُؤَلَّفه «دليل المرأة الذكية إلى الرأسمالية والاشتراكية The Intelligent Woman's Guide To Capitalism and Socialism»، إذ قال: «عليكِ الاختيار بين الوثوق بالاستقرار الطبيعي للذهب وبين الوثوق بأمانة وذكاء أعضاء الحكومة. ومع احترامي لهؤلاء السادة، أنصحك أنه ما دام النظام الرأسمالي قائماً، أن تصوِّتي لصالح الذهب»[1].

وحتى هذا الدور الشديد الأهمية للذهب، كان محكوماً عليه بالإخفاق منذ البداية تقريباً. ولم يكن نفاذ صبر الساسة بحال من الأحوال هو القوة الرئيسية التي أدَّت إلى دفن الذهب في نهاية المطاف. إذ أن النتيجة كانت مقررة سلفاً بسبب تزايد تعقيد وحجم النشاط المالي العالمي بشكل عام، وبسبب الوظائف التي تقوم بها الحكومة بشكل خاص. لقد ازداد الشعور بعبثية إدارة شؤون نظام مالي عالمي بوساطة معدن تقوم الطبيعة بتحديد كمياته بشكل اعتباطي، كما أن مصادره الرئيسية كانت تتواجد في أماكن خالية من أسباب الراحة مثل روسيا وجنوب أفريقيا. تحول الذهب إلى مفارقة تاريخية.

وإذا حسبنا الفترة ما بين سبعينات القرن التاسع عشر وحتى تلك اللحظة في سنة 1971، التي أقدم فيها نيكسون على قطع آخر رابطة أثرية مع الذهب

كحد وكمعيار، لرأينا أن معيار الذهب لم يدم أكثر من نصف المدة التي دام فيها بيزنط الإمبراطورية البيزنطية. ولا شك أن كريستوفر كولومبس وجون لوك ودافيد ريكاردو ومونتاغو نورمان كانوا سيدهشون لدى اكتشافهم أن حقائقهم الأبدية لم تكن بمثل الأبدية التي تصوروها.



ومع ذلك، لا نستطيع أن نجزم بأن تلك هي نهاية القصة. فكما رأينا، حذَّر الاقتصادي الإنكليزي البارز، ستانلي جيفونز، سنة 1875، من أن «تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة لايبدو معها من الصواب أن تترك أي أمر لتقرره إدارة تتصرف حسب اقتضاء الأحوال»[2]. ورغم ذلك، كانت «إدارة الأمور حسب اقتضاء الأحوال» بالضبط هو النظام الذي اختاره العالم للحلول محل ضوابط الذهب. إذ أن كل دول العالم، وقد تحررت أخيراً من أغلال الذهب، تمارس الآن عملها بموجب أنظمة مالية غير قابلة للتحويل إلى أي شيء عدا من عملة دولة إلى عملة دولة أخرى، عملة يجري إنتاجها دون تكلفة بلمسة على لوحة مفاتيح الكومبيوتر. لم يعد لدينا نقد يمكن اختباره بالمحك وذلك للتأكد من أصالته.

يعتقد الكثيرون أن الدولار هو المادة اللاصقة التي تجعل النظام متماسكاً، كما كان الذهب في الماضي. وبعبارة أخرى، يبدو حالياً أن الدولار الأمريكي يلعب في الساحة الدولية الدور الذي لعبه البريطانيون في القرن التاسع عشر. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، كان مخزون الذهب البريطاني قد تم استنفاذه، وبما أن عرض الباوند الإسترليني فاق الطلب عليه، فقد انخفضت بالتالي قيمته.

إن الدولار ليس معدناً أكثر مما كان الإسترليني كما أنه لا يختلف عن عملة أية دولة أخرى. وكل ما في الأمر أنه أصبح القطعة الرئيسية في النظام في

أواخر القرن العشرين. وما من شيء حافظ على موقعه الرئيسي، ولا حتى الذهب

وهناك اعتقاد بأن الدولار قد سيطر على السرب لا لمجرد القوة الاقتصادية المذهلة لأمريكا، ولكن أيضاً نظراً للمهارة الفائقة التي يتمتع بها المسؤولون عن النقد في إدارة المصرف المركزي الأمريكي ـ أي منظومة الاحتياطي الفيدرالي. ففي عدد 14 أيار 1999، من صحيفة نيويورك تايمز، كان عنوان مقال بقلم فلويد نوريس: «ما حاجتنا للذهب ولدينا شخص يدعى غرينسبان؟» ويعكس هذا العنوان وجهة نظر شائعة في هذا العصر.

وهنا علينا أن نسترجع مرة أخرى ملاحظة بنيامين دزرائيللي سنة 1895: «إن معيار الذهب لدينا ليس السبب، بل هو النتيجة، لازدهارنا الاقتصادي». ويمكننا القول، بنفس الطريقة، أن رجال المصارف المركزية، في جميع الدول الكبرى في العالم، كانوا يبدون بارعين خلال الثمانينات والتسعينات لأن الظروف الاقتصادية الأساسية في تلك السنوات جعلتهم يبدون بارعين. فلم تقم حروب عالمية كبرى تؤدي إلى إشعال فتيل التضخم. كما أن دوافع التضخم الناشئة عن حالة الرخاء، أعاق حركتَها تفتتُ شبكة الأمان الاجتماعي وهاجس ضغط عجز الميزانية، لا في الولايات المتحدة فحسب ولكن في أوروبا والكثير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا أيضاً. كان الاقتصاد العالمي ذا طبيعة تنافسية ضارية، وكانت الشركات الأمريكية هي الأنجح للخروج ظافرة من هذا التنافس. كما أن الموارد المكتشفة لإنتاج النفط كانت أكبر بكثير مما كانت عليه في بداية السبعينات. وباختصار، بينما كان القرن العشرين يقترب من نهايته، لم تنشأ أية قوة طاغية لتقوم باختبار المهارات الحقيقية لرجال المصارف المركزية، أو لهزّ الدولار من عليائه على الذروة.

ألاَ يستدعي ذلك للبال ما رواه ماركو بولو عن عملة كوبلاي خان؟.. فقد كتب يقول «إن دار السك [لدى كوبلاي خان] كانت من التنظيم بحيث

تبعث على الاعتقاد بأنه قد أتقن فن الخيمياء. . . . إن إجراءات الإصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النقد يصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة. . . إن النقود حقيقية. . . وقد أمر الخان بصنع كمية منها يمكن له بواسطتها شراء كل كنوز العالم». ولو كان ماركو بولو على قيد الحياة اليوم، فما من شك أنه سيعلِّق على ذلك التشابه الواضح بين الدولار وبين ما كانت تنتجه دار السك التابعة لكوبلاي خان. ومع ذلك، فليس لدينا ما يضمن أن سيطرة الدولار ستكون أكثر ديمومة من هيمنة كل من نقود كوبلاي خان الورقية، أو بنس أوفا، أو البيزنط أو الدينار أو الدوقية أو الباوند الإسترليني خلال فترة ما من التاريخ. وفي سورة حالات الحمى التضخمية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، انصرف الأشخاص الذين ملأهم الخوف، حتى المحنَّكون منهم، إلى الذهب تاركين الدولار. وفي تلك اللحظة، التي لا مجال لتجنبها، أي عندما تعود اضطرابات من هذا النوع للظهور، قد يعيد التاريخ نفسه. ولا تزال أسواق الذهب المتطورة حية ترزق وبألف خير.

وكما قال روبرت مانديل، حامل جائزة نوبل في الاقتصاد، في كانون الأول سنة 1999، وهو يتسلم الجائزة: «إن أكثر ما نفتقر إليه اليوم هو نقد عالمي، معيار القيمة، الصلة التي تجمع الماضي والمستقبل، والرباط الذي يشد كل تلك الأجزاء القاصية من الجنس البشري بعضها إلى بعض». ومضى يُذكِّر الحضور بأن الذهب قد أدَّى هذا الدور منذ أيام أغسطس وحتى سنة 1914، وأن «غياب الذهب كجزء جوهري من نظامنا المالي المعاصر، يجعل من هذا القرن، الذي انصرم لتوه، قرناً فريداً من بين عدة آلاف من السنين»[3]. لاشك بأن مانديل قد بالغ لدى عرض وجهة نظره، لكن غياب نقد عالمي سيستمر في تكدير الاقتصاد العالمي طالما استمر وجود موطن الضعف هذا.

وفي آذار سنة 1997، وقبل وقت طويل من معرفة مانديل بأنه سيُكَرَّم بجائزة نوبل، كان قد تنبأ بأن «الذهب سيكون جزءاً من النظام النقدي العالمي

خلال القرن الحادي والعشرين»[4]. لقد كان تصريحاً جريئاً ومثيراً للجدل، بل إنه قد يكون نذير شؤم. قد يعود الذهب ليلعب ثانية دور الوقاء الأساسي في ظروف الفوضى الشاملة. ولكن لا يبدو أن هناك احتمالاً لعودة الذهب إلى لعب دوره التقليدي كنقد عالمي، إلا في حال جاء وقت يعجز فيه الدولار واليورو والين عن القيام بدور الوسيلة المقبولة للمدفوعات عبر الحدود الدولية.



إن قصة الذهب تحمل في طياتها رسالة أعمق من ذلك، رسالة ليس فيها شيء من الصفات العابرة للشيء الذي اخترنا أن نستخدمه كنقد. وإذا نظرنا للأمر بهذا المعنى الأشمل نرى أن قصة الذهب لا نهاية لها.

إن أكثر ما يلفت النظر في هذا التاريخ الطويل هو أن الذهب قد جر معظم الذين كانوا يدافعون عنه خلال أحداث مسيرته، إلى الهاوية. ومرة بعد أخرى، بدا الأشخاص أشبه بمسافر راسكين الذي غرق متشبثاً بذهبه واكتشف، بعد فوات الأوان، أن الذهب كان يملكه، لا العكس. إن ميداس وجيسون وكرويسوس وأباطرة بيزنطة والناجين من الموت الأسود وبيزارو وامبراطوره شارل الخامس والكيميائي ماك آرثر ومونتاغو نورمان وبنيامين سترونغ وشارل ديغول ومهووسي الذهب في الثمانينات كلهم كانوا مصابين بلوثة الذهب، كانوا يلهثون وراء سراب خادع. وما من أحد منهم انتهى حيث كان يأمل في الأصل.

أما أولئك الذين يعتقدون أن الذهب هو الوقاء من غدر الزمان فقد فاتهم أن يدركوا أن السعي وراء الخلود لا يتحقق عن طريق الذهب، أو عن طريق أي شيء آخر نختار أن نستعيض به عن الذهب ـ سواء كان دولاراً، أم يورو، أم

أي شِيء. وإن القول بأن الذهب هو غاية بحد ذاته لا معنى له. كما أن التخزين لا يؤدي إلى تحقيق الثراء. والذهب وبدائله لا يحملان أي معنى إلا كوسيلة لهدف ما: التَّجمُّل والتَّزيين أوالمبادلة بما نحتاجه ونريده فعلاً.

ربما كان أكثر أبطال قصتنا حكمة هم السكان الأصليون البسطاء في جيني وتمبكتو الذين كانوا يقومون، بصمت، بمقايضة الذهب بالملح الثمين الذي يحفظ لهم حياتهم!

ملاحظات

مقدمة

(1) راسكين Ruskin، 1862، ص 86.

(2) كروسبي Crosby، 1997، ص 71، نقلاً عن سجلات ووثائق أخرى حول حياة ورحلات كريستوفر كولومبس، ساموئيل إيليوت موريسون، مترجم، نيويورك، هيريتيج بريس، 1963، ص383.

(3) بندار Pindor، 1927، ص 613.

(4) انظر راسكين، 1982، ص 86.

(5) جيفونز Jevons، 1875، ص 202.

(6) International Wildlife Magazine، أيار - حزيران 1998.

(7) ماركس Marx، 1978، الصفحات 8-9.

(8) غرين Green، 1993، ص 14.

(9) هيرنغتون Herrington وآخرون، ص 28.

(10) سفر الخروج Exodus، 25، 1.

الفصل 1 احصل على الذهب بأي ثمن

(1) غرفة المناجم في جنوب أفريقيا وساذرلاند Chamber of Mines of South Africa and Sutherland، 1959، ص 12.

(2) بارتليت Bartlett، جون، 1943. اقتباسات شائعة، الطبعة الحادية عشرة، كريستوفر موورلي، ناشر، بوسطن: ليتل براون وشركاه. هذا السطر مأخوذ من آخر رسالة بعثها ويل روجرز إلى الصحافة. أرسلت من فيربانكس ونشرت في 15 آب 1935، يوم مصرعه في حادث تحطم طائرة.

(3) مجلس الذهب العالمي World Gold Council.

(4) سفر أيوب، 31، 24 – 25.

(5) ساذرلاند، 1959، ص 57.

(6) نفس المصدر، ص 57.

(7) نفس المصدر، ص 57.

(8) ماركس، 1978، ص 236.

(9) Encyclopedia Britannica On-Line، مصر: تاريخ: المملكة الجديدة: الأسرة الثامنة عشرة.

(10) ماركس، 1978، الصفحات 48 – 53.

(11) جاكوب Jacob 1831، ص 55.

(12) نفس المصدر، الصفحات 50 – 59.

(13) ماركس، 1978، ص 44.

(14) جاكوب 1831، ص 56.

(15) ماركس، 1978، ص 193.

(16) غرين، 1993، الصفحات 405 – 407.

(17) نفس المصدر، ص 17.

(18) لمعرفة كامل القصة انظر سكواب Schwab، 1946، الصفحات 86 – 102.

(19) سكواب، 1946، ص 87.

(20) نفس المصدر، ص 122.

الفصل 2 أمنية ميداس ومخلوقات الصدفة المحضة

(1) جاكوب، 1831، ص 313.

(2) دافيز Davies، 1995، ص 43.

(3) فيرنيس Furness 1910، الصفحات 92 – 100.

(4) ماركس 1978، ص 44.

(5) نفس المصدر، الصفحات 138 - 139.
(6) هيرودوتس، 1992، الصفحات 5 - 35. تعود مؤلفاته التاريخية للفترة 450 - 430 ق م تقريباً.
(7) تاسيل Tassel، 1998، ص 58، هذه المقالة المثيرة جديرة بأن تقرأ بكاملها.
(8) هيرودوتس، 1992، ص 77.
(9) بيرنز، 1927، الصفحتان 561 و 140.
(10) هيرودوتس، 1992، ص 11.
(11) نفس المصدر، الصفحات 11 - 13.
(12) نفس المصدر، ص 35.
(13) نفس المصدر، ص 35.
(14) ماركس، 1978، ص 140.
(15) ديفيز، 1995، ص 62.
(16) انظر بيرنز، 1927، الصفحات 320 - 321.
(17) هيد Head (بدون تاريخ)، الصفحات 10 - 13.
(18) ديفيز 1995، ص 63، وبيرنز، 1927، ص 43.
(19) تاسيل، 1998، ص 60.
(20) هيد (بدون تاريخ)، الصفحات 18 - 19.
(21) بيرنز، 1927، الصفحات 321 - 322.
(22) هيد (بدون تاريخ) ص 20.
(23) هيرودوتس، 1992، الصفحات 17 - 18.
(24) نفس المصدر، الصفحات 18 - 19.
(25) نفس المصدر، ص 33.
(26) غالبريت Galbraith، 1954، ص 2.

الفصل 3 حوض استحمام داريوس وصوت الإوز

(1) بيرنز، 1927، ص 348.
(2) ماركس، 1978، ص 147.
(3) نفس المصدر، ص 163.

(4) المادة المتعلقة بفيليب والاسكندر مأخوذة من ديفيز 1995، الصفحات 78 – 86.
(5) نفس المصدر، ص 87.
(6) ساذرلاند 1959، الصفحات 84 – 88.
(7) غيبون، 1804، المجلد 1، ص 8.
(8) نفس المصدر، الملاحظة رقم 35.
(9) ساذرلاند، 1959، ص 90.
(10) ماركس، 1978، ص 197.
(11) جاكوب، 1831، ص 25.
(12) Encyclopedia Britannica On-Line: معركة كارهاي.
(13) مجلس الذهب العالمي.
(14) Kemmerer، 1944، ص 9.
(15) ديفيز، 1995، ص 97.
(16) غيبون، 1804، المجلد 10، الصفحات 411 – 412.
(17) ديفيز، 1995، الصفحات 105 – 106.
(18) نفس المصدر، ص 106.
(19) ماركس 1978، ص 235.

الفصل 4 الرمز والإيمان

(1) ساذرلاند، 107.
(2) Encyclopedia Britannica On-Line: آيرين.
(3) نفس المصدر: نايسفوروس.
(4) ماركس، 1978، ص 242.
(5) Encyclopedia Britannica On-Line: بازيل الثالث.
(6) ماركس، 1978، الصفحات 241 – 242.
(7) نفس المصدر، الصفحات 231 – 232.
(8) شيري، 1992، بشكل خاص الأشكال: 20، 59، 60.
(9) لانغر Langer، 1952، ص 150.
(10) ماركس، 1978، ص 231.

(11) نفس المصدر، ص 232.

(12) لوبيز Lopez، 1951، ص 228.

(13) نفس المصدر، ص 232.

(14) نفس المصدر، الصفحات 224 - 260.

(15) نفس المصدر، ص 209.

(16) ساذرلاند، 1959، الصفحات 113 - 115.

(17) لوبيز، 1951، ص 211.

(18) نفس المصدر، ص 214.

(19) Encyclopedia Britannica On-Line: ليو الثالث وعصر معارضة تبجيل الرموز الدينية.

(20) نفس المصدر: آيرين.

(21) نفس المصدر: سك النقد في الإمبراطورية البيزنطية.

(22) لوبيز، 1951، ص 214.

(23) نفس المصدر، ص 215.

(24) نفس المصدر، ص 221.

(25) نفس المصدر، ص 221.

الفصل 5 الذهب والملح والمدينة المباركة

(1) ماركس، 1978، ص 248.

(2) نفس المصدر، ص 246.

(3) نفس المصدر، الصفحات 243 - 248،

(4) ساذرلاند، 1959، ص 113.

(5) نفس المصدر، الصفحات 113 - 115.

(6) نفس المصدر، الصفحات 114 - 116.

(7) فيلار، 1976، ص 46.

(8) بوفيل Bovill، 1958، ص 10.

(9) تراسي Tracy، 1990، جدول 10-5، ص 329.

(10) نفس المصدر، ص 342.

(11) بوفيل، 1958، ص 48.

(12) نفس المصدر، ص 68.
(13) نفس المصدر، ص 141.
(14) نفس المصدر، ص 195.
(15) نفس المصدر، ص 236.
(16) نفس المصدر، ص 19.
(17) نفس المصدر، ص 103.

الفصل 6 إرث إيوبا وبابا وأود

(1) كروسبي، 1997، ص 69، نقلاً عن توما الأكويني، اللاهوت الشامل Summa Theologiae.
(2) من أجل وصف مفصل وواضح للتخزين في العصور الوسطى وصولاً لعصر النهضة، انظر نورث North 1990. يبحث هذا المجلد أموراً كثيرة إلى جانب التخزين، ولكن التخزين موضوع يتكرر كثيراً ضمن بقية المواضيع.
(3) بلوتش Bloch 1933، ص 8. كان مارك بلوتش من ألمع الاقتصاديين الفرنسيين الشباب في ثلاثينات القرن العشرين. لدى خدمته كجندي في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، قبض عليه أثناء انسحاب الحلفاء أمام الهجوم الألماني في أيار 1940. هرب إلى بريطانيا عند الإخلاء الجماعي من دانكيرك عندما كان الألمان يحاصرون الميناء. عاد بلوتش إلى فرنسا باختياره بعد بضعة أسابيع ليشارك في المقاومة السرية. ولكونه يهودياً قبض عليه وقتل في إحدى معسكرات الموت.
(4) فيشر Fisher 1996، ص 16.
(5) ماركس 1978، ص 254.
(6) ديفيز 1995، ص 123.
(7) فيفير بير، 1963، ص 9.
(8) نفس المصدر، الصفحات 123 - 126.
(9) لاسي ودانزيغر، 1999، ص 68.
(10) لانغر، 1952، ص 155.
(11) ماركس، 1978، الصفحات 233 - 234.
(12) ميسكيمين Miskimin، 1977.
(13) ديفيز، 1995، إضافة لمعلومات مقدمة من البروفيسور بينجامين فرايدمان من قسم الاقتصاد في هارڤرد.

(14) كيندلبيرغر، 1993، ص 22.

(15) فيفير يير Feaver year، 1963، ص 96.

(16) ديفيز، 1995، ص 145.

(17) نفس المصدر، الصفحات 145 - 146.

(18) نفس المصدر، ص 139.

(19) غيبون، 1804، المجلد 1، الصفحات 352 - 353.

(20) نفس المصدر، ص 164.

الفصل 7 التفاعل التسلسلي الكبير

(1) فيشر 1996، ص 13.

(2) نفس المصدر، ص 16.

(3) انظر بيكير وآخرون، 1999.

(4) بريانت Bryant، 1962، ص 309.

(5) واتسون، 1976، الصفحات 9 - 10.

(6) نفس المصدر، ص 10.

(7) انظر فيلار، 1976، ص 34، وواتسون، 1976، الصفحات 7 - 8.

(8) لوبيز 1956، ص 239.

(9) لانجير، 1952، ص 211.

(10) لوبيز، 1956، ص 237.

(11) نفس المصدر، ص 230.

(12) نفس المصدر، الصفحات 233 - 234.

(13) سيبولا Cipolla، 1956، ص 26.

(14) لوبيز، 1956. ص 219.

(15) تاجر البندقية Merchant of Venice، الفصل الثالث، المشهد الأول.

(16) فيشر، 1996، ص 25.

(17) فيفريير، 1963، الصفحات 22 - 29.

(18) توتشمان، 1978، ص 96.

(19) فيفريير، 1963، ص 24.

الفصل 8 العصر المتهاوي وفديات الملوك

(1) توتشمان Tuchman، 1978، الصفحات XIII- XIV.

(2) نفس المصدر، ص 41.

(3) ميسكيمين Miskimin، 1977، الجدول 1، ص 21، وتوتشمان 1978، ص 94.

(4) توتشمان، 1978، الصفحات 96 -100.

(5) لانجير Langer، 1952، ص 222.

(6) فيشر، 1996، ص 41.

(7) بينتون، 1952، ص 12.

(8) توتشمان، 1978، ص 353.

(9) ميسكيمين، 1989، VII، ص 486.

(10) نفس المصدر، الصفحات 484 - 485.

(11) ميسكيمين، 1977، الصفحات 20 - 21.

(12) دي، 1987، ص 191.

(13) ميسكيمين 1989، VII، ص 487.

(14) دي، 1987، ص 191، انظر أيضاً ميسكيمين، 1989، VII، ص 488.

(15) توتشمان، 1978، ص 123.

(16) ميسكيمين، 1989، VII، الصفحات 488 - 489.

(17) ديفيز، 1995، ص 164.

(18) فيفريير، 1963، الصفحات 33 - 34.

(19) ديفيز، 1995، ص 162.

(20) توتشمان، 1978، ص 378.

(21) ماركس، 1978، الصفحات 256 - 259.

(22) توتشمان، 1978، ص 130.

(23) نفس المصدر، ص 144.

(24) نفس المصدر، ص 150.

(25) نفس المصدر، ص 152.

(26) نفس المصدر، ص 151.

(27) بريانت، 1964، ص 139.

(28) توتشمان، 1978، ص 189.
(29) نفس المصدر، ص 191.
(30) نفس المصدر، ص 191.
(31) توتشمان، 1978، ص 198.
(32) ديفيز، 1995، ص 165، يقول أن ثلاثة ملايين كراون ذهبي كانت تساوي 500,000 جنيه. ويعلق فيفريير، 1963، ص 21، بأن العمال كانوا يكسبون في الأسبوع شلناً واحداً و8 بنسات، وأن خروفاً واحداً وستة غالونات من الجعة كانت تعود على صاحبها بنفس المبلغ.
(33) ليري، 1959، ص 343.
(34) ميسكيمين، 1977، ص 21.
(35) عدد السكان مأخوذ عن فيلار، 1976، ص 49.
(36) انظر كيند لبيرغر، 1993، ص 24.
(37) طن متري واحد = 32,150 أونصة. أربعة أطنان مترية = 129,000 أونصة 129,000 × 28,35 = 3,646,000 غرام 3,5 ÷ 3,646,000 = 1,042,000 دوقية.
(38) دي، 1978، ص 9.
(39) كيندلبيرغر، 1993، ص 24.
(40) فيلار، 1976، ص 19.
(41) دي 1978، ص 13.
(42) نفس المصدر، ص 15.
(43) نفس المصدر، ص 16.
(44) تشاليس، 1992، الصفحات 198 - 201.
(45) دي 1978، ص 60.
(46) كيندلبيرغر، 1993، ص 24، انظر أيضاً ديفيز، 1995، ص 184.
(47) دي 1978، ص 142، انظر أيضاً ديفيز 1995، الصفحات 184 - 186.
(48) فيلار، 1976، ص 45.
(49) فيشر 1996، ص 51.
(50) فيفريير، 1963، الملحق 2.
(51) ديفيز، 1995، ص 175.
(52) فيلار، 1976، ص 64.

الفصل 9 الظمأ المقدس

(1) برايملو Brimelow، 1998.

(2) أوستن، 1990، في تريسي، 1990، الجدولين 10 - 1 و 10 - 6 الصفحات 315 و332 - 333.

(3) رايت Wright، 1970، الصفحات 15 - 16.

(4) نفس المصدر، ص 41.

(5) فيلار، 1976، 55.

(6) نفس المصدر، الصفحات 55 - 56.

(7) رايت، 1970، الصفحات 57 - 59.

(8) نفس المصدر، ص 62.

(9) نفس المصدر الصفحات 60 - 68.

(10) ماركس 1978، ص 300.

(11) فيلار، 1976، ص 63.

(12) ماركس، 1978، ص 323.

(13) نفس المصدر، ص 323.

(14) غرين 1993، ص 11.

(15) نفس المصدر، الصفحات 329 - 330.

(16) بريسكوت 1847، ص 91.

(17) نفس المصدر، ص 91.

(18) ايميرتش Emmerich 1965، ص 79.

(19) رايت 1970، ص 229، انظر الحاشية.

(20) ايميرتش، 1965، ص 42، يقول من 3,5 مليون وحتى 7,0 مليون

(21) رايت، 1970، ص 236.

(22) بريسكوت، 1847، ص 199.

(23) نفس المصدر، ص 203.

(24) نفس المصدر، ص 206.

(25) نفس المصدر، ص 207.

(26) نفس المصدر، ص 207.

(27) نفس المصدر، ص 207.

(28) نفس المصدر ص 213.

(29) صفحة 100.

(30) ايميريتش، 1965، الصفحات 173 - 174.

(31) نفس المصدر، الصفحات 25 - 40.

(32) فيلار، 1976، ينسب هذه الكميات إلى مؤلَّف جين بودين الصادر سنة 1578، «استجابة لميلزترويت» ويقول أن الأرقام تبدو صحيحة.

(33) ايميريتش 1965، الصفحتان 43، 48.

(34) كان كل بيزو يعادل 3,5 غرام، وزن الطن المتري 1000 غرام، لذا فإن 1,326,529 بيزو ذهبي كانت تزن 4,642,887 غراماً، أو 4,6 طن متري. الطن المتري يساوي 1,102 طن أمريكي. وبذلك فإن 4,6 طن متري تساوي 5,0 طن أو 10,000 باوند أفوار دوبوا، وفي حال بلغ إنتاج المناجم 190 طناً، فإن الذهب الموجود في الغرفة كان يعادل إنتاج المناجم خلال عشرين سنة.

(35) بريسكوت 1847، ص 241.

(36) سميث 1776، ص 421.

(37) ايميريتش، 1965، ص 154.

(38) غيبون 1804 المجلد الأول، ص 179

الفصل 10 السم الزعاف والمال الخاص

(1) بريس 1910، ص 9، اقتباساً عن جاكوب 1831.

(2) باري 1967، الصفحات 200 - 201، في «Rich and Wilson»، 1967.

(3) نفس المصدر، الصفحتان 127 - 137.

(4) ساذر لاند، 1959، ص 135.

(5) انظر كلاً من أندروز 1978 و أندروز 1984، وذلك للاطلاع على المناقشة الكاملة حول دور القرصنة في تطور اهتمام كل من البريطانيين والفرنسيين والهولنديين في ثروات العالم الجديد.

(6) هاملتون، 1934، ص 19.

(7) باري 1967، ص 202.

(8) أندروز، 1978، الصفحات 19 - 31.

(9) Encyclopedia Britannica On-Line: دريك، سير فرانسيس.

(10) ساذرلاند 1959، ص 139، انظر أيضاً رايت، 1970 الصفحات 307 - 327.

(11) ماركس، 1978، ص 364.

(12) هاملتون 1934، الجدول 3، ص 32.

(13) كندلبيرغر، 1989، ص 28.

(14) فيلار، 1976، الصفحات 166 - 168.

(15) نفس المصدر، ص 160.

(16) انظر مورو، 1990، في تريسي، 1990، الصفحة 279 وما تلاها.

(17) بوير ـ زامبو وآخرون، 1994، ص 116.

(18) نفس المصدر، ص 116.

(19) فيلار 1976، 149.

(20) كيندلبيرغر، 1989، الصفحات 30 - 31.

(21) نفس المصدر، ص 47.

(22) للاطلاع على مناقشة حول تأثير هذا الابتكار على أسلوب القيام بالعمل والراهب العظيم الذي وضعه، لوقا باتشيولي، انظر برنشتاين 1996، الصفحات 41 - 43.

(23) فيفيريير 1963، الصفحات 51 - 52.

(24) ماركس 1978، ص 296.

(25) نفس المصدر، ص 292.

(26) ساذرلاند 1959، ص 142.

(27) Encyclopedia Britannica On-Line: فرانسيس الأول.

(28) هاكيت 1929، ص 12.

(29) نفس المصدر، ص 113.

(30) بويل 1964 ـ الصفحات 96 - 99.

(31) هاكيت 1929، ص 112.

(32) بويل 1964، ص 99.

(33) فيشر 1996، الصفحات 65 - 91، انظر أيضاً النص الكامل لبروديل وسبونر، 1967، في ريتش آند ويلسون، 1967.

(34) فيشر 1996، ص 74.

(35) ديفيز 1995، ص 211.

(36) هاملتون 1934، الصفحات 291 - 292.

(37) ميسميكين، 1977، ص 21.

(38) فيشر 1996، ص 73.

(39) نفس المصدر، ص 334.

(40) كيندلبيرغر 1989، ص 6.

(41) فيفريير، 1963، ص 52.

(42) مذكور في هاملتون 1934، ص 283.

(43) فيلار 1976، 91.

(44) ويلكي، 1994، ص 3.

(45) كيندلبيرغر، 1989، الجدولان 1، 2، الصفحات 13 - 15، انظر أيضاً مورينو، 1985، للاطلاع على الهجوم الكامل على فكرة أنه قد تم الوصول إلى الذروة قبل سنة 1600.

(46) شوارتز 1973.

(47) فيلار 1976، ص 174.

(48) نفس المصدر، ص 174.

(49) فيفير يير، 1963، الملحق 2، ص 347.

(50) غولد 1976، ص 272.

(51) سميث، 1776، ص 333.

(52) انظر بوير ـ زامبو وآخرين، 1994، الصفحات 68 - 95، كيندلبيرغر، 1989، الصفحات 39 - 41، كيندلبيرغر، 1993، ص 37، والاستشهادات التي تشمل العديد من المواقع في بوستان و هاباكوك.

(53) مورو، 1990، الصفحات 263 - 266.

(54) بوير ـ زامبو وآخرون، 1994، الجدول 5 - 2، الصفحات 114 - 115.

(55) كروسبي، 1997، ص 202.

(56) انظر بوير ـ زامبو وآخرين، 1994، وكيندلبيرغر، 1993، الصفحات 41 - 43.

(57) كيندلبيرغر، 1989، ص 10.

(58) بوير ـ زامبو وآخرون، 1994، ص 93.

(59) نفس المصدر، الكتاب بكامله، وخاصة الصفحات 3 - 16 و 104 - 129.

الفصل 11 المقبرة الآسيوية وابتكار هيين تسونغ غير المقصود

(1) كيندلبيرغر، 1989، الصفحات 15 - 18.

(2) نفس المصدر، ص 78.

(3) هيوم، 1752، ص 334.

(4) مَن Mun، حوالى 1620، ص 49، للاطلاع على تحليل موثوق لهذا الرجل الساحر وعصره وأهميته ودوره في تطوير نظريات التجارة والمبادلات الخارجية، انظر كيندلبيرغر،1990.

(5) كيندلبيرغر، 1989، ص 25.

(6) هيوم، 1752، ص 335.

(7) نفس المصدر، ص 335.

(8) كيندلبيرغر، 1989، ص 31.

(9) هاملتون، 1934، ص 302.

(10) مجلة الإيكونوميست The Economist، 15 كانون الثاني 1998، ص 67.

(11) بولو Polo، 1289،ص 123.

(12) نفس المصدر، ص 122.

(13) نفس المصدر، ص 125.

(14) جميع الاقتباسات المتعلقة باليابان مأخوذة من نفس المصدر، ص 244.

(15) فيلار، 1976، ص 94.

(16) بولو، 1289، ص 178.

(17) نفس المصدر، ص 187.

(18) فيلار، 1976، ص 94.

(19) نفس المصدر، ص 97.

(20) ديفيز، 1995، ص 56، وكيندلبيرغر، 1989، ص 69.

(21) كريب وآخرون، 1990، الصفحات 198 - 206.

(22) ديفيز، 1995، الصفحات 180 - 181.

(23) نفس المصدر، الصفحات 182 - 183.

(24) بولو، 1289، ص 147.

(25) نفس المصدر، ص 147.

(26) نفس المصدر، الصفحات 147 - 148.
(27) نفس المصدر، ص 148.
(28) نفس المصدر، ص 148.
(29) كيندلبيرغر، 1989، ص 58.
(30) ماركس، 1978، 302.
(31) كريب وآخرون، 1990، ص 208.
(32) كيندلبيرغر، 1996.
(33) سميث، 1776، ص 183.
(34) نفس المصدر، ص 183.
(35) كيندلبيرغر، 1986، ص 55.
(36) سميث، 1776، ص 75.
(37) نفس المصدر، ص 78.

الفصل 12 التحول الكبير في سك النقد وآخر السحرة

(1) جاكوب، 1831، ص 322.
(2) تشاليس، 1992، ص 16.
(3) ديفيز، 1995، ص 241.
(4) للاطلاع على وصف مفصل لأساليب ضاربي العملة المعقدة البطيئة، انظر تشاليس Challis، 1992، الصفحات 305 - 307.
(5) نفس المصدر، الجدول 34 الصفحات 309 - 311.
(6) نفس المصدر، ص 302.
(7) ديفيز، 1995، الصفحات 241 - 242.
(8) نفس المصدر ص 242، انظر أيضاً كوين، 1996، ص 480.
(9) تشاليس، 1992، ص 362.
(10) فيفيريير، 1963، الصفحات 89 - 90.
(11) انظر ديفيز، 1995، الصفحات 241 - 243، للاطلاع على كامل النقاش.
(12) فيفيريير، 1963، ص 111.
(13) لي، 1963، ص 56، يستشهد بمخطوط هينز «تقرير موجز حول نقد إنكلترا الفضي

والذهبي، كُتب في الفترة بين 1700 - 1702. ويعتبر هذا العمل مصدراً رئيسياً للكثير من المعطيات المعروفة حول سك النقد خلال السنوات المذكورة.

(14) تشاليس 1992، ص 380.

(15) فيفيريير، 1963، ص 120.

(16) سابل، 1959، اقتباساً عن المراقب المعاصر إدوارد ميسيلدين.

(17) لي، 1963، ص 58.

(18) فيفيريير، 1963، ص 115.

(19) كيندلبيرغر 1993، ص 190.

(20) نفس المصدر، الصفحات 191 - 192.

(21) فيفيريير، 1963، الصفحات 119 - 121.

(22) نفس المصدر، ص 121.

(23) نفس المصدر، الصفحات 122 - 123.

(24) لي، 1963، ص 98.

(25) نفس المصدر، ص 64.

(26) نفس المصدر، الصفحات 104 - 105.

(27) استشهد بذلك هينز في تقريره، انظر لي، 1963، ص 89.

(28) نفس المصدر، ص 92.

(29) نفس المصدر، ص 170.

(30) فيفيريير، 1963، الصفحات 123 - 124.

(31) لي، 1963، ص 114.

(32) نفس المصدر، الصفحات 114 - 115.

(33) تشاليس، 1992، الجدول 55، ص 384.

(34) وايت، 1977، ص 260.

(35) فيفيريير، 1963، ص 129.

(36) تشاليس، 1992، ص 387.

(37) فيفيريير، 1963، ص 130.

(38) لي، 1963، ص 138.

(39) فيفيريير، 1963، ص 136.

(40) وايت 1977، ص 3.

(41) كل ما يتعلق بحياة نيوتن فيما يلي مأخوذ من وايت 1977، إلا في حال ذكر شيء مغاير.
(42) نفس المصدر، ص 52.
(43) نفس المصدر، ص 227.
(44) نفس المصدر، ص 227.
(45) نفس المصدر، ص 253.
(46) لي، 1963، ص 127.
(47) ماكولوش Mc Culloch، 1856، ص 274.
(48) نفس المصدر، ص 277.
(49) نفس المصدر، ص 277.
(50) نفس المصدر، الصفحات 278 - 279.
(51) غرين، 1993، ص 19.
(52) لي Li، 1963، ص 161.

الفصل 13 المبدأ الصحيح والشر المستطير

(1) ديفيز، 1995، ص 298.
(2) فيفريير، 1963، الصفحات 212 - 214.
(3) نفس المصدر، ص 170.
(4) كانان 1919، ص XI والجدول II على الصفحة X LIV.
(5) فيفريير، 1963، الصفحات، 168 - 178.
(6) كانان 1919، ص X VII.
(7) لي، 1963، ص 173.
(8) جاسترام Jastram، 1977، ص 32، و ويلكي Wilkie، 1994، ص 3.
(9) للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تطور نظام النقد الإنكليزي والصرافة، انظر فيفريير، 1963، الصفحات 160 - 174.
(10) كانان، 1919، ص XIIÛ
(11) جيفون، 1875، ص 68.
(12) مينياس، 1969، ص 18.

(13) انظر فريدمان، 1992، ص 135، إضافة لبوردو و وايت، 1991، الذي يناقش فكرة أن المصداقية المالية الكبيرة لبريطانيا سمحت للإنكليز بالاستمرار في الحرب، رغم كبر حجم الدَيْن، بينما كانت فرنسا مضطرة للاعتماد على الضرائب بسبب سمعتها المتواضعة.

(14) ويلكي، 1994، ص 3.

(15) كانان، 1919، ص X LIV.

(16) نفس المصدر، ص 5.

(17) انظر فريدمان 1992، ص 59.

(18) ريكاردو 1809، ص 5.

(19) التفاصيل التي تُتلى عن حياة ريكاردو مأخوذة عن هيلبرونر، 1953، الفصل الرابع الصفحات 67 - 95.

(20) نفس المصدر، ص 79.

(21) نفس المصدر، ص 80.

(22) نفس المصدر، ص 80.

(23) كانان، 1919، ص 3.

(24) نفس المصدر، ص X LII.

(25) نفس المصدر ص XXII.

(26) ديفيز، 1995، ص 300.

(27) نفس المصدر، ص 300.

(28) كانان، 1919، ص XXII.

(29) نفس المصدر، ص 6.

(30) ريكاردو 1809، ص 23.

(31) كانان، 1919، ص 11.

(32) نفس المصدر، ص 16.

(33) نفس المصدر، ص 21.

(34) نفس المصدر، ص 17.

(35) ريكاردو، 1811، ص 38.

(36) كانان، 1919، ص 10.

(37) غرين، 1993، ص 22.

(38) كانان، 1919، ص 32.

(39) نفس المصدر، ص 33.

(40) نفس المصدر، ص 34.

(41) نيل، 1998، ص 55.

(42) جيفونز 1875، الصفحات 231 - 232، وللاطلاع على وصف كامل لجيفونز ولإسهامه في الفكر الاقتصادي، انظر بيرنشتاين، 1996، الصفحات 190 - 192.

(43) كانان، 1919، ص 47.

(44) نفس المصدر، ص 48.

(45) نفس المصدر، ص 53.

(46) نفس المصدر، الصفحات 52 - 53.

(47) ريكاردو، 1811، ص 6.

(48) كانان، 1919، ص 69.

(49) نفس المصدر، نص القرارات، القرار رقم 14.

(50) نفس المصدر، القرار رقم 16.

(51) فيفيريير، 1963، الصفحات 186 - 187.

(52) نفس المصدر، ص 231.

(53) ديفيز، 1995، ص 302.

(54) فيفيريير، 1963، ص 190، وديفيز 1995، ص 303.

(55) غرين 1993، ص 23.

الفصل 14: المعبودة الجديدة والاكتشاف اللعين

(1) بريس 1910، الصفحات 14 ـ 15.

(2) شيفالييه 1859، الصفحات 54 ـ 56.

(3) بريس 1910، الصفحتان 39، 53.

(4) فيلار 1976، ص 19.

(5) غرين 1993، الصفحات 24 ـ 25.

(6) نفس المصدر، الصفحات 24 ـ 25.

(7) مارتن، 1977، ص 644.

(8) غرين، 1993، ص 30، ومجلس الذهب العالمي.
(9) غود، 1936، الصفحات 184 ـ 186.
(10) نفس المصدر، ص 186.
(11) نفس المصدر، ص 192.
(12) نفس المصدر، ص 195.
(13) نفس المصدر، ص 198.
(14) نفس المصدر، ص 208.
(15) نفس المصدر، ص 227.
(16) هيوز، 1987، ص 561.
(17) نفس المصدر، ص 561.
(18) نفس المصدر، ص 562.
(19) فريدمان، 1992، ص 40.
(20) هيوز، 1987، الصفحات 564 ـ 565.
(21) نفس المصدر ص 565.
(22) نفس المصدر، ص 564.
(23) نفس المصدر، ص 571.
(24) كينغ، 1997.
(25) روزنتال Rosenthal 1970، ص 212.
(26) فيفاز، 1988، ص 312.
(27) انظر فيفاز، 1988، ص 311، وروزنتال 1970، ص 215.
(28) نفس المصدر، ص 311.
(29) بارسكي وديلونغ، 1991، ص 823.
(30) فيفاز، 1988، ص 313.
(31) نفس المصدر، الجدول 1، ص 313، 120 طناً مترياً = 3,858,438 أونصة 20,67 دولاراً / أونصة = 79,753,913 دولاراً = 16,410,270 باونداً إسترلينياً.
(32) روزنتال 1970، ص 217.
(33) المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، 1896، ص 244.
(34) فيفاز، 1988، ص 317.
(35) للاطلاع على معلومات كاملة بشأن شيڤالييه، انظر كيندلبيرغر، 1978، الصفحات 25 ـ 30

(36) جاسترام 1977، الجدول 2، ص 32، انظر أيضاً مارتن 1977، ص 645.

(37) شيڤالييه، 1859، ص 23، مارتن، 1977، ص 650، يورد عدداً من المصادر التي تدعم فكرة أن العوامل الاقتصادية الدورية والنشاطات العسكرية كان لها أيضاً تأثير في ارتفاع أسعار السلع.

(38) شيڤالييه، 1859، ص 85.

(39) نفس المصدر، ص 106.

(40) نفس المصدر، ص 94.

(41) نفس المصدر، ص 95.

(42) نفس المصدر، ص 95.

(43) نفس المصدر، ص 96.

(44) نفس المصدر، ص 97.

(45) نفس المصدر، ص 98.

(46) نفس المصدر، ص 106.

(47) نفس المصدر، ص 107.

(48) نفس المصدر، ص 108.

(49) نفس المصدر، ص 109.

(50) نفس المصدر، ص 110.

(51) نفس المصدر، ص 109.

(52) نفس المصدر، الصفحات 113 ـ 114.

(53) جاسترام، 1977، الجدول 2، ص 32.

(54) فريدمان و شوارتز، 1971، الصفحات 34 ـ 35.

(55) مكتب الإحصاء 1975، سلسلة م 76، ص 588.

(56) فاي، 1951، ص 30.

(57) انظر بارسكي و ديلونغ، 1991، من أجل الاطلاع على مناقشة مستفيضة حول رأي المطّلعين وأسلوب حركة الأسعار والأسواق المالية وإنتاج الذهب بين سنتي 1870 - 1914.

(58) شيڤالييه، 1859، ص 104.

(59) نفس المصدر، ص 104.

الفصل 15 دلالة الشرف

(1) غالاروتي Gallarotti، 1995، ص 143.

(2) نفس المصدر، ص 144.

(3) نفس المصدر، ص 144.

(4) نفس المصدر، ص 144.

(5) فلاندرو، 1996، ص 873.

(6) فلاندرو، 886.

(7) غالاروتي، 1995، ص 147.

(8) غالاروتي، ص 31 ـ 32.

(9) بويل، 1967، 128.

(10) أوفيسير، 1996، ص 36 والجدول 5 ـ 2، الصفحات 54 ـ 55.

(11) Wall Street Journal، 10 كانون أول، 1999.

(12) غالاروتي، 1995، الجدول 5 ـ 1، ص 135.

(13) غالاروتي، ص 115.

(14) كانان، 1919، الصفحتان 11، 12.

(15) جيفون، 1875، الصفحات، 231 ـ 232.

(16) انظر فريدمان، 1992، ص 151.

(17) ريديش، 1990، ص 805.

(18) بلوتش، 1933، ص 3.

(19) فرايدمان، 1992، ص 153.

(20) هوتري، 1947، ص 79.

(21) هاملتون، 1791، ص 576.

(22) هاملتون، 576.

(23) هاملتون، ص 578.

(24) فلاندرو، 1996، ص 864.

(25) فرايدمان، 1992، ص 133.

(26) شيڤالييه، 1836، الرسالة 6، 5 كانون الثاني، مقتبس في كيندلبيرغر، 1978.

(27) فرايدمان، 1992، الصفحات 55 ـ 57.

(28) مارتن، 1977، ص 650.
(29) مارتن، وبخاصة الصفحات 656 ـ 657.
(30) هولتفريريش 1999، ص 187.
(31) فلاندرو، 1996.
(32) غالاروتي 1995، الجدول 6 ـ 3، ص 167.
(33) نوييه، 1898، ص 157.
(34) نوييه، ص 157.
(35) ويرث Wirth، 1893، ص 218.
(36) ويرث، ص 218.
(37) انظر، بشكل خاص، ويرث، 1893، الصفحات 219 ـ 229، من أجل وصف حي للأعمال البطولية.
(38) بريسنيل، 1968، ص 217، اليوميات التي تم اقتباسها جاءت من السير إدوارد هاملتون.
(39) ويرث، 1893، ص 232.
(40) أيتشينغرين Eichengreen، 1992، الصفحات 49 ـ 50.
(41) بريسنيل Pressnell، 1968، ص 199.
(42) أيتشينغرين، 1992، ص 49.
(43) أيتشينغرين، الصفحات 49 ـ 50.
(44) بريسنيل، 1968، 203.
(45) كيندلبيرغر، 1996، ص 139.
(46) كيندلبيرغر، ص 139.
(47) انظر كيندلبيرغر، 1993، ص 67، فهي قصة جيدة.
(48) أيتشينغرين، 1996، ص 33.
(49) أيتشينغرين، ص 31.
(50) غالاروتي، 1995، ص 145.

الفصل 16 المؤامرة الأعجب والسلسلة المتصلة

(1) هارفي Harvey، 1894، ص 215.

(2) مكتب الإحصاء، 1975، الجدول 433، الصفحات 994 ـ 995.
(3) نفس المصدر، الجدول 424، ص 994 ـ 995.
(4) فريدمان وشوارتز، 1971، ص 44.
(5) مكتب الإحصاء، 1975، الجدول 52، ص 201.
(6) نفس المصدر، الجدول 52، ص 201، والجدول 495، ص 1004.
(7) فريدمان، 1992، ص 51.
(8) انظر روكوف، 1990.
(9) فريدمان، 1992، الصفحات 62 ـ 63.
(10) جميع المعلومات الواردة في هذا الفصل مأخوذة من هارفي، 1894، ص 39 ويورد عدة مصادر.
(11) نويز، 1898، الصفحات 54 ـ 59.
(12) نفس المصدر، ص 160.
(13) نفس المصدر، ص 173.
(14) نفس المصدر، الصفحات 188 ـ 191.
(15) نفس المصدر، ص 220.
(16) نيدرنغهاوس Niedringhous، 1998، ص 19.
(17) نويز، 1898، 232.
(18) نفس المصدر، ص 232.
(19) نفس المصدر، ص 233.
(20) تشيرنو، 1990، ص 74.
(21) نفس المصدر، ص 74.
(22) نفس المصدر، ص 75.
(23) نفس المصدر، ص 75.
(24) نويز، 1898، ص 237.
(25) تشيرناو، 1990، ص 76.
(26) نويز، 1898، ص 236.
(27) نفس المصدر، ص 241.
(28) نفس المصدر، ص 253.
(29) فريدمان، 1992، ص 106.

(30) تشيرناو، 1990، ص 78.

(31) مذكور في «أين الغضب؟» Where's The Outrage لميشيل كازين، New york times، 7 حزيران، 1998 ص 79.

(32) هيكس، 1931، الصفحات 439 ـ 444.

(33) بورستن، 1966، الصفحات 593 ـ 604، يتضمن هذا النص وصفاً مفيداً لخلفية بريان بقلم ريتشارد هوفستادر.

(34) نويز، 1898، ص 266.

(35) نفس المصدر، الصفحات 266 ـ 267. يورد نيويورك فاينشال كورنيكل، تاريخ 31 تشرين الأول و7 تشرين الثاني.

(36) نفس المصدر، الصفحات 264 ـ 266.

(37) فريدمان، 1992، الصفحات 104 ـ 125.

(38) نفس المصدر، ص 109، يذكر هنري ستيل كوماجير.

الفصل 17 الغزو النورماندي

(1) الاقتباسات، ما عدا الإيكونوميست، مأخوذة من موغريدج، ص 10.

(2) أيتشينغرين، 1992، ص 104.

(3) كندلبيرغر، 1993، جدول 16 ـ 4، ص 298.

(4) هوتري Howtrey، 1947، الملحق.

(5) جاسترام Jastram، 1977، الصفحتان 32، 146.

(6) ميهيو Mayhew، 1999، ص 202.

(7) موغريدج، 1972، ص 28.

(8) بويل، 1967، ص 133.

(9) نفس المصدر، ص 128.

(10) موغريدج، 1972، الصفحات 26 ـ 27.

(11) نفس المصدر، ص 40.

(12) بويل، 1967، ص 185.

(13) نفس المصدر، ص 189.

(14) ميهيو، 1999، ص 214.

(15) موغريدج، 1972، 53.
(16) نفس المصدر، ص 49.
(17) تشيرناو، 1990، الصفحات 274 ـ 275.
(18) كيندلبرغر، 1993، ص 330.
(19) كينيز، 1931، الصفحات 183 ـ 184، من يوري ساكرافيمز (الجشع اللعين للذهب).
(20) كيندلبرغر، 1993، الصفحتان 327، 331.
(21) موغريدج، 1972، ص 81.
(22) كينيز، 1931، ص 246، من «النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل». .
(23) نفس المصدر، الصفحات 233 ـ 235، من «خُطَب مدير المصرف». .
(24) سميث، 1996.
(25) بويل، 1967، الصفحات 195 ـ 196.
(26) نفس المصدر، ص 196.
(27) نفس المصدر، ص 207.
(28) كينيز، 1931، الصفحات 248 ـ 249.
(29) موغريدج، 1972، الصفحات 45 ـ 46.
(30) كيندلبيرغر، 1993، ص 335.
(31) انظر كيندلبيرغر، 1986، ص 18.
(32) من أجل وصف مطوَّل وحيّ لتلك الأحداث، انظر كيندلبيرغر، 1993، الصفحات 339 ـ 340.
(33) نفس المصدر، ص 343.
(34) نفس المصدر، ص 344.
(35) نفس المصدر، ص 332.
(36) أيتشنغرين، 1996، الجدول 3 ـ 1، ص 65.
(37) هوتري، 1947، الملحق.
(38) أيتشنغرين، 1996، ص 66.
(39) تشيرناو، 1990، ص 313.
(40) كيندلبيرغر، 1993، ص 334.
(41) بويل، 1967، الصفحات 231 ـ 232.
(42) نفس المصدر، الصفحات 233 ـ 234.

(43) غالبريث، 1954، ص 57.

(44) مكتب الإحصاء، 1975، الجداول 548 - 550، ص 1009، وكيندلبيرغر، 1986، الجدول 9، ص 100.

(45) مكتب الإحصاء، 1975، الجدولان 445 و 447، ص 1001.

(46) كيندلبيرغر، 1986، الصفحات 100 - 102.

(47) أيتشنغرين، 1996، ص 71.

(48) كيندلبيرغر، 1993، الصفحات 355، 358.

الفصل 18 نهاية عصر

(1) هوڤر 1952، ص 30.

(2) شيرناو، 1990، ص 322.

(3) انظر تاجر البندقية، الفصل الثالث، المشهد الثاني.

(4) Hoover، 1952، ص 31.

(5) نفس المصدر، ص 53.

(6) انظر كيندلبيرغر، 1986، الجداول 11، 13، 14، الصفحات 113، 138، 139.

(7) فريدمان وشوارتز، 1971، ص 382.

(8) مكتب الإحصاء، 1975، الجداول 40، 9، 588 (الصفحات 200، 126، 1021).

(9) تشيرناو، 1990، ص 323.

(10) انظر كيندلبيرغر، 1986، ص 130 وهوتري، 1947، ص 161.

(11) نفس المصدر، ص 145.

(12) نفس المصدر، ص 128.

(13) نفس المصدر، ص 165.

(14) بويل، 1967، ص 263.

(15) نفس المصدر، الصفحات 263 ـ 264.

(16) نفس المصدر، ص 264.

(17) نفس المصدر، ص 267.

(18) نفس المصدر، ص 266.

(19) نفس المصدر، الصفحات 272 ـ 273.

(20) الإيكونومست، 12 أيلول 1931.
(21) كينيز، 1931، «التوفير والإنفاق»، الصفحات 152 ـ 153.
(22) نفس المصدر، «نهاية معيار الذهب». الصفحتان 288، 294.
(23) موغريدج، 1972، ص 9.
(24) بويل، 1967، ص 268.
(25) أيتشنغرين، 1996، ص 48 وهوتري، 1947، ص 161.
(26) هوتري، 1947، ملحق.
(27) كيندلبيرغر، الصفحات 370 - 371.
(28) فريدمان وشوارتز، 1971، ص 333.
(29) هوڤر، 1952، ص 120.
(30) هوتري، 1974، ص 188.
(31) مكتب الإحصاء، 1975، الجدول 493، ص 1117.
(32) هوڤر، 1952، ص 133.
(33) نفس المصدر، الفصلان 17 و18.
(34) نفس المصدر، ص 191.
(35) نفس المصدر، ص 199.
(36) نفس المصدر، ص 202.
(37) نفس المصدر، ص 204.
(38) نفس المصدر، الصفحات 201 و 202 وأيتشنغرين 1992، ص 328.
(39) معطيات فيديرال ريزيرف.
(40) فريدمان وشوارتز 1971، ص 333.
(41) نفس المصدر، ص 391.
(42) إيتشنغزين، 1992، الصفحات 329 ـ 330.
(43) هوڤر، 1952، الصفحات 390 ـ 391.
(44) نفس المصدر، ص 395.
(45) المحكمة الأمريكية العليا، بيري Perry ضد الولايات المتحدة، رقم 532، تاريخ 18 شباط 1935.
(46) إيتشنغزين، 1992، ص 333.
(47) هوڤر، 1952، ص 367.

(48) نفس المصدر، ص 398.

(49) نفس المصدر، ص 399.

(50) كيندلبيرغر، 1993، ص 385.

(51) انظر نفس المصدر، ص 387.

(52) جاسترام، 1977، الجدولان 3 و8، الصفحتان 34 و147.

(53) غراهام و ويتليزي، 1939، الصفحات 6 ـ 7.

(54) نفس المصدر، ص 9.

(55) نفس المصدر، ص 14.

(56) نفس المصدر، ص 14.

(57) نفس المصدر، ص 23.

(58) نفس المصدر، ص 20.

(59) انظر موغريدج، 1972، الصفحات 81 ـ 90، من أجل الاطلاع على مناقشة كاملة لهذا الرأي.

(60) بويل، 1967، ص 190.

(61) نفس المصدر، ص 190.

(62) تشيرناو، 1990، ص 475.

(63) بويل، 1967، الصفحات 327 ـ 328.

الفصل 19 القيمة المتفوقة

(1) ديغول، 1965.

(2) جميع الاقتباسات السابقة مأخوذة من نيويورك تايمز.

(3) موغريدج، 1980، ص 229.

(4) نفس المصدر، ص 230.

(5) من تريفين، 1960، الجدول 2، ص 5.

(6) ذكريات روبرت روسا الخاصة.

(7) إيتشنغرين، 1996، ص 131.

(8) ويل و دافيدسون، 1970، ص 62.

(9) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، ص 84.

(10) نيويورك تايمز، 21 تشرين الأول، 1967.
(11) نفس المصدر، 21 آذار، 1968.
(12) نفس المصدر، 28 تشرين الثاني، 1967.
(13) ويل و دافيدسون، 1970، ص 100،
(14) من أجل التفاصيل، انظر نفس المصدر، الصفحات 143 ـ 147.

الفصل 20 الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

(1) شتاين Stein، 1984، ص 162.
(2) القصة بكاملها مأخوذة من شتاين، 1984، الصفحات 162 ـ 180.
(3) نفس المصدر، ص 166.
(4) نفس المصدر، 176.
(5) نفس المصدر، ص 177.
(6) نيويورك تايمز، 16 آب 1971.
(7) جميع الاقتباسات في هذا المقطع مأخوذة من نيويورك تايمز 17 آب 1871.
(8) نفس المصدر، 16 آب، 1971
(9) نفس المصدر، 20 آب، 1971.
(10) نفس المصدر، 19 آب 1971.
(11) نفس المصدر، 17 آب، 1971.
(12) ايتشنغرين، 1996، ص 133.
(13) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، ص 93.
(14) نيويورك تايمز أبستراكتس، 1978، ص 30، المجموعة 5.
(15) نيويورك تايمز، 4 كانون الثاني، 1980.
(16) نفس المصدر، 6 كانون الثاني، 1980.
(17) المقطع بكامله مأخوذ من نيويورك تايمز، 16 كانون الثاني، 1980.
(18) نفس المصدر، 18 كانون الثاني، 1980.
(19) نفس المصدر، 22 كانون الثاني، 1980.
(20) إيبوستون وسييغل 1983، الجدولان 1، 2.

(21) المِنَح والاستثمارات، 12 آذار 1979، 13 تشرين الأول، 1980 و18 نيسان 1983. للاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الحادثة، انظر كلاوز 2000.
(22) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، الصفحات 84، 199، 205.
(23) New York Times، 19 كانون الأول 1985.
(24) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، ص 13.
(25) معطيات من إنترناشيونال مونيتاري فاند.
(26) سويس إكسبورت غروب 1997، ص 2.
(27) نفس المصدر، ص 7.
(28) إعلان مجلس الذهب العالمي في نيويورك تايمز، 8 أيلول 1998.
(29) New York Times، 28 أيلول 1999.
(30) بحث ائتمانات المصرفيين، الاقتصاد العالمي، التركيز على السلع، 27 حزيران 1997.
(31) مجلس الذهب العالمي.
(32) الإيكونوميست، 16 كانون الثاني، 1999.
(33) المعادن الثمينة في العالم، ميتسوي، محاضرة في مؤتمر مُحلِّلي القروض المصرفية، 2 شباط 1999.

خاتمة

(1) شو، 1928، ص 263.
(2) جيفونز، 1975، الصفحتان 231 ـ 232.
(3) Wall Street Journal، 10 كانون الأول، 1999.
(4) من محاضرة أُلقيت في كلية سانت فينسنت، لا تروب، بنسلفانيا، في 13 آذار 1997.

المراجع

Andrews, Kenneth, 1978. *The Spanish Caribbean: Trade and Plunder, 1530–1630.* New Haven, CT: Yale University Press.

Andrews, Kenneth, 1984. *Trade, Plunder and Settlement: Maritime Enterprise and the Genesis of the British Empire, 1480–1630.* Cambridge: Cambridge University Press.

Arnon, Arie, 1991. *Thomas Tooke: Pioneer of Monetary Theory.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Attman, Artur, 1962. *American Bullion in the European World Trade, 1600–1800.* Goteborg: Kungl. Vetenskaps- och Vitterhets-Samhallet. (I drew on the information in this book as provided in Kindleberger, 1989.)

Austen, Ralph A., 1990. "Marginalization, Stagnation, and Growth: The Trans-Saharan Caravan Trade in the Era of European Expansion, 1500–1900." In Tracy, 1990.

Bainton, Roland, 1952. *The Reformation of the Sixteenth Century.* Boston: Beacon Press.

Bank for International Settlements. Various annual reports.

Barnes, James A., 1937. "Myths of the Bryan Campaign." *Mississippi Valley Historical Review*, 34 (Dec.), pp. 367–400.

Barsky, Robert, and Bradford DeLong, 1991. "Forecast Pre–World War I Inflation: The Fisher Effect and the Gold Standard." *Quarterly Journal of Economics,* 106, pp. 815–836.

Bayoumi, Tamim, Barry Eichengreen, and Mark Taylor, eds., 1996. *Modern Perspectives on the Gold Standard.* Cambridge: Cambridge University Press.

Becker, Gary S., Edward Glaeser, and Ken Murphy, 1999. "Population and Economic Growth." *American Economic Review*, 89, no. 2 (May), pp. 145–149.

Bernstein, Peter L., 1968. *A Primer on Money, Banking and Gold*, 2nd edition. New York: Random House.

Bernstein, Peter L., 1970. *Economist on Wall Street.* New York: Macmillan.

Bernstein, Peter L., 1996. *Against the Gods: The Remarkable Story of Risk.* New York: John Wiley & Sons.

Bloch, Mark, 1933. "Le problème de l'or au moyen age." *Annales d'histoire économique et sociale*, no. 19, January 31, pp. 1–33.

Bloomfield, Arthur, 1959. *Monetary Policy Under the Gold Standard, 1800–1914.* Federal Reserve Bank of New York.

Bonar, J., 1923. "Ricardo's Ingot Plan." *Economic Journal*, XXXIII, pp. 281–304.

Boorstin, Daniel, ed., 1966. *An American Primer.* New York: Penguin Books.

Bordo, Michael, 1986. "Money, Deflation and Seigniorage in the Fifteenth Century: A Review Essay." *Journal of Monetary Economics*, 18, no. 3, pp. 337–346.

Bordo, Michael, and Tamim Bayoumi, 1999. "Getting Pegged: Comparing the 1879 and 1925 Gold Resumptions." Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, Working Paper 5497.

Bordo, Michael, and Forrest Capie, eds., 1993. *Monetary Regimes in Transition.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bordo, Michael, and Barry Eichengreen, 1998. "The Rise and Fall of a Barbarous Relic: The Role of Gold in the International Monetary System." Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, Working Paper 6436.

Bordo, Michael, and Ronald MacDonald, 1997. "Violations of 'Rules of the Game' and the Credibility of the Classic Gold Standard, 1890–1914." Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, Working Paper 6115.

Bordo, Michael, and Hugh Rockoff, 1996. "The Gold Standard as the Good Housekeeping Seal of Approval." Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, Working Paper 5340.

Bordo, Michael, and Anna Schwartz, 1984. *A Retrospective on the Classical Gold Standard, 1921–1931.* Chicago: University of Chicago Press.

Bordo, Michael, and Eugene White, 1991. "A Tale of Two Currencies: British and French Finance During the Napoleonic Wars." *Journal of Economic History*, 51, no. 2 (June), pp. 303–316.

Bordo, Michael, Ehsan Choudri, and Anna Schwartz, 1999. "Was Expansionary Monetary Policy Feasible During the Great Contraction?" Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, Working Paper 7125.

Bovill, E. W., 1958. *The Golden Trade of the Moors.* London: Oxford University Press.

Bowle, John, 1964. *Henry VIII: A Study of Power in Action.* New York: Dorset Press.

Boyer-Xambeu, Marie-Thérèse, Ghislain Deleplace, and Lucien Gillard, 1994. *Private Money & Public Currencies: The 16th Century Challenge.* Translated by Azizeh Azodi. Armonk, NY: M. E. Sharpe.

Boyle, Andrew, 1967. *Montagu Norman: A Biography.* London: Cassell.

Brace, Harrison H., 1910. *Gold Production and Future Prices: An Inquiry into the Increased Production of Gold and Other Causes of Price Changes with a View to Determining the Future of Prices.* New York: The Bankers Publishing Co.

Braudel, F., and F. Spooner, 1967. "Prices in Europe from 1450 to 1570." In Rich and Wilson, 1967.

Brimelow, Peter, 1998. "Human Capital." *Forbes*, July 6, pp. 52–62.

Bryan, William Jennings, 1896. *The First Battle.* Chicago: W. B. Conkey.

Bryant, Arthur, 1962. *Makers of England*. Garden City: Doubleday & Co.

Bryant, Arthur, 1964. *The Age of Chivalry*. Garden City: Doubleday & Co.

Bureau of the Census, U.S. Department of Commerce, 1975. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970.*

Burns, Arthur R., 1927. *Money and Monetary Policy in Early Times*. New York: Alfred A. Knopf.

Cannan, Edwin, ed., 1919. *The Paper Pound of 1797–1821*. Contains a reprint of the Bullion Committee Report. Reprinted in 1969 by Augustus Kelley, New York.

Challis, Christopher, 1978. *The Tudor Coinage*. Manchester: Manchester University Press (reviewed in Gould, 1979).

Challis, Christopher, ed., 1992. *A New History of the Royal Mint*. Cambridge: Cambridge University Press.

Chernow, Ron, 1990. *The House of Morgan*. New York: Atlantic Monthly Press.

Cherry, John, 1992. *Medieval Craftsmen: Goldsmiths*. Toronto: University of Toronto Press.

Chevalier, Michel, 1836. "Lettres sur l'Amérique du Nord." See Kindleberger, 1978.

Chevalier, Michel, 1859. *On the Probable Fall in the Value of Gold: The Commercial and Social Consequences Which May Ensue, and the Measures Which It Invites*. Trans. Richard Cobden. Reprinted by Greenwood Press, New York, 1968.

Cipolla, Carlo, 1956. *Money, Prices and Civilization in the Mediterranean World: 5th to 17th Centuries*. Princeton: Princeton University Press.

Cipolla, Carlo, 1993. *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000–1700,* 3rd edition. London and New York: Routledge. Originally published 1976 by W. W. Norton in New York.

Clay, Sir Henry, 1957. *Lord Norman*. London: Macmillan.

Clowes, Mike, 2000. *The Money Flood: A History of Pension Fund Investing*. New York: John Wiley & Sons.

Court, W. H. B., 1964. *A Concise Economic History of Great Britain: 1750 to Recent Times*. Cambridge: Cambridge University Press.

Cribb, Joe, Barrie Cook, and Ian Carradice, 1990. *The Coin Atlas: The World of Coinage from Its Origins to the Present Day*. New York: Facts on File.

Crone, G. R., 1937. *The Voyages of Cadamosto and Other Documents on Western Africa in the Second Half of the Fifteenth Century*. London: Hakluyt Society.

Crosby, Alfred W., 1997. *The Measure of Reality: Quantification and Western Society,* 1250–1600. Cambridge: Cambridge University Press.

Davies, Glyn, 1995. *A History of Money from Ancient Times to the Present Day*. Cardiff: University of Wales Press.

Day, John, 1978. "The Great Bullion Famine of the Fifteenth Century." *Past and Present*, 79 (May), pp. 3–54.

Day, John, 1987. *Medieval Market Economy*. Oxford: Blackwell.

Debeir, Jean-Claude, 1978. "La crise du franc de 1924: Un exemple de speculation 'internationale.' " *Relations internationales*, no. 13, pp. 29–49.
de Gaulle, Charles, 1965. "Discours et messages, 1962–1965." Paris: Plon.
Despres, Emile, Charles P. Kindleberger, and Walter S. Salant, 1966. "The Dollar and World Liquidity: A Minority View." *The Economist*, 218, no. 6389 (February 5).
Dobbs, Betty Jo Teeter, 1992. *The Janus Faces of Genius: The Role of Alchemy in Newton's Thought*. Cambridge: Cambridge University Press.
Drake, Louis S. 1985. "Reconstruction of a Bimetallic Price Level." *Explorations in Economic History*, 22, pp. 194–219.
Eichengreen, Barry, 1986. "The Bank of France and the Sterilization of Gold." *Explorations in Economic History*, 23, pp. 56–84.
Eichengreen, Barry, 1987. "Conducting the International Orchestra: Bank of England Leadership Under the Classical Gold Standard, 1880–1913." *Journal of International Money and Finance*, 6.
Eichengreen, Barry, 1992. *Golden Fetters*. New York: Oxford University Press.
Eichengreen, Barry, 1996. *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System*. Princeton: Princeton University Press.
Eichengreen, Barry, and Ian McLean, 1994. "The Supply of Gold Under the Pre-1914 Gold Standard." *Economic History Review*, 47.
Emmerich, Andre, 1965. *Sweat on the Sun and Tears of the Moon: Gold and Silver in Precolombian Art*. Seattle: University of Washington Press.
Encyclopedia Britannica On-Line (www.eb.com).
Fay, C. R., 1951. *Huskisson and His Age*. London: Longmans Green & Co.
Feaveryear, A., 1963. *The Pound Sterling*. Oxford: Clarendon Press.
Federal Reserve Board, 1943. Banking and Monetary Statistics.
Fischer, David Hackett, 1996. *The Great Wave: Price Revolutions and the Rhythm of History*. New York: Oxford University Press.
Fivaz, C. E., 1988. "How the MacArthur–Forrest Cyanidation Process Ensured South Africa's Golden Future." *Journal of the South African Institute of Mining and Metallurgy*, September, pp. 309–318.
Flandreau, Marc, 1996. "The French Crime of 1873: An Essay on the Emergence of the International Gold Standard, 1870–1880." *Journal of Economic History*, 56, no. 4 (Dec.), pp. 862–897.
Flandreau, Marc, 1996. "As Good as Gold? Bimetallism in Equilibrium, 1848–1873." In Lawrence Officer, ed., *Monetary Standards in History*. London: Routledge.
Fraser, Russell, 1973. *The Dark Ages & the Age of Gold*. Princeton: Princeton University Press.
Friedman, Milton, 1992. *Money Mischief: Episodes in Monetary History*. New York: Harcourt Brace.
Friedman, Milton, and Anna Schwartz, 1971. *A Monetary History of the United States, 1867–1960*. Princeton: National Bureau of Economic Research and Princeton University Press.

Furness, William Henry, 1910. *The Island of Stone Money: Uap and the Carolines.* Philadelphia: J. B. Lippincott.

Galbraith, John Kenneth, 1954. *The Great Crash: 1929.* New York: Houghton Mifflin.

Gallarotti, Giulio M., 1995. *The Anatomy of an International Monetary Regime: The Classical Gold Standard 1880–1914.* New York: Oxford University Press.

Gibbon, Edward, 1804. *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire.* Originally published 1782. The citations herein, kindness of Charles Kindleberger, are from an edition of eight volumes that was published in 1804 in Philadelphia by William Y. Birch and Abraham Small.

Goldsmith, Raymond W., 1985. *Comparative National Balance Sheets: A Study of Twenty Countries, 1688–1978.* Chicago: University of Chicago Press.

Gould, John D., 1970. *The Great Debasement.* Oxford: Clarendon Press.

Gould, John D., 1976. "How It All Began." *Economic History Review*, XXIX, no. 2 (May).

Gould, John D., 1979. Review of C. E. Challis, *The Tudor Coinage. The Economic History Review*, XXXII, no. 2 (May), pp. 271–272.

Graham, Frank D., and Charles R. Whittlesey, 1939. *The Golden Avalanche.* Princeton: Princeton University Press.

Green, Timothy, 1993. *The World of Gold: The Inside Story of Who Mines, Who Markets, Who Buys Gold.* London: Rosendale Press.

Gudde, Erwin G., 1936. *Sutter's Own Story: The Life of General John Augustus Sutter and the History of New Helvetia in the Sacramento Valley.* New York. G. P. Putnam's Sons.

Habashi, Fathi, 1987. "One Hundred Years of Cyanidation." *Historical Metallurgy Notes*, 80, no. 905, pp. 108–114.

Hackett, Francis, 1929. *Henry VIII.* New York: Horace Liveright. Reprinted September 1945.

Hamilton, Alexander, 1791. *Report on the Establishment of a Mint.* Originally published in Philadelphia. Reprinted in Harold Syrett, ed., *The Papers of Alexander Hamilton.* New York: Columbia University Press, 1965.

Hamilton, Earl, 1934. *American Treasure and the Price Revolution in Spain, 1501–1650.* Cambridge, MA. Reprinted by Octagon Books, New York, 1970.

Hanke, Louis, 1951. *Bartolome de las Casas: An Interpretation of His Life and Writings.* The Hague: Nijhoff.

Harvey, Wiliam H., 1894. *Coin's Financial School.* Reprint edited by Richard Hofstadter. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963.

Hawtrey, R. G., 1947. *The Gold Standard in Theory & Practice,* 5th edition. London: Longmans, Green & Co. Originally published 1927.

Head, Barclay Vincent. *The Coinage of Lydia.* San Diego: Pegasus Publishing (no date).

Heilbroner, Robert L., 1953. *The Worldly Philosophers.* New York: Simon & Schuster.

Heilbroner, Robert L., 1956. *The Quest for Wealth*. New York: Simon & Schuster.

Helleiner, Karl F., 1967. *The Population of Europe from the Black Death to the Eve of the Vital Revolution*. In Rich and Wilson, 1967.

Hellferich, Karl, 1927. *Money*. New York: The Adelphi Company.

Hemming, John, 1970. *The Conquest of the Incas*. San Diego: Harcourt Brace & Co.

Herodotus, 1992. *The Histories*. Translated by Walter Blanco. New York: W. W. Norton.

Herrington, Richard, Chris Stanley, and Robert Symes. *Gold*. London: The Natural History Museum. Forthcoming.

Hicks, John, 1931. *The Populist Revolt*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

High Court of South Africa, 1986. *Official Reports: Hay v. African Gold Recovery Co.*, pp. 244–301.

Hofstadter, Richard, 1948. *The American Political Tradition and the Men Who Made It*. New York: Knopf.

Holtfrerich, Carl Ludwig, 1999. *Frankfurt as a Financial Centre: From Medieval Trade Fair to European Banking Centre*. Munich: Verlag C. H. Beck.

Hoover, Herbert, 1952. *The Memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression, 1929–41*. New York: Macmillan.

Hughes, Robert, 1987. *The Fatal Shore: A History of the Transportation of Convicts to Australia, 1787–1868*. New York: Alfred A. Knopf.

Hume, David, 1752. "Of the Balance of Trade." In *Essays, Moral, Political, and Literary*, vol. 1, 1898 edition. London: Longmans Green, pp. 330–345.

Ibbotson, Roger, and Laurence Siegel, 1983. "The World Market Wealth Portfolio." *Journal of Portfolio Management*, 9, no. 2 (winter), pp. 5–17.

Jacob, William, 1831. *An Historical Inquiry into the Production and Consumption of the Precious Metals*. London: John Murray.

Jastram, Roy, 1977. *The Golden Constant: The English & American Experience, 1560–1976*. New York: John Wiley & Sons.

Jevons, W. Stanley, 1875. *Money and the Mechanism of Exchange*. New York: Appleton. Reprinted 1896.

Kaye, Joel, 1998. *Economy and Nature in the Fourteenth Century: Money, Market Exchange, and the Emergence of Scientific Thought*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kemmerer, Edward, 1944. *Gold and the Gold Standard*. New York: McGraw-Hill.

Keynes, John Maynard, 1923. *A Tract on Monetary Reform*. London: Macmillan.

Keynes, John Maynard, 1931. *Essays in Persuasion*. London: Macmillan.

Kindleberger, Charles, 1978. "Chevalier, 1806–1870, The Economic de Tocqueville." Unpublished manuscript reprinted as Chapter 2 in Kindleberger, 1985.

Kindleberger, Charles, 1985. *Keynesianism versus Monetarism and Other Essays in Financial History*. London: George Allen & Unwin.

Kindleberger, Charles, 1986. *The World in Depression*, 2nd edition. Berkeley: University of California Press. Original edition 1973.

Kindleberger, Charles, 1989. "Spenders and Hoarders: The World Distribution of Spanish American Silver, 1550–1750." Singapore: Institute of Southeast Asian Studies. Reprinted in Kindleberger, 1990, pp. 35–85.

Kindleberger, Charles, 1990. *Historical Economics: Art or Science?* Berkeley: University of California Press.

Kindleberger, Charles, 1993. *A Financial History of Western Europe*. New York: Oxford University Press.

Kindleberger, Charles, 1996a. *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises*, 3rd edition. New York: John Wiley & Sons.

Kindleberger, Charles, 1996b. "The French Crime of 1871: A Comment." Unpublished manuscript.

Kindleberger, Charles, 1996c. *World Economic Primacy, 1500–1990*. New York: Oxford University Press.

Kindleberger, Charles, 1998. *Economic and Financial Crises and Transformations in Sixteenth Century Europe*. Princeton: Department of Economics, Princeton University.

King, Gail, 1997. "A Mother Lode of Klondike Lore." *Wall Street Journal*, July 17, Op-Ed page.

Krooss, Herman E., 1969. *Documentary History of Banking & Currency in the U.S.* New York: Chelsea House Publishers. Contains Alexander Hamilton's report on the establishment of a mint.

Lacey, Robert, and Danny Danziger, 1999. *The Year 1000: What Life Was Like at the Turn of the First Millennium*. Boston: Little, Brown.

Lane, Frederic, and Reinhold Mueller, 1985. *Money & Banking in Medieval and Renaissance Venice*, vol. I, *Coins and Money of Account*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Langer, William, 1952. *An Encyclopedia of World History*. Boston: Houghton Mifflin. A revision and update of Ploetz, 1883.

Leary, Francis, 1959. *The Golden Longing*. New York: Charles Scribner's Sons.

Li, Ming-Hsun, 1963. *The Great Recoinage of 1696–1699*. London: Wiedenfeld & Nicholson.

Lopez, Robert S., 1951. "The Dollar of the Middle Ages." *Journal of Economic History*, 11, pp. 209–234.

Lopez, Robert S., 1956. "Back to Gold, 1252." *Economic History Review*, 2nd series, 9, pp. 219–240.

Martin, David, 1977. "The Impact of Mid-Nineteenth Century Gold Depreciation Upon Western Monetary Standards." *Journal of European Economic History*, 6, no. 3, pp. 641–658.

Marx, Jenifer, 1978. *The Magic of Gold*. New York: Doubleday.

Mauro, Frédéric, 1990. "Merchant Communities, 1350–1750." In Tracy, 1990.

Mayhew, Nicholas J., 1992. "From Regional to Central Mining, 1158–1464." In Challis, 1992.

Mayhew, Nicholas J., 1999. *Sterling: The Rise and Fall of a Currency*. London: Allen Lane/Penguin Press.

McCulloch, John R., ed., 1856. *A Select Collection of Scarce and Valuable Tracts on Money*. London: Political Economy Club. Reprinted 1966 by August M. Kelley, New York.

Menias, G.-P., 1969. *Napoleon et l'Argent*. Paris: Editions de l'Epargne.

Metropolitan Museum, New York, 1985. *The Art of Precolumbian Gold*.

Miskimin, Harry, 1963. *Money Prices and Foreign Exchange in Fourteenth Century France*. New Haven: Yale University Press.

Miskimin, Harry A., 1977. *The Economy of Later Renaissance Europe: 1460–1600*. Cambridge: Cambridge University Press.

Miskimin, Harry, 1984. *Money and Power in Fifteenth Century France*. New Haven: Yale University Press.

Miskimin, Harry A., 1989. *Cash, Credit, and Crisis in Europe, 1300–1600*. London: Variorum Reprints.

Moggridge, Donald, 1969. *The Return to Gold 1925: The Foundation of Economic Policy and Its Critics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Moggridge, Donald, 1972. *British Monetary Policy, 1924–31: The Norman Conquest of $4.86*. Cambridge: Cambridge University Press.

Moggridge, Donald, 1980. *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. XXVI, "Activities." London: Macmillan.

Morineau, Michel, 1985. *Incroyables gazettes et faubuleux métaux: Les retours des trésors américains d'après les gazettes hollandaises (XVIe–XVIIIe siècles)*. Paris: Cambridge University Press.

Mun, Thomas, c. 1620. *England's Treasure by Foreign Trade*. Reproduced in *Early English Tracts on Commerce*, J. R. McCulluch, ed., Cambridge: Cambridge University Press, 1954.

Neal, Larry, 1998. "The Financial Crisis of 1825 and the Restructuring of the British Financial System." *Review of the Federal Reserve Bank of St. Louis*, 80, no. 3 (May/June), pp. 53–76.

Niedringhaus, Lee I., 1998. "The Panic of 1893." *Financial History*, winter, pp. 16–23.

North, Michael, 1990. *Geldumlauf und Wirtschaftskonjunktur im südluchen Ostseeraum an der Wende zur Neuzeit (1440–1570)*. Sigmaringen: Jan Thorbecke Verlag.

Noyes, Alexander Dana, 1898. *Forty Years of American Financial History*. New York: Putnam.

Officer, Lawrence, 1996a. *Between the Dollar-Sterling Gold Points*. Cambridge: Cambridge University Press.

Officer, Lawrence, 1996b. *Monetary Standards in History*. London: Routledge.

O'Leary, Paul M., 1960. "The Scene of the Crime of 1873 Revisited: A Note." *Journal of Political Economy*, 68, August, pp. 398–392.

Parry, J. H., 1967. "Transport and Trade Routes." In Rich and Wilson, 1967.
Phillips, Carla Rahn, 1986. *Six Galleons for the King of Spain: Imperial Defense in the Early Seventeenth Century*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Pindar, 1927. *The Odes of Pindar Including the Principal Fragments*. Sir John Sandys.
Ploetz, Carl, 1883. *Epitome of Ancient, Medieval, and Modern History*. Translated by William H. Tillinghast. Boston: Houghton, Mifflin & Co.
Polo, Marco, 1289. *The Travels of Marco Polo*. Translated by Ronald Latham. London: Penguin Books, 1958.
Postan, M. M., and H. J. Habakkuk, 1952. *The Cambridge Economic History of Europe*, vol. II: *Trade and Industry in the Middle Ages*. Cambridge: Cambridge University Press.
Prescott, William H., 1847. *History of the Conquest of Peru*. Boston: Harper & Brothers. Republished 1957 by The Heritage Press, New York, from which the citations herein are taken.
Pressnell, L. S., 1968. "Gold Reserves, Banking Reserves, and the Barings Crisis of 1890," in C. R. Whittlesey and J. S. G. Wilson, eds., *Essays in Honour of R. S. Sayers*. Oxford: Clarendon Press, pp. 167–288.
Quinn, Stephen, 1996. "Gold, Silver, and the Glorious Revolution: Arbitrage Between Bills of Exchange and Bullion." *Economic History Review*, XLIX, no. 3, pp. 473–490.
Ramage, Andrew, and Paul Craddock, 2000. *King Croesus' Gold: Excavations at Sardis and the History of Gold Refining*. London: British Museum Publications.
Redish, A., 1990. "The Evolution of the Gold Standard in England." *Journal of Economic History*, Vol. L, pp. 789–806.
Ricardo, David, 1809. *The Price of Gold*. Reprinted by The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1903, Jacob Hollander, ed.
Ricardo, David, 1811a. "Reply to Mr. Bosanquet's Practical Observations on the Report of the Bullion Committee." In *Economic Essays*, E. C. K. Gonner, ed. London: G. Bell & Sons, 1923, pp. 63–149.
Ricardo, David, 1811b. "The High Price of Bullion and the Depreciation of Bank Notes." In *Economic Essays*, E. C. K. Gonner, ed. London: G. Bell & Sons, 1923, pp. 3–60.
Ricardo, David, 1816. "Proposals for an Economical and Secure Currency; with Observations on the Profit of the Bank of England, as They Regard the Public and the Proprietors of the Bank of England." In *Economic Essays*, E. C. K. Gonner, ed. London: G. Bell & Sons, 1923, pp. 63–149.
Rich, E. E., and C. H. Wilson, eds., 1967. *The Cambridge Economic History of Europe*, vol. IV: *The Economy of Expanding Europe in the Sixteenth and Seventeenth Centuries*. Cambridge: Cambridge University Press.
Robertson, Dennis H., 1929. *Money*. New York: Harcourt, Brace & Co.
Rockoff. Hugh, 1990. "The Wizard of Oz as a Monetary Allegory." *Journal of Political Economy*, 98 (August), pp. 739–760.

Roll, Eric, 1995. *Where Did We Go Wrong: From the Gold Standard to Europe.* London: Faber & Faber.

Rolnick, Arthur J., and Warren E. Weber, 1986. "Gresham's Law or Gresham's Fallacy." *Journal of Political Economy*, 94 (February), pp. 185–199.

Rolnick, A. J., F. R. Velde, and W. E. Weber, 1996. "The Debasement Puzzle: An Essay on Medieval Monetary History." *Journal of Economic History*, December.

Rosenthal, Eric, 1970. *Gold. Gold. Gold.* London and New York: Macmillan.

Rousseau, Peter L., and Richard Sylla, 1999. "Emerging Financial Markets and Early U.S. Growth." Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, Working Paper 7448.

Rueff, Jacques, 1972. *The Monetary Sin of the West.* New York: Macmillan.

Ruskin, John, 1862 [1982]. *"Unto This Last": Four Essays on the First Principles of Political Economy.* London: Smith, Elder & Co. These interesting essays also appear in *The Complete Works of John Ruskin*, vol. XVII, E. T. Cook and Alexander Wedderburn, eds. London: George Allen, 1905.

Schubert, Aurel, 1991. *The Credit-Anstalt Crisis in 1931.* Cambridge: Cambridge University Press.

Schuker, Stephen A., 1976. *The End of French Predominance in Europe: The Financial Crisis of 1924 and the Adoption of the Dawes Plan.* Chapel Hill: The University of North Carolina Press.

Schwab, Gustav, 1946. *Gods and Heroes: Myths & Epics of Ancient Greece.* Translated from German by Olga Marx and Ernst Morwitz. New York: Pantheon Books.

Schwartz, Anna, 1973. "Secular Price Change in Historical Perspective." *Journal of Money, Credit & Banking*, 5, pp. 243–269.

Select Committee of the House of Commons on the High Price of Gold Bullion (The Bullion Committee Report of 1810). London: P. S. King, 1925.

Shaw, Bernard, 1928. *The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism.* Reprinted by New Transaction Books, New Brunswick, NJ, 1984.

Skousen, Mark, 1977. *Economics of a Pure Gold Standard.* Irvington-on-Hudson: The Foundation for Economic Education.

Smith, Adam, 1776. *The Wealth of Nations.* Amherst, NY: Prometheus Press, 1991.

Smith, Martin, 1996. *Bookwatch: The General Strike.* International Socialism, March (from www.google.com).

Sraffa, P., *The Works and Correspondence of David Ricardo.* Cambridge: Cambridge University Press.

Stein, Herbert, 1984. *Presidential Economics: The Making of Economic Policy from Roosevelt to Reagan and Beyond.* New York: Simon & Schuster.

Stigler, Stephen, 1977. "Eight Centuries of Sampling Inspection: The Trial of the Pyx." *Journal of the American Statistical Association*, 72, pp. 493–500.

Supple, B. E., 1959. *Commercial Crisis and Change in England, 1600–1642.* Cambridge: Cambridge University Press.

Sutherland, C. H. V., 1959. *Gold: Its Beauty, Power, and Allure*. London: Thames & Hudson.

Swiss Expert Group, 1997. "Der Neue Geld-Und Währungsartikel in der Bundesverfassung." Press release dated October 24.

Tallman, Ellis, 1998. "Gold Shocks, Liquidity, and the United States Economy During the National Banking Era." *Explorations in Economic History*, 35, pp. 381–404.

Tassel, Janet, 1998. "The Search for Sardis." *Harvard Magazine*, April, pp. 51–60, 95–96.

Temin, Peter, 1989. *Lessons from the Great Depression*. Cambridge, MA: MIT Press.

Tracy, James D., ed., 1990. *The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350–1750*. Cambridge: Cambridge University Press.

Triffin, Robert, 1960. *Gold and the Dollar Crisis*. New Haven: Yale University Press.

Tuchman, Barbara W., 1978. *A Distant Mirror: The Calamitous 14th Century*. New York: Ballantine Books.

U.S. House Committee on Foreign Affairs, 1961. "Gold and the U.S. Balance of Payment Deficits."

U.S. House of Representatives, Committee on Banking and Currency, Report No. 31, Forty-first Congress, Second Session. 1870. "The New York Gold Conspiracy."

U.S. Treasury Department, 1982. "Report to Congress on the Role of Gold in the Domestic and International Monetary Systems."

Vilar, Pierre, 1976. *A History of Gold and Money, 1450–1920*. London: New Left Books.

Watson, Andrew M., 1967. "Back to Gold—and Silver." *Economic History Review*, 2nd series, 20, pp. 1–34.

Weil, Gordon, and Ian Davidson, 1970. *The Gold War: The Story of the Monetary Crisis*. New York: Holt Rinehart.

Wheatcroft, Geoffrey, 1985. *The Randlords*. London: Atheneum.

White, Michael, 1977. *Isaac Newton: The Last Sorcerer*. Reading, MA: Addison-Wesley.

Wilkie, A. D., 1994. "The Risk Premium on Ordinary Shares." A presentation to the Faculty of Actuaries and the Institute of Actuaries, London.

Wimmer, Larry, 1975. "The Gold Crisis of 1869: Stabilizing or Destabilizing Speculation Under Floating Exchange Rates." *Explorations in Economic History*, 12, pp. 105–122.

Wirth, Max, 1893. "The Crisis of 1890." *Journal of Political Economy*, 1, no. 2, pp. 214–235.

Wright, Louis B., 1970. *Gold, Glory, and the Gospel: The Adventurous Lives and Times of the Renaissance Explorers*. New York: Atheneum.

الفهرس

وقد يكون الأشهر من بين من ذُكروا، أولئك المضاربين المهتاجين الذين دفعوا بأسعار الذهب لتصل إلى ثمانمائة وخمسين دولاراً للأونصة عام 1980، مثلما قام نظراؤهم بعد عشرين سنة بدفع أسهم الإنترنت إلى مستويات شاهقة.

وسواء تعلق الأمر بالفراعنة المصريين ذوي الأذواق السقيمة، أم الناجين من الطاعون الذين أعماهم حب البذخ، أم بالصينيين مخترعي العملة الورقية، أم بقراصنة البحر قرب الشواطئ الإسبانية، أو المدافعين المتزمتين عن معيار الذهب الدولي مثل رئيس جمهورية الولايات المتحدة هربرت هوڤر، كان الذهب دائماً أسمى المقتنيات منزلة. فقد كان معبود الجشع ورمزاً لصحة الرأي، إضافة لكونه وسيلة للزهو وعلامة على القوة مما جعله يصوغ صراعات البشرية عبر العصور. وبرأي برنشتاين: «الطريف هو أنه لا يوجد شيء كالذهب عديم القيمة ومفيد في آن واحد».

ولا يقتصر كتاب «سطوة الذهب» على أنه حكاية للأساطير الرومانسية والاكتشافات الجريئة وتاريخاً للمال والصراع على القوة، بل إنه يطرح فكرة مفادها أن الأهمية الحقيقية لهذا العنصر ذي السمعة الشائنة قد تكمن في الانفعالات التي تثيرها فينا في كل زمان، وفي ما يكشفه ذلك عن حقيقة أنفسنا.



يجمع بيتر ل. برنشتاين ما بين حيوية المؤرخ وإمكانات الاقتصادي على التحليل الدقيق. ألَّف سبعة كتب في الاقتصاد والشؤون المالية، منها: القصة الغريبة لأفكار رأس المال والمجازفة: الأصول غير المحتملة لوول ستريت المعاصر. وهو يرأس شركة بيتر ل. «برنشتاين إنكوربوريشن» التي تقوم بتقديم الاستشارات الاقتصادية للمستثمرين في المؤسسات، وكان قد أسسها عام 1973 بعد أن أمضى عدة سنوات في إدارة مليارات الدولارات على شكل سندات خاصة وضمن المؤسسات. وقد قدَّم عدداً من المحاضرات في الولايات المتحدة وخارجها حيث لاقى أعلى درجات التقدير بين أقرانه في مجال مهنة الاستثمار.

سَطْوَةُ الذَّهَب

«قصة الذهب بكل روعته وأساطيره والسحر الذي يمثله للأفراد وللأمم على حد سواء... وقد كان بيتر برنشتاين في مستوى هذا التحدي. إن أسلوب العرض المفعم بالحيوية يجعل من الكتاب مادة رائعة للقراءة تدفعنا للتأمل والتفكير».

بول أ. فولكر Paul A.Volcker

الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

«أسلوب يثير الإعجاب... دراسة معمقة رائعة – ليس عن الذهب فحسب، بل عن التاريخ الاقتصادي الأشمل. سيلقى الكتاب استجابة كبيرة لدى القراء، كما لقيت ذلك كتبه الأخرى من قبل».

جون كينيث غالبريث John Kenneth Galbraith

أستاذ فخري في الاقتصاد، جامعة هارفارد

«يقدم هذا الكتاب معالجة نبيلة لأكثر العناصر نبلاً. «سطوة الذهب» هو قصة رائعة تبعث على الدهشة خلال ثلاثين قرناً من تاريخ معدن لعب دور الواقع الافتراضي».

ستيف جونز Steve Jones

مؤلف كتاب شبح داروين: تحديث لأصل الأنواع

«لنرفع قبعاتنا احتراماً!... نحن في حضرة أستاذ بارع... قراءة تحمل كل ذلك القدر من المتعة... ذلك العمق والاتساع المثيران للذهول والميزان للمعرفة التي يمتلكها برنشتاين».

روجرز ج. كينيدي Roger G.Kennedy

المدير الفخري للمتحف الوطني للتاريخ الأمريكي

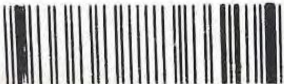
«قصة ساحرة... كُتبت بذكاء، تحفل بالأفكار العميقة المبتكرة... مرة أخرى قام بيتر برنشتاين بتأليف كتاب رائع، يحمل الثقافة العالية إلى جانب التسلية الممتعة».

بيير كيللر Pierre Keller

شريك رئيسي سابق في لومبارد أوديير وشركاه، جنيف.

موضوع الكتاب: تاريخ الذهب/الاقتصاد العالمي/أسواق المال

ردمك : ISBN 9960-40-073-5



موقعنا على الانترنت:
http://www.obeikanbooks.com